

ترجمات (١٨)

الدولة ذات السيادة ومنافسوها

تحليل لتغير الأنظمة

هندريك سبروت

ترجمة
خالد بن مهدي

مراجعة
محمد صلاح


مكتبة
التنوير

الدولة ذات السيادة ومنافسوها





الدولة ذات السيادة ومنافسوها

تحليل لتغير الأنظمة

هندريك سبروت

ترجمة
خالد بن مهدي

مراجعة
محمد صلاح



الدولة ذات السيادة ومنافسوها
(تحليل لتغير الأنظمة)
المؤلف: هندريك سبروت / ترجمة: خالد بن مهدي

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٨م

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز نماء».



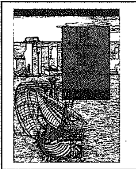
بيروت – لبنان
هاتف: ٩٦١٧١٢٤٧٩٤٧

E-mail: info@nama-center.com

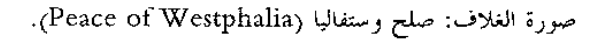
الفهرسة أثناء النشر – إعداد مركز نماء للبحوث والدراسات
سبروت/ هندريك
الدولة ذات السيادة ومنافسوها (تحليل لتغير الأنظمة)، هندريك سبروت (المؤلف)، خالد بن مهدي (المترجم)
٤٨٨ ص، (ترجمات؛ ١٨)
بيبلوغرافيا ٤٤٩ – ٤٨٠
٢٤×١٧ سم
١. السياسية. ٢. الدولة. ٣. السيادة. أ. العنوان. ب. السلسلة.

ISBN: 978-614-431-716-7





هذا الكتاب هو الترجمة العربية لكتاب:
The Sovereign State and Its Competitors:
An Analysis of Systems Change
Author: Hendrik Spruyt
Publisher : Princeton University Press 1994


صورة الغلاف: صلح وستفاليا (Peace of Westphalia).



إلى لوسي ليونز ووالدي دولورس وهندريك الأب




مكتبة
التنوير

المحتويات



الموضوع	الصفحة





الموضوع	الصفحة




مكتبة
التنوير

مقدمة مراجع الترجمة

قلَّ أن ينازع أحدهم في الوقت الحاضر في أن الدولة في المنطقة العربية تمر بأزمة عميقة؛ أزمة تعرّضت فيها الدول العربية لهزات عنيفة وصلت ببعضها إلىٰ حد التفكك الكامل. ففي كل دولة تقريبًا، تواجه السلطة الحاكمة إما ثورة شعبية أو محاولات انفصال أو حرب أهلية أو صراع مسلح أو انشقاق داخلي. وعليه، كانت الاستجابة البحثية لهذا الواقع المأزوم أمرًا ضروريًا.

ولمّا كانت الدولة العربية الحديثة -بتعبير برتراند بادي[1]- دولةً مستوردة بالأساس، غير نابعة من واقع المجتمع العربي، ولا تمثل امتدادًا لتاريخه الطويل؛ كان البحث في أصل هذه الدولة ونشأتها في موطنها الأصلي أحد نقاط البحث الرئيسية التي يجب النظر فيها. ومن هنا تنبع أهمية هذه المساهمة البحثية التي قام بها هندريك سبرويت في هذا الكتاب؛ «الدولة ذات السيادة ومنافسوها: تحليل لتغير النظم».

أولًا: عن الكاتب: يعتبر سبرويت أحد الوجوه البارزة في حقل العلاقات الدولية والسياسة المقارنة. حصل علىٰ درجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة أوهايو في الولايات المتحدة عام ١٩٨٣، وعلىٰ درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية من جامعة كاليفورنيا عام ١٩٩١. يدرّس العلوم السياسية من

---

(١) الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي، برتران بادي، ترجمة لطيف فرج، مدارات للأبحاث والنشر، يناير ٢٠١٧.



١٩٩١ وحتىٰ الآن في جامعات كولومبيا وأريزونا ونورث ويسترن، وترأس قسم العلوم السياسية في تلك الأخيرة من ٢٠٠٥ وحتىٰ ٢٠٠٨.

تمثلت أول مساهمة بحثية مهمة له في ورقة بحثية نشرها في مجلة «التنظيم الدولي» عام ١٩٩٤ بعنوان: «الانتخاب المؤسسي في العلاقات الدولية: فوضوية الدول كنظام»[١]. تمثل هذه الورقة مسودة أولىٰ لمساهمته البحثية الأبرز في تاريخه، ألا وهي كتابه الذي بين أيدينا، الذي نشره في نفس العام.

لسبرويت اهتمامات عدة في حقل العلاقات الدولية تدور حول النظرية العامة في العلاقات الدولية، وبناء الدول والأمم، والتقسيم القطري، والدول الهشة، والعلاقات الدولية والتاريخ، والعلوم السياسية وعلم الاجتماع التاريخي؛ واهتمامات أخرىٰ في حقل السياسة المقارنة تدور حول السياسات الاقتصادية المقارنة، والتكامل الإقليمي، والاقتصاد السياسي للمؤسسات. ونشر ما يقارب الاثنتين وثلاثين ورقة بحثية وخمسة كتب وثمانية مقالات علىٰ مدار ثلاثين عامًا من البحث والتدريس.

كان لسبرويت اهتمام خاص بنشأة النظام الدولي الحالي ونشأة الدولة القومية الحديثة وهيمنتها عليه باعتبارها وحدته الأساسية التي لا تقبل نوعًا آخر إلىٰ جانبها. ففي ١٩٩٤ أصدر ورقته وكتابه التي أشرنا إليهما بالأعلىٰ، وفي ٢٠٠٢ أصدر ورقة بحثية بعنوان «أصول الدولة الحديثة، وتطورها وانهيارها المحتمل»[٢]. قام في هذه الورقة بالتمييز بين الدولة الحديثة وأشكال الدولة التي سبقتها، والإشارة إلىٰ أبرز ما تميزت به، أي القدرة علىٰ اختراق المجتمع ووجود مبدأ السيادة القانوني القائم علىٰ الاعتراف المتبادل بالسيادة الداخلية والتكافؤ الدولي. وتنتقل الورقة بعد ذلك إلىٰ مناقشة السرديات المختلفة عن نشأة النظام الدولي، وتركّز علىٰ التفسيرات المادية (العسكرية والاقتصادية والمؤسسية)

---

(1) "Institutional Selection in International Relations: State Anarchy as Order." International Organization Vol. 48, No.3 (Autumn 1994), pp.527-557.

(2) "The Origins, Development, and Possible Decline of the Modern State." In Nelson Polsby, ed., Annual Review of Political Science, vol. 5, Palo Alto: Annual Reviews, 2002, pp. 127-149

ولا تنظر في التفسيرات الثقافية. ويؤكد سبرويت علىٰ أن التفسيرات العسكرية والاقتصادية هي تفسيرات كلية تهمل فاعلية الأفراد واختياراتهم وتأثيرهم علىٰ مسار التغير الدولي، وكذلك تفتقر إلىٰ تحليلات جزئية كالتحليل المؤسسي الذي يركّز علىٰ السمات الخاصة بمفهوم السيادة القطرية. ويقدّم بدلًا عن ذلك تحليلًا ثلاثيًا يجمع فيه بين التفسيرات الكلية العسكرية والاقتصادية، والقيود والفرص المؤسسية، والتفضيلات والاختيارات الفردية. وفي النهاية، يناقش أسباب عودة باحثي العلوم السياسية إلىٰ دراسة أصول الدولة، حيث يرىٰ أن باحثي النظم السياسية المقارنة وجدوا فيها وسيلة تساعد علىٰ فهم أنماط نشأة دول العالم الثالث منذ الحرب العالمية الثانية؛ وأن دارسي التحول الاقتصادي استفادوا من فهم كيفية بناء الدول الحديثة لاقتصاداتها السوقية وترسيخها لأجهزتها البيروقراطية؛ وأن باحثي العلاقات الدولية أدركوا أهمية دراسة الوحدات المكوّنة للنظام الدولي (أي الدول) بعد أن أدركوا أن لنوع الوحدة تأثير جوهري علىٰ شكل النظام علىٰ عكس ما كان يقضي به المنظور الواقعي البنيوي قبل ذلك. وفي ٢٠٠٧، فعل الأمر نفسه في «دليل أوكسفورد للسياسة المقارنة» بفصل عنوانه «الحرب والتجارة وتشكل الدولة»[١]، وأضاف أجزاءً تتحدث عن أثر هذه السيرورات علىٰ نشأة دولٍ استبدادية في بعض الأماكن، وأخرىٰ تعاقدية في أماكن أخرىٰ، وكذلك أثرها علىٰ الوضع الحالي للعديد من الدول الناجحة والفاشلة علىٰ حد سواء.

وشارك في ٢٠١٤ في «الموسوعة المختصرة لعلم الاجتماع المقارن» بمقالة عنونها بـ «نشأة الدول القومية»[٢]. تحدث في هذه الورقة عن ثلاث سيرورات منفصلة لكنها متفاعلة فيما بينها أدت إلىٰ نشأة الدول القومية الحديثة. الأولىٰ هي

---

(1) "War, Trade, and State formation," in the Oxford Handbook of Comparative Politics, Carlos Boix, and Susan Stokes, Eds. New York: Oxford University Press, 2007.

(2) "The Emergence of Nation States." In Masamichi Sasaki, Jack Goldstone and Ekkart Zimmermann, editors. Concise Encyclopedia of Comparative Sociology, Leiden (Neth.): Brill, 2014, pp. 311-320.

الموضعة الهرمية للسلطة في مركز نهائي واحد، أي نشأة مفهوم السيادة، والثانية هي قبول كون هذه السيادة محددة قطريًا، والثالثة هي بناء مفهوم الأمة. استعرض سبرويت كيف تفاعلت هذه السيرورات مع بعضها البعض وتناقضت أحيانًا، وكيف استطاعت جماعات سياسية معينة بناء دولٍ قومية قوية، وأخرىٰ لم تستطع حتىٰ الآن، ويختم بالحديث عن كيفية تأثير البيئة الدولية علىٰ أنماط نشأة هذه الدول.

إلىٰ جانب التركيز علىٰ دراسة أصول الدولة، حاول سبرويت التنبؤ بمستقبل الدولة الحديثة في خضم ما تتعرض به من تحديات ظواهر العولمة والتكامل الإقليمي وخاصةً نموذج الاتحاد الأوروبي. وانشغل كذلك بمفهوم الإمبراطورية ودرسه من زوايا عدة؛ ففي ١٩٩٧ أصدر ورقة بحثية بعنوان «نهاية الإمبراطوريات: تطوير أجندة بحثية عن التفكك الإمبريالي في العصر الحديث»[١]، وفي ٢٠٠٠ أصدر ورقة أخرىٰ بعنوان «نهاية الإمبراطورية وتمدد النظام الوستفالي: الأساس المعياري لنظام الدول الحديث»[٢]، وشارك في «موسوعة القومية» بمقالة بعنوان «الإمبراطورية والإمبريالية»[٣]. وكذلك كانت له مساهمات نقدية عدة في نظرية العلاقات الدولية تدور في أغلبها حول نقد الواقعية البنيوية وإعادة استخدام الدراسات التاريخية في دراسة العلاقات الدولية بعد الثورة السلوكية في الستينيات والسبعينيات[٤].

---

(1) "The End of Empires: Developing a Comparative Research Agenda for Imperial Dissolution in the Modern Era." Acta Politica, Vol. 32, No. 1 (Spring 1997), pp. 25-48.

(2) "The End of Empire and the Extension of the Westphalian System: The Normative Basis of the Modern State Order." International Studies Review Vol. 2, No. 2 (Summer 2000), pp. 65-92.

(3) "Empires and Imperialism." In Alexander Motyl, ed., Encyclopedia of Nationalism. San Diego: Academic Press, 2001, pp. 237-249

(4) "Historical Sociology and Systems Theory in International Relations." Review of International Political Economy Vol. 5, No. 2 (Summer 1998), pp. 340-353.

"The Limits of Neorealism: Understanding Security in Central Asia." With Rajan Menon, Review of International Studies Vol. 25 (January 1999), pp. 87-105.

"Macro-Historical Comparisons and the Westphalian Moment." International Studies =

لكن يمثل كتابه الذي نقدمه اليوم للقارئ العربي «الدولة ذات السيادة ومنافسوها» العمود الفقري لأعماله، حيث تضمن الشق النظري، والتحليل التاريخي، وكذلك محاولاته للتنبؤ بمستقبل الدولة الحديثة.

ثانيًا: عن الكتاب: منذ منتصف الثمانينيات نشأ تيار جديد يدعو إلىٰ ضرورة استعادة الدولة كأحد الموضوعات البحثية الأساسية في حقل العلوم السياسية. كان هذا التيار بمثابة رد فعل علىٰ الثورة السلوكية التي سبقته في الستينيات والسبعينيات والتي ركّزت علىٰ نظرة تجزيئية للظاهرة السياسية، وأنكرت علىٰ الدولة كونها فاعلًا مؤثرًا في التغير السياسي. أبرز الكتابات التي مثّلت هذه الفكرة هو كتاب تيدا سكوكبول وبيتر إيفانز وديتريتش روشماير «استعادة الدولة»[1]. وبعدها توالت الكتابات التي تعاملت مع الدولة وأصولها وتطورها ودينامياتها ودورها في الواقع المعاصر، ككتابات تشارلز تيلي وستيفن كراسنر وإريك نوردلينجر.

مثّل كتاب سبرويت «الدولة ذات السيادة ومنافسوها» أحد أبرز الكتابات في هذا السياق. فقد كان بحثًا جامعًا خلّف آثارًا مهمة في حقول العلاقات الدولية والسياسة المقارنة وعلم الاجتماع التاريخي، وكذلك أدبيات الاختيار العقلاني والأدبيات المؤسسية.

يغطي كتاب سبرويت المؤسسات والعلاقات السياسية الدولية والداخلية في أوروبا في أواخر القرون الوسطىٰ وبداية العصر الحديث حتىٰ القرن السابع عشر.

=Review, Vol. 2, No. 1 (Winter 2000), pp. 10-17.

"New Institutionalism and International Relations." In Ronen Palan, ed. Contemporary Theories in the Global Political Economy. London: Routledge, 2000, pp. 130-142.

"New Institutionalism and International Relations," in Ronen Palan, Global Political Economy, London: Routledge,. 2012.

(1) Bringing the State Back In, Peter B. Evans, Dietrich Rueschemeyer, Theda Skocpol, Cambridge University Press, 1985.

وللكتاب ثلاث مساهمات أصيلة ميزته عن غيره:

أول هذه المساهمات هي رفضه للمقاربات التي تنظر إلىٰ الدولة ذات السيادة باعتبارها كانت نتيجة حتمية لانهيار الفيودالية، مع تأويل واقعي (realist) يشير إلىٰ تفوق الدول علىٰ النظام الفيودالي في شن الحروب، أو مع تأويل ماركسي بأن الدول القومية مثلت حلًا لتناقضات النظام الفيودالي وسمحت للبورجوازيين بإنشاء أسواق أكبر. ويؤكد أن الدولة ذات السيادة (والتي مثلتها فرنسا) لم تكن الناتج الوحيد لانهيار النظام الفيودالي في ذلك الوقت، بل صاحبَها بدائل أخرىٰ تمثلت في العصب المدينية (والتي مثلتها العصبة الهانزية) والدول-المدن (والتي مثلتها المدن الإيطالية). وبذلك لا يصبح السؤال الرئيسي في هذا الموضوع هو لماذا خلَفت الدولةُ ذات السيادة الفيودالية، بل لماذا أثبتت الدولة ذات السيادة أنها أقدر علىٰ البقاء من البدائل التنظيمية الأخرىٰ؟

تتمثل المساهمة الثانية لبحث سبرويت في قدرته الممتازة علىٰ الربط بين البعد الداخلي والبعد الدولي في تشكل الدولة ذات السيادة، فيشير إلىٰ أن نشأتها لم تقتصر علىٰ إقرار مفهوم السيادة الداخلية وموضعة السلطة في مركز نهائي واحد فقط، بل كان للبعد الدولي دورٌ كبير في تطورها وانتشارها. فبمجرد نشأة بعض الدول ذات السيادة نشأ نظام للدول، تطورت فيه بعض الخصائص كالحدود الثابتة والفكرة الدبلوماسية، وتُعقد في إطاره الاتفاقيات. فالعلاقات التي قامت بين الدول ذات السيادة الأولىٰ كفرنسا وإنجلترا وإسبانيا فيٰ عهد الهابسبورج شجّعت الكيانات الأوروبية الأخرىٰ علىٰ التحول إلىٰ شكل الدولة ذات السيادة.

وتمثلت المساهمة الأصيلة الثالثة في تجاوز سبرويت لكلٍ من المقاربات الحتمية والطوعية في تفسير تغير النظام الدولي. فالمقاربات الطوعية -كمقاربات الاختيار العقلاني- ترفع من شأن التفضيلات والاختيارات التي يقوم بها الفاعلون التاريخيون باعتبارها المحدد الحقيقي للنتائج التي برزت علىٰ مر التاريخ. وفي المقابل تفترض المقاربات الحتمية -كالماركسية التقليدية- أن التغير النُظمي يقوم بالأساس علىٰ عوامل خارجة عن تفضيلات واختيارات الفاعلين، ومفروضة عليهم. انتهج سبرويت في بحثه منهجية مختلفة حاولت التركيز علىٰ ما أسماه

«النتائج غير المقصودة»، حيث أن الفاعلين يقيمون بالفعل مؤسسات ويضعون قواعد معينة تؤدي إلىٰ تغير سياسي، إلا أن طبيعة هذا التغير لا يمكن فهمها إلا من خلال النتائج التي لم يكن هؤلاء الفاعلون يدركونها.

يحاول سبرويت من خلال بحثه الإجابة عن سؤالين أساسيين:

(١) كيف أدىٰ ازدهار التجارة في أوروبا بعد عام ١٠٠٠م إلىٰ نشأة العصب المدينية والدول-المدن والدولة ذات السيادة؟

(٢) وكيف انتصرت الدولة ذات السيادة علىٰ منافسيها؟

ويضيف في الخاتمة إشاراتٍ إلىٰ مستقبل الدولة ذات السيادة وقدرتها علىٰ مقاومة التحديات العولمية الجديدة.

ونظرًا لجودة الكتاب البالغة وإتقانه اللافت، فقد حصل سبرويت علىٰ جائزة دافيد جرينستون كأفضل كتاب في التاريخ والسياسة لعام ١٩٩٦[(١)]. ومع ذلك أثار الكتاب عاصفةً من الجدل في أوساط العلوم السياسية في الأكاديميا الغربية، وصدرت له العديد من المراجعات والانتقادات التي يشير أصحابها إلىٰ نقاط ضعفه واختلافاتهم مع أطروحته. وكانت أبرز هذه الانتقادات هو ما قدمه كلٌّ من فرانسيس فوكوياما وتشارلز تيلي وبودوين بوكيارت.

كان نقد فوكوياما موجزًا واقتصر علىٰ قوله بأن انتقاد أطروحة الكاتب لمعارضيها كان مبالغًا فيه، فقد وصلت أطروحته إلىٰ نفس النتيجة الغائية التي تقضي بأن «الدولة انتصرت في النهاية علىٰ منافسيها لأنها كانت أفضلهم»[(٢)]. وكان نقد تشارلز تيلي أكثر عمقًا واتساعًا، وشدد علىٰ بعض الفجوات في السلاسل السببية التي قدمها سبرويت لنشأة الدولة ذات السيادة وانتشارها وانتصارها علىٰ منافسيها، ولذلك كانت استنتاجاته في الخاتمة حول الأوضاع

---

(1) http://www.apsanet.org/section-24-j-david-greenstone-book-prize

(2) The Sovereign State and Its Competitors by Hendrik Spruyt, Review by: Francis Fukuyama, Foreign Affairs, Vol. 74, No. 4 (Jul. - Aug., 1995), p. 132



الحالية مجرد «تخمينات مستفزة أكثر من كونها تطبيقات لمبادئ راسخة»[١].

كان نقد بودوين بوكيارت هو الأوسع والأكثر عمقًا ونفاذًا إلىٰ أطروحة سبرويت، فساق انتقادين أساسيين للكتاب. أولًا، أغفل سبرويت حالة إنجلترا، حيث يشير بودوين إلىٰ أن هذا الإغفال قد يقوّض التحليل كاملًا لأن إنجلترا سبقت فرنسا في تشكلها كدولة ذات سيادة، ولأنها مثّلت نموذجًا فريدًا -من خلال دمجها بين التعدد القروسطي لمراكز السلطة وبين النظام السياسي الموحد- يمكن إضافته إلىٰ النماذج الثلاثة التي تحدث عنها سبرويت. ثانيًا، لم يستخدم سبرويت الاستدلال الاقتصادي ونظرية اللعبة بشكل واضح كي يقوّي بعض النقاط التي لم تكن مقنعة في تحليله[٢].

لكن علىٰ الرغم من هذه الانتقادات إلا أن الكتاب لا زال يمثل أحد المساهمات البحثية المتميزة في مجاله، ولا يملك أي طالب لفهم نشأة الدولة الحديثة وتاريخ أوروبا في الفترة من القرن الحادي عشر إلىٰ القرن السابع عشر الميلادي إلا أن ينظر فيه ويعتبره مرجعًا أساسيًا له. ولذلك، كانت ترجمة هذا الكتاب وإضافته إلىٰ المكتبة العربية مساهمةً نراها ضرورية في فهم أصول الدولة التي تم استيرادها من قبل الأنظمة ما بعد الكولونيالية في عالمنا العربي.

والله من وراء القصد،

محمد صلاح علي

القاهرة/ ٦ أكتوبر ٢٠١٧

(1) The Sovereign State and Its Competitors by Hendrik Spruyt, Review by: Charles Tilly, American Political Science Review, Vol. 89 No. 3, Sep. 1995, p. 811-812.

(2) The Sovereign State and Its Competitors by Hendrik Spruyt, Review by: Boudewijn Bouckaert, The Independent Review, Vol. 2, No. 4 (Spring 1998), pp. 605-610.



في الغالب يُنظر إلىٰ النظام العالمي الحالي، المتكوِّن في مُعظمه من الدول القطرية ذات السيادة، علىٰ أنَّه النتيجة الحتمية للتطوُّر التاريخي. يُجادل هندريك سبرويت بأنْ لا شيء حتميٌّ في ظهور نظام الدولة. وبفحصه للمؤسسات المتنافسة التي ظهرت في أثناء تدهور الفيودالية -كالعصب المدينية، والجماعات المستقلة، والدول-المدن، والملكيات ذات السيادة- يتخلص من الزعم المألوف بأنَّ الحجم المتفوق والقدرة علىٰ شنِّ الحروب التي تتَّسمُ بها الدولة القومية ذات السيادة جعلتها الوريث الطبيعيَّ للنظام الفيودالي.

«يُجادل هذا الكتاب الشيِّق بأنَّ الدول القومية والسلطات القطرية ذات السيادة لم تكن الشكل الوحيد الممكن من التنظيمات، وأنَّ نهاية القرون الوسطىٰ قد شهدت ازدهار مجموعة متنوعة من البدائل».

مجلة الشؤون الخارجية Foreign Affairs

«يُبيِّنُ سبرويت ... أنَّ الدول الأوروبية ذات السيادة قد ظهرت من تدهور الفيودالية حينما استقلت الوحدات المدينية وشكّلت عُصبًا... وهو كذلك يضع الاتحاد الأوروبي التي تحاول الدول القومية الحالية تشكيله في السياق نفسه ... إنَّه لمساهمة مهمة في العلوم السياسية وفي التاريخ الأوروبي.

مكتبة الإنسانوية والنهضة

«يخوض سبرويت غمار موضوع أساسي بكل المقاييس وذي أهمية مركزية بالنسبة إلىٰ العلوم السياسية، وهو يتربَّع علىٰ الأدبيات الحالية المتعلِّقة بالتطور والتغيُّر الاجتماعي، وكذلك المتعلِّقة بالأعمال الأكثر تجريدا ضمن فلسفة العلوم الاجتماعية. كلُّ ذلك مكرَّسٌ بتأثير جوهري في بيانه المقنع بأن انتصار شكل الدولة الذي نأخذه اليوم باعتباره أمرًا بديهيًا لم يكن حتميًا».

جون أ. هال، جامعة ماكجيل




مكتبة
التنوير

تمهيد

لقد بدأتُ أول بحث في هذا «المشروع» منذ ما يقرب من خمسة وعشرين عامًا عندما شاركت في ذكرىٰ مرور ٧٥٠ عامًا علىٰ تأسيس مدينتي التي نشأت فيها. وأصابتني الحيرة لأن كل مدينة في المنطقة تقريبًا كانت تحتفل بالأمر نفسه، فيبدو أنها متساوية جميعًا في القدم. لقد عزوت ذلك إما إلىٰ الصدفة وإما إلىٰ الرغبة المنتشرة بين سكان المدن في الاحتفال الدائم.

لم أكن أعلم حينئذ أنه كانت هناك أنشطة مماثلة في أنحاء كثيرة من أوروبا، وخاصةً في الناحية الشمالية الغربية. لقد كانت هذه الأحداث التي تُحيي ذكرىٰ استقلال وتأسيس المدن في الحقيقة دليلًا علىٰ التحول السياسي والاقتصادي الكبير الذي حدث منذ سبعة قرون، والذي كان سببه الأساسي الطفرة التجارية التي حدثت وسمحت لأصحاب المشاريع السياسية والمجموعات الاجتماعية ببناء مؤسسات جديدة لتحل محل الترتيبات الفيودالية والكنسية القديمة. لم تعد كل هذه المؤسسات حاضرةً اليوم. ففي واقع الأمر، مؤسسة واحدة فقط هي التي بقيت علىٰ قيد الحياة، ألا وهي الدولة القطرية ذات السيادة، علىٰ الرغم من وجود ظلالٍ من أشكال تنظيم أخرىٰ موجودة في كل مكان وواضحة للمسافر المراقب في كلٍّ أنحاء أوروبا.

إنَّ الفكرة القائلة بأنَّ الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي تفرض مشكلة اختيار عقلاني علىٰ الفاعلين فيه هي بالأساس وصف لحالة تاريخية عارضة. فالنظام الدولي لم يكن تاريخيًا علىٰ طبيعته الحالية، وبالتالي، لم يكن من الضروري أن



يصبح كذلك مستقبلًا. ويحاول هذا الكتاب تفسير كيفية نشأة نظام الدول الحالي، ولماذا استمر لهذه الفترة الطويلة، وكيف يمكن أن يزول.

لا يعد هذا العمل تحليلًا تاريخيًا جديدًا. فعلىٰ الرغم من استعمالي لمواد تاريخية، فإن أولئك الباحثين عن تفسير درامي لسجلات غير معروفة إلىٰ الآن سيصابون بخيبة أملٍ. لكني سأحاول لفت الانتباه إلىٰ قضية أُهملت كثيرًا وتبدو شاذة وغريبة عند من ينظر إليها بعد مُضِيها. ولذلك في الرغم من دراستي لفرنسا والعصبة الهانزية والدول-المدن الإيطالية؛ لا يُمثل هذا العمل تأريخًا لأي منها إلا بشكل فرعي. وعوضًا عن ذلك، تعمل هذه الحالات باعتبارها نماذجَ للسؤال العام: لماذا حلَّت القطرية ذات السيادة محلَّ منطق التنظيم غير السيادي وغير القطري، وكيف أثّر ذلك علىٰ الشئون الدولية؟

إنني مدين للكثيرين. فقد قرأ بيتر كوهاي وتريسي سترونغ نسخًا عديدة من المخطوط أكثر عددًا مما يهتمان بتذكره. إلَّا أنهما فعلا ذلك بعناية وذكاء عظيمين وقدما دعمًا متواصلًا. الأمر نفسه ينطبق علىٰ جون روجي، الذي وضعني عمله الملهم علىٰ مسار هذا المشروع حتىٰ قبل أن أعرفه. وأرجو أن أكون قد انتفعتُ من رؤىٰ هؤلاء الزملاء.

والشكر موصول كذلك إلىٰ ستيفن كراسنر الذي قرأ المخطوط كاملًا بعناية دقيقة وقدم انتقاداتٍ واقتراحاتٍ لاذعة وهو ما أعانني علىٰ الإعراب عن حجتي بدقة أكبر. وكذلك قام جون هال بقراءة المخطوط وعلَّق عليه باقتراحات ثاقبة. وكانت المعرفة التاريخية المقارنة لفيكتور ماغاغنا ضرورية للقيام بهذا المشروع.

لم يشرح لي أحدهم قبلًا سبب ذكر الأزواج عادةً في نهاية «الشكر والتقدير». فالإشارات المعوجة إلىٰ الدعم الزوجي تحت شعار «أخيرًا وليس آخرًا» ببساطة لا تُوَفِّي حق الدعم الذي قدمته لي زوجتي. إنني أشكر لوسي ليون علىٰ مساعدتها.

وأود كذلك أن أتقدم بشكر خاص لديبورا أفانت التي شاركتُها العديد من المسودات والانتقادات والأفكار وعددًا لا بأس به من أكواب الكابوتشينو الكبيرة. وكذلك قام كل من ديفيد بارتليت وإلين كوميسو وإريك فرادل وسكوت غيتس ومارثا هويل ووالتر بروفوني وروبرت ريتشي ودونالد ويني بقراءة هذا



العمل كله أو بعضه وقدموا العديد من المقترحات والتعليقات المفيدة. وقدم دان دادني ومايلز كالر وجون موندي وفيل رودر وفيم سميت المساعدة علىٰ طول الطريق في الجوانب الموضوعية وفي اقتراح الأدبيات ذات الصلة بالموضوع. واستفدت كذلك بشكل كبير من مساعدة أعضاء هيئة التدريس والموظفين في معهد دراسات الحرب والسلام في جامعة كولومبيا.

لم تتسبب القوىٰ الاقتصادية في تغيير مستقبل أوروبا فقط. فقد استفدت أنا من الدعم المالي لمعهد الصراعات الدولية والتعاون، وصندوق جوزفين دي كرمان، ومجلس كولومبيا للأبحاث في العلوم الاجتماعية، في جامعة كاليفورنيا، سان دييغو، وجامعة كولومبيا.

وقمت باستنساخ الخرائط الموجودة في هذا الكتاب بإذن من المطابع التالية:

استُنسخت الخريطة رقم ٥,١ من كتاب راينهارد بيندكس «الملوك أو الناس: السلطة والإنابة في الحكم Kings or People: Power and the Mandate to Rule». حقوق التأليف والنشر ١٩٧٨م لأعضاء مجلس جامعة كاليفورنيا.

واستُنسخت الخريطة رقم ٥,٢ من كتاب إليزابيث هالام «فرنسا الكابيتية ٩٨٧-١٣٢٨م Capetian France, 987-1328»، حقوق التأليف والنشر ١٩٨٠م لمجموعة لونجمان المحدودة بالمملكة المتحدة.

واستُنسخت الخريطة رقم ٦,١ من كتاب دونالد ماثيو «أطلس أوروبا في العصور الوسطىٰ Atlas of Medieval Europe»، بإذن من شركة أندروميدا أكسفورد المحدودة، أبينغدون، المملكة المتحدة ١٩٨٣م.

واستُنسخت الخريطة ٧,١ من كتاب لورو مارتينيز «السلطة والخيال Power and Imagination»، وخرائط رافائيل بالاسيوس. وحقوق التأليف والنشر عام ١٩٧٨م للورو مارتينيز. وأعيد طبعها بإذن من شركة ألفريد أ. كنوبف.

وفي مطابع جامعة برينستون، أنا مدين لمالكولم ديبفواز بسبب النصائح التي بذلها ولثقته في هذا المشروع. ولليز بيرسون التي أمعنت النظر في المخطوطة بذكاء وعناية كبيرين. وأود كذلك أن أشكر تيم بارتليت وجاين لو وإليساندرا بوكو لإخراجهم المخطوط في شكله النهائي.




مكتبة
التنوير

الدولةُ ذاتُ السيادةِ ومنافسوها





مُقَدِّمَة

إن مخلفات الماضي -عديمة الجدوىٰ، والشاذة، والغريبة، والمتناقضة- التي لا تعني شيئًا في الوقت الراهن، هي من علامات التاريخ.

إنها تمدك بالدليل علىٰ أنَّ العالم لم يُخلق بالأساس علىٰ شكله الحالي.

وأنه عندما يكون التاريخ مُتقِنًا، فإنه يخفي معالم مساراته[١].

لقد غطىٰ التاريخُ مساراتِه جيدًا. فنحن في الغالب نأخذ نظام الدولة ذات السيادة باعتباره أمرًا مسلمًا به، وأن تطوره كان حتميًا. إلا أنه لم يكن كذلك. لقد كان للدولة القطرية ذات السيادة منافسوها الخاصُّون وكان من الممكن جدًا أن تكون لهم الغلبةُ في النهاية. وبما أن هناك العديد من التغيرات الجذرية التي تحدث الآن داخل الدول وفيما بينها، فمن المناسب أن نعيد التفكير في تفسيراتنا لأصول نظام الدول، وتحليل القوىٰ التي شكّلته، والتأمل في إمكانية أُفُولِه.

إنَّ وضعنا الراهن هو نتيجةٌ لسيرورة تاريخية طويلة. ففي نهاية القرون الوسطىٰ، مر النظام الدولي بتغيُّر جذري حيث بدأت الصلاحيات المتقاطعة للّوردات الفيوداليين والأباطرة والملوك والباباوات تفسح المجال للسلطات المحددة قطريًا. وتم استبدال النظام الفيودالي تدريجيًا بنظام الدول ذات السيادة.

لقد كانت فكرة السيادة هي العنصر الجديد الذي قدمته دولة أواخر القرون الوسطىٰ، وهي التي مثَّلت منعطفًا حرجًا في التنظيم السياسي آنذاك، وليس وجود

(1) Stephen Jay Gould, The Panda's Thumb (1980), p. 28.



حد معلوم للإدارة الملكية أو الدخل الملكي، أو حجم الدولة المادي[1]. فمفهوم السيادة هو الذي حوَّل بنية النظام الدولي من خلال إقامة السلطة السياسية علىٰ مبدأ التحدد القطري[2]. وتقوم الدولة الحديثة علىٰ هذين العنصرين الأساسيين: الهرمية الداخلية والاستقلال الخارجي، واللذان ظهرا للمرة الأولىٰ في أواخر القرون الوسطىٰ[3]. وعندما يركز العلماء علىٰ ظهور الدولة، فإنهم في الغالب

---

(١) لكي تفهم حجتي، يجب أن تدرك أنَّ هذا الكتاب لا يعد رصدًا ولا تقييمًا نقديًا للنظريات العامة لظهور الدولة. إنَّ نقاشًا حول «أصول الدولة» يعني أشياءً مختلفة جدًا في الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع والعلوم السياسية والتاريخ الاقتصادي. ولهذا؛ تبرز العديد من التأريخات وتفسيرات أصول الدولة. فعلىٰ سبيل المثال، تهتم الكثير من الأدبيات الأنثروبولوجية والسوسيولوجية بصعود التنظيم السياسي الرسمي في مقابل الروابط القبلية أو روابط القرابة. ولذلك، يُنظر إلىٰ الدول-المدن والإمبراطوريات باعتبارها أشكالًا للدول؛ أي حكومات رسمية. ومن هذا المنظور، ظهرت الدول الأوروبية مبكرًا جدًا. انظر علىٰ سبيل المثال:

W G. Runciman, "Origins of States: The Case of Archaic Greece,"Comparative Studies in Society and History 24 (July 1982), pp. 351-377.

وبالنسبة إلىٰ آخرين، يعني تفسير ظهور الدولة هو توضيح تطور وتوسع الحكومات. فعلىٰ سبيل المثال، تعد التحليلات عن وقت إنشاء ترتيبات إدارة معينة، أو وقت وصول الإيرادات الحكومية إلىٰ مستوىٰ معين، هي من هذا النوع، أو يتم مساواة "الدولة" بالدولة القومية، التي ترجع إلىٰ القرن الثامن عشر. أما أنا فلا أستخدم مصطلح الدولة بأيٍّ من هذه المعاني.

(٢) يفترض مصطلح «الدولي» نفسه وجود تمايز بين الشؤون المحلية والدولية، وهو تمييز أصبح له معنىٰ فقط عندما أصبحت السلطة ذات السيادة مبدأً تأسيسيًا للنظام الدولي. ووصف جي. بي. ناتل (J. P. Nettl) المفاهيم المختلفة للدولة في «الدولة باعتبارها متغيرًا مفاهيميًا».

"The State as a Conceptual Variable", World Politics 20 (July 1968), pp. 559-562..

فيمكن أن يُنظر للدولة باعتبارها مجموعةً كلية من الوظائف، أو باعتبارها فاعلًا مستقلًا في مقابل المجتمع، أو باعتبارها وحدةً في العلاقات الدولية. وينصبُّ اهتمامي في هذا العمل علىٰ هذا المعنىٰ الأخير.

(٣) انظر إلىٰ تعريف بِنْ للسيادة. فقد أشار إلىٰ سبعة معان مختلفة، لكنها تُحصر أساسا في مفهوم الهرمية الداخلية والتمايز الخارجي من خلال الحدود.

Stanley Benn, "Sovereignty," in The Encyclopedia of Philosophy vol. 7/(1967) 8, pp. 501-505..

ويشبه تعريف هانسلي هذا التعريف: «علىٰ كل حال، كانت فكرة السيادة هي الفكرة القائلة بوجود سلطة سياسية نهائية ومطلقة في المجتمع السياسي ... مع عدم وجود أي سلطة نهائية ومطلقة في أي مكان آخر».

F H. Hinsley, Sovereignty (1986), p.26.

يقصدون على الحقيقة نمو الحكومة الرسمية. وبدلًا من ذلك، يعد السؤال الحاسم في تحليلي هذا هو: لماذا اتخذت بعض الحكومات شكل الحكم السيادي القطري ولم يفعل البعض الآخر؟ وبذلك، لا ينظر هذا الكتاب إلى نمو الحكومة في مقابل المجتمع، وإنما يحلل تطور الهرمية في أنظمة الحكم المختلفة وآثار السيادة على العلاقات بين الدول(١). ويسعى كذلك إلى تفسير سبب استمرار الدول ذات السيادة مع الوقت باعتبارها العناصرَ الوحيدة المكوِّنة للنظام الدولي، مُقْصية بذلك كل بديل آخر.

ويرى البعض أنَّ هناك تغييرًا ملحميًا آخر يحدث الآن. فقد أدت عوامل كالاعتماد الاقتصادي المتبادل والكوارث الطبيعية وعولمة الأسواق المالية، إلى البحث عن طرق جديدة لتنظيم السياسات المحلية والدولية(٢). ونتيجة لذلك، بدأ دارسو العلوم الاجتماعية في إعادة النظر في أصول نظام الدولة وبدؤوا في مناقشة إمكانية تغيُّره(٣).

---

(١) هناك مقالتان تناقشان الآثار المادية والمفاهيمية للسيادة:

Friedrich Kratochwil, "Of Systems, Boundaries, and Territoriality: An Inquiry into the Formation of the State System," World Politics (1986) 39, pp. 27-52; and J. L. Holzgrefe, "The Origins of Modem International Relations Theory," Review of International Studies 15 (1989), pp. 11-26.

ولاحظ هانسلي أيضًا هذا الجانب المفاهيمي: «فعلى الرغم من كوننا نتحدث بسلاسة باعتبارها شيئًا ملموسًا ... فإن السيادة ليست حقيقةً واقعة، وإنما مفهومٌ طبَّقه الإنسان في ظروف معينة».

Hinsley, Sovereignty, p. ١.

(٢) على سبيل المثال، يشير روزكرينس إلى أنَّ الاعتماد المتبادل غيَّر جذريًا من أهداف الدول.

Richard Rosecrance, The Rise of the Trading State (1986).

وللوقوف على وجهة نظر مبكرة عن كون الأسلحة النووية ستغير طبيعة الدول القطرية، انظر:

John Herz, "Rise and Demise of the Territorial State," in The Nation-State and the Crisis of World Politics (1976), pp. 99-123.

ويلفت جون روجي الانتباه إلى الإشكالية البيئية في كتابه القادم:

Planetary Politics: Ecology and the Organization of Global Political Space.،

وعن تأثير الأسواق المالية الدولية، انظر:

Ralph Bryant, International Financial Intennediation (1987).

(٣) والكتابات في هذه المساحة كبيرة، وسأذكر القليل من الأمثلة المعاصرة التي وضعت التطور التاريخي والمستقبلي للدولة مرة أخرى على جدول الأعمال، انظر مثلًا:

تقتضي منّا الحقبة المعاصرة مواجهة السؤال عن كيف يمكن لأشكال تنظيم جديدةٍ أن تنشأ، وما مدىٰ إمكانية أنواعٍ مختلفةٍ من التنظيم السياسي أن تغيِّرَ طبيعة السلوك الدولي بشكلٍ جذريٍّ؟ إنَّ الإشكالَ لا يكمن فقط في أنّنا نفتقر إلىٰ إجابات عن هذه الأسئلة، بل أنَّنا لا نملك حتىٰ الوسائل المناسبة للتفكير فيها بشكل نظري. إنَّ هدفي الرئيس في هذا الكتاب هو أن أعالج هذا الإشكال وأن أفسِّر كيفية تغير العناصر المكوّنة للنظام الدولي بمرور الوقت. وأسعىٰ بعد ذلك إلىٰ إثبات كيف أن العلاقات الدولية تتأثر بطبيعة العناصر المكوّنة للنظام.

تعاني كثير من الأدبيات التي تحاول شرح تغيُّر الأنظمة من إشكالٍ مفاهيمي شائع[١]. فهي تنظر إلىٰ التطور المؤسسي باعتباره تطورًا أحادي الخطِّية؛ وبناءً علىٰ ذلكَ، تفسِّر أُفُولَ الفيودالية وانتصار الدولة ذات السيادة باعتبارها عمليةً تطوريةً أحاديةَ الخطِّية. فهي تفسّر نشأة الدولة من خلال مقارنتها بالنظام الفيودالي السابق عليها.

لا يصح هذا الأمر من الناحية النظرية ولا الإمبريقية، كما سأناقش في الجزء الأول. أما نظريًا، فيقع التغيُّر أحادي الخطية في المغالطة المنطقية التي تُثبت التَّالي[٢]. ونظرًا لكون هذه النظريات تركِّز فقط علىٰ نتيجة ملحوظة واحدة -ألا

Charles Tilly, Coercion, Capital, and European States, AD 990-(1990) 1990; Peter Evans, Dietrich Rueschemeyer, and Theda Skocpol, eds., Bringing the State Back In (1985); John Hall, States in History ،(1986)

وقامت مجموعة حديثة من المقالات باستقصاء إمكانية تغير النظام الحالي، مثل:

James Caporaso, ed., The Elusive State (1989); Ernst-Otto Czempiel and James Rosenau, eds., Global Changes and Theoretical Challenges (1989); James Rosenau and Ernst-Otto Czempiel, Governance Without Government: Order and Change in World Politics (1992).

(١) أستخدمُ هنا تعريف غيلبين لتغيُّر الأنظمة. فتغيُّر الأنظمة هو تحوُّلٌ في طبيعة الوحدات المكوّنة لها. ويعتبر تراجع الإمبراطوريات لصالح التنظيم الفيودالي مثالًا علىٰ هذا التغيُّر.

Robert Gilpin, War and Change in World Politics (1981), pp 39,40.

(٢) (Affirming The Conseaquent)، هي مغالطة منطقية مشهورة، تقوم علىٰ إثبات المقدَّم انطلاقًا من إثبات التَّالي له. يقول د. عبد الرحمن بدوي: «وترتكب هذه الأغلوطة في كل حالة نعتقد فيها إنَّ نظرية ما صحيحة لأنَّ نتائجها التي لا بدَّ أن توجد إذا كانت صحيحة، هي نتائج موجودة، فنظنُّ أنَّ التحقيق verification كافٍ للبرهنة علىٰ صحَّة النظرية. والاستنتاج في هذه الأحوال لا يكون صحيحًا إلَّا في =

وهي صعود الدولة ذات السيادة- فإنَّ العديد من التفسيرات تبدو معقولة. فمثلًا، تجادل بعض هذه النظريات بأنَّ زيادة التفاعل الاقتصادي، أو التقنية العسكرية الجديدة، أو التحول في عقلية القرون الوسطىٰ هو الذي أدَّىٰ إلىٰ انهيار النظام الفيودالي القديم. وبغض النظر عن مدىٰ معقوليتها، فإنَّ هذه التفسيرات هي تفسيرات وصفية في حقيقتها. ولكي نرىٰ أي المتغيرات كانت أكثر صلةً بإحداث التغيُّر، يجب أن تقوم نظرية التغيّر بتفسير سبب تنوع المُخرجات المُشاهَدة[١].

وعلاوة علىٰ ذلك، لا تعرض التاريخ بشكل منصف. فمن الناحية الإمبريقية، لم يحدث التغيُّر بشكل أحادي الخطية. ففي واقع الأمر، أنتج سقوط النظام الفيودالي موجةً من الابتكار المؤسسي. فنشأت العُصب المدينية، والبلديات المستقلة، والدول-المدن، وكذلك الملكيات ذات السيادة؛ لتنافس النظام المؤسسي القائم، أي الإمبراطورية، والكنيسة، واللورديَّات الفيودالية. ويجدر بالتفسير كي يكون مُرضيًا أن يُقِّر بتنوع الأشكال السياسية هذا. وعليه، يجب علىٰ أي تفسير للتغير أن يقدم أولًا تفسيرًا لهذا التنوع المؤسسي. يركِّز الجزء الثاني من الكتاب علىٰ سؤال: ما الذي أدّىٰ إلىٰ هذه الوفرة في الأشكال المؤسسية الجديدة؟

= الحالة التي نجزم فيها بأنَّ هذه النظرية وحدها هي التي تفسِّر حدوثَ هذه النتائج. وفيما عدا ذلك لا يكون الاستنتاج مفيدًا لليقين». عبد الرحمن بدوي، «المنطق الصوري والرياضي»، ص٢٦٤. بواسطة: عادل مصطفىٰ، «المغالطات المنطقية»، (القاهرة: المجلس الأعلىٰ للثقافة، ٢٠٠٧)، ص٢١٧. **(المترجم)**

(١) من الناحية المنهجية، كان التركيز السابق علىٰ التفسير من خلال منهج الاتحاد. أي أنَّ الأدبيات السابقة ركزت علىٰ تحديد متغير متطابق وحاسم ومستقل يمكنه شرح التشابه في المآل -أي ظهور الدولة- في السياقات المختلفة. ومع ذلك، بما أنَّ بعض المتغيرات المستقلة تترابط فيما بينها، مثلًا: نمو الاقتصاد والتغيُّر في التقنية العسكرية؛ إذن لا يوجد تفسيرٌ فريد. وأسلِّم بأنَّ المقارنة من خلال الفروق أكثر نفعًا. وباعتبار أن هناك تشابهًا بين بعض المتغيرات المستقلة، فما هو الاختلاف بين المتغيرات المستقلة الأخرىٰ الذي قد يبرر المآلات المختلفة؟ انظر مناقشة سكوكبول (Skocpol) في:

Theda Skocpol, ed., Vision and Method in Historical Sociology (1984), pp. 378-379.

وبالمثل، جادل غيفن بأنَّ التاريخ لم يهتم كثيرًا بمزايا استراتيجية العثور علىٰ المتغيرات لتفسير الظواهر في حالتين أو أكثر.

James Given, State and Society in Medieval Europe (1990), pp. 36, 251.

ولكن من الواضح أيضًا أنَّ بدائل الدولة انقرضت. فالعصب المدينية القوية، التي قامت بتنظيم التجارة الشمالية ووحَّدت موارد مدينية كبيرة، انتهت. وكذلك، لم يعد للدول-المدن -التي تتألَّفُ من حُكْم مدينة مهيمنة لمدن أخرىٰ خاضعة- وجود. ولذلك، يجب علىٰ أي تفسير أن يشرح كيف رسّخت الدولة نفسها. وبالتالي، يتحوَّل الجزء الثالث إلىٰ سؤال: لماذا انقرضت العديد من الترتيبات المؤسسية الجديدة؟

تقوم الآراء أحادية الخطية بتفسير كيف أثبتت الدولةُ تفوُّقها علىٰ التنظيم الفيودالي فقط. ولهذا السبب؛ تُدرس مسألة أصول الدولة عادةً في إطار السياسة المقارنة. وتركِّز وجهات النظر هذه -مثلًا- علىٰ القدرات الاستخراجية للدولة في مقابل المجتمع. إذ يُفسَّر نمو الدولة «الحديثة» من خلال مقارنتها بقدرة الدولة الفيودالية الأضعف. وعلىٰ العكس، يدرس هذا العمل كيف حلَّت الدول محلَّ بدائلها المتزامنة ويقارن سلطتها القطرية والهرمية بالنماذج البديلة لها. أي: لماذا صَمَدت الدول ذات السيادة بينما أثبتت العصب المدينية والدول-المدن أنَّها طرقٌ مؤسسية مسدودة؟[١] لقد كان كلٌّ من هذيْن التنظيمَين أكثر فعالية من الأنواع الفيودالية، وعلىٰ هذا لا يمكننا الاكتفاء بالتفسير القائل بأنَّ الدول أصبحت النوع التنظيمي المهيمن لأنَّها فقط أكثر فعالية من النظام الفيودالي السابق عليها. فقضية أصول الدولة تحتاج إلىٰ تفسيرٍ محلي ودولي علىٰ السواء[٢].

وعليه، فإنَّ أسباب ظهور الدولة ذات السيادة ليست هي نفسها التي تفسر الانتخاب بين البدائل المؤسسية المتزامنة. إلا أن النظريات التطورية أحادية الخطية قامت بحصر أسباب أفولِ الفيودالية في أسباب صعود نظام الدولة. إلا

(١) لا يعود هذا الأمر إلىٰ الموارد المالية فقط. ففي واقع الأمر -كما يجادل بروديل- رجحت كفة الميزان في البداية لصالح المدن ضد الدول. وكما سيتضح من خلال حالات الدراسية، تمكنت هذه البدائل من جمع الجيوش، وتحصيل الضرائب لقرون عدة، تمامًا كأي دولة.

Femand Braude!, The Perspective of the World (1984), p. 91.

(٢) جاء زولبرغ بحجة مماثلة لدمج التحليل الداخلي ودراسة ديناميات التنافس بين الوحدات.

Aristide Zolberg, "Strategic Interactions and the Formation of Modem States: France and England," International Social Science Journal (1980) 32, pp. 687-716.

أنهما لا يشتركان بالضرورة في التفسيرات نفسها.

وبالتَّخلِّي عن فكرة التقدم أحادي الخطية، ومع الإقرار بتنوع المؤسسات السياسية، يستطيع المرء أن يحدد السلاسل السببية للتطور المؤسسي. وعلاوة علىٰ ذلك، بالوقُوف علىٰ المجموعة الواسعة للاحتمالات الإمبريقية، لن يخلط المرءُ بين أسباب سقوط النظام الفيودالي وأسباب نجاح الدولة ذات السيادة.

إذن، يدور الكتاب حول عناصر ثلاثة تشكِّل معًا نظرية التغيُّر. الأول، أنها تركز علىٰ المجموعة المتنوعة من الأشكال المؤسسية التي ظهرت في أواخر القرون الوسطىٰ، حيث أقوم بفحص ثلاث حالات إمبريقية: دولة «فرنسا» ذات السيادة، والعصبة الهانزية، والدول-المدن الإيطالية. وكانت ثلاثتها خلفاء للتنظيم الفيودالي، وبمثابة ردود فعل علىٰ البيئة المتغيرة. والثاني، أنني أسعىٰ إلىٰ تفسير لماذا أصبحت الدول ذات السيادة -وليس البدائل التي حلَّت محلَّها- هي العناصر المكوِّنة للنظام الدولي[١]. والثالث: أنني أقوم بتفسير كيف أنَّ فهْمًا لهذا التحول السابق يمكن أن يساعدنا في تفسير التغيُّر في النظام الدولي عمومًا.

الخطوط العريضة للأطروحة

ترىٰ هذه الدراسة أنَّ نوع الوحدة يؤثِّر في العلاقات الدولية. فعلىٰ الرغم من اعتباري أن فوضوية النظام الدولي هو أمرٌ مسلم به -أي إنه لم يكن ثمة حكومة عالمية قط- فإن الوحدات لا تعمل في فراغ بلا هيكل. ويناقش الفصلان الأول والثاني بعض الانتقادات الموجَّهة لـ«الواقعية الجديدة»[٢] التي تجادل بأنها غير

---

(١) ينصب اهتمامي علىٰ الظهور الواقعي للدول ذات السيادة والتمكين التدريجي لفكرة السيادة. فأنا بالتأكيد مدركٌ تمامًا لحقيقة أنَّ الصياغة النظرية للفكرة حدثت فقط مع بودان (بعد عدة قرون من الادعاءات الأولىٰ بأنَّ الملوك لهم السيادة علىٰ ممالكهم). حتىٰ أنَّ هانسلي جادل بأنَّ الفكرة تم الإعراب عنها بشكل كامل مع فاتيل (Vattel) عام ١٧٥٨م، لأنه حينها فقط كان قد تم التخلي عن فكرة الجماعة المسيحية.

F.H. Hinsley, "The Concept of Sovereignty and the Relations Between States," in W. J. Stankiewicz, ed., In Defense of Sovereignty (1969), p. 283.

(٢) النظرية الواقعية الجديدة (Neorealsim) أو نظرية الواقعية البنيوية (Structural Realism)) هي التي =



ملائمة لتفسير تحوُّل النظام. ومن ثم أقوم بتوضيح منهجيتي وأقترح نموذجًا سببيًا لفهم تغيُّر الوحدة. وأقوم كذلك بالتفصيل في الأطروحة التي مفادها أنَّ بنية [النظام الدولي] تتحدد جزئيًا من قبل نوع الوحدات المهيمنة. إذ إنَّ تغييرًا في العناصر المكوّنة يعني حدوث تغيُّر في بنية النظام.

ويناقش الفصلُ الثالث منطق أشكال التنظيم القديمة -الفيودالية، والكنيسة، والإمبراطورية- التي ميَّزت أوائل القرون الوسطىٰ. وسيوضح نقاش العُصبة الهانزية، والدول-المدن الإيطالية، والدولة الفرنسية، كيف هيمنت هذه الأشكال بدلًا من الهياكل الفيودالية والإمبريالية والثيوقراطية. فقد تغيَّر الموقع النسبي للمجموعات الاجتماعية وذلك بعد فترة النمو والتوسع الاقتصادي في أوروبا الغربية خلال القرنين الحادي عشر والثالث عشر، والتي سأناقشها في الفصل الرابع. فقد كان للمجموعات التجارية والمراكز المدينية الصاعدة مصالحُ مادية مختلفة عن مصالح طبقة النبلاء المحاربين أو رجال الدين، واختلفوا كذلك في وجهات النظر الأيديولوجية. ولذلك، سعىٰ البورغر (The burghers)[1] إلىٰ تأسيس تحالفات سياسية لتغيير النظام الفيودالي القائم.

وأزعُمُ أنَّ تأثير المتغيِّر الخارجيِّ -ألا وهو التجارة- أدّىٰ إلىٰ مجموعة متنوعة من التحالفات الاجتماعية في إيطاليا وألمانيا وفرنسا[2]. فالتحالفات والمساومات المختلفة التي تمت بين كلٍ من الملوك والأرستقراطيين والمدن، تفسّر التنوع المؤسسي في أنحاء أوروبا. فكما شرحت بدْءًا من الفصل الخامس وصولًا إلىٰ الفصل السابع، خلقت هذه التحالفات مؤسسات مختلفة تتوافق بشكل أفضل مع مصالحها المادية ووجهات نظرها الأيديولوجية. ووفقًا لطبيعة هذه التحالفات،

= تقرر بأن "بنية النظام الدولي، أو التصميم البنائي له، هي التي تجبر الدول علىٰ السعي إلىٰ الحصول علىٰ القوة"، وأن هيكل النظام الدولي هو العامل الحاسم في تحديد سلوك الدول فيه.

انظر: نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، تحرير: تيم دان وآخرين، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، بيروت، ٢٠١٦، ٢١١-٢٢٢ **(المراجع)**.

(١) وهم سكَّان المدن التي كانت تتمتع بحكم محلِّيٍّ ذاتيٍّ. انظر: الفصل الرابع من الكتاب. (المترجم).

(٢) نظرًا لتأثير التجارة المتنوع -من حيث الحجم والقيمة المضافة- لم يكن لجميع المدن الأوروبية التفضيلات نفسها. مما سيوفِّر تقديرًا أوليًّا لأنواع التحالفات المتوقعة.

انبثقت الدول ذات السيادة، والعُصَب المدينية، والدول-المدن من الفيودالية. وهذا التنوع في الأشكال المؤسسية، التي يُزعم أنَّها متفوقة علىٰ نمط التنظيم الفيودالي من جهة الموارد والإمكانات الاقتصادية، يُبدِّدُ فكرة كون التطور عمليةً أحادية الخطية.

لقد سَمَحت الصفقة الاجتماعية في فرنسا بين الملك والبورغر بإعادة مَرْكَزة النظام الملكي، من خلال تأكيد السيادة الملكية علىٰ الكنيسة والنبلاء. أما في ألمانيا فقد حدث العكس، حيث تحالَف الملكُ الألماني مع النبلاء الفيوداليين ضد المدن. إلا أنَّ سياسته باءت بالفشل ونتج عنها تفكيك للسلطة الفيودالية. وشكلت المدن الألمانية عُصَبًا مستقلة من أجل حماية وتوسيع مصالحها علىٰ حساب اللوردات. وفي إيطاليا، أدّت السياسة الإمبريالية الفاشلة للملك الألماني -الذي كان في الوقت نفسه الإمبراطور الروماني المقدس- إلىٰ إنشاء بلديات مستقلة تطورت تدريجيًا لتتحول إلىٰ دول-مدن. وخلافًا للأرستقراطية الألمانية، اندمج النبلاء الإيطاليون في المساعي المدينية التجارية، وبالتالي لم يظهر الانقسام بين الفيودالي والحضري، كالذي تميزت به ألمانيا. فلم تتحالف المدن الإيطالية مع الملك، ولم ترتبط فيما بينها لتكوّن عُصبًا مدينية.

وأدت إعادة الاصطفاف في أوروبا إلىٰ ظهورِ مجموعةٍ متنوَّعة من المؤسَّسات السياسية الجديدة: الدولة القطرية ذات السيادة، والعُصبة المدينية، ودولة المدينة. اختلفت هذه المؤسسات الجديدة عن المؤسسات التي هيمنت قبل ذلك في وقت مبكر من العصور الوسطىٰ كالإمبراطورية، واللورديَّات الفيودالية، والكنيسة الثيوقراطية.

يوضِّحُ الجزء الثالث أنه لم تكن كل هذه الوحدات الجديدة متساوية من حيث الفعالية والكفاءة. فقد قامت آلية الميزة التنافسية باستبعاد تلك الوحدات التي كانت أقلَّ عمليةً وكفاءةً من غيرها. وأثبتت السلطة السيادية أنَّها أكثر مهارة في منع الاستفادة المجانية[1]، وتوحيد الموازين والعملة، وإنشاء قضاءٍ موَحَّدٍ.

---

(١) المستفيد بالمجان FreeRider: هو الطرف الذي يتمتَّع بفائدة تحصُل بجهد جماعيّ، لكنَّه لا يُساهم إلَّا بالقليل، أو لا يُساهم مطلقًا في هذا الجهد. مما قد يؤثر سلبًا في الاقتصاد. (المترجم)



وكذلك كانت قدرات الجهات الفاعلة ذات السيادة علىٰ تنسيق تفاعلاتها فيما بينها، علىٰ القدر نفسه من الأهمية. حيث أثبتت الدول ذات السيادة أنَّ لديها مزايا مهمة مقارنة بالعصب المدينية في هذه المسألة؛ فهذه الأخيرة ليس لديها موقع واضح للسلطة. وعلاوة علىٰ ذلك، أثبتت السيادة القطرية تعارضها مع المنطق غير القطري للتنظيم، كالذي قامت عليه العصبة الهانزية. وبالتالي، أصبحت الدول أكثر فأكثر لا تعترف إلا بمثيلاتها باعتبارهم فاعلين ذوي شرعية في العلاقات الدولية[١].

ويعد التفاعل بين المجالات الداخلية والخارجية عمليةً ذات مرحلتين. أولًا، تؤدي التغيُّرات في الوسط الخارجي إلىٰ تحولات محلية في النفوذ النسبي للفاعلين الاجتماعيين والسياسيين. ومن ثم، يعيد أولئك الفاعلون الاصطفاف من أجل تشكيل أنواعٍ مؤسسية جديدة. وبالتالي، تصبح المؤسسات الجديدة جزءًا من البيئة الخارجية المكوّنة من مجموعة الاحتمالات المؤسسية الكاملة في هذا المنعطف التاريخي، ثم تزول بعض الترتيبات المؤسسية؛ لأنها لا تمتلك الكفاءة نفسها للتنافس مع الزعيم. وإضافةً إلىٰ ذلك، بما أنَّ الفاعلين بحاجة إلىٰ ابتكار بعض الوسائل التي تسمح بهَيْكَلة تفاعلاتهم مع الآخرين؛ فستُثبت بعضُ أشكال التنظيم أنَّها أقل جاذبية من غيرها. ولذلك، وفي خلال المرحلة الثانية من التطور الاجتماعي، تحوّل التغيُّرات الداخلية في الوَحَدات البيئةَ الخارجية التي يتحرك فيها الفاعلون الآخرون.

وفي نهاية هذا العمل، أقوم بتلخيص آرائي العامة حول طبيعة تغيُّر الوحدات وأنظر في إمكانية حدوثِ تغيُّرٍ مؤسسي في الفترة الراهنة[٢]. وستتم دراسة حدوث

---

(١) يختلف، بهذا المعنىٰ، الانتخاب المؤسسي عن الانتخاب الطبيعي المحض في علم الأحياء -علىٰ سبيل المثال- أو تنافس السوق الحر. ويتم الاختيار كذلك نتيجة سعي الفاعلين الواعي لإنشاء وتفضيل أنماط تنظيم متوافقة. أي إنَّ الدول تقوي مثيلاتها فقط. وإضافة إلىٰ ذلك، يمكن للمرء أن يُخمِّن أنَّ وجود دول قطرية أخرىٰ يدعم مواقف ذوي السيادة محليًا. ويمكن للنخب السياسية الاستفادة من تقليل مجموعة البدائل المؤسسية التي قد يرغب مواطنوها في الاختيار من بينها. وعلاوة علىٰ ذلك، قد يعمل وجود دول أخرىٰ ذات سيادة علىٰ تعزيز الشرعية الداخلية للزعيم السياسي الذي يدعي السيادة الداخلية.

(٢) لاحظ أني جادلت فقط بأنَّ الدولة ذات السيادة أثبتت تفوقها علىٰ الدول-المدن الأوروبية والعُصب المدينية، ولستُ بصدد شرح سبب تفوق الدول الأوروبية علىٰ أشكال التنظيم خارج أوروبا، كالنظام =

تغيُّر في وحدات النظام الحالي -أي انهيار الدولة- من خلال فحص مدىٰ حدوث تغيُّر حقيقي في البيئة الدولية الكلية، وما إذا طرأ تغيُّر في تفضيلات الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين، وما إذا كان قد حدث تحوُّلٌ مهم في النفوذ النسبي لمجموعات اجتماعية بعينها. ونظرًا لتنوع المساومات السياسية في مراحل التحول هذه، لا بد لنا أنَّ نتوقع نشوء عدة بدائل. وسيحدث التغيُّر المؤسسي من خلال عملية ذات شقين: مرحلة صعودٍ دولي، تتبعها مرحلة انتخاب من قِبل النظام.

إنَّ تفسير التطور الاجتماعي الذي نُقدّمه هنا يقدم بعض المبررات التي تشير إلىٰ أن التغير المؤسسي ظاهرة نادرة الحدوث(١). فالتغير المؤسسي له تكاليف، مما يدفع المجموعات الاجتماعية والفاعلين السياسيين عن تجربة مؤسسات جديدة، إلا إذا بدّلت صدمةٌ خارجية قوية الاصطفافات السياسية الداخلية. وإلَّا ستستمر الوحدات في الشكل الذي اتخذته عند منعطف تاريخي معين. وسيتخذ التغيُّر شكل التوازن النَقْطِي(٢)؛ أي تحوُّلٌ كبيرٌ، علىٰ أصعدة عدة في وقت

= الإمبراطوري في الصين أو اليابان. وسيجادل تيلي بأنَّ ذلك كان بسبب قدرة الدول القومية الفائقة علىٰ صنع الحروب. إلا أنَّ تفسيري للانتشار العالمي للشكل الأوروبي للتنظيم الدولي سيستقر بجانب تفسير هال وباشلر. انظر:

Jean Baechler, John Hall, and Michael Mann, eds., Europe and the Rise of Capitalism (1988).

أي إنَّه بمجرد ظهور نظام دولة تنافسي -عوضًا عن التنظيم الإمبراطوري- أدىٰ التنافس بين الدول إلىٰ مزيد من التنمية الاقتصادية والتقنية. وعلاوة علىٰ ذلك، سأفترض إنَّ الأنظمة الإمبراطورية لم تكن كذلك متوافقة مع الدول القطرية ذات السيادة. وسيُحتاج إلىٰ عمل إضافي حول هذا الأمر، إلا أنَّ تقديري أنَّ الحكم الذي يضفي الشرعية علىٰ نفسه باعتباره مُؤيَدًا دينيًا لا يمكن أن يقبل بسلطات سياسية أخرىٰ مساوية له. إلا أنَّه كما يجادل كراتوتشويل، تعني السيادة القطرية أنَّ الدول متساوية.

Kratochwil, "Of Systems, Boundaries, and Territoriality," p. 35.

فتفضيل المؤسسات المتوافقة يفسر كذلك التوسع الدولي لمبدأ السيادة القطرية الخاص بالدول الأوروبية. أي أنَّ أشكال التنظيم غير ذات السيادة تحوَّلت عمدًا.

(١) انظر علىٰ وجه الخصوص هذه المقالات لفهم تطبيق فكرة غولد عن التوازن النَّقْطي:

Stephen Krasner, "Approaches to the State: Alternative Conceptions and Historical Dynamics," Comparative Politics 16 (January 1984), pp. 223-246; and "Sovereignty: An Institutional Perspective," in Caporaso, The Elusive State, pp. 69-9.

(٢) نظرية "التوازن النقطي" هي نظرية في علم الأحياء التطوري، وتعد إحدىٰ النسخ المطورة لنظرية =



واحد، باعتباره ردَ فعلٍ علىٰ تغيير بيئي قوي. وفي العادة يهيمن الوضع السائد ويكون التغيُّر المؤسسي هامشيًّا وليس جوهريًا. وتتمثل المهمة الماثلة أمامنا في التأمُّل فيما إذا كان التغيُّر في النظام الحالي للدول ذات السيادة أمرًا مرجحًا، وما إذا كنا سنشهد تحولات عميقة في إدارة الشؤون الدولية. فهذا العمل يبحث في الماضي؛ ليوفِّر الوضوح لتأملاتنا عن المستقبل.

= التطور، وتقضي بأن عملية التطور تمر بفترات طويلة من التوازن تتخللها فترات قصيرة (نقاط) من التغييرات المهمة كظهور أنواع جديدة، أو انقراض أنواع أخرىٰ.

Gould, Stephen Jay, & Eldredge, Niles (1977). "Punctuated equilibria: the tempo and mode of evolution reconsidered." Paleobiology (2) 3; 115-151. (p.145) (المراجع).

الجزء الأول

الطروء والاختيار والتقييد




مكتبة
التنوير

الفصل الأول

التغيُّـر البنيوي في العلاقات الدولية

«في أوروبا بلا دول وبلا حدود، لا يكون لمفهوم «الشؤون الخارجية» أي معنىٰ»[١].

«إنَّ صعودَ أنواع مختلفة من الكيانات وأنظمة الدولة وانهيارها أمرٌ يفرض استحقاقَه كاهتمامٍ أساسي لنظرية شاملة حول التغير الدولي»[٢].

علىٰ الرغم من تنبيه روبرت غيلبين، فإن علم العلاقات الدولية لم يولِ التغير في أنواع الواحدات المكوّنة للنظام الدولي اهتمامًا كبيرًا، بل إنَّ غيلبين نفسه، بعد أن صنَّف تغيُّر الوِحْدة باعتباره أهم أنواع التغير، قام بتوجيه اهتمامه نحو توزيع القدرات -وهو البرنامج البحثي الموحَّد بالنسبة إلىٰ الواقعيين الجدد.

ومع ذلك، إذا كان غيلبين محقًّا في كون التغيُّر من دولة المدينة إلىٰ الإمبراطورية، ومن الإمبراطورية إلىٰ الفيودالية، وهلم جرا؛ مهمًّا لفهم السياسة الدولية، فإننا إذن في حاجَة للتَّساؤل الجدِّي حول كيفية تغيُّر الوحدات وكيفية تأثير مثل هذا التغيُّر في النظام الدولي. أثيرت هذه الأسئلة بشكل أكثر وضوحًا من قبل نقَّاد الواقعيَّة الجديدة، وقصَر هؤلاءُ جلَّ اهتمامهم علىٰ تحوُّل الدولة الفيودالية باعتباره مثالًا علىٰ تغيُّر الأنظمة[٣]. كيف ظهرت الدولة ذات السيادة

---

(1) Joseph Strayer, On the Medieval Origins of the Modem State (1970), p. 27.

(2) Gilpin, War and Change, p. 41.

(٣) كان هذا العمل كبيرًا في حجمه ومتنوعًا في موقفه المعرفي ودرجة النقد والحجج الأساسية. انظر علىٰ=

إذن؟ وكيف أثّر صعودُها علىٰ العلاقات الدولية؟ يبدأ هذا الفصل بمناقشةِ هذه الأسئلة ثم يجاوزُ إلىٰ المحاججة بأنَّ نوع الوحدة المكوِّنة للنظام الدولي هو الجانب الحاسم في البنية.

وبدءًا من التحول من الفيودالية إلىٰ الدولة، يستكشف هذا الفصل تعليلات مختلفة لتغيُّر الوحدة. ومعظم هذه التعليلات تفسر التطور المؤسسي باعتباره عملية أحادية الخطية. ويتسم هذا المنظور بعيوب نظرية وإمبريقية.

ولأنَّ الرأي القائل بأحادية الخطية يرىٰ تطوُّر الوحدات، وتحديدًا التحول من الفيودالية إلىٰ الدولة، باعتباره عملية ذات مراحل متتابعة، فإنَّه [بذلك يقع في مغالطة منطقية]، فيثبت التَّالي. فمن الناحية المنهجية، يعد غياب أي تنوع حقيقي في المتغير التابع -حيث يسعىٰ المرء فقط لتفسير ظهور الدولة- يجعل من المستحيل الاختيار بين متغيرات مستقلة متنافسة. ومن الناحية الإمبريقية، تسقط التعليلات أحادية الخطية بسبب إهمالها تعددَ البدائل المؤسسية التي كانت متاحة خلال هذا التغيُّر التاريخي. ونتيجة لذلك، يُغفَلُ التنافس بين الترتيبات المؤسسية المختلفة، ويُقتَصَرُ علىٰ تحليل التفاعلات الداخلية لأنظمة حكم معينة. وبذلك، تتوارىٰ العلاقات الدولية لصالح السياسات المقارنة[١].

= سبيل المثال المقالات الموجودة في:

Caporaso, The Elusive State; Czempiel and Rosenau, Global Changes and Theoretical Challenges; John Ruggie, "Continuity and Transformation in the World Polity," in Robert Keohane, ed., Neorealism and Its Critics (1986), pp. 131-157; Anthony Giddens, The Nation-State and Violence (1987); Richard Ashley, "The Poverty of Neorealism," in Keohane, Neorealism and Its Critics, pp. 255-300; Alexander Wendt, "The Agent-Structure Problem in International Relations Theory," International Organization) 41Summer (1987, pp. 335-370.

(١) كما يذكر زولبرغ: «وهكذا، في حين شهدت العقود الأخيرة -من جهة- وفرة في النظريات الخاصة بالعلاقات الدولية، ومن جهة أخرىٰ، انتشار التحليلات المقارنة التي تتناول النظام أو الدولة، بينما لم توجَّه سوىٰ جهود قليلة نحو الواجهة».

Zolberg, "Strategic Interactions and the Formation of Modem States," pp. 688-689.

الواقعية الجديدة ومنتقدوها: أصول الدولة باعتبارها قضيةً في العلاقات الدولية

في شرح كينيث والتز لنظرية دوركهايم، يُبنىٰ النظام الدولي علىٰ قاعدةٍ مُنَظِّمة، وتمييز وظيفي، وتوزيعٍ للقدرات[١]. فبسبب عدم وجود سلطة مُنظِّمة، أي بسبب الفوضوية؛ يسقط العنصر الثاني للبنية. ففي ظل الفوضوية، سيسعىٰ الفاعلون لتحقيق الاكتفاء الذاتي بدلًا من تقسيم العمل وبالتالي الاعتماد علىٰ الآخرين. ففي نظر والتز، يشبه النظام الدولي مجتمع ما قبل العصر الحديث لدوركهايم المبنيّ علىٰ التضامن الآلي[٢]. فبسبب غياب السلطة المركزية؛ لا يمكن وجود إلا تمييز وظيفي طفيف، إن وُجد أصلًا[٣]. ونتيجة لذلك، في ظل الفوضوية يعدُّ توزيع القدرات وحده هو المهمُّ لبنية النظام. ومن ثَمَّ، فإنَّ طبيعة الوحدة وتغيرها لا يهمان في فهم البنية[٤]. وبالمناسبة، هذا الرأي هو ما تدعمه

---

(1) Kenneth Waltz, Theory of International Politics (1979), pp. 88, 104; and his "Reflections on Theory of International Politics: A Response to My Critics," in Keohane, Neorealism and Its Critics, p. 323f.

(٢) عن تفريق دوركهايم بين التضامن الآلي والتضامن العضوي، انظر:

Emile Durkheim, The Division of Labor in Society (1933); Emile Durkheim, The Rules of Sociological Method, Steven Lukes, ed (1982).؛

وبالعربية في: إميل دوركهايم، «في تقسيم العمل الاجتماعي»، ترجمة حافظ جمالي (بيروت: ١٩٨٢)؛ وإميل دوركهايم، «قواعد المنهج في علم الاجتماع»، ترجمة أ. د محمود قاسم وأ. د السيد محمد بدوي (دار المعرفة الجامعية: ١٩٨٨).

(٣) فالعلاقات الدولية إذن مدفوعة بمنطق متجاوز للتاريخ. «خلال كل التغيُّرات في الحدود، وفي كل شكل اجتماعي واقتصادي وسياسي، وفي كل نشاط اقتصادي وعسكري، يظلُّ جوهر وأسلوب السياسة الدولية ثابتًا بشكل لافت للنظر. ويمكننا أن ننظر إلىٰ مجال أبعد، كالصين في فترة الدول المتحاربة أو الهند في عصر كوتيليا، ونلاحظ أنَّه حيثما تتنافس الكيانات السياسية -مهما كان نوعها- بحرية؛ فإنَّ الخصائص الجوهرية والأسلوبية تكون متشابهة».

Waltz, "Reflections on Theory of International Politics," pp. 329-330. See also Waltz, Theory of International Politics, p.66.

(٤) يردُّ والتز بصراحة علىٰ روجي في هذه النقطة. إذ يقول عن تأكيد روجي علىٰ الكثافة التفاعلية إنَّ: «هذا التعليل -علىٰ الرغم من ذلك- لا ينبئنا بشيء حول بنية السياسة الدولية». وعلاوة علىٰ ذلك، أردف قائلًا: «سيُخفِّض روجي من مستوىٰ التجريد بإضافة ... خصائص الوحدات والعمليات علىٰ مستوىٰ الوحدة». =



الأدبيات التي أفرزتها وجهة نظر الواقعية الجديدة[1].

أطلق جون روجي نقدًا مستمرًا لهذا الرأي، حيث خطَّأ وجهة نظر والتز عن نظرية دوركهايم. وخلافًا له، يشير روجي إلىٰ أن التمييز الوظيفي يحدث بالفعل، وأن والتز يهمل العنصر التفاعلي في نظريَّة دوركهايم. فالسبب في التقدم التطوري في المجتمع يكمن في زيادة الكثافة التفاعلية، أي: الحجم الكلي للمعاملات والاتصالات[2].

ويستشهد روجي بأوروبا القرون الوسطىٰ باعتبارها حالةً إمبريقية؛ لإثبات أنَّ التطبيق الصارم لنظرية الواقعية الجديدة فشِل في رصد منطق العلاقات الدولية كما كانت في ذلك الوقت. فقد كانت السلطات الفيودالية تحتل مساحة من الأرض، ككل أشكال التنظيم السياسي. إلا أن هذه السلطة علىٰ الأقاليم لم تكن حصرية ولا مُحدّدة بشكل متمايز، إذ تغشىٰ شبكاتٌ معقدة من السلطات المتنافسة علىٰ المجال الإقليمي[3]. وغالبًا ما تقوم الكنيسة واللوردات والملوك والأباطرة والمدن بادعاءات متزامنة بالصلاحية والسلطة. فقد كان المستوطنون لإقليمٍ معين خاضعين للعديد من السلطات العليا.

= Waltz, "Reflections on Theory of International Politics," pp. 328, 330.

(١) قام منظِّرو نظرية اللعبة -علىٰ سبيل المثال- باستكشاف الظروف التي قد ينشأ فيها التعاون أو الصراع. فعدد الفاعلين، والمكافآت الخاصة التي يتوقَّعها الفاعلون، وظلال المستقبل، كلُّ ذلك يؤثر في احتمال نشوب صراع أو حصول تعاون. وطبيعة الوحدة ليست ذات صلة إلىٰ حد كبير بالمنطق التحليلي هنا. وانظر علىٰ سبيل المثال:

Kenneth Oye, ed., Cooperation Under Anarchy (1986)،

لكن لاحظ كيف يشير مقال كونيبير إلىٰ أنَّ نوع الوحدة قد يكون له صلة بحسابات كهذه.

John Conybeare, "Trade Wars: A Comparative Study of Anglo-Hanse, Franco-Italian, and Hawley-Smoot Conflicts," in Oye, Cooperation Under Anarchy, pp. 147-172

(٢) فالكثافة التفاعلية إذن هي «كمية وسرعة وتنوع المعاملات».

Ruggie, "Continuity and Transformation," p. 142f.

(٣) للوقوف علىٰ مناقشات مثيرة عن الرابط بين السلطة السياسية والترتيب المكاني، انظر علىٰ سبيل المثال:

Robert Dodgshon, The European Past (1987).

نظرًا لهذا المنطق أو التنظيم، من المستحيل التمييز بين الفاعلين الذين يديرون العلاقات «الدولية»، ويعملون في إطار فوضوي، وبين أولئك الذين يديرون السياسة «الداخلية»، ويعملون في شيء من الهرميَّة. فقد كان كلٌ من الأساقفة والملوك والأمراء والمدن يوقّعون المعاهدات ويشنون الحرب[1]. فلم تكن هناك جهة فاعلة واحدة تحتكر وسائل الإكراه[2]، ولم يتشكل بعدُ التمييز بين الفاعلين العموميين والخاصين[3].

يعد فهم مثل هذه التفاعلات في إطار العلاقات الدولية الفوضوية مفارقةً تاريخية. هل كان اللوردات خاضعين للملك؟ وهل كان الملك خاضعًا للكنيسة؟ وهل كانت الكنيسة خاضعة للإمبراطور؟ كانت إجابات هذه الأسئلة سياقية واتفاقية (intersubjective). فقد يخضع اللوردات المتحاربون للسلطة الملكية من أجل دورها التوسطي، لكن في أحيان أخرىٰ قد يشنُّ اللوردات المتمردون الحرب علىٰ الملك نفسه. فقد استجاب ريتشارد ملك إنجلترا وفيليب أوغسطس ملك فرنسا، اللذان كانا متحاربين في القرن الثاني عشر، لمطالب البابا بإنهاء النزاع بينهما وتوحيد قواهما من أجل الحملة الصليبية. إلا أنَّهما في كثير من الحالات تصرَّفا كملكين مستقلين دون الاعتراف بسلطة عليا. فكلمة «الدولي» هي بالفعل تصوير تالٍ زمنيًا، وينطوي علىٰ مفارقة تأريخية لتلك الحقبة. فهي توحي بوجود

---

(١) ولمناقشات جيدة عن الفروق بين الفترة الفيودالية ونظام الدولة المعاصرة، انظر-بالإضافة إلىٰ مقال روجي:-

Ruggie's "Continuity and Transformation," Kratochwil, "Of Systems, Boundaries, and Territoriality"; and Holzgrefe, "The Origins of Modem International Relations Theory."

(٢) يمكن القول أنَّ محاولات خلق احتكار الدولة لاستعمال القوة بدأت في وقت مبكر منذ منتصف القرن الثالث عشر عندما حاول لويس التاسع الحد من حمل طبقة النبلاء للسلاح. إلا أنَّ احتكار الدولة لوسائل العنف لم يكتمل تمامًا حتىٰ القرن التاسع عشر. وعن هذه المسألة الأخيرة، انظر:

Janice Thomson, "Sovereignty in Historical Pespective: The Evolution of State Control over Extraterritorial Violence," in Caporaso, The Elusive State, pp. 227-254; and Janice Thomson, "State Practices, International Norms, and the Decline of Mercenarism," International Studies Quarterly) 34March (1990, pp. 23-48.

(٣) كان يُنظر إلىٰ المجال الملكي باعتباره ملكية خاصة للملك، انظر:

Herbert Rowen, The King's State (1980).

مجال منفصل للشؤون القومية (الداخلية) متميزٍ من الناحية المفاهيمية عن مجال الشؤون الدولية (الخارجية). وبعبارة أخرىٰ، لا يمكننا الحديث عن الشؤون الدولية إلَّا بكونها مرادفة لأفعال في إطار فوضوي لأن التحول من الفيودالية إلىٰ الدولة قام بتحديد مجالات السلوك المحلي والسلوك ما بين الوحدات. فحالة الفوضوية -كما نشير إليها اليوم- تقتضي وجود نوع معيَّن من أنواع الوحدات. وتسلّم رؤية الواقعية الجديدة للفوضوية بوجود وحدات متمايزة ذات مساحات اختصاص حصرية فيما بينها(١). إلا أنَّ نظام القرون الوسطىٰ كان مختلفًا تمامًا عن نظام الدول المعاصر، فقد كانت الاختصاصات متداخلة ولم تكن متمايزة، إذ يمكن أن تدّعي سلطات مختلفة أنها صاحبة الولاية العظمىٰ علىٰ الأمر نفسه. وبذلك، تبرهن حالة القرون الوسطىٰ علىٰ أنَّ لطبيعة الوحدات تأثيرات جذرية علىٰ بنية النظام. فمن المؤكد أنَّه كانت هناك فوضوية، بمعنىٰ غياب سلطة هرمية عالمية، ولكن متىٰ أُعملَ ذلك الوضع؟ وعلىٰ من؟ ظلت هذه في واقع الأمر أمورًا غير محددة(٢).

يقوم تحليل روجي جزئيًا علىٰ نظريتي التشكيل(٣) وما بعد البنيوية. حيث تنتقد نظرية التشكيل الواقعيةَ الجديدة لقصورها عن تفسير تشكل البنية(٤). فنتيجة

---

(١) يُشبه هذا الاستنتاج أطروحة ويندت بأنَّ الواقعية الجديدة ترىٰ النظام من الناحية الأنطولوجية باعتباره وحداتٍ منفصلة.

Wendt, "The Agent-Structure Problem."

(٢) تأمل -علىٰ سبيل المثال- كيف يمكن للمرء تطبيق المفردات المعاصرة الخاصة بالعلاقات الدولية في التنظير للعصر الفيودالي. هل ينبغي وصف النظام بأنَّه نظام ثلاثي القطب يتكون من: أوروبا المسيحية، والعالم الإسلامي، ومغول أوراسيا؟ هل سيكون ثنائي القطب بالنظر إلىٰ التنافس بين الإمبراطورية والبابوية؟ أم أنَّه كان متعدد الأقطاب؟ أزعم أنَّ لفظة «تضخُّم قطبي» تبدو ملائمة أكثر، حيث يستطيع العديد من الفاعلين ممارسة سلطة ذات تأثير. يعد تعريف النظام الدولي أمرًا أكثر إشكالًا. وباختصار، ما فعله نظام الدول الحديث هو كشف الغموض عن ماهية النظام وهوية الفاعلين.

(٣) (Structuration Theory) هكذا ترجمها الدكتور محمد عبد الكريم الحوراني في ترجمته لكتاب «النظرية المعاصرة في علم الاجتماع: تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية»، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص٣٠١. لتعريف مختصر بهذه النظرية، انظر «ثبت المصطلحات». (المترجم)

(٤) يصف أنتوني غيدنز نظرية التشكيل بأنَّ لها هدفين اثنين. «الأول: الاعتراف بالأهمية الأساسية لمفهوم الفعل (action) في العلوم الاجتماعية ... والثاني: تشكيل تفسير السقوط في رأي ذاتي، ودون عجز =

لتوجُّهها الإمبريقي، تُشيِّءُ النظرية الواقعيّة الجديدة البنيَة وتعتبرها كيانًا مسلمًا بوجوده أكثر من كونه نتيجة للتفاعل بين الفاعلين. وتُتصور الفوضوية باعتبارها كيانًا واقعيًا قابلًا للملاحظة أكثر من كونه بناءً اجتماعيًا. وبدلًا من ذلك، تسعىٰ نظرية التشكيل إلىٰ تأسيس فكرة مفادها أنَّ التَّفاعل بين الفاعلين يخلق بنيةً جديدةً، وأنَّ تلك البنيَة تقوم بدورها بتقييدهم. فالفاعلون والبنية -أي: الوحدات والنظام- يشكّلان بعضهما البعض.

علىٰ الرغم من كون حرية الفرد مقيدة ببنية معينة، فإن هذا القيد ليس علىٰ نحوٍ يكون الفاعل فيه محددًا من خلال البنية. فمن خلال إعادة تحديد طبيعة تفاعلاتهم، يخلق الأفراد بنيةً جديدة تفرض قيودًا علىٰ الآخرين. يشبه النقاشُ حول الفاعل والبنية في نواحٍ عديدة الإشكالية التقليدية الخاصة بالعلاقة بين الكلي والجزئي[1].

تعد النظرية ما بعد البنيوية أشدَّ تطرفًا من نظرية التشكيل في نقدها للواقعية الجديدة، إذ يقع التوجُّه المعرفي للنظرية ما بعد البنيوية قريبًا من التوجُّه المعرفي للنظرية النقدية ولفوكو[2]. فترىٰ النظرية ما بعد البنيوية في تصوير الواقعية الجديدة الخاص للعلاقات الدولية تمظهرًا لإطارٍ مفاهيمي مهيمن. فالواقعيون الجدد يفهمون الحالة الفوضوية للكيانات المحددة باعتبارها ظاهرةً طبيعيةً وحتمية؛ لأنهم قبلوا دون تمعن طريقةَ تفكيرٍ معينة في العالم، فهي لا تنظر إلىٰ نظام الدول

= عن فهم المكونات البنيوية للمؤسسات الاجتماعية التي تحيا أطول منا».

Anthony Giddens, A Contemporary Critique of Historical Materialism (1981), pp. 15.

وللوقوف علىٰ تعديلات مجال العلوم السياسية، انظر:

John Ruggie, "International Structure and International Transformation: Space, Time, and Method," in Czempiel and Rosenau, Global Changes and Theoretical Challenges, pp. 21-36; Wendt, "The Agent-Structure Problem"; David Dessler, "What's at Stake in the Agent-Structure Debate? " International Organization) 43Summer (1989, pp. 441-473.

(1) James Caporaso, "Microeconomics and International Political Economy: The Neoclassical Approach to Institutions," in Czempiel and Rosenau, Global Changes and Theoretical Challenges, p. 135.

(2) Ashley, "The Poverty of Neorealism," p. 259.

باعتباره بناءً اجتماعيًا له أصل تاريخي معين. وفي المقابل، تدعم النظرية ما بعد البنيوية نظرة أركيولوجية للدولة.

وباختصار، تشير نظرية التشكيل والنظرية ما بعد البنيوية إلىٰ أنَّ الواقعية الجديدة تأخذ الطبيعة الأنطولوجية للنظام باعتبارها طبيعة ثابتة وتتكون من وحدات متمايزة. وكما يبيِّن روجي، لم يكن هذا الأمر دائم الصِّحة تاريخيًا. لكن لا تدرك الواقعية الجديدة هذا الأمر؛ بسبب منظورها الوضعي الذي ينظر إلىٰ الفوضوية باعتبارها حالةً متجاوزة للتاريخ. وعلىٰ العكس، يشير روجي إلىٰ ضرورة تفسير ظهور التمايز القطري، أي: انحصار السلطة في مساحة جغرافية ثابتة، وهو الحالة النموذجية في الدولة الحديثة.

وبذلك، تأمل نظريَّة التشكيل والنظرية ما بعد البنيوية في جعل ظهور الدولة ذات السيادة قضية أساسية في العلاقات الدولية. وعلاوة عن ذلك، تشيران إلىٰ أن نظام الدول الفوضوي ليس ناشئًا فقط نتيجة إعادة ترتيب الخريطة السياسية والاجتماعية من الناحية المادية، بل، كذلك، وبشكل متساوٍ، نتيجةً لإعادة وضع مفهوم النظام الاجتماعي والسياسي، وإعادة تركيبه. فقد كان من الضروري اختراع الدولة ذات السيادة[1]، ولا بدَّ لأيِّ تفسير لتشكل الدّولة أن يأخذ في اعتباره فكرة التغير المفاهيمي هذه.

ومع ذلك، لا تخلو نظرية التشكيل والنظرية ما بعد البنيوية من إشكاليات. فيمكن القول بأنَّ ما بعد البنيوية لم تخطُ -إلىٰ وقتنا هذا- خطوات كبيرة في طريق تحولها إلىٰ نظرية موضوعية[2]، فهي نفسها نظرية شارحة (ميتانظرية

---

(١) للحصول علىٰ مثالٍ عن حجة تاريخية غنية حول كيف أنَّ الدولة الإنجليزية عبارة عن بناء ثقافي، انظر:

Philip Corrigan and Derek Sayer, The Great Arch (1991).

(٢) يشير بيرستيكر إلىٰ أنَّ ما بعد البنيوية أضافت إلىٰ النقاش المعرفي الذي يحيط بنظرية العلاقات الدولية، إلا أنَّها لم تضف الكثير في مجال النظرية الاجتماعية الموضوعية.

Thomas Biersteker, "Critical Reflections on Post Positivism in International Relations," International Studies Quarterly) 33September (1989, pp. 263-،267

وللوقوف علىٰ اقتراح يخص كيفية التوفيق بين المقاربات المختلفة من خلال تحليل تاريخي أكثر تفصيلًا لمنطق التنظيم الخاص بالكيانات من غير الدول، انظر: =

(meta-theory) بشكل كبير. وتصرِّحُ نظرية التشكيل -علىٰ الأقل في بعض نسخها في مجال التنظير في العلاقات الدولية- باستخدام المنهجية البحثية لِلَاكاتُوس[(١)]. ومن ثمَّ، فإنَّها تزعم امتلاك قوة تفسيرية إمبريقية زائدة عن الواقعية، لكنها تقبل موقفها المعرفي العام[(٢)]. ونتيجة لذلك، يجب أن يتوقع المرء أن يكون تركيزها الإمبريقي أكثر وضوحًا من النظرية ما بعد البنيوية.

ومع ذلك، فليس واضحًا تمامًا كيف سيتم تفعيل هذا البرنامج. وعلىٰ نحو أكثر تحديدًا، إذا ما اعتبر المرءُ البنيةَ والفاعلين يشكّلان بعضهما البعض في جميع الحالات؛ ينبغي إذن أن تُفهم البنية بمعنًىٰ بنائي كما يفهمها منظرو ما بعد البنيوية. يعني هذا أنَّ البنية ستكون في المقام الأول -إن لم تكن كذلك بالكلية- من إنتاج الفاعلين باعتبارهم أفرادًا. وبالتالي، يكون من الصعب تحديدُ ماهية السمات المُقيّدة الخاصة ببنية معينة نظرًا لقابليتها لإعادة البناء والتأويل المستمرين[(٣)].

وتتمثَّل المشكلةُ الثانية في تفعيل برنامج نابع من نظرية التشكيل، في تغلغل الإشكاليات الخاصة بالعلاقة بين الفاعل والبنية في جميع مستويات السياسة، ويعتمد هذا علىٰ ما يُعْتَبَرُ فاعلًا وما يُعْتَبَرُ بنية. إذ يمكن للفرد أن يكون جزءًا من بنية منظمة بيروقراطية ما، وهذا التنظيم -الذي يُعتبر فاعلا له هوية مؤسسية معينة- هو الآخر يعد جزءًا من بنية سياسية أكبر، وهكذا.

= Richard Mansbach and Yale Ferguson, "Between Celebration and Despair," *International Studies Quarterly*) 35December (1991, pp. 363-386.

(١) نسبة إلىٰ الفيلسوف المجري إيمري لاكاتوس (١٩٢٢-١٩٧٤) المعروف بإدراج مفهوم "برنامج البحث" في منهجيّته لبرامج البحث العلمي. (المترجم)

(2) Dessler, "What's at Stake in the Agent-Structure Debate?" p. 447. .

(٣) بهذا المعنىٰ: أرىٰ تركيز ويندت علىٰ نظرية التفاعل الرمزي مُشكلًا أكثر من نقده الأول للواقعية الجديدة والوارد في:

The Agent Structure Problem".

وتعتمد أعمالُه الأخيرة وجهة نظر نظرية التفاعل الرمزي.

Anarchy is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics," International Organization) 46Spring (1992, pp. 391-426..

إنَّ المنهجية البحثية التي أقترحها تتعامل مع كلٍ من الإشكاليتين. فهي تنظر إلىٰ مشكلة العلاقة بين الفاعل والبنية باعتبارها قائمةً علىٰ مجموعتين من القضايا. الأولىٰ، أنَّها تركِّز علىٰ التفاعل بين الأفراد والدولة، وتعتمد علىٰ مقاربة فردية لتفسير بروز الدولة إلىٰ حيِّز الوجود إلا أنها تُضمِّن هذه الخيارات في القيود التي تفرضها البنية السياسية القائمة والتوزيع النسبي للسلطة. وعلىٰ مستوىً ثانٍ، تعتبر الدولة فاعلًا وتنظر إليها باعتبارها جزءًا من بنية نظامٍ يفرضُ قيودًا عليها، ألا وهو نظام الدول. وبذلك، يظل المرء أقربَ إلىٰ فهمٍ استدلالي للنظام -بالمعنىٰ الواقعي الجديد- بينما في الوقت نفسه يضفي إشكاليات علىٰ ظهور ذلك النظام(١). وبالتالي، فإنِّي أجادل -بخلاف والتز- بأنَّ أنظمة التنظير التي تأخذ نوع الوحدة المهيمن في الاعتبار ليست اختزالية.

تنوع الوحدات باعتباره تنوعًا في بنية الأنظمة

يقارن والتز في بحثه الأساسي في الواقعية الجديدة، النظام الدولي بالسوق(٢). فتوزيع القدرات بين الوحدات مشابه لتوزيع الحصص في السوق، وقطبية النظام هي المعادل المفاهيمي للأسواق الاحتكارية من قبل فردٍ أو مجموعةٍ قليلة(٣).

(١) باختصار، أرىٰ هذا العمل باعتباره ردَّ فعلٍ علىٰ النقد السابق، والذي طالب الواقعية الجديدة بتحديد كيف نشأ النظام، وبالتالي، يعترف بالخصوصية التاريخية لنظام الدولة. وهكذا أقرأ انتقادات روجي ووِيندت السابقة.

Ruggie, "Continuity and Transformation"; Wendt, "The Agent-Structure Problem."

تخلق إعادة تحديد طبيعة النظام استقرائيًا إشكالياتٍ عدة، حيث إنَّ فهما استقرائيًا مبنيًا علىٰ تصنيف التفاعلات أصبح نادرًا جدًا. فعلىٰ سبيل المثال: يعرّف ريتشارد روزكراينس (Richard Rosecracnce) تسعة أنظمةٍ في كتابه

Action and Reaction in World Politics (1963).

وكما أشار والتز -خاصةً في نقده لروزكراينس- يعيد التعميم الاستقرائي «من الأسفل إلىٰ الأعلىٰ» لسلوك الفاعلين تعريف النظام من جهة سلوك الفاعل وليس من جهة الإملاءات البنيوية المسبقة التي تقيد مثل هذا السلوك. انظر:

Waltz, Theory of International Politics, pp. 50, 64.

(2) Waltz, Theory of International Politics, p. 89; and "Reflections on Theory of International Politics," p. 339..

(٣) احتكار القلة ((Oligopoly هو اصطلاح وضعه السير ثوماس مور، ويعني سوقًا لصناعة ما، =

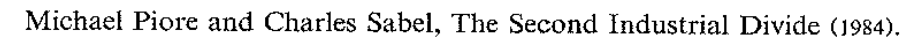
ويُفضي توزيع الحصص في السوق إلىٰ توقعات حول السلوك الفردي للشركة. ويمكن للمرء أن يتوقَّع -سلفًا- تصرُّف الشركات بطريقة معينة إذا ما حدث توزيع معين للحصص في السوق. والقوىٰ الكبرىٰ في السياسة الدولية هي المناظر المنطقي لمُحددي الأسعار في السوق.

أزعم -علىٰ عكس والتز- أنَّ تحديدَ السُّوق لا يرجع حصرًا إلىٰ توزيع الحصص فيه. إذ لا يتم تحديد القيود التي يفرضها السوق ببساطة من خلال عدد الشركات، وإنما كذلك من خلال نوع الشركات المهيمنة عليه. فالكفاءة النسبية للوحدات -أي الشركات المتنافسة- تضع قيودًا علىٰ الشركات كي تنتظم بشكل متشابه. والمسألة لا تقتصر علىٰ الحجم. فعلىٰ سبيل المثال، قد تواجه الشركات الأمريكية ضغوطًا من الشركات اليابانية والأوروبية فيما يخص التركيب التنظيمي. فقد يكون الإنتاج الفوردي[(١)] قديم الطراز بالمقارنة بالإنتاج علىٰ النمط الحِرَفي[(٢)]. ويمكن فهم ذلك أيضًا باعتباره فرضَ بنية ينبغي للشركة التوافق معها.

= كصناعة السيارات والفولاذ، تهيمن عليها قلةٌ من البائعين. وهذا الاحتكار قد يكون تواطؤيًّا عندما يشترك عددٌ قليل من الباعة في تحديد السعر؛ أو غير تواطئي عندما لا يشترك الباعة فيها في تحديد السعر. فهناك احتكار قلة بائعي السلع المتنوعة كمنتجات السيارات والآلات واحتكار قلة بيع السلع المتجانسة كالفولاذ والحديد والإسمنت والنفط. والاحتكار (monopoly) حالة سوقٍ بها بائع واحد. والمحتكر الذي قد يكون شخصًا طبيعيًّا (فرد) أو معنويًّا (شركة) أو حكومة تهيمن علىٰ كل من العرض الكلّي وسعر السوق. ويطلق علىٰ الاحتكار القائم علىٰ التمييز السعري الاحتكار التمييزي. (En/Ar Dictionary of Modern Economics) (المترجم)

(١) الفوردية: (Fordism) نسبة إلىٰ هنري فورد (Henry Ford)، وهو المفهوم المتعلق بالنظام الاقتصادي والاجتماعي الحديث المبني علىٰ شكل صناعي وقياسي موحد من الإنتاجية الضخمة (mass production). ويُستخدم المفهوم في نظريات اجتماعية مختلفة ودراسات عديدة تتعلق بالإنتاج وبالظواهر الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة. وترتبط أيضًا بفكرة الاستهلاكية الضخمة (mass prodction) والتغيير في ظروف العمل للعمال مع الوقت. «نظرية العلاقات الدولية: التخصُّص والتَّنَوُّع»، تحرير: تيم دان، ميل ياكوركي، وستيف سميث، ترجمة: ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت: كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، الطبعة الأولىٰ، ص٧٦٤. (**المترجم**)

(٢) للوقوف علىٰ الحجة القائلة بأنَّ أنظمة الإنتاج من النمط الحرفي تقوم بإزاحة أنظمة الإنتاج الفوردية، انظر:


Michael Piore and Charles Sabel, The Second Industrial Divide (1984).

ومع ذلك، لا تنشأ هذه القيود نتيجة التفاعلات بين الفاعلين، فهي ليست «قواعد لعبة» مُلزمة للجميع[١]. ففي حالة وسط اقتصادي معين -تقنية تغيِّر الإنتاج بسرعة، أو مرونة الطلب، إلخ-، يقوم أحد أنواع التنظيم -بمجرد نشوئه- بإجبار الآخرين علىٰ اتباعه. فالكفاءة التنافسية تحكم الوحدة، أي سلوك الشركة. وعلىٰ الرغم من كون توزيع الحصص في السوق أمرًا مهمًا، إلَّا أنَّه ليس السمة البنيوية للبيئة التي تواجه الفاعلين[٢].

يؤثر منطقٌ شبيه في تحوُّل وحدة النظام الدولي. فالوحدات تواجه هنا أيضًا ضرورة الكفاءة والفعالية التنافسية، فما إن تتولَّد أنواعٌ جديدة من الوحدات، حتىٰ تبدأ في منافسة الآخرين. والوحدة الأقدر علىٰ الاستفادة من التغيرات البيئية - التي تسببت أوَّلًا في البحث عن أشكال جديدة من التنظيم- تمارس علىٰ الآخرين ضغطًا تنافسيًا مشابهًا لضغط السوق. وهذا هو الشكل الأول الذي تُنشئ فيه الوحداتُ بنية مختلفة.

إلا أنَّ النظام الدولي -علىٰ عكس السوق- يقوم كذلك باختيار الوحدات عن طريق التمكين المتبادل للفاعلين[٣]. وبهذا المعنىٰ، يعدُ نقد نظرية التشكيل للواقعية الجديدة بأنَّها تُشيِّءُ النظام نقدًا صحيحًا. وهنا لا تستقيم المقارنة بين نظام الدول والسوق، ذلك أنَّ اختيار الشركات في بيئة السوق لا يعمل من خلال تمكين الشركات المتشابهة المتبادل. إذ لا يظهر في السوق اتفاقات متبادلة بين الشركات تسمح بموجبها للشركات المماثلة فقط بالعمل[٤]. فاستعارة السوق تختلف في هذا الصدد عن النظام الدولي.

---

(١) وإنما يشبه مفهوم والتز حول الضرورات الداروينية للتنشئة الاجتماعية. انظر:

Waltz, Theory of International Politics, pp. 73-77.

(٢) وبالمثل، يمكن للمرء أن يُجادل بأنَّ التغيُّر من الشركات الشخصية إلىٰ الشركات الأكثر بيروقراطية كان تغيُّرًا بنيويًا. وانظر علىٰ سبيل المثال:

Alfred Chandler, Strategy and Structure (1962).

(3) Giddens, The Nation-State and Violence, p. 255f.

(٤) قد يمثل دخولُ أعضاءٍ جدد في ترتيبات مشابهة لترتيبات عصابات الكارتال استثناءً.

وتاريخيًّا، أدىٰ إنشاء نظام الدولة إلىٰ إعادة تصنيف مَن الذي يحق له أن يُمارس وسائل العنف. ففي النظام الفيودالي، تأثرت ممارسة العنف بالتزامات متقاطعة. فقد كان للوردات الفيوداليين عدة رؤساء يدينون لهم بالولاء. وزد علىٰ ذلك أنه لم يكن لنظام القرون الوسطىٰ أي مفهوم للسلطة الخاصة في مقابل السلطة العامة. فعلىٰ سبيل المثال، تدعي الهياكل القائمة علىٰ رابطة الدم مشروعية الثأر واستخدامها للعنف(١).

وعلىٰ العكس، أدىٰ نظام الدولة إلىٰ تصنيف محدد لما يتم اعتباره عنفًا، خارجيًا كان أو داخليًا، ومن يمكنه ممارسة هذا العنف. إذ تدعي الدولة الاحتكار الداخلي والخارجي للإكراه. ونتيجة لذلك، تم تجريد الفاعلين من غير الدول من وسائل الإكراه، وانتهىٰ ذلك إلىٰ اختفاء المرتزقة والقراصنة(٢).

وآل ذلك إلىٰ أن أقرَّ نظام الدولة -أو بالأحرىٰ الفاعلون من الدول ومشكلو هذا النظام- بعض الصور التنظيمية باعتبارهم فاعلين دوليين ذوي شرعية، ورفض صورًا أخرىٰ(٣). فعلىٰ سبيل المثال، لم يُسمح للعصبة الهانزية أن تكون مشاركًا مساويًا في اتفاقية السلام بويستفاليا. ومع ذلك، سُمح للمدن المنفردة المستقلة بالمشاركة في المؤتمرات وتوقيع المعاهدات. ولم يكن الأمر متعلقًا بالقوَّة المادية فقط، بل كان متعلِّقًا كذلك بمقدار توافق هؤلاء الفاعلين مع الشكل الدَّولتي لتنظيم التفاعلات الدولية(٤). وبالمثل، يمكِّن النظام الحديث الفاعلين

---

(١) تم وصف هذا الأمر بشكل جيد من قِبل:

Marc Bloch, Feudal Society (1961).

(٢) انظر:

Sovereignty in Historical Perspective"،

وللوقوف علىٰ وصف جيد للغموض الذي يكتنف الممارسة المقبولة، انظر:

Robert Ritchie, Captain Kidd and the War Against the Pirates (1986).

(٣) كان تعليق كراتوتشويل علىٰ السيادة كالتالي: «إنها تدل علىٰ تسلسل هرمي داخلي وكذلك علىٰ مساواة خارجية». فمن خلال حرمان بعض الأنواع من أن يكونوا في مكانة مساوية؛ تم نزع الشرعية عنها باعتبارها وحداتٍ في النظام.

Kratochwil, "Of Systems, Boundaries, and Territoriality," p. 35.

(٤) سأجادل بأنَّ العصب المدينية لم تكن متوافقة مع الدول القطرية ذات السيادة؛ لأنَّ العُصب -كالهانزا-=



من العالم الثالث كالدول، مع اختلافها الداخلي عن معايير النسق الأوروبي[1].

وبالمثل، يصعُب استيعاب الإمبراطوريات العالمية في نظام الدولة. ذلك أنَّ الإمبراطوريات العالمية التقليدية، كالإمبراطورية العثمانية، كانت قائمةً علىٰ منطق تنظيم مختلف، حيث سعت إلىٰ بسط سيطرتها سياسيًا علىٰ مجالات تجارتها وإنتاجها الاقتصادي، وهي مختلفة -هنا- عن المنطق الدولتي للتنظيم الذي يُفصَل الحكم السياسي فيه عن مجال التَّفاعل. فمثلًا، يمكن لكلٍّ من الصين والإمبراطورية البارثية أنْ توجدا في مجال تأثيرهما بلا حاجَة إلىٰ توافق رسمي علىٰ الحدود. «وبالمثل، كانت الإمبراطوريَّة الرُّومانيَّة تنظر للحواجز (limes) علىٰ اعتبار أنَّها نقطة توقف مؤقتة للتَّوسُّع غير المحدود للسَّلام الرُّوماني (Pax Romana) وليست حدودًا علىٰ الحقيقة (boundary)»[2]. فقد كانت حدود السيطرة السياسية تُقدّر تبعًا لأقصىٰ قدرة ممكنة، وللرغبات الاقتصادية. وكانت هذه الإمبراطوريات في حالة تنافر دائم مع الآخر، نتيجة الغارات العسكرية فيما بينهم علىٰ مجالات النفوذ الخاصة. وعلىٰ العكس، يقوم نظام الدول المعاصر بشكل واضح علىٰ فرضية مفادها أن مجال التفاعل أكبر بكثير من مجال السيطرة السياسية[3].

= لم يكن لها حدود إقليمية واضحة. فبسبب رغبتها في بسط سيطرتها السياسية علىٰ مجال تفاعلها الاقتصادي كله، ستعتدي حتمًا علىٰ وحدات قطرية. وثانيًا: نتيجة غياب تسلسل هرمي سيادي، كانت تفتقر إلىٰ نقطة اتصال واضحة يتم من خلالها تنسيق سلوكها. وكانت الدول-المدن أكثر توافقًا حيث إنها امتلكت بالفعل حدودًا قطرية تُحدد مطالباتها بالسيادة. وبالتالي، سَهُل إدخال السيادة الخارجية والتكافؤ القانوني لهذا المنطق التنظيمي.

(1) Robert H. Jackson, "Quasi-States, Dual Regimes, and Neoclassical Theory: International Jurisprudence and the Third World," International Organization) 41Autumn (1987, pp. 519-549.

يجادل بأن الدول الأفريقية تفتقر للأشكال الخارجية الواقعية الخاصة بالدولة، إلا أنها مُمَكَّنٌ لها قانونيًا. وانظر أيضا:

Giddens, The Nation-State and Violence, p. 272.

(2) Kratochwil, "Of Systems, Boundaries, and Territoriality," p. 36.

(٣) للوقوف علىٰ الفرق بين الإمبراطوريات العالمية التقليدية والدول القطرية ذات السيادة، انظر بصفة خاصة: =

ومع ذلك، لا ينبغي أن يُفهم تمكين الجهات الفاعلة المعينة باعتبارها معايير أو قواعد اجتماعية بمنظور جروشيوس[1]. فعلىٰ سبيل المثال، يجادل هيدلي بول بأنَّ الإجراءات الدبلوماسية أدت إلىٰ هيكلةٍ معينة للسلوك الدولي[2]، وعلىٰ الفاعلين التكيُّف مع هذه القواعد والمعايير كي يشاركوا في النظام الدولي. وطبقًا لهذا التفسير، لم يستطع العثمانيون لعب أي دور في نظام الدول الأوروبي؛ لافتقارهم إلىٰ الفهم المشترك الخاص بالدول الأوروبية «لقواعد اللعبة» الدولية.

ويُظهر هذا الكتاب وعيًا بمفهوم الأُطُر المفاهيمية المشتركة، فإنه، علىٰ خلاف الجروشيوسيين، يسعىٰ لتفسير وجودها. فالنظرية الجروشيوسية لا تقدم تفسيرًا من هذا النوع. ولذلك فهي غير مجدية في تفسير سبب التغيُّر المثير جدًّا في طبيعة السياسة الدولية في أوروبا.

= Roberto Unger, Plasticity into Power (1987); John Hall, Powers and Liberties (1985); Immanuel Wallerstein, The Modem World System, vol. (1974) 1, p. 15; and Giddens, The Nation-State and Violence, p. 79f.

ولاحظ راندولف أنَّه فقط نتيجة فشل الإمبراطورية الرومانية المقدسة افترقت أوروبا عن العرف العالمي.

Susanne Rundolph, "Presidential Address: State Formation in AsiaProlegomenon to a Comparative Study," Journal of Asian Studies) 46November (1987, p. 736.

(١) نسبة إلىٰ القاضي ورجل الدولة الهولندي هيغو جروشيوس Hugo Grotius (١٥٨٣-١٦٤٥م)، الذي يُعرَّف عادة باعتباره أبا القانون الدولي. ويتمثَّل المنظور الجروشيوسي في أنَّ العلاقات الدولية، مع افتقارها إلىٰ السلطة المركزية، يُمكن أن تخضع لقواعد ومعايير، بعضها له الطابع الإلزامي للقانون، وتتفق عليها الدول بشكل معلن أو بشكل ضمني.

International Relations Theory, Grotian .. (المترجم).

(2) Hedley Bull, The Anarchical Society (1977).،

يعترف بول بوجود دول ذات سيادة إلا أنه يراها موضوعة في ترتيب مجتمعي (ص٢٤). ويلاحظ كينسوبر -وهو جروشيوسي- أنَّ هذا المجتمع كان مجتمعا أوروبيًا بشكل فريد: «فلم تضع الآثار السياسية للتشظِّي السياسي الوحدة الروحية والقانونية للعالم المسيحي موضع شك».

Maurice Keens-Soper, "The Practice of a States-System," Studies in History and Politics, vol. 2 1981)-(82, p. 17.

ولم يكن باستطاعة العثمانيين لعب أي دور في هذا النظام. فوفقًا لتفسير كينسوبر، عزز صلح وستفاليا هذا المفهوم؛ أن تكون الدول بشكل واعٍ جزءًا من جمعية دول توحِّدها ثقافة مشتركة.

وأسلِّمُ بأنَّ هذه القواعد هي نتائج لاختلاف منطق التنظيم. ومن ثَمَّ، فإنَّ الحجة القائلة بأنَّ الإمبراطورية العثمانية تم استبعادها، لأنَّها لم تكن جزءًا من المجتمع الأوروبي وثقافته؛ حجةٌ ضعيفة.

فعلىٰ سبيل المثال، لم تمنع الحضارة المشتركة المزعومة فرانسيس الأول من طلب الدعم العثماني ضد إسبانيا في القرن السادس عشر. وأنا أوافق علىٰ أنَّ الإمبراطورية العثمانية كانت تتناقض مع نظام الدول في العديد من الأمور، وأنه لا يمكنها سوىٰ لعب الدور المخصص لها في الدبلوماسية الأوروبية. ومع ذلك، فإنَّ السبب الحقيقي لاستبعاد الإمبراطورية العثمانية من المسرح الأوروبي أقل ارتباطًا بفهمها للقواعد الدبلوماسية للّعبة من ارتباطه بمنطقها العالمي للسلطة. فكما يشير برنارد لويس:

«في الرؤية الإسلامية للعالم، ينقسم البشر إلىٰ دار إسلام ودار حرب. الأولىٰ، تتكوَّنُ من البلدان التي يسود فيها حكم الإسلام، أي: الإمبراطورية الإسلامية بالمعنىٰ الواسع؛ أما الثانية: فهي بقية العالم. فكما أنَّه لا يوجد إلا إله واحد في السماء، لا يمكن أن يكون إلا صاحب سيادة واحد وقانون واحد»[١].

فالأنظمة الإمبراطورية العالمية لا تحصُرُ سلطتَها من خلال معايير مكانية مُتفق عليها، أي: حدود[٢]. وهي بذلك مناقضةٌ للمساواة الخارجية للدول التي تفترضها السيادة القطرية.

وبالتالي، فالوحدات غير المرغوب فيها هي تلك القائمة علىٰ مفاهيم مختلفة فيما يخص السياسات الداخلية والخارجية. فقد عَنَىٰ تطوير السيادة ترسيمًا قانونيًا للسلطة السياسية علىٰ أسس قطرية. وعلىٰ عكس الإمبراطوريات العالمية أو تنظيم الهانزا العابر للأقاليم، فإنَّ للدول حدودًا واضحة جدًا لمطالبها بالحكم. فهي،

---

(1) Bernard Lewis, The Muslim Discovery of Europe (1982), pp. 60-61.

(٢) حول دعاوىٰ روما العالمية، انظر:

Hinsley, "The Concept of Sovereignty and the Relations Between States," p. 276،

وبالمثل، زعم الإمبراطور الألماني أنه يحكم باعتباره dominus mundi، أي: «سيد العالم».

Hinsley, Sovereignty, p. 60; Gerald Straus, "Germany: Idea of Empire," in Joseph Strayer, ed., Dictionary of the Middle Ages, vol (1985) 5, p. 495.

خلافًا للإمبراطوريات أو الهانزا، لا تبسط سيطرتها السياسية علىٰ مجال تفاعلها الاقتصادي الرئيس بأسره.

ونتيجة لذلك، كان غيلبين محقًا في إشارته إلىٰ أنَّ الصراعات في فترات تغيُّر الأنظمة تكون علىٰ الأرجح متعددة الأبعاد. فالتغيرات في نوع الوحدة هي في الوقت نفسه تغيرات في السياسة الداخلية والخارجية. وبالتالي، فهذه التغيُّرات مرتبطة بالتغيُّرات في التحالفات الاجتماعية بشأن المصالح المادية ووجهات النظر المفاهيمية(١). وعليه، مثَّل ظهور الدول ذات السيادة قطيعة جذرية مع الأشكال التنظيمية القديمة، كالإمبراطورية، والبابوية التي ادعت ممارستها الحكم علىٰ المجتمع المسيحي بأكمله.

وعلىٰ الحقيقة، يقوم الفاعلون من نظام الدول بخلق بنية خاصة للسلوك ما بين الوحدات. ويثبت واقعُ أن بعض المؤسسات يتم تمكينها باعتبارها دولًا، وأخرىٰ يتم حرمانها من هذه المكانة، كيفَ تم وضعُ قيودٍ علىٰ الاختيارات المتتابعة للفاعلين الاجتماعيين.

وسمح أيضًا تنظيم التفاعل عبر الأقاليم من خلال الحدود المكانية والهرمية الداخلية بوجود مفهوم آلي للسياسة(٢). فمن خلال احتكار الكيانات ذات السيادة للعنف، والاعتراف بالحدود الرسمية، وكذا الموافقة علىٰ قنوات تواصل محددة من قبيل السفارات، أمكَنَ إدارةُ التنافس بشكل نسبي. فقد كان ماتينغلي مصيبًا حينما رأىٰ سلام لودي (١٤٥٤م) بين الدول-المدن الإيطالية باعتباره أول نظام صحيح من نوع توازن القوىٰ(٣).

---

(١) إنَّ روجي محقٌّ في تأكيده علىٰ التوازن المفاهيمي بين حَصْرية حقوق الملكية والقطرية ذات السيادة.

Ruggie, "Continuity and Transformation," p. 143.

(٢) يشير استخدام المصطلح العادي علاقات «دولية»، بدلًا من عابرة للأقاليم (translocal)، إلىٰ كيفية قيام الدولة بتغيير السياسة، وكيف ندرك نحن هذه التفاعلات. انظر:

Ruggie, "Continuity and Transformation," p. 142.

(3) Garett Mattingly, Renaissance Diplomacy (1988); Gordon Craig and Alexander George, Force and Statecraft (1983), p. 11.



وعليه، فإنّني أرىٰ أنَّ تغيُّر الوحدة يفرض بنية محددة علىٰ العلاقات الدولية. وأن بنية النظام محددة كذلك من خلال نوع الوحدة المعين الذي يهيمن علىٰ النظام خلال فترة تاريخية معينة. ولا تُستَمَدُ البِنىٰ من هذا النوع من التفاعل بين الوَحَدات، وهي ليست كذلك تجميعًا للخصائص علىٰ مستوىٰ الوحدة. وبالتالي، لا يعد الرأي الذي أنادي به فهمًا اختزاليًا للنظام(١).

التفسيرات أحادية الخطية

إذا كان تحوُّل الوحدة -كالتحوُّل من التنظيم الفيودالي إلىٰ الدولة القطرية ذات السيادة- يغيّر بنية النظام الدولي، فما الذي يفسِّرُ هذا التغيُّر؟ وما الذي يفسر بالأخص ظهورَ الدولةِ القطرية ذات السيادة؟ هناك بطبيعة الحال تنوُّعٌ كبير في التفسيرات التي تتناول ظهور الدولة. إلا أنَّ كثيرًا من هذه الأدبيات يشتمل علىٰ خطأ مفاهيمي شائع، فهي تجادل بأنَّ التطوُّر عبارة عن عملية أحادية الخطية(٢).

---

(١) أولئك الذين يحلِّلُون التحول من الفيودالية إلىٰ الدولة يلاحظون السلوك الأناني والباحث عن التوازن. ومحل البحث هو كون الواقعية الجديدة تفترض ضمنًا أنَّ هوية الفاعلين واضحة (الدول) وواضح متىٰ تثبتُ حالة الفوضوية. وعليه، فإنَّ الواقعية الجديدة تقوم علىٰ إمكانية الفصل بين المجالات الهرمية والفوضوية. إنَّ إمكانية الفصل تلك هي التي أضفىٰ عليها ظهورُ نظامِ الدولة الطابع المؤسسي. وهنا أختلف مع ماركوس فيشر:

Markus Fischer, "Feudal Europe, 800-1300: Communal Discourse and Conflictual Practices," International Organization) 46Spring (1992, pp. 427-466.

وينتقد روجي كذلك موقف فيشر بسبب سوء تعبيره عن موقفه والإشكال النظري الذي يطرحه التحوُّل من الفيودالية إلىٰ نظام الدولة.

John Ruggie, "Territoriality and Beyond: Problematizing Modernity in International Relations," International Organization) 47Winter (1993, pp. 139-174,

خاصة الهامش رقم (٥٥).

(٢) تُعد وجهة نظر ستيفن جاي غولد عن التطور استعارة مفيدة لفهم بديل للتطور المؤسسي. إذ يُشبِّهُ غولد التطور البيولوجي بالماء الجاري نزولًا من علىٰ منحدَر، وينقسم إلىٰ ثلاثة فروع لا يمكن تحديد اتجاهاتها. لكن يمكن بعد جفاف أحد الأفرع تفسير لِمَ كان جفافه محتومًا. وباختصار، في المنعطفات الحرجة، تظهر وفرةٌ من البدائل. وفقط مع مرور الوقت يتبيَّن أنَّ كثيرًا منها محتّمة الفناء من الناحية التطورية.

Gould, The Panda's Thumb, p. 140.

فهذه التفسيرات تفترض وجود تقدمٍ من خلال مراحل متتابعة يحل فيها نوع جديد من الوحدات محل النوع القديم.

ولكن، لم يؤدِ انهيار النظام الفيودالي مباشرةً إلىٰ نظام الدول وإنما أدىٰ إلىٰ صعود ترتيبات مؤسسية متعددة، حيث كان يبدو آنذاك أنَّ كلًّا منها قابلٌ للتطبيق. وعليه، لم يكن التطوُّر المؤسسي للنظام الدولي تطورًا أحادي الخطِّية.

إنَّ العديد من التفسيرات أحادية الخطية لظهور الدولة مدفوعةٌ -ضمنيًّا علىٰ الأقل- بالتفسيرات الكلاسيكية لماركس ودوركهايم وفيبر[1]. وحتىٰ تلك التفسيرات التي تُبدي اهتمامًا أكبَر بالطبيعة الافتراسية للسياسة الدولية ترتكب أحيانًا الخطأ نفسَه. فهذه التفسيرات الأخيرة مصيبةٌ في محاولاتها تفسير التغيُّر بالنَّظر في القدرة النسبية لأشكال التنظيم الاقتصادي والعسكري المختلفة[2]. إذ إنَّ بعض الترتيبات المؤسسية تقوم بالمهمّات أفضَل في بيئة اقتصادية وعسكرية جديدة. إلا أن موضع الخطأ يكمن في إثباتها التَّالي، أي: من خلال تركيزها علىٰ الفائزين فقط. وبذلك، يتم افتراض أن المؤسسات الباقية هي المؤسسات الفعالة.

إلا أن التطوُّر يتم توجيهه من خلال حركات الكرِّ والفرِّ. فعند المنعطفات التاريخية، تظهر وفرةٌ من الأشكال الجديدة[3]، ثم يتم التخلص من بعض هذه البدائل تدريجيًا. لذا يتوجَّب علينا ألّا نكتفيَ بتفسير سبب حلول الدول محلَّ التنظيم الفيودالي دون بيان سبب ظهور وفرة من البدائل في أعقاب الفيودالية. ثانيًا، نحتاج إلىٰ تفسير تفوقِ الدولة علىٰ هذه البدائل. ولا تفي التفسيرات النمطية بذلك.

---

(١) كما أسلفنا، تُعتبر آراء فيبر -من بين هؤلاء الثلاثة- الأقل في كونها أحادية الخطية.

(٢) أسمي هذه كفاءة تنافسية، إلا أنه يمكن أن تُقرأ باعتبارها قدرةً نسبية. ولا أشير بذلك إلىٰ أن هناك شكلًا تنيظيميًا بعينه ذا كفاءة بطبيعته، فالكفاءة لا يمكن فهمها بشكل مطلقٍ هكذا، بل بشكل نسبي؛ أي أن هناك شكلًا تنظيميًا معينًا إما أنَّه أكثر كفاءة وإما أقل في مقابل منافسيه. فقد يكون أكثر كفاءةً في خفض تكاليف المعاملات، ومنع الاستفادة المجانية، وزيادة الموارد ... إلخ. ولذلك، تعبر الكفاءة النسبية عن التفوق النسبي لشكل تنظيمي علىٰ شكل آخر، من حيث الفعالية والكفاءة.

(٣) يناقش الفصل الثاني هذه النقطة بتفصيل أكثر.

تفترض النظرية أحادية الخطية في أنقىٰ صورها حتمية التطوُّر، بحيث يتلو أحد أنواع التنظيم نوعًا آخر بشكل منطقي وحتمي. وتفترض كذلك الاستمرارية في التاريخ، بحيث يُفسَّر الجديدُ بأسباب أُفُولِ القديم. فعلىٰ سبيل المثال، يُعْتَقد أنَّ الدولة الرأسمالية كانت حلًا للمشاكل التي انبثقت من أوجه القصور الموضوعية الكامنة في الفيودالية. وتُصبح الدول الاشتراكية أمرًا محتومًا نتيجة التناقضات المنطقية للرأسمالية. وأنا، كما سأحاول الإثبات، لا أتَّفق مع دعاوىٰ الحتمية والقابلية للتنبؤ.

في إصدار أنظمة العالم الخاص بالنظرية الماركسية الجديدة، يمكن تفسيرُ ظهور الدولة بظهور النظام الرأسمالي العالمي[1]. فبالنسبة إلىٰ فِالرشتاين، يحدد تطور الاقتصاد العالمي طبيعة الوحدة. «فالدول إذن -كما نجادل- هي مؤسسات أُنشئت للتعبير عن حاجات قوىٰ الطبقات التي تعمل في الاقتصاد العالمي»[2]. وبذلك، يعود ظهورُ الدولة إلىٰ عملية تاريخية أحادية الخطية[3].

إلا أنَّه ليس ثمَّة أيُ حتميةٍ في ظهور الدولة القطرية ذات السيادة. فقد نشأت نتيجة ظرف معين للمصالح الاجتماعية والسياسية في أوروبا. ولا تُساعد التفسيرات الوظيفيَّة والغائيَّة في شرح تنوع الترتيبات المؤسسية الأخرىٰ غير الدولة ذات السيادة. ونتيجة لذلك، أخطأت نظريَّة أنظمة العالم[4] في تأريخ ظهور الدول. فالدُّول أسبق وجودًا من تطوّر الاقتصاد الرّأسمالي، وليس العكس. ففي الواقع، قد يكون تقسيم أوروبا إلىٰ دول متمايزة سببًا في تطوُّر

---

(1) Wallerstein, The Modern World System, val. 1, p. 7.

(2) Immanuel Wallerstein, The Politics of the World Economy (1984), p. 33.

(٣) توصَّل تشارلز تيلي (Charles Tilly) إلىٰ استنتاج مماثل في:

The Formation of National States in Western Europe (1975), p. 60lf.

وللوقوف علىٰ نقدٍ للتفسير الوظيفي والماركسي لظهور الدولة، انظر أيضا:

Bertrand Badie and Pierre Birnbaum, The Sociology of the State (1983).

(٤) صاحب هذه النظرية هو عالم الاجتماع والمؤرخ الأمريكي إيمانويل فالرشتاين، وقد روَّج لها ودعا إلىٰ تطبيقها في أوساط العلوم الاجتماعية التاريخية منذ ثلاثين سنة قبل أن ينحت معالمها بشكل واضح في كتابه «لنفهم العالم، مقدّمة لتحليل أنظمة العالم» (٢٠٠٤). **(المترجم)**.

الرأسمالية في أوروبا وليس في أي مكان آخر[١].

ولذلك، يتعرض فالرشتاين للنَّقد من قبل أصحاب نظرية التشكيل لكونه غير قادرٍ علىٰ تفسير الطبيعة الخاصة للنظام. فبما أنَّ النظام تُحدِّده الوحدة بشكل كامل، فلا يمكنه إذن تفسير تغيره. بل إنَّه يُقدِّمُ تاريخًا بلا فاعلين، وبالتالي «فهو مضطر إلىٰ تفسير هذا الانتقال [من الفيودالي إلىٰ الرأسمالي] من خلال الصدمات الخارجية والضرورات الغائية لنمطٍ رأسمالي جوهري للإنتاج»[٢].

وحتىٰ بيري أندرسون، الذي يبدي وعيًا أكثر بتنوع التنظيم السياسي الأوروبي، يُفسِّر انهيار النظام الفيودالي بحقيقة بلوغه «حدوده الموضوعية»[٣]. فالدولة المطلقة تظهر باعتبارها «جهازًا يعيد توزيع الهيمنة الفيودالية وشحنها، وهي معدَّة لتثبيت جماهير الفلاحين في موقعهم الاجتماعي التقليدي»[٤]. وكفالرشتاين، يظلُّ تفسير أندرسون بلا شك في إطار غائي؛ إطار يحدد فيه الاقتصادُ السياسة. فالطبيعَة الخاصّة للنّظام الفيودالي وحدَها تحدّد المرحلة التطورية المقبلة. ويمكن علىٰ ضوء ذلك اختزال ظهور الدولة في تفسير تغير نمط الإنتاج.

وبالنسبة إلىٰ دوركهايم، تعدُ البيئةُ الاجتماعية الداخلية هي السبب الأساسي في التطور الاجتماعي[٥]. ويعزو دوركهايم التطور المجتمعي إلىٰ التزايد التدريجي

---

(١) يجادل أريستايد زولبرغ (Aristide Zolberg) بأنَّ تطور الدول سبق الاقتصاد العالمي،

Origins of the Modem World Economy," World Politics) 33January (1981, pp.253-281. .

وللوقوف علىٰ الحجة القائلة بأنَّ تطوُّر الدول ساعد في الواقع علىٰ تطوُّر الرأسمالية، انظر:

Baechler, Hall, and Mann, Europe and the Rise of Capitalism,

وكذلك:

Hall, Powers and Liberties،

وغيلبين، الذي يجادل بأنَّ «ظهور اقتصاد السوق العالمي كان يعتمد علىٰ بنية النظام السياسي الأوروبي التعددية ("ثم العالمي").

Gilpin, War and Change, p. 133.

فكان محقًا عندما أشار إلىٰ كيف تمت إزاحة الأسواق الدولية السابقة من قبل الاقتصادات الإمبريالية.

(2) Wendt, "The Agent-Structure Problem," p. 348.

(3) Perry Anderson, Prusages from Antiquity to Feudalism (1974), p. 198.

(4) Perry Anderson, Lineages of the Absolutist State (1974), p. 18.

(5) Durkheim, The Rules of Sociological Method, p. 138:

إميل دوركهايم، «قواعد المنهج في علم الاجتماع»، (دار المعرفة الجامعية، ترجمة أ.د محمود قاسم وأ.د السيد محمد بدوي ١٩٨٨)، ص٢٣٣.

لعدد السكان، والمستويات المتصاعدة للتفاعل الأخلاقي والقانوني، والكثافة التفاعلية المتزايدة مما يتطلب تقسيمًا جديدًا للعمل. وبذلك يقترح دوركهايم أيضًا تفسيرًا تطوريًّا أحادي الخطية[١].

ويعدُ ماكس فيبر هو الأقل عرضةً للنقد القائل بأنَّه يرىٰ رأيًا أحادي الخطية. ففي واقع الأمر، يرىٰ البعضُ عملَه في المقام الأول تصنيفًا لكيف يمكن لعناصر خاصة بالاقتصاد والسلطة والثقافة أن تترابط فيما بينها دون وجود نظرية تطورية[٢]. لكن من جهة أخرىٰ، يقدّم فيبر بالفعل نظرية تطورية تصوِّرُ تطوُّرًا أحادي الخطية لعقلانية أداتية في المجتمع. فالمجتمع كان قائمًا، دائمًا، علىٰ أنماط رسمية وهرمية للسلطة، ومستندًا علىٰ حسابات عقلانية أداتية[٣].

تتبنىٰ بعضُ التفاسير التي تركِّز علىٰ القدرة النسبية رؤيةً أحادية الخطية عندما تجادل بأنَّه نتيجة وجود تكنولوجيا حربية معينة، أو محيط اقتصادي معين، سيظهر نوعُ وحدةٍ معين مناسب بالأساس لتلك البيئة[٤]. فتبعًا للمُنظِّر، يُعتقد أنَّ الدولة

---

(١) يلاحظ بادي وبيرنبوم أنَّ دوركهايم كان «أقلَّ وعيًا من ماركس بالتنوع المفرط لعمليات التنظيم السياسي الحديثة، وأكثر تعلُّقًا من ماركس بوجهة نظر تطورية ضيقة حول تشكُّل الدولة. فهو يفترض أنَّ جميع الدول تتطوَّرُ دائمًا وفق القوانين نفسها».

Badie and Birnbaum, The Sociology of the State, p. 12.

ولا يفسر اعتمادُ روجي المبكر علىٰ عمل دوركهايم عن تفسير التغيُّر السيادةَ بشكل مُرضٍ من وجهة نظري؛ لأنَّه لا يفسر تنوع الأشكال المؤسسية.

Ruggie, "Continuity and Transformation," p. 142.

(٢) ونتيجة لذلك، تعد إحدىٰ إشكاليات المقاربة الفيبرية أنَّها غير متاحة بسهولة للتنظير الشحيح (parsimonious theorizing). ويظهر هذا -مثلًا- في عمل راينهارد بنديكس، حيث يتتبع بنديكس باهتمام التطورات السياسية في مختلف الدول؛ لينظر في سبب إفرازها نظامَ حكم ملكي أو ديمقراطي.

Reinhard Bendix, Kings or People (1978).

ويقول روسشمير عن عمل بنديكس: «تكْثُر التفسيرات الظرفية في سردية بنديكس». فهو يعتقد أنَّ بنديكس يشكك في وجود نظرية للأنظمة.

Theoretical Generalization and Historical Particularity in the Comparative Sociology of Reinhard Bendix," in Skocpol, Vision and Method in Historical Sociology, pp. 151, 159.

(٣) قد يكون هذا -مثلًا- تأويل هابرماس لعمل فيبر.

Jurgen Habermas, The Theory of Communicative Action (1984).

(٤) أعتقد أنَّ تعليلات من هذا النوع هي السائدة بين تفسيرات التطورات الأوروبية المعاصرة. فكثيرًا ما =

استطاعت إزاحة التنظيم الفيودالي، إمَّا لأنها كانت تشن نوعًا جديدًا أفضل من الحروب، وإما لأنَّها كانت مناسبةً لمناخٍ اقتصادي جديد. وسواءٌ كانت الديناميكيات العسكرية أو الاقتصادية هي التي حفَّزت التغيُّر، تشترك هذه النظريات في أرضية واحدة عندما تفترض بأنَّ الضرورات الوظيفية تتطلب تحولات في اقتصادات النطاق الخاصة بالوحدات السياسية[1]. فعلىٰ سبيل المثال، يجادل بين (Bean) بأنَّ التغيُّر في طابع الحرب استلزم تغييرًا معينًا في النطاق. وتشير حجته إلىٰ أنَّ حجم الإقطاعية الفيودالية لم يكن كافيًا لتوفير الموارد للجيوش الأكبر حجمًا. مما خلق انطباعًا يقضي بأنَّه كان لا بد للوحدات الفيودالية من أن تُفسح المجال للدول؛ لأنَّ حجم الجيش المتزايد كان هو السبيل الأكثر فعالية لشن الحروب. واستطاعت الدولة -بسبب نطاقها الكبير- أن تجمع جيوشًا كبيرة وتستخرج مزيدا من العوائد. وبالتالي، ترجع نشأة الدولة بكل بساطة إلىٰ زيادة الحجم.

وليس من الضروري بالطبع أن تكون التفسيرات التي تركِّز علىٰ التفوق المقارن لشكل تنظيمي معين علىٰ شكل آخر أحاديةَ الخطية. ففي الواقع، يعتمد تفسيري بشكلٍ كبيرٍ علىٰ منطق الانتخاب التنافسي. ولكن يكمن الإشكال في أنَّ العديد من هذه التفسيرات كثيرًا ما تقارن بين المؤسسات بشكل غير تزامني عوضًا عن أن تقارن بينها بشكل تزامني. ونتيجة لذلك، انتهىٰ بهم المطاف لتسلسلٍ أحادي الخطية لأنواع متتابعة في اتجاه تقدمي.

= يقال لنا إنَّ وجود جماعة أوروبية أوسع هو أمر «حتمي» نتيجة المنافسة المرتفعة. وإنَّ الفاعلين الذين سيعارضون الاندماج بشكل أكبر لم يتم أخذهم في الاعتبار.

(١) انظر علىٰ سبيل المثال:

Richard Bean, "War and the Birth of the Nation State," Journal of Economic History (1973) 33, pp. 203-221. See also David Friedman, "A Theory of the Size and Shape of Nations," Journal of Political Economy (1977) 85, pp. 59-77; and Leonard Dudley, "Structural Change in Interdependent Bureaucracies: Was Rome's Failure Economic or Military?" Explorations in Economic History) 27April (1990, pp. 232-248.



مغالطة الصورة التطورية أحادية الخطية

تقترف كلٌّ من الماركسية الجديدة، والدوركهايمية الجديدة، والفيبرية الجديدة، وبعض التفسيرات القائمة علىٰ فكرة الكفاءة التنافسية المغالطةَ المفاهيمية نفسها. فهم يحاولون تفسير كيف أزالت الدول الوحدات الفيودالية، إلا أنهم ينحازون في ذلك إلىٰ التطور أحادي الخطية. وبالنسبة إلىٰ الماركسيين الجدد، تُعد الدول استجابةً للتناقضات الاقتصادية في الفيودالية. أما بالنسبة إلىٰ الدوركهايميين الجدد، تتطور الدولة بسبب تزايد الكثافة التفاعلية. بينما يرىٰ بعض الفيبريين الجدد تحولًا تطوريًا في اتجاه التنظيمات العقلانية الرسمية، كما تثبت الدولةُ الحديثة. وتؤكد التفسيرات القائمة علىٰ فكرة الكفاءة التنافسية أن الدول كانت أكثر تنافسية اقتصاديًا وعسكريًا من الوحدات الفيودالية، خصوصًا من حيث النطاق. تشير كلُها إذن إلىٰ أنَّ التطوُّرَ أحادي الخطية حيث -بطريقة عملية مباشرة- يقوم الشكل الأكثر فعالية بإزاحة الشكل القديم. إلا أن تفسير التغير بهذا الشكل هو خطأٌ بالكلية.

فقد أخطأت نظرية التطور أحادي الخطية في وجوه عدة. أولًا، بسبب إهمالها تنوع الوحدات. فهذا التفسير لا يرىٰ في حقيقة الأمر أي تنوع في المتغير التابع. وبناءً علىٰ ذلك، تعجزُ هذه الأدبيات عن التحديد الدقيق لأيّ المتغيرات المستقلة كان حاسمًا في تفسير التغيُّر. فهي تركز علىٰ حالة واحدة: التحول من الفيودالية إلىٰ الدولة، وتستخدم حججًا من نوع: **لقد حدثَ بعْدَهُ، إذن فهو السَّبب**[1].

ثانيًا، يعجز الرأي التطوري أحادي الخطية عن التمييز بين الأسباب التي أدت إلىٰ ظهور أنواع مؤسسية مختلفة وأسباب الانتخاب من بينها بعد ذلك. فالأسباب التي تفسر ظهور الدولة لا تفسر بالضرورة سبب تفوقها في عملية الانتخاب علىٰ بدائلها المؤسسية كالعُصب المدينية والدول-المدن. فعدم ملاحظة هذا الأمر يمنع المرء من إدراك مزايا الدولة ذات السيادة في مقابل أنواع تنظيمية أخرىٰ كانت موجودة في الوقت نفسه. وتختلف عملية الانتخاب التطوري اللاحقة عن عملية

---

(١) أو المغالطة البعدية/بِعَقِبِه إذن بِسببه، وهي «تُفيد أنَّه ما دام شيء ما قد أتىٰ بعد شيء آخر فهو إذن قد أتىٰ بسببه». انظر: عادل مصطفىٰ، «المغالطات المنطقية»، ص١٤١-١٤٦ .(المترجم)



توليد شكلٍ معين، كما هو الحال في التطور البيولوجي[١].

ثالثًا، لا يمكننا القول بأنَّ الدولة قد أزاحت التنظيم الفيودالي؛ لأنَّها كانت أكثر فعالية. فقد كانت العُصب المدينية والدول-المدن هي الأخرىٰ أكثرَ فعاليةً من التنظيم الفيودالي في تعبئة الموارد وتعزيز التجارة. وبالتالي، فإنَّ التفسير الجيد للتطور الاجتماعي عليه أن يفسر كيفية صعود بدائل مختلفة وكيف قامت الدول ذات السيادة بإزاحة بدائلها المتزامنة.

رابعًا، تعزو بعضُ هذه الأدبيات التفضيلات إلىٰ النتائج. لكن الأفراد يترابطون معًا عند منعطفات حرجة، من أجل العديد من الفرص المؤسسية الجديدة وليس من أجل نوعٍ محدد. تستخدم هذه الأدبيات حججًا من نوع «ماذا لو» لربط التفضيلات الفردية بالوظائف التي تؤديها المؤسسة، إلا أنه لا يوجد فحص كبير لعملية الاختيار الحقيقية[٢].

وعلاوة علىٰ ذلك، أنا أسلّم بأنَّ التغيُّرات في الوسط العسكري والاقتصادي تؤثر في النوع التنظيمي الذي قد يكون أكثر كفاءة وفعالية. إلا أنَّ نوع المؤسسة التي تنشأ هو نتيجة المساومات الفردية كردة فعل علىٰ هذه التغيُّرات. فعلىٰ سبيل المثال، تطوّرت الدول القطرية التي كانت متفوقة علىٰ اللوردات الفيوداليين في

---

(١) حول جدوىٰ الاستعارات البيولوجية في تفسير التطور الاجتماعي، انظر علىٰ سبيل المثال:

Krasner, "Approaches to the State".

فيذهب رانسيمان خطوة أبعد من خلال الإشارة إلىٰ إنَّ التطور البيولوجي لا يعمل باعتباره مجرد استعارةٍ وإنما هو والتطور الاجتماعي صنوان.

W. G. Runciman, A Treatise on Social Theory, vol. (1989) 2, pp. 45-49, 449..

وأقوم بمناقشة موقفي من ذلك بإسهاب في الفصل الثاني.

(٢) تشبه العديد من النقاط التي أثيرت هنا مناقشة كابورازو لنقاط ضعف نظرية الاختيار الرشيد. إذ أنَّ التوافق بين عيوب نظرية الاختيار العقلاني وعيوب وجهات النظر التطورية أحادية الخطية ليس أمرًا مفاجئًا. فكلا الرأيين يخاطران بإثبات التَّالي. ويجادل كابورازو أنه يمكن معالجة بعض نقاط الضعف هذه عن طريق تحديد أوضح للبدائل، واختيارات الأفراد الفعلية، والديناميكيات الانتقائية اللاحقة فيما بين هذه الخيارات. وكلُّ هذه النقاط تشبه جدًّا مخاوفي بشأن وجهات النظر أحادية الخطية، وردودي في هذا الكتاب علىٰ تلك المخاوف تشبه جدًّا البرنامج البحثي المقترح لكابورازو.

Caporaso, "Microeconomics and International Political Economy," pp. 135-160.

الحروب نتيجة وجود حوافز لدىٰ بعض أصحاب المشاريع السياسية -الملوك علىٰ التَّحديد- لاعتماد تقنية جديدة. وباختصار، لا يمكن للتحوُّلات في الوسط العسكري وحدها تفسير سبب تطوُّر ترتيبات مؤسسية بعينها. والعكس صحيح، فقد جعلت الدول القطرية ذات السيادة اعتماد تقنية جديدة أمرًا ضروريًا. وكما يشير يوجين رايس، كان ثمَّة أماكن أخرىٰ -لا سيما الصين- كان بإمكانها الوصول إلىٰ تقنية البارود قبل أوروبا إلا أنَّها لم تطوِّر استخدامها العسكري بشكل تام.

«ويوحي هذا الاختلاف بوجود ضغطٍ قوي في أوروبا عصر النهضة لاستغلال الاختراع الجديد في أغراض عسكرية. فقد كان هذا الضغط، الذي صار حادًّا حوالي عام ١٤٥٠م، ناشئًا عن الأمراء أصحاب الأراضي الشاسعة، واستمد قوته من واقع سياسي أساسي في ذلك العصر: توطيد . . . الدولة القطرية ذات السيادة في أوروبا»(١).

فالواقع الأساسي الذي وُجِد في أوروبا قبل الثورة العسكرية هو فشل الإمبراطورية. فقد كان وجود وحدات قطرية متمايزة في منافسة مستمرة هو تمامًا ما جعل أصحاب المشاريع السياسية يرغبون في الابتكار التقني(٢).

وأخيرًا، لا يَلزَم أن تكون المؤسسات التي ينشئها الأفراد هي الأمثل. إذ إنَّ قابلية البقاء ليست مستمدَّة من الشروط التي يفرضها المحيط البيئي الأعمق، سواء أكان محيطًا اقتصاديًا أو عسكريًا. إذ يمكن أن تعْلَق المؤسسات في فخاخ ذات توازن منخفض(٣). وفي حقيقة الأمر، تُستمَدُّ قابليةُ المؤسسة للبقاء من قدرتها

---

(1) Eugene Rice, The Foundations of Early Modem Europe, 1460-(1970) 1559, p. 15.

(٢) كما أشرت سابقًا، يُنظر إلىٰ هذه الظاهرة المؤسسية باعتبارها نظام وحداتٍ منفصلة إلا أنها تتفاعل فيما بينها، باعتبارها حاسمة في صعود الرأسمالية. انظر:

Hall, and Mann, Europe and the Rise of Capitalism.

(٣) يستخدم كابورازو مصطلح «فخ ذو مستوىٰ توازن منخفض»،

Caporaso, "Microeconomics and International Political Economy," p. 150..

وبالمثل، يشير إلستر إلىٰ إنَّ الانتخاب لا يحتاج بالضرورة إلىٰ السير تجاه الموقف الأمثل، ويتحدث عن الفخاخ القصوىٰ المنخفضة حيث لا يمكن بلوغ الأمثل الأعلىٰ (higher optimum) إلَّا بعد فترة =

التنافسية في مقابل منافسيها المُزامنين الذين أنشئوا من قِبل تحالفات أخرىٰ.

ويوضح الفصل القادم المنهجية البديلة التي أقترحُها. حيث أشير إلىٰ أن تفسيرًا علىٰ المستوىٰ الجزئي يمكن أن يفسِّر تنوع الوحدات عندَ تكوُّنها دون حصر سبب التولُّد أو الانتخاب بعد ذلك(١). ينحاز هذا التفسير للمناقشات الحديثة في كلٍّ من التاريخ الاقتصادي وعلم الاجتماع التاريخي(٢). وأسلِّم بأنَّ المصالح المادية المختلفة والنظم العقائدية للمجموعات الاجتماعية أدت إلىٰ تنوع التحالفات السياسية. فقد كان الباعث علىٰ تشكيل تحالفات جديدة ناشئًا عن التغيُّر الكلي للوسط. ويُفسِّر تنوع التحالفات ظهورَ التعددية في الأنواع المؤسسية في نهاية العصر الفيودالي.

= تدهور قصيرة. ونتيجة لذلك، لن يتم اختيار الابتكارات الجديدة التي تتحرك في اتجاه النتيجة العليا المثلىٰ، التي كانت في البداية متدنية. النتيجة النهائية: أنَّ المثل الأعلىٰ لا يتطوَّر.

Jon Elster, Nuts and Bolts (1989), pp. 72-73

(١) بالتالي، فإنَّني -كغيلبين- سأجادل بأنَّ تغيُّر الوحدة يحتاج أن يُفسَّر بما يفضِّله الفاعلون.

Gilpin, War and Change, p. 42.

(٢) ولمناقشة جيدة عن مزايا تطبيقات نظرية الاختيار العقلاني انظر:

Margaret Levi, Of Rule and Revenue ،(1988)

خاصةً الخلاصة والملحق. يتَّخذ تحليلي مقاربة منهجية فردية لكنَّه يسعىٰ إلىٰ تناول بعض الإشكاليات من خلال مقاربة عقلانية صارمة.



مكتبة
التنوير

الفصل الثاني
التنوع التنظيمي والانتخاب في النظام الدولي

«تفشل مُعظَمُ التَّفسيراتِ المُتاحَة؛ لتَجاهُلها حقيقة أنَّ أنواعًا عديدة ومختلفة من الدول كانت قابلةً للاستمرار في مراحل مختلفة من التاريخ الأوروبي، ذلك أنَّها تفسّر التنوع من حالة إلىٰ أخرىٰ من خلال الخصائص الفردية للدول بدلًا من العلاقات فيما بينها»[1].

يعرض هذا الفصلُ نموذج التغيُّر الخاص بي. وأستهلّه بمناقشة نظريتين للتغيُّر أستمدُّ منهما وجهة نظري غير الخطية عن التطوُّر المؤسسي. أزعم أنَّ تغيُّرًا في الوحدات المكوِّنة للنظام من المرجَّح أن يَحدُث فقط عقِب تغيُّر خارجي واسع، أو إن شئت فقل: صدمة بيئية. يؤدي هذا التغير إلىٰ إعادة تشكّل التحالفات السياسية والاجتماعية[2]. ويفسر التكوين المتباين لهذه التحالفات السياسية التنوع في الصور المؤسسية الجديدة. ومع ذلك، فإنَّ بعض المؤسسات ستختفي -علىٰ المدىٰ الطويل- نظرًا لطبيعة النظام الدولي التنافسية. وباختصار، بعد تغيُّرٍ واسع وطارئ في الوسط، سيختار الفاعلون إنشاء مؤسسات تلبي مصالحهم المادية ومنظوراتهم الأيديولوجية. إلَّا أنَّ قابلية هذه المؤسسات للبقاء لاحقًا مقيَّدة بقدرتها التنافسية النسبية.

---

(1) Tilly, Coercion, Capital, and European States, p. 11

(٢) لقد لعب التحول الاقتصادي في أواخر القرون الوسطىٰ دورًا كهذا.



وجهة نظر غير خطية للتغيُّر التطوُّري

يتأثر هذا الكتاب بشكل خاص بصور التغيُّر المقترحة من قِبل منظِّرَيْن اثنين: فرنان بروديل، وستيفن جاي غولد. وكلاهما يصنفان التغيُّر من خلال التحقيب والوتيرة. فيشير المؤرخ الفرنسي فرنان بروديل إلىٰ أنَّ وتيرة التغيُّر تعمل علىٰ ثلاثة مستويات[1]، وهو ما يوازي الأنواع المختلفة لتغيُّر الأنظمة في العلاقات الدولية. وتعد وجهة نظر غولد حول الانتخاب الدارويني -خاصة نموذج التوازن النَقْطي- بمثابة استعارة مفيدة في تصنيف التغيُّر المؤسسي.

يجادل بروديل أنَّه يمكن رصد وتيرة التاريخ من خلال تصنيف ثلاثي. إذ تكون الأسرع علىٰ مستوىٰ الأحداث اليومية، وهي بذلك نسيج غير متجانسٍ مركَّبٍ من قرارات الأفراد وأحداثهم في الحياة، وهذا هو التاريخ الوقائعي (l'histoire evenementielle)، التاريخ الذي يصف أفعالًا متغيرة باستمرار علىٰ المستوىٰ الجزئي. ويتَّسِمُ إيقاع هذا التغيُّر بالسرعة وبكونه علىٰ وتيرة زمنية فردية. وفي المستوىٰ المتوسط: يكون التاريخ أقلَّ انتقالية، وتكون التغيُّرات الاقتصادية والتحولات السياسية ذات طبيعة أكثر بنيوية، وهذا هو التاريخ الاجتماعي الذي يُجمِّعُ الأفراد والبِنىٰ البشرية. ويتقلَّب التغيُّر -لا سيما في الشؤون الاقتصادية- في دورات من عشر، إلىٰ عشرين، أو ربما حتىٰ خمسين سنة. وقام بروديل -إذ لم يستخدم فقط استعارة الدورات الاقتصادية بل ومصطلحاتها كذلك- بتسمية هذا بتاريخ *المنعطفات* (history of conjunctures).

وأخيرًا: هناك مستوىٰ من التاريخ يبدو كأنَّه يتحرَّك بوتيرة غير محسوسة تقريبًا. فعند نظره هو نفسه إلىٰ جذوره الريفية، لم يرَ بروديل سوىٰ تغيُّر طفيف في الحياة القروية بين ما كان عليه الأمر في القرون الوسطىٰ وما كان عليه في أوائل القرن

---

(1) Fernand Braudel, On History (1980), pp. 3, 4, 27.

وللوقوف علىٰ نقاشٍ حول عمل بروديل، انظر:

John Armstrong, "Braudel's Mediterranean," World Politics) 29July (1977, pp. 626-636; Stuart Clark, "The Annales Historians," in Quentin Skinner, ed., The Return of Grand Theory in the Human Sciences (1985), pp. 177-198



العشرين؛ لأنَّ الظروف الموضوعية للحياة لم تكن قد تغيَّرت بشكل كبير. فقد اتحدت الظروف الديموغرافية والجغرافية، وتكنولوجيا الاتصالات لكي تصوّر للفرد أن الحياة لم تتغيَّر. ومع ذلك، كانت تلك القوىٰ ذات أهمية حاسمة في تفسير التغيرات بعيدة المدىٰ لمناطق جغرافية كحوض البحر المتوسط، أو في بيان التشابه النسبي في الظروف التي واجهت المزارع الفرنسي في القرون الوسطىٰ وفي القرن التاسع عشر. فكانت الظروف الموضوعية التي خلقت هذا الركود البِنيوي هي التي تشكّل بتاريخ الفترات الطويلة (the history of the longue dure).

وتتغير وتيرة التغير في المخطط البروديلي -إذن- بين الفوري، والدوري، والفترات الطويلة. ومهمة المؤرخ أن يُظهر التفاعل بين الثلاثة. وإذا نظرنا إليها من منظور آخر، فإنَّ التاريخ الوقائعي وتاريخ الفترات الطويلة يحتلان طرفيِ النقيض علىٰ طيف الفعل والبنية. ومن خلال الاختيارات الجزئية، يخلق الأفراد الفاعلون تاريخًا للوقائع. وعلىٰ العكس، غالبًا ما تحدد العوامل من قبيل الطقس ونسب الوفيات مسار التاريخ بشكل بنيوي علىٰ مدىٰ زمني طويل.

لتصنيفية بروديل للوتيرة صدًىٰ في مختلف التخصصات[١]. وكذلك، واجهت علماء العلاقات الدولية مشكلة: كيف يقومون بتصنيف التغيُّر؟[٢]. إحدىٰ طرق القيام بذلك تشبه بشدة تصنيف بروديل للإيقاع. إذ يمكن تصنيف التغيُّر في العلاقات الدولية باعتباره تغيُّرًا في التفاعل، أو في ترتيب المنزلة [في النظام الدولي]، أو تغيُّرًا في الوحدات المكوِّنة[٣]. فيكون التغير في التفاعل -أي التغيُّر

---

(١) لقد أثَّرت -مثلًا- في عمل سالين، الذي وصف كيف أنَّ الأفراد، في الوقت الذي يمثلون فيه جزءًا لا يتجزَّأ من هياكل المعنىٰ، إلَّا أنَّ لديهم مجالًا لإعادة تعريف المحتوىٰ التشغيلي الخاص بتلك البنية.
Marshall Sahlins, Islands of History (1985), p. 125.

(٢) حول هذه المسألة، انظر:
James Rosenau, "Global Changes and Theoretical Challenges: Toward a Postinternational Politics for the 1990s," in Czempiel and Rosenau, Global Changes and Theoretical Challenges, p. 15f.

(٣) هذا التفريق مأخوذٌ من:
Gilpin, War and Change, p. 40.
ويستخدم بيتر كاتشتاين أيضا هذا التصنيف، لكن مع تحوير طفيف. إذ يفصل بين تغير الأنظمة وتغيُّر الفاعل، بينما الأمر واحد عند غيلبين.
=

في الممارسات الدبلوماسية- هو الأكثر عُرْضة لصنع القرار البشري، حيث تخضع هذه الممارسات لتأثير وجود بعض صانعي القرار الخاصّين وخيارات استراتيجية محددة. وفي المقابل، تحدث التحوُّلات في توزيع القدرات بوتيرة أقل(١)، حيث تحدث التغيرات في القوة النسبية، والتحديات التي تنشأ عن القوىٰ الصاعدة في مواجهة ترتيب المنزلة القائم، تبعًا لعض التفسيرات، كل قرنٍ أو قرن ونصف من الزمان. وتتناسب هذه التغيرات مع بعض الدورات الاقتصادية. وأخيرًا، يحدث التغيُّر في الوحدة -كالتغيُّر من الدول-المدن إلىٰ الإمبراطوريات، أو من الإمبراطوريات إلىٰ التنظيم الفيودالي- هو الأقل حدوثًا. فعندما يهيمن نوع وحدة معين علىٰ النظام الدولي؛ يقوم بتحويل البنية العميقة للنظام. بينما لا يؤثر حدوث التغيرات المتكررة بشكل أكبر في التفاعلات وترتيب المنزلة علىٰ الطابع الخاص لهذه البنية العميقة. فعلىٰ سبيل المثال، تغيَّرت الممارسات الدبلوماسية وترتيب الدول تبعًا لمنزلتها في العقود الأخيرة، إلا أن هذا لم يؤثر في وجود نظام للدول القطرية ذات السيادة. فهذه الفترات التاريخية التي تميل خلالها بعض أنواع الوحدات إلىٰ الهيمنة تكوِّن تاريخ الفترات الطويلة للسياسة الدولية. إلا أنَّ استخدام مخطط بروديل لا يفسر لماذا تحدث مثل هذه التحوُّلات بشكل نادر أو كيف يمكن لمثل هذه التغيُّرات أن تبدو عندما تحدث. وهنا يمكن أن يكون لنموذج التوازن النَّقْطي بعض النفع(٢). تأتي هذه الصورة الثانية تأتي -وللمفارقة- من علم الأحياء(٣). حيث يعيد ستيفن جاي غولد صياغة المنظور الدارويني ويتحدىٰ التفسيرات الشائعة لوجهة النظر الداروينية عن التطوُّر باعتبارها عمليةً

= Peter Katzenstein, "International Relations Theory and the Analysis of Change," in Czempiel and Rosenau, Global Changes and Theoretical Challenges, p. 294.

(١) هناك مناقشات كثيرة حول تحقيب تحولات الهيمنة هذه، ولا سيما في نظرية الدورة الطويلة، انظر من أجل عرضٍ جيد ومناقشة لوجهات نظر مختلفة:

Joshua Goldstein, Long Cycles (1988).

(٢) نظرًا لكون علماء الأحياء يرونه باعتباره نموذجًا، أستخدم أحيانًا هذا المصطلح. ومع ذلك، أستخدمه ببراجماتية باعتباره استعارةً تساعدنا علىٰ إمعان النظر في التطور الاجتماعي.

(٣) أقول «وللمفارقة»؛ لأنَّ فكرة التطور باعتباره تقدُّميًّا ومعقدًا بشكل متزايد -التي أثرت في العلوم الاجتماعية والصور اليومية- ناشئة عن قراءة مضلِّلة للانتخاب الدارويني.

خطية وتقدُّمية[١]. فكلٌّ من وجهات نظر «السلَّم» و«المخروط» هي -وفقا لغولد- وجهات نظر خاطئة. ففي التفسير السلَّمي: يُعرّف التطور باعتباره تقدمًا في مراحل عملية خطية، حيث تتبع كلُ خطوةٍ الخطوةَ السابقة وتتفوق عليها. أما في منظور المخروط: فيُنظر إلىٰ التطوُّر باعتباره عملية تغييرٍ مستمرٍّ حيث تصبحُ الحياة متنوِّعة وأكثر تعقيدًا بشكل تدريجي، وبالتالي تصبح أكثر تقدُّمًا. إلا أن هذه الآراء خاطئة. «فالتطور -بالنسبة إلىٰ المتخصصين- ليس التقدم، بل التكيف مع البيئات المتغيرة»[٢]. فلا يُفسِّر المرء التطوُّرَ من خلال الإشارة إلىٰ أنَّ أشكال الحياة الحالية متفوقة علىٰ الأشكال السابقة -إذ يوضِّحُ غولد بشكلٍ جميلٍ أنَّ أشكال الحياة المبكِّرة كانت معقَّدَة للغاية- وإنما من خلال بيان كيف أنَّها مناسبة جدًا للوجود في البيئة الجديدة.

ومع ذلك يختلف غولد مع داروين حول وتيرة التطوُّر. فمن وجهة نظر غولد، من الممكن أن يكون التغيُّر جذريًا وسريعًا جدًا، ويأخذ شكل «التوازن النَقْطي»، أي: مراحل من الهدوء النسبيِّ تقطَعُه تغيُّرات جذرية مفاجئة. سيؤدي تغيرٌ خارجي واسعٌ -نَقْطي- كهذا إلىٰ طفرةٍ من الأشكالِ الجديدةِ تمامًا[٣]. وعلىٰ المدىٰ الطويل، قد تموت بعض هذه الأشكال ويعقب ذلك فترةٌ من الهدوء النسبي؛ فترة من التوازن النسبي. فمهما كانت الأشكال التي ظلَّت علىٰ قيد الحياة، لا يمكن تفسيرها بالرجوع إلىٰ الأنواع التي سبقت الصدمة الخارجية وإنما بالرجوع إلىٰ البيئة الجديدة والأشكال المتزامنة معها والتي ظهرت بعد الصدمة[٤]. وتستحق مناقشة غولد لطبيعة التطور ذات المرحلتين هذه النظر فيها بشكل تفصيلي.

---

(١) لقد أُشير إلىٰ أهمية آراء غولد حول التغيُّر بالنسبة إلىٰ علم الاجتماع بشكل خاص من قِبَل: Krasner, "Approaches to the State".

(2) Stephen Jay Gould, Wonderful Life (1989), p. 32.

(٣) بالتالي، يمكن لنظرية غولد أن تفسِّر إشكالية «الحلقات المفقودة» التي حيّرت الداروينيين التقليديين. فالأمر ببساطة أنه لم تكن هناك أي حلقات مفقودة من الأصل.

(٤) أنا لا أُنكر أنَّه قد يكون هناك مزايا للتعقيد. إذ إنَّ أسلاف الإنسان (Hominids) ذوي الجذوع الدماغية الأوسع كانوا مرجَّحين أكثر أن يظلوا علىٰ قيد الحياة من الأنواع البشرية ذات الجذوع الدماغية الأضيَق. وبالنظر إلىٰ بيئة معيَّنة، يكون للتعقيد ثمرات. لكن إذا ما تغيَّرت البيئة بطريقة جذرية؛ فليس هناك داعٍ لافتراض أنَّ معظم الأشكال المعقدة ستظلُّ علىٰ قيد الحياة.

«فمن ناحية أخرىٰ، تعد الداروينية عملية ذات خطوتين، مع قوىٰ مختلفة مسؤولة عن التنوع والاتجاه. إذ يتحدث الداروينيون عن التنوع الجيني -ألا وهو الخطوة الأولىٰ- باعتباره «عشوائيًا»، وهو مصطلح غير موفق؛ لأنّنا لا نعني بذلك المعنىٰ الرياضي بأن يكون مرجَّحًا بالتساوي في جميع الاتجاهات. إنما نعني بكل بساطة أنَّ التنوع يحدث دون تفضيل معين في محاولة التكيف . . . ويعمل الانتخاب -وهو الخطوة الثانية- علىٰ التنوع *غير الموجَّه*، ويقوم بتغيير مجموعة سكنية من خلال تحقيق تناسل كبير للمتغيرات المفيدة»(١).

تعمل وجهة نظر غولد حول التطوُّر بمثابة بديل للتصور أحادي الخطية الذي انتقدتُه في الفصل الأول. لكن هل يناسب العلوم الاجتماعية، وخاصةً العلاقات الدولية؟ يختلف التطور الاجتماعي عن التطور البيولوجي، والفرق الحاسم بينهما يكمن في المرحلة الأولىٰ للتطور ألا وهي التنوع. فعلىٰ الرغم من أنَّ الكائنات البيولوجية تتحوَّلُ بصورة عشوائية، فإنَّ المجموعات الاجتماعية يمكن أن تنشئ بشكل واعٍ تحالفات سياسية كي تتعامل مع قيود بيئية معيَّنة. ومع ذلك، حتىٰ في هذا الموضع تُثبت نظرية غولد أنَّها استعارة مفيدة(٢). فأولًا: ليس من الضرورة أن تكون المخرجات المؤسسية من هذه الصفقات فعالة في الاستجابة للتحديات الخارجية. وكذلك لا تكون هذه المخرجات مُتوقعةً من البداية، لأنها تتضمن في داخلها أبعادًا لها علاقة بالاستراتيجية السياسية. وعلاوة علىٰ ذلك، لا يكون الفاعلون -في أثناء تشكيلهم لهذه التحالفات- مدركين للقدرة طويلة الأمد الخاصة بمؤسساتهم التي يفضلونها علىٰ الوقوف في وجه خصومها. وبالتالي، فإنَّ

---

(1) Gould, The Panda's Thumb, p. 79.

(٢) حاجج كراسنر بشكل مقنع حول علاقة هذا الرأي بالسياسة في:

Approaches to the State"; and Krasner, "Sovereignty: An Institutional Perspective," in Caporaso, The Elusive State, pp. 69-96.

وللوقوف علىٰ مناقشات متنوعة حول نموذج التوازن المتقطع، انظر:

Albert Somit and Steven Peterson, eds., The Dynamics of Evolution (1992).

وحول الحجة القائلة بأنَّ التطور البيولوجي هو مجرد استعارة للتطور الاجتماعي، انظر:

Runciman, A Treatise on Social Theory, vol. 2, p. 45f.

المؤسسات التي أُنشئت ليست موَجَّهةً نحو قدرتها على البقاء لأمد طويل، وتظل أسباب ظهورها مختلفة عن أسباب أُفُولِها.

وثانيًا: من الناحية الإمبريقية، يمكننا تمييز الفترات التي أصبحت فيها وحدات معيَّنة (الدول الفيودالية، أو الإمبراطورية، أو القطرية) مهيمنة إثر تغيُّر جذري في التنظيم العسكري، أو في الاقتصاد، أو في الثقافة. أي إنَّ التغيُّرات في التنظيم السياسي تبدو وكأنَّها مسبوقة بتحولات واسعة في الفرص المتاحة للفاعلين الاجتماعيين والقيود المفروضة عليهم، من قِبل الوسط الخارجي. إنَّ هذه النَقَطات كالهزيمة في الحرب، أو الثورة، أو الرأسمالية الصاعدة تقود إلى طفرة من الابتكارات المؤسسية. وهذه الظواهر هي المرادف الاجتماعي-السياسي لحالات الاصطفاء النوعي في علم الأحياء.

وثالثًا: هناك أسبابٌ وجيهة تمنع الفاعلين من إعادة تصميم المؤسسات ما لم تُجبرهم الظروف على ذلك. فتكاليف المعاملات، والنظمُ العقائدية الخاصة، وإجراءات العمل الاعتيادية تصبح لطيفة إذا ما قورنت بالإصلاح المتكرر. وعلاوة على ذلك، نظرًا لكون المؤسسات تعكس توزيعًا مُعيَّنًا للسلطة؛ فمن غير المرجح أن تحدث هذه التغيرات دون تحولات جوهرية في ذلك التوزيع[١]. وبمجرد أن يُرسّخَ أحدُ الأشكال نفسه وهيمنته؛ فإنه يتبعه بالضرورة استقرار نسبي[٢]. فهناك إذن تبعية لمسار معين في التصميم المؤسسي.

وباختصار، رصد نموذج التوازن النَقْطي طبيعة التغير السياسي غير المتوازنة بشكل جيدٍ. فنظرًا لكون المؤسسات القائمة تلبي مصالح معيَّنة وتعكس توزيعًا

---

(١) حول هذه المسألة انظر بشكل خاص:

Krasner, "Sovereignty.".

(٢) لا يمكن للمرء أن يتعرَّف على حدثٍ متقطِّع بشكل قَبْليّ. إلَّا أنَّه يمكنه أن يُشير إلى أنواع التغيير التي قد تفسد ترتيب التحالفات السياسية القائمة وتؤثِّر بشكل جذري في احتمال تغيُّر المؤسسات. فالتَّقَطُّع -إذن- هو حدَثٌ يحوِّل التوازنات المحلية للسلطة ويُخفِّض من تكاليف تحويل الترتيبات المؤسسية القائمة. ويمكن للمرء أن يتعَرَّف على حدثٍ مُتقطِّعٍ على مستوى التحليل التاريخي الذي لدينا -تغيُّر الوحدة- من خلال التعرُّف على العامل السببي الذي أدى إلى الابتكار المؤسسي. ومع ذلك، لا أرى سببًا يمنع من تمديد منطق التوازن المتقطِّع إلى مستويات تغيُّر التفاعل أو تحولات الهيمنة.

معيَّنا للسلطة، فإنَّ هذه المؤسسات ستكون «ثابتة بشدة». فعندما تتغيَّر التحالفات المهيمنة فقط، أو تتحوَّل المصالح أو التصورات؛ سيكون هناك فرصة للتحوُّل المؤسسي.

الأهم من ذلك أنَّ هذه الاستعارة تُحذِّرُنا من أنَّ التاريخ لا يعمل من خلال التصميم الأمثل. إذ إن الأنواع أو المؤسسة التي تُبرهنُ علىٰ نجاحها بمرور الوقت لا تكون ناجحة إلا في مقابل بدائلِها المتزامنة. فبعد أحد النَقطات، قد يكون النوع (أ) أفضل من النوعين (ب) و(ج). إلا أنَّ النوع (أ) ليس هو بالضرورة الاستجابة المُثلىٰ. ففي حقيقة الأمر، لو أنَّ النوع (أ) لم يَظهر في مرحلة التنوع، لكان النوع (ب) هو المهيمن في عملية الانتخاب اللاحقة مع (ج). فعلىٰ سبيل المثال، لم تؤدِّ تغيرات الوسط الاقتصادي والعسكري في الصين إلىٰ دولٍ قطرية هناك. ومع ذلك، من الواضح أنَّ إمبراطوريات تانغ وسونغ كانت متقدمة بشكل جيد علىٰ التطوُّر الأوروبي. لكن لم يتسبب لا توسيع التجارة ولا البارود في ظهور الدول القطرية[1]. فكما في الخُطوة الأولىٰ من التطوُّر الدارويني، لا يمكن التنبؤ بظهور أنواع جديدة من خلال التغيُّر الواقع في الوسط وحده. ومع ذلك، بمجرد أن تؤسِّسَ أنواعٌ جديدة نفسَها، فإنَّ الخطوة الثانية في العملية الداروينية -الانتخاب- ستكافئ بعضَ هذه الأنواع أو واحدًا منها فحسب.

نموذجٌ مقترحٌ للسببية لتفسير التنوع والانتخاب المؤسسي

إنِّني أجادل في الأساس بأنَّ للتغيُّر الخارجي واسع النطاق تداعيات داخلية متنوعة. حيث إنه في استجابة لتغير خارجي كهذا، تنشأ تحالفاتٌ سياسية جديدة علىٰ أساس مصالح مادية وأطر مفاهيمية مشتركة. لقد كان توسُّع التجارة هو التغيُّر الخارجي الحاسم الذي أطلق هذه الحركة في ذروة القرون الوسطىٰ. فيمكن تفسير المجموعة المتنوعة من الترتيبات المؤسسية -العُصب المدينية والدول-المدن، والدول القطرية ذات السيادة- عبر الطبيعة الخاصة بالتحالفات

---

(١) هذا -إذن- مثال آخر لفشل النظريات أحادية الخطية.

السياسية الناشئة استجابةً للبيئة المتغيرة. وجميع الحالات التي أدرسها -العُصبة الهانزية، الدول-المدن الإيطالية، والدولة القطرية الفرنسية- تم تفسيرها بهذه الطريقة. فقد أفرز نمو التجارة والتزايد المقابل له في المراكز الحضَرية مجموعات جديدة من الترتيبات بين الملوك، والأرستقراطية، والبورغر، والكنيسة.

يجادل الكثيرُ من المنظِّرين بأنَّ التطورات الداخلية لبلد ما لا يمكن أن تُفْهَم دون الأخذ في الاعتبار موضع البلد في بيئته الخارجية. تكمن وجهة النظر هذه في قلب تفسير هنتزي (Hintze) لكيف أن حساسية الدولة تجاه التهديدات الخارجية -نتيجة موقعها الجغرافي- قد يؤدي إلىٰ الاستبداد[١]. وتكمنُ الفكرة القائلة بأنَّ التغيُّرات في السوق الاقتصادي قد أدت إلىٰ إعادة اصطفافٍ سياسي في أساس تفسير بارينغتون مور للاستبداد والديمقراطية[٢]. وأيضًا، يتَّبع تفسير ثيدا سكوبول وشرح بيتر غوريفيتش للسياسات الاقتصادية الخارجية هذا المنطق[٣].

وبالمثل، تفسر إعادة الاصطفافات الاجتماعية ظهور أنواع جديدة من التنظيم السياسي، في أوج القرون الوسطىٰ علىٰ سبيل المثال[٤]. فالفاعلون لديهم مصالح وتصورات خاصة بهم وأشكال تنظيمية مُفضلة في المقابل. ويؤدي تغير خارجي في الوسط الكلي الذي يوجد فيه ذلك المجتمع إلىٰ تحوُّلٍ في السلطة النسبية للفاعلين الاجتماعيين والسياسيين. وسيسعىٰ الأفراد إلىٰ الاستفادة من تحسن

---

(1) Otto Hintze, The Historical Essays of Otto Hintze, Felix Gilbert, ed. (1975).

(2) Barrington Moore, Social Origins of Dictatorship and Democracy (1966).

(3) Theda Skocpol, States and Social Revolutions (1979); Peter Gourevitch, "International Trade, Domestic Coalitions, and Liberty: Comparative Responses to the Crisis of 1873-1896," Journal of Interdisciplinary History) 8Autumn (1977, pp. 281-313; Peter Gourevitch "Breaking with Orthodoxy: The Politics of Economic Policy Responses to the Depression of the 1930s," International Organization) 38Winter (1984, pp. 95-129; and Peter Gourevitch, Politics in Hard Times (1986).

(٤) يركِّز الجزء الثاني علىٰ هذا السؤال.



وضعهم النسبي في تغيير المؤسسات السياسية القائمة. وبالتالي، فإنّني أعتمدُ منظورًا منهجيًا فردانيًا. حيث إن الأفراد أسسوا تفضيلاتهم في دعم مؤسسة ما علىٰ غيرها بناءً علىٰ استنتاج عقلي. وعليه، يجب إرجاعُ ظهور مؤسسات جديدة إلىٰ قدرة الفاعلين علىٰ فرض تلك التفضيلات.

ومع ذلك، فإن حصيلة عمليات إعادة الاصطفاف الجديدة هذه ليست معروفة مسبقًا[١]. فعمليات إعادة الاصطفاف هي في الأساس تباديل وتوافيق لصفقات مبنية علىٰ المصالح المادية والنظم العقائدية المشتركة[٢]. ويرضىٰ بعض الفاعلين

---

(١) إنَّ نموذج توفر عوامل الإنتاج (factor endowment model) لم يكن ليحدد نتيجة التحالفات الاجتماعية. فأولًا: تجعل نُدْرَة البيانات الدقيقة من الصعب تطبيقه علىٰ فترة القرون الوُسطىٰ. بل الأكثر إثارة للقلق، أنَّه في حين أنَّ توفر عوامل الإنتاج قد يهيِّئ الوضع لتخمين أولي للانشقاقات والحوافز المجتمعية، إلا أنه لا يُقدم تنبُّؤًا واضحًا بالمخرجات. فعلىٰ سبيل المثال: يحاول نورث وطوماس تفسير تدهور النظام الفيودالي من خلال زيادة نسب الأرض/العمل. فبسبب الطاعون؛ دفع نقصُ العمل العمَّالَ إلىٰ المساومة للخروج من أوضاعهم القاهرة. إلا نورث وطوماس في جزء سابق من عملهم يربطون تدهور النظام الفيودالي بفترة من النمو السكاني.

Douglass North and Robert Thomas, The Rise of the Western World (1973).

راجع نقد ألكسندر فيلد (Alexander Field)

للنموذج الخاص بهما في هذه النقطة:

"The Problem with Neoclassical Institutional Economics: A Critique with Special Reference to the North-Thomas Model of Pre-1500 Europe," Explorations in Economic History) 18April (1981, pp. 174-198.

وللوقوف علىٰ استخدام نموذج توفر عوامل الإنتاج في سياق مختلف، انظر:

Ronald Rogowski, Commerce and Coalitions (1989)

(٢) النظام العقائدي هو إطار مفاهيمي يتجمع الأفراد من خلاله ويقيّمون الأحداث الاجتماعية. وأنا أعتبره عبارة عن رُؤًىٰ مُعَمَّمة؛ لفهم وإضفاء الشرعية علىٰ الترتيب الاجتماعي بعيدًا عن التصورات التي أراها أكثر ضيقًا. وسأحاجج -وسأزيد في بيان ذلك في الفصل الرابع- بأنَّ المجموعات الاجتماعية المختلفة يكون لها في الغالب نظم عقائدية مختلفة نتيجة التآلف الانتقائي بين المصالح والمعتقدات. فعلىٰ سبيل المثال: كان للبرجوازيين مفهوم مختلف وتقدير مختلف للعمل اليدوي عن الأرستقراطية المحاربة؛ إذ يثمِّنُ البرجوازيون القانون الروماني بسبب الإجراءات الثابتة للمحاكمة ولحقوق الملكية، ويؤكدون علىٰ الجدارة بدلًا من النسب. وللوقوف علىٰ فهم مماثل للنظم العقائدية في منطقة بحثية أخرىٰ، انظر:

Robert Legvold, "Soviet Learning in the 1980s," in George Breslauer and Philip Tetlock, eds., Learning in US. and Soviet Foreign Policy (1991), pp. 684-732.

بالأوضاع الجديدة دون وعي، فقد تنقُصهم المعلومات أو يكونوا جاهلين بإمكانية تحقق النتيجة التي يفضلونها. وعلاوة علىٰ ذلك، تزداد الحلول والتسويات التي تحتل المرتبة الثانية لأن الفاعلين الأقوياء قد تكون لديهم تفضيلات متنافرة. وأيضًا، يعمل الفاعلون بنسب تخفيض متباينة، فلم يكن المستقبل البعيد لدولة المدينة حاضرًا في ذهن أحد في الفترة التي سبقت عصر النهضة الإيطالية، ولكن كان أصحاب المشاريع السياسية والبورغر مهتمين بشكل أكبر بالربح أو النجاح الفوري في الحرب. ومما يزيد الأمر صعوبة، أن المخرجات قد تكون غير متعمدة أو نتيجة للصدفة بالنسبة إلىٰ ما عزم الفاعلون علىٰ تحقيقه، وأخيرًا، يمكن للمؤسسات أن تقع في فِخاخ توازن منخفضة المستوىٰ[1].

وباختصار، لا يمكننا أن نستنتج ببساطة المُخرجات المؤسسية من خلال التفضيلات أو أن نربط بين التفضيلات والنتائج المُشاهَدة في الواقع. فمتغير الاختيار الرشيد في المنهجية الفردانية، أي اعتبار أن المُخرجات ناشئة عن حسابات دقيقة، إلىٰ إمكانية الوقوع في مغالطة ***«لقد حدث بعده؛ إذن هو السبب»***. فيتم تفسير المؤسسات «بأنها نتجت عن الوظائف التي سيكون من الواجب عليها القيام بها، بينما هي في الحقيقة كانت نتاج أسباب عرضية بحتة»[2]. فكما يلاحظ كيوهان (Keohane)، ينبغي للتحليلِ الوظيفي السليم أن يبرهن علىٰ علاقةٍ سببية بين وظائف المؤسسة ووجودها. وكذلك، ينتقد جيمس

(١) يُلاحظ إلستر كيف يمكن للتطوُّر أن يعْلَق في فخاخ محلية قصوىٰ.

Elster, Nuts and Bolts, p. 72.

وللاطلاع علىٰ مناقشة عن فخاخ التوازن ونقد مُوحٍ لاقتصاديات التنظيم الجديدة، انظر:

Caporaso, "Microeconomics and International Political Economy."

(2) Robert Keohane, After Hegemony (1984), p. 81.

وللوقوف علىٰ انتقادات أخرىٰ مختصرة وملْهِمة عن هذه المشكلة، انظر:

Brian Barry, Sociologists, Economists, and Democracy (1978), p. 169; Beth Yarborough and Robert Yarborough, "International Institutions and the New Economics of Organization," International Organization 44 (Spring 1990), pp. 252-255; and Kathleen Thelen and Sven Steinmo, "Historical Institutionalism in Comparative Politics," in Sven Steinmo, Kathleen Thelen, and Frank Longstreth, eds., Structuring Politics (1992), pp. 7-10.

كابورازو الاختيار الرشيد؛ لعدم فحصه عملية الاختيار الفعليّة[1].

ولهذه الأسباب، يحاول بحثي التأكُّد من التفضيلات التي كانت حقًّا لدىٰ الأفراد، ومن الاختيارات التي قاموا بها. وكذلك أقوم بفحص كيفية تجميع التفضيلات، وتوظيفها في المساومات السياسية. وعند القيام بذلك، لا بدَّ أن يؤخذ دورُ المعتقدات والأعراف في الاعتبار، جنبًا إلىٰ جنب مع المصالح المادية للأفراد المَعْنيين، إذ تُلهم المعتقدات والأعراف تفضيلات الأفراد. وبالتالي، للتأكُّد من التفضيلات الحقيقية لفاعل ما؛ يجب فحص النظام العَقَائدي لهذا الفرد. ويعد تصنيف أنواعٍ سلوكية معينة -علىٰ سبيل المثال، سعي النبيل وراء الشرف- بأنَّها غير عقلانية من خلال قياسها بمنطق التكلفة والمنفعة الصارم لا يدرك المعنىٰ الحقيقي للأمر. إذ ينبغي فَهْمُ اختيار ذلك الفرد من خلال السياق المفاهيمي الذي تشكلت فيه تفضيلاته[2]. ويُعدُّ مفهوم فيبر *التآلف الانتقائي* أحد السُبُل للتوفيق بين المصالح المادية والنظم العقائدية، دون ادعاء الأولوية للأوَّل واختزال الأخير باعتباره ظاهرةً ثانوية. فمن خلال استخدام رؤيته هذه؛ أحاول البرهنةَ علىٰ التفضيلات التي أنسبها للأفراد[3].

وعلاوة علىٰ ذلك، يعد التركيز علىٰ أفكار الأفراد أمرًا مهمًّا؛ لأنَّه يُعالِجُ مشكلة يتم تجاهلها في بعض تفسيرات المساومات العقلانية علىٰ الرغم من محوريتها بالنسبة إليها. وعلىٰ الرغم من ربط هذه التفسيرات للمصالح بالمُخرجات، فإنَّها تفشل في تَجْلِيَة كيف يتم التغلب علىٰ إشكاليات العمل الجماعي من الدرجة الثانية. فحتىٰ عندما تعود المؤسسات الجديدة بالنفع علىٰ

---

(1) Caporaso, "Microeconomics and International Political Economy," p. 148.

وللوقوف علىٰ ملاحظات غيلبين حول مواطن قصور التاريخ الاقتصادي الجديد، انظر أيضًا:

Gilpin, War and Change, p. 74.

(٢) ويحاجج ويلسفورد حول النقطة نفسها.

David Wilsford, "The Conjuncture of Ideas and Interests," Comparative Political Studies 18 (October 1985), pp. 357-372.

(٣) للوقوف علىٰ مناقشة لفهم فيبر للتآلف الانتقائي، انظر:

H. H. Gerth and C. Wright Mills, eds., From Max Weber (1946), pp. 62-63.

أعضاء تحالفٍ سياسي محتمل، فإنَّ ذلك التحالف قد لا يتشكَّل بسبب من يحاولون الاستفادة بالمجان. وبالتالي، سيجعل وجودُ معتقداتٍ مشتركة الارتباطَ بين التفضيلات المادية والمُخرجات المؤسسية أكثر قَبولًا.

سأقوم بتحليل ثلاث حالات: صعود الدولة القطرية ذات السيادة في فرنسا، وظهور العُصبة الهانزية، وصعود الدول-المدن الإيطالية[1]. ويبدأ تحليلي للحالات الثلاث تقريبًا من نهاية القرن العاشر. ففي فرنسا، اعتلت سلالة الكابيتيين العرش، وبسطت سيطرتها، في غُضُون ثلاثة قُرون، من مجال ملكي صغير حول باريس إلىٰ مساحة مماثلة تقريبًا لفرنسا المعاصرة. وفي تلك القرون نفسها، فشلت المطامع الإمبريالية الألمانية. وتحولت كلٌّ من ألمانيا وإيطاليا إلىٰ شظايا متنوعة من العُصب المدينية والدول-المدن. وبذلك، بدأت اللوردِيات الفيودالية، ومزاعم الكنيسة العالمية، والخطط الألمانية الإمبريالية في التراجع. بينما ظهرت الدولة ذات السيادة، والعُصب المدينية، والدول-المدن بدلًا منها.

تنتهي مناقشتي تقريبًا بصلح وستفاليا (١٦٤٨م)، الذي اعترف رسميا بنظام الدول ذات السيادة[2]. ولا يعني هذا أنَّ عملية إزالة البدائل الأخرىٰ غير الدولة

---

(١) لقد اخترت فرنسا بدلًا من إنجلترا باعتبارها نموذجًا لتكوين الدولة؛ لأنَّ الحالة الإنجليزية في الحقيقة حالةٌ شاذة، فقد كانت إنجلترا موَحَّدةً في وقتٍ مبكِّر وفي ظروف استثنائية. «وكانت فرنسا -بأقاليمها المتعددة ومؤسساتها المختلفة بشدة- الأكثر نموذجية في الدلالة علىٰ الوضع السياسي الأوروبي».

Strayer, On the Medieval Origins of the Modern State, p. 49.

وللاطلاع علىٰ حجة مختلفة لكون فرنسا الحالة الأفضل، انظر:

Robert Bates, "Lessons from History, or the Perfidy of English Exceptionalism and the Significance of Historical France," World Politics 40 (July 1988), pp. 499-516.

يقول بايتس: «تدعم الحالة الإنجليزية استنتاجات غير صحيحة. والحالة الفرنسية هي التي ينبغي أن نستخلص منها دروس التاريخ» (ص٥٠٠). وبالمثل، يشير كوريجان وساير إلىٰ أنَّ التجربة الإنجليزية مفارقة للقارة.

Corrigan and Sayer, The Great Arch.

(٢) أتفق مع حجة ستيفن كراسنر أنَّ وستفاليا لم تكن بداية الدولة ذات السيادة ولا نهاية كلِّ البقايا القديمة. ووفقًا لتفسيري، يمكن اعتبار بداية الدولة القطرية ذات السيادة هي نهاية القرن الثالث عشر، إلا أنها لم تكتمل حتىٰ بعد وستفاليا. ومع ذلك، فإنَّ صلح وستفاليا يعد مؤشرًا مفيدًا علىٰ هذا التحوُّل؛ لأنَّ كتّاب القرن السابع عشر أنفسهم اعتبروه حدًا فاصلًا. وللاطلاع علىٰ موقف كراسنر، انظر: =

قد انتهت في ذلك الوقت، لكنه يشير إلىٰ أن التنوع في الوحدات التي كانت موجودة في أواخر القرون الوسطىٰ كان يتقلَّصُ تدريجيًا، حتىٰ الوقت الذي تبقىٰ فيه نظام الدول فقط.

لقد اخترتُ هذه الحالات لأسباب عدة. أولًا، أجادل بأنَّ ثلاثتها كانت متأثِّرة بظهور التجارة، وهي المتغير المستقل الخاص بي. فخلال القرون الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر، شهدت أوروبا فترة مهمة من النمو الاقتصادي. أطلق هذا المتغير الخارجي عملية إعادة اصطفاف. وثانيًا، يُتيح لي تنوع الوحدات البرهنةَ علىٰ أنَّ نجاح الدولة لم يكن أمرًا محتومًا، كما يشير إلىٰ ذلك العديد من منظري نشأة الدولة. وثالثًا، يوضِّح الاختلافُ في القدرات -والذي لم يكن من الضروري في صالح الدولة- أنَّ صعود الدولة لم يكن فقط مجرد مسألة متعلِّقة بكفاءة النطاق، أي: الحجم. فكما تبيّن الدراسة، كانت جميع الحالات خصومًا قابلين للنمو في مواجهة الدولة. ورابعًا، يُبدِّد هذا التنوع بعض الروايات التفسيرية البديلة. فالرأسمالية الناشئة (نظرية الماركسيين الجدد)، والكثافة التفاعلية (حجج الدوركهايميين الجدد)، والتقنية العسكرية (رؤىٰ القدرة التنافسية)، والتحولات المفاهيمية (نظرية الفيبريين الجدد)، كلُّها لا تُجزئ باعتبارها متغيرات تفسيرية نهائية. فكل حالة من هذه الحالات الثلاث كانت عُرضةً للرأسمالية الناشئة والتفاعلات المتزايدة. وكذلك، كلُّها امتلكت تقنيات عسكرية ومجموعات جديدة من الأفكار، ولكنها أنشأت حلولًا مؤسسية مختلفة.

وباختصار، ومن خلال الإقرار بهذا التنوع في البدائل المتنازعة، لا يمكنني تحديد أسباب تغيُّر الوحدة بدقة. وعلاوة علىٰ ذلك، يسمحُ لي هذا التنوع

= Stephen Krasner, "Westphalia," (1991).

واعتبر صامويل بوفندورف (Samuel Pufendorf) -الذي كان يكتب حوالي عام ١٦٨٢م عن حقوق الأمراء في مواجهة الإمبراطور- وستفاليا باعتبارها منعطفًا: «حتىٰ تم تأكيد حقوقهم وسلطاتهم وترسيخها بشكل خاص في صلح وستفاليا».

In Herbert Rowen, ed., From Absolutism to Revolution, 1648-(1963) 1848, p. 75.



بالإشارة إلىٰ الأسباب التي جعلت الأشكال الأخرىٰ أقل شأنًا، دون السقوط ببساطة في مغالطة إثبات التالي[1].

يعد الفصل بين الأسباب المولّدة لمثل هذه الترتيبات المؤسسية الجديدة وبين الأسباب التي أدت إلىٰ أفول بعضها مهمًا جدًا في تحليلي. فنظام الدول المعاصر يوضّح أن الدولة قد أزاحت أشكال تنظيم أخرىٰ. وعليه، فإنَّ الجزء الثاني من تفسير تحوُّل الوحدة يتطلَّبُ وصفًا للعملية الانتخابية التي فضَّلت الدول علىٰ هذه الأنواع الأخرىٰ. والوصف الكامل لهذه العملية الانتخابية يُقدِّمه الجزءُ الثالث من هذا الكتاب.

سأجادل بأنَّ الانتخاب يتم بسبب كلٍ من الضغط النظامي علىٰ الأنواع الأقل تنافسية والخيارات المجتمعية للفاعلين الذين يغيِّرون ولاءاتهم. فمن ناحية النظام، ومن منظور يتحرك من أعلىٰ إلىٰ أسفل، ثمة ثلاثة أسباب رئيسة تفسر لماذا صَمدت الدولة وأزاحت أشكال تنظيم أخرىٰ؟ أولًا، كان للمنطق التنظيمي الداخلي للدولة ذات السيادة نقائص أقل من خصومه. فقد كانت الدول القطرية ذات السيادة أفضل من حيث ترشيد اقتصاداتها وتعبئة موارد مجتمعاتها[2]. وثانيًا، أثبتت سيادة الدولة أنَّها وسيلة تتسم بالفعالية والكفاءة في تنظيم السلوك الخارجي ما بين الوحدات، حيث كانت الدولة ذات السيادة قادرة علىٰ تحمل التزامات ذات مصداقية بشكل أكثر سهولة من نظرائها الذين لا يتَّصفون بالسيادة. وثالثًا، قامت الدول ذات السيادة بإقصاء ونزع شرعية الفاعلين الذين لا يتوافقون مع نظام

---

(١) لاحظ أنَّ وصفًا للانتخاب التطوري يعزز الحجة المنهجية الفردانية من خلال توضيح مجموعة الخيارات المتاحة عند نقطة زمنية معينة. وللاطلاع علىٰ حجج ذات صلة، انظر:

Caporaso, "Microeconomics and International Political Economy"; Yarborough and Yarborough, "International Institutions and the New Economics of Organization"; and Keohane, After Hegemony.

وبالتالي، يختلف عملي عن تفسيرات الاختيار الرشيد النمطية من وجهين: الأول، أنِّي أركِّز علىٰ تنوُّع الاحتمالات المؤسسية، ومن ثَمَ أحلِّلُ سبب استبعاد بعضها مع مرور الوقت. والثاني: أنِّي أبدي اهتمامًا واضحًا بأهمية النُّظم العقائدية المشتركة لتوضيح التفضيلات وربط الخيارات بالمخرجات النهائية.

(٢) لاحظ أنِّي لا أزعم أنَّ الحرب ليست مهمة، وإنما علىٰ العكس. فأنا أشير إلىٰ أن النجاح النسبي في الحرب هو نفسه يحتاج إلىٰ تفسير، ثم أزعم أنه يرجع إلىٰ طبيعة التكوين المؤسسي نفسه بشكل كبير.

مُحدّدٍ قطريًا وذي سلطات داخلية مُنظمة هرميًا. فقد كانت المبادئ التنظيمية الخاصة بالدول القطرية وبالعُصب المدينية غير متوافقة، وخاصةً بسبب عدم امتلاك الأخيرة لحدود واضحة.

ومع ذلك، يحدث الانتخاب أيضًا نتيجة الاختيار الاجتماعي، من الأسفل إلىٰ الأعلىٰ. وبما أنَّ السيادة هي آلية مؤسسية تخلق نقطة اتصال لتنسيق السلوك؛ فإنَّه يمكن لأعضاء المجتمعات ذات السيادة أن يحققوا مكاسب من التعاون المتكرر طويل الأمد. فإذا رجحت منافع التعاون طويل الأمد علىٰ منافع الانشقاق قصير الأمد، سيكون لدىٰ الفاعلين الاجتماعيين حافزٌ للانشقاق عن المؤسسات التي لا تكفل هذه المنافع[1].

ويمثل التكيف من خلال المحاكاة المؤسسية شكلًا ثانيًا من الانتخاب الاجتماعي[2]. فعلىٰ سبيل المثال، بمجرَّدِ أن صارت منافع الدولة ذات السيادة ظاهرة، بدأ اللوردات الفيوداليون الألمان بالتصرُّفِ كحكام ذوي سيادة قطرية. فقد بدؤوا بتسمية أنفسهم بالأمراء وبتأدية مهام ملكية كتنظيم الموازين والمقاييس، وتوحيد العملة، وترشيد العدالة. وعلىٰ الرغم من أنَّها ظلت جزءًا من الإمبراطورية (والتي سوف تستمر كذلك اسميًا حتىٰ عام ١٨٠٦م)، فإنَّ هذه الإمارات اكتسبت كلَ مظاهر الدولة ذات السيادة. واعترف صلح وستفاليا بمكانتها رسميًا ومنحها كافة حقوق الفاعلين من الدول، كتوقيع المعاهدات، وتبادل الدبلوماسيين، وشنِّ الحرب (وإنْ لم تكن ضد الإمبراطورية نفسها).

---

(١) يشبه هذا إلىٰ حد ما مناقشة أكسلورد عن كيفية تحول أنواعٍ معينة من الفاعلين، حتىٰ عندما تكون أقلية، إلىٰ النوع المهيمن.

Robert Axelrod, "The Emergence of Cooperation among Egoists," American Political Science Review 75 (June 1981), pp. 306-318; Robert Axelrod, The Evolution of Cooperation (1984).

(٢) للوقوف علىٰ مناقشة حول التكيف من خلال المحاكاة المؤسسية، انظر:

Paul DiMaggio and Walter Powell, "The Iron Cage Revisited: Institutional Isomorphism and Collective Rationality in Organizational Fields," American Sociological Review 48 (April 1983), pp. 147-160.

وبالتالي، فإنَّ وجهة نظري الرئيسة هي: أنَّ البِنىٰ المؤسسية لها نتائج محلية ودولية خاصة، وهذه ليست نظرية شاملة لأواخر القرون الوسطىٰ وأوائل أوروبا الحديثة. فالقراء الذين يبحثون عن وصفٍ تفصيليٍّ لحرب المائة عام، وهزيمة بورغندي، أو توضيحٍ للآثار المترتبة علىٰ طرق التجارة الأطلسية؛ لن يجدوا بغيتهم. وبدلًا من ذلك، أركِّز علىٰ مزايا الحدود القطرية الثابتة ومنافع وتكاليف الهرميَّةِ ذات الأسس الضعيفة. ولا أنكر أهمية سمات الملوك الشخصية، أو أنماط المناخ، أو غنائم الحرب في توضيح صعود وسقوط دولٍ محددة. إلا أنَّ هذه ليست أطروحة متعلِّقة بدول معينة. أي إنها ليست تأريخًا لفرنسا أو ألمانيا أو إيطاليا، وإنما أطروحة حول المزايا النسبية لصور تنظيم معينة. فالحالات التاريخية ينبغي النظر إليها باعتبارها أمثلة علىٰ مجموعة أكبر من التنظيمات المتنوعة. إذ لم تكن فرنسا الدولة القطرية الوحيدة، ولم تكن الهانزا العُصبة المدينية الوحيدة. فسرديتي تشير إلىٰ سبب تفضيل بعض الفاعلين لنوع تنظيم معين علىٰ الأنواع الأخرىٰ وإلىٰ سبب الصمود الطويل لفكرة السيادة القطرية وحدها باعتبارها منطقًا للتنظيم.

تفسيرٌ غير خطي لتكوين الدولة عن طريق الحرب

يشير تشارلز تيلي -كما أفعل أنا- إلىٰ إنَّ أي تعليلٍ للتغيُّر في نوع الوحدات يجب أن يتعامل مع طبيعة التنوع المؤسسي في أوروبا في القرون الوسطىٰ وترسُّخ الدولة بعد ذلك. وهو يعترف بشكل جليٍّ بإغفاله هذا الأمر في بعض أعماله السابقة[1]. ويقدّم كذلك أحد التفسيرات القليلة التي تأخذ المتغيرات الداخلية والخارجية في الاعتبار.

---

(١) أحد التشككات التي ساورتني حول تفسيرات تيلي المبكِّرة لظهور الدولة كانت تحديدًا: أنَّه لم يعلِّل تنوع الأشكال في أوروبا، انظر:

The Formation of National States in Western Europe.

ولم يُميِّز عمل تيلي المبكِّر كذلك بين العملية التوليدية وعملية الانتخاب. لكنه قام بتصحيح كلا الإشكالين هذين في عمله الأخير الجريء:

Coercion, Capital, and European States.



إنَّ نموذج تيلي التفسيري الأخير قوي للغاية[1]، حيث يعترف التفسير الذي قدَّمه بشكل جليٍّ بتنوع المؤسسات التي تختلف عن الدولة القومية. ففي واقع الأمر، تتشابه صيغة تيلي وصيغتي في الخطوط العريضة. إذ تؤدي تحولات الوسط إلىٰ أزمات داخلية، فتُنتج العوامل الداخلية مُخرجاتٍ معينة، ومن ثم تؤدي عوامل النسق الدولي في نهاية المطاف إلىٰ هيمنة أحد الأشكال التنظيمية. ويعد التشابه في وجهات النظر العامة هو الذي جعل من نموذج تيلي معيارًا معتبرًا في تقييم تحليلي. وسيوضح كذلك كيف أنَّ طرْحي يختلف عن الرأي السائد المتداول بأنَّ صعود الدولة ذات السيادة لا بد أن يُعزىٰ في المقام الأول إلىٰ الحرب.

يجادل تيلي بأنَّ إنشاء أنواع وحدات جديدة في أوروبا كان يسير وفق بُعدَيْن. كان البُعْد الأول كثيف الاستخدام للقوة الإكراهية والثاني كثيف الاستخدام لرأس المال. «ففي الوضع كثيف الاستخدام للقوة الإكراهية يقوم الحكام باعتصار وسائل الحرب من السكَّان التابعين لهم أو من غيرهم ممن قهروهم، بحيث يتم بناء هياكل ضخمة للاستخراج في أثناء العملية»[2]. حدثت طريقة تعبئة الموراد هذه في المناطق التي تفتقر إلىٰ مدنٍ متقدمة بشكل كبير، كبراندنبورغ وروسيا. أمَّا المناطق التي بها مدن متقدمة -كإيطاليا وهولندا- كان عليها أن تقوم بصفقات مع الرأسماليين؛ وهو الوضع كثيف الاستخدام لرأس المال لتعبئة الموارد.

لقد ألَّفت الدول الوطنية -كإنجلترا وفرنسا- بين الوضعين كثيف الاستخدام لرأس المال وكثيف الاستخدام للقوة الإكراهية. «ففي الوضع الوسيط بين الاستخدام المكثف لرأس المال والاستخدام المكثف للإكراه، استخدم الحاكم بعضًا من كليهما، لكنهم بذلوا جهودًا أكبر من جيرانهم المعتمدين علىٰ الاستخدام المكثف لرأس المال فقط لأجل الدمج المباشر للرأسماليين ومصادر رأس المال في هياكل دولهم»[3].

---

(١) نصَّ تيلي في أطروحاته السابقة (١٩٧٥م و١٩٨٥م) علىٰ أنَّ «الحربَ صَنَعت الدول». أشار هذا إلىٰ وجود استجابة موَحَّدة لبيئة عسكرية متغيِّرة.

(2) Tilly, Coercion, Capital, and European States, p. 30.

(٣) المرجع السابق، (ص٣٠).

وتدريجيًّا، قامت تلك الضغوط التنافسية بإقصاء تلك التنظيمات التي تستخدم إحدىٰ الطريقتين فقط في تعبئة الموارد. وأثبتت الدولة القومية، التي تستخدم الطريقتين معًا، أفضليَّتها في شنِّ الحروب[1]. وبالتالي، فقد أقصت سلسلة الحروب التي اجتاحت أوروبا منذ عام ١٥٠٠م فصاعدا: الدول-المدن والعُصب المدينية، حيث أثبتت هذه الأنواع من الوحدات فشلها في تعبئة الموارد التي استطاعت الدول القومية تعبئتها.

ويختلف تفسيري عن تفسير تيلي في مسائل عدة. أولًا، يفسر تيلي التنوع في أشكال التنظيم باعتبارها نتيجة للاستجابات المختلفة لمطلب وظيفة شن الحرب. أما تفسيري فيستند إلىٰ تأثير التغير الاقتصادي والسياسات اللاحقة له الخاصة بالمساومة من أجل بناء التحالفات. وأعتبر أن التحوُّل الاقتصادي في أوروبا في القرون الوسطىٰ هو المتغير المستقل الأساسي الذي جعل التحالفات السياسية الجديدة ممكنة. وقد أطلقت هذه التحالفات مسارات مؤسسية مختلفة قبل الثورة العسكرية. وثانيًا، يفسر تيلي الانتخاب من بين الأوضاع التنظيمية المختلفة بقدرتها علىٰ شنِّ الحروب. ومن وجهة نظري، تتحدد القدرة علىٰ شنِّ الحروب نفسِها من خلال كفاءة ترتيبات مؤسسية بعينها. فعلىٰ سبيل المثال، تؤثر قدرة نمط تنظيمي معين علىٰ زيادة إيراداته ومنع الاستفادة بالمجان علىٰ قدرته علىٰ شنِّ الحروب. أي: أنَّ القدرة علىٰ شنِّ الحروب هي متغير طارئ، يتحدد من خلال الهيكل المؤسسي. وثالثًا، تختلف نقطة تركيز تيلي عن خاصتي، حيث إنَّه يهتمُّ في المقام الأول بقدرة الدولة علىٰ زيادة إيراداتها من المجتمع لأجل الحرب. ونظرًا لهذا التركيز؛ لا يوجد شك في أنَّ الثورة العسكرية أدت إلىٰ زيادةٍ هائلة في متطلبات الدولة من المجتمع عقب القرون الوسطىٰ. وعلىٰ العكس، أنا أهتمُّ بسؤال: كيف صارت صفة السيادة القطرية إحدىٰ صور منطق التنظيم التي ظهرت

---

(١) يعرِّف تيلي الدولة القومية بأنَّها «الدول التي تحكم عدة مناطق متجاورة ومُدنها من خلال هياكل مركزية، متمايزة، ومستقلة. ويضيف أن "معظم الدول لم تكن قومية بل كانت إمبراطوريات أو دول-مدن أو شيئًا آخر. وللأسف، يشير مصطلح الدولة القومية بالضرورة إلىٰ الدولة-الأمة، وهي دولة يتشارك شعبها في هوية لغوية ودينية ورمزية.

Tilly, Coercion, Capital, and European States, pp. 2-3.

في القرون الوسطىٰ؟ وهكذا، رغم أنَّني مهتم بقدرةِ الدولة علىٰ استخراج الموارد، فإنَّني أركِّز بالخصوص علىٰ ظهور صفة السيادة القطرية بالمقارنة مع أنواع التنظيم اللاقطرية وغير المتصفة بالسيادة.

وبالنظر إلىٰ تركيز تيلي وافتراضاته، فمن المنطقي أن يرىٰ أنَّ المجموعة المتنوعة من المسارات كثيفة الاستخدام للإكراه أو لرأس المال قد ظهرت بعد عام ١٤٠٠م، حيث يتوافق هذا مع تطورات كبيرة في التقنية العسكرية، والمدفعية، والتحصينات الحديثة، والتجنيد المكثف -المشاة- بعد عام ١٤٠٠م أو حتىٰ لاحقا طِبقًا لبعض الروايات. واضطر هذا التغيُّر البيئي الحكومة إلىٰ طلب المزيد من العائدات من سكانها؛ بغية ضمان أمن أنظمتها السياسية.

ومع ذلك، يرجع بعض المؤرخين -كجوزيف ستراير (Joseph Strayer)- أصولَ الدولة إلىٰ وقتٍ سابق. ويُشير تيلي إلىٰ أن أطروحته ستكون معيبة إن صح زعم ستراير(١). فالمسألة ليست متعلِّقة بتأريخ دقيق لأصول الدولة فحسب. فكما أناقش في الفصل الخامس -وهي نقطة حرجة إذا كان التسلسل الزمني لستراير صحيحًا- لا يمكن تفسير نشوء المركزية من خلال شنِّ الحروب لوحدها. فأولًا، لم يكن الملوك الضعفاء مصدرًا منطقيًا للحماية. وثانيًا، نظرا لعدم وجود زيادة في الضغوط التنافسية -حيث إنَّ الثورة العسكرية لم تحدث بعد- يجب علىٰ الحكومات المركزية أن تُوفِّر إغراءات أخرىٰ للمجموعات القوية.

---

(١) يضطرب تيلي في هذه النقطة. فهو يعترفُ بأنَّه لو بدأ الملوك بتوفير الحماية في الوقت المبكر الذي حدده ستراير، فإنَّ حجَّتَه ستكون داحضة. وبالفعل، هناك دليلٌ علىٰ أنَّ الملوك حاولوا بالفعل تنظيم العنف في القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر. انظر علىٰ سبيل المثال:

Aline Vallee, "Etat et Securite Publique au XIVe Siecle. Une Nouvelle Lecture des Archives Royales Francaises," Histoire, Economie et Societe, vol. (1987) 1, pp. 3-15.

ومع ذلك، لا أرىٰ كيف يمكن لهذه الحقيقة وحدها أن تكون دحضًا قاطعًا لحجة تيلي، حيث تبقىٰ أهمية القوة القسرية أمرًا مؤثرًا. إلا أنَّ الأهم من ذلك هو كيف تم الحصول علىٰ هذه القوة أوَّلا، طالما أن سلالة الكابيتيين بدأت بملوكٍ ضعاف. وبعبارة أخرىٰ، يعد تيلي كريمًا باعترافه بحجة مضادة محتملة، إلا أنه أخطأ فهم محور الحجة المضادة التي قدَّمها ستراير، وهو أنه إن كان تشكل الدولة سابقًا علىٰ الثورة العسكرية؛ فإنَّ المركزة التي حصلت لا بدَّ أنَّها كانت قائمة علىٰ عوامل أخرىٰ غير الحماية العسكرية.

لقد بدأ الملوك الكابيتيون الفرنسيون من أساسٍ ماديٍّ ضعيفٍ، حيث امتلك اللوردات الأقوياء -كدوق نورماندي- قوة عسكرية أكبر. فلو كان شنُّ الحروب هو العامل التفسيري الأساسي؛ لكان هؤلاء اللوردات أكثر نجاحًا من الملك. أي: لو أنَّ تشكيل الدولة كان مجرَّد مساومة علىٰ الحماية؛ فليس هناك سبب لنفترض أنَّ الملك سيكون المصدر المنطقي للحماية، أو أنَّ المملكة المركزية يجب أن تكون هي النتيجة. وبالتالي يُصبح السؤال: كيف يمكن للملوك الضعفاء المساومة في طريقهم إلىٰ قوة أكبر؟

يُشير هذا إلىٰ أنَّ التركيز علىٰ التحالفات الاجتماعية سيكون مثمرًا أكثر. فالمحاججة بأنَّ الدول القومية قد مَرْكَزت وجمَّعت القوة القسرية من خلال التأليف بين عناصر من المسارين كثيفي الاستخدام لرأس المال والإكراه، ما زال لا يجيب عن السؤال حول كيفية حدوث ذلك. فمثلًا، سيوضح التركيز علىٰ التحالفات الاجتماعية لماذا بدأ الحكَّام في حماية حقوق المِلكية؟[١] وبالتالي سيشير إلىٰ سبب كون الحكم المركزي أكثر جاذبية من الحكم الفيودالي[٢]. وهذه بالطبع أطروحة دوغلاس نورث. فرغم أنَّ تيلي يرىٰ أنَّ نظرية نورث هي طرح مضاد بشكل مباشر لأطروحته[٣]، فإنِّي أعتقد أنَّ تحليلًا أقْرَبَ للمحفزات الجزئية

---

(1) North and Thomas, The Rise of the Western World; and Douglass North, Structure and Change in Economic History (1981).

إلا أنَّ تيلي يُدرج كذلك حقوق الملكية كعاملٍ مركزي، لكنَّه يعتبرها فقط علىٰ علاقة تماسٍّ بأحد المسلكيْنِ.

Tilly, Coercion, Capital, and European States, p. 100.

(٢) يومئ تيلي إلىٰ أنَّ القيصر كانت له سلطة أكبر من الأرستقراطيين المنافسين له. وكان عليه فقط أن يتغلَّب علىٰ المنافسة بشكل تدريجي. لكن إذا كان الأمر كذلك؛ فليس هناك الكثير ليتم تفسيره، إنَّها مسألة يسيرة عن ملك قوي يوسِّع حكمه علىٰ حساب الأضعف. ويمكن أن تكون هناك نسخة أقوىٰ من حجة تيلي في أنه كان علىٰ القيصر أن يعقد صفقة مع فاعلين آخرين، يرغبون في الانحياز معه في مقابل منافع معيَّنة. ومثال علىٰ هذه الصفقة يمكن أن يكون من نوع: الاتفاق بين ناخب براندنبورغ بروسيا واليونكرز

Hans Rosenberg, "The Rise of the Junkers in Brandenburg-Prussia, 1410-1653," American Historical Review 49, part) 1October (1943, pp. 1-22; and 49, part 2 Oanuary (1944, pp. 228-242.

(3) Tilly, Coercion, Capital, and European States, p. 36.



والمساومات السياسية -كتحليل نورث أو تحليلي- يملأ في حقيقة الأمر بعض الفجوات في أطروحة تيلي.

إنني أتفق مع الفكرة القائلة بأن القوة النسبية للمدن تمثِّل الخطوة الأولىٰ في تفسير التنوع في أشكال الدول (الدول-المدن، الدول القومية، إلخ). ومع ذلك، فإنَّ القوة النسبية للمدن وَحْدها لا يُمْكِنها تفسير كل شيء، إذ يحتاجُ المرء لوصفِ كيف ساومت المدن أو تحالفت مع الحكَّام. فعلىٰ سبيل المثال: لا يمكن للمرء أن يَفْتَرض أنَّ العديد من المدن الألمانية ستصبح مستقلة فقط من خلال النظر في قوتها النسبية. وبالمثل، فقد حدَّد خيارُ فريدريك الثاني -التحالف مع اللوردات ضد المدن- مسارَ الاستقلال المديني الألماني. وبذلك، تظلُّ الاستراتيجية المحددة المُتَّبَعة من قِبل التحالفات السياسية مهمة.

وعلاوة علىٰ ذلك، إذا كانت المدن ذات مكانة حاسمة، كما يشير تيلي -وأنا أوافقه علىٰ ذلك-، فوجودها يحتاج إلىٰ تفسير. وأجادل بأنَّ ظهور العديد من المدن الجديدة في شمال أوروبا، ونمو المدن الإيطالية، يمكن أن يُعزىٰ بشكل كامل إلىٰ التفاعلات الاقتصادية في أواخر القرون الوسطىٰ. وعليه، فإنَّ هذا يُعزِّز أطروحتي بأنَّ التغيُّر المهم في الوسط هو التغيُّر في النظام الاقتصادي، والذي سبق التغير في أساليب الحروب.

وباختصار، يفسِّر تيلي التنوع في أشكال الوحدات من خلال الاستجابات المختلفة للضرورة الوظيفية لشنِّ الحرب. ويمكن لهذه الاستجابات بدورها أن تُفسَّر من خلال التباين الإقليمي في قوة المدن. وأنا أجادل، علىٰ عكس ذلك، بأنَّ التنوع في أشكال الوحدات يمكن تفسيره من خلال استجابات مختلفة لبيئة اقتصادية متغيِّرة. وهذه الاستجابات المختلفة بدورها يمكن تفسيرها من خلال طبيعة التحالفات السياسية الداخلية.

ويتمثَّل الاختلاف الثاني مع نموذج تيلي في وصفه للانتخاب الدولي. فبالنسبة إلىٰ لتيلي، يرتبط الانتخاب بشدة بالأداء الأمني للوحدة. ومن وجهة نظري، تعد البنية المؤسسية هي المتغير الحاسم، وهذا بدوره يُفسِّر القدرة علىٰ شنِّ الحروب. فقدرة نوع تنظيمي معين علىٰ البقاء تعتمد بالأساس علىٰ قدرته علىٰ منه الاستفادة

بالمجان، ومصداقيته في الالتزام بالمعاهدات الدولية، وتوافقه مع أنواع تنظيمية أخرىٰ، والمنافع التي يُحصِّلها لرعاياه (كي يمنع الانشقاق).

يبدو أحيانًا أن تفسير تيلي يعزو نجاح الدولة القومية ببساطة إلىٰ مقدار الموارد الي تسيطر عليها، وليس من خلال المزج بين الوسائل كثيفة الاستخدام للإكراه ولرأس المال، حيث قامت الدولة القومية بتركيز وتجميع وسائل إكراهية أكثر من خصومها[1]. فحجم الدولة المادي هو ما يصنع الفرق. إذ يُشير تيلي -مثلا- إلىٰ أنَّ «الدول كبيرة الحجم» استبدلت أنواعًا أخرىٰ[2]. فسَقَطت الدول-المدن الإيطالية أمام الفرنسيين، والهولنديين أمام الإنجليز، ليس لأنَّها كانت كثيفة الاستخدام لرأس المال، وإنما لأنها لم تكن كبيرة الحجم كفاية لتستطيع تعبئة الموارد التي تحتاجها.

أما أنا فأقوم بموضعة القدرة التنافسية للوحدة في طبيعة بنيتها التنظيمية[3]. إذ لا يمكن للمرء أن يجادل بأنَّ الدول التي تستخدم آليات كثيفة الاستخدام لرأس المال قد خسرت أمام الدول القومية لأن هذه الأخيرة استطاعت استخدام آليات كثيفة الاستخدام لكلٍ من الإكراه ورأس المال معًا لتعبئة الموارد. ويمكن للمرء أن يجادل بشكل جيد أنَّه كلَّما كانت الوحدات أكثر استخدامًا لآليات كثيفة الاستخدام لرأس المال؛ كانت أكثر قدرة علىٰ شراء الموارد التي تحتاجها من أجل الحرب. وفي واقع الأمر، قد تكون الدول التي تعتمدُ أكثر علىٰ الوسائل القسرية لاستخراج الموارد في موقف سيئ[4].

---

(١) قامت الإمبراطوريات بتركيز القوة الإكراهية ولكنها لم تقم بتجميع قدر كبير منها، بينما قامت الدول-المدن والعصب المدينية بتجميع قوة معتبرة لكنها اتسمت بحالة شديدة من التشظي.

Tilly, Coercion, Capital, and European States, p. 21.

(٢) المرجع السابق، (ص١٦٠).

(٣) لا يعد الحجم مهمًّا بالفعل في مرحلة ما. لكن بالنسبة إلىٰ أولئك الذين يرغبون في تفسير تدهور البندقية من خلال حجم فرنسا الغالب، يجدر بهم أن يتذكَّروا أنَّ الجمهورية الهولندية -تقريبًا بنفس عدد سكان البندقية (١,٥ مليون) أي ما يمثِّل عشر عدد سكان فرنسا فقط- كانت في طريقها للتحول إلىٰ قوة مهيمنة تقريبًا، في الفترة الزمنية نفسها.

(٤) إنَّ آرائي حول هذه القضية مشابهةٌ لآراء نورث ووايننغاست، اللذين يوضحان كيف أنَّ الترتيبات المؤسسية في إنجلترا خوَّلت لها جمع موارد أكثر من فرنسا. فإذا استطعنا تصنيف إنجلترا في =

يتميز التفسير الذي أقدمه للتنوع والانتخاب عن تفسير تيلي، والتفسيرات المشابهة له والتي تركز بشكل كبير علىٰ الحرب، بمنافع متعددة. فلو كان شن الحرب -كما يقترح تيلي- هو آلية الانتخاب الحاسمة؛ لكان من العسير إذن تفسير سبب استمرار العديد من الدول الصغيرة علىٰ قيد الحياة. لماذا -مثلًا- تم الاعتراف بالدول الألمانية ضئيلة الحجم باعتبارهم قادرين علىٰ التوقيع علىٰ المعاهدات وفي مرتبة مساوية لفرنسا وإنجلترا، حتىٰ منتصف القرن التاسع عشر؟ وكما أشار تيلي نفسُه، إنه يعتبر بعض الكيانات اليوم كموناكو، وسان مارينو دولًا؛ لأنَّ الدول الأخرىٰ تعاملها علىٰ هذا النحو[1]. وبعبارة أخرىٰ، كان تمكين الدول الأخرىٰ لهذه الكيانات هو الذي سمح لها بالاستمرار في العمل وليس قدرتها علىٰ استعمال القوة. وعلاوة علىٰ ذلك، إذا كان حجم الدولة القومية هو التفسير، فكيف لدول صغيرة أن تحل محل دولٍ أكبر؟ لماذا حلت هولندا محل إسبانيا؟ في تفسيري، يمكن تفسير هذا الأمر من خلال النظر في إمكانية وجود ترتيبات مؤسسية متفوقة[2].

وتلخيصًا لما سبق، أخالف تيلي بشكل أساسي في بُعدين. الأول، أنِّي أفسر التنوع المؤسسي من خلال الطبيعة المحددة للتحالفات الاجتماعية التي أعقبت التغيُّر الاقتصادي بدلًا من الاستجابات المختلفة للمتطلب السابق لوظيفة شن

= القرن السابع عشر باعتبارها أقل استعمالًا للإكراه من الحكم المطلق في فرنسا -وخاصةً بعد الثورة الإنجليزية- فإنَّ قدرة الإنجليز علىٰ شنِّ الحروب كانت قد تحسَّنت -ولم تنخفض- من خلال اعتمادهم الكبير علىٰ عقد الصفقات مع مالكي رأس المال.

Douglass North and Barry Weingast, "Constitutions and Commitment: The Evolution of Institutions Governing Public Choice in 17th Century England," Journal of Economic History) 49December (1989, pp. 803-832.

(1) Tilly, Coercion, Capital, and European States, p. 2.

(٢) ربما هذا هو سبب تصنيف إسبانيا تحت حكم الهابسبورغ باعتبارها إمبراطورية (شكل تنظيمي غير فعال) وفيما بعد باعتبارها دولةً قومية (شكل فعال). فالإمبراطوريات تتسم بالاستخدام الكثيف للآليات الإكراهية وقلة رأس المال، والمدن الضعيفة. لكن هناك شيء مثير للقلق يظل موجودًا في تصنيف إسبانيا الإمبراطورية باعتبارها ذات رأسمال ضعيف، مع ما يأتيها من موارد الذهب والفضة التي تمتلكها في أمريكا اللاتينية.

الحروب. والثاني، أنِّي أجادل بأنَّه علىٰ الرغم من أنَّ الحرب عاملٌ مهم، فإن القدرة علىٰ شنِّ الحروب في حد ذاتها تحتاج أن تفسَّر من خلال تحليل مؤسسي. ومع ذلك، سأجادل بأنَّ نظريتي حول هذه الأبعاد تكمِّل تحليل تيلي من خلال تمييز المساومات الدقيقة الكامنة وراء عملية تشكيل الدولة.




مكتبة
التنوير

الفصل الثالث

أنماط التنظيم غير القطرية: الفيودالية[1] والكنيسة والإمبراطورية الرومانية المقدسة

«يصبح الصراع بين هذه الازدواجية والوحدة اللزومية نقطة انطلاق لنقاشات نظرية حول العلاقة بين الكنيسة والدولة. غير أن الروح القروسطية ترفضُ بشدة أن تَقبَل هذه الثنائية باعتبارها أمرًا مفروغًا منه. ففي إحدىٰ صور الوحدة الأكثر سموًا، لا بد من وُجود توافق. لقد كان هذا أمرًا لا يقبل المناقشة؛ إلا أنَّ الفاعلين الكبار في القرون الوسطىٰ تناحروا حول طبيعة عملية التوفيق هذه»[2].

«وعليه، لم يكن الملك يحكم كامل إقليم مملكته بالطريقة نفسها التي تحكم بها [الآن] الدولة الحديثة داخل حدودها. وبهذا المعنىٰ، تعد الدولة الحديثة «دولة قطرية»، بينما لم تكن الدولة القروسطية كذلك. وهكذا، يمكن للمرء الحديثُ عن

---

(١) آثرتُ استعمال اللفظة المعرَّبة ولم أشأ أن أستعمل الترجمة المتداولة (النظام الإقطاعي أو نظام الإقطاع أو الإقطاعية)؛ لأنَّ هذه الترجمات قاصرة -في نظري- عن رصد السياق الأوروبي الذي نشأ فيه هذا النظام وتنفي عنه الاختصاص الثقافي والاجتماعي الذي تطور فيه، فهذه الألفاظ لا تُعبر عن حقيقة هذا النظام، بل تلبِّس علىٰ القارئ أحيانًا باستدعائها أنظمة مشابهة نشأت في سياقات مختلفة. ولمزيد الاطلاع علىٰ الجذور التاريخية للنظام الفيودالي، راجع مقال «الفيودالية»، ليوسف نكادي: أستاذ التاريخ الأوروبي الوسيط بجامعة وجدة في المغرب، ومنشور علىٰ شبكة الألوكة، علىٰ هذا الرابط:
http://www.alukah.net/culture/0/26521/ (المترجم)

(2) Otto Gierke, Political Theories of the Middle Age (1987), p. 11. First published 1900.



دولة قائمة علىٰ روابط شخصية بالإضافة إلىٰ سيادة علىٰ الأرض والناس»[١].

إذا كان الحكم هو موضوع السياسة، فإنَّ الدولة الحديثة فريدة من نوعها حقًا، فهي تدعي السيادة والقطرية. فهي ذات سيادة من حيث ادعاؤها السلطة النهائية وكونها لا تعترف بأي سلطة أعلىٰ منها. وهي قطرية من حيث إنَّ حكمها يُعرَّف بكونه سلطة حصرية علىٰ مساحة جغرافية ثابتة. وبالتالي، يعد المعيار الذي يحدد أين تبدأ أو تنتهي دعاوىٰ الولاية السيادية معيارًا جغرافيًا محضًا. فالحدود المعترف بها بشكل متبادل تعيِّنُ حدود مجالات الولاية.

كما أشار جون روجي، ليس من الضروري أن يمتلك الحكم -وهو تاريخيًا في الغالب لم يكن يمتلك- هاتين السمتين[٢]. فعلىٰ سبيل المثال: لا تتحدد العشائر والقبائل ومجموعات القائمة علىٰ القرابة بحكم قطري. إذ يُمارس زعماء العشائر وشيوخ القبائل السلطة علىٰ الأفراد بوصفهم أعضاء في هذه الجمَاعية (collectivity). وبالتالي، فإنَّ المنطقة التي تحتلُّها مجموعة ما أو تخضع لسيطرتها مُشتقة عن تصنيف العشيرة المسبق للعضوية الفردية. وعلاوة علىٰ ذلك، ليس من الضروري لبعض أشكال الحكم القطري أن تكون ثابتة. فقد تختلف مطالبات المرء بالسلطة علىٰ مساحة جغرافية معينة باختلاف المواسم وطرق التجارة. علىٰ سبيل المثال، في حالة القبائل البدوية، قد يطالب المرء بحقه في مناطق رعي معينة تختلف باختلاف المواسم. وأخيرًا: ليس من الضروري للحكم أن يكون حصريًا. فقد تطالب مجموعة متنوعة من السلطات بحقها في الحكم وممارسة ولايتها علىٰ المساحة الجغرافية عينها. ويشير روجي إلىٰ كون أوروبا القروسطية من هذا النوع.

وهكذا تُحَدِّدُ الدولة الحديثة الجمَاعيةَ البشريةَ بطريقة جديدة تمامًا. فهي تُحَدِّدُ

---

(1) Walter Schlesinger, "Lord and Follower in Germanic Institutional History," in Frederic Cheyette, ed., Lordship and Community in Medieval Europe (1975), p. 90

(2) Ruggie, "Territoriality and Beyond," p. 149. See also Kratochwil, "Of Systems, Boundaries, and Territoriality."

الأفراد من خلال العلامات المكانية، بغض النظر عن الانتماء العشائري والقَبلي، أو المعتقدات الدينية. فالأفراد -إلىٰ حد ما- كيانات عديمة الشكل وغير متمايزة، قد مُنحوا هوية، ببساطة، من خلال موقعهم في حيز معين. وبالتالي، يجب أن يتم جعل الأكتينيين، والنورمانديين، والبريتونيين من ضمن الشعب الفرنسي[(١)].

ويجب أن نشير إلىٰ أنَّ الدولة الحديثة ليست قطرية فحسب وإنما هي ذات سيادة في الداخل، بمعنىٰ أنها متمايزة خارجيا عن غيرها. فهي لا تطالب بالحكم خارج حدودها، وفي مقابل ذلك لا تعترف بأي سلطة تفوقها داخلها. وفي الداخل، تدعي السلطة العليا. فحسب تعبير فيبر: هي تدعي احتكار العنف. أو بعبارة سياسية أعمّ، تمثّل [الدولة] مركز السلطة الأعلىٰ.

لقد كان لأنظمة الحكم في أوائل من القرون الوسطىٰ خصائص مختلفة إلىٰ حد كبير. حيث كانت غير قطرية، وكانت السيادة -في أحسن الأحوال- متنازعًا عليها. إلا أنَّه من الخطأ الظنُّ بأنَّ أنظمة الحكم هذه لم تكن تحكم مساحة جغرافية محددة. فكما يجادل روبرت دوغسون: تحتل جميع أشكال التنظيم -القبائل التي تعيش علىٰ الصيد، هياكل القرابة البدوية، الإمبراطوريات، والدول- مساحة [جغرافية] محددة[(٢)]. لكن السؤال هو ما إذا كان نظام الحكم يستند إلىٰ ويحدده معايير قطرية ثابتة. ففترة القرون الوسطىٰ لم تفتقد فقط مبدأ الحصرية (Exclusivity)، بل افتقدت كذلك مبدأ القطرية. وحتىٰ في النظام الفيودالي -حيث كان من الممكن أن يكون للُوردات الولاية علىٰ الضِّيع الإقطاعية والأراضي الممنوحة لهم- لم يكن مبدأ القطرية السمة المميزة لهذا المنطق من التنظيم.

---

(١) أعني بذلك نقل يوجين فيبر حول كيف أن فرنسا كانت لا تزال حتىٰ أواخر القرن التاسع عشر تحتوي علىٰ مجموعات من اللغات المختلفة وقدر كبير من الخصوصية الجهوية.

Eugen Weber, Peasants into Frenchmen (1976).

انظر كذلك مناقشة بزورنو، والتي ميَّز فيها الدولة عن التنظيم العشائري والديني.

Alessandro Pizzorno, "Politics Unbound," in Charles Maier, ed., Changing Boundaries of the Political (1987), pp. 62 27.

(2) Dodgshon, The European Past

سأناقش في هذا الفصل الفكرة القائلة بأن النظام الفيودالي، والكنيسة، والإمبراطورية الرومانية المقدسة كانت تفتقد الاستقرار والحصرية القطرية. فالحكم لم يكن مستندا إلىٰ تعيين الحدود القطرية. فقد كان التنظيم الفيودالي أساسا نظام حكم قائم علىٰ روابط اعتمادية متبادلة دون هرمية واضحة. ولذلك، رغم أنَّه من الممكن القول بأنَّ الحكم الفيودالي كان يحتل مساحة محددة، فإنَّ الاندماج في البنية الفيودالية لم يكن بحسب الموقع الجغرافي. أي إنَّ الإقليم لم يكن محددًا للهوية والولاء، حيث كانت واجبات المرء أو حقوقه المحددة معتمدةً علىٰ موقع المرء في مصفوفة الروابط الشخصية، وليس علىٰ موقعه في منطقة معيَّنة.

وقد رأت الكنيسة نفسها -برؤيتها الواضحة عن الهرمية- كجماعة من المؤمنين دون حدود جغرافية لسلطتها. فالاندماج في عضوية الكنيسة يعني أن تكون جزءًا من الجماعة الدينية. فقد كان هناك مؤمنون وكفار. من الناحية المنطقية، لا حدود جغرافية لدمج هؤلاء المؤمنين(١). ولكن كما يشير الاسم، فقد طالبت الإمبراطورية الرومانية المقدسة بنفس تلك الجماعة السياسية وشرعنت سلطتها من خلال مكانة شبه دينية خاصة بها. وادعىٰ الإمبراطور السمو علىٰ جميع الحكام الآخرين. ولذلك، ادعىٰ فريدريك الثاني بأنَّه يحكم باعتباره dominus mundi، أي: «سيد العالم».

باختصار: لم تكن السلطة في أيٍّ من هذه متوقِّفةً علىٰ، أو محددةً من خلال السيطرة علىٰ إقليم معين له حدود ثابتة. وعلىٰ الرغم من حتمية وجود حدود عملية للممارسة الفعلية للسلطة، فإنَّ مطالبتهم بالحكم لم تكن محددة بالإقليم. لقد كانت الكنيسة والإمبراطورية أشكالًا تنظيمية عالمية، لم يكن بإمكانها -بحكم طبيعتها- قبول أي سلطة منافسة باعتبارها نِدًّا شرعيا لها. فليس من الممكن أن

---

(١) أمسك برنارد لويس -في وصفه لمنطق التنظيم الإسلامي- بمنطق هذا الحكم جيدًا. "فقد كان الدين هو الفارق الحقيقي. أولئك الذين أعلنوا الإسلام كانو يُدْعون بالمسلمين، وكانوا جزءًا من مجتمع الله، بغض النظر عن وجودهم في أي بلد أو تحت سيادة أي حكم. أما الذين رفضوا الإسلام فأولئك هم الكافرون."

يكون هناك سوىٰ كنيسة واحدة فقط، هي التي أقرها الرب. ولا يمكن أن يكون هناك سوىٰ إمبراطورية واحدة، بما أنَّها كانت الذراع الدُّنيانية[١] للكنيسة.

ومرة أخرىٰ، فإنَّ الدولة ذات السيادة -علىٰ النقيض من ذلك- هي تنظيم مُحدّد قطريًا، فالسلطة فيها هي سيطرة إدارية علىٰ مساحة جغرافية ثابتة. فهي محددة من الخارج في مقابل الفاعلين الآخرين بحدودها الرسمية. وخلافًا للكنيسة أو الإمبراطورية، فهي لا تدّعي أي سمو علىٰ حكام آخرين[٢].

لا يمكننا في أيٍّ من أنماط التنظيم الثلاثة قيد الدراسة أن نحدد أو أن نميِّز السياسة المحلية عن السياسة الدولية، حيث كان يعمل اللوردات الفيوداليون والكنيسة والإمبراطورية في أنظمةٍ ذات صلاحياتٍ متقاطعةٍ. ويعتمد الاختصاص القانوني علىٰ [نوع] القضية قيد المعالجة. في واقع الأمر، بدا نظام الحكم بشكل ملحوظٍ شبيهًا بأنماط السلطة التي تُنسب إلىٰ الحكم ما قبل الحديث في الأجزاء غير الأوروبية من العالم. «في سياقات مختلفة، تقوم الفروع الناشئة عن الجماعة الكلية بفعل جماعي من أجل الأغراض التي نشأ استقلالها بسببها؛ ولذلك، إذا كان هذا الفعل هو معيار الجماعة السياسية، تنشأ مجموعة من الجماعات السياسية المتداخلة»[٣].

---

(١) لقد آثرت هذه الترجمة لمصطلح (secular) علىٰ لفظة "العلماني" الشائعة، وهي الترجمة التي رجّحها د. عبد الله بن سعيد الشهري إلىٰ جانب لفظ "الدنيوي" في مقال له بعنوان: "مصطلح العلمانية: تحقيق في الدلالة وتصويب للترجمة"، منشور علىٰ موقع مركز نماء للبحوث والدراسات.
رابط المقال:
http://www.namacenter.com/ActivitieDatials.aspx?ID=30692

(٢) وكما أشار كراتوتشويل، تقتضي السيادة المساواة القانونية بين الدول.
Kratochwil, "Of Systems, Boundaries, and Territoriality," p. 35.

(3) Lucy Mair, Primitive Government (1962), p. 106،

وبالتالي، فإن السلطة مرتبطة بالسياق بشكل كبير. فهي تُمارَس بالاعتماد علىٰ مجموعة العلاقات التي ينخرط فيها الفرد. كالتزامات الفرد المحددة تجاه اللورد الفيودالي المهيمن، في مقابل التزاماته تجاه الكنيسة. باختصار: يعمل المرء في الوقت نفسه تحت مجموعة متنوعة من مساحات السلطة، وكل حالة تحدد المجال الذي يتعامل معه الشخص.

وبالتالي، فإنَّ السلطة مرتبطة بالسياق بشكل كبير. فهي تُمارَس بالاعتماد علىٰ مجموعة العلاقات =

في نهاية الألفية الأولىٰ، كان من الصعبِ التنبؤ بأنَّ الطبيعة اللامركزية للفيودالية ونظامي الحكم الكنسي والإمبراطوري قد يتم تحدِّيها ويحل محلها صور جديدة من منطق التنظيم وبطرق مختلفة. ولكن، بحلول عام ١٣٠٠م بدأت ثلاثتها تفسح المجال للدول المدن، والعُصب المدينية، والدول القطرية ذات السيادة(١).

إنَّ الهدف الحاسم من هذا الفصل هو توضيح المنطق التنظيمي الخاص بالكنيسة، والإمبراطورية، والفيودالية. وهو ما سيحدد مضمون المناقشات القادمة حول مصالح الحكام القطريين والمدن الصاعدة التي تعارضت مع أنظمة حكم أوائل القرون الوسطىٰ.

الفيودالية: الحكم من خلال الروابط الشخصية

لا يوجد الكثير من المفاهيم في التحليل التاريخي متنازع عليها ويلتبسها الغموض كمفهوم الفيودالية. فهو مفهومٌ غامض، ومردُّ ذلك في الأغلب إلىٰ كون المصطلح في حد ذاته لم يكن معروفًا البتة لممارسيه في القرون الوسطىٰ، حيث تم صكُّه للمرة الأولىٰ في القرن السابع عشر، وكان محل نزاع؛ لكون المناقشات التي تدور حوله بالأساس هي تصريحات عن توجهات سياسية ونظرية، منها ما ينطوي علىٰ جدل حول طبيعة مبدأ الدستورية، وجذور الرأسمالية، وتسلسل التطور السياسي. بل إنَّ بعض المؤرخين قد ذهب إلىٰ أبعد من ذلك مقترحا التخلي عن المصطلح تماما(٢). ونظرًا إلىٰ تعذر حلِ هذه المناقشات، وإلىٰ أنَّ

= المُتضمن فيها ذلك الشخص، مثلا: التزامات الفرد المحددة تُجاه اللورد الفيودالي المهيمن في مقابل الالتزامات تُجاه الكنيسة. باختصار: يعمل المرء في الآن ذاته تحت مجموعة متنوعة من مساحات السلطة. وكل حالة تحدد المجال الذي يتعامل معه الشخص.

(١) يذكر تشارلز تيلي وجود خمسة أشكال تنظيمية محتملة مختلفة: النظام الفيودالي، الكنيسة، الإمبراطورية الرومانية المقدسة، الدول، واتحادات المدن. ويشير سترايز إلىٰ أنَّ الثلاثة أشكال الأولىٰ لم تعد قابلة للتطبيق بحلول عام ١٣٠٠م وأنَّه تمت تسوية المسألة بالفعل

Tilly, The Formation of National States in Western Europe, p. 26...

لكن لاحِظ أنَّ العصب المدينية والدول-المدن لم تحظَ باهتمام كبير، علىٰ الرغم من أنَّها سوف تبلغ أوجها بحلول عام ١٣٠٠م.

(٢) للوقوف علىٰ مراجعة جيدة لهذه النقاط، انظر =

موقف المرء من هذه المسائل هو إلىٰ حد كبير نتيجة النقطة المركزية التحليلية والأيديولوجية التي اختارها لنفسه؛ لن أقوم بمناقشة التعقيدات الخاصة بهذه الخلافات.

أزعمُ أنَّ الفيودالية هو نظام شديد اللامركزية للتنظيم السياسي ويقوم علىٰ الروابط الشخصية[١]. ولهذا، فأنا أتبع ستراير في تعريفه الفيودالية باعتبارها نمطًا للتنظيم السياسي. «خلاصة القول: أنَّ الخصائص الأساسية للفيودالية في أوروبا الغربية هي تشظِّي السلطة السياسية، ووجود سلطة عمومية في أيدي خاصة، ونظام عسكري يُؤمَّنُ فيه جزءٌ كبير من القوات المسلحة من خلال عقود خاصة»[٢]. ما يهمنا في هذا الأمر هو التناقض الحاصل بين المنطق الفيودالي للتنظيم السياسي وبين الدول القطرية ذات السيادة. ولكي نفهم نظام الحكم الفيودالي هذا، ينبغي لنا أن نبدأ بتتبع أصوله التاريخية.

جذور الفيودالية

تعود جذور الفيودالية إلىٰ انهيار الإمبراطورية الكارولنجية في أوائل القرن التاسع. وقد تزامن تفكك السلطة المركزية مع تزايد غارات المجريين

= Frederic Cheyette, ed. Lordship and Community in Medieval Europe ،(1975)

وانظر أيضا:

Joseph Strayer, Feudalism (1965), p. 11; and Harold Berman, Law and Revolution (1983), p. 299.

(١) هناك تعريفات عديدة للفيودالية. يركز بعضها علىٰ فكرة الخدمات المتبادلة، وأخرىٰ علىٰ لامركزية السلطة، وأخرىٰ علىٰ التمركز المحلي للإنتاج. ويمكن القول بأنَّ هذا التنوع في وضع المفاهيم يثبت أنَّ الفيودالية ليست مفهومًا قابلًا للتعميم. ومع ذلك- من وجهة نظري -تُمثِّل الفيودالية نوعًا مثاليًا يساعد علىٰ هيكلة هذه البيئة الواقعية.

ولفهم أوسع للفيودالية، انظر:

Bloch, Feudal Society; Archibald Lewis, Knights and Samurai (1974); and Michael Saltman, "Feudal Relationships and the Law," Comparative Studies in Society and History) 29July (1987, pp. 514-532.

(2) Strayer, Feudalism, p. 13.

والمسلمين[١] Saracens والفايكينغ[٢]. أحد أكثر التفسيرات شيوعًا يرىٰ صعود الفيودالية استجابة لهذه التهديدات الشاملة والمفاجئة التي اقتضت وجود دفاع محلي[٣]. إذ كانت الجيوش النظامية -المتمركزة علىٰ مسافة بعيدة- بلا فائدة. فسعىٰ الأفراد إلىٰ توفير الحماية ووجدوها عند الرجال المحليين الأقوياء. لقد كان هؤلاء الرجال الأقوياء هم الفرسان الذين كوَّنوا سلاح الفرسان الثقيل الخاص بشارل مارتال وبيبان وشارلمان في غزواتهم. أمَّا الآن فالفرسان يوفرون الحماية المحلية عبر قلاعهم. فالفيودالية ظهرت من نخبة عسكرية موجودة مسبقًا[٤].

ويُركِّز تفسير ثانٍ لظهور الفيودالية علىٰ طبيعة التقنية العسكرية. فهو يركز علىٰ تطوير سلاح الفرسان الثقيل وتكتيكات الصدمة من قِبل الفرنجة[٥]. لقد كان هذا النمط من الحروب ذَا تكلفة عالية، ونظرًا لكون الأثرياء فقط هم من استطاعوا

---

(١) Saracen كانت لفظة شائعة في القرون الوسطىٰ تُستخدم للدلالة علىٰ كل من اعتنق الإسلام، وأصلها مشتق من قبيلة عربية سكنت شبه جزيرة سيناء. للمزيد انظر:

https://www.britannica.com/topic/Saracen [المراجع]

(٢) راجع بلوخ ودوبي للاطلاع علىٰ وصفٍ لتأثيرات هذه الغزوات علىٰ الاقتصاد الأوروبي والبنية السياسية الأساسية.

Bloch, Feudal Society, chapters 1-3; Georges Duby, The Early Growth of the European Economy (1974), chapter 5.

(٣) يرىٰ ماكس فيبر في الطابع الخاص للقوة العسكرية خاصِّية حاسمة في الفيودالية. انظر:

Gerth and Mills, From Max Weber, p. 47.

(٤) وهكذا يبدو أنَّ ثَمة شرطًا مسبقًا للفيودالية في أوروبا وغيرها ألا وهو: الحرب المتواصلة.

(٥) انظر تأكيد وايت علىٰ تطور رِكاب الفرس في:

Lynn White, Medieval Religion and Technology (1978), p. ،78

وانظر أيضا مقاله:

The Technology of Medieval Knighthood," in Stanley Chodorow, ed., The Other Side ofWestern Civilization (1973), p. 67.

ويشير آخرون إلىٰ أن نجاح تقنيات معينة يرتبط مباشرة بكفاءات التوسع الحجمي. انظر علىٰ سبيل المثال:

Dudley, "Structural Change in Interdependent Bureaucracies."

تحمل تكلفة الأحصنة والدروع، أدىٰ هذا إلىٰ تركز السلطة في يد نخبة عسكرية صغيرة(١). لقد كانت هذه الطبقة من الرجال العظماء هي التي صارت خصما للسلطة المركزية.

يرىٰ آخرون [في تفسير الفيودالية] تأثيرًا جرمانيًا كبيرًا. فقد كان يُنظر إلىٰ الملوك الفرنجة باعتبارهم قادة حرب مثلما كان يُنظر إلىٰ زعماء القبائل الجرمانية القدماء الذين قاتلوا الجيوش الرومانية الإمبراطورية. لقد كان لهؤلاء القادة علاقة متبادلة مع أتباعهم. «فكما وصفهم تاسيتوس كان المرافقون -علىٰ أية حال- محاربين أحرارا قد وافقوا طواعية -من خلال قَسَم رسمي (sacramentum)- علىٰ إن يصبحوا تابعين مُخلصين لزعيم عسكري (princeps)، بحيث يقاسِمُهم ثرواته حتىٰ الموت في مقابل القُوت والمعدات وسَهْمهم من غنائم الحرب»(٢). وبالتالي، كانت حاشية الملك تتوقَّعُ الحصول علىٰ الغنائم في مقابل الخدمة العسكرية. أي أن المقايضة التي نجدها في العلاقة بين اللورد والمُقطَع لها أصل في التقليد القديم(٣).

أيًا يكن التفسير الذي نرغب في قبوله: ينبغي أن يكون واضحًا أنَّ مَلَكية الفرنجة قد نشأت حول فرسان منصبين كانوا يتوقَّعون مقابلًا في شكل ما لقاء خدماتهم. وبالفعل، إن عجَز الزعيم عن القيام بواجبه في الصفقة؛ فإنَّ المُقطَع سوف يتخلىٰ عن التزامه لصالح من هو أعلىٰ منه مكانة، شريطة أن يتم ذلك بشكل واضح وأمام شهود. تطورت النظريةلح شكل ماكافهم تاسيتوس -

---

(١) تبعًا لبعض التقديرات، يتطلب الأمر امتلاك ٤٠٠ فدان تقريبًا من أجل الحفاظ علىٰ فارس واحد.

Horst Fuhrmann, Germany in the High Middle Ages, c. 1050-(1986) 1200, p. 177.

(2) Carl Stephenson, Mediaeval Institutions (1954), pp. 218-،219

يجادل بأنَّه نظرًا لكون هذه العلاقة هي علاقة "حربية كليًا" فهي ذات صبغة جرمانية أكثر من كونها، مشابهة لنظام الزبونية الروماني، الذي يتم إرجاع الفيودالية إليه أحيانًا. للاطلاع علىٰ التأثيرات الجرمانية والرومانية، انظر:

Gianfranco Poggi, The Development of the Modem State (1987), p. 19f.

(٣) يقدّر كلاهما أيضا ممارسة منح الأعطيات. والتي لم تكن محض جود وكرم، بل تُعرب أيضًا عن تقدير ومكافأة أولئك الذين شاركوا في المعركة. ولذلك، كان وليام مارشال -اليد اليمنىٰ للعديد من الملوك الإنجليز -يُمدح من قِبل معاصريه علىٰ كرمه واحتقاره للمنافع المادية.

لإمبراطورية يُنظر إلىٰ زعماء القبائل الجرمانية القدماء(١)، وقد اكتملت بنمطٍ معيَّنٍ للإنتاج الاقتصادي ومصادر للشرعية.

وبالتالي، فقد وضعت الفيودالية القوة العسكرية مباشرة في أيدي الأتباع المُقطَعين. لكن الحد من الميل إلىٰ تفكيك مركزة القوة العسكرية تم تقليله في الأساس من خلال مجموعة متنوعة من السياسات. فقد استطاع الكارولنجيون السيطرة علىٰ تشظّي الحكم السياسي حتىٰ نهاية عهد شارلمان. حيث أنه عندما كانت الإمبراطورية لا تزال قائمة، وكانت التجارة والعملة ما زالا متاحين؛ كانت الخدمات تُكافأ نقديًا(٢). وقد حد الدفع النقدي من نزعات المركزية الخاصة بالفيودالية(٣). إضافة إلىٰ ذلك، كان هؤلاء القادة العسكريون مجبرين علىٰ تغيير أماكن إقامتهم بشكل مستمر، فقد يقيمون أحيانًا في مناطق معيَّنة لسنوات عدة. وكذلك كان الملك يُسافر في جميع أنحاء نطاق حكمه لممارسة الرقابة الميدانية. وعلىٰ الرغم من وجود مراكز إدارية دائمة -مثل: آخن- كان الملك يجول في مملكته حيث يقيم في قلاع وكنائس أتباعه. وبعبارة أخرىٰ، حاول الملك أن يداوم علىٰ الإشراف المباشر علىٰ أتباعه المُقطَعين. فإن لم يكن بشخصه، يقوم

---

(١) يرىٰ دوبي أنَّها تعود إلىٰ ما بعد سنة ١٠٠٠م:

Georges Duby, The Three Orders (1978).

(٢) رغم أنَّ مبدأ التبعية هذا ((vassalage كان موجودًا في بداية القرن السابع، فإنَّ تشظّي السلطة السياسية لم يحدث إلا في القرن العاشر. ولوصف لعقود هؤلاء الأتباع المسلحين، انظر:

Strayer, Feudalism, p. 82, ocument no. 4. Strayer argues that fragmentation was complete by the year 1000; see Strayer, Feudalism, p. 38.

(٣) يمكن أن ننظر إلىٰ المشكلة ببساطة باعتبارها المشكلة التقليدية الخاصة بعلاقة الوكيل بموكله (Principle-agent problem). فما دام الفواعل في الميدان يعتمدون علىٰ المكافآت القادمة من المركز؛ فلا يوجد ما يدفعهم نحو التصرف بشكل مستقل. وعندما أصبحت المكافأة عَيْنيَّة، في شكل منح من الأراضي قابلة لأن يتم توريثها = عَمِلت الحوافز بطبيعة الحال في الاتجاه المعاكس تماما. فقد كانت الإدارة الملكية الكارولنجية والإدارة اللاحقة لملوك الكابيتيين الفرنسيين علىٰ نحو ما محاولات للحد من هذه المخاطر. وبالفعل، استخدمت هذه الأخيرة أساليب إدارية متشابهة للقيام بذلك. ولمقال ممتاز يمكن قراءته في هذا المجال، انظر:

James Fesler, "French Field Administration: The Beginnings," Comparative Studies in Society and History (1962) 5, pp. 76-111.

بإرسال مبعوثين ملكيين (vassi dominici): إداريين مأجورين يمثلونه(١).

تعد النقطة النظرية [في هذا الأمر] أنه طالما أن البنية التحتية الاقتصادية ما زالت قوية، فلا يوجد إذن سببٌ جوهري للدفع نحو لا مركزية القلاع العسكرية المحلية. فالتركيز فقط علىٰ الإمدادات العسكرية في هذا الوقت هو منظور ضيق جدًا. حيث يمكن للمكافأة القادمة من المركز، والإدارة الفعالة، وغيرها من وسائل السيطرة علىٰ الفاعلين أن تواجه إمدادات القوة المحلية(٢).

ولكن، بانهيار الإمبراطورية وغزوات الفايكينغ والمسلمين والمجريين، تدهورت التجارة وقل توفر العملة النقدية. الآن كان لا بد أن يتم تسديد الالتزامات العسكرية عَيْنًا-عن طريق الأراضي .لقد كان هذا التسديد العَيْنيُّ هو الذي أدَّىٰ إلىٰ هذا التأثير الدافع نحو اللامركزية والذي أدىٰ إلىٰ الفيودالية الحقَّة(٣). لم يعد مبدأ التبعية الإقطاعية الآن مجرد شكل من أشكال التنظيم العسكري، بل أصبح قطب الرحىٰ الذي ينتظم حوله الإنتاج الاقتصادي.

كان نظام الحكم الناشئ يتكون من مجموعتين من الالتزامات، والتي وصفها بلوخ بشكل جيد(٤). تعد الفيودالية في المقام الأول مجموعة من الالتزامات العسكرية المتبادلة حيث يلتمس الأضعف الحماية من الأقوىٰ، في مقابل خدمات عسكرية يقدمها له. يكون ضمان الحماية أحيانًا كافيًا، لكن عادة ما تكون المكافأة علىٰ الخدمات العسكرية من قبل القوي في شكل أُعْطِيَة وهدية، والتي

---

(١) كان معظم المبعوثين الملكيين الخاصِّين بشارلمان من أقربائه. حيث كانوا حسب بعض الروايات "مجموعة صغيرة من العائلات المختارة، نصفهم من أقرباء السلالة الكارولنجية أو أصهارهم".

Geoffrey Barraclough, The Origins of Modem Germany, (1984), P. 14.

(٢) وبالتالي، كان التوسُّع الاقتصادي بعد ذلك عقب مضي الجزء الأخير من القرن الحادي عشر هو أمرًا بالغ الأهمية؛ حيث سمح للملوك بمواجهة مشكلة علاقة الوكيل بموكله هذه.

(٣) بالنسبة إلىٰ بولاني، تتمثل الخصائص المهمة للفيودالية في تعدد الوحدات، الاقتصاد العَيْني، وظهور الروابط الشخصية.

Karl Polanyi, "Primitive Feudalism and the Feudalism of Decay," in George Dalton, ed., Economic Development and Social Change (1971), p. 146.

(4) Bloch, Feudal Society, chapters 11, 12.

عادة ما أصبحت بعد ذلك منحة من الأرض، إقطاعة (a fief)[١]. وعندما أصبح المُقطَع مالكا لأراضٍ منضوية تحت ولايته؛ أدىٰ ذلك إلىٰ ظهور المجموعة الثانية من الالتزامات. كانت هذه العلاقات هرمية -وغير تبادلية- ولم تتضمن علاقات عسكرية. كانت هذه هي العلاقات المانورالية/الإقطاعية (manorial relations)[٢]. في بداية الأمر، كان يقوم بحراثة الأرض أساسا رجالٌ أحرارٌ، ولكن تدريجيا صارت القناة أكثر انتشارا. إذ سيقوم الفلاحون بحراثة الأرض ونقل أجزاء من المحاصيل إلىٰ المالك الإقطاعي.

باختصار: يمكن القول بأنَّ الفيودالية «تتشابه في بعض الأوجه مع اقتصاد المقايضة، حيث تتم مقايضة الواجبات وإجراءات الحماية والخدمات بدل أن تُباع وتُشترىٰ»[٣]. لقد كانت علاقات ثنائية صريحة ذات واجبات والتزامات محددة. وبسبب ظهور المكافآت العينية؛ أدىٰ منطق التنظيم هذا إلىٰ تشظِّي الحكم السياسي.

الاختلافات بين التنظيم الفيودالي وكيان الدولة ذات السيادة

هناك ثلاثة اختلافات رئيسة بين منطق التنظيم الفيودالي والتنظيم القائم علىٰ فكرة السيادة القطرية. أولًا: افتقر الحكم الفيودالي للهرمية. ثانيًا: لم يكن سلطانه علىٰ قطره حَصْريا. ثالثًا: كان الحكم الفيودالي علىٰ الإقليم [حكمًا]

---

(١) لم يكن واجبًا أن يكون الأمر هكذا، إذ لم يحصل في أي وقت من التاريخ الفيودالي أن يكون كل تابع مالكًا للأراضي.

Strayer, Feudalism, p. 22.

(٢) كان لهذا الأمر تداعيات علىٰ نوع المؤسسات التي تطورت في أواخر القرون الوسطىٰ. لقد أشرت إلىٰ أنَّ الفيودالية تطورت حول خصوصيات الملكية الإفرنجية والولاء الجرماني المتبادل. وعلىٰ هذا، يجب ألا نتوقع نشوء الفيودالية في أي مكان آخر خارج نطاق الملكية الإفرنجية والتأثير الجرماني. وبالفعل، أشار بوغي إلىٰ غياب النوع المثالي من الفيودالية في إيطاليا.

Poggi, The Development of the Modem State.

وسأشير في حجة تالية إلىٰ أنَّ هذا الأمر سيؤثر في شكل المؤسسات السياسية التي ستتطور بعد العصر الفيودالي.

(3) Lattimore, "Feudalism in History," p. 49.

ناقصًا. تشابهت العلاقات الإقطاعية مع الحكم القطري بشكل كبير. حيث يكون المرء خاضعا لسلطة أحد اللوردات بإقامته في منطقة معيَّنة. ومع ذلك، كانت الحيازات الإقليمية للّوردات، بما أنها كان يُنظر إليها باعتبارها نظامًا سياسيًا أوسع، معتمدةً علىٰ العلاقات الشخصية المحددة التي كانوا مرتبطين بها بشكل كبير. لقد حلَّت العلاقات الفيودالية محلَّ العلاقات المانورالية/الإقطاعية.[1]

افتقر منطق التنظيم الفيودالي إلىٰ كيان سيادي -مصدر نهائي للسلطة والتشريع. وكانت الخدمة مستَحَقَّةً لأولئك الذين يدخل المرء معهم في علاقة تبعية إقطاعية (vassalage). لم يكن تملك أراضٍ من لوردات متعددين أمرًا غريبًا، وكلّهم يستأهل الخدمة التي يقدمها ذلك التابع في مقابل الأراضي التي أخذها منهم. وهكذا، بإمكان شخص ما أن يكون في الوقت نفسه تابعًا للإمبراطور الألماني، والملك الفرنسي، ولِكُونْتات وأساقفة مختلفين، وليس لأحد منهم بالضرورة أسبقية علىٰ الآخر. فعلىٰ سبيل المثال: كان كونْت لوكسمبورغ أميرا من أمراء الإمبراطورية، وبالتالي فهو يخضع اسميا للإمبراطور، لكنَّه كان إقطاعًا ماليًا (مَعَاشا) من الملك الفرنسي وبالتالي فهو يخضع له أيضًا[2]. يمكن للمُقطَع أن يعترف برؤساء مختلفين تحت ظروف مختلفة. وعليه، قد يَعْلَق المُقطَع في التزامات متقاطعة يصعب جدا علينا إدراكها ضمن فهمنا للعلاقات «الدولية». وهناك مثال محيِّرٌ مثّله جون تول الذي حاول الموازنة بين الالتزامات المتنازعة تجاه أربعة لوردات -اللورد جون صاحب أرسيس، واللورد إنغريند صاحب كوتزي، وكونْت شمبانيا، وكونْت غراندبرىٰ- حيث للأخيرين مرتبة متساوية ولكنهما أسبق علىٰ الأولَيْن.

«لو أعلن كونْت غراندبري الحرب علىٰ كونتيسة وكونْت شمبانيا من أجل نزاعاته الشخصية، فسوف أذهب شخصيا لمساعدة كونت غراندبري وسوف أرسل

---

(١) باختصار: العلاقات المانورالية/الإقطاعية هي العلاقات بين اللورد وبين المزارعين في أرضه، أما العلاقات الفيودالية فهي العلاقات بين اللورد وبين الملك. تتضمن الثانية علاقات سياسية وعسكرية، علىٰ العكس من الأولىٰ، والتي تعد اقتصادية بالأساس. [المراجع]

(2) Strayer, On the Medieval Origins of the Modem State, p. 83.

إلىٰ كونتيسة وكونْت شمبانيا -إذا ما قاما باستدعائي- الفرسان الذين أدينُ بهم في مقابل الإقطاعة التي أخذتها منهما. لكن لو أعلن كونْت غراندبري الحرب علىٰ كونتيسة وكونْت شمبانيا نيابة عن أصدقائه وليس من أجل نزاعاته الشخصية، فسوف أبذل خدماتي بشخصي إلىٰ جانب كونتيسة وكونْت شمبانيا وسوف أرسل فارسًا واحدًا إلىٰ كونْت غراندبري لأقدم الخدمة التي أدين بها في مقابل الإقطاعة التي أخذتها منه. لكنّي لن أغزو أراضي كونْت غراندبري بنفسي»(١).

أما عن إمكانية أن يواجه جون تول فرسانه، فلا نعلم شيئًا. لكننا نعلم من سيرة وليام مارشال -المساعد الموثوق لعدد من الملوك- أنَّه كان متورِّطًا في محاولة مماثلة لحفظ التوازن. أولًا: كان مارشال مَدينًا لريتشارد ملك إنجلترا، ولكنَّه أخذ أيضا أراضي من جون، أخي ريتشارد الذي كان يخوض تمرُّدا علىٰ الملك. حاول مارشال الوفاء بالتزاماته لكليهما. وفي وقت لاحق، عندما سقطت نورماندي في يد الملك الفرنسي، أصبح مارشال مَدينًا لفيليب أوغسطس بأراضيه هناك. لقد حقق وليام مارشال معادلة كان من خلالها رجل الملك جون في إنجلترا ورجل الملك فيليب في فرنسا(٢). وبالفعل، أبقىٰ عليه كلا الملكين لوردًا علىٰ أراضيه(٣).

---

(١) هذا الإعلان عن الولاء المتعدد مأخوذ من فهرست دو كانج (the Glossarium of Du Cange)، ومشار إليه في:

Strayer, Feudalism, p. 146, document no. 39.

(٢) كان هذا انحرافًا عن الصيغة الفيودالية التقليدية. فبعد تقديم الطاعة لعدة لوردات، يظل الفرد [المقْطَع] مدينًا للفرسان، بالطريقة التي تم تحديدها وقت أخذ الإقطاعة من اللوردات. فإذا خاض اثنان من اللوردات ذوا السلطة العليا حربًا، فإنَّ اللورد الأدنىٰ سلطة يدين لكليهما بعدد الفرسان المحدد. ومع ذلك، فإنَّ اللورد الأدنىٰ لابد أن يتبع في الحرب اللوردَ ذا السلطة العليا الذي يدين له بالولاء الرئيس. ومن ثَم، يمكننا التساؤل من دوافع مارشال في ثَنْي جون عن غزو فرنسا كي يسترجع نورماندي (١٢٠٥م)، وهو أمر قد يعرِّض ممتلكات مارشال للخطر إذا ما قرر محاربة أوغسطس. لقد رفض وليام مارشال خدمة جون؛ لأنَّ هذا من شأنه أن يخلَّ بولائه لأوغسطس.

W L. Warren, King john (1961), pp. 113-115.

(٣) للوقوف علىٰ مثال آخر عن الولاء المتعدد، راجع منح كونْتترويز إكراميةً (a fee) لجوسلين دافالون، الذي كان له التزامات بالفعل تجاه دوق بورغندي، وكونْت أوكسير، وجيرار دارسي. =

ليس الأمر فقط هو تشتت الهرمية، بل يمكن للمرء أن يتساءل عن وجودها أصلا. فعلىٰ سبيل المثال: كان ملك فرنسا مُواليًا (enfeoffed)[١] لعدد من الأساقفة في مقابل الأرض التي أخذها منهم. بدأ تأسيس هذه الهرمية في وقت لاحق مع نشأة مفهوم الامتثالية (Ligesse)، وهو تفوق بعض الولاءات علىٰ غيرها. [٢].

لم تكن تعكس هذه العلاقات بالضرورة السلطة المادية الواقعية للورد الأكثر تفوقًا. فعلىٰ سبيل المثال: كان هنري الثاني ملك إنجلترا، ودوق أكتين، وكونْت أنجو، ودوق نورماندي. لكن مع أنَّه كان ملك إنجلترا، إلَّا أنَّه كان قد أخذ نورماندي باعتباره دوقًا فقط وكان بذلك -طبقًا للنظرية الفيودالية- مجبرًا علىٰ أن يدين بالولاء لملك فرنسا. وقد دان هنري الثاني بالفعل بالولاء للويس السابع، علىٰ الرغم من أنَّه من الناحية المادية البحتة كان ملك فرنسا أضعف بكثير.

لم يكن منطق التنظيم الفيودالي غير هرمي في نواحٍ عدة، بل كانت سيطرته أيضًا علىٰ إقليمه غير حصرية. إذ كان من النادر أن تكون الولاية علىٰ إقليم جغرافي معين مطلقة. فعلىٰ سبيل المثال: كان من المقرر أن يخضع رجال الكنيسة للمحاكمة من قبل المحاكم الدينية والقانون الكنسي بدلا من لوردات الإقليم. وبالمثل، كان يحق للملك الحصول علىٰ عائدات الإبراشيات التي تقع خارج نطاق حكمه أو حكم أتباعه المُقطَعين.

ولذلك، يمكن للمرء ما إذا كان منطق التنظيم الفيودالي تم النظر إليه أصلًا باعتباره نظام حكم قطري. وبدلا من ذلك، فقد تم النظر إليه من الناحية المفاهيمية بشكل أفضل باعتباره تنظيمًا يقوم علىٰ الروابط الشخصية. «يعتمد أداء

= Brian Tierney, The Middle Ages: Sources of Medieval History, vol. (1973) 1, p. 108.

(١) حسب «معجم أوكسفورد» علىٰ الشبكة، تعني هذه اللفظة في سياق النظام الفيودالي: أن تمنح أحدهم ملكية أو أرضًا دون مقابل، في مقابل أن يدينوا لك بالولاء ويبذلوا خدماتهم إليك، فهذا الشخص (التابع) يصبح مواليًا لك. (المترجم)

(٢) أنهىٰ أوغسطس تبعيته لأولئك الأساقفة. وكان حكمه علامة علىٰ بداية مبدأ الامتثالية (ligesse) الذي جعل الولاء (fealty) للملك يعلو جميع الولاءات الأخرىٰ.

Fuhrmann, Germany in the High Middle Ages, p. 29.

الوظائف السياسية علىٰ الاتفاقات الشخصية»، و«يتم التعامل مع السلطة السياسية باعتبارها ملكيةً خاصة»[١]. وبالتالي، تعد الفيودالية حكمًا مفروضًا علىٰ البشر أكثر من كونه مفروضًا علىٰ أرض. فلذلك، يذكر المرء ملك الإنجليز (Rex Anglorum) في القرن الثاني عشر، بدلا عن ملك إنجلترا (Rex Anglie)[٢]. وبالمثل، يُذكر ملك الفرنسيين (Rex Francorum)؛ لأنَّ فكرة ما تشتمل عليه المملكة تحديدا (the Regnum Francie) لم تبرز للوجود إلا بعدما أقرّ الملك نفسه [سيدًا] فوق اللوردات. وهناك نقاش كبير في التأريخ الألماني للقرون الوسطىٰ حول ما إذا كان ينبغي اعتبار دوقيات القرن العاشر هي مناطق إدارية أو هي تجمعات قبلية أكثر، وهو ما يُسمىٰ بالدوقيات المكوِّنة (stem duchies)[٣]. وتظهر كذلك صعوبة تطبيق المفاهيم المعاصرة عن الحكم القطري علىٰ النظام الفيودالي في عدم تعيُّن حدود نطاق الحكم الملكي في عهد الكابيتيين الأوائل. فكما تُجادل إليزابيث هالام، عندما كان الملوك أكثر بقليل من كونهم أمراء متساوين، في أوائل الفترة الكابيتية، كان يُنظر إلىٰ نطاق الحكم الملكي باعتباره مجموعةً من الحقوق أكثر من كونه حكمًا لإقليم محدد. وعليه، كان الملك مستحِقًّا للدخل من مصادر له ولاية عليها، كالإبراشيات، وتقع خارج نطاق حكمه[٤]. وعليه، فقد كان اكتساب السلطة علىٰ إقليم ما تابعًا للروابط الشخصية التي منحت المرء مثل هذه السلطة علىٰ مساحة جغرافية معينة.

---

(1) Lattimore quoting Coulbom and Strayer, in Lattimore, "Feudalism in History," p. 47.

(2) Saltman, "Feudal Relationships and the Law," p. 518.

(3) Fuhrmann, Germany in the High Middle Ages, p. ،20

يلاحظ فورهان في كتابه التحول في القرن الثاني عشر مع الهوهنشتاوفن من التمييز القائم علىٰ أساس النسب إلىٰ القائم علىٰ أساس الموقع. وللاطلاع علىٰ حجة مضادة لوجهة النظر «القَبَلية»، انظر:

Barraclough, The Origins of Modem Germany, p. 18.

(٤) تلاحظ هالام أنَّه في أول حكم الكابيتيين، كان نطاق الحكم الملكي يفتقر إلىٰ حدود واضحة «وتظهر حقوق إقرار العدل، والرسوم والضرائب علىٰ الخريطة كالشبكة، حيث تتركز في بعض المناطق دون غيرها، وليس كوحدة من الأرض».

ولأنَّ التنظيم الفيودالي كان قائما بشكل كبير علىٰ الروابط الشخصية، فقد تم تطوير مؤشرات لفصل هؤلاء الذين سُمح لهم بالدخول في التزامات وحقوق متبادلة عن أولئك الذين لم يُسمح لهم[١]. وبالتالي، فقد تم تعزيز الحكم من خلال المكانة القانونية الخاصة بالنبلاء وبالشَّرْعَنة الخاصة لسلطتهم. فشكَّلت الأرستقراطية الفيودالية طائفةً، وميَّز حمل السلاح بين الرقيق والأحرار. فالذين يقدمون الولاء ويحملون السلاح يُعَدُّون أحرارا، بقطع النظر عن عدد اللوردات الذين يخضعون لهم. تم تدعيم هذا التقسيم من خلال الطقوس والرمزية: إذ كان مشهد إظهار الولاء، وهو الجثو علىٰ الركب بخنوع لمن هو فوقك مرتبة، أمرًا فريدًا في العلاقات العسكرية في الفيودالية. وكان إعلان البيعة -أي: أداء اليمين- خاصًا بعدد من رجال الكنيسة والنبلاء[٢]. كان النبلاء يتزوجون من الأرستقراطية، ويُدفنون مع نظرائهم. كانت النبالة تعني ضمنًا دمًا «أزرقَ» نقيًا[٣]. «في كلِّ مناسبة، تنسب المصادر الوثائقية والسردية لطبقة النبلاء روح ومواقف طبقة اجتماعية، أو حتىٰ طائفة»[٤].

ومن ثم، فقد شكَّل النبلاء نوعًا جديدًا من الجماعات القائمة علىٰ أواصر القرابة؛ ليستبدلوا الانتماء القبلي العشائري القديم[٥]. حيث ميّز النبلاء أنفسهم

---

(١) أصاب بورديو في ملاحظته أنَّ الفيودالية لم تقُمْ ببساطة علىٰ الثقة (النية)، وإنما علىٰ ثقة المرء في مَعْدن الشخص.

Pierre Bourdieu, Outline of a Theory of Practice (1977), p. 193.

(2) Duby, The Three Orders, p. 28.

وبناءً علىٰ ذلك، كانت الأيمان الشائعة التي أداها القرويون وسكان المدينة عند تشكيل البلديات في القرنين الحادي عشر والثاني عشر تتصف فعلًا بالتحدي.

(3) Otto de Battaglia, "The Nobility in the European Middle Ages," Comparative Studies in Society and History (1962) 5, p. 60.

(٤) في كل حالة، تنسب الشخصيات والمصادر السردية روح الطبقة، وحتىٰ الطائفة، إلىٰ النبلاء.

"tout instant, chartes et sources narratives attribuent aux nobiles un esprit et des attitudes de classe et meme de caste". Leopold Genicot, "La Noblesse au Moyen Age Dans .CAncienne 'Francie'; Continuite, Rupture ou Evolution?" Comparative Studies in Society and History 5 (1962), p. 53.

(٥) يلاحظ مارك بلوخ أنَّ روابط القرابة ظلت قوية خلال أوائل الفترة الفيودالية. ويستدلُّ علىٰ ذلك بتفشّي =

عن الآخرين باعتبارهم أرفع نسبًا. لكنَّ هذا لم يعنِ وجود مساواة بين هؤلاء الفرسان. حيث إنه في كل تنظيم عسكري، كان هناك رؤساء وأتباع. ومع ذلك، فقد أقرَّ النبلاء بأنَّهم مرتبطون باعتبارهم جماعة، متمايزة تمامًا عن الآخرين. «كان كل النبلاء، كما تسموا بعد ذلك، أمراء، علىٰ الرغم من التفاوت بينهم في القوة والملكية، حيث كانوا جميعهم من أصل واحد»[1].

منذ القرن العاشر فصاعدًا، تطور الطابع المميز للنبلاء وشرعية موقعهم المتميز أكثر من خلال نظرية الرتب الثلاث. وأقوم بمناقشة ذلك بشكل أكثر تفصيلًا في الفصل الرابع، ولكن يكفي الآن القول بأن نظرية الرتب الثلاث قسَّمت المجتمع إلىٰ رجال الكنيسة، والمحاربين، والعمال. وكان من المتصور أن هذا التقسيم مناظر لتقسيم الجنة. وبالتالي، بإمكان المحارب أن يبرر مكانته بأنه كان يدافع عن المصلين.

لنظام الحكم الشخصاني هذا ترتيبات قانونية موازية. أولًا -وقبل كل شيء- شكّل النبلاء فئة قانونية خاصة، فكان لهم الحق في حيازات حرة غير متنازع عليها، ولهم حقوق السيطرة والاختصاص القضائي في نطاق حيازاتهم (اللورد المشرع). وكان يحق لهم الجلوس في المحاكم مع نظرائهم (محاكم المالوس the mallus). وكان لهم الحق في أن يملكوا حاشية مسلحة[٢]. وفي حالة قتل أحد النبلاء، تكون ديته أعلىٰ من غير النبلاء[٣]. ويكشف حجم الفرق

= الفيودا (feoda)، وهي تشبه مفهوم الثأر المعاصر (vendetta)، حيث يقوم الأقرباء بتنفيذ العدالة الخاصة؛ ليثأروا لقبيلتهم وذوي قرابتهم.

Bloch, Feudal Society, p. 125.

(1) de Battaglia, "The Nobility in the European Middle Ages," p. 62.

وبالتالي، يَصِفُ بوغي النظام باعتباره شبكةً من الروابط بَيْنَ الأشخاص.

Poggi, The Development of the Modem State, p. 25.

(2) Genicot, "La Noblesse au Moyen Age Dans CAncienne 'Francie'," p. 54.،

انظر أيضًا:

Berman, Law and Revolution, chapter 9.

(٣) تشير إحدىٰ أقدم الوثائق المتعلّقة بالمُقْطَعين (Vassalage) كيف برر مقتل شخص كهذا دفع دية أكبر من الشخص الذي لم يكن كذلك.

Strayer, Feudalism, p. 82.

في الدية عدم المساواة أمام القانون.

كانت القوانين خليطًا من عناصر ما قبل فيودالية، وبقايا القانون الروماني ممتزجة مع عادات جرمانية، ومراسيم ملوك جرمانيين أتوا بعد انهيار الإمبراطورية. ومع ذلك، كانت معظم القوانين عُرفية[١]. وكانت العقود تُختم عن طريق علامات أو أشكال محددة. وحتىٰ يتم تذكر الالتزامات والأحداث المهمة، كانت تُستخدم تقنيات تذكيرية[٢]. في مثل هذه البيئة، يصعبُ توقع وجود حقوق ملكية محددة بشكل جيد. إذ لم يعترف القانون الفيودالي سوىٰ بوضع اليد seisin -أو التملك بحكم الأمر الواقع Gewere- أي الحيازة لفترة من الزمن. كانت النزاعات تُسوَّىٰ عن طريق سؤال الجيران[٣]، ولن يظهر القانون المكتوب قبل عام ١١٠٠م، نتيجة مطالب التجار وصياغة القوانين المدينية.

وبالتالي، يكشف السياق القانوني عن الترتيب الاجتماعي والمفاهيمي الأوسع في ذلك الوقت. وكان سالتمان محقًا عندما أشار إلىٰ أن العلاقات القانونية تتجاوز الاستعمال البراجماتي المباشر. «تتأسس المبادئ القانونية الأولية علىٰ مجموعات من العلاقات الاجتماعية وتصبح واضحة في هذا الترتيب الاجتماعي المخصوص. وبالتالي، تعد هذه المبادئ وجودية أكثر من كونها مجرد تجريدات»[٤].

نظرًا إلىٰ أنَّ التنظيم العسكري والاقتصادي كان يتألف أساسًا من شبكة من الروابط الشخصية، كانت حقوق الملكية المحددة بشكل جيد أمرًا غير ضروري،

---

(١) كان هذا الأمر صحيحًا حتىٰ بعد أن أصبح القانون الفيودالي أكثر منهجية.

Berman, Law and Revolution, p. 314.

(٢) تظهر الطبيعة المتخلِّفة لمراقبة الوقت في كون الألم الجسدي -كالضرب علىٰ الرأس- يبدو من الوسائل المستخدمة في مساعدة الذاكرة.

Bloch, Feudal Society, pp. 113, 114.

(3) Strayer, On the Medieval Origins of the Modem State, p. 40.

(4) Saltman, "Feudal Relationships and the Law," p. 521.

وبالمثل، يشير سالينس إلىٰ أنَّ التفكير العملي، أي التصورات التي تتصل بمصالح مادية معيَّنة، ما هي إلا جزء من الثقافة الأوسع.

Marshall Sahlins, Culture and Practical Reason (1976).

حتىٰ وإن كان بالإمكان تصوُّرها. فقد كانت عمليات التبادل تتم إلىٰ حد كبير في صورة المقايضة العينية مع عوائد قليلة لأطراف ثالثة لم يكونوا طرفًا مباشرًا في الصفقة[١]. أمَّا في حالة اقتصاد مادي نقدي؛ فتصبح طبيعة حقوق الملكية ذات أهمية حاسمة لإدارة السوق. فعلىٰ الحقيقة، هي تؤسس لمبدأ «السوق» نفسه.

باختصار: كان منطق الحكم الفيودالي يختلف عن مبدأ السيادة القطرية في كونه يفتقر إلىٰ تعيين الحدود القطرية[٢] ويفتقر إلىٰ مركز أعلىٰ للسلطة. لقد كان نظامًا قائمًا علىٰ الروابط الشخصية التي تخوِّل الحقوق والالتزامات عبر الأقاليم، وقد أُعيد التأكيد علىٰ هذه الروابط من خلال تشكل النبلاء باعتبارهم طائفة، أي: طبقة قانونية خاصة ميَّزت نفسها من خلال علامات ثقافية مثل: الزي وآداب السلوك والطقوس، وادعت سموها كمجرد حق يُمنح بالولادة[٣].

الدعاوىٰ العالمية للكنيسة

لقد قيل بأنَّ الدولة لا يمكن تصورها من دون الكنيسة[٤]. وقد سبق الصدام بين أنماط التنظيم العالمية للكنيسة والإمبراطورية ظهور الدول القطرية ذات السيادة ووضع أساسها. فلو أنَّ نمطي التنظيم هذين سوَّيا اختلافاتهما أو لو أنَّ أحدهما تنازل للآخر لربما اختلفت عملية تشكيل الدولة الأوروبية تمامًا. وعلىٰ الرغم من أنَّ كلًّا من الإمبراطورية والكنيسة قد طورتا نظرية سيادية، أي رؤية عن

---

(1) Berman, Law and Revolution, p. 321.

(٢) نتيجة لذلك، هناك ثلاثة تفسيرات مختلفة لتمدد السلطة الملكية في فرنسا في بداية عهد الكابيتيين. هل كانت السلطة الملكية مقتصرة فقط علىٰ المجال الملكي؟ وهل كانت ممتدة إلىٰ أراضي المُقطعين التابعين الذين دانوا بالولاء وقدَّموا الخدمة؟ أم تشمل أيضًا أراضي أولئك الأقل منزلة من الملك طبقًا للنظرية الفيودالية، وليس في الواقع؟ في العادة، يُستخدم المعيار الأول.

(٣) أحد أوضح الأمثلة علىٰ هذه السلطة -حتىٰ في أواخر القرون الوسطىٰ- هو بورغندي. حيث سيطرت علىٰ قاعدة جغرافية واسعة النطاق من الأراضي غير المترابطة، وكانت قائمة علىٰ الروابط الشخصية للأرستقراطية العسكرية. وليس من المستغرب أن توجد آخر حصون الفيودالية فيها، يكملها الصوف الذهبي وشهامة الفرسان التي كانت بمثابة وسيلة لتعزيز مكانة النبلاء باعتبارهم طائفة. وانظر مايكل مان الذي أشار إلىٰ الطبيعة العبر-محلية لبورغندي.

Michael Mann, The Sources of Social Power, (1986), pp. 438-440

(4) Strayer, On the Medieval Origins of the Modem State, p. 22.

سلطة عليا، فإنهما كانتا قطعًا عبر محليَّة. إذ لم تعترف أيٌّ منهما بحدود قطرية لسلطتها. وكان التوتر الشديد بين فكرة مجموعة الأمم المسيحية Christian Commonwealthوبين تركة الإمبراطورية الرومانية القديمة هو المسؤول عن الصراع الناشئ بعد ذلك. ولذلك، أبدأ بوصف موجز لهيكل الكنيسة وأصولها التاريخية. ومنذ البداية، كان مصيرا الكنيسة والإمبراطورية متشابكين.

التطور التاريخي للكنيسة العالمية

منذ البداية، كانت المسيحية علىٰ علاقة تناقض مع الإمبراطورية الرومانية. فمن ناحية، تمكنت من الانتشار في جميع أنحاء الإمبراطورية بسرعة كبيرة. يشير مايكل مان إلىٰ أنَّ السبب وراء ذلك مناشدة العقيدة المسيحية للتجار، الذين بإمكانهم نشر الإيمان من خلال تنقلاتهم التجارية[١]. ولو ترسخت المسيحية لربما استطاعت أن توحّد المجموعات المتعددة المتشظِّية وغير المتجانسة في أواخر الإمبراطورية الرومانية[٢].

ومع ذلك، قامت روما باضطهاد المسيحيين لفترة طويلة. وقد فعلت ذلك بسبب رفض المسيحيين لدعاوىٰ تأليه الأباطرة. علاوة علىٰ ذلك، فقد زادت الإمبراطورية الرومانية أراضيها دون أي دعاية أيديولوجية، فلم تَنْهَمك في نشر الدين، علىٰ الرغم من التمدد الثقافي [الفكرتي] المواطنة والقانون. بينما رأت المسيحية التبشير مهمة أساسية بطبيعتها. ومن هنا كان قبول التعددية في ظل

---

(1) Mann, The Sources of Social Power, p. 306.

(٢) كانت الإمبراطورية الرومانية، كغيرها من الإمبراطوريات التقليدية، حكومة قمة. ففي حين كانت النخب مُتَّحدة أفقيًا، من خلال لغة وثقافة مشتركة، كان أغلب المجتمع يتكوَّنُ من عدد كبير من الجماعات، بهويات خاصة بهم وعدد قليل من الروابط مع الآخرين. وسُمح لهذه المجموعات المتشظية بالحفاظ علىٰ أديانهم وثقافاتهم الخاصة شريطة ألا يتدخلوا في الحكم السياسي الروماني. وتمددت الإمبراطورية أفقيًا بشكل واسع، إلا أنها لم تتعمق رأسيًا. ويناقش إرنست جلنر مفهوم حكومة القمة في الفصل الثاني من

Ernest Gellner, Nations and Nationalism (1983).

وللاطلاع علىٰ تطبيقاتها في علم الاجتماع التاريخي، انظر علىٰ وجه الخصوص:

Hall, Powers and Liberties.

السلام الروماني (Pax Romana) مناقضا لأهداف التبشير المسيحي.

وإضافة إلىٰ ذلك، نظرًا إلىٰ أنَّه كان للمسيحية جاذبية خاصة بين الحرفيين والتجار من الطبقة الوسطىٰ، أثار هذا قلقًا خاصًا لدىٰ الحكام الرومان. فقد كان المسيحيون يميلون إلىٰ تنظيم أنفسهم في تجمعات محلية، مدينية في العادة. ويتم ربط هذه التجمعات [ببعضها البعض] من خلال الاتصالات والتبادلات مع المؤمنين في أماكن أخرىٰ. وبذلك أنشأت الجماعة المسيحية تنظيمًا خِلاليًا (interstitial organization)، خارج البنية الإمبراطورية الرومانية. لقد اضطهدت روما المسيحيين؛ لأنَّها رأت فيهم شكلا مناقضًا من التعبئة المحتملة وعبر المحلية يُنافس ذلك الخاص بالحكم الإمبراطوري.

وأخيرًا: بدا أن المسيحية تنأىٰ بنفسها عن الحكم الدُّنياني. إذ إنَّ مملكة الرب لم تكن بأي حالٍ من هذا العالم. وبالتالي، لا يمكن لأصحاب السلطة استخدامها كمصدر لاكتساب الشرعية، علىٰ الرغم من كون المسيحية ستقوم بتوسعة قاعدة سلطة الإمبراطورية. ربما كان يمكن لأيديولوجيا أكثر شمولًا تقوم علىٰ أساس العالمية والكونية أن تقوم بحشد الإمبراطورية عندما واجهت غزوات البرابرة(١).

نتيجة لذلك، لم تزدهر المسيحية إلَّا بعد انهيار الإمبراطورية. فعندما تدهورت السلطة الإمبراطورية، تدخلت المسيحية في صورة الكنيسة، أي بكونها تنظيما رسميا. واستولت علىٰ العديد من الوظائف التي كانت تقوم بها قبل ذلك الإدارة الإمبراطورية. وتمركز تنظيم الكنيسة، كما كانت الإدارة الإمبراطورية، حول المدن، وقُسِّمت الأراضي الكنسية وفق الخطوط ذاتها الخاصة بالإمبراطورية. في واقع الحال، لقد كانت حدود الأبْرشيات قائمة علىٰ محيط الوحدات الإقليمية الرومانية القديمة: جماعة المواطنين Civitas، والعاصمة الإدارية Dioecesis،

---

(١) وعلىٰ العكس، يمكن للكونفوشيوسية أن تُصبح دينًا باطنيًا، تُغطي وتُبرر التوزيع القائم للسلطة السياسية. فقد وفَّرت مجموعة من القواعد، ولكنَّ الأهم من ذلك أنَّها وفَّرت تبريرًا للسيطرة الاجتماعية لإمبراطورية الهان.

Bendix, Kings or People, p. 53f.

واللتان أصبحتا بعد ذلك الأبرشية والمدينة -وأصبحت الثانية مقرًا لكنيسة الأسقف[١]. وبالتالي، عندما انهارت السلطة الدنيانية، ظلَّت الكنيسة شكلًا تنظيميًا عبر محلي، توحِّدُ القبائل والمجموعات الإثنية المختلفة والإدارات المحلية.

علاوة علىٰ ذلك، أدت الكنيسة العديد من الوظائف وعملت بطرق عديدة مثل الإمبراطورية من قبلها. فعلىٰ سبيل المثال: تم استيعاب العديد من الغزاة البرابرة في الإيمان، كما تم استيعاب القبائل الجرمانية من قبل في الإمبراطورية. وأيضًا، أصبحت الأديرة حلقة وصل بالنسبة إلىٰ الإنتاج الاقتصادي. وكذلك أصبحت الكنيسة مركز المعرفة العبر محلية والقانون واللغة اللاتينية وبالطبع التفسيرات الفلكية[٢]. وبذلك أدت وظائف القمة (capstone functions) التي كانت تقوم بها الإدارة الرومانية من قبل.

وفي حين ووجِهت المسيحية في الأصل من قِبل إمبراطورية قائمة بالفعل، انقلب الوضع ببدء الصعود الإفرنجي[٣]. فانطلاقًا من القرن الثامن فصاعدًا، وجب علىٰ محاولات إعادة تكوين الإمبراطورية أن تعترف بالسلطات الكبيرة الخاصة بالكنيسة، حيث لاحظ الفرنجة بدهاء أنَّ الكنيسة من الممكن أن تُعزز قوتهم المادية وتمنح حكمهم الشرعية.

---

(١) لعرض تمهيدي، انظر علىٰ سبيل المثال:

Norman Zacour, An Introduction to Medieval Institutions (1969), p. 156،

وتم تجميع الإبراشيات في وحدة إدارية واحدة هي المقاطعة، ويترأسها مطران؛ كبير الأساقفة. وللاطلاع علىٰ تصنيف مختلف قليلًا، انظر:

Bendix, Kings or People, p. 27.

إلَّا أنَّ كلا التصنيفين يعترفان بالإرث الإمبراطوري الواضح.

(٢) انظر حول سيطرة الكنيسة علىٰ المعرفة:

Luce Giard, "La Proces d'Emancipation de I'Anglais a Ia Renaissance," (1989); and Pizzorno, "Politics Unbound," p. 35.

يشير بيتزومو إلىٰ الطبيعة العبر-محلية للغة اللاتينية وقدرة الكنيسة علىٰ الحفاظ علىٰ السجلات المكتوبة، مما سمح لها باحتكار الخطاب السياسي. ولعل أهم ما في الأمر أنَّ الكنيسة ادعت أنَّها تحتكر معرفة الغايات النهائية.

(٣) ستتم مناقشة أصول الإمبراطورية الإفرنجية بتفصيل أكثر في القسم التالي.



إلا أنَّ الكنيسة لم تكن مستعدة لفعل ذلك إلَّا إذا خدم الحكام مصالحها. فقد كانت السلطة الروحية للكنيسة بحاجة إلىٰ جيوش دنيانية للدفاع عنها ضد أعدائها، خاصةً المسلمين واللومبارديين. فقد كان من المتوقع أن تصبح السلطة الدنيانية، في التصور الروحي، سيفًا لله علىٰ الأرض. ولهذا السبب تُوِّجَ شارلمان إمبراطورًا في روما في يوم عيد الميلاد من عام ٨٠٠م. وقد تمت تزكيته بهذه العبارات: «إلىٰ تشارلز أوغسطس، الذي توَّجه الرب، إمبراطور الرومان العظيم، فلمتنحه السلام، والحياة والنصر»(١).

هذه الرمزية معبرة. فقد تم مسح والد شارلمان بالزيت المقدس، وهو طقس خاص بالكهنة والأنبياء. واستلم الصولجان والخاتم: رموز الأساقفة(٢). والآن شارلمان نفسه صار إمبراطورًا بمباركة الرب في عاصمة الأمم المسيحية في أحد أقدس أيامها.

كانت إمبراطورية الفرنجة نفسها مبررة بتأويلات دينية معقدة. فوَفْقا لنبوءة دانيال، ستقوم أربع إمبراطوريات قبل نهاية الزمان، انقضىٰ منها ثلاث: البابلية، والفارسية، والمقدونية، والرابعة، الإمبراطورية الرومانية، التي لم تنقضِ، بل استمرت في هيئة إمبراطورية الفرنجة(٣). وبالتالي، لم تكن الإمبراطورية مجرد شكل من أشكال الهيمنة السياسية وإنما كانت مؤشِّرًا علىٰ نهاية الزمان.

من المهم أن ندرك أنَّه طبقا لهذه العقيدة، ومن خلال مباركة الملوك بالزيت كالأساقفة؛ اكتسب الملك سلطات ثيوقراطية، والتي توطدت نتيجة اعتباره مدافعًا عن الإيمان. فقد أصبح الإمبراطور نائبًا للمسيح، مسئولًا عن جميع الأرواح يوم القيامة. أما البابا فقد كان نائبا عن القديس بطرس فحسب(٤). ولذلك، كان يحِقُّ للإمبراطور أن يدعي أنَّه حاكم الأمم المسيحية بينما البابا مجرد أسقف لإبراشية

(1) Brian Tierney, The Crisis of Church and State, 1050-(1964) 1300, p. 23.

(2) Maurice Keen, The Pelican History of Medieval Europe (1968), p. 67.

(3) Bloch, Feudal Society, p. 390f.; and Keen, History of Medieval Europe, p. 68.

(4) Richard Southern, Western Society and the Church in the Middle Ages (1970), p. 94f.

مهمة، لكنَّه يظل بكل حال أسقفًا. وهذا ما زرع بذور الصراع اللاحق بين الإمبراطور والبابا.

حققت الكنيسة هدفين بشرعنتها للملكية الإفرنجية بهذا الشكل. أولًا: أنَّها جعلت الإمبراطورية بمثابة الذراع الدُّنيانية للسلطة العبر محلية، وأصبحت عالمية الكنيسة حقيقة سياسية واقعة. ثانيًا: من خلال تمديد دعمها إلىٰ السلطة الدُّنيانية بأحكام دينية بحتة، سعت الكنيسة إلىٰ جعل هذه السلطة خاضعة لها، أو علىٰ الأقل معتمدة عليها. فإذا كان جزءٌ من مكانة الملك مُستمدًّا من مقامه الديني، فمن المؤكد أنَّه كان عليه أن يخضع لروما.

باختصار: برزت الكنيسة تاريخيًا باعتبارها سلطةً عبر محلية. ومن ثم دعمت أولئك الحكام الذين سعوا إلىٰ عودة الإمبراطورية، شريطة أن تكون هذه الإمبراطورية تحت حكم الرب، أي: خاضعة لأوامر البابا. فالصراعات مع الإمبراطور الألماني لم تكن ناشئة عن الدعاوىٰ الإمبراطورية الألمانية وإنما من عدم رغبة الأباطرة في قبول الحكم البابوي عليهم.

بهذا المعنىٰ كان منطق العقيدة العالمية والتنظيم العبر محلي مختلفًا عن الحكم القطري ذي السيادة. لقد حكمت الكنيسة جماعة المؤمنين، لكنَّ طبيعتها في حد ذاتها فرضت عليها ألا تعترف بأي حدود قطرية. «ولذلك، وعلىٰ امتداد القرون الوسطىٰ، ظهر المجتمع المسيحي أمامنا، والذي يتطابق مصيره مع مصير الجنس البشري، باعتباره جماعةً واحدة عالمية ... لذلك، لكي يبلغ هدفه الوحيد، فهو يحتاج قانونًا واحدًا وحكومة واحدة»[1].

نتيجة لذلك، كان محتومًا علىٰ الحكام القطريين -كالملك الفرنسي- أن يدخلوا لاحقًا في صراع مع أوامر الكنيسة. إذ لا يمكن للسلطة السيادية أن تحتمل أي تدخل خارجي، حتىٰ ولو كان من شخصٍ يتحدث باسم جميع المؤمنين بالدين الحقيقي.

---

(1) Gierke, Political Theories of the Middle Age, p. 10.



مصادر الكنيسة العبر محلية

تحكَّمت الكنيسة في قوة مادية كبيرة لتدعم ادعاءاتها بالسيطرة علىٰ المجتمع المسيحي. فقد كانت أكبر ملاك الأرض في أوروبا وكانت تجني عوائد تلك الأراضي، وكذلك عوائد الضرائب المفروضة علىٰ رجال الكنيسة والعامة. هذا الأساس المادي جعل منها تنظيمًا سياسيًا قابلًا للاستمرار وليس مجرد ترتيب اجتماعي مرغوب فيه وغير قابلٍ للتحقُّق. فكما ينصُّ راندال كولينز، لقد كانت الكنيسة فاعلا ثقافيا واقتصاديا وسياسيا(١). وكان للبابوية وموظفي الكنيسة ورجال الدين جميعًا وسائل لفرض الضرائب.

فيمكن للبابوية أن تتحصل علىٰ إيرادات من مجموعة متنوعة من المصادر(٢): أولًا: كان للبابا نفسه -بصفته أسقف روما- ملكية كبيرة في إيطاليا. فوفقًا لمرسوم منحة قسطنطين (Donation of Costantine)، قام الإمبراطور بخلع سلطته عن هذه الأراضي لصالح البابا(٣). ثانيًا: سددت الأديرة مبالغ مالية إلىٰ البابوية في مقابل دعم البابا لهم في مواجهة موظفي الكنيسة. فقد كان موظفو الكنيسة يقفون أحيانًا في مواجهات مع ترتيبات الأديرة، أي مع الرهبان، بسبب اختلاف وظيفتهم الدينية وميل الأديرة إلىٰ اغتصاب العوائد الدينية. ثالثًا: كان بإمكان البابا الحصول علىٰ مبالغ مباشرة من الحكام الدنيانيين. فعلىٰ سبيل المثال: كان درهم بطرس (Peter's Pence) ضريبة يدفعها الملك الإنجليزي إلىٰ البابا، ويظهر أنَّها تعادل قيمة بيوت المملكة بمعدل درهم واحد عن كل بيت(٤). وعلاوة علىٰ

---

(1) Randall Collins, Weberian Sociological Theory (1986), chapter 3.

(٢) الوصف التالي مُستمدٌ من:

Vivian Green, "Taxation, Church," in Strayer, Dictionary of the Middle Ages, vol. 12, pp. 605-611.،

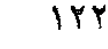
وانظر أيضًا:

Alfred Haverkamp, Medieval Germany 1056-(1988) 1273, p. 53.

(٣) بيَّنَ المخطوط كيف أنَّ أول ملك مسيحي -قسطنطين- الذي نقل عاصمة الإمبراطورية الرومانية إلىٰ القسطنطينية، تبرَّعَ بالأراضي بين روما ورافينا إلىٰ أسقف روما.

Southern, Western Society and the Church, p. 92; Tierney, The Crisis of Church and State, p. 21.

(4) Haverkamp, Medieval Germany, p. 53.



ذلك، أمكن للبابا أن يمنح أعْطيات مُعيَّنة (منح من الأراضي) إلىٰ الأساقفة أو أعضاء آخرين من رجال الكنيسة، تمامًا كما يمكن لأي سيد فيودالي أن يفعل. كان البابا يتلقىٰ خدمات (servitia) أو ضرائب سنوية، مساوية لثلث إيرادات السنة الأولىٰ من المنصب الكنسي الجديد. وكمصدر آخر للدخل، يمكن للبابا أن يَطلُبَ إعانات مالية من رجال الكنيسة من أجل أحداث معيَّنة مثل حملة صليبية. وأُخيرًا: يمكن للبابا أن يَفْرض ضرائب مباشرة علىٰ العامة ورجال الكنيسة لمدة معينة من السنوات.

كان لموظفي الكنيسة الدنيانيين مصادر الدخل الخاصة بهم. إذا كانت هذه المجموعة، التي كانت تقدم الخدمة للعامة بصفة مباشرة، تتلقىٰ دخلها الأساسي من العُشْر (tithe)، والذي كان ضريبة مفروضة علىٰ كلِّ المسيحيين(١)، وكانت تمثل عُشر الدخل الإجمالي [للفرد]. إذ كان يجب علىٰ المنتجين الزِّراعيين أن يدفعوا عُشر محاصيلهم. وكذلك من كان يربي الحيوانات عليه أن يدفع جزءًا مماثلًا من منتجاتهم الحيوانية. والأنشطة الأخرىٰ أيضًا وجب عليها دَفْعُ عشر الدخل السنوي الخاص بها. باختصار: تمكن القليلون من الهروب منها. وبصرف النظر عن العُشر، أمكن لموظفي الكنيسة الدنيانيين أن يأخذوا الإيرادات مثل اللوردات الفيوداليين الذين يخدمون الحكام الدُّنيانيين. وأصبحت الكنائس والأبرشيات، قبل الإصلاحات التي تلت النزاع حول التنصيب، ممتلكات يمكن نقلها، ولم تكن، في نواحٍ عديدة، مُختلفة عن الحيازات الفيودالية العادية.

---

(١) للوقوف علىٰ مناقشة حول العشر، انظر:

James Brundage, "Tithe," in Strayer, Dictionary of the Middle Ages, vol. 12, pp. 62-65; Georges Duby, Rural Economy and Country Life in the Medieval West (1968), pp. 56, 213; and James Scott, "Resistance Without Protest and Without Organization: Peasant Opposition to the Islamic Zakat and the Christian Tithe," Comparative Studies in Society and History 29 Quly (1987, pp. 417-452.

وتقريبًا، يذهب ربع العشر إلىٰ الأسقف، والربع الثاني إلىٰ إكليروس الأبرشية، والثالث إلىٰ صيانة الكنيسة، والأخير كان خاصًا برعاية الفقراء.

Brundage, "Tithe," p. 63.

وبالتالي، جنىٰ الأساقفة عائدات من هذه الأراضي، وامتلكوا حاشية مسلحة، ووفروا خدمات إدارية للوردات الدنيانيين.

اختلف رجال الدين عن موظفي الكنيسة الدنيانيين في أنهم وجب عليهم الامتثال لقواعد معينة (regula). فقد كانوا يعيشون بشكلٍ جماعيٍّ ويتبعون ما يُمليه عليهم رئيس الدير، في مجتمعات كانت تسعىٰ لأن تكون مستقلة بقدر الإمكان عن أيِّ سلطة(١). وكانت إيراداتهم مستمدَّةً بشكل أساسي من ثمار أراضيهم(٢). لقد كان الكلونياك (The Clunaics)، وهم تطوُّرٌ تالٍ داخل نظام البينديكتين، ناجحين بشكل خاص. وكذلك أبلت الترتيبات المتأخرة، مثل: الأوغسطسيين والسيسطرسيين، بلاءً حسنًا(٣).

لقد قمت بإبراز هذه المصادر المختلفة للدخل كي أبيِّنَ أنَّ الكنيسة كانت أكثر من تنظيمٍ دينيٍّ كما نفهمه. فقد غطَّت عملياتها الاقتصادية العبر محلية أوروبا المسيحيةَ وأثَّرَت في كلِّ مستويات المجتمع(٤). وهكذا، جعلت القوة الاقتصادية

---

(١) أحد أركان حكم البنديكتين تمثَّل في كون الطاعة المطلقة تُصرف إلىٰ رئيس الدير، الأمر الذي يُعتقد أنَّه أحد المؤثرات الأساسية علىٰ التطورات اللاحقة للكنيسة الهيروقراطية [التي يحكمها الكهنة] (hierocratic church) انظر:

Southern, Western Society and the Church, p. 218.

(٢) وإلىٰ جانب المصادر الروتينية للإيرادات، كان يمكن للبابا والرهبان وموظفي الكنيسة أن يحصلوا علىٰ منافع من الهدايا والأعمال. ويشير غودي إلىٰ: كيف أنَّ كل وصية تقريبًا في إنجلترا في القرون الوسطىٰ احتوت علىٰ بعض البنود التي يخرج منها عائد للكنيسة. وكان لدىٰ الكنيسة أيضًا مجموعة من الرسوم المقررة في مقابل الخدمات الكنسية، كرسوم التعميد والزواج والدفن.

Jack Goody, The Development of the Family and Marriage in Europe (1983), p. 105.

(٣) بدأت حركة الكلونياك في دير كلوني -ومن هنا كانت تسميتها- وسرعان ما اتسعت لتشمل نحو ألف من الأديرة. وكان تنظيمها وتكاملها بمثابة نموذج للحركة التي تعمل علىٰ خلق كنيسة هيروقراطية حقيقية تحت إدارة البابوية. وكان الأكثر أهمية في هذا الصدد هو رفضها الصريح لأي سلطة خارجية عدا سلطة البابا.

Haverkamp, Medieval Germany, pp. 53-55; Tierney, The Crisis of Church and State, p. 26; and Berman, Law and Revolution, p. 89.

(٤) «أصبح رجال الدين أول طبقة عبر-محلية عبر-قَبَلية عبر-فيودالية عبر-وطنية في أوروبا، تقوم بتحقيق =

للكنيسة، إضافةً إلىٰ قدرتها علىٰ منح الشرعية للسلطة الدُّنيانية، منها حليفًا مرغوبًا فيه، أو عدوًا لدودًا، لأيِّ زعيم قُطري. وبالنظر إلىٰ الأساس الضريبي الصغير لتلك الفترة: من الواضح أنَّ إيرادات الكنيسة جعلت منها حليفًا جذَّابًا يطمحُ إليه الحكام الدُّنيانيون. ومع ذلك، من نظرة مناقضة: تسببت الضرائب الكنسية في القضاء علىٰ فرصة الحكام في جني مقادير كبيرة من الإيرادات لأنفسهم.

التنظيم الهيروقراطي للكنيسة

كانت الإدارة الدينية خاضعةً لسيطرة دُنيانية كبيرة قبل الإصلاحات الغريغورية في أواخر القرن الحادي عشر. وعندما حاولت الكنيسة أن تقلل من هذا التأثير، وحاولت بسط سيطرتها العبر محلية من خلال تحكم هرمي صارم ينطلق من روما؛ أصبح الصراع مع الحكام الدُّنيانيين أمرًا لا مَفرَّ منه.

بدأت الكنيسة وجودها باعتبارها اتحادًا رخوًا بين جماعات المؤمنين في المدن(١). وكما أسلفنا، فقد قامت باعتماد النمط الإمبراطوري الروماني. فتم تعيين أساقفة في المدن للإشراف علىٰ المجتمع الروماني، في جماعات المواطنين Civitas. وكانت الأبرشية (Diocese) هي المنطقة الإدارية الخاصة بهم والتي كانت في السابق وحْدَةً فرعية من المقاطعة الرومانية. وكانت المطرانيات تجمعات للأبرشيات موازية للمقاطعة الرومانية (Provincium)، فيدور قلب التنظيم حول الأبرشية، فقد كانت السيطرة الهرمية من روما ضعيفة في أحسن أحوالها.

كان الدعم الدُّنياني مهمًا دائمًا بالنسبة إلىٰ البابوية. فعلىٰ الحقيقة، كان لا بد لمكانة أسقف روما المميزة أن تُؤسس بدعمٍ إمبراطوري، حيث إنه لا يوجد سبب

= الوحدة السياسية والمحلية. وقد أصبحت كذلك من خلال مواجهة وهزيمة السلطة العالمية الوحيدة الموجودة سابقًا، ألا وهي الإمبراطور».

Berman, Law and Revolution, p. 108.

(١) حول الطابع الحضري للمسيحية المبكرة، انظر:

Mann, The Sources of Social Power, p. 322

«كانت المسيحية تقريبا مدينية بشكل حصريٍّ». ومن المفارقات أنَّ العقيدة اللاهوتية في القرنين الحادي والثاني عشر قامت بانتقاد أنشطة سكان المدينة.

واقعي يميز أسقف روما، وخاصةً بمقارنته مع أسقف أنطاكية أو الأسكندرية. ومع ذلك، وفي سبيل دعم دعاوىٰ روما، أشار بعض علماء اللاهوت إلىٰ مقطع من العهد الجديد (متىٰ ١٦ : ١٨-١٩) حيث قال المسيح بأنَّ بطرس هو الصخرة التي سيبني عليها كنيسته، فُسِّرَ هذا بأنَّ بطرس هو الأعلىٰ منزلة بين الحواريين، وقد مرَّرَ هذه الصفة، باعتباره أسقف روما، إلىٰ وَرَثتِهِ. وبالتالي، ادعىٰ أسقف روما أنَّه مركز التسلسل الهرمي في الكنيسة (ecclesia). لقد تم فَرْض هذا الرأي، مبدأ البطرسية، بأمر إمبراطوري[١].

كان هذا الدعم الدُّنياني هو البداية فقط، إذ كان يتم اختيار الأساقفة من قِبل رجال الدين والناس الذين سيقومون بخدمتهم. «فما كان لأحدٍ أن يُرَسَّمَ أسقفًا ما لم تقع دعوة رجال الدين والناس في تلك الأبرشية جميعًا ويمنحوه قبولهم»[٢]. وكان بالطبع شرط: «من قِبل رجال الدين والناس» غامضًا للغاية. مَن هم رجال الدين الذين سينتخبون؟ ومَن سيمثل الناس؟

كان رجال الدين في البداية ممثلين من قِبل كهنة الأبرشية التي يخدم فيها الأسقف. وتدريجيًّا، تم الاستيلاء علىٰ التمثيل من قِبل أعضاء الكنيسة، هيئة شمامسة الكاتدرائية، والتي يسكن فيها الأسقف. تختلف هيئة شمامسة الكاتدرائية عن موظفي الكنيسة في أنَّ أعضاءها لا يقدمون أي خدمة دينية وعاشوا وفق قواعدَ مشابهة لنظام الرهبنة، ولكنهم كانوا يؤدون وظائف إدارية وقضائية لصالح الأسقف.

لم يكن قبول الشعب يعني سوىٰ التصفيق العلني، وهو ما استُعيض عنه واقعيًا بموافقة الحكام الدُّنيانيين. وبذلك أصبح للملوك والأباطرة قولٌ مباشرٌ فيمن سيُصبح أسقفًا. ومع تدهور السلطة المركزية بشكل تدريجي؛ استحوذ الدوقات والكونْتات الفيوداليون هم أيضًا علىٰ إمكانية تعيين رجال الدين. ولكن ما زال السؤال عن مدىٰ قيام الحكام الدُّنيانيين الأدنىٰ منزلة بتعيين رجال الدين في

(1) Zacour, Medieval Institutions, p. 179.

(٢) مرسوم صادر عن المجمع في أورلينز في القرن السادس عشر. منقول في:

Southern, Western Society and the Church, p. 152.

المناصب العليا محل نقاش، علىٰ الرغم من كون تعيين الأساقفة من اختصاص الملوك فقط، بينما سيطر النبلاء الأقل منزلة علىٰ كنائس الأبرشيان ودور الرهبنة[١].

اختلف انتخاب أسقف روما، البابا، قليلًا بسبب المكانة الخاصة التي يحظىٰ بها، فيتم انتخاب أسقف روما من قِبل عدة أساقفة من أنحاء روما والقسيسين الذين عملوا في أبرشية روما وفي أنحاء المدينة. كان يُلقب هؤلاء الأخيرون بالكرادلة وكان بإمكانهم العمل في كنائس أخرىٰ غير كنيستهم[٢].

كانت الموافقة الدنيانية علىٰ انتخاب أسقف روما تعني في الواقع أن مُلاك السلطة في روما يسيطرون عليها. بناءً علىٰ ذلك، فحتىٰ البابوية كانت خاضعةً بشكلٍ مباشرٍ للسيطرة الدُّنيانية من قِبل جماعتين أرستقراطيتين: الكريشنتيه والتوسكلاني (the Crescentii and the Tuscalani)[٣]. وبحلول القرن العاشر، أصبحت البابوية تقريبا وراثية.

كان بإمكان البابوية أن تتحصل علىٰ استقلال صوري عن هؤلاء الزعماء الرومان، إذا حصلوا علىٰ دعم الإمبراطور في مواجهة الجماعات الإيطالية المحلية. وبالتالي، تخلَّص الإمبراطور هنري الثالث من عدة باباوات منافسين له، كانوا مدعومين من قِبل الكريشنتيه والتوسكلاني، ليُثبِّت أخيرا مُرَشَّحه المفضَّل في عام ١٠٤٦م. فمن بين سبعة من الباباوات الألمان في التاريخ، تولىٰ خمسة في الفترة من ١٠٤٦م حتىٰ ١٠٥٨م[٤]. ومن المفارقة إذن أن يكون الإمبراطور هو من دعم المحاولات الأولىٰ لتشكيل بابوية قوية. فقد كان البابا القوي، معتمدًا علىٰ الدعم الإمبراطوري في مواجهة الجاماعات المحلية، حليفًا مفيدًا لإضفاء الشرعية علىٰ اللقب الإمبراطوري.

---

(1) Goody, Family and Marriage, p. 109, note 3.

(٢) تمت مأسسة جامعة الكرادلة أول الأمر من قِبل نيقولا الثاني.

Southern, Western Society and the Church, p. 155; Zacour, Medieval Institutions, p. 192.

(3) Fuhrmann, Germany in the High Middle Ages, p. 43.

(٤) المرجع السابق.



وإضافة إلىٰ الإجراءات الانتخابية، أصبحت السيطرة الدنيانية أكثر إمكانًا نتيجة غموض مبدأ جلاسيوس. ففي مواضع عدة من الإنجيل ذُكر وجود سيفين: السيف الكهنوتي والسيف الدُّنياني، غير أنَّه لم يكن واضحًا أيهما أعلىٰ مقامًا. فقد كانت العقيدة المسيحية غامضة فيما يخص كيفية التفاعل بين السلطة الكنسية والسلطة الدُّنيانية. وبدءًا من القرن التاسع، ادعىٰ بعض المطارنة أنَّ الكنيسة مُقَدَّمةٌ علىٰ الحكام الدُّنيانيين. حيث جادل هينكمار (Hincmar) (٨٤٥-٨٨٢م) رئيس أساقفة مدينة رانس (Rheims) بأنَّ «المكانة الأسقفية أعلىٰ شأنًا من المكانة الملكية، فالأساقفة يرسِّمون الملوك، ولا يحدث العكس»[1]. لكن نظرا للتشرذم الحاصل في الكنيسة في ذلك الوقت، كان لهذا الادعاء صلاحية ضعيفة.

وإذا أخذنا في الاعتبار أنَّه كان للملوك مكانة ثيوقراطية كبيرة خاصة بهم -تذكَّر أنَّه تمت مباركتهم بالشارة المقدسة- كان من الواضح أنَّهم رفضوا سمو رجال الدين عليهم. وعلىٰ الحقيقة، زعم الملوك والأباطرة أنَّه من واجب رجال الدين مساعدتهم في تأدية مهامهم المقدسة. ولا يمكن التعامل مع هذا الزعم باعتباره أمرًا غير معقول، وخاصةً في ضوء دسائس الحكام الدنيانيين في كل الانتخابات الأسقفية. لقد كان الأساقفة والباباوات، من نواحٍ عديدة، لوردات فيوداليين لكن باسم آخر.

وعلىٰ هذا، لا يُمكن وصف الصراع بين الكنيسة والإمبراطورية ببساطة باعتباره صراعًا بين السلطة الروحية والسلطة الزمنية. إذن لم يكن من الممكن التفرقة بينهما قبل النزاع علىٰ التنصيب (١٠٧٥م). فقد كان الحكم في الأساس روحيًا. حيث كان الانتصار في الحرب، كالمحاكمة من خلال التعذيب، مؤشرًا علىٰ الرضا الإلهي. وكانت المكاتب الكنسية تقوم بالعديد من المهام التي نراها اليوم

(1) Southern, Western Society and the Church, p. 176.

أكَّد البابا نيقولا الأول (٨٥٦-٨٦٧م) علىٰ أنَّ السلطة البابوية لم تكن مبسوطة علىٰ الأساقفة والكهنة فحسب، وإنما علىٰ الإمبراطور كذلك.

Berman, Law and Revolution, p. 93.

باعتبارها حكومية. وعلاوة علىٰ ذلك، كان العديد من الكهنة أقرباء للوردات الفيوداليين والملوك، ومُعيّنين من قِبلهم.

النزاع علىٰ التنصيب

لقد كان أمرًا شائعًا، إلىٰ وقت نشوب النزاع حول التنصيب بين البابا والإمبراطور الألماني الذي بدأ في عام ١٠٧٥م، أن يُقطِع الحكام الدنيانيون رجالَ الدين باعتبارهم أتباعًا للملوك والأباطرة. فقد كان رجال الدين ممتلكاتٍ قيِّمة لهؤلاء الحكام. إذ يمكن أن يعملوا إداريين متعلمين، يجيدون القراءة والكتابة، وأن يحققوا إنتاجًا زراعيًا فعالًا، وترجع أراضيهم (نظريًا) إلىٰ اللورد بعد مماتهم؛ إذ لم يكن لهم وَرَثة(١).

زد علىٰ ذلك أن الأمر آل بالملوك الألمان أن يعتمدوا علىٰ لورداتهم من رجال الدين أكثر من نظرائهم الفرنسيين والإنجليز. يرجع هذا بشكل جزئي إلىٰ قوة الدوقيات المُكوّنة. فمنذ ثورة الدوقات في منتصف القرن العاشر، سعىٰ الملوك إلىٰ التحالف مع الكنيسة الألمانية(٢).

ونتيجة لذلك، ورغم سيطرة أعضائها علىٰ ممتلكات وإيرادات، لم يكن للكنيسة هرمية تنظيمية قبل الإصلاح الغريغوري في القرن الحادي عشر(٣). وكما رأينا سابقًا: لم يكن منصب البابا -باعتباره أسقف روما- غير واضح المعالم بشكل جيد وكان من الناحية الواقعية تحت سيطرة الجماعات المحلية. [لكن] بعيدًا عن هذا الافتقار إلىٰ مركز مُحَدَّدٍ جيدًا، كان لرجال الدين المحليين

---

(١) كان هؤلاء المُقطَعون من رجال الدين يمدُّون اللورد بالمسلحين ليخدموه عند الضرورة. وكان للأديرة والأساقفة حاشيةٌ مسلحةٌ مستعدةٌ للخدمة. فقد وفّر رجال الدين ثلاثة أرباع جيش أوتو الثاني في حملته الإيطالية.

Barraclough, The Origins of Modern Gennany, p. 36.

(2) Josef Fleckenstein, Early Medieval Gennany (1978), pp. 122-128.

(٣) يشير غودي،

Family and Marriage, p. 105،

إلىٰ كيف أنَّ الحيازات الكبيرة للممتلكات من قبل رجال الدين بدأت في وقت مبكر في القرن السادس. وكانت الكنيسة بنهاية القرن السابع تملك ثلث الأراضي الصالحة للزراعة في فرنسا.



انتماءاتهم ومصالحهم الخاصة. فقد كانوا مدينين للوردات الكنسِيِّينَ أو الدُنيانيِّنَ الذين يأخذون منهم الإقطاعات والعشور[١]. ولذلك، كثيرا ما كان لرجال الدين المحليين مصالح مختلفة تمامًا عن مصالح أسقف روما الذي سعىٰ إلىٰ إرساء سيطرة هرمية علىٰ الكنيسة. ولذلك، ولكي تنجح أيَّة محاولة لـمَرْكَزَة الكنيسة، كان لا مفر للبابوية من تناول مسألة تنصيب المناصب الروحية من قِبل أطراف غير دينية. فطالما أن بإمكان الحكام الدُّنيانيين تعيين الأساقفة والرهبان، فإنَّ أي سيطرة من روما ليست ستكون سيطرة وهمية.

بدأت البابوية في التأكيد علىٰ هذه السيطرة من منتصف القرن الحادي عشر فصاعدًا. أولًا: بدأت الكنيسة في تفسير مبدأ جلاسيوس لصالحها. فكما أسلفنا: ينص المبدأ علىٰ وجود سيفين: السيف الكهنوتي والسيف الدُّنياني. فوفقًا للعقيدة اللاهوتية، كتب البابا جيلاسيوس (٤٩٢-٤٩٦م) إلىٰ الإمبراطور أناستاسيوس: «يوجد شيئان، أيها الإمبراطور أوغسطس، يُسَاس بهما أمر هذا العالم: السلطان المقدس (auctoritas) للكهنوت، والسلطان الملكي (potestas)»[٢].

ومع ذلك، لم يكن واضحًا بشكل كبير من خطاب جلاسيوس وكتاباته الأخرىٰ أيٌّ منهما، أو إن كان هناك منهما، مُقدَّمٌ علىٰ الآخر. والآن بدأت البابوية بتصدير دعوىٰ أنَّ الكهنوتي مُقَدَّمٌ، وأنَّ الدُّنياني خاضعٌ له. كان البابا في هذه المرحَلةِ يدّعي فقط السلطة الروحية، وليس السلطة الزمنية المطلقة، أي إنَّ البابا زعم أنَّه هو -وليس الإمبراطور- نائب المسيح، وزعيمُ الطائفة المسيحية ومسؤول عن الأرواح يوم القيامة. غير أنَّ حرمان الإمبراطور من الشرعية الروحية كان له عواقب مهمة علىٰ حكم الإمبراطور السياسي[٣].

---

(١) أصبح العشر -وهي الضريبة المقدَّرة بعشر الدخل الإجمالي- سلعة قابلة للتحويل. أي إنَّ المرء بإمكانه بيعها أو نقلها، حتىٰ لو لم يكن رجل دين. وهذا دليل إضافيٌّ علىٰ اختلاط الاختصاص الكهنوتي والدُّنياني لرجال الدين. انظر:

Duby, Rural Economy, p. 239, note 17.

(2) Tierney, The Crisis of Church and State, p. 14.

(٣) إنَّ الادعاء بأنَّ البابا متفوِّقٌ أيضًا في المسائل الدُّنيانية سيظهر في وقت لاحق، لا سيما خلال صراعات البابا مع الحكام القطريين ذوي السيادة.

يحوم النزاع علىٰ التنصيب حول التنصيب الإمبراطوري للأساقفة في ألمانيا. ونظرًا إلىٰ أنَّ البابا قد نفىٰ أيَّ قوة روحية عن الإمبراطور، لا يُمكنه إذن السماح له بتعيين رجال من اختياره في منصبٍ روحيٍّ. لقد أتمت الحركة التي هدفت إلىٰ إعادة تنظيم ومَرْكَزة البابوية، والتي بدأت في منتصف القرن الحادي عشر، دورة كاملة. ففي عام ١٠٤٦م، تخلص الإمبراطور من اثنين من الباباوات المنازعين له وانتخب ثالثًا مناهضًا للجماعات المحلية. وشهدت العقود التي تلت ارتفاعًا في جهود إعادة التنظيم التي بذلتها البابوية ضد التأثيرات الدُّنيانية علىٰ الكنيسة. فقد أكَّد البابا الآن استقلاليته حتىٰ عن الإمبراطور نفسه. وتجسَّدَت النتيجة في مجموعة من الأطروحات التي وَضَعها غريغوري السابع. فمن بين أطروحاته السبع والعشرين، ادعىٰ في الإملاء الباباوي (Dictatus Papae) في (١٠٧٥م) الحقوق التالية:

٢) أنَّ بابا روما وحده هو من له الحق في أن يُطلَق عليه أنَّه عالمي.

٣) أنَّه هو وحده يمكنه خلعُ أو إعادة تنصيب الأساقفة.

١٢) أنَّه بإمكانه خلعُ الأباطرة.

٢٢) أنَّ الكنيسة الرومانية لم تخطئ أبدا، ولن تخطئ إلىٰ الأبد، وذلك بشهادة الكتاب المقدس.

٢٧) أنَّ البابا بإمكانه إعفاء رعايا الظَّلمة من الإخلاص لهم[1].

بطبيعة الحال لم تلقَ هذه الادعاءات قَبُولًا لدىٰ الإمبراطور. أولًا: لقد نَفت سموه علىٰ الكنيسة ودَوْرَه كزعيم روحي للمسيحية. ولكنَّ التداعيات السياسية جعلت من الأمر مباراة صفرية، فقد كان حرمان الإمبراطور من التنصيب يعني أنَّ السيطرة علىٰ الممتلكات الكنسية والإيرادات سيصل مباشرة إلىٰ البابا. فما خسره الإمبراطور رَبحه البابا. كانت استجابة هنري الرابع متناسبة [مع الفعل]، فقد وصف غريغوري السابع باعتباره مغتصبًا للبابوية.

---

(١) يعرضُ تيارني،

Tierney, The Middle Ages, pp. 121-،122

الأطروحات السبع والعشرين كلها. وللاطلاع علىٰ مناقشة لها، انظر:

Berman, Law and Revolution, p. 96f; and Barraclough, The Origins of Modern Gennany, p. 113.

«لم يكن هنري ملكا عن طريق الغصب، وإنما بترسيم إلهي نقي. إلىٰ هيلدبراند: لستَ البابا الآن، وإنما كاهن كاذب . . . فربنا، يسوع المسيح، دعانا نحن للملوكية، لكنَّه لم يدعكم إلىٰ الكهانة . . . أنا، هنري، ملك بفضلٍ من الرب، أقول لك وإلىٰ جانبي أساقفتنا كلهم: خسئت! خسئت، حلَّت عليك اللعنة عبر العصور»[1].

ومن ثم قام غريغوري السابع بحرمان هنري السابع كنسيا، فقام العديد من اللوردات بدعم البابا في ذلك. «لم يكن الأمراء المتمردون في ألمانيا في القرون الوسطىٰ مستعدين أبدا للخضوع لملكية مركزية قوية . . . ولذلك كان الإعلان عن حرمان الملك كنسيًا وخلعه محل ترحيب كبير من قِبل النبلاء»[2]. عندئذٍ انطلق الإمبراطور في رحلته المشهورة في اتجاه كانوسا (Canossa) ليتوب ويطلب الصفح من البابا، وقد نال ذلك.

بيد أنَّ النزاع لم ينته ساعتها، وظل محتدِمًا بعد ذلك لعقود، حيث كان الأباطرة يعترفون -بشكل متقطِّع- بالباباوات المناوئين ويتحالفون مع المجموعات المعارضة للبابا الحالي. وبالمقابل، كان الباباوات يتحالفون مع اللوردات الألمان لدعم مناوئي الملوك. وفي إيطاليا: كان البابا يلتمس الدعم من النورمانديين الذين كانوا يسيطرون علىٰ جنوب إيطاليا ومن البلديات الشمالية التي كانت تخشىٰ كذلك نشأة إمبراطورية مهيمنة.

غير أنَّ النتيجة الإجمالية للنزاع كانت التوافق وليست انتصارًا كاسحًا لأحد الطرفين، لكن الواقع أن المشكلة لم يتم حلها أبدًا بشكل كامل. إذ لم يعد بإمكان الإمبراطور تعيين الأساقفة عن طريق الشارة الإكليركية -الصولجان والخاتم- إلَّا أنَّ الموافقة الإمبراطورية علىٰ الأساقفة ظلت ضرورية.

لذلك، كان التأثير الثوري للنزاع حول التنصيب مزدوجًا[3]. أولًا: من خلال

---

(1) Tierney, The Crisis of Church and State, pp. 59-60; Tierney, The Middle Ages, p.124.

(2) Tierney, The Crisis of Church and State, p. 54.

(٣) حول الحجة القائلة بأنَّ النزاع حول التنصيب كان ثورة ذات أهمية تاريخية عالمية، انظر: =

الفصل بين المملكتين، كان لزامًا علىٰ الحكم الدُّنياني أن يُبرِّر وجوده بوسائل غير الوسائل الروحية. ثانيًا: جعل التمييز والفصل من هاتين المملكتين، والتي تدعي كلٌ منهما العالمية، خصمين. أيُّهما يجب أن تخضع للأخرىٰ؟ ونتيجة لذلك، كان علىٰ كلٍ من المعسكرين البحث عن حلفاء سياسيين ومصادر جديدة للشرعية، وترشيد آلياته الإدارية والقانونية. لقد استلزم النزاع حول التنصيب بمعنًىٰ من المعاني: أن يبتكر الحكام الحكم «الدُّنياني».

وعلىٰ المدىٰ الطويل، اندرست معالم كلا الموقفين بفعل النزاع، حيث تمكن كلا الجانبين من مناشدة المجموعات المحليِة التي عارضت الإمبراطور أو البابوية الثيوقراطية. فالتمست البابوية باستمرار الحلفاء الماديين: ففي البداية النورمانديين، ثم الحكام القطريين كالملوك الفرنسيين، من أجل محاربة الإمبراطورية، بل ذهبت البابوية في القرن الثالث عشر إلىٰ أبعد من ذلك عندما اقترحت صفقة سياسية مع الإمبراطور البيزنطي. فإذا كانت الكنيسة الإغريقية ستقبل الحكم البابوي من روما، فإنَّ البابوية ستعترف بالإمبراطور البيزنطي -وليس الألماني- باعتباره حاكمًا شرعيًا للعالم المسيحي[١].

استمرت البابوية خلال النزاع في تقوية الإدارة والسيطرة الهرمية داخل الكنيسة. وكانت إحدىٰ الأدوات للقيام بذلك هي تطوير القانون الكنسي[٢]. وقد

= Berman, Law and Revolution, p. 87; Bloch, Feudal Society, p. 107; and Southern, Western Society and the Church, p. 34.

ويرىٰ براون أهميتها في الفصل بين المقدس والأرضي، اللذيْن كانا متشابكين في وقت سابق.

Peter Brown, "Society and the Supernatural: A Medieval Change," Daedalus 104 (Spring 1975), P. 134.

(١) تفكَّكت الكنيسة الإغريقية في انشقاق عام ١٠٥٤م والذي كان موضوعه الطبيعة الدقيقة للثالوث. لم يكن للأمر تمظهر خارجي حينئذ وانتُهيَ منه سريعًا قبل سقوط القسطنطينية عام ١٤٥٣م، عندما لم تَؤُول دعاوىٰ العالمية لكلٍّ من الإمبراطورية والبابوية إلىٰ شيء.

Southern, Western Society and the Church, pp. 4 7-78.

وتذكر كذلك في هذا السياق أنَّ الحملة الصليبية عام ١٢٠٤م تحولت نحو القسطنطينية، وسيطر عليها الصليبيون قبل المسلمين بقرنين من الزمن.

(٢) حول هذه المسألة، انظر خاصة:

Berman, Law and Revolution, chapter 5; Tierney, The Crisis of Church and State, p. 116f.; =

كان القانون الكنسي فريدًا إذ كان يحيل إلىٰ المصادر الرومانية الكلاسيكية واستعمل منهجًا جدليًا في المقابلة بين الحلول المختلفة لمسألة معينة، حيث كان الاحتجاج لصالح أو ضد حكم معين هو أسلوب الاحتجاج المفضَّل، أكثر من الاستدلال بالقانون.

وعلىٰ سبيل المثال، يظهر نجاح الإصلاحات الإدارية البابوية في الزيادة الكبيرة التي شهدتها المراسلات التي تخرج من روما[1]. وأضحت الإدارة البابوية متخصصة في أربعة أفرع مختلفة: مؤسسة الإصلاحية، الأرشيف، صندوق البابا the Camera، محكمة الاستئناف الكنسية العليا the Rota. تناولت مؤسسة الإصلاحية مسائل الإيمان، وكان الأرشيف مسؤولًا عن المراسلات، بينما تناول الصندوق الأمور المالية، وقامت المحكمة العليا بالمهام القضائية. باختصار: كان هناك تخصص وظيفي. ونتيجة لذلك، تضخَّم حجم البابوية، فكانت إدارتها تُقدّر تقريبًا بـ ٤٥٠ إلىٰ ٦٥٠ شخصًا، حتىٰ في وقت ما كانت البابوية في المنفىٰ في أفينيون[2].

علاوة علىٰ ذلك، عُقد مجمع لاتران لعام ١٠٥٩م، في محاولة للحد من التأثيرات الدُّنيانية علىٰ الانتخابات البابوية. وأصبحت الانتخابات ساعتها من اختصاص هيئة الكرادلة رسميًا. لكن لم يؤدِ هذا إلىٰ إنهاء التأثير الدُّنياني، حيث كان الملوك واللوردات يتحكمون في الكرادلة الذين يُفضلونهم، غير أنَّه أنذر بالفصل بين السلطات الدُّنيانية والروحية.

وبذلك، لم تقم الكنيسة في القرون الوسطىٰ بتعيين حدود سلطتها قطريًا بأي وجه كان، بل دعّمت من دعوىٰ عالميتها وحكمها لجماعة المؤمنين بالمسيحية.

= and Harold Hazeltine, "Roman and Canon Law in the Middle Ages," in J. R. Tanner, ed., The Cambridge Medieval History, vol. (1957) 5, pp. 697-764.

(1) Southern, Western Society and the Church, p. 109.

تبقت فقط عشر رسائل بابوية عن كل عام من عهد البابا سيلفستر الثاني (٩٩٩-١٠٠٣م). وكان متوسط عدد الرسائل في العام خمسًا وثلاثين إلىٰ حوالي عام ١١٣٠م. وبحلول زمن يوحنا الثاني والعشرين (١٣١٦-١٣٢٤م) كان متوسط الرسائل ٣٦٤٦ رسالة في السنة.

(2) Zacour, Medieval Institutions, p. 195.

ومن الناحية الاقتصادية والإدارية: كانت الكنيسة منظَّمة بشكل عبر محلي. وقد آثرت بشكل متزايد السيطرة الهرمية من روما، رغم تخوفات رجال الدين المحليين. ومن حيث الإيرادات الاقتصادية، أثّر كلٌّ من رجال الدين المحليين وروما في الأنشطة الحياتية كافة. فلم تُفلت أيُّ منطقة في أوروبا المسيحية من القدرة الاستخراجية للكنيسة.

وعلىٰ المدىٰ الطويل، سيقوم النزاع مع الحكام القطريين علىٰ أبعاد ثقافية واقتصادية وإدارية. إذ لن يكون التوفيق بين الادعاءات العالمية للسلطة ومبدأ السيادة أمرًا ممكنًا. ففي المجال الاقتصادي: اعترض الملك علىٰ نقل الموارد إلىٰ روما. وعلاوة علىٰ ذلك، كانت حيازات الكنيسة ممتلكات جذابة في حد ذاتها. ومن الناحية الإدارية، قوّضت الهرمية البيروقراطية من روما سيطرة الحكام الدُّنيانيين علىٰ رجال الدين المحليين، والذين كانوا يعملون باعتبارهم لوردات وإداريين. فقد كان منطق الحكم الكنسي العالمي ومنطق السيادة القطرية متناقضين تمامًا.

الإمبراطورية الرومانية المقدسة

كان للإمبراطوريات التقليدية عادة نظام حكم عالمي. إذ كانت تطمح أساسًا إلىٰ ممارسةِ السيطرة السياسية علىٰ مجال تفاعلها الاقتصادي. فالتمدد المكاني للسيطرة السياسية يتوافق بشكل مثالي مع السوق. وبحسب تعبير روبرتو أنغر: تطمح الإمبراطوريات إلىٰ تحقيق الاكتفاء الذاتي، [حيث] «تتمثل ميزتها الأكثر ظهورًا في التطابق الكامل بين حدودها الاقتصادية والسياسية»[1]. وعلاوة علىٰ

---

(1) Roberto Unger, Plasticity into Power (1987), p. 113،

وهناك نقطة مشابهة أثارها فالرشتاين عند مناقشته كيف تحولت اقتصادات العالم إلىٰ إمبراطوريات.

Wallerstein, The Modem World System, vol. 1, pp. 15-16. و

كذلك أشار غيلبين إلىٰ كيف أنه تم تحويل أسواق ما قبل العصر الحديث المتوسّعة إلىٰ اقتصادات إمبراطورية.

Gilpin, War and Change, p. 133.

وانظر أيضا:

Kratochwil, "Systems, Boundaries, and Territoriality," pp. 35-36.



ذلك، أضفت تلك الإمبراطوريات الشرعية علىٰ وجودها بمزاعم روحية. فقد كانت الإمبراطوريات العالمية تميل إلىٰ ادعاء شكلٍ من أشكالِ التبرير الكوني[١]. وبينما كانت هناك قيود واقعية علىٰ ممارستها لسلطتها، كانت تنكر مساواة كافة الفاعلين الآخرين لها بصورة نظرية. «وبعبارة أخرىٰ: كان للإمبراطوريات خاصية عالمية داخل أقاليمها الخاصة»[٢].

ولم تكن الإمبراطورية التي حاول الملوك الألمان تأسيسها منذ القرن العاشر فصاعدا مختلفة. إذ لم تحدد نفسها بسيطرتها علىٰ قطر معيَّن. «فقد كان لها مناطق حدودية -إلا أننا لا يمكن أن نتحدث عن حدود- في حوالي منتصف القرن الحادي عشر»[٣]. فبحكم طبيعتها، لم يكن ممكنًا أن يكون لها حدود. «لم تكن الإمبراطورية كيانًا جغرافيًا، وإنما سلطة عسكرية وروحية»[٤].

مثل الكنيسة، كان للإمبراطورية مزاعم عالمية. فقد كانت، علىٰ الحقيقة، قائمة علىٰ السيطرة علىٰ ممالك عدة، باعتبار أن لها مكانة قديمة -المملكة الإيطالية، وبورغوندي، والمملكة الجرمانية. وتجد مزاعمها العالمية أصلًا في ميراث الإمبراطورية الكارولنجية. فبما أن الصورة المثالية للحكم هي المناظرة لمملكة السماء، فإنه يجب أن يكون هناك حاكم واحد. وكان يتم التعبير رمزيًا عن هذا الأمر من خلال الكرة الإمبراطورية، التي يُفترض أنها تحتوي ترابًا من أركان العالم الأربعة. وانتقل الحكم الشرعي للإمبراطورية في البداية من روما إلىٰ القسطنطينية ثم إلىٰ الإمبراطورية الكارولنجية والآن انتقل إلىٰ الجرمان.[٥].

---

(١) انظر المناقشات حول هذه القاعدة في:

Susan Rudolph, "Presidential Address"

(2) Giddens, The Nation-State and Violence, p. 81.

(3) Fuhrmann, Germany in the High Middle Ages, p. 20.

(4) Berman, Law and Revolution, p. 89.

(٥) لمناقشات عن فكرة الإمبراطورية، انظر:

Straus, "Germany: Idea of Empire"; Bloch, Feudal Society, p. 390; and Barraclough, The Origins of Modem Germany, pp. 47, 62.

إلّا أنَّ الأخير ينصُّ علىٰ أنَّ الإمبراطور لم يزعم أنه أعلىٰ من ملك فرنسا. لكن لاحظ أنَّه كان هناك =

لكن واجهت مزاعم الإمبراطورية الجرمانية مشكلتين أدَّتا في النهاية إلىٰ نَفي الاحتمال الإمبراطوري(١). أولًا: واجه الإمبراطوري الجرماني مزاعم عالمية منافسة من قِبل البابا. ثانيًا: أدّت الطبيعة غير المتجانسة للإمارات الجرمانية إلىٰ جعل أي سعي نحو استراتيجية توسُّعية في الخارج عملًا محفوفًا بالمخاطر دائمًا. ومن أجل التعامل مع هذه المسائل؛ قام الملك الجرماني -الإمبراطور الروماني المقدس- باختيار استراتيجية فيودالية لمواجهة المدن(٢).

الميراث التاريخي للإمبراطورية

شهدت القرون الأخيرة للإمبراطورية الرومانية تدفق الشعوب التي كانت تعيش في وقت سابق خارج حدود الإمبراطورية. كانت الفرنجة إحدىٰ القبائل الجرمانية التي مثلت نمط الهجرة الكبير في القرنين الرابع والخامس. واستقروا في النهاية في ما يُعرف اليوم بشمال فرنسا وبلجيكا. ومثلهم مثل جميع الغزاة البرابرة والقبائل المهاجرة، تأثر الفرنجة بشدة بالميراث الروماني، حيث قاموا بتفصيل القانون الروماني وفق احتياجاتهم الخاصة واعتنقوا المسيحية.

تدريجيا: وسّعت السلالة الميروفنجية ثم الكارولنجية بعد ذلك من نطاق الفرنجة. وبقوة سلاح الفرسان الذي كان لديهم، قاموا بغزو الإمبراطوريات الأخرىٰ التي استقرت في فرنسا. فهزموا البورغونديين، ودفعوا بالقوط الغربيين إلىٰ إسبانيا، وأوقفوا تقدم المسلمين وأقاموا مقاطعة حدودية علىٰ طول جبال البرانس(٣).

= أيديولوجيا ما ترىٰ أنَّ الملوك خاضعون للإمبراطور، وأنَّ ريتشارد قلب الأسد، عندما قُبض عليه في طريق عودته من الحروب الصليبية، اضطر إلىٰ الاعتراف بالإمبراطور باعتباره سيدًا له.

Fuhrmann, Germany in the High Middle Ages, pp. 156, 184.

(١) يشير رودولف إلىٰ أنَّ الإمبراطوريات العالمية كانت هي النمط التقليدي في كل مكان آخر. «فلو أنَّ الإمبراطورية الرومانية المقدسة أصبحت هي نظام الحكم السائد في القرن الثاني عشر؛ إذن لكانت أوروبا قريبةً من «النمط» العالمي أكثر».

Rudolph, "Presidential Address," p. 736.

(٢) يتم تقديم بيان كامل لهذا في الفصل السادس.

(٣) للوقوف علىٰ نظرات عامة حول هذه الفترة، انظر: =

واكب التوسع الدُّنياني للفرنجة نجاحَهم في خلق تحالفٍ مع الكنيسة. فعندما احتاج البابا إلىٰ حلفاء دُنيانيين لحماية إيطاليا ضد الغزاة اللومبارديين من الشمال، مع عجز الإمبراطور البيزنطي المتصاعد عن توفير الدعم الدُّنياني، بدا أن اختيار الفرنجة اختيار منطقي[1]. في الآن ذاته، أراد أمين سر الأسرة الملكية، رئيس الديوان الملكي ببين أن يستبدل ساداته الميروفنجيون. حيث أصبح الملوك الميروفنجيين [في هذا الوقت] حكامًا شكليين بشكل متزايد، وأصبح أمناء السر هم الحكام السياسيين في الواقع. ولإضفاء الشرعية علىٰ هذا الاغتصاب؛ سعىٰ ببين للحصول علىٰ موافقة البابا ونالها بالفعل. ونصِّب ملكًا عن طريق مباركته بالزيت المقدس من قِبل رئيس الأساقفة، مندوب البابا. وبهذا ربح البابا حليفًا ضد أعدائه الدُّنيانيين. وبدوره حصل الملك الكارولنجي استحسان الكنيسة. ونال الفرنجة أيضًا، بعد هزيمة الكارولنجيين للومبارديين في إيطاليا - حيازات في جنوب جبال الألب. وأعادوا للبابا قدرًا كبيرًا من هذه الحيازات، والتي أصبحت بعد ذلك قلب الأراضي البابوية المستقلة.

توجَّه شارلمان -خليفة ببين- شرقًا كي يوسِّع الأراضي الكارولنجية. فشمل حكم الكارولنجيين المناطق من بحر الشمال إلىٰ إيطاليا وتحُدُّه من الشرق السهول المجرية. ومن أجل مباركة عملية توطيد السلطة السياسية والمكانة الكهنوتية؛ تم تتويج شارلمان إمبراطورًا من قِبل البابا في يوم عيد الميلاد عام ٨٠٠م[2]. وكما

= Jacques Le Goff, Medieval Civilization (1988), chapters 1, 2; Duby, The Early Growth of the European Economy, chapters 4, 5.

(١) فكانت رسالة البابا غريغوري الثالث إلىٰ شارل مارتل يُناشده فيها بأن يقدم له المساعدة: «أنت، يا بُنيَّ، ستتلقىٰ نعمة من أمير الحواريين نفسه هنا وفي الحياة المستقبلية عند الوقوف بين يدي الرب، وذلك منوط بتقديمك المساعدة العاجلة للكنيسة».

Tierney, The Middle Ages, p. 82.

(٢) انظر:

Tierney, The Crisis of Church and State, pp. 22-23

للاطلاع علىٰ مجموعة متنوعة من الروايات. ومن وجهة نظر ساوذرن: «كانت فكرة اعتبار الإمبراطورية الغربية وسيلة لبسط السلطة البابوية خطأ من بدايتها إلىٰ نهايتها ... لأنَّه بإنشاء الإمبراطور، فإنَّ البابا لم يُخلق نائبًا له، بل خصمًا أو حتىٰ سيِّدًا». =

أسلفنا، كان المقصود من الرمزية الدينية التعبير عن الرتبة الدينية للإمبراطورية.

لم يستمر توحيد الفرنجة لأوروبا الغربية طويلًا. ويعد غياب مبدأ التوريث للابن الأكبر فقط هو أحد العوامل الرئيسة التي أدت إلىٰ ضعف الإمبراطورية الكارولنجية. فبدلًا من ذلك قسَّم الكارولنجيون الميراث بين جميع الورثة الذكور. مما أدىٰ إلىٰ تقسيم الإمبراطورية إلىٰ أربع إمبراطوريات في عام ٨١٧م، وكانت انقساماتها تتغير بشكل دوري. في عام ٨٤٣م وبموجب معاهدة فردان (Treaty of Verdun)، تمت إعادة ترسيم الممالك وقُسِّمت الإمبراطورية إلىٰ مملكة غربية، وأخرىٰ وسطىٰ، وثالثة شرقية.

أعادت معاهدتا ميرسن (Meersen)، وريبومونت (Ribemont) رسم الحدود في عام ٨٧٠م و٨٨٠م. وأدىٰ استمرار الحروب بين الإخوة إلىٰ تأسيس مملكة الفرنجة الغربية، ومملكة الفرنجة الشرقية، وبورغوندي العليا والسفلىٰ (وقد أطلق علىٰ هذه الأخيرة اسم آرلس (Arles) باسم عاصمتها)، ومملكة إيطاليا. وظلّت أراضي البابا (patrimonium petri) مستقلّةً ولم تتأثر بتعديلات إمبراطورية الفرنجة.

أدىٰ ضعف السلطة المركزية إلىٰ نشأة خمس دوقيات قوية في مملكة الفرنجة الشرقية: فرنكونيا، ساكسونيا، ثيرينغن، بافاريا، وسوابيا[1]. وعندما انقطعت السلالة الكارولنجية في بداية القرن العاشر، أعلن الساكسونيون هنري الأول ملكًا. ومضىٰ قدمًا في إخضاع الدوقات، وتم تتويج ابنه أوتو العظيم ملكًا، بينما أصبح الدوقات جزءًا من حاشية الملك. وخلال حملته الإيطالية الثانية، قام البابا بتتويج أوتو إمبراطورًا في عام ٩٦٢م. كان هذا مؤشرًا علىٰ تأسيس الإمبراطورية، واعتبر أوتو نفسه بالفعل الخليفة المباشر لشارلمان. جادل ابنه أوتو الثاني (٩٧٣-٩٨٧م) من أجل استعادة الإمبراطورية الرومانية القديمة التي تتكون من ألمانيا

= Southern, Western Society and the Church, p. 99.

مع أنَّه بإمكان المرء أن يجادل بشكل مساوٍ بأنَّ الإمبراطور هو من خلق البابوية.

Berman, Law and Revolution, p. 91.

(١) للاطلاع علىٰ نظرات عامة حول هذه الفترة، انظر:

Barraclough, The Origins of Modern Germany, chapters 2, 3; Bendix, Kings or People, pp. 129-145.

وروما وبلاد الغال. وقبل ابنه أوتو الثالث لقب «خادم الحواريين» ليدلَّ علىٰ توحيد الإمبراطورية والكنيسة. وبالتالي، لم تكن الإمبراطورية مجرد سلطة سياسية دُنيانية تُسيطر علىٰ منطقة معيَّنَة، بل ادعت الولاية علىٰ المجتمع المسيحي بكونها يد الرب الدُّنيانية. وكانت بهذا المعنىٰ ذات نزعة عالمية(١).

علىٰ الرغم من أنَّ الإمبراطورية الرومانية المقدسة استمرَّت اسميًا إلىٰ سنة ١٨٠٦م، فإنَّها كانت منذ البداية خاضعة لتوترات داخلية. وكما سنرىٰ، انتهىٰ الأمر بالمساومات السياسية التي كان علىٰ الملك القيام بها من أجل التعامل مع هذه التوترات بدفع ألمانيا إلىٰ مسار معاكس للمسار الذي اتبعه الملك الفرنسي.

نقاط الضعف الداخلية للإمبراطورية: دعاوىٰ عالمية مركبة فوق لورديات تابعة

نبعت المشاكل التي واجهت الإمبراطور الألماني من مصدرين. يكمن الأول في قوة الدوقات. فالفيودالية لم تحقق تقدمًا في الجزء الإفرنجي الشرقي من الإمبراطورية الكارولنجية كما تقدَّمت في فرنسا. وكان التشظِّي أقل حدة في أول الأمر. فمع أنَّها انقسمت إلىٰ عدة دوقيات، إلَّا أنَّ الأمر لم يتجاوز ذلك(٢).

يعد مدىٰ اتصاف هذه الدوقيات بالقبلية أمرًا مثيرًا للجدل، حيث أشارت أسماء الدوقيات في حد ذاتها إلىٰ كونها في واقع الأمر قَبَليَّة إلىٰ حد ما. حاول الكارولنجيون تفكيك هذه الدوقيات والحكم من خلال الكونْتات، إلا أنَّها قد عادت بعد انهيار الكارولنجيين(٣). واكتسبت هذه الدوقيات طابعًا شبه ملكي.

---

(١) إلَّا أنَّ الأباطرة كانوا عقلانيين بما فيه الكفاية ليدركوا حدود سلطتهم الفعلية. فرغم أنَّهم ادعوا السيادة القانونية علىٰ الملوك، فإنهم نادرًا ما شدَّدوا علىٰ هذه الادعاءات ضد أيٍّ من الملوك الفرنسيين أو الإنجليز. إنما كان هدفهم السيطرة علىٰ الكنيسة وإيطاليا. وعلاوة علىٰ ذلك، أصبح خطابهم العالمي أكثر تشددًا بمواجهتهم الكنيسة التي تزداد هيروقراطيَّة.

Barraclough, The Origins of Modern Germany, pp. 68, 196.

(٢) في المقابل، قُسِّمت فرنسا إلىٰ خمس وخمسين وحدة جغرافية منفصلة أثناء القرن العاشر.

Barraclough, The Origins of Modem Germany, p. 17.

(٣) يُناقش

Fleckenstein, Early Medieval Germany, p. 109

=

وستشكل القوة المستمرة لهذه الإمارات الحاجز الأول أمام أي محاولات من قِبل الإمبراطور لتشكيل مملكة موحدة في ألمانيا.

ولمواجهة هؤلاء اللوردات الأقوياء، كان لا بد علىٰ الملوك الألمان أن يتحالفوا مع الكنيسة الألمانية، لكنَّهم واجهوا مشكلة ثانية هناك. تمثَّلت هذه العقبة في التنافس بين الكنيسة والإمبراطور، والذي ناقشناه في سياق النزاع حول التنصيب. فقد كان يتم تعيين رجال الدين المحليين، والأساقفة، ورؤساء الأديرة كتابعين مُقطَعين في الإدارة الملكية. إلا أنَّ ولاء رجال الدين هؤلاء أصبح محل شك بصورة متزايدة، خاصة بعد أن أنشأت روما بيروقراطية فعالة ونادت بنفوذ البابا علىٰ رجال الدين هؤلاء.

فرغم أنَّ البابا قد توج أوتو العظيم إمبراطورًا في عام ٩٦٢م، فإنَّ المهام الإمبراطورية والبابوية كانت أساسًا متناقضة. فصراع الحياة أو الموت بين البابوية والإمبراطورية نتج عن كون كل منهما كان يسعىٰ إلىٰ حكم نفس مجالات الحياة السياسية. فقد سعىٰ كل منهما إلىٰ إعادة تأسيس المفهوم القديم للإمبراطورية الرومانية، والسيطرة علىٰ تنصيب رجال الدين، وتوحيد الممالك المنفصلة، بما في ذلك إيطاليا وألمانيا. وكانت المشكلة أنَّ كلًا منهم لم يكن ليخضع لسلطة الآخر[(١)].

= رجوع هذه الدوقيات المجمّعة. انظر أيضًا:

John Freed, "Germany: Stem Duchies," in Strayer, Dictionary of the Middle Ages, vol. 5, pp. 505-511.

ويخالف باراكلاو هذا التصنيف، لكن لَاحِظ أنَّه هو أيضا يُقرُّ بأنَّ السلطة في الشرق كانت دائمًا شخصية، وليست إقليمية، وأنَّ السلطة الإقليمية للكونْتات كانت ضعيفة.

Barraclough, The Origins of Modem Germany, p. 10.

(١) وبالتالي، يصنِّفُ بيتزورنو المنافسة بأنَّها صراع حول السياسة المطلقة. حيث ادَّعت الكنيسة لنفسها احتكار المعرفة، لكنَّ الأهم من ذلك أنَّها ادَّعت احتكار الغايات النهائية والولاءات.

Pizzorno, "Politics Unbound".

وحول استحالة التوفيق بين هاتين السلطتين الثيوقراطيَّتَيْن، انظر كذلك:

Barraclough, The Origins of Modem Germany, p. 113.

وتبين في النهاية أنَّه من المستحيل التوفيق بين سياسة إمبراطورية تركِّز على إيطاليا وأخرىٰ تركِّز علىٰ ألمانيا. ففي إيطاليا: واجه الإمبراطور البابا والبلديات الغنية باعتبارهما منافسين سياسيين. وعلاوة علىٰ ذلك، كان من الممكن أن يتحالف هؤلاء مع قوىٰ أخرىٰ مثل النورمانديين في صقلية. وفي سبيل مواجهتهم، كان علىٰ الإمبراطور أن يستنزف الموارد الألمانية مما سيدفعه لفرض ضرائب علىٰ الدوقات الذين يدعمونه. وزد علىٰ ذلك أن هؤلاء اللوردات لديهم بالفعل حوافز تدفعهم نحو التحالف مع قوىٰ خارجية، كالبابا، للحد من أي نزعة ملكية نحو المركزية. وتعد أي سياسة معاكسة تركز علىٰ ألمانيا، من شأنها أن تُعرِّض المطالبات الإمبراطورية بإيطاليا الشمالية وبورغندي للخطر، واللتين كانتا مصدري دخل مرغوبًا فيهما، ولن تكون هذه السياسة متوافقة مع المنطق العالمي للإمبراطورية. كان ردُّ الإمبراطورية غالبًا عبارة عن مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات غير المتسقة مع بعضها البعض في كثير من الأحيان وشلَّت في نهاية المطاف التوسع الإقليمي وقسَّمت ألمانيا حتىٰ أواخر القرن التاسع عشر[١].

فشل الاستراتيجية الإمبراطورية

فشلت الاستراتيجية الإمبراطورية أولًا بسبب: أنَّه لم تستطع التوصل إلىٰ توافق مع البابوية بتكلفة معقولة. لقد منح التوافق، الذي تم في معاهدة فورمس (Concordat of Worms)، الإمبراطور حق الموافقة، لكن لم يَعد باستطاعته تعيين الأسقف بالشارة الكهنوتية: الصولجان والخاتم[٢]. لم يكن هذا مجرد رمزية، بل

---

(١) كان النورمانديون والبلديات اللومباردية والأرستقراطيون الألمان هم حُلَفاء البابا في النزاع حول التنصيب. بينما تحالف هنري الرابع مع المدن الألمانية في الجنوب والشرق. مما آل إلىٰ عزْلِ الأساقفة الذين عارضوا وجود حريات مدينية أكبر.

Barraclough, The Origins of Modem Germany, pp. 119-128.

وتحالف هنري الخامس مع النبلاء ضد والده، إلَّا أنَّه هُزِمَ في المعركة، مما مهّد للصراع بين فريدريك الثاني وابنه، الذي كان كذلك صراعا حول اتباع تحالف مديني أم فيودالي.

Fuhrmann, Germany in the High Middle Ages, p. 86.

(٢) انظر مناقشات بعض التداعيات في:

Berman, Law and Revolution, p. 98.

عنىٰ أنَّ الإمبراطور ليس له نفوذ علىٰ الأساقفة الموجودين في نطاقه باعتبارهم أعضاء في الإكليروس. كان هذا مُشكِلًا بالنسبة إلىٰ الإمبراطور الألماني؛ لأنَّه كان يعتمد بشكل كبير جدًا أكثر من نظيرَيْه -الفرنسي والإنجليزي- علىٰ اللوردات من رجال الدين[١].

وبالتالي، فقد كان النزاع حول التنصيب مثالًا مهمًا علىٰ قدرة أصحاب السلطة المحليين -الكنسيين والدُّنيانيين- علىٰ الاستفادة من النزاع بين الإمبراطور والبابا كوسيلة لتعزيز مصالحهم الخاصة. وقد عنىٰ ذلك أيضًا أنَّه بإمكان البابا أو أي منافس علىٰ العرش في ألمانيا الاستفادة من هذه المعارضة المحلية؛ لإبقاء الإمبراطور بعيدًا. ففي بعض المناسبات، اعترف الباباوات بالملوك المنازعين المدعومين بتحالفات من الذين عارضوا الإمبراطور الحالي، ويفعل الإمبراطور العكس. ففي خلال فترة النزاع حول التنصيب، دعم البابا غريغوري انتخاب النبلاء لرودولف صاحب سوابيا بصفته ملكًا منازعًا لهنري، وقام الإمبراطور بتعيين كليمنت الثالث باعتباره بابا معارضًا. وبالمثل قاموا بتعيين أساقفة وأساقفة مناهضين لهم، بحيث كان للأبرشيات اثنان يطالبان بالسيطرة عليها[٢].

كان النزاع الرئيس الثاني بين البابا والإمبراطور بخصوص السيطرة علىٰ الأراضي الإيطالية الواقعة خارج ممتلكات البابا. فقد هددت محاولات فريدريك الثاني (١٢١٢-١٢٥٠م) لضم صقلية وشمال إيطاليا إلىٰ الإمبراطورية الألمانية استقلال الدولة البابوية بشكل خاص. ولذلك، تحالفت المدن الإيطالية في الشمال، والتي سعت للاستقلال من الإمبراطور، مع البابا. فعلىٰ الرغم من نجاحه الأوَّلي في حملاته الإمبراطورية، فشل فريدريك الثاني نهاية المطاف في إخضاع هذه المدن، وتبددت المطالب الألمانية بالسيادة المطلقة في إيطاليا. وبعد

---

(١) تقريبا بحلول عام ١٢٠٠م كان هناك في إنجلترا ما يقرب من أربعة بارونات دُنيانيين لكلِّ بارونٍ كنسي. وعلىٰ العكس، في ألمانيا كان هناك ستة بارونات كنسيين لكلِّ لورد دُنيانيٍّ.

Fuhrmann, Germany in the High Middle Ages, p. 173.

(٢) المرجع السابق، (ص٦٧-٦٨).



قرن من الزمن (١٣٥٦م)، سلَّم شارل الأراضي الإيطالية رسميًا، في مقابل الاحتفاظ باللقب الإمبراطوري[١].

يجادل جيفري باراكلاو بأنَّ السياسة الإيطالية لفريدريك الثاني هي التي ختمت مصير الإمبراطورية الرومانية المقدسة. فقد اختار فريدريك الثاني عمدًا أن يركز اهتمامه علىٰ إيطاليا بدلًا عن ألمانيا. قد يكون السبب الرئيس لذلك أنَّ إيطاليا كانت توفِّر له مقادير كبيرة من الإيرادات، غير أنَّه لديه أسبابه الأيديولوجية الخاصة به. فيبدو أنَّه كانت لديه ميول نحو جنون العظمة ومطالبات منمَّقة بمكانته المسيحانية. «فقد قدَّم نفسه باعتباره إمبراطور آخر الزمان، والمنقذ الذي سيقود العالم إلىٰ العصر الذهبي»[٢]. واستمرت الأساطير، بعد موته، حول الرجعة الثانية لهذا الإمبراطور الذي سيوحد العالم المسيحي.

كانت الاستراتيجية الإمبراطورية دائما مبنية علىٰ أساسٍ هش. فقد كان اللوردات الألمان مقاومين للتنازل عن استقلالهم، وأيُّ ملك يقوم بحملة عبر جبال الألب لا بد أن يخشىٰ دائمًا من وقوع تمرُّدٍ في موطنه. وحاول فريدريك الثاني، والذي ربما كان الإمبراطور الأخير الذي تمكن من الحفاظ علىٰ الإمبراطورية، تجنُّب الخسائر في ألمانيا من خلال الاعتراف بالحقوق شبه الملكية للأمراء، حيث منح في نَشْرَتين بابَويَّتين، خاصة النشرة البابوية لعام ١٢٣٢م (Statutum in favorem principum)، مطالب لصالح الأمراء، وكذلك اعترف بحق الأمراء في انتخاب الإمبراطور والذي كان يُمَارس في السابق لكنَّه لم يَحظَ باعترافٍ رسميّ. لقد أنهىٰ الأمراء رسميًا الملكية الوراثية وسيُنصّبون بشكل واعٍ

---

(١) أنهت هذه الوثيقة -النشرة الذهبية- رسميًا المحاولة الألمانية لتوحيد الإمبراطورية القديمة، بالرغم من فشل تلك السياسة واقعيًا قبل قرنٍ من الزمان.

Barraclough, The Origins of Modem Germany, p. 316.

(2) Le Goff, Medieval Civilization, p. 267.

وعن أسلوب حياته باذخ الترف، انظر:

Keen, History of Medieval Europe, p. 165.

وعن مكانته المسيحانية،

Norman Cohn, The Pursuit of the Millennium (1970), p. lll.



مرشحين ضعفاء على العرش. وأصبحت تزكية البابا أمرًا إضافيًا، وليس شرطًا مسبقًا للترتيب الإمبراطوري.

فشلت كلٌ من الاستراتيجية الفيودالية في ألمانيا والاستراتيجية الإمبراطورية في إيطاليا. وتطوّرت ألمانيا بعد ذلك إلى نظام غير متجانس مكوّن من لورديات مستقلة وعُصب مدينية. فقد كانت نهاية حكم فريدريك الثاني نقطة تحول في التاريخ الألماني، وكانت من الناحية الواقعية نهايةً للإمبراطورية.

الخلاصة

لقد أشرتُ في هذا الفصل إلىٰ أنَّ الكنيسة والإمبراطورية الرومانية المقدسة والفيودالية كانت كلُّها ذات منطق تنظيمي غير قطري. فقد كان التنظيم الفيودالي شبكة من الروابط الشخصية، أمَّا الكنيسة والإمبراطورية فقد طالبتا بالسلطة علىٰ مجتمع المؤمنين وتوسلا بميراث الإمبراطورية الرومانية. وعلاوة علىٰ ذلك، تواجدت هذه السُلَطات الثلاث في وقتٍ واحد، حيث كان من الممكن أن يخضع الأفراد إلىٰ سلطات متعددة؛ لأنَّ الحكومة لم تكن مُحَدَّدةً بمعايير حصرية. ورغم أنَّ الإمبراطور والبابا قد ادَّعىٰ كلٌّ منهما ولايته علىٰ الآخر، فإنَّ ذلك لم يكن سيادةً بمعناها القطري. فعلىٰ سبيل المثال: كان علىٰ الإمبراطور التنازل عن السيطرة الرومانية علىٰ الحيازات الكنسية داخل الإمبراطورية، كما حافظ اللوردات علىٰ سلطات عديدة جعلتهم تقريبا مستقلين.

وعلىٰ النقيض، بُنيت الدولة الحديثة علىٰ أساس مفهوم السيادة. والسيادة من حيث التعريف تتكوَّن من هرمية داخلية وتعيين لحدود قطرية. وبالتالي، فإنَّ نطاق السلطة يقتضي وجود حدودٍ رسمية.

وعلىٰ العكس، ونظرًا لكون السلطة في الفيودالية مُحَدَّدَةً من خلال الروابط الشخصية -الالتزامات والحقوق بين أفراد- كانت الهرمية مشتتة. فقد كانت الالتزامات بحسب الظروف وكل حالة بِحَسَبِها. ونتيجة لذلك، أصبحت مكانة الفرد -أي «صفة» الشخص- عنصرًا مُهمًّا في الحفاظ علىٰ النظام الاجتماعي. لقد كانت الفيودالية -كنظام للالتزامات الشخصية- متمحورة حول التميز منذ

الولادة، والقدرة علىٰ حمل السلاح، ومؤشرات أخرىٰ أبرزت مكانة الفرد في المجتمع.

وكذلك لم تحدد الكنيسة سلطتها بحيثيات مكانية. فقد كانت سلطتها قائمةً علىٰ دَوْرها في توجيه جماعة المؤمنين، حيث امتدَّ نطاقها علىٰ العالم المسيحي [كله]. وبذلك، كانت مكانة المرء باعتباره مؤمنا هي التي تجعله خاضعًا لهذا النمط من السلطة.

داخل الكنيسة: أكَّد البابا تدريجيا سموه علىٰ الأساقفة الآخرين، وحاول أن يجعل الرهبان وموظف الكنيسة خاضعين لإملاءاته من روما. وخارجيًّا: ادعىٰ البابا سموًا عالميًا؛ فكل القوىٰ الأخرىٰ خاضعة له. فلم يكن ليحصل الأباطرة والملوك علىٰ سلطتهم إلَّا بموافقة بابوية.

ونتيجة لذلك، كانت الكنيسة مُعَدَّةً اقتصاديًا وإداريًا لتكون تنظيمًا عبر محلي. فقد امتدَّ نشاطها بقدر امتداد جماعة المؤمنين. وكان بإمكان البابا استخراج الإيرادات من جميع أنحاء أوروبا المسيحية. وكان في الوقت نفسه، من الممكن لإملاءات روما أن تتغلغل إلىٰ أكثر المستويات محليَّةً في المجتمع. لقد كان نطاق سلطة الكنيسة واسعًا، وكانت آثارها في المجتمع عميقة الأثر .

كانت الإمبراطورية الرومانية المقدسة خليطًا غريبًا من عناصر تنظيمية متضاربة. أولًا: ادَّعت وراثتها للإمبراطورية الرومانية القديمة. وبناءً علىٰ ذلك الرأي، جادل البعض بأنَّ الإمبراطورية لا بد أن تشمل: بلاد الغال، وإيطاليا، وجيرمانيا، وأجزاء من أوروبا الشرقية. ثانيًا: اعتمدت الإمبراطورية الجديدة أيضًا المنطقَ الديني الخاص بجماعة المؤمنين. وبالتالي، تكوَّنت الإمبراطورية من أوروبا المسيحية، وعليه قامت سلطتها علىٰ معيار غير قطري. ورغم ذلك، لم يتمكَّن الملوك الألمان في الواقع من الاستمرار في ادعاءاتهم بالسمو علىٰ الملك الفرنسي والملك الإنجليزي، ومن حيث المبدأ كان الأخيران يُعتبران أقلَّ منزلة. وبالتالي، كان مبدأ الحكم الإمبراطوري نظريًا هو العالمية، وهدفه توحيد جميع الأفراد داخل إمبراطورية مسيحية.

أدت ازدواجية مصادر الشرعية الدُّنيانية والدينية إلىٰ غياب سلطة هرمية واضحة المعالم. فمن ناحية، كان للإمبراطور السلطة العليا علىٰ جميع الحكام بما في ذلك البابا. إلا أن الكنيسة ادَّعت نطاق السلطة ذاته، فقد كان هناك سيفان، إلا أن الدُّنياني يجب عليه أن يخدم الروحي.

تفاقم الارتباك بشأن نطاق وهرمية السلطة الإمبراطورية أكثر بسبب التأثير الفيودالي في الاستراتيجية الإمبراطورية. فمن أجل تعزيز المطالبات الإمبراطورية بإيطاليا وبورغندي؛ اعترف الإمبراطور الألماني بحقوق كبيرة للأمراء، إلىٰ درجة أنَّهُ لم يستطِعِ المطالبة بالولاية الحصرية داخل المنطقة التي كان هو السيِّد عليها بشكل اسميّ.

يُمكن أن نصف الصراعات في هذه الفترة بأنَّها «نزاع ذو ثلاث زوايا: بين أسقفية دُنيانية (حريصة في الحفاظ علىٰ استحقاقاتها العرفية ضد المركزية البابوية)، والسلطة الإمبراطورية (التي رأت في المركزية البابوية تهديدًا لسلطتها الملكية)، والبابوية (التي رأت أنَّ المركزية هي السبيل الوحيد إلىٰ كنيسة نقية تم إصلاحها)»[١]. وكما يُلاحظ جون مورال (John Morrall): كان هذا صراعا في الوقت نفسه بين قوىٰ توحيدية وأخرىٰ محلية تخصيصية عارضت السلطة المركزية. وأثرت نتيجة هذه الصراعات وكيفية خَوْضِها علىٰ تطور الدول ذات السيادة بطرق عدة.

أولًا: من خلال إنكار شرعية بعضهما البعض، ومن خلال التحالف مع القوىٰ المحلية، أضعف كلٌ من الإمبراطور والبابا بعضهما البعض. وعلاوة علىٰ ذلك، لم تستطع أي قوة دُنيانية لعب دور مشابه لدور الإمبراطورية الألمانية في دعم البابوية. «وبالتالي يمكن القول بأنَّ سقوط قوة عالمية قام بدفع الأخرىٰ إلىٰ السقوط»[٢].

ثانيًا: أدىٰ دعم الإمبراطور والبابا للقوىٰ التخصيصية التي عارضت خصومهما، إلىٰ دفع ألمانيا وإيطاليا إلىٰ التشظّي بدلًا من المركزية. فقد كان بإمكان البلديات

---

(1) John Morrall, Political Thought in Medieval Times (1980), p. 28.

(2) Leuschner, Germany in the Late Middle Ages (1980), p. 76.

اللومباردية العثور علىٰ الدعم من روما أو النورمانديين في معارضتها للإمبراطور. وفي ألمانيا، أمكن للنبلاء ورجال الدين الاعتماد علىٰ البابا كذلك. وفي المقابل، أمكن للعائلات الأرستقراطية الإيطالية التي عارضت البابا أن تعتمد علىٰ دعم الإمبراطور.

ثالثًا: لجأت البابوية إلىٰ الحكام القطريين للحصول علىٰ الدعم في نزاعها مع الإمبراطورية. وبالتالي -كما سنرىٰ في الفصل الخامس- كان بإمكان الملوك الفرنسيين الاعتماد علىٰ الدعم والإيرادات البابوية عندما عزموا علىٰ توحيد مملكتهم ضد اللوردات الفيوداليين.

زد علىٰ ذلك أن الحاجة الضرورية للدعم الألماني المحلي دفعت الملوكَ الألمان إلىٰ استرضاء مجموعات محلية معينة. فقد اختار الملوك الألمان استراتيجية تُقلِّص من حريات المدن وتُسلِّم قِياد ألمانيا بشكل كبير إلىٰ اللوردات. واختلفت هذه الاستراتيجية بشكل ملحوظ عن استراتيجية الحكام القطريين الإنجليز والفرنسيين.

أخيرًا: أدىٰ الصراع بين البابوية والإمبراطور إلىٰ ظهور أنماط جديدة لتنظيم وتبرير الحكم. فبينما لجأت البابوية إلىٰ القانون الكنسي، وجد الحكام الدُّنيانيون تبريرًا لسيادتهم في القانون الروماني. فقد سبق واعترف هنري الرابع بنمط التبرير هذا في النزاع حول التنصيب، لكنَّه ما زال بحاجة إلىٰ الكثير من التطوير. بيد أنَّه -وبعد قرن من الزمن- قدم فريدريك بربروسا حجته بشكل صريح جدا بناءً علىٰ القانون الروماني وشجَّع تطوير الجامعات[1]. وسيلعب ذلك التطوير أيضًا دورًا مهمًّا في تنظيم الدول ذات السيادة وهيكلة حقوق الملكية.

---

(1) Fuhrmann, Germany in the High Middle Ages, pp. 72, 147.


مكتبة
التنوير

الجزء الثاني

ظهور أنماط تنظيم جديدة




مكتبة
التنوير

الفصل الرابع
النهضة الاقتصادية في أواخر القرون الوسطى

«لقد مثّل هذا العصر النهضة الحقيقية لأوروبا . . . قبل النهضة التقليدية في القرن الخامس عشر بمائتي أو ثلاثمائة سنة»(١).

«لا تعد السيادة أمرًا واقعًا، بل مفهومٌ طبَّقهُ البشر في ظروفٍ مُعيَّنَةٍ، أو صفة نَسَبوها أو دعوىٰ عارضوها، علىٰ السلطة السياسية التي كانوا يُمارسونها هم أو أناس آخرون»(٢).

المحفِّزُ: توسع التجارة ونمو المدن

بدأ الاقتصاد الأوروبي في المراحل الأخيرة من القرن الحادي عشر في التوسُّعِ بشكل كبير. حيث ارتفع الإنتاج الزراعي، وهُيِّئت الغابات والأراضي البور، وزادت الهجرة إلىٰ المناطق غير المستصلحة. ونتيجة لذلك، نَمَت التجارة وظهرت مدن جديدة، وتوسَّعت المدن القديمة. كانت هذه الفترة، بالنسبة إلىٰ المؤرِّخ الفرنسي القروسطي مارك بلوخ، فترة فريدة ومُمَيَّزة عن فترة أوائل القرون

(1) Braudel, The Perspective of the World, p. 94.

(2) Hinsley, Sovereignty, p. 1.

الوسطىٰ، لقد كانت عصرًا فيوداليًا ثانيًا[١].

كان ثمة أسباب عديدة لهذا التوسُّع الاقتصادي، لا تزال محل نقاش. غير أنَّه من الواضح أنَّ مجموعة متنوعة من الأحداث قد وقعت لتحفّز التجارة. فقد تسارع الإنتاج الزراعي مع تطور المحراث الثقيل ونظام الحقول الثلاثة، ويبدو أنَّ الطقس أصبح أكثر اعتدالًا، وتوقَّفت غزوات الفايكنغ والمجريين والمسلمين. وأخيرًا، كان هناك نمو كبير في عدد السكان. أدت جميع هذه العوامل إلىٰ طفرة في الإنتاج وطلب المستهلك.

ليس من الضروري أن تشغلنا أسباب هذه الطفرة الاقتصادية هنا[٢]. تكمن النقطة المهمة في كون الزيادة في الإنتاج الاقتصادي أنذرت بعودة التجارة المحلية والتجارة طويلة المدىٰ. وعلىٰ خلاف طبيعة التبادل القديم، المحليَّةِ إلىٰ حدٍّ كبير، والتي كانت عادةً من نوع المقايضة العينية، شجع الاقتصاد النقدي المتوسع حديثًا تقسيمَ العملِ ونمو المدن.

كان لتسييل الاقتصاد أثر كبير في البنية السياسية القائمة. حيث أثَّرَ بشكل لا مفرَّ منه في نظام التبادل العيني، وهو محور التنظيم الفيودالي. فبدأ اللوردات في تحويل خدمتهم العسكرية إلىٰ دُفعات نقدية: خراج الإعفاء (scutage). وبالمثل، فضّلوا إيجارات الأراضي من فلاحيهم بدلًا من أن يقبلوا منتجات

---

(١) انظر النقاش في:

Bloch, Feudal Society, pp. 59-71.

وهو يتحدَّث عن ثورة اقتصادية غيرت وجه أوروبا، (ص٦٩).

(٢) كُتب حول هذا الموضوع بشكل واسع إلا أن هناك إجماعًا علىٰ أن هناك تحولًا اقتصاديًا كبيرًا قد حدث، حيث يجعلها دوبي علامة علىٰ «نقطة تحول كبرىٰ في التاريخ الاقتصادي الأوروبي».

Duby, The Early Growth of the European Economy, p. 269.

وانظر أيضا:

Haverkamp, Medieval Germany, chapter 4; Carlo Cipolla, ed., The Fontana Economic History of Europe: The Middle Ages, vol. (1972) 1, pp. 11-24. See also Anderson, Passages from Antiquity to Feudalism, chapter 4.

ولكن تختلف روايتي عن رواية أندرسون في كونه قد أكّد علىٰ أنَّ المدن استمرت في كونها جزءًا من النظام الفيودالي.



زراعية. إلَّا أنَّ الأهم من ذلك كله كان صعود المدن.

كان هنري بيرين من أوائل من أكَّدَ علىٰ كون نمو حجم المدن وزيادة عددها كان حاسمًا فيما يخص التطور الأوروبي. فقد كانت المدن والتجارة طويلة المدىٰ، مرتبطة بشدة. «وبالتالي فقد كانت التجارة علىٰ نطاقٍ واسعٍ، أو التجارة طويلة المدىٰ إذا كنتَ تفضِّل لفظًا أكثر دقَّةً، هي سمة الانتعاش الاقتصادي في القرون الوسطىٰ . . . فعلىٰ خُطَىٰ تقدُّم التِّجارة؛ تضاعف عدد المدن»[١]. وعليه، فقد ارتبط مستوىٰ التمدن المتزايد -خاصة في شمال غرب أوروبا- ارتباطًا مباشرًا بتوسُّع التجارة. وكذلك في الآونة الأخيرة، جادل فرناند بروديل حولَ أهمِّية المراكز المدينية في الاقتصاد الأوروبي المبكِّر[٢]. وعلىٰ الرغم من الانتقادات المتنوعة التي وُجِّهت ضد عمل بيرين (خاصة ضد حجَّته التي مفادها أنَّ استيلاء المسلمين علىٰ شرق البحر المتوسط قد أدىٰ إلىٰ تدهور التجارة عقب القرن السابع عشر)، فإنَّ أطروحته فيما يتعلق بالصلة بين التمدن والتجارة قد صمدت أمام اختبار الزمن[٣].

---

(1) Henri Pirenne, Medieval Cities [1925]), (1952, pp. 122, 132.

(٢) في الحقيقة، يركّز جزءٌ كبيرٌ من عمله علىٰ ثروات المدن الكبيرة التي نجحت في مَوْضَعة نفسها في مركز حلقة الوصل في التجارة طويلة المدىٰ.

Braudel, The Perspective of the World.

(٣) يجادل جاك لوغوف بأنَّ بيرين أساسًا علىٰ صواب. حيث شكَّلت المدن عُقَد التجارة طويلة المدىٰ.

Le Goff, Medieval Civilization, p. 78.

وانتهىٰ تقييم فيرلهست النَّقْديُّ لعمل بيران أساسًا إلىٰ أن استنتاج بيرين كان علىٰ صواب فيما يخص الفترة بعد عام ١٠٠٠م.

Adriaan Verhulst, "The Origins of Towns in the Low Countries and the Pirenne Thesis," Past and Present (1989) 122, pp. 3-35.

وهناك مجموعة متنوعة من المناقشات لعمل بيرين في:

Alfred Havighurst, The Pirenne Thesis (1976).

وانظر علىٰ وجه الخصوص مقال برايس ليون. ولاحظ أنَّ معظم المناقشات تهتم بتقييم بيرين للحِقْبتَيْنِ الميروفنجية والكارولنجية. وحتىٰ بالنسبة إلىٰ تلك المسألة، يشير ليون إلىٰ كون نظرية بيرين مقنعة وذات مصداقية. ويخلُصُ هافيغرست (صـ xi) إلىٰ أنَّ مساهمة بيرين المستمرة تكمن في تأريخه الاقتصادي للمدينة القروسطية. ويعتمد هوهنبرغ وليس اقترابًا مشابهًا لاقتراب بيرين: «نشأت المدن المهمة علىٰ =



تنص أطروحة بيرين علىٰ أنَّ نمو التجارة -انطلاقًا من القرن الحادي عشر فصاعدًا- قد أدىٰ إلىٰ ظهور تجارٍ ذوي مصالح متمايزة. ولكي يتجنَّبوا الحكم الفيودالي والكنسي؛ انتقل التجار خارج المدن القائمة وأنشأوا مناطق مُسَوَّرةً خاصة بهم -ضواحي the suburbia- وكانت متميِّزة عن القلاع الفيودالية القديمة[(١)]. وقد أطلقوا عليها اسم newbourghs أو newburgs (المدن المُحَصَّنة الجديدة)؛ ليفرِّقوا بينها وبين التحصينات الفيودالية القديمة، (the burg). كانت تُسمىٰ في اللغة الهولندية والإنجليزية (portus) (ومن هنا كلمة port)، التي تعني نقطة نقل للسلع، وليس بالضرورة من خلال البحر. وبالتالي، سُمِّيَ سكانها بالبورغر burghers و poorters. وشيد التجار إلىٰ جانب ذلك مدنًا جديدة بالكليَّةِ. ويجادل فريتز روريغ، وهو من مؤيدي أهمية فكرة التجارة طويلة المدىٰ، بأنَّه في ألمانيا «تم بناء أهم المدن في القرن الثاني عشر وكذلك أوائل القرن الثالث عشر أساسًا من قِبل البورغر أصحاب المشاريع في المدن الألمانية القديمة»[(٢)].

ويمكن تتبع جذور العديد من المدن الأوروبية التي توجد اليوم إلىٰ هذه الفترة، فالمدن التي لا ترجع أصولها إلىٰ فترة التوسُّع هذه، يرجع تاريخها إلىٰ الحقبة الرومانية. وكما سنرىٰ في الاستعراض التالي حول فرنسا وألمانيا، كان التمدن الجديد بارزًا بشكلٍ خاصٍّ في المناطق الحدودية، والتي كانت متخلِّفةً نسبيًا[(٣)].

= قاعدة التجارة طويلة المدىٰ، وانطوىٰ اقتصادها منذ البداية علىٰ تخَصُّصٍ كبير وأسواقٍ بعيدة وتعقيد مالي واسع النطاق».

Paul Hohenberg and Lynn Lees, The Making of Urban Europe (1985), p. 38. وانظر كذلك: H. van Werveke, "The Rise of the Towns," in M. Postan, E. Rich, and E. Miller, eds., The Cambridge Economic History of Europe, vol. (1963) 3, pp. 3-41.

ويشدد دوغلاس نورث كذلك علىٰ أهمية التجارة طويلة المدىٰ في كتابه:

Institutions, Institutional Change and Economic Performance (1990), p. 125.

(١) أقام الجغرافيون السياسيون الدليل علىٰ هذه الأطروحة من خلال التنقيب عن السجلات التاريخية وتحليلها. وللوقوف علىٰ نقاش عن البنية المدينية، انظر:

Hohenberg and Lees, The Making of Urban Europe, pp. 23-37; Le Goff, Medieval Civilization, p. 73; and Pirenne, Medieval Cities, p. 142.

(2) Fritz Rorig, The Medieval Town (1969), p. 35.

(٣) حتىٰ إيطاليا في القرون الوسطىٰ -وهي المنطقة الأكثر تحضُّرًا- أضافت نحو ألفي مستوطنة في =

فقد أسس كلٌّ من اللوردات الكبار والملوك -الحريصين علىٰ الاستفادة من الفرص الاقتصادية الجديدة- وجمعيات التجار من المدن القديمة هذه المراكز المدينية الجديدة. وأدىٰ توسُّع التجارة إلىٰ خلق حوافز لتأسيس العديد من البلدات الجديدة في المناطق التي كانت متخلفة في السابق، وسمحت للمدن القائمة بزيادة حجمها، وتوسيع إيراداتها، وتشجيع تقسيم العمل.

أطلق هذا التوسع التجاري تحولًا اقتصاديًا كبيرًا ومستمرًا، لكن لا يعني هذا اختفاء الزراعة. فقد استمر أغلب الناس في السكن خارج المدن، وظل الاقتصاد زراعيًا. فلا تتمثل حجتي في أنَّ نهضة القرون الوسطىٰ قد أدت إلىٰ اقتصادٍ يَغْلُبُ عليه الطابع التجاري والصناعي، بل أزعم أنَّ المدن قد حسَّنت من وضعها النسبي وأصبح لها تأثيرٌ في النظام الاقتصادي والسياسي القديم يتجاوز حصتها الفعلية في الاقتصاد الكلي(١).

لقد نَتَجَ عن هذه الديناميكية الاقتصادية أن برزت فئة اجتماعية -سكان المدن- إلىٰ حيِّز الوجود، لها مصادر جديدة للدخل والسلطة، لم تنسجم مع الترتيب الفيودالي القديم. وكان لهذه الفئة الاجتماعية الجديدة -البورغر- حوافز مختلفة للبحث عن حلفاء سياسيين كانوا علىٰ استعداد لتغيير الترتيب القائم. فلا تفضيلات البورغر ولا نظمهم العقائدية متوافقة مع الأُطُر المؤسسية والمفاهيمية القائمة. «لم يكن بإمكان الطبقات التجارية والاستثمارية الجديدة أن تستقر في قيود الترتيب الفيودالي، وأصبحت المدن فاعلًا رئيسًا في تعطيله»(٢).

= القرنين الحادي والثاني عشر، لكن كان القليل منها فقط يمكن أن يُطلق عليها: مدنٌ، لكن كان واضحًا أنَّه كان هناك نمو سكاني وزيادة في عدد القرىٰ.

Marvin Becker, Medieval Italy (1981), p. 15.

(١) بالكاد: يُعتبر هذا زعمًا مدهشًا أو جديدًا. فعلىٰ سبيل المثال: يفوق التأثيرُ السياسي للزراعة الفرنسية المعاصرة علىٰ السياسة التجارية الفرنسية بشدة حصةَ الإنتاج الزراعي في الاقتصاد الفرنسي الكلي. إلا أنَّ المزارعين الفرنسيين استطاعوا إحباط تحرير التجارة بالنسبة إلىٰ مجموعة أوسع بكثير من القضايا غير الزراعة.

(2) Morrall, Political Thought in Medieval Times, p. 42.

وبالمثل، يشير بوغي إلىٰ أنَّ «صعود المدن كان علامة في دخول قوة سياسية جديدة ... وكان ينبغي علىٰ قوة كهذه أن تُؤخذ في الاعتبار في التوازن المتغير بين الحاكم القطري وتابعيه =

ويعرض الجدول (٤,١) الحجة السببية التالية بشكل تخطيطي.

الجدول ١,٤: تفسير عام لتغيُّر الوحدة

المرحلة التوليدية	
المتغير المستقل	النمو الاقتصادي وتوسُّع التجارة (١٠٠٠-١٣٥٠م)
المتغير المعتَرِض:	تحالفات جديدة أصبحت ممكنة نتيجة تحولات في القوة النسبية ناشئة عن التوسع الاقتصادي. وظهور مدن لا تنسجم مع الترتيب الفيودالي القديم، تسعىٰ إلىٰ إنشاء مؤسسات جديدة عن طريق التحالف مع أصحاب المشاريع السياسية.
النتيجة:	مجموعة متنوعة من المؤسسات الجديدة: الدولة القطرية ذات السيادة، ودولة-المدينة، والعُصبة المدينية.
المرحلة الانتقائية	
أسباب الانتخاب:	التنافس التمكين المتبادل التكيف من خلال المحاكاة المؤسسية والخروج
النتيجة:	الدولة القطرية ذات السيادة

بعض التوقعات العامة حول تفضيلات المدن

كان للمدن -أعني البورغر- تفضيلان متنافسان. فمن ناحية: كان لديهم تفضيل لأكبر قدر ممكن من الاستقلالية. فنظرًا لكون السلطة السياسية تميلُ إلىٰ استغلالِ المدن للحصول علىٰ الإيرادات أو الخدمة العسكرية، كان للبرجوازيين أسباب

= الفيوداليين (feudatories)، وإن كانوا فقط باعتبارهم حليفًا يمكن أن يستخدمه واحدٌ ضد الآخر».

The Development of the Modem State, p. 37.

وانظر أيضًا:

Hohenberg and Lees, The Making of Urban Europe, pp. 40-41.



تدفعهم إلىٰ مقاومة الهيمنة السياسية من قِبل قوىٰ خارجية. ومن ناحية أخرىٰ: فإنَّ سلطة مركزية قوية من الممكن أن تُفيد التجارة عبر المحلية. إذ إن الحماية من اللصوص والقراصنة والبارونات الفيوداليين كثيري الطلبات، والانخفاض في الضرائب والمكوس الفيودالية الغزيرة، ستفيد التجارة طويلة المدىٰ. ويشير بوجي باختصار مفيد إلىٰ الأسباب التي تدفع المدن لدعم السلطة المركزية:

«وبصفة عامة، يتم رعاية مصالح المدن كلما كان سياق الحكم الذي تشتغل فيه أوسع وأكثر توحيدًا [وكذلك] كلما كان يتم في ذلك السياق مراقبة حركة المرور، وتوفير عملة موثوق بها، وفرض معاملات السوق، إلخ. وهذا هو سبب مَيْل المدن، من بين القوتين اللتين تحدد علاقاتهما معًا نظام الحكم الفيودالي -الحاكم القطري والقوىٰ الفيودالية- إلىٰ تفضيل الأول»[١].

اعتمدت التفضيلات علىٰ مستوىٰ التمدن الممكن بفعل توسُّع التجارة، وعلىٰ طبيعتها الخاصة. فحيثما كانت التجارة مهمة؛ تتراكم الثروة والسكان، ونتيجة لذلك ظهر تقسيم متطور للعمل[٢]. ويمكن قياس أهمية التجارة من ناحية الحجم والقيمة. فنظرًا للتنوع الواسع للمدن، يعد القيام بتعميمات حول هوامش الربح وحجم التجارة الفرنسية أمرًا صعبًا. فكان هناك مئات الأسواق المحلية الصغيرة تتاجر أساسًا في السلع الزراعية السائبة. ومع ذلك، كان هناك أيضًا قلَّةٌ من المدن مثل: بوردو، أمكن للتجار فيها أن يُحققوا أرباحًا كبيرةً من خلال شحن بضائع أعلىٰ ثمنًا كالنبيذ. وعلاوة علىٰ ذلك، فإنَّه من المتعذَّر للغاية الحصول علىٰ بيانات دقيقة حول هذه المعاملات ذات النطاق الضيق؛ لأنَّه ببساطة لم يكن يُحتفظ بسجلات[٣].

---

(1) Poggi, The Development of the Modem State, p. 42.

(٢) بالفعل، نحن نعلم من تاريخ القرون الوسطىٰ وما بعدها أنَّ المناطق التي تقدمت فيها التجارة أكثر -قبل الثورة الصناعية- كانت أيضًا الأكثر تحضُّرًا. وكان هذا الأمر صحيحًا بشكل خاص في إيطاليا والأراضي المنخفضة في أواخر القرون الوسطىٰ. وهناك طريقة أخرىٰ للتفكير في هذه المشكلة تتمثَّلُ في التفريق بين المدن ذات المواقع المركزية والمدن الشبكية. فالأولىٰ لا تؤدي إلا وظيفة إقليمية، لكن الأخرىٰ كانت مرتبطةً بمدن بعيدة من خلال التجارة. وانظر هذا التفريق عند:

Hohenberg and Lees, The Making of Urban Europe, pp. 4-6.

(3) Jacques Bernard, "Trade and Finance in the Middle Ages, 900-1500," in Cipolla, The Fontana Economic History of Europe, vol. 1, p. 302.

ومع ذلك، فمن الإنصاف القول بأنَّ تأثير التجارة في فرنسا كان منخفضًا نسبيًا[1]. فعمومًا لم تشارك المدن الفرنسية القروسطية في تجارة القرون الوسطىٰ طويلة المدىٰ. وبدلا من ذلك، قام معظمها بتموين الأسواق الإقليمية، حيث ظلت فرنسا مجتمعًا ريفيًّا وزراعيًّا للغاية. «كانت فرنسا أمة الفلاحين، مبتورة عن التجارة واسعة النطاق»[2]. وكانت التجارة أساسًا ذات حجم منخفضٍ نسبيًّا وقيمة مضافة منخفضة. وقد يكون صحيحًا أنَّ هوامش الربح بالنسبة إلىٰ التجارة البحرية مرتفعة بنسبة ٣٠ إلىٰ ٤٠ بالمائة، لكن يبدو من المرجَّح أكثر أنَّ هوامش الربح لهذه التجارة السائبة كانت أقرب إلىٰ هوامش ربح الهانزا التي كانت تتراوح بين ٥ إلىٰ ٢٥ بالمائة. وكانت أرباح التجارة المحلية والاستثمارات في الأرض، والتي ذكرتُ أنَّها كانت معتادةً أكثر في الحالة الفرنسية، ما بين ٥ و١٠ بالمائة[3].

---

(١) كان هناك منطقتان رئيسيتان للتجارة؛ تجارة حوض البحر الأبيض المتوسط، والتجارة بين بحر الشمال وبحر البلطيق.

Braudel, The Perspective of the World, p. 97f; Bernard, "Trade and Finance," p. 276. See also G. V. Scammel, The World Encompassed: The First European Maritime Empires c. 800-1650 (1981).

وكانت فرنسا خارج هذه الطرق البحرية الرئيسة.

(2) Bernard, "Trade and Finance," p. 299.

كان هناك بعض الموانئ البحرية التي استقطبت التجارة، كبوردو ولاروشيل. وليس من قبيل المصادفة أن اختلف تطوُّرهم وتفضيلاتهم السياسية عن بقية فرنسا. فيتحدث فوكس عن نسختين من فرنسا: بحرية وقارية.

Edward Fox, History in Geographic Perspective (1971).

ولكن للاطلاع علىٰ نقدٍ لذلك الرأي، انظر:

Braudel, The Perspective of the World, p. 243f.

(3) Bernard, "Trade and Finance," pp. 308-310؛

يُعطي بروديل تقديرًا منخفضًا للتجارة البحرية السائبة في الهانزا بنسبة ٥ في المائة في كتابه

The Perspective of the World, p. 103،

بينما يُشير سكامل (Scammel) أنَّه قد يكون أعلىٰ من ذلك. «فكان متوسط الربح الصافي في بحر البلطيق عام ١٤٠٠م ما بين ١٥-٢٥ في المائة».

The World Encompassed, p. 77.

وسوف أقوم بمناقشة طبيعة التجارة بتفصيل أكثر عندما أتناول حالات الدراسة الفردية. أما ميسكيمين فيعيد التأكيد علىٰ التفريق بين الشمال والجنوب: «ففي المنطقة التجارية الشمالية كانت =

ونتيجة لذلك، كانت التنمية المدينية متواضعةً نسبيا باستثناء المناطق الشمالية، خصوصا الفلاندرز[1]. ولذلك كانت معظم المدن -باستثناء باريس- صغيرة نسبيًا ويتراكم فيها مقادير محدودة من رأس المال.

كانت التجارة في ألمانيا أكثر أهمية، ولا سيما المدن علىٰ طول ساحل بحر الشمال وبحر البلطيق، وكذلك المدن علىٰ طول الأنهار الرئيسة -مثل: نهر الراين- التي تزاول التجارة طويلة المدىٰ. كانت هذه التجارة في الأساس كبيرة الحجم لكنَّها ذات قيمة مضافة مُنخفضة. «لذلك احتكر ألمان الشمال في أيام ازدهارهم تجارة تغلبُ عليها السلع السائبة ذات القيمة المنخفضة نسبيا، خلافا لتلك المتاجرات في السلع الفاخرة والسَّبائك التي تطوَّرت في أماكن أخرىٰ تحت إشراف إيطالي وأيبيري»[2]. أي إنَّ مدن العصبة الهانزية تاجرت أساسًا في السلع السائبة مثل الخشب والحبوب وسمك الرنجة. وكما أسلفنا، تراوحت هوامش الربح بين ٥ إلىٰ ٢٥ في المائة.

زاولت المدن الإيطالية التجارة طويلة المدىٰ أكثر من الآخرين. فقد تاجرت مدن مثل فلورنسا والبندقية وجنوة في العديد من السلع، بما في ذلك العناصر السائبة -مثل: الحبوب- غير أنَّ المتاجرة في السلع الفاخرة ذات الكمية الصغيرة بصفة خاصة هي التي خلقت ثروة وحجم المدن الإيطالية. فقد أدت المتاجرة في المنسوجات ذات الجودة العالية والتوابل إلىٰ هوامش ربح تتراوح بين ٢٠ و١٥٠

= المنتجات المعتادة ثقيلة، وكانت قيمة الوحدة من السلع السائبة منخفضة القيمة. فمن المؤكد أنَّ حجم التجارة الأكبر كان في هذه العناصر».

Harry Miskimin, The Economy of Early Renaissance Europe, 1300-(1975) 1460, p. 125.

(١) استطاعت معارض شمبانيا استقطاب بعض التجارة، إلا أنَّ مدتها كانت قصيرة نسبيًا واعتمدت علىٰ المناطق الحضرية في الأراضي المنخفضة وإيطاليا. انظر:

Le Goff, Medieval Civilization, p. 78; C. Verlinden, "Markets and Fairs," in Postan, Rich, and Miller, The Cambridge Economic History of Europe, vol. 3, pp. 119-153.

ويشير ريمون ديروفر (Raymond de Roover) إلىٰ أنَّ المعارض انتهت بحلول عام ١٣٠٠م،

"The Organization of Trade," in Postan, Rich, and Miller, The Cambridge Economic History of Europe, vol. 3, p. 43.

(2) Scammel, The World Encompassed, p. 48.

في المائة[1]. وشجع هذا النوع من المتاجرة تقسيمًا متطورًا جدًا للعمل. ونتيجة لذلك، كانت المدن الإيطالية كبيرة وعامرة.

ويمكننا، من خلال قياس حجم وقيمة التجارة، أن نخمِّنَ التنظيم السياسي الذي فضلته المدن (انظر الجدول رقم ٤,٢). فقد واجهت كلٌّ من المدن الألمانية والفرنسية بيئات مُتمَاثلة تقريبًا. كانت هذه المدن ضئيلة الحجم والثروة نسبيًا وبالتالي تطلَّبت شكلًا من أشكالِ التنظيم الذي يمكنه أن يجمع مواردها كقوة فعالة ضد خصومها السياسيين. ونظرًا إلىٰ أنَّه كان لا مفر للمدن من أن تواجه خصومًا سياسيين يرغبون في إخضاعها لمصلحتهم الخاصة -للحصول علىٰ إيرادات مثلًا- كان يجب علىٰ المدن أن تتكاتف مع بعضها البعض أو تبحث عن لوردات إقليميين أقل توحشًا عن غيرهم. وبالتالي، احتاجت المدن إما إلىٰ عُصب مدينية من أجل تجميع مواردها وإما إلىٰ لوردات إقليميين كبار مستعدين لتخفيف إتاواتهم عن منافسيهم من اللوردات.

(١) للاطلاع علىٰ مجموعة المصادر المتنوعة التي وَثَّقت مدىٰ هامش الربح هذا، انظر الفصل السابع حول إيطاليا الذي يناقش التجارة الإيطالية بتفصيلٍ أكثر. وفي هذه المرحلة أجادل ببساطة أنَّ تجارة الجنوب شملت -إلىٰ جانب السلع السائبة الأساسية لإطعام سكان المدن- العديد من العناصر الثمينة منخفضة الحجم ذات قيمة مضافة مرتفعة للغاية، كالحرير والتوابل. وشملت كلمة التوابل العديد من المنتجات، إلا أنَّ المربح منها كان ما يُعرف باسم "التوابل الدقيقة" وهي سلع تُباع «بكميات صغيرة بأسعار مرتفعة». انظر النقاش في:

Miskimin, The Economy of Early Renaissance Europe, pp. 123-129،

وقائمة التوابل في:

Robert Lopez and Irving Raymond, Medieval Trade in the Mediterranean World (1967), p. 108f.

وبالمثل، يصف ديروفر التجارة الإيطالية باعتبارها التجارة في عالي القيمة، منخفض الحجم. فلم تكن سفن القادس الشراعية الكبيرة (the galley) مناسبة للتجارة في السلع السائبة.

De Roover, "The Organization of Trade," p. 100.

الجدول ٢,٤: التفضيلات المتوقَّعة للمدن بناءً علىٰ طبيعة التجارة (المرحلة التوليدية)

	طبيعة التجارة ومستواها	التفضيلات المتوقعة
المدن الفرنسية	حجم منخفض قيمة مضافة منخفضة	مستوىٰ تمدن موازٍ منخفض نسبيًا، باستثناء الفلاندرز وشمال فرنسا. تفضل المدن التنظيم المركزي؛ لتوفير الحماية وتحسين المناخ الاقتصادي (المعايرة، تقليل تكاليف المعاملات، إلخ.)
المدن الألمانية	حجم مرتفع قيمة مضافة منخفضة	مستوىٰ تمدن معتدل. تحتاج المدن إلىٰ فاعل مركزي أو عصبة؛ كي تجمع مواردها للدفاع وتحسين البيئة الاقتصادية (المعايرة، تقليل تكاليف المعاملات، إلخ.)
المدن الإيطالية	حجم معتدل قيمة مضافة مرتفعة	مستوىٰ تمدن مرتفع. لا تحتاج المدن الكبيرة ذات الموارد الوافرة فاعلًا مركزيًا يوفر لها الحماية. ويؤدي السوق المتوحش إلىٰ التنافس أكثر من التواطؤ- منافسة علىٰ حصص السوق ذات الأرباح العالية.

علاوة علىٰ ذلك، ولكون هذه المدن قد واجهَت بيئة سوق تنافسية كان فيها العديد من الموردين والمشترين وكانت هوامش الربح ضئيلة جدا، كانت ستستفيد من سلطة مركزية يمكنها تجاوز عيوب النظام الفيودالي. ونتيجة للتَّشظِّي السياسي في البيئة الفيودالية، كان علىٰ التجار المشاركة في عدة صفقات بين اللوردات الكبار والباعة المتجوِّلين[1]. زد علىٰ ذلك كون السلطات المتعددة برسومها وأوزانها وقياساتها وعملاتها المختلفة غير فعَّالة. فمن الناحية الاقتصادية:

(١) وهذه لفظة روبرتو أنغر، حيث يضعها في مقابل الإمبراطورية المكتفية بنفسها والدولة.

Unger, Plasticity into Power, pp. 115-123.

ويجادل أنَّ الدولة كانت أقل استغلالًا من اللوردات-التجار وأشكال التنظيم الإمبراطورية المكتفية بنفسها.



ستستفيد هذه المدن من تنظيم مركزيٍّ يمكنه خفض تكاليف المعاملات.

وإضافة علىٰ ذلك، كان من العسير أن تتمكن أي مدينة من السيطرة علىٰ حصة كبيرة من السوق بمفردها. فعلىٰ الرغم من أنَّ العصب المدينية ككل قد تحاول منع دخول المنافسين من الخارج -في الحقيقة فإنَّ اسم هانز أو هانزا في حد ذاته مشتقٌّ من منظمات خاصة بالتجار تشبه النقابات- فإنَّه لم يكن بإمكان أي مدينة أن تحافظ علىٰ موقف احتكاري بمفردها. فعلىٰ الرغم من كون بعض المدن أكثر أهمية من غيرها -كما كانت كولونيا ولوبيك علىٰ سبيل المثال تقودان الهانزا- فإنَّه لا يزال ثمة العشرات يمكنهم منافستها.

واجهت المدن الإيطالية وضعًا مختلفًا تمامًا. فبسبب حجمها وثرائها، كان بإمكاناها أن تُظهر قوة كبيرة بمفردها. فقد فاقت إيرادات جنوة في نهاية القرن الثالث عشر إيرادات فرنسا، وكان بإمكانها حشد ما يقرب من ٤٠,٠٠٠ جندي بحلول عام ١٢٩٥م[١]. لقد كانت المدن كبيرة وقوية كفاية كي تواجه خصومها السياسيين بمفردها. فلم تحتجْ أن تتكاتف مع بعضها البعض أو تبحث عن الحماية من أي لورد قطري.

وعلاوة علىٰ ذلك، أمكن للمدن المستقلة بذاتها -داخل سوقها- محاولة احتكار طرق التجارة. ونظرًا لكون التجارة منخفضة الحجم نسبيًا لكنها ذات قيمة مضافة عالية، كانت المدن متوحشة أكثر من كونها متعاونة، وقد جرت محاولات للسيطرة علىٰ طرق تجارية معينة لتأمين احتكارات[٢]. فقد كان هناك الكثير يمكن

---

(1) Scammel, The World Encompassed, p. 161.

(٢) يمكن للمرء التكهن بأن هذا الأمر قد خلقَ حواجز كبيرة أمام دخول القادمين الجدد المحتمَلين. ولذلك أثبت القادس البندقي الكبير، الذي يحمل ما يقرب من ٢٠٠ إلىٰ ٣٠٠ رجلٍ علىٰ متنه، أنَّه مزيجٌ مثاليٌّ من التجارة والحرب. ويتحدث لاين في هذا الصدد عن إيجار الحماية الذي تراكم لدىٰ البنادقة. انظر:
Frederic Lane, Venice: A Maritime Republic (1973). و

كذلك يناقش ماكنيل القدرة الاستثنائية للبنادقة علىٰ المزاوجة بين التجارة والإنجازات العسكرية.
William McNeill, The Pursuit of Power (1982).

وعلىٰ النقيض من ذلك، كان تشغيل السفينة الهانزية المسننة رخيصًا نسبيًا لتعمل بطاقم صغير. وانظر مناقشة هذه السفن في: =

الحصول عليه عن طريق القضاء على المنافسة[1].

على الرغم من أنَّ هذه النتائج السياسية كانت هي المفضَّلة لدى المدن، فإنَّ النتائج السياسية لا يمكن أن يُتنبَّأ بها فقط من خلال تفضيلات المدن، بل كان لابد أن يتم التغلُّب على الخصوم السياسيين الأقوياء، وأبرزهم اللوردات الدُّنيانيون والكنسيون. ولكي تتمكن المدن من تحقيق ذلك، كانت بحاجة إلى حلفاء سياسيين، إلا أنَّ هؤلاء الحلفاء السياسيين كان لهم أجندات خاصة، فتشكلت مُخرجات تنظيمية متنوعة بشدة من خلال الكيفية التي تم بها تسوية هذه الانحيازات الداخلية في المناطق المختلفة. باختصار: رغم أنَّ توسُّع التجارة كان هو الباعث على التغيُّر، فإنه لا يوفِّر سوى تفسير جزئي، ولا يمكنه وحده أن يُفسِّر النتائج الفعلية.

إنَّ التنوع في المُخرجات في حالات الدراسة الثلاث -فرنسا، الهانزا، والدول-المدن الإيطالية- لا بد أن يتم تفسيره من خلال مجموعات متنوعة من الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين. تُشكِّل هذه التحالفات السياسية الفئة التفسيرية الوسيطة لدي.

= Archibald Lewis and Timothy Runyan, European Naval and Maritime History, 300-(1985) 1500, chapters 4 and 6.

وهما يدعمان كذلك الحجة القائلة بأنَّ تجارة الشمال كانت إلى حد كبير تجارة سائبة. «فرغم أنَّنا قد سبق وأشرنا إلى أنَّهُ بحلول أواخر القرن العاشر قد بدأ بالفعل نقل الشحنات السائبة عن طريق البحر إلى شمال أوروبا، فإن هذه التجارة زادت بشكل ضخم في القرنين الثاني والثالث عشر». (ص١٣٤-١٣٥).

(١) في الحقيقة، يُعَدُّ التنافسُ بين جنوة والبندقية للسيطرة على البحر الأسود مثالًا على ذلك. ففي عام ١٢٠٤م تمكَّنت البندقية من تحويل انتباه الصليبيين للقسطنطينية والسيطرة عليها، وبالتالي احتكرت البندقية البحر الأسود وطرق القوافل إلى آسيا. وبعد حوالي ستين سنة استعاد الإمبراطور البيزنطي المخلوع المدينة بمساعدة سكان جنوة وبذلك احتكر تجارة البحر الأسود. وتُظهر الوثائق أنَّ الاحتكارات الداخلية كانت ممنوعة، في الوقت الذي يتم فيه تشجيع الاحتكارات الخارجية. انظر:

Lopez and Raymond, Medieval Trade, pp. 126-130.

ويُشير ديروفر إلى أنَّ المدن الإيطالية كانت متنازعة فيما بينها، بينما كانت مدن البلطيق وبحر الشمال مُتَّحدة.

De Roover, "The Organization of Trade," p. 105.

أولًا: كما أشرتُ آنفا، سوف يعتمد تكوين التحالف الاجتماعي علىٰ مستوىٰ تأثير التغيُّر الخارجي[١]. فعلىٰ سبيل المثال: استفادت فرنسا من نمو التجارة، لكنها لم يكن لديها مدن تجارية كبيرة بما فيه الكفاية لتواجه الخصوم السياسيين بمفردها، فاستطاعت المدن الفرنسية إثبات أنها حليف ذو قيمة للملك[٢]، لكنها لم تكن قوية بما يكفي، لتعزيز مصالحها الخاصة دون سيد لها[٣]. وبالتالي، تعد قوة المدن النسبية هي العامل المستقل الأول للتحالف السياسي.

ثانيًا: سوف يتم تحديد التحالف من خلال المصالح المادية الخاصة

---

(١) لا يمكن للمرء أن يتنبَّأ مُسبقًا بنتيجة توليفات معيَّنة، إذ إن طبيعة التطور الاجتماعي ليست حتمية. إلَّا أنَّه يمكننا تفسير النتائج الملاحظة لهذه التوليفات بمجرد حدوثها. وللاطلاع علىٰ تفسير منهجي لهذا الرأي، انظر:

Runciman, A Treatise on Social Theory.

يتبنىٰ رانسيمان رأيًا يتّسم باللاحتمية أكثر من رأيي. فبما أنِّي أتتبع السلطات النسبية للفاعلين الاجتماعيين وتفضيلاتهم، يمكننا أن نستنبط استنباطات منطقية فيما يخص أنواع المؤسسات التي قد تتطور إليها.

(٢) علىٰ الرغم من أنَّ الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين يتبعون أهدافًا خاصة بهم، فإن النتيجة النهائية لا يجب أن تكون مقصودةً من قِبل أي منهم. أي إنَّ نتيجة إعادة الاصطفاف الاجتماعي قد تؤدي -علىٰ المدىٰ الطويل- إلىٰ اصطفافات غير مقصودةٍ. فعلىٰ سبيل المثال: عَمِل التحالف بين المدن والملوك الفرنسيين في البداية دون تمثيلٍ ورقابة مُسْتَقِرَّة علىٰ الإيرادات الملكية. وأفادت المفاوضات المرتبطة بكل حالة المدينةَ والملكَ علىٰ السواء. ومع ذلك: علىٰ المدىٰ الطويل، كانت النتيجة غير المقصودة -بالنسبة إلىٰ المدينة علىٰ الأقل- هي الملكية المطلقة. فقد انقلبَ الملك علىٰ المدن الأخرىٰ بمجرد أن أمَّنَ موقعه. وبالتالي، فإنَّ الحجة القائلة بأنَّ الملك والمدن كانوا في بعض الأحيان في وقتٍ لاحقٍ علىٰ خلاف لا تُعتبر تفنيدًا لموقفي. وانظر علىٰ سبيل المثال: المعارضة التالية للاستبداد الملكي في:

David Parker, "The Social Foundation of French Absolutism 1610-1630," Past and Present 53 (November 1971), pp. 67-89.

(٣) نتيجة التأثير المزدوج للتغيُّر الخارجي والموقع النسبي للفاعلين الاجتماعيين، وغياب البيانات القاطعة عن هذه الفترة؛ يصعب تطبيق التفسير القائم علىٰ عامل الهبة -كتفسير روغوفسكي- هنا، علىٰ الرغم من اتفاقي مع مقاربته العامة. فعلىٰ سبيل المثال: نَمَىٰ عدد السكان قبل الطاعون، لكن زادت الأراضي المتاحة للزراعة أيضًا من خلال تنمية المناطق الزراعية الجديدة. فهل كان هناك إذن نسبة عالية من الأرض في مقابل نسبة قوة العمل أم لا؟ فإن كان؛ وجب أن تُظهر كلٌّ من فرنسا وألمانيا نسبة عالية. لكن التشابه لا يُفسِّر تنوع المخرجات السياسية. ولهذا السبب أزعمُ أنَّ القوة النسبية للمجموعات الاجتماعية والسياسية هي أكثر صلةً بمجموعة الحالات هذه من توزيع عوامل الإنتاج. انظر:

Ronald Rogowski, Commerce and Coalitions (1989).

للمجموعات المتنوعة. ففي فرنسا -علىٰ سبيل المثال- أرادت المدن أن تستريح من الأعباء الفيودالية المرهِقَة وسعت نحو الحماية الملكية. وفي إيطاليا: سعت المدن أساسًا إلىٰ التخلص من ابتزاز الإمبراطور لها، وإلىٰ ضمان احتكارها للتجارة. وعليه، تعتمد المصالح المادية علىٰ نوع التجارة الذي تمارسه المدن، ولكنها متأثرة كذلك بتكوين التحالف الحاكم. ففي فرنسا تطورت اللوردية الفيودالية أكثر مما كانت عليه في شمال إيطاليا. فقد تحوَّل معظم الأرستقراطيين في إيطاليا في وقت مبكر إلىٰ المهن التجارية. لقد كانت طبيعة المدن الإيطالية مختلفة بشكل كامل، حيث كانت هذه المدن ذات أصولٍ رومانية إلىٰ حد كبير، بينما كانت المدن الألمانية والفرنسية ناشئة عن الحقبة الفيودالية الثانية. وبالتالي، فإنَّ الانقسام إلىٰ بورجوازية وأرستقراطية كان أقل وضوحًا في إيطاليا عنه في فرنسا وألمانيا، وأثّر هذا في تفضيلات البورغر.

وأخيرًا، يتحدد تكوين التحالفات من خلال التفضيلات الخاصة بالفاعلين الداخلين فيها. سنرىٰ -علىٰ سبيل المثال- أنه علىٰ الرغم من كون المدن الألمانية ربما أرادت سلطة مركزية، اختار الملك الألماني بدلا من ذلك استراتيجية إيطالية. وكي يسعىٰ وراء ذلك؛ قام بتسليم ألمانيا إلىٰ اللوردات (انظر الجدول رقم ٤,٣).

الجدول ٣,٤: المسارات التاريخية للتطور المؤسسي (المرحلة التوليدية)

	التفضيلات المتوقَّعة للمدن	الأوضاع السياسية الحقيقية	النتيجة
فرنسا	فاعل مركزي	ملوك ضعاف يتحالفون مع المدن. وصفقة تقوم علىٰ أساس المصالح المادية المشتركة فيما يخص الهيكل الضريبي والإدارة الملكية وكذلك وجهات النظر المشتركة حول الترتيب الاجتماعي المفضَّل. ويتم الدفع للأرستقراطية ورجال الدين عن طريق أنظمة التقاعد والإعفاءات الضريبية.	دولة قطرية ذات سيادة.
ألمانيا	فاعل مركزي	ينتهج الملك الألماني (الإمبراطور الروماني المقدس) استراتيجية إمبراطورية في إيطاليا ويُسلِّمُ السيطرة علىٰ المدن الألمانية إلىٰ اللوردات الفيوداليين. وأصبح الملك عقب فشله في إيطاليا، مجرد رمز. وتشكل المدن عُصب ضد اللوردات.	عُصب مدينية ولوردیات مستقلة
إيطاليا	استقلال مديني	أرستقراطية متحضِّرة. بخلاف فرنسا أو ألمانيا، ليس ثمة صراع بين المدن واللوردات. يقاوم البرجوازية والنبلاء السيطرة الملكية من قِبل الإمبراطور الألماني أو البابا.	دول-مدن

أجادلُ بأنَّ التحولات الأساسية في فترة أواخر القرون الوسطىٰ قد أطْلَقتها التغيُّرات الجذرية في البيئة الاقتصادية. ولذلك، يعد التوسُّع التجاري هو المتغيِّر المستقل في تفسيري[(١)]. فقد خلقت التجارة حوافز جديدة وبدّلت توزيع السلطة النسبية في المجتمع. وخلق أصحاب المشاريع السياسية والمجموعات الاجتماعية تحالفات جديدة لتستبدل مجموعة المؤسسات القائمة. ومع ذلك، قامت التحالفات بأكثر من مجرد إعادة توزيع الفوائد والمكاسب التي أنتجتها هذه المؤسسات القائمة، فقد أعادوا معًا تحديد مجالات الممكن وقاموا بإنشاء قواعد جديدة تمامًا للسلطة. لقد أدىٰ التحول في القوة المادية إلىٰ إمكانية تكوين هذه التحالفات، ولكن من الناحية الموضوعية كان محتوىٰ صفقاتهم السياسية ثورة مفاهيمية كذلك.

تخيُّل الدولة ذات السيادة

تتم ممارسة السلطة، في أنظمة الحكم التي ناقشناها حتىٰ الآن، علىٰ أساس رابطة مشتركة يتم تحديدها بيسر. فهوية المجتمع السياسي يتم استمدادها من القرابة المشتركة والمعتقدات الدينية المتماثلة، أو من الروابط الشخصانية جدًا من المساعدات والخضوع المتبادل. ولكن، كما أشار مايكل والزر (Michael Walzer) تحتاج الدولة ذات السيادة أن تُتَخيَّلَ ويتم تجسيدها قبل أن توجد[(٢)]، أو كما

---

(١) لا أنكر أنَّ التجارة نفسها يمكن تفسيرها من خلال عوامل سببية أخرىٰ، كالطقس، والتحولات السكانية، وتراجع غارات الغزاة. ولكن هذه المتغيِّرات الأخيرة بدورها لا يُمكن تفسيرها من خلال عوامل سببية لا نهائية. ومع ذلك، من المقبول تناول التجارة باعتبارها متغيرًا مستقلًا؛ لأنَّها خلقت تحوُّلًا بيئيًا واسعًا مما أثر في جميع الفاعلين في أوروبا، ولم يكن لدىٰ أحد من الفاعلين القدرة كي يُسيطر عليها بشكل كامل. وعلىٰ نحوٍ لا يُمكن إنكاره، وفي مرحلة تالية، بدأت التغيُّرات السياسية التي أطلقها التحوُّل الاقتصادي تتغذىٰ علىٰ مستوىٰ التجارة. وكما سأجادل، كان ظهور نظامٍ تنافسي للدولة مفيدًا لنمو التجارة.

(2) Michael Walzer, "On the Role of Symbolism in Political Thought," Political Science Quarterly 82 Qune ،(1967

يُشير والزر كذلك إلىٰ أنَّ الخطاب السياسي مُضَمَّنٌ في معجم مُوحَّدٍ أوسع، حيث يتردد صداه مع مجالات أخرىٰ. فعلىٰ سبيل المثال: تجد فكرة «الجسد السياسي» ("Body Politic") صداها في الصور =

صاغها علماء القرون الوسطىٰ، يتطلّبُ الانتقال من اللوردية الفيودالية إلىٰ الدولة القطرية تشييء وموضعة السلطة [أي تحويلها إلىٰ موضوع كائن بالفعل](1). مثلت العلاقات الفيودالية في عدة نواحٍ إحدىٰ صور القرابة المصطنعة، مُدَعَّمَةً في كثيرٍ من الأحيانِ بروابط قرابة حقيقية من خلال تحالفات المصاهرة. فيدخل المرء، في النظام الفيودالي، في روابط محددة من الخدمات والاعتماد المتبادل. وفي الثيوقراطيَّة: يكون الإيمانُ المشترك هو المؤشر علىٰ أولئك الذين يشكلون جزءًا من المجتمع، وتعزز الطقوس المشتركة، والتجمعات، وأيام الأعياد من حضور جماعة المؤمنين. ولكن ما معنىٰ أن تكون جزءًا من جماعة قطرية؟

لذلك، لم يكن ظهور الدول القطرية ذات السيادة مجرد نزاعًا بين القوىٰ التي تُفضِّل التشظِّي في مقابل تلك التي تفضل المركزية، بل كان نزاع حول طبيعة السلطة والمُلك نفسها. فقد كان المُلك في وقتٍ مبكِّرٍ يُنظر إليه باعتبار أنه نابع من الشخص، حيث كانت المملكة ملكية خاصة بالملك، يفعل بها ما يشاء، وعندما يموت تنتهي حالات السلم التي أقامها. وتؤدي الوفيات المفاجئة لبعض الملوك إلىٰ تنصيب فوري لمن يخلفه. فلم يكن ثمة تمييز بين المنصب والشخص، ولا فرق بين المملكة وممتلكات الملك. ولكن عندما ساوىٰ لويس الرابع عشر -بشكل افتراضي- بينه وبين الدولة، كان بذلك قد انتهك واقع الخطاب السياسي الخاص بالقرن السابع عشر. فقد كانت المملكة والممتلكات الملكية تم فصلها في وقت مبكر في أواخر القرون الوسطىٰ. وعليه، عندما أراد

= العلمية والبيولوجية. وأجادل بأنَّ التحول في أواخر القرون الوسطىٰ قد قدَّم معجمًا مُوحَّدًا جديدًا له رموز وأُطُر عقلية جديدة للواقع. وكما يُشير والزر «يوجد في أيِّ حضارة مُعَقَّدَةٍ ما يُسمَّىٰ بالرموز الاحتياطية، أو الرموز البديلة لتلك الرموز المهيمنة، التي يلجأ إليها أولئك المُحَرَّرون من الرموز المهيمنة لسبب من الأسباب». وأسلِّمُ بأنَّ البورغر كانوا هم الذين بحثوا عن رموز بديلة واستخدموها، وتحالفوا مع النخب السياسية القادرة علىٰ استيعاب مثل هذه الأفكار الجديدة.

(1) «أي إنَّ حكم الدولة لا يمتدُّ خلال أراضيها فحسب، والذي يعطيها جسدًا، بل يتم فيها «تجسيدُه» (verdinglicht)، وكذلك «تشييئُه»

Schlesinger, "Lord and Follower in Germanic Institutional History," in Cheyette, Lordship and Community, p. 88.

الملك الفرنسي بيع جزء من المملكة خلال حرب المائة سنة، تم تنبيهه بأنَّ المجال العام لا يمكن التصرُّف فيه. لقد أصبح الملك حاميًا للمصلحة العامة(١).

وعلاوة علىٰ ذلك -كما يشير هولزغريف (Holzgrefe) وكراتوتشويل وروجي- قدَّمت السيادة أيضًا طريقة مختلفة جذريًا لتنسيق التعاملات العالمية(٢). فتعترفُ السلطة السياسية بترسيم مكاني متفق عليه بشكل متبادل، وفي المقابل تمنحُ الفاعلين السياسيين الآخرين الحق نفسه، حيث يقوم نظام الدولة ذات السيادة علىٰ مبدأ المساواة القانونية. وبهذا المعنىٰ يُمثِّلُ ظهور الدولة ذات السيادة ونظام الدولة تحوُّلًا معرفيًا، فلا تكفي [هنا] التفسيرات المادية المحضة. فعلىٰ الرغم من [وجود] أنماط مشابهة للنمو والتوسُّع الاقتصادي خارج أوروبا، فإن القطرية السيادية لم تلقَ قبولًا هناك(٣). ولذلك ينبغي لنا أن نبين مجموع التغيُّرات المادية والتحولات المفاهيمية التي دفعت معًا التطوُّر الأوروبي لنظام ذي سلطات محددة قطريًا ومتساوية قانونيًا.

لقد احتاجت فكرة الدولة إلىٰ إعادة توجيهٍ لمجموعة المعتقدات القائمة. فكيف فازت فكرة التنظيم المكاني والهرمي الجديدة هذه؟(٤) وكيف استطاعت الفكرة القائلة بأنَّ القطرية الحصرية ينبغي أن تكون مبدأ الترتيب السائد الحصول علىٰ الدعم؟

---

(١) وأشار جون الساليزبوري إلىٰ هذا التمييز بالفعل بحلول القرن الثاني عشر. إنَّهُ شخصية عامة (a personal publica)، ويتصرَّفُ علىٰ ذلك الأساس. وبصفته تلك، يُتَوَقَّعُ منه أن يأخذ في الاعتبار حال معالجته لجميع القضايا الشأن العام (the res publica)، وليس إرادته الخاصة (private voluntas).

Ernst Kantorowicz, The King's Two Bodies (1957), p. 95.

وحول الرأي الذي مفاده أنَّ المجال الملكي كان يُنظر إليه باعتباره مِلْكية خاصة بالملوك الأوائل، انظر: Rowen, The King's State.

(2) Holzgrefe, "The Origins of Modern International Relations Theory"; Kratochwil, "Of Systems, Boundaries, and Territoriality"; Ruggie, "Continuity and Transformation."

(٣) فعلىٰ سبيل المثال: لم تعترف كلٌّ من الإمبراطورية الصينية والشوغون اليابانيين بالمكانة المساوية للآخرين.

(٤) لم تحدث هذه التطورات علىٰ الفور بالطبع. ولا يسعني هنا إلَّا أن أشير إلىٰ الظروف المواتية التي سمحت بتطوُّرٍ لاحقٍ وتام لنظرية السيادة. ومع ذلك -كما سأبين في الفصل الخامس- فقد تمَّ وضع أساس مفهوم السلطة السيادية بحلول نهاية القرن الثالث عشر.

سأجادل بأنَّ الرؤىٰ المشتركة أدَّت إلىٰ تقاربٍ بين المَلَكية والبورغر، وإلىٰ التمكين اللاحق لأفكار جديدة. فقد ظهرت نظم عقائدية جديدة؛ لتبرير أنماط حكم بديلة، وفي الوقت نفسه؛ تقديم تفسيرات ذات معنىً لأنشطة جديدة. ولكن علىٰ الرغم من هذا التحوُّلِ في المعتقدات والقيم المهمة، فإنها لا يمكنها وحدها أن تُفسِّر انحدار نظام القرون الوسطىٰ. فقد تعرَّض جُزءٌ كبيرٌ من أوروبا إلىٰ أفكار وقيم جديدة متشابهة، إلا أن النتائج السياسية اختلفت. فعلىٰ سبيل المثال: علىٰ الرغم من أن ظهور الاقتصاد النقدي والسعي وراء الربح قد جلب معه إعادة تقييم للعمل اليدوي والربح الاقتصادي، فإنَّ هذا كان صحيحًا بالنسبة إلىٰ كافة أنحاء أوروبا الغربية. وعلاوة علىٰ ذلك، كانت ألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا قادرة علىٰ الوصول إلىٰ القانون الروماني، وبناءً علىٰ ذلك كانت نخبهم الاجتماعية والسياسية جميعها معتادةً علىٰ فكرة السيادة. ومع ذلك، اختلفت النتائج المؤسسية بشكلٍ جذريٍّ تماما في ثلاثتها. فالتغيُّرات في النظم العقائدية وحدها لا يمكن أن تفسر التنوع المؤسسي[١].

وتَبَعًا لماكس فيبر، فأنا أتبنَّىٰ الموقف القائل بوجود تآلف انتقائي بين الأفكار وبين ممارسات مادية معيَّنة. فالأفراد الذين يزاولون أنشطة مخصوصة مثل: الحرب والسعي وراء الربح المالي سيكونون أكثر ميلًا للأيديولوجيات التي تفسِّر وتبرِّر النشاط للعميل[٢]. فالتآلف الانتقائي هو الميْلُ المسبق تجاه أفكارٍ معيَّنة، وليس البناء النفعي للقيم والأفكار لخدمة المصالح المادية فقط. ولا يُنكر فيبر المكانة المستقلة للأفكار. حيث إن هناك دائمًا أفراد ذوي كاريزما يمكنهم إقرار

---

(١) وبالفعل، فقد انتهىٰ الأمر بأوَّل منطقتين شهدتا عودة ظهور أفكار السيادة -إيطاليا وألمانيا- بأن كانتا الأكثر تشظِّيا.

(٢) انظر:

See Max Weber, "The Social Psychology of the World Religions," in Gerth and Mills, From Max Weber.

تُعطي مُقدمتهما وصفًا جيدًا لعملية انتخاب الأفكار، والتي تتوافق مع رأيي في المسألة. «ولكن مع الوقت، تفقد الأفكار مصداقيتها في وجه التاريخ، إلَّا إذا كانت تُشير في اتجاهِ السُّلوك الذي تُعزِّزه المصالح المختلفة». (ص٦٣).

حدود الممكن وإعادة تعريف معالم الجائز. ولكن إذا ما تم تحويل هذه الأفكار إلىٰ شيء اعتيادي، فإنها تحتاج إلىٰ دعمهم المادي. إذ إن حاملي هذه الأفكار سيعتمدون غالبًا علىٰ القوة الاقتصادية أو الوسائل الإكراهية لنشر وتطوير هذه الأفكار. وستبحث المجموعات الاجتماعية عن حلفاء سياسيين يمكنهم الدفع بترتيبهم المفضَّل. وفي المقابل، يتملك النخب السياسية حافز لنشر وتعزيز أفكار جديدة، كي تنال الدعم من المجموعات الاجتماعية. فيتلاعبون بالرموز الثقافية لأغراضهم النفعية الخاصة[١]. وبذلك، يعد التآلف بين المصالح والأفكار هو الذي يجمع الفاعلين في تحالفٍ، وبالتالي يمكّن لمجموعة من الأفكارِ في الممارسة السياسية[٢].

ولهذه الأسباب يجعل هذا التفسير الأولوية للأوضاع المادية المتغيِّرة. فمن دون التغيُّرات الواسعة في الوسط العام والطفرة التجارية، ما كان لأولئك الفاعلين السياسيين والاجتماعيين الذين فضَّلوا أفكارًا جديدة حول شرعية السلطة وكانت لهم آراء بديلة حول تقنين العمل والربح أن ينجحوا. أي إنه في الوقت الذي كان فيه إنشاء نُظم عقائدية جديدة لا يعد ظاهرة مصاحبة لهذه التغيُّرات المادية، تعتمد المعتقدات الجديدة بالفعل علىٰ الظروف المادية كي تتحول إلىٰ شيء اعتيادي. وعليه، يعد تحول المعتقدات الحادث في أواخر القرون الوسطىٰ متغيِّرًا تفسيريًا وسيطًا[٣].

---

(١) للاطلاع علىٰ نقاش حول قدرة أصحاب المشاريع السياسية علىٰ التلاعب بالرموز الثقافية، انظر:
David Laitin, Hegemony and Culture (1986).

(٢) فيبر نفسه اعترف بصراحة بهذا الاعتماد المتبادل بين الأفكار والمصالح، انظر:
Gerth and Mills, From Max Weber, p. 280:
«ليست الأفكار -وإنما المصالح المادية والمثالية- هي التي تحكم سلوك الإنسان مباشرة. إلَّا أنَّهُ كثيرًا ما تُحدِّدُ «صور العالم» التي خلقتها «الأفكار» -كعُمَّال التَّحْويل في القطارات- المسارات التي يتم الدفع بالسلوك خلالها من خلال ديناميكية المصلحة».

(٣) لا يدعي هذا التفسير أنَّه تفسير حاسم لسبب ظهور أفكار جديدة في أواخر القرون الوسطىٰ. إنما الغرض أن نستكشف مجموعات الأفكار التي ظهرت، ولماذا كان لدىٰ بعض المجموعات الاجتماعية وأصحاب المشاريع السياسية انجذابٌ إليها؟

النظام العقائدي القروسطي[١]

يحتوي كل منطق تنظيمي علىٰ بعض الفروض حول الزمان والمكان[٢]. ويعتقد جورج دوموزيل (George Dumezil) بأنَّ الحاكم «يجب عليه أن يحاول الاستيلاء علىٰ الزمان للغرض نفسه الذي يستولي له علىٰ المكان»، وأنَّ [هذه] الظاهرة ظاهرة عبر-ثقافية[٣]. لقد كانت الأفكار القروسطية حول الزمان والمكان مُحدَّدَة بشكل كبير من قِبل الكنيسة. إذ حدد الدين المسيحي المكان بحدود جماعة المؤمنين. واحتلت الكنيسة المكان لكنَّها لم تضعه حدًا لمطالبتها بالسلطة، فحكمها لم يُستمد من السيطرة الحصرية علىٰ أقطار محددة. وعلاوة علىٰ ذلك، وكنتيجة للممارسة الدينية والأوضاع المادية، كانت وجهة النظر القروسطية فيما يخص الحيز الجغرافي محلية ومخصصة، ولكنها أيضًا، وللمفارقة، كانت في الوقت نفسه عبر محلية وشاسعة.

يتحدث جاك لو غوف عن مجتمع المتجوِّلين، حيث كان بعضهم رحّالة، وآخرون محاربين في حروب صليبية يبحثون عن المغامرة وتحقيق المكاسب

---

(١) كان بلوخ أوّل من أبدع مفهوم العقلية القروسطية كبنية تُحدد الأفعال الفردية. ومنذ ذلك الحين أشار العديد من المؤرخين -مثل دوبي، ولوغوف، وبرودويل- إلىٰ وجود مجموعة شاملة من الأفكار توجِّهُ السلوك البشري في فترة القرون الوسطىٰ. وأحيانًا يُسمُّونها *:الثقافة، الحضارة، العقلية الجمعية، أو الوعي المشترك* (conscience collective). فيسعون إلىٰ وصف الطريقة التي يتصوَّرُ بها الأفراد ويفهمون بيئتهم، ويختلف الأمر هنا عن التبني الأداتي أو التذرُّع السياسي. وأستخدم لفظة **النظام العقائدي** إذ إنني أركِّز بشكل أقلّ علىٰ مفهوم شامل للثقافة وأكثر علىٰ الطريقة الممنهجة التي يجمع بها الناس الظواهر السياسية ويفسرونها. تتضمن هذه التجميعات والتفسيرات كذلك قِيمًا شخصية ومعيارية. وبالتالي، فإنَّ النظام العقائدي هو مجموعة رؤىٰ حول الواقع مترابطة وصلبة نسبيًا. ويقترب فهمي لماهية النظام العقائدي كثيرًا من فهم روبرت لوغفولد (Robert Legvold)، رغم أنَّه يستعمله في مجال مختلف تمامًا.

Legvold, "Soviet Learning in the 1980s".

(٢) استكشف الجغرافيون السياسيون علىٰ وجه الخصوص انسجام النسق الاجتماعي مع التمدُّد المكاني للفعل المادي في المجتمع. انظر علىٰ سبيل المثال:

Dodgshon, The European Past.

(3) Le Goff, Time, Work, and Culture (1980), p. xiii, note 9.

الاقتصادية، وآخرون كانوا ببساطة مُشرّدين نتيجة الحرب والأوبئة. وفي الوقت نفسه، كانت الحياة متمركزة محليًا. حيث ظلَّت الضيعة الإقطاعية هي نواة التنظيم الاقتصادي، وكانت السيطرة السياسية الحقيقية في أيدي اللوردات الفيوداليين المحليين، حتىٰ الأمناء علىٰ قلاع معينة. وكان القانون المدوَّن نادر الوجود، وهيمن العُرف، وكانت دعاوىٰ المِلْكِيَّة تقام من خلال مبدأ وضع اليد: أي مجرد إقامة الشخص لفترة يجعله صادقًا في دعواه. العملة، اللغة، القانون، كلها اختلفت بشكل كبير بين مساحات جغرافية صغيرة. باختصار: ما كان اسميًا عالمًا مسيحيًا، كان من ناحية أخرىٰ عالمًا متمركزًا محليًا بصورة غير متصورة.

وكذلك، تواجد الزمان علىٰ مستويين: أولًا: كان هناك زمان ينقسم إلىٰ الحياة الدنيا والحياة الآخرة. ففي العقيدة التي شرحها أوغسطين، كان كل المؤمنين -بمنطق الزوال- فقط حجيجًا يبحثون عن الخلاص الأبدي، فكل لحظة علىٰ الأرض ما هي إلَّا تمهيدٌ للزمن السرمدي المقبل. وبالتالي، فتقدير الزمن كان تقديرًا من خلال الكتاب المقدس، وفيه تم كشف التاريخ. إذ سوف يأتي زمن، لا يحيط المؤمنون به علمًا، وإنما تدلهم عليه النبوة، يُنهي فيه الرب هذا الوجود الأرضي. فقد كانت نهاية الألفية مؤشرًا طبيعيًا [لهذا الحدث] لدي العديد من المسيحيين[(١)].

علىٰ مستوىٰ النشاط اليومي: كان هناك لا مبالاة عامة بالزمن[(٢)]. فقد كان أعضاء الكنيسة فقط هم من ينظرون إلىٰ الزمن، فجعلت الكنيسة من عيد الميلاد، وعيد جميع القدِّيسين، وغيرها من الأيام المقدسة علامة علىٰ مرور السنة. ويتم حساب الوقت في النهار بالوقت الذي يسبق الخدمة والوقت الذي يليها[(٣)].

---

(١) كان هناك شعورٌ عامٌّ بالتشاؤم والاضمحلال. فالحضارة انتقلت من الشرق إلىٰ الغرب إلىٰ مرحلتها النهائية Mundus senescit، «العالم يهرم». وبالنسبة إلىٰ آخرين، أشارت نبوة دانيال إلىٰ اقتراب النهاية نتيجة انهيار الإمبراطورية الرومانية. فقد تنبَّأ الكتاب المقدس بأنَّه لن يكون سوىٰ أربع إمبراطوريات؛ كانت الرومانية آخرها. ورأىٰ آخرون في المجاعة، والأوبئة، والحرب؛ علاماتٍ علىٰ الأهوال الدَّالة علىٰ الحساب النهائي الوشيك.

(٢) يُشير بلوخ إلىٰ أنَّ الوثائق لم تكن مؤرَّخة أبدًا. وكتَّاب الحوليات كانوا جاهلين بالتاريخ في الغالب. Bloch, Feudal Society, pp. 71-75.

(٣) كان النهار يُشار إليه من خلال وحدات من الساعات المعاصرة التي نعرفها. ويتكوّن القياس الرائج =

وهكذا احتكرت الكنيسة الزمن، فهي وحدها التي تضبط اليوم ومواقيت العام، وتخبر الناس أيَّ الأيام مقدسةً وأيها ليس كذلك، وتحدد متىٰ يكون العمل ومتىٰ لا يكون. تلك القدرة في حد ذاتها تُنبِئُنا بالكثير عن موقع الكنيسة المهيمن في الترتيب الاجتماعي.

وعمومًا، اختلف قياس الزمن اختلافًا واسعًا. حيث كانت السنة تبدأ في تواريخ مختلفة في بلدان مختلفة بناءً علىٰ التقليد الديني السائد. وهكذا، كانت السنة تبدأ عند عيد الفصح في فرنسا. وفي تحديد متأخر، كان [تحديد] الأول من يناير قائمًا فيما يبدو علىٰ تاريخ ختان المسيح. وبالمثل، كان اليوم يبدأ في نقاطٍ مختلفةٍ كغروب الشمس، أو منتصف الليل، أو وقت الزوال، بناءً علىٰ المكان.

وطوّر رجال الدين أيضًا نظرية للتوازن الاجتماعي -نظرية الترتيبات الثلاثة. وهي في أكثر أشكالها بساطة تؤكد علىٰ تفوُّق رجال الدين علىٰ النبلاء والنبلاء علىٰ الفلاحين. وكان النشاط الذي يزاوله الفرد هو العلامة الفارقة [بين هذه الترتيبات]: حياة التأمل، حياة القتال، أو حياة الكدح[١]. لم يكن هذا مجرد ترتيب اجتماعي تم تفضيله وإنما ترتيبٌ يعكِس الترتيب الإلهي، بل كان مناظرًا [لترتيب] الجنة[٢]. وبذلك، كان وسيلةً يفهم بها المرء مكانه في العالم. لقد كان الترتيب الطبقي والهرمية انعكاسات لتصميم كوني. ولم يكن للأنشطة الأخرىٰ، كالتجارة، أيُّ معنىٰ إن لم تكن موَجَّهة لغرضٍ ديني.

استخدمت الكنيسة طرقًا متعددة؛ لتحقق هذه الترتيب الطبقي. فعلىٰ سبيل المثال: كان من حق النبلاء ورجال الدين وحدهم حلف اليمين، وبذلك، كان

= من Matins (منتصف الليل)، Lauds (٣ صباحًا)، Prime (٦ صباحًا)، Terce (٩ صباحًا)، Sext (الزوال)، Nones (٣ ظهرًا)، Vesper (٦ مساءً)، وCompline (٩ مساءً).

Le Goff, Medieval Civilization, p. 177.

(١) يمكن التلاعب بمؤشرات التمييز اعتمادًا علىٰ الأغراض الذرائعية لأولئك الذين يستدعون الكتاب والسلطة الكنسية؛ لتكون لهم الحجة في قضاياهم.

Duby, The Three Orders, p. 63

(2) Ibid., p. 109.

حلف اليمين علامةً علىٰ التميز: أي القدرة علىٰ إدراك كلمة الرب. ولهذا، دعمت الكنيسة النبلاء في قمعهم جمعيات السلام. كانت هذه الجمعيات تطوُّعيَّة للعمال اليدويين وقائمة علىٰ الحلْف بالتضامن. ولكن لا يمكن أن يُحلف اليمين إلا من الطبقات المخصوصة. ويعني إذن حلْف اليمين تحديًا للسلطة الهرمية. صدّر [ذلك التحدي] مفاهيمَ خطيرة عن المساواة في تكوين الجمعيات وفكرة أنَّ العهود أمام الرب ممكنة النفاذ دون موافقة من الهرمية الكنسية. أدىٰ هذا القيد علىٰ حلْف اليمين إلىٰ جعل الممارسة القانونية اختصاصًا حصريًا لأعضاء النخبة.

أنشأت النصوص الكنسية كذلك قوائم للمتاجرات المباحة وغير المباحة(١)، وكانت طويلة جدًا وتتضمن العديد من المتاجرات. فقد كان النشاط الروحي أسمىٰ من النشاط المادي، ومن ثم أدانت الكنيسة أيَّ نشاطٍ مُخصّص لتحقيق الربح، وكذلك أدانت الربا والتعليم المأجور. وكان للحظر المفروض علىٰ النقود دورٌ مهمٌّ في الصراع بين المجتمعات التي تعيش داخل إطار الاقتصاد الطبيعي و[بين] غزو الاقتصاد النقدي. «فقد دفع هذا النفور المذعور من العملة المعدنية الثمينة علماء اللاهوت كالقديس برنارد إلىٰ لعن النقود وإثارة العداوة ضد التجار بشكل خاص، والذين تعرَّضوا للهجوم باعتبارهم مرابين وصيارفة، وبشكل أعم، ضد كلِّ من يتعامل بالنقود، بالإضافة إلىٰ الأُجَراء»(٢). واعتبُر النشاط العلمي المأجور أيضا عملًا محظورًا. فالمعرفة، كالزمن، مِلْكٌ للرب. وبما أنَّ المعرفة الحقيقية كلَّها تَعُود للرب؛ كان يُعد أخذ الأجور عن تقديم المعرفة، أي التدريس مقابل المال، إثمًا. وبهذا، برَّرت الكنيسة احتكارها للمعرفة(٣).

---

(1) Le Goff, Time, Work, and Culture, p. 58.

ويشير ديروفر إلىٰ أنَّ «التجار في أيِّ حال، ليس لهم مكانٌ معيَّنٌ في نمط المجتمع الفيودالي، وكان يُنْظَرُ إلىٰ أنشطتهم -نتيجة تأثير الكنيسة- بارتياب كشيء مُلَطَّخ بالربا أو الشر.

De Roover, "The Organization of Trade," p. 46.

(2) Le Goff, Time, Work, and Culture, pp. 60, 120.

(٣) يُنَاقش بيزورنو الطبيعة المخصوصة للمعرفة الكنسية. فقد كانت قبل كل شيء معرفة خاصة بالغايات النهائية. وعلاوة علىٰ ذلك، تجاوز استخدامُ اللاتينية المحدوديةَ المحلية للّهجات العامة. لكونها معرفة متعلّقة بالعام وليس بالخاص؛ كان يُنظر إليها باعتبارها أعلىٰ منزلة من المعرفة الزائلة. لقد استطاعت =

عَكَس الترتيب القانوني للقرون الوسطىٰ هذه الآراء وعزز الترتيب الطبقي للمجتمع الذي دافعت عنه الكنيسة والنبلاء. وبعد تدهور الإمبراطورية الرومانية، حوَّل تدفق القبائل الجرمانية القانون الروماني المدوّن، إن لم يكن قد أزاحه. ففي شمال فرنسا خاصةً، خفَّف الغزاة من القوط والفرنجة من وطأة القانون الروماني. وقد أسسوا بشكل عام مجموعتين من النُظم القانونية المتعايشة: قوانين خاصة بغير الرومان مثل: القانون البورغندي (Lex Burgundionum) أو قانون القوط الغربيين (Lex Visigothorum)، وقوانين خاصة بالرومان. وبالتالي، تم شخصنة القوانين، حيث كان للأعراق المختلفة نُظُمهم القانونية الخاصة. وعلىٰ العكس، ظلَّت المناطق التي كانت مأهولة بعدد كبير من الرومان مُحافظة علىٰ تأثر قوي نسبيًا بالقانون الروماني، كجنوب فرنسا وإيطاليا. تطورت هذه الاختلافات تدريجيا إلىٰ الفرق بين القانون العُرفي droit coutumier غير المدوّن في الشمال، والقانون المدوّن droit ecrit في الجنوب(١).

لقد نزعت الحقبة الفيودالية الصفة الشخصية عن القانون بمعنىٰ الفصل بين الموقف القانوني والعرق. وكان يتم ممارسة الولاية القانونية من قِبل علاقات مخصوصة بين اللورد وتابعيه وبين اللورد والفلاحين. ومع ذلك، وبسبب لامركزية السلطة، كان هذا بمثابة درجة عالية من التخصيصية، حيث يقوم اللوردات المحليون بتعديل نُظُمهم القانونية لتُناسب العادات والظروف المحلية. وبسبب نظام الأحكام والقواعد المحلي هذا، لم يكن ممكنًا وجود هناك مفهوم شامل عن الملكية الخاصة. فكما قلنا: كان وضع اليد، وهو الاستخدام المستمر لقطعة أرض لمدة من الزمن، هو الذي يؤسس الأحقية الشرعية. وإذا وقع نزاعٌ؛ يتم

= ربط المجتمع ببعضه البعض «فيما وراء اللحظي والمحلي».

Pizzorno, "Politics Unbound," p. 36.

(١) انظر المناقشات في:

Hazeltine, "Roman and Canon Law in the Middle Ages".

لقد تسببت الطبيعة الشخصية للقانون في تنوع كبير. فقد أشار أسقف من القرن التاسع أنَّه «يحصُل أن يكون خمسة رجال حاضرين أو جالسين معًا، وليس لأحد منهم نفس قانون الآخر». اقتُبست من:

Morrall, Political Thought in Medieval Times, p. 17.

إثبات وضع اليد من خلال استجواب جيران صاحب الأرض محلَّ النزاع. «ونظرًا لكون الأراضي كلها تقريبًا وعدد كبير من الناس مُثقلين في هذا الوقت بعدد كبير من الالتزامات، مختلفة الطبيعة لكنها تبدو متساوية في الأهمية، لم يتضمن أيٌّ منها حديثًا عن التملك الحصري الثابت، والذي ينتمي إلىٰ الملكية في القانون الروماني»(١).

لم تكن إجراءات الدعوىٰ معروفة، وكانت المحاكمة بالمحنة والمُنازلة هما الوسائل المُفضلة لاكتشاف الحقيقة. فيتم التثبت مثلًا من البراءة أو الذنب عن طريق غَمْرِ المتهم في الماء، فإذا غَرِقَ المتَّهَم أو المتهمة إلىٰ الأسفل فهو بريء. ويتمثل إجراء آخر في إجبار المُتَّهَم علىٰ حَمْلِ حديد ساخن لمسافة معينة، ويتِمُّ التأكُّدُ من الحقيقة من خلال طبيعةِ الجرح بعد عدد محدد من الأيام(٢).

وأخيرًا: وضعَ النظام العقائدي للقرون الوسطىٰ قيمة كبيرة لأُطُر التفكير الدينية والعسكرية. فحاول النبلاء تمييز أنفسهم عن المجموعات التي تُعتبرُ أدنىٰ منزلة. فكما رأينا في الفصل الثالث، تقوم النخبة الفيودالية المحاربة بتمييز نفسها في شكل طائفة. وكان يتم تحديد الرتبة، كما كانت بعد ذلك في اليابان التوكوغاوية، من خلال القدرة علىٰ حَمْلِ السلاح. فكلما كان المرء أعلىٰ رتبة، كان إظهاره للأسلحة أكثر وُضوحًا. واعتبرت النخبةُ الفيودالية البرجوازيين، بشكل واضح، ألدَ أعدائهم. وعلىٰ الرغم من عدم وجود اختلافات اقتصادية واضحة، لا سيما في الطبقة الأكثر دنوًا في النبلاء، فإنَّ عدم القدرة علىٰ حمل السِّلاح

---

(1) Bloch, Feudal Society, p. 116.

«لم يرَ العُرْف التيوتوني -الذي تمت صياغته لاحقًا في القانون الفيودالي- في الأمر عدم تناسقٍ البتة بأنْ تكون قطعة الأرض نفسها يمكن أن يملكها شخصان أو أكثر ... لقد كانت هذه المِلْكية المقسّمة غريبةً تمامًا عن القانون الروماني الأكثر منطقية».

Morrall, Political Thought in Medieval Times, p. 15.

(٢) يجادل براون بأنَّ المحاكمة من خلال المحنة كانت بمثابة طريقة شَعائرية لتحقيق الإجماع. فمن خلال عرض المحنة، تُعرَضُ القواعد أمام الجميع. Brown, "Society and the Supernatural. للحصول علىٰ وثائق تتضمن تفاصيل عن إجراءات المحنة ووجهة نظر العرب النقدية للعدالة الصليبية، انظر:

Brian Tierney, The Middle Ages, pp. 60--61, 141-142.

كانت يتم النظر إليها دائمًا باعتبارها علامة علىٰ دُنُوّ المنزلة[١].

وعلاوة علىٰ ذلك، كان يُنظر إلىٰ النبالة باعتبارها سموًا مُكتسبًا بالنسب، حيث يتم إضفاء الشرعية علىٰ مكانة النبلاء المميَّزة بحجة السمو بالأصل[٢]، ووصل هذا الأمر إلىٰ درجات غريبة، إذ أنشأ العلماء الكنسيون المحترمون سلاسل نَسَبية تثبت ارتباط ملوك فرنسا بالطرواديين، ويمكن تتبع نَسب كونْت الفلاندرز إلىٰ بريام[٣]. فلم تكن ثروة التجار أمرًا مهمًا، إذ إنَّ عدم قدرتهم علىٰ حمل السلاح وأصلهم كانا علامتين علىٰ دُنُوّ منزلتهم بشكل حتمي. «فكان الافتراض أنَّ النبلاء لهم مزية وهي كامنة مرة أخرىٰ في الدم»[٤]. لم يكن للنبلاء أن يختلطوا مع هؤلاء الأدنىٰ منزلة في الزواج أو حتىٰ في الموت، ومن هنا كانت الممارسة المتمثلة في وجود مناطق دفن منفصلة خاصة بالنبلاء.

وبالتالي، كانت قيمة الروابط الشخصية ذات وزن ثقيلٍ. فكما يُشير بلوخ: كان الصراع العنيف في القرون الوسطىٰ صراعًا بين جماعات قرابية متنافسة إلىٰ حد كبير. فبالعودة إلىٰ العرف الجرماني القديم، فإنَّ الإساءة إلىٰ مجموعة قرابة أحدهم يتم تناوله من خلال أحكام الثأر. فقد أنشأ النبلاء إلىٰ حد ما نوعا جديدًا من القرابة، ليس مبنيًا علىٰ الارتباط القَبلي وإنما علىٰ السمو النَسبي والتمايز الطائفي. واعترف الفرسان بأعضاء هذه الطائفة متجاوزين حدود الدوقيات والمقاطعات، ومن هنا كانت الممارسة المتمثلة في الكسب عن طريق الزواج.

---

(1) Edouard Perroy, "Social Mobility Among the French Noblesse in the Later Middle Ages," Past and Present 21 (April 1962) , p. 29.

(2) de Battaglia, "The Nobility in the European Middle Ages," p. 60.

وانظر أيضًا مناقشة المجتمع الأرستقراطي في

Bendix, Kings or People, pp. 228-232.

(3) Jean Dunbabin, France in the Making, 843--(1985) 1180, p. 247.

(4) Karl Leyser, "The German Aristocracy from the Ninth to the Twelfth Century," Past and Present 41 (December 1968), p. 27.

يشير لايسر كذلك إلىٰ أنَّ الساكسونيين زعموا أنَّهم ينحدرون من نسل جيش الإسكندر الأكبر.



الآثار العَرَضية لتجديد الكنيسة

إنَّ دور الكنيسة في أواخر القرون الوسطىٰ مليء بالتناقضات، حيث عارضت البِنىٰ القرابية ومع هذا أكَّدت روابط الاستعباد الفيودالي الشخصية. وفي حين تحسرت البابوية علىٰ السعي وراء الربح النَّقْدي، سعت إلىٰ تيسير مجرىٰ إيراداتها. ولذلك، أدت محاولة الكنيسة والبابوية خلق نظام في بيئة سياسية فوضوية ومتشظِّية، ورغبتهما في خلق تنظيم هرمي خاص بهما إلىٰ زوال بعض ملامح نظام الحكم الخاص بأوائل القرون الوسطىٰ، وأثَّرت في النُّظُم العقائدية الأقدم. وتم الاستيلاء لاحقًا علىٰ الأدوات التي استخدمتها الكنيسة، في سبيل عقلنة إجراءاتها، من قِبل الحكام الإقليميين ذوي الطموح وعناصر التحديث في مجتمع أواخر القرون الوسطىٰ.

أولًا: تصدّرت الكنيسة محاولات تهميش دور البِنىٰ القرابية، وروَّجت بشكل خاص لفكرة ميراث الابن الأكبر؛ حيث إن الحيازات طويلة العهد من شأنها أن تزيد في الإيرادات الكنسية من خلال الوصايا[(١)]. وبالتالي، قضت علىٰ العلاقات القَبَلية وعلاقات القَرابة القديمة وجعلت من المستحيل لاحقًا تنظيم سوق الصرف من خلالها[(٢)].

ثانيًا: حاولت الكنيسة التقليل من مستوىٰ العنف المنتشر عن طريق تحريم الحرب في أيامٍ معيَّنة وتنظيم أنماط قتالٍ معيَّنة. فاستولت الكنيسة علىٰ دور

---

(١) يقدم غودي عَرْضًا رائعًا لتفضيل الكنيسة استراتيجية ذات شِقَّيْنِ. أولًا، أكَّدَت علىٰ أهميَّة الأسرة البسيطة بدلا من مجموعة القرابة الأكبر، ودعت إلىٰ ميراث البكورة داخل هذه الأسرة. وثانيًا، دعت إلىٰ القانون المُدَوَّنِ (بوكلاند وفولكلاند)؛ لأنَّ سِجِلًّا مكتوبًا يوفِّر حماية أفضل ضد دعاوىٰ أقارب المتوفَّىٰ.

Goody, Family and Marriage, pp. 111, 118, 123.

وأقدم شكري لجون هال لتشديده علىٰ هذه النقطة معي. وانظر أيضًا:

Hall, Powers and Liberties, pp. 130-132.

(٢) وبالتالي، يتحدث بعض الكتَّابِ عن اكتشاف الفرد. ورغم أنَّ الكنيسة أدانت الفردية باعتبارها كبرًا مبالغًا فيه، فإنَّها من خلال تفكيكها للقرابة التقليدية فإنَّها قد أعانت علىٰ استدعاء تلك الفردية نفسها.

Le Goff, Medieval Civilization, p. 279; Fuhrmann, Germany in the High Middle Ages, p. 30.

يشير بيزورنو إلىٰ أنَّ التعريف الإقليمي اللاحقَ للهوية الفردية يسَّر أمر سوق الصرف.

Pizzorno, "Politics Unbound," p. 48.

الفاعل العمومي(١). وكانت إحدىٰ وظائف هذه السُّلْطة الحفاظ علىٰ السِّلم العام. وبقيامها بذلك، خلقت الكنيسة الفكرة القائلة بأنَّ أحد أدوار الحكومة هو العناية بالصالح العام.

ثالثًا: في دفاعها عن هرمية للحكم الفيودالي بدلًا من حفنة من الالتزامات المتقاطعة والمتعددة، تحرَّكت الكنيسة ضدَّ تشظِّي النظام السياسي. أي إنَّها دافعت عن هرم فيوداليٍّ. فحسب عبارة سترايرر: أصبح الحكم الفيودالي في القرن الثاني عشر نظامًا حقيقيًا(٢). وبالفعل تم تأسيس مبدأ الهرمية الفيودالية الحازم -والذي كانت الالتزامات تجاه بعض اللوردات، خصوصًا الملك، أعلىٰ مرتبة من غيرها- بشكلٍ كبير في القرن الثاني عشر حيث كانت تتدهور القوة الفعلية للنبلاء في مواجهة السلطة المركزية.

وعلاوة علىٰ ذلك، وبسبب تنافُسها مع الإمبراطورية ورغبتها في إنشاء جهازٍ إداريٍّ رشيد، عملت الكنيسة علىٰ تجميع القانون النظامي المُدَوَّن. فتأسَّسَ القانونُ الكَنَسيُّ للتعامل مع الشؤون المتعلِّقة بالكنيسة والواقعة تحت ولايتها(٣).

---

(١) للوقوف علىٰ مناقشة لسِلْم الله، انظر:

Bloch, Feudal Society, p. 412.

وللحصول علىٰ مثالٍ علىٰ إنفاذ سلم الله من قبل دوق نورماندي (عام ١١٣٥م)، انظر:

Strayer, Feudalism, pp. 120-121, reading 25.

(2) Strayer, Feudalism, p. 45.

كان النظام الفيودالي في ألمانيا قد تشكَّل رسميًا من خلال نظام درع الملكية (the Heerschild). وفي هذه الهرمية الصارمة كان هناك خمس طبقات من اللوردات والأتباع الخاضعين.

Fuhrmann, Germany in the High Middle Ages, p. 171.

(٣) في الإمبراطورية الرومانية الشرقية -بيزنطة- لم ينشأ الصراع المحتمل بين النظامين القانونيَّيْن مطلقًا؛ لأنَّ البازيليوس -الإمبراطور البيزنطي- كانت لديه مكانة كهنوتية. انظر:

Bendix, Kings or People, pp. 94-95; Le Goff, Medieval Civilization, p. 268.

ومع ذلك يرىٰ ساذرن أنَّ القدرة الكلية للإمبراطور اليوناني مبالغٌ فيها. وهكذا يُفَسَّرُ فشَل الصفقة السياسية التي اقترحها البابا: كنيسة مسيحية مُوَحَّدة مع البابا باعتباره السلطة الكهنوتية، والإمبراطور البيزنطي عوضًا عن الإمبراطور الألماني الذي يُوَحِّد كل العالم المسيحي في الأمور الدنيوية. لقد أساء البابا فَهْم الطبيعة السياسية للكنيسة اليونانية، وبالتالي فَشَلت الصفقة.

Southern, Western Society and the Church, pp. 4 7-78.

وردًا علىٰ ذلكَ، لجأ الحكام الدُّنيانيون إلىٰ القانون النظامي والمُدَوَّن؛ لتبرير مواقفهم. وبدا القانون الرُّومانيُّ، الذي يحتوي علىٰ مفاهيم السيادة والولاية الحصرية، مناسبًا خصيصًا لهذا الغرض[١]. وكما عبَّرَ كانتوروفتش (Kantorowicz)، أصبحت الملكية التي مركزها المسيح ملكية مركزها القانون[٢].

وأخيرًا، كما رأينا في الفصل الثالث: أدىٰ التنافس بين الكنيسة والإمبراطورية إلىٰ تآكل أساسِ مَصْدَرِي السلطة كليهما. إذ نزع الشرعية عن كلٍّ من البابوية والإمبراطورية. حيث اضطُرَّ البابا لمواجهة الباباوات المناهضين، وواجه الإمبراطور خصومًا مَدْعومين من قِبل اللوردات والبابا، وكانت بعض الإبراشيات لها أسقفان. ووَصَم البابا والإمبراطور بعضهما البعض بالكهنة المزيَّفين، والمغتصبين، والمُهرطقة. وإضافة إلىٰ نزع الشرعية عن بعضهما البعض،أدىٰ التنافس إلىٰ إدراك الحكام الدنيانيين لكون الدعم الكنسي يعد قاعدة خطرة للحكم السياسي، حيث وجب في النهاية علىٰ اللوردات الكنسيين الاستجابة لروما، بمعنىٰ أنَّ إنكار المكانة المقدسة للحكم السياسي اقتضىٰ من الحكام الدُّنيانيين البحث عن مسوغات بديلة.

فمن خلال انتهاج هذه السياسات، خلقت الكنيسة -إلىٰ حد ما وعن غير قصد- مساحة للابتكار المؤسسي وتقديم تفسير جديد لأنشطة الأفراد. فسيقوم أصحاب المشاريع السياسية والمجموعات الاجتماعية باستخدام بعض ترسانة الكنيسة ضدَّها. وعلاوة علىٰ ذلك، ومن خلال سعيها إلىٰ إنشاء كنيسة هيروقراطية ذات سيادة؛ حرَّكت البابوية قوَىٰ عارضت تلك الفكرة نفسها.

الثورة التجارية والتحوُّل المفاهيمي

سرعان ما تَمَّ الاستحواذُ علىٰ بعض الأفكار ومصادر الشرعية الجديدة من قِبل العديد من الأفراد، وأصحاب المشاريع السياسية، والمجموعات الاجتماعية،

---

(١) انظر:

Hazeltine, "Roman and Canon Law".

وستتم لاحقًا مُناقَشَة كيف استخدم الحكَّام الدُّنيانيُّون القانون الروماني علىٰ وجهِ التحديدِ في الفصول التَّالية.

(2) Kantorowicz, The King's Two Bodies, p. 87f.

والذين لم ينسجموا مع مجموعة القيم القروسطية القديمة. فالطفرة التي حدثت في النشاط الاقتصادي أدّت إلىٰ بروز ممارسات لا يمكن التوفيق بينها وبين الإطار الاجتماعي والمؤسسي القروسطي. فقد حسَّنَ نمو التجارة والزيادة في الثروة المصاحبة لها الوضع المادي للتجار. لكن مثّل المكسب المادي والسعي وراء الربح جريمة تستحق اللعنة في نظر النظام العقائدي القروسطي والقيم التي روَّجت لها الكنيسة والنبلاء. ولذلك كان انجذاب البورغر لمجموعة الأفكار القديمة ضئيلًا[١]. إذ لم يكن النظام العقائدي الذي روَّجَت له الكنيسة، والترتيب الاجتماعي الموازي له مقبولَيْن من قِبل التجار وسكان المدن[٢]. فإذا كان المجتمع مناظرًا حقًا لما هو الوضع في الجنة، فإنه لا خلاص لهم. فكان لا بد علىٰ البورغر تسويغ أنشطتهم بطريقة أخرىٰ.

وعلاوة علىٰ ذلك، كان تصوُّر البورجوازيين للمكان والزمان مختلفًا. إذ لم يعُدْ الزمن ذلك الزمن الزائل للحياة الآخرة، ولا كان اليوم والسنة محدّدين بأنشطة الكنيسة. فقد تطلَّب النشاط التجاري حسابًا موحدًا للزمن. وكان الزمان

(١) في تحليل فيبر للأخلاق البروتستانتية، يخلق القدرُ قلقًا لدىٰ المؤمن. حيث تبدو كل الأعمال بلا معنىٰ لأن الخلاص مقدرٌ مسبقًا. وتُرك الأمر إلىٰ الكالفيني ليكتشف المعنىٰ في العالم ومعنىٰ الفعل الذي يقوم به المرء.

Max Weber, The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism (1958):

ماكس فيبر، «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية» ترجمة. د. محمد علي مقلّد، مراجعة: جورج أبي صالح، مَرْكز الإنماء القومي . لقد حرَّكَ نفيُ الشرعيَّة عن السعي وراء المال قوىٰ مماثلة في أواخر القرون الوسطىٰ. ويذكر دوبي صعودَ العقليَّة الرأسمالية في إيطاليا في القرن الثاني عشر، قبل مناقشة فيبر للتجاذب بين البروتستانتية والرأسمالية.

Duby, The Early Growth of the European Economy, p. 261.

وبالمثل، يشير بيرين إلىٰ وجود الروح الرأسمالية قبل عصر النهضة.

Pirenne, Medieval Cities, p. 118.

(٢) يجادل هيرشمان بأنَّ منظري القرنين السَّادس عشر والسَّابع عشر رَأوا فرْقًا بين اعتدال المشاعر عندما تنغمس في التجارة، في مقابل الالتزامات المطلَقَة للدين.

Albert Hirschman, The Passions and the Interests (1977).

تختلف هذه النظرة عن نظرتي، لكنَّها تشير كذلك إلىٰ الاعتقادات المختلفة التي تنطوي عليها كِلتا الممارستين.

والمكان مفهوميْن غير متمايزيْن، وفوق قدرة البشر. وادعىٰ رجال الدين، باعتبارهم عالمين بالغايات النهائية، أنهم قادرون علىٰ تفسير العالم، لكنَّهم لم يدعّوا خلْقَه. وهذا تمامًا ما فعله أنصار المعتقدات الجديدة. فقد استحوذوا علىٰ الزمان والمكان من خلال جعلهما منتجات للحساب البشري.

فعلىٰ سبيل المثال: إذا تمَّ إقراض المال؛ فإنَّ أسعار الفائدة تُحسب بضبط رياضي. فرغم كل شيء، يستلزم إقراض المال [دفع] تكلفة الفرصة البديلة. إلا أن الكنيسة قد نهت عن الربا لأنه يُعتبرُ بَيْعًا لممتلكات الرب، أي إنَّ الربا كان يُعْتَبَرُ رُسومًا علىٰ الوقت، وليس تكلفة المال. وبما أنَّ الوقت مِلْكٌ لله وحده؛ كان التعامل بالربا فِعْلًا إلحاديًّا. فإذا كان المرء محايدًا فيما يخص الوقت، ولم يكن لديه شعورٌ بالتقدم الخطي للزمن فإنَّ قيمة أي سلعة (النقود) لا ينبغي أن ترتفع. وخلافًا للاعتقاد القروسطي القائل بأنَّ الزمن في انْصِرام (وكانت مقولة: «mundus senecit يَهرِم العالَم» هي المثل السائر في القرون الوسطىٰ)، أدخل البورجوازيون مفهومًا مفاده أن الوقت في حد ذاته له قيمة.

وبالتالي، تطلَّب النشاط التجاري ضبط الوقت. وأصبحت الساعات الميكانيكية هي علامات الوقت بدلًا من أجراس الكنائس. وظهرت فكرة اليوم المُقسّم إلىٰ أربعِ وعشرين ساعة. وفي جميع أنحاء مدن أوروبا الغربية، وُضعت أبراج الساعات المشيَّدَة بشكل استراتيجي قُبالة أبراج الكنائس. وعليه، تم وضع برج الجرس في السوق في مدينة بروج، وكان أكبر وأطول من الكنيسة الواقعة علىٰ مقربة في أسفل الطريق. كان يرمز [هذا الوضع] إلىٰ القوىٰ الجديدة في هذه المدينة التجارية. وبالمثل، تطلَّب النشاط التِّجاري تحديدا دقيقًا للمكان، فقد كان رجال الأعمال يبحثون عن اليقين في بيئة العمل الخاصة بهم. ففي عالم غير منظّم يحتوي علىٰ حدود وسلطات متقاطعة، واجه رجال الأعمال عقبات متجددة وغير متوقعة بشكل مستمر. ولذلك كانت الحدود الثابتة والسلطة الموّحدة مُفضّلة عن البيئة القروسطية ذات السلطات المتقاطعة. فكان لا بدَّ من تنظيم المكان[١].

---

(١) للاطلاع علىٰ الحجة القائلة بأنَّ التحوُّلَ إلىٰ الحكم القطري اعتمدَ علىٰ تحوُّلٍ معرفيّ في التصوُّر، كما تجلّىٰ في منظورِ النُّقطة الواحدة في الفن، انظر: =

وبعبارة أخرىٰ، يعد تحديد الزمان والمكان وتصورهما هما أساسًا مفهوميْن مُتنازعًا عليهما. «فقد أنشأت الكنيسة زمنها الخاص في مقابل زمن التاجر»[(١)]. إذ لم يكن التصور القروسطي التقليدي للترتيب المكاني والزماني منسجمًا مع المعتقدات الجديدة للمجتمع[(٢)]. حيث كان للبورغر وجهات نظرٍ مختلفة للغاية حول الزمان والمكان. فلم يكن الزمان والمكان مناظرين للتقسيم في الجنة، ولم يكن وجودهما متجاوزًا بل شُيِّدا وصُمما من قِبل البشر الفانين. وجعلت هذه الصور الجديدة من الصياغة اللاحقة للسلطة في المساحة الجغرافية وعليها أمرًا ممكنًا.

وعلاوة علىٰ ذلك، لا يُمكن للنشاط التجاري أن يتم تنظيمه وفقًا لنظريَّة الترتيبات الثلاثة أو نظام الفرسان القائم علىٰ الرَّوابط الشَّخْصيَّة. لقد نزع رجل الأعمال الصفة الشَّخْصيَّةَ عن العلاقات، فلم تكن العقود بين أصحاب المشاريع كتلك العقود بين اللورد والملك، فالأخيرة ذات صفة شخصية[(٣)]. أمَّا العقود التِّجاريَّة فلا تُبْرَم إلَّا لمجرد تبادل السِّلَع، وليس لأن لها دلالة علىٰ علاقة أعمق. فإذا تطلب الأمر خدمة ما، فيتم نفي الصفة الشخصية عنها، ويتم تحديدها بوقتٍ ومقدارٍ معينين. فالفرد إمَّا مُشترٍ وإما بائعٌ: لاعبو أدوار في دورة البضائع.

يجادلُ مارفين بيكر (Marvin Becker) بأنَّه كان هناك تحوُّلٌ بالغ الأهميَّة من

= John Ruggie, "Territoriality and Beyond."

وكذلك، يرىٰ لوغوف هذا باعتباره مؤشّرا مهمًّا علىٰ تغيُّر الآراء.

Le Goff, Time, Work, and Culture, p. 37.

(1) Le Goff, Time, Work, and Culture, p. 30.

(٢) صحيحٌ أنَّ الكنيسة طوَّرَت لاحقًا منظورا يضفي الشرعية علىٰ النشاط التجاري، وتجارات أخرىٰ كانت محرَّمة، من خلال التركيز علىٰ نوايا الفاعلين. فإن كان للفاعلين نيَّة دعم المصلحة العامة، يكون النشاط مقبولًا. إلا أنَّ هذا المنظور الجديد بيَّن أنَّه كان ثمة ابتعاد عن العقلية القروسطية القديمة. وفي الحقيقة يشير لوغوف بأنَّ تطوير فكرة النية باعتبارها معيارًا كان انحرافًا مهمًّا عن الالتزام السابق بالرمزية القروسطية، وهي نقطة لا أستطيع بَحْثَها في هذا السِّياق.

(٣) يركعُ التابعُ أمام سيِّدِه ويضع يديه بين يديه، في الهيئة نفسها التي تَتَّخِذُها الصلاة في الكنيسة الحديثة. ويُقسم التابع أمام الله ويضمن خدمته له بحياته أمام الله. للاطلاع علىٰ طقس الخضوع (vassalage)، انظر:

Bloch, Feudal Society, p. 146.

الروابط الواقعية إلىٰ الروابط المجرَّدَة. جعل هذا التحوُّل من التبادل الاقتصاديِّ المجرد والإقراض أمرًا ممكنًا. فقد كانت الفترة المبكِّرة من القرون الوسطىٰ قائمة علىٰ الولاءات الضَّيِّقَة وروابط القرابة. ونظرًا لطبيعة البيئة المادِّيَّة غير الآمنة، كان لا بد للتبادلات أن تكون وجهًا لوجه وأن تُنَفَّذَ علىٰ الفور. «فقد كانت فكرة أنَّ الكتابة في حدِّ ذاتها يمكن أن تكون سببا للالتزام فكرة هشة في أحسن أحوالها. فقد كان هذا -إذن- عالَمًا من الولاءات القَبَليَّة الضَّيِّقة، والروابط القرابية ذات المطالب، والولاءات الصارمة الضابطة. وكان الفرد مُؤَطَّرًا في عالمٍ واقعي كانت فيه ماديَّة الروابط مباشِرَة ومؤكَّدة»[١].

جعلت هذه الروابط الشخصية وعدم الثِّقة في البيئة المادية التبادل الاقتصاديَّ صعب التنفيذ. ونتيجة لذلك، كان تقديم الهدايا بالغ الأهميَّةِ، وكانت هذه المبادلات ذات طابع احتفاليٍّ وقَبَليٍّ، مُنشئةً بذلك استحقاقات والتزامات متبادلة. ولكن لا يَنْبَغي النظر إلىٰ هذه باعتبارها تجارة[٢]. حيث يُشير بيكر، بعد فحصه لمدينتي لُوكا وفلورنسا، أنَّه قبلَ عام ١٠٠٠م، كان ٨٠ إلىٰ ٨٥ بالمائة من المعاملات وخاصةً صفقات الأراضي، في شكلِ تبادل للهدايا والتبرعات. غير أنَّهُ بحلول عام ١٥٠٠م، أصبحت المبيعات النَّقْدية أكثر أهميَّةً، وتُمثِّلُ نحو ٧٥ بالمائة من جميع المعاملات[٣].

أدت ضرورة وجودِ مناطق مُحدَّدة ذات سلطة واضحة، والرغبة في تثبيت الملكية الخاصة إلىٰ جانب ضرورة تفاعلٍ أكثر رَسْميَّةً يمكن أن يوجد بشكلٍ مُسْتَقلٍّ عن الفاعلين بشخوصهم، إلىٰ تجديد الاهتمام بالقانون الروماني. «فقد

---

(1) Becker, Medieval Italy, p. 25.

يُشير كولمان إلىٰ أنَّ عوامل أخرىٰ كالمركزية السياسية والقانون الرُّوماني قد يكون لها دَخْلٌ أيضًا في التحوُّلِ إلىٰ الروابط المُجرَّدَة.

Janet Coleman, "The Civic Culture of Contracts and Credit: A Review Article," Comparative Studies in Society and History) 28October (1986, pp. 778-784.

(٢) حول تلك الحجة انظر:

Duby, The Early Growth of the European Economy, pp 48-57.

(3) Becker, Medieval Italy, p. 15.

كانت هناك جاذبيَّة -أحسَّ بها التُّجَّار خاصَّة- نحو إجراءات أكثر ملاءمة وعقلانية»[1]. حيث كان الاعتمادُ علىٰ وضع اليد والعرف ضمانات غير كافية للملكية. وما كان من الممكن أن تعتمد العقود علىٰ قسم الأطراف. فأحيانًا ينبغي لهذه العقود أن تَنْفُذ حتىٰ بعد وفاة المتعاقدين الأصليين. «فقد احتاجوا إلىٰ إجراءات قانونية سريعة لتنفيذ العقود دون تأخير وآليات من شأنها أن تُساعدهم علىٰ استرداد الدُّيون من أولئك الذين يتعاملون معهم»[2]. خفف القانون المُدَوَّنُ، أي القانون الروماني، من وطأة بعض هذه الإشكاليات. فقد احتوىٰ علىٰ نظريات مُتَطَوِّرة إلىٰ حد ما فيما يتعلق بالملكية الخاصة. وكان لاعتمادِ القانون الروماني مَزَايا أخرىٰ أيضًا، فقد احتوىٰ علىٰ وسائل محاكمة متطوِّرة. فبسبب مطالبة النبلاء بالمحاكمة من خلال المنازلة؛ لم يكن باستطاعة البورغر أخذ رجال مهرة في القتال إلىٰ المحكمة[3]. وبشكل عام، أراد البورغر إجراءات محاكمة تكون أكثر اعتمادًا علىٰ الأدلة. فجرت محاولة لتقديم الحقيقة من خلال الشهود والوثائق المُدَوَّنة عوضًا عن أن يُعتمد علىٰ فهم الأفراد للعادات السَّائدة. ومرَّة أخرىٰ كان لا بد للفقه القانوني أن يعود ليكون مجالًا للمحترفين[4]. وباختصار: اختلف

---

(1) Bloch, Feudal Society, p. 118.

وعن التفضيل المديني للقانون المُدَوَّن، انظر أيضًا:

Dunbabin, France in the Making, p. 253.

(2) Edward Miller, "Government Economic Policies and Public Finance 1000-1500

في

Cipolla, Fontana Economic History, p. 358.

(٣) ونتيجة لذلك، سيكون للبورغر مَيْلٌ إلىٰ الحكام الذين قاموا بتغيير الإجراءات القانونية. فعلىٰ سبيل المثال: تشير هالام إلىٰ منع لويس التاسع المحاكمة عن طريق المحنة في مجموعة من المراسيم (١٢٥٧-١٢٦١م). وتُضيف أنَّ «هذا الإجراء قابله النبلاء باستياء شديد».

Hallam, Capetian France, p. 244.

(٤) تزامن تطوير القانون الروماني مع تطوير القانون الكنسي وعودة المدرسية (Scholasticism)، فضلًا عن بدايات الأسلوب العلمي. استمد القانون الكنسي بشكل خاص من مرسوم جراسيانو

Decretum of Gratian

(١١٤٠م)، التي سعت إلىٰ تفسير وتحديث القانون الكَنَسي من خلال مسائل جوهرية. وبذلك وفَّر =

المستقبل الذي توقعه البورغر بشكل جذري عن مستقبل النبلاء ورجال الدين[1]. حيث بدأت الرؤىٰ الباطنية والكونية تُفسح المجال بشكل متزايد للمعتقدات العقلانية النفعية حول كيفية تنظيم الوقت والمكان وحقوق الملكية والإجراءات القضائية. وقد عنىٰ ذلك تحوُّلا حتميًا في التفضيلات من أجل ترتيب سياسي جديد.

= تطوير القانون الكَنَسي وسيلة لمواجهة التعديات علىٰ الممتلكات الكنسية وتأكيد تفوق الإدارة البابوية.

Tierney, The Crisis of Church and State, p. 116f.

باختصار، حدث أقوىٰ تطوير لهيئات قانونية مختلفة عندما اشتدَّ الصراع بين الكنيسة والسلطات الدُّنيانية.

(١) وانظر أيضًا رأي بيرين حول تبيان وجهات نظر النبلاء ورجال الدين.

Pirenne, Medieval Cities, p. 123.

الخلاصة

حدث توسعٌ جوهري في الاقتصاد الأوروبي في منتصف القرن الحادي عشر. وصاحبَ هذا التوسُّعَ زيادةٌ في التِّجارة طويلة المدىٰ. وجعلَ نموُّ التِّجارة من تقسيمِ العمل أمرًا ممكنًا بصورة أكبر. فزاد عدد المدن وازداد حجمها، وكان لهذه المستوطنات مصالح مادية مختلفة تمامًا عن الترتيب الفيودالي والكنسي القديم. ونتيجة لذلك، كان لدىٰ البورغر دوافع لتغيير المؤسسات القائمة. وللقيام بذلك: إمَّا شكَّلوا تحالفات سياسية مع فاعلين آخرين، كحاكم إقليمي طموح، أو سعوا وراء أكبر قدرٍ ممكن من الاستقلالية. وسواء سعت هذه المدن وراء الاستقلالية، أو شكَّلت عُصبًا، أو تحالفت مع سلطة مَرْكزية، اعتمد هذا في المقام الأول في حجم وقوة المدن بمفردها. وقلَّة هي المدن، فيما عدا المدن الإيطالية، التي كانت قوية كفاية كي تكمل بمفردها. وكان العامل الثاني الذي أثَّر علىٰ مجموعة تفضيلات المدن هو طبيعة التجارة. فقد حفّزت تجارات البحر المتوسط، منخفضة الحجم نسبيًا ومرتفعة الربح، أي التجارة في السِّلع الفاخرة، المدن كي تحاول تأسيس موقفٍ احتكاري خاص بها. وخلافًا لذلك، جعلت تجارة الشمال ذات الربح المنخفض والحجم المرتفع من هذه السياسة أمرًا مستحيلًا. فلم يكن باستطاعة فاعلٍ واحد بمفرده أن يحتكر التجارة السائبة في بحر البلطيق وبحر الشمال. وعلاوة علىٰ ذلك، جعلت هوامشُ الربح المنخفضة الفاعلين سريعي التأثر بالمنافسة وتكاليف المعاملات المرتفعة. ولم يكن للمدن مصالح مادية متباينة فحسب، بل كان لديهم تصوُّرات مختلفة عن تلك الخاصة



بالكنيسة والنبلاء حول الإجراءات القانونية، وشرعية التجارة، وطبيعة الربح. وبالتالي، سيسعىٰ البورغر إلىٰ التحالف مع الفاعلين ذوي الميل نحو مصالحهم ومعتقداتهم. وستستكشف الفصول الثلاثة القادمة أداء المدن في سعيها وراء هذه الأهداف.


مكتبة
التنوير

الفصل الخامس

بروز الدولة القطرية ذات السيادة في فرنسا الكابيتية

«وتعد ضرورة تبرير وتأكيد استقلال كل مملكة ومدينة عن أي قوة خارجية متفوقة شرطًا أساسيًا ثانيًا كي يتم التفكير في الدولة باعتبارها الموضوع الرئيسي للفلسفة السياسية . . . وشرط آخر للوصول إلىٰ المفهوم الحديث للدولة هو الاعتراف بأن السلطة العليا في أي مملكة مستقلة يجب ألا يكون لها أي منافس في أقاليمها الخاصة بها باعتبارها قوة صناعة القانون ومحل الخضوع»(١).

توازىٰ مع التحوُّل الاقتصاديِّ بين عاميْ ١٠٠٠م و١٣٠٠م ابتكارٌ سياسي. وكانت الدولة القطرية ذات السيادة إحدىٰ صور التنظيم التي نشأت ضد تجربة النهضة القروسطية الأخيرة. وخلافًا للروابط الشخصية المتقاطعة وغير الهرمية للفيودالية، ادَّعت السلالة الكابيتية (٩٨٧-١٣٢٨م) السلطة العليا علىٰ جميع سكان المملكة. وعلىٰ عكس الإمبراطورية والكنيسة: لم تملأ حكمها السياسي بدعاوىٰ حول مجتمع عبر محلي كما كان الكومنولث المسيحي. بل حددت سلطتها قطريًا. فادعىٰ الكابيتيون امتلاك السلطة العليا ضمن حدود ثابتة، لكنهم لم يدَّعوا الحكم فيما وراء تلك الحدود.

---

(1) Quentin Skinner, The Foundations of Modem Political Thought, vol. (1978) 2, p. 351.
يتمثَّل الشرط المسبق الأول للمفهوم الحديث للدولة في النظر إلىٰ السياسة باعتبارها فرعًا مستقلًا عن الفلسفة الأخلاقية. ويتتبع سكينر بشكل أساسي إمكانية [وجود] فلسفة «سياسية» حقيقية في مقابل تبعيَّتها لوجهات نظر لاهوتية.



كان نجاح الكابيتيين بالكاد ظاهرًا عندما تولَّوا العرش أوَّلَ الأمر. فبتولِّيهم المُلْكَ بموافقة البارونات بعد فترة طويلة من الحرب الأهلية، كانوا -في أحسن الأحوال- الأوائل بين أنداد لهم. واللغز الذي أمامنا هو أن نُفسِّر كيف تمكَّن هؤلاء الملوك الضِّعاف من فرض سيطرتهم علىٰ منطقة شديدة التشظِّي والتي كانت ستُصبح فيما بعد فرنسا. وإضافةً إلىٰ ذلك، نجحوا في فرض مبدأ التحدد القطري علىٰ الفاعلين العالميين، ولا سيما ضد رغبات البابا. وداخل حدود المملكة، كان رجال الدين مُجبرين علىٰ الإقرار بأنَّ السلطة المطلقة تقع في باريس، وليس في روما.

وعلىٰ خلاف التفسير الشائع القائل بأن الدول قد ظهرت نتيجةً للتغيُّرات في الأعمال الحربية، أجادل بأنَّ الدولة ذات السيادة قد ظهرت نتيجةً لتحالف اجتماعي مبنيٍّ علىٰ تقارب المصالح ووجهات النظر بين المَلَكيَّة الناشئة والبورغر. ويمكن للتغيُّرات في طبيعة الأعمال الحربية أن تُفسِّر نموَّ الحكومة، وخاصةً بعد القرن الخامس عشر، إلا أنها لا تُفسِّر سبب هيكلة بعض هذه الحكومات وفق مبادئ السيادة والقطرية، بينما لم يحصل ذلك لحكومات أخرىٰ.

بداية الدولة الفرنسية: تكريس الدولة الكابيتية (٩٨٧-١٣٢٨م)

في يوم عيد الميلاد من عام ٨٠٠م، توَّجَ البابا ليو الثالث شارلمان إمبراطورًا علىٰ العالم المسيحي. وتم اعتباره خليفة للقياصرة وحاميًا للكنيسة الرومانية. وعندما توفي شارلمان، ترك لورثته منطقةً تمتدُّ من شمال إسبانيا إلىٰ بولندا ومن شمال إيطاليا إلىٰ الأراضي المنخفضة.

لم يكن لهذه الإمبراطورية الكارولنجية العظيمة أن تستمرَّ. فبعد فترة وجيزة من وفاة شارلمان، تفككت الإمبراطورية إلىٰ مملكة غربية، وأخرىٰ وسطىٰ، وثالثة شرقية. وأصبحت الأخيرتان أساس الإمبراطورية الألمانية اللاحقة. إلا أنَّ التشظِّي لم يتوقف عند ذلك. إذ إن غياب تقليد ثابت لتوريث الابن الأكبر، وغارات الفايكنغ والمسلمين والمجريين، وتدهور الاقتصاد النَّقدي تسبب في تآكل أيِّ مظهر من مظاهر السلطة المركزية. وفي المملكة الإفرنجية الغربية، كانت السلطة الملكية صورية فقط.

ومع نهاية القرن العاشر، كانت الفيودالية قد ترسَّخت بشكل كامل[١]. وشَرْعَنت وجودها من خلال تسويغها لتفوق المحارب والكاهن، وإخضاعها للآخرين لوجودٍ مُمْتَهن باعتبارهم عمالًا أقلَّ منزلة. بل إنَّ السيطرة السياسية قد تسللت من أيدي الدوقات والكونْتات الخمس والخمسين إلىٰ مستوىٰ ملاك القلاع بمفردهم[٢]. وعَنَىٰ توطينُ سوقِ الصَّرْفِ والإجراءات القانونية أنَّ أيَّ دمج للذات في سلطة سياسية أكبر قد اختفىٰ. وأصبحت «فرنسا» تشير فحسب إلىٰ المنطقة الواقعَةِ بين نهر اللوار وحدود اللورين، أو أحيانًا المنطقة المحيطة بباريس مباشرة فقط[٣]. وحتىٰ بعد تمدد السيطرة الملَكيَّة إلىٰ حد كبير بحلول عام ١٣٠٠م، كان المسؤولون في تولوز لا يزالون أحيانًا يتحدثون عن «إرسال الرسل إلىٰ فرنسا»، أي: إلىٰ باريس[٤].

---

(١) تبعًا للتعريف في الفصل الرابع، تعني الفيودالية التشظِّي السياسي، وممارسة السلطة العامة من قِبل فاعلين خصوصيين، وتأمين القوة العسكرية عن طريق عقود خصوصية. انظر:

Strayer, Feudalism, p. 13.

وأسلِّط الضوء علىٰ هذا التعريف مرة أخرىٰ؛ لأنَّه يُوضِّح ما إذا كان بالإمكان تسمية النظام السياسي الفرنسي بعد الكابيتيين بالنظام الفيودالي، كما تشير هيلتون. انظر:

R. H. Hilton, English and French Towns in Feudal Society (1992).

أجادل أنا بأنَّ هذا الأمر غير ممكن.

(٢) عدد الدوقيات والمقاطعات في فرنسا حوالي عام ١٠٠٠م مأخوذٌ من:

Barraclough, The Origins of Modem Germany, p. 17.

وليس لديَّ إحصائيات عن عدد القلاع في فرنسا، ولكن علىٰ سبيل التوضيح، يشير هيير إلىٰ وجود قرابة ١٠,٠٠٠ قلعة في ألمانيا.

Friedrich Heer, The Medieval World (1961), p. 32.

ومهما كان نظير هذا العدد في فرنسا، فقد كان تفكك السلطة السياسية بالتأكيد مرتفعًا مع ارتباط الأمن العسكري بشكل جوهري بعدد من ملاك القلاع.

(3) Dunbabin, France in the Making, p. 4.

وبالتالي، كان الملك يوصف بأنَّه ملك النورمان، والبريتونيين، والأكاتينيين، والقوط، وغيرهم، وهو ما يرمز إلىٰ عدم وجود اسم أو تعريف لكيان قطري محدد. وانظر أيضًا:

Robert Fawtier, The Capetian Kings of France (1960), p. 60.

(4) Joseph Strayer, The Reign of Philip the Fair (1980), p. 388.

تمَّ انتخاب أوغو كابيه (Hugh Capet) في هذه الظروف ليحل محل السلالة الكارولنجية المتنازعة في عام ٩٨٧م، وبه كانت بداية سلالة الكابيتيين التي ستحكم حتىٰ عام ١٣٢٨م. إلا أنه وبعد عقودٍ من الحرب الأهلية، لم تكن المنطقة الفعلية الخاضعة لسيطرتهم أكثر من نقطة علىٰ خريطة المملكة الإفرنجية الغربية السابقة. إذ لم يشمل المجال الملكي إلا المنطقة المحيطة بإيل دو فرانس، وبعض المناطق المحيطة بأورليان، ونُتَفًا من مناطق أصغر حجمًا. فضمت في مجموعها حوالي ٢٦٠٠ ميل مربع(١). وعلاوة علىٰ ذلك، لم يَنَلْ أوغو كابيه العرش إلّا بدعم من بعض النبلاء الذين عارضوا الفرع الكارولنجي. ففي عام ٨٨٧م، كان النسل الكارولنجي ليس له وريث مباشر، فانتخب نبلاء فرانسيا الغربية ساعتها إيودس (Eudes)، كونْت باريس، مِلِكًا(٢). فكانت هذه بداية النسل الروبرتي، المسمىٰ لاحقًا بالنسل الكابيتي. وعندما انقلبت ظروف الحرب ضد إيودس، فضَّل بعض النبلاء العودة إلىٰ أفراد من النسل الكارولنجي، علىٰ الرغم من أنَّ خلافة شارل الساذَج كانت محل نزاع. وكانت النتيجة قرنًا من الحرب الأهلية يتقلَّب فيها النبلاء بين الصفوف ويفضِّلون أسرة بعد أخرىٰ. وإجمالًا: لم تكن السلطة الحاكمة تعني الكثير بالنسبة إلىٰ هؤلاء اللوردات الأقوياء مثل: دوقات نورماندي، وأكيتانيا، وبورغندي. فالملك -رغم كل شيء- لم يُصبح في رتبتهم إلّا متأخرًا. واعتقد الدوقات والكونْتات أنَّهم قد أقاموا ملكية انتخابية(٣).

ولكن بعد ثلاثة قرون من الحكم الكابيتي، نجد أساس الدولة ذات السيادة، لدرجة أنَّ جوزيف ستراير، مركزًا بشكل رئيس علىٰ فرنسا، أمكنه أن يُجادل بأنَّه بحلول عام ١٣٠٠م أصبحت الدولة الشكل السائد للتنظيم السياسي في أوروبا(٤).

---

(1) James Fesler, "French Field Administration: The Beginnings," Comparative Studies in Society and History (1962) 5, p. 77.

ويشير هو أيضًا إلىٰ أنَّه مع نهاية القرن الثالث عشر، تمدد المجال الملكي لأربعين ضعفًا.

(2) Dunbabin, France in the Making, p. 27.

(3) Sidney Painter, The Rise of Feudal Monarchies (1951), p. 10.

(4) Strayer, On the Medieval Origins of the Modem State, p. 57.

أزعم أنَّ ستراير بالغ في تقريره لفكرته من خلال تعميم حجته علىٰ كامل أوروبا. فقد كانت ثمة بدائل -كالعصبة الهانزية والدول-المدن الإيطالية- قابلة للاستمرار، ولمّا تصل إلىٰ أوجها. ويبدو أنه =

رغم أنَّ ستراير ربما يكون قد بالغَ في هذه النُّقطة، فإنَّ حجَّته كانت مُقْنِعَةً بأنَّه في فرنسا كان أساس الدولة القطرية ذات السيادة قد تم وضعه مع بداية القرن الرابع عشر. وبحلول ذلك الوقت، قلَّلَ الكابيتيون من سلطة هؤلاء المنافسين ككونْتات شامبانيا ودوقات نورماندي. وقاموا أيضًا بتقليص حيازات الملك الإنجليزي الشاسعة[١]. ومع نهاية القرن الثالث عشر، لم يكن بحَوْزَة الملك الإنجليزي إلا منطقة غاسكوغني (Gascogny) في الجنوب الغربي (انظر الخرائط رقم١,٥ و٥,٢).

قام الكابيتيون كذلك ببناء نظام إداري ثابت من المركز. ومنه أشرفوا علىٰ إدارة محليَّة من خلال حُجّاب القصر وممثلي الملك. وبدؤوا في تأسيس أشكالٍ متنوعة من استخراج الإيرادات. وحجّم الكابيتيون، لا سيما فيليب الجميل، الكنيسة في نطاق حكمهم وانتصروا في مواجهتهم مع البابا.

ستكون مبالغة إن أشرنا إلىٰ وجود فرنسا الحديثة في القرن الرابع عشر. إذ لم يزل هناك حربٌ طويلة الأمد مع إنجلترا علىٰ الأبواب، وسنوات من الاضطراب الديني، ومعارضة داخلية من قِبل المدن والنبلاء ورجال الدين. ومع ذلك، فإنَّنا نجد بالفعل السمات الأساسية للدولة الحديثة، حيث تَطَوَّرت المفاهيم الأولىٰ للسلطة السيادية في هذه الفترة. فالملك الفرنسي كان يتم النظر إليه باعتباره إمبراطورًا في مملكته الخاصة، ويعود التحديد القطري بحدود رسمية إلىٰ تلك السلالة. [ولكن] أين تكمن هذه الحدود بالضبط، هو أمر مختلف طبعًا، لكن كان ثمة وحدة قطرية متمايزة؛ «مملكة فرنسية» متمايزة[٢]. ويعود إلىٰ العهد الكابيتي أيضًا بداية [تقليد] العدالة الملكية، واستعمال القانون الروماني المدَوَّن، وكلاهما كان أساسيًا لمفهوم السلطة العامة.

= أغفل هذه الأشكال. انظر تعليق تشارلز تيلي علىٰ نقاشه مع ستراير في:

Tilly, The Formation of National States in Europe, pp 26-27.

إلا أنَّ ستراير محقٌّ في زعمه بأنَّ المركزية الملكية كانت ناجحة إلىٰ حد كبير في ذلك الوقت.

(١) منذُ عام ١٠٦٦م، كان التاج البريطاني في يد دوق نورماندي. وكان هنري يحكم كذلك أنجو، جسكوني، وأكيتين. وفي الواقع، كانت حيازات هنري الثاني عام ١١٥٢م تشغل تقريبًا نصف فرنسا المعاصرة.

(2) Strayer, The Reign of Philip the Fair, pp. 388, 393.

وبذلك، قام الكابيتيون بتحجيم منافسيهم الفيوداليين وبَنَوا نمطًا تنظيميًا لا يقوم علىٰ الروابط الشخصية ولم يدَّعِ الهيمنة العالمية كما فعلت الكنيسة والإمبراطورية الرومانية المقدسة. كيف حدث هذا؟ وكيف توسَّع المجال الملكي الضئيل الخاص بأوغو كابيه في مواجهة معارضة اللوردات الفيوداليين؟ وكيف تمكَّن الملك الفرنسي من هزيمة الأعداء الأقوياء كالبابا في حين فشل في ذلك الإمبراطور الألماني؟

لا يعد الأمر مُلغزًا في نظر بعض المؤرخين. فعلىٰ سبيل المثال: تُشير سوزان رينولدز أن فكرة المملكة باعتبارها جماعة كانت موجودة دائمًا[(١)]. وحتىٰ فوتييه، الذي أشاد كثيرًا بقدرات الكابيتيين المتأخرين علىٰ بناء الدولة، جادل بأنَّ الملوك قد اختلفوا عن النبلاء الآخرين في موقفهم الأيديولوجي. فهم لم يكونوا «أعيانًا صغارًا» لإيل دو فرانس بل كانوا لوردات أقوياء في حد ذاتهم[(٢)].

لا شك في أن هذه الأفكار الاجتماعية مهمة، إلا أن هناك اختلافًا بين وجود فكرة اجتماعية وبين أثرها في الممارسة السياسية. فكما أشرتُ في فصولٍ سابقةٍ، يمكن للأفكار أن يكون لها تأثيرٌ مُعْتَبَرٌ، لكنَّها بحاجة إلىٰ أساس مادي للدعم حتىٰ تتحول إلىٰ أمر معتاد، فتحتاج الأفكار إلىٰ أن يتم تمكينها قبل أن تُصبح ممارسةً سياسيةً. وقد اختلفت الممارسة الفيودالية بشكل واضح عن صورتها المثالية، فغالبًا ما كان التوابع المُقطعون يعصون الملك. وفي واقع الأمر، خلال القرن الحادي عشر، وهو فترة ضعف سلالة الكابيتيين، لم يُكلِّف العديد من

---

(1) Reynolds, Kingdoms and Communities in Western Europe.

هي تنازع صراحة في فكرة أنَّ الملك كان مجرد أول بين مكافئين له primus inter pares (ص٢٥٩). لكنَّها تناقض نفسها بملاحظتها في الصفحة التي تليها بأنَّ الفلاندرز ونورماندي كانتا مملكتين. إلا أنَّ كونْت فلاندرز ودوق نورماندي كانا اسميًا من توابع الملك الفرنسي. وفي الواقع، يشير الكتاب إلىٰ عدة مجتمعات هووية أخرىٰ غير المملكة.

(2) Fawtier, The Capetian Kings, p. 108.

يبدو أنَّه هو أيضًا يناقض نفسه. فقد أشار في (ص٦٥-٦٧) إلىٰ انتشار الحروب الخاصة ضد الملك. وفي (ص٤٢) أشار إلىٰ أنَّ فيليب الأول (١٠٦٠-١١٠٨م) كان أعلىٰ منزلة بقليل من لورد جزيرة فرنسا. وأردف في (ص١٩٩) أنَّه لم تكن ثمة حاجة إلىٰ ظهور المملكة.

التوابع المُقطَعين أنفسهم الذهاب إلىٰ باريس؛ ليقدّموا فروض الولاء.

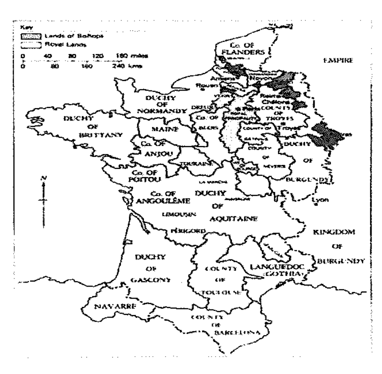
مجالات الملكية الفرنسد



٥,١: مدىٰ المجال الملكي الكابيتي (المصدر:

Reinhard Bendix , Kings or People: Power and the Mandate to Rule. Berkeley: University of California Press, 1978, p322 .

وحتىٰ ضمن المجال الملكي، أي: الأرض التي يملكها الملك مباشرة، كان عليه أن يُحارب ملاك القلاع المنفردين. وقام بعض اللوردات الأقوىٰ من حين لآخر -ككونْت فلاندرز، ودوق نورماندي، وحكام بريتاني-بإعلان أنفسهم حكَّامًا علىٰ «مملكة»، أي حكام ممالك في حد ذاتهم[1]. وعلاوة علىٰ ذلك، وكما رأينا، لم تكن للتبعية الفيودالية تراتبية. وكان الملك نفسه مدينًا لبعض الأساقفة الذين تحصل منهم علىٰ الأرض. وأخيرًا: يُمكن بالكاد مقارنة المَلَكيَّة الكابيتية المُبكِّرة بالملوك المتأخرين الذين ادعوا السلطة الحصرية، وأقاموا حكمهم علىٰ القانون الروماني، الذي كان فيه الملك المنبع الأسمىٰ للقوانين. فالتحوُّل النَّوْعيُّ من الحكم الشخصي إلىٰ السلطة العامة لم يكن مُتضمنًا في مفهوم القرون الوسطىٰ المبكِّر القائل بأنَّ للملوك منزلة أيديولوجية مميَّزة لاعتبارهم أوائل بين أندادٍ لهم.



(1) Dunbabin, France in the Making, pp. 198,205, 213; Hallam, Capetian France, pp, 37, 42, 52.

٥,٢ فرنسا في منتصف القرن الحادي عشر (المصدر:

Elizabeth Hallam, Capetian France, 1328.-987 New York: Longman, 1980, p5 ..

والمهمة الماثلة أمامنا هي تفسير كيف نشأ وتمكّن مفهوم الحكم القطري ذي السيادة. وما هي المصالح المادية والنظم العقائدية التي اجتمعت معًا كي تسمح لفكرة المَلَكيَّة القطرية ذات السيادة بأن تُصبحَ نظام الحكم في فرنسا؟ بلا شك، كان للملك منزلة أيديولوجية ميزته عن اللوردات ذوي السلطة العليا الآخرين. ولكن علىٰ أرض الواقع، كان هناك العشرات -إن لم يكن المئات- من اللوردات الفيوداليين المستقلين الذين لم يكن لهم حافزٌ كبير كي يدعموا المركزية الملكية. ولمجابهة هذه المعارضة؛ وجب علىٰ الملك أن يجد حلفاءً يدعمونه. فمن كانوا هؤلاء الحلفاء السياسيين؟

لماذا لم يترتب بروز الدولة الفرنسية علىٰ طابع الأعمال الحربية؟

نشأت الدولة، في أحد التفاسير، نتيجة التغيرات في طبيعة الأعمال الحربية. فأطروحة أنَّ صعود الملكية المركزية في فرنسا يمكن تفسيرها من خلال الأعمال الحربية تلعب دورا مهمًّا في أعمال تشارلز تيلي، ومايكل مان، وريتشارد بين، ومرغريت ليفي. فيفسِّر ريتشارد بين صعود الدولة من خلال التغيُّرات في فن الحرب وقدرة أصحاب السلطة السيادية علىٰ فرض الضرائب. وأشار تشارلز تيلي مرةً إلىٰ أنَّ «الحروب قد خلقت الدول»[١]. وبالمثل، تُشير مرغريت ليفي إلىٰ أنَّ الملوك وفَّروا لرعاياهم الأمن العسكري في مقابل العائد المادي[٢].

---

(١) انظر بحثه:

War Making and State Making as Organized Crime"

في

Evans, Rueschemeyer, and Skocpol, Bringing the State Back In.

وكما سبق وأشرتُ في الفصل الثاني، لم يولِ عمل تيلي المبكِّر اهتمامًا بالتنوع المؤسسي. وقد تدارك ذلك في عمله الأخير:

Coercion, Capital, and European States.

(2) Bean, "War and the Birth of the Nation State"; Tilly, "War Making and State Making," p. 170; and Levi, Of Rule and Revenue.



يتم تأويل هذه التفسيرات بطريقتين تقريبًا: الأولىٰ ترىٰ الدول باعتبارها - ببساطة- مجرد لورديات فيودالية أكبر حجمًا، حيث فضّلت كفاءةُ الحجم الملكَ علىٰ الدوقات والكونْتات. فهي أساسًا تفسير علىٰ مستوىٰ البنىٰ الضخمة يهتم قليلًا بالمساومات الاجتماعية، وتتألَّف الديناميكية المُشغِّلة لها من الانتخاب الدارويني، حيث تتساقط الوحدات الصغيرة علىٰ جانب الطريق.

تفسر الطريقة الثانية -والأكثر إقناعًا- ظهور الدولة من خلال توفير الأمن من قِبل الملك في مقابل الإيرادات. ووفقًا لذلك المنظور، يُمكن أن يُنظر إلىٰ الملك باعتباره موفرًا للأمن في مقابل موافقة الأفراد علىٰ أن تُفرَضَ عليهم الضرائب. وبما أنَّ الأمن العسكري أصبح مرتفع التكاليف بشكل متزايد بسبب ارتفاع تكاليف الأعمال الحربية بشكل غير مسبوق، أصبحت الزيادة المقابلة لها في الضرائب أمرًا ضروريًا[(١)]. ومع نمو الضرائب ازدهرت الإدارة المركزية والجهاز البيروقراطي.

فهل بإمكان هذه النظريات تفسير بروز الدولة القطرية ذات السيادة في فرنسا؟ لا أظن ذلك علىٰ الإطلاق، علىٰ الرغم من كونها تحوي استبصارات قيّمة[(٢)].

---

(١) يشير دانبابين (Dunbabin, France in the Making) إلىٰ أنَّ قلاع القرن الحادي عشر كانت تُبنىٰ علىٰ نحو متزايد من الحجارة وليس من الخشب (ص٢٨٧). ويبيِّنُ ريس في

The Foundations of Early Modem Europe (pp. 13-15)،

كيف شهد القرن الخامس زيادة في استخدام المدفعية والمشاة في الحرب. ويركز جيفري باركر (Geoffrey Parker) علىٰ الزيادة المطلقة في حجم الجيوش في القرنين السادس والسابع عشر. انظر بحثه:

Warfare" in Peter Burke, ed., New Cambridge Modem History, vol. (1979) 13.

ويشير لورانس ستون (Lawrence Stone) إلىٰ أنَّ جيوش القرن السادس عشر كانت أكبر بكثير من جيوش القرون الوسطىٰ. وانظر تعليقه في:

K. B. McFarlane et al., "War and Society 1300-1600," Past and Present 22 (July 1962), p. 13.

(٢) سبق وناقشتُ مزايا عرض رأي تيلي غير الخطيِّ حول التطور في الفصل الثاني. وهنا أقوم بمناقشة النظرية العامة القائلة بأنَّ الأعمال الحربيَّةَ هي العامل الحاسمُ في تطور أنواعٍ مختلفة من الوحدات، وأستخدم الحالة الفرنسية كمرجع إمبريقي.

الأعمال الحربية وكفاءات التوسع الحجمي

يجادل أحد التفسيرات للنظرية القائلة بأنَّ الأعمال الحربية هي التي تُحدد المنطق التنظيمي المخصوص بأنَّ حجم الوحدة يتغير تبعًا لديناميات الأعمال الحربية. فتفضّل بعض أنواع التقنية العسكرية تشكيل وحدات سياسية كبيرة كالإمبراطوريات، وتؤدي أنواعٌ تقنية أخرىٰ إلىٰ تنظيمات سياسية صغيرة كالفيودالية. وبالتالي، تقوم التغيُّرات في التقنية العسكرية بتغيير كفاءات التوسع الحجمي القائمة. إذ يُمكن مثلًا إرجاع تدهور الإمبراطورية الرومانية إلىٰ النجاح المتزايد لسلاح الفرسان. وهكذا تقلَّصت الحدود الرومانية[١].

وفي سياقٍ مماثلٍ، يتم تفسير الانتقال من النظام الفيودالي إلىٰ نظامِ الدُوَلِ غالبًا من خلال ارتفاع تكاليف الأعمال الحربية وتزايد أحجام الجيوش في أواخر العصور الوسطىٰ. فمع بدء سلاح المشاة النظامي والرماة، أصبح نمط القتال الفيودالي قديم الطراز. إذ إنَّ سلاح الفرسان الثقيل لم يكن قادرًا علىٰ الثبات في مواجهة الرماة والمشاة النظاميين[٢]. واكتملت العملية بظهور أسلحة البارود في ساحة المعركة. وأدىٰ استخدام المدفعية إلىٰ تغيرات في طرق التحصين[٣]. عَنَىٰ

---

(١) يجادل دادلي بأنَّ الكفاءة الضريبية للوحدات الصغيرة أعلىٰ من تلك الخاصة بالوحدات الكبيرة؛ نتيجة التكاليف المنخفضة للمعاملات والعدد الأقل من إشكاليات الوكيل وموكله. فبما أنَّ سلاح الفرسان كان أكثر تكلفة، فقد كانت الوحدات الصغيرة أكثر كفاءة في توفير الموارد لهذا النوع من الأعمال الحربية.

Leonard Dudley, "Structural Change in Interdependent Bureaucracies."

(٢) انطلاقًا من القرن الرابع عشر فصاعدًا، بدأ المشاة تدريجيًا في تحقيق النجاحات ضد الفرسان الراكبين. انظر وصف لوغوف لمعركة كورتراي (١٣٠٢م) في:

Le Goff, Medieval Civilization, pp. 282-284.

وانظر كذلك عرض كيجان الوصفي بشكل جيد لمعركة أنيكورت Agnicourt في

John Keegan, The Face of Battle (1976).

(٣) شُيِّدت الجدران الآن بالتصميم الإيطالي (the Trace Italienne)، بزواياه الضيِّقة مقللة بذلك من تأثير المدفعية. وبُنيت سدودٌ تُرابية مُتْقَنَةٌ؛ لحماية الجدار من إطلاق النار المباشر.

McNeill, The Pursuit of Power, pp. 90-93.

وانظر أيضًا:

Simon Pepper and Nicholas Adams, Firearms and Fortifications (1986).



كلُ هذا زيادةً ضخمة في تكاليف الحرب[1]. وعليه، أدىٰ هذا النمط من الأعمال الحربية إلىٰ ضرورة نشوء قاعدة ضريبية كبيرة وسلطة مركزية. وافتقرت الوحدات الفيودالية للحجم الكبير المطلوب لهذه الأعمال الحربية. ففرضت كفاءات التوسع الحجمي مرْكَزة الدول.

علىٰ الرغم من أنَّ نمط الحروب قد تغيَّر بالفعل في أواخر العصور الوسطىٰ وخصوصًا خلال عصر النهضة، فإنَّه لا يمكننا رؤية ظهور الدول ذات السيادة هكذا ببساطة من ناحية كفاءات التوسع الحجمي. فمبدئيًا تتسم هذه التفسيرات بحتمية شديدة[2]. فبسبب تحيزها للبِنىٰ الكبرىٰ، تستوجب مُخرجات متطابقة للتحوُّلات التقنية. فتفترض، أساسًا، أن الانتخاب الدارويني له نتيجة واحدة. إلا أنه، في حقيقة الأمر، دائمًا ما يتم تمرير آثار التغيُّرات التقنية بواسطة المجموعات المهيمنة علىٰ السلطة[3]. وتتعزز هذه النقطة من خلال إدراك أنَّ

---

(١) للوقوف علىٰ دليلٍ علىٰ زيادة الإنفاقات، انظر:

Bean, "War and the Birth of the Nation State"; Edward Ames and Richard Rapp, "The Birth and Death of Taxes: A Hypothesis," Journal of Economic History (1977) 37, pp. 161-178; Parker, "Warfare"; Samuel Finer, "State and Nation Building in Europe: The Role of the Military," in Tilly, The Formation of National States in Western Europe; and Mann, The Sources of Social Power, chapter 13.

أنا لا أشير إلىٰ أنَّ كلَّ هؤلاء المؤلفين يحملون ينظرون من مستوىٰ البِنىٰ الكبرىٰ. بل ما أجادل ضده هو تفسيرات الأدلة التاريخية برؤية كلية تشدد فقط علىٰ كفاءات التوسع الحجمي.

(2) Dudley, "Structural Change in Interdependent Bureaucracies."

حتىٰ نورث -الذي يفسِّر نموذجُه أساسًا كفاءةَ تنظيم مِعيَّنٍ من حيث تحديد حقوق الملكية- يلجأ أحيانًا إلىٰ حجج كفاءة التوسع الحجمي. انظر أيضًا مناقشة روجي لنورث وطوماس في:

Territoriality and Beyond," p. 156.

(٣) للوقوف علىٰ مناقشة جيدة لتأثير العوامل الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية في اعتماد التكنولوجيا عبر الحضارات، انظر:

Hall, Powers and Liberties.

فهو يُشير إلىٰ أنَّ المجتمعات الإمبراطورية للمسلمين والبراهما والصينيين أعاقت التطور التكنولوجي. وللوقوف علىٰ مناقشةٍ حول اعتماد التغيُّر التكنولوجي علىٰ تغيُّرات كبيرة في التنظيم السياسي والاجتماعي، انظر:

Unger, Plasticity into Power.

تأثيرات التغيُّرات التقنية أدت إلىٰ مُخرجات مختلفة جدًا في جميع أنحاء أوروبا. فعلىٰ الرغم من أنَّ تقنيات الحرب كانت مُتاحةً بشكل عام -فقد كان الفاعلون الفرنسيون والإيطاليون والألمان، جميعهم، بإمكانهم الوصول إليها- فإنَّه لم يكن لها التأثير السياسي نفسه. فلم تتم مركزة أجزاء متعددة في أوروبا. وانظر كيف أنَّ ألمانيا وإيطاليا، لم تتم مركزتهما، وصمدتا بشكل جيد حتىٰ القرن التاسع عشر. فطبيعة وحجم الوحدات، في هاتين المنطقتين، لم يكن لهما كبير تعلُّقٍ بطبيعة وتوفُّر التقنية العسكرية وإنما كانت بدلًا من ذلك نتيجةً لاستراتيجيات وتحالفات سياسية مختلفة، كما سنرىٰ في الفصول القادمة[١]. إذ إنَّ التفاعل بين الإمبراطور واللوردات الفيوداليين والمدن -وليس طابع الأعمال الحربية آنذاك- هو ما يُفسِّر نزع صفة المركزية عن ألمانيا وإيطاليا. وربما الأهم من ذلك أنَّ هذه الوحدات الصغيرة استطاعت الاستمرار إلىٰ ما بعد الثورة العسكرية في القرن الخامس عشر.

وعلاوة علىٰ ذلك، تشير أطروحة «كفاءات التوسع الحجمي» هذه إلىٰ عملية وظيفية غائيَّة. فهي تطرحُ الدول باعتبارها النتيجة الحتمية لقيود خارجية، وبالتالي تقع في مغالطة التفسيرات أحادية المسار التي انتقدتها في الفصول السابقة. فالمجتمع لا ينتج بالضرورة الحل الأكثر كفاءة في مواجهة التغير البيئي. حيث إن المجتمع يتكوَّنُ من مجموعة متنوِّعةٍ مُميزة من الفاعلين الساعين خلفَ مجموعة معقَّدَةٍ من الأهداف. فيسعىٰ أصحاب المشاريع السياسية إلىٰ توسيع سلطتهم، ويسعىٰ البورغر وراء الأمن الاقتصادي، وقد يرغب الفلاحون في تقليل سيطرة لورداتهم الفيوداليين ورجال الدين عليهم، وهلم جرا. ومن بين هذه المصالح المتنافسة تنشأ التحالفات السياسية التي تخلقُ المؤسسات. فلا يمكن للمرء أن يُجادلَ بأنَّ مؤسسة معيَّنَةً قد ظهرت باعتبارها استجابة فعَّالة لمحفز بيئي. حيث يُعد هذا كاستنتاج التفضيلات من المُخرجات. فرغم أنَّ الانتخاب يحدث بشكل واضح، فإن العملية الانتخابية تفسِّرُ فقط الفعالية والكفاءة النسبية لتلك المؤسسة

---

(١) بعبارة أخرىٰ، فإنَّ المتغيِّر المستقل -أي طابع الحرب- لا يمكنه تفسير التنوع في المتغيِّر التابع، أي نوع الوحدة.

في مقابل ترتيبات مؤسسية أخرىٰ. ولا تفسِّر الأسباب التي تجعلُ الأفراد يفضِّلون نوعًا من أنواع المؤسسات علىٰ نوعٍ آخر، أو كيف فاز ذلك التفضيل في العملية السياسية. فلا يمكن للمرء القول بأنَّ الدول قد برزت لأنَّها شنَّت حروبًا بفعالية وكفاءة أكثر من التنظيم الفيودالي. وربما يمكن القول بأنَّ الدول قد صمدت لأنَّها كانت أفضل في شن الحروب أكثر من أشكال التنظيم السياسي الأخرىٰ المزامنة والمنافسة لها. فنحن نعلم الآن بشكل كامل أنَّ الدول صمدت بينما ضمرت أشكال تنظيمية أخرىٰ أو اختفت. وكما في كل حالات التطور، الموت هو الحَكَم النهائي. إلا أنَّه ينبغي تمييز أسباب ظهورِ الدول القطرية عن أسباب صمودها علىٰ المدىٰ الطويل. حيث إنه لا يمكن استنتاج أيِّ القوىٰ قد أدَّت إلىٰ ظهورِ الدول انطلاقًا من الصمود المستمر للدول. فيجب علىٰ المرء أولًا تفسير التنوع في الاختيارات الفردية والمساومات السياسية قبل أن يتمكَّن من تفسير سبب إثبات الدول القطرية ذات السيادة أنَّها أكثر نجاحًا من منافسيهم المؤسسيين المزامنين لهم.

وأخيرًا: يمكن معارضة نظرية كفاءة التوسع الحجمي بأن مسألة الكفاءة والفعالية النسبية هي في الحقيقة مسألة متعلقة بكفاءة البنية المؤسسية أكثر منها بمسألة الحجم[1]. فعلىٰ سبيل المثال: كانت إيرادات بعض دول-المدن الإيطالية معادلة -إن لم تكن أعلىٰ- لإيرادات الدول المنافسة. وتمكَّنت هولندا وإنجلترا من هزيمة أعداء أكبر بكثير وأكثر سكانًا بفضل قدرتهم علىٰ استخراج الإيرادات، النابعة من حقوق ملكية مُحددة بدقة، وقوتهم الاقتصادية الشاملة. فالحجم هو متغير معيب للتنبؤ بالنجاح في التنافس العسكري.

---

(١) يقرِّر دوغلاس نورث وباري وينغاست حجة مشابهة من خلال تأكيدها علىٰ حقوق الملكية والالتزامات ذات المصداقية في مقالهما "Constitutions and Commitment".

وانظر أيضًا:

North and Thomas, The Rise of the Western World; and North, Structure and Change in Economic History.

الدولة الفرنسية باعتبارها صفقة حماية

ترىٰ نسخةٌ أكثر قوة من [فكرة] تشكيل الدولة عن طريق الحرب ظهور الدولة باعتباره نتيجة لصفقة سياسية. فنظرًا للتغيُّر في طبيعة الأعمال الحربية، نظر الأفراد إلىٰ الملك باعتباره الموفِّر المعقول للحماية، وفي مقابل تلك الحماية وافقوا علىٰ فرض الضرائب. وتعد مثل هذه التفسيرات أكثر إقناعًا من حجج كفاءة التوسع الحجمي البسيطة؛ حيث إنها قادرة علىٰ تفسير التنوع المؤسسي في جميع أنحاء أوروبا، ولكونها أقل حتمية من ناحية تأثير التقنية حيث يُنظر إليه أنه يتم تمريره بوساطة المجموعات الاجتماعية وأصحاب المشاريع السياسية[1]. ويكمن السؤال في كون الملك هو الموفِّر المنطقي للحماية فعلًا، وما إذا كانت الحماية تُفسِّر صُعود ملكية مركزية ذات سيادة أم لا.

علىٰ الرغم من كون هذا التفسير أكثر قوة، فإنه معيب كذلك. فأولًا، يميل إلىٰ استنتاج التفضيلات من المُخرجات النهائية[2]. وبما أنَّ التاريخ قد سار في اتجاه الدول؛ نستنتج من المُخرج النهائي أنَّ الأفراد قد «تعاقدوا» علىٰ هذه النتيجة. فترىٰ هذه الآراء أنَّ التغيُّرات في طابع الحرب أجبرت الفاعلين بقوة علىٰ قبولِ هيمنة سلطة مركزية. إلا أنه من الواضح أنَّ الأرستقراطية الفيودالية كان لها أسباب مادية وأيديولوجية جيدة للغاية، لمواجهة مَرْكَزَة وسائل العنف[3]. ويكون

---

(١) السرد الذي قدمه تيلي في كتابه Coercion, Capital, and European States من هذا النوع.

(٢) انظر مناقشتي في الفصلين الأول والثاني، وانظر أيضا:

Thelen and Steinmo, "Historical Institutionalism in Comparative Politics," p. 8:

«إنَّ المدافعين عن الاختيار المؤسسي العقلاني "يحصرون" مسألة تشكيل التفضيل نظريًا ... وعمومًا يقومون بذلك من خلال استنتاج تفضيلات الفاعل من بنية الموقف نفسه».

(٣) من أمثلة ذلك: معارضة سلاح الفرسان المماليك الخفيف إدراجَ سلاح المدفعية. لم يكن ذلك راجعًا إلىٰ مشكلة تقنية، فأول دليلٍ علىٰ استخدام المماليك للمدفعية يعود إلىٰ عام ١٣٦٦م، بعد فترة وجيزة من إدراجها في أوروبا.

White, Medieval Religion and Technology, p. 285.

ويلاحظ كارلو سيبولا أنَّه «ما دامت البنية الاجتماعية للإمبراطورية ظلت فيودالية بالأساس؛ فإنَّ العمود الفقري للجيش كان بالضرورة متمثِّلًا في الفرسان ولم يكن ثمة إمكانية لإعطاء دورٍ رئيس إلىٰ سلكٍ آخر. فقد تُركت المدفعية إلىٰ العبيد السود الذين كانوا أكثر عنصرٍ بشريٍّ عرضة للاحتقار في المملكة».

Guns, Sails, and Empire (1965), p. 92. =

السؤال هو: لماذا لم ينجح النبلاء الفيوداليون في منع اعتماد التقنيات الجديدة للأعمال الحربية، والنُظُم الجديدة لجمع الإيرادات[1]؟

ثانيًا: لم تكن آثار التغيُّرات في التقنية العسكرية مباشرة. فعلىٰ سبيل المثال، لم يكن واضحًا ما إذا كان بناء القلاع الحجرية قد جعل المقاومة المحلية أسهل أم أدّىٰ، بسبب التكاليف المرتفعة، إلىٰ مركزية أكثر[2]. وعلىٰ الرغم من أنَّه يمكننا القول انطلاقًا من وجهة نظرنا المعاصرة إنَّ سلاح الفرسان الفيودالي كان قد أصبح قديم الطراز تدريجيًا، فإن أهله لم يدركوا ذلك سريعًا. وظلَّ الفرسان الخيَّالة عنصرًا حاسمًا في القوات المسلحة لمدة طويلة خلال القرن الخامس عشر. ومن الواضح أيضًا أنَّ هناك مناطق أخرىٰ ذات درجة عالية من انعدام الأمن لم تتم مَرْكَزَتُها. وانظر إلىٰ الإمبراطورية الألمانية، حيث هيمن اللوردات الفيوداليون علىٰ الملك. باختصار: لا يمكن الجزم بأنَّ التغيُّر في التقنية العسكرية أوجب [القيام بـ] مساومات سياسية علىٰ الحماية المركزية من قِبل الملك. فقد كانت الآثار المترتبة علىٰ هذا التغيُّر أبعد ما تكون عن الوضوح.

ثالثًا: تشير الأدلة التاريخية إلىٰ أنَّ نجاح المملكة الكابيتية قد سبق التطورات المُكلفة لجيوش المشاة الكبيرة، والمدفعية، وإعادة تصميم التحصينات. وبحلول عام ١٣٠٠م، شمل المجال الملكي منطقة غرب نهر الرون -علىٰ طول نهري السون والميز إلىٰ الشرق- ونهر شخيلت إلىٰ الشمال، وجبال البرانس باعتبارها

= وانظر أيضًا:

Unger, Plasticity into Power, pp. 79, 163.

ويُشير يوجين رايس إلىٰ أنَّ اعتماد هذه التكنولوجيا الجديدة اعتمد علىٰ الفاعلين السياسيين، الذين كانوا راغبين في اعتمادها.

The Foundations of Early Modem Europe, p. 15.

(١) إلىٰ حد ما، يمكننا رؤية ذلك في محاولة حظر اعتماد سلاح القوس. إذ خشيَ كلٌّ من النبلاء ورجال الدين أن يمنح هذا التحوُّل الأفضلية للعوام.

(٢) يشير دانبابين إلىٰ أنَّ القلاع الحجرية فضّلت المركزية، بينما يجادل بيتيدوتاييس بأنَّ القلاع الحجرية مكّنت من الدفاع المحلي والتشظي.

Dunbabin, France in the Making, p. 287; Charles Petit-Dutaillis, The Feudal Monarchy in France and England (1936), p. 17.

الحدود الجنوبية[١]. وباختصار، امتدَّ المجال الصغير للكابيتيين الأوائل من حول إيل دو فرانس وأورليان إلىٰ الحجم المعاصر لفرنسا تقريبًا بين عاميْ ١٠٠٠ و١٣٠٠م. وحدثت أهم التطورات في مجال التقنية والاستراتيجية العسكرية بعد هذه المركزة والتوسُّع[٢]. ظلَّت الجيوش القروسطية صغيرة الحجم نسبيًا[٣]. وكان اختراع المدفعية للمرة الأولىٰ في أوائل القرن الرابع عشر، ولم تظهر في ساحة المعركة إلَّا بعد عدة عقود، ولم تظهر الأسلحة النارية اليدوية إلَّا في القرن السادس عشر. وبناءً علىٰ ذلك، يرىٰ كلٌّ من تيلي وبيين أنَّ التغيُّرات العسكرية الرئيسة حدثت بعد عام ١٤٠٠م. ويُحدد جيفري باركر، كما فعل لورنس ستون، الثورة العسكرية في القرن السادس عشر. وصدق ستون في إشارته إلىٰ أنَّ الإدارة المركزية قد سبقت الأعمال الحربية الحديثة، وهي التي أوجدتها وليس العكس. وينبغي لنا أن نتذكَّر أنَّ النطاق المُمَرْكَز الذي بناهُ الكابيتيون قد تعرَّض لتهديد كبير في حرب المائة سنة عندما كانت الملكية محل نزاع. وأعادت الإمارات القوية تأكيد سلطتها السياسية بنجاح نسبي عندما تعرَّضت المملكة للتحدي الإنجليزي[٤]. وبعبارة أخرىٰ: كانت الحرب مُهددة لتماسك المملكة أكثر من كونها مُمركزة لها.

---

(1) Strayer, The Reign of Philip the Fair, pp. 388-393.

(٢) ولذلك أتفق مع تقرير ستراير أنَّه لا يُمكن تفسير تشكل الدولة من خلال قدرتها علىٰ شن الحرب.

Strayer, On the Medieval Origins of the Modem State, p. 92.

ويلاحظ رينغروز أنَّ بيانات بيين لا تدعم استنتاجاته عن إنجلترا.

David Ringrose, "Comment on Papers by Reed, de Vries, and Bean," journal of Economic History (1973) 33, pp. 222-227.

وفي واقع الأمر، يحدد بيين نفسُه التغيُّرات الرئيسية بين عاميْ ١٤٠٠م و١٦٠٠م. وكان ستراير محقًا عندما جادل بأنَّه مع حلول عام ١٣٠٠م كان أساس الدولة الفرنسية موجودًا بالفعل.

(٣) يعد تقدير حجم الجيوش القروسطية مهمةً خطرة. إذ إن الإخباريين غالبًا ما يُبالغون في العدد، ويتابعهم المؤرِّخون في المغالطة نفسها ببساطة في كثيرٍ من الأحيان. ولذلك، فقد نُقل أن جيوش فيليب أوغسطس والإمبراطور الألماني، مع توابعهما الفلمنكيين والإنجليز -الذين تقاتلوا في بوفينس (١٢١٥م)- كان عدد كل منهم ما بين ٤٠,٠٠٠ و١٠٠,٠٠٠ رجل قويٍّ. ويُشير دالبريك إلىٰ أنَّه من الأرجح أنَّ عددهم كان ما بين ٥٠٠٠ إلىٰ ٨٠٠٠.

Hans Delbriick, Medieval Warfare (1982), p. ،417

نُشر للمرة الأولىٰ عام ١٩٢٣.

(4) Hallam, Capetian France, pp. 306--307.

رابعًا: لم يكن واضحًا أنَّ الملوك الكابيتيين الأوائل هم الموفِّرون المعقولون للحماية. فأنا لا أعتقد أنَّ «الملوك كانوا بحاجة لمزيد من الأموال؛ كي ينتصروا في المعارك ولا أنَّهم كانوا هم الأشخاص البدهيين لتنظيم الحرب»[1]. وكما أشرتُ سابقًا، كان الملك اسميًا هو المدافع عن المملكة، إلا أنه واقعيًا كانت مجالات النبلاء أوسع، ولها إيرادات أكثر، وكان يمكنها جلب موارد عسكرية أكثر لمواجهة أي خصم. وكان المجال الملكي صغيرًا للغاية، وحتىٰ التوابع المُقطعون الذين قدّموا الولاء للملك الكابيتي، وسكان القلاع الواقعة داخل المجال الملكي، كانوا يثورون [عليه] أحيانًا. فإذا كان هناك تفضيلٌ لوحدات أكبر ذات قوة عسكرية أكبر، لكانت الدوقيات والمقاطعات الأكبر هي الأولىٰ بالتفضيل. ولا يعد تفضيل الكابيتيين باعتبارهم موفرين للحماية أمرًا واضحًا في ظل موقف السلالة الكابيتية الضعيف في بدايتها.[2]. ولكي تتمكن هذه التفسيرات من تعليل نمو السيطرة الملكية، يجدر بها أن تُفسِّر كيف أمكن للملوك الكابيتيين الضعاف أن يصبحوا الموفِّرين للحماية في المقام الأول.

خامسا: لا ينطَبِقُ التفسير القائل بأنَّ الأفراد وافقوا علىٰ الحكم الملكي في مقابل الحماية إلَّا علىٰ المناطق التي تأسست فيها هذه السيطرة بالفعل. فلماذا يطلب الأفراد القاطنون خارج النطاق حمايةَ الملك؟ فإن المرء إن لم يكن خاضعًا لسيطرة الملك الفعلية، يصعب القول بأنَّه قد يكون موفِّرًا أفضل للحماية. فمن الناحية المادية البحتة، لا يسيطر مِلِكُ فرنسا علىٰ الموارد اللازمة التي تجعله أكثر كفاءة في توفير الحماية. يفترض هذا النوع من الأطروحات صحة مسلمة معينة. إذ يشير إلىٰ أنَّ الملك بإمكانه أن يُشرْعن حكمه ويوسِّعه بوصفه الموفِّر للحماية، وبالتالي يمكنه زيادة الضرائب، [لكنه] لا يفسِّر كيف اكتسب مثل هذه القدرة منذ البداية.

---

(1) Levi, Of Rule and Revenue, p. 106.

(٢) لدعم هذه الحجة: إمَّا أن يُقال إنَّ الملك الفرنسيَّ كان في الحقيقة قويًا جدًا منذ البداية وإما إنَّ موقفه الأيديولوجي جعله الموفِّر المفضَّل للحماية. وكما سبقَ وأشرتُ إلىٰ ذلك، فإن كلا الرأيين مرفوضان.

ويمكن معارضة حجتي هذه من خلال الإشارة إلىٰ أن تحليل عائد الدولة يؤكد أن معظم الدخل الملكي كان يتم توجيهه إلىٰ الحرب. أوافق علىٰ أن الأمر كان هكذا بالفعل حتىٰ ظهور دولة الرفاه وانخراط الدولة المتزايد في الاقتصاديات الحديثة. حيث إن التحليل المالي التاريخي يُثبت هذا الأمر تمامًا. إلا أنَّ هذا في حدِّ ذاته لا يُفسِّر ظهور الدولة القطرية ذات السيادة في فرنسا و[ظهور] ترتيبات مؤسسية أخرىٰ في أماكن أخرىٰ. وبينما كانت النفقات الرئيسة للملكية الكابيتية مخصصة للحرب، كان هذا هو الأمر نفسه بالنسبة إلىٰ أشكال أخرىٰ من منطق التنظيم. فقد وجهت العصب المدينية، والدول-المدن، واللورديات الفيودالية، الجزء الأكبر من نفقاتها للحرب[١]. وباختصار: لا يُفسِّر مستوىٰ نفقات الحرب بالنسبة إلىٰ أي نوعِ التفضيلات المؤسسية للأفراد بأن يختاروا نوعًا واحدًا دون الآخر. فأنا لا أنكر أنَّ الحكومات أنفقت معظم مواردها علىٰ الأعمال الحربية، إلَّا أنَّ ذلك في حد ذاته لا يُفسِّرُ لماذا كانت بعض الحكومات قائمةً علىٰ أشكالٍ تنظيميةٍ قطرية ذات سيادة، بينما مارست حكومات أخرىٰ السلطة وفق مبادئ غير سيادية وغير إقليمية.

وعليه، نحن بحاجة لتفسير العمليات الاجتماعية التي قام من خلالها ملك فرنسي ضعيف بتوسيع مجاله دون أن يمتلك موارد مادية كبيرة. وعلىٰ غرار ستراير، فإنِّي أقترح أنَّ تشكيل الدولة كان سببه خضوع الطبقات المتميزة[٢].

---

(١) كما يُشير مايكل مان، جاهدت المدن الفلمنكية، والدولة الفرنسية، والبلديات الإيطالية علىٰ السَّواء في جمع الأموال من أجل الحرب.

The Sources of Social Power, p. 428.

وعلاوة علىٰ ذلك، كان للّوردات الآخرين -سوىٰ الملك- وسائلهم الخاصة لجمع الأموال وإداراتهم الخاصة. إذ تكشف سجلات دوق نورماندي وموجز غروت (the Grote Brief) (أي «الرسالة الطويلة» حرفيًا) لكونْت الفلاندرز الآلياتِ المالية التي كانت في كل جزءٍ منها مُتَقَدِّمةً ومشابهة في وظيفتها لآليات الملك الفرنسي. انظر:

Bryce Lyon and Adriaan Verhulst, Medieval Finance (1967).

(٢) يُشير ستراير أحيانًا إلىٰ كونه لا يملك تفسيرًا لسبب حدوث هذا. «من العسير أن تُقرر العوامل التي غيَّرت سلوك الطبقات المالكة».

Strayer, On the Medieval Origins of the Modem State, p. 91. =

وأزعمُ أنَّ ظهور المدن قد سمح بحدوث صفقات اجتماعية جديدة مكّنت الملوك الكابيتيين من مَرْكَزَةِ سلطتهم. فقد كان من مصلحة البورجوازيين أن يكونوا في صفّ الملك ويدعموا سياساته ضد النبلاء والكنيسة.

التقاء المصالح المادية للمَلَكِيَّة والمدن

كما أسلفنا في الفصل الرابع، كان تأثير التجارة متواضعًا نسبيًا في فرنسا بالمقارنة مع إيطاليا وبعض المناطق الألمانية. فعلىٰ الرغم من أنَّ التجارة المحلية قد أدت إلىٰ تشكيل مدن جديدة، فإنَّها كانت صغيرةً نسبيًا. وظلَّت فرنسا محرومة من مراكز التجارة طويلة المدىٰ. وفقط في الفلاندرز، التي كان من المفترض أن الكونت فيها تابعٌ للملك، ظهرت مدن ذات حجم كبير؛ نتيجة ارتباطها بتجارة الصوف[١]. فنوعُ التِّجارَة التي كانت تمارسها معظم الدُّوَلِ كان أساسًا ذا حجم منخفضٍ وقيمة مضافة ضئيلة، وكانت معظم السلع التي كان تجار المدن الفرنسية يتعاملون فيها سلعًا زراعية وبضائع سائبة. حيث إن الفرنسيين لم يرتبطوا بالتجارة طويلة المدىٰ كالتي طوَّرها الإيطاليون في البحر المتوسط، والتي طوَّرتها المدن الهانزية في الشمال[٢].

= لكنَّه يُلمح في مواضع أخرىٰ (ص٩٣-١٠٦) إلىٰ الحراك الاجتماعي في الطبقات الدنيا. إذ يحتوي عمله الأخير «عهد فيليب الجميل» The Reign of Philip the Fair معلوماتٍ وافرة عن استمداد إدارته الدعم من طبقة النبلاء الدنيا والعامة.

(١) وكما تُشير هيلتون، كان للمدن الفلمنكية قواسم مشتركة كثيرة مع شمال إيطاليا.

Hilton, English and French Towns, p. 1.

وبإمكاننا أن نضيف أنَّ أهدافهم السياسية -بأن يُحافظوا علىٰ الاستقلال عن السلطة المركزية- بدت متشابهة أيضًا.

(٢) كانت المعارض الدورية استثناءً، كتلك الموجودة في شمبانيا. إلا أنَّ هذه المعارض كانت معتمدةً أساسًا علىٰ التجار المتجوِّلين، أي: التجار الذين يرافقون بضائعهم. وبمجرد أن تدهور هذا النوع من التجارة، تدهورت المعارض كذلك. C. Verlinden, "Markets and Fairs". وحتىٰ عندما تطورت التجارة طويلة المدىٰ في مدن كليون ومارسيليا ولاروشيل، ظلَّ تأثيرها ضئيلًا نسبيًا.

Robin Briggs, Early Modem France, 1560-(1977) 1715, p. 55.

وتلاحظ هيلتون كذلك العنصر التجاري المتخلِّف نسبيًا في المدن الفرنسية.

الجدول ٥,١

العدد التقديري لسكان المدن الفرنسية(١)

المدينة	عدد السكان	السنة (ميلادية)
بيزييه	١٤,٠٠٠	أوائل القرن الرابع عشر
ليون	٣٠,٠٠٠	أوائل القرن الرابع عشر
مونبلييه	٤٠,٠٠٠	١٣٠٠
ناربون	٢٥,٠٠٠	١٣٠٠
أورليان	٢٥,٠٠٠	١٣٠٠
باريس	٦٠,٠٠٠	١٢٥٠
باريس	٨٠-١٢٠,٠٠٠	أوائل القرن الرابع عشر
باريس	٨٠-٢١٠,٠٠٠(٢)	١٤٠٠
ستراسبورغ	٢٥,٠٠٠	١٣٠٠
تولوز	٢٥,٠٠٠	أوائل القرن الرابع عشر

(١) انطلاقًا من التباين الواسع في عدد سكان باريس، يمكن للقارئ أن يخمّن صعوبات تقدير عدد سكان المدينة. فقد كانت السجلات غالبًا غير دقيقة، حيث وصفت في أحيان كثيرة عدد المداخن (الوحدة الضريبية الأساسية)، وانطوت أحيانًا علىٰ تحريفات متعمّدة، كالحالة التي كانت تطالب المدن فيها بعدد أكبر من الكنائس. للاطلاع علىٰ مناقشة لهذه المهمة، انظر:

Ennen, The Medieval Town, p. 186f; Hilton, English and French Towns, p. 51.

(٢) قمت بحذف تقدير هوهنبرغ ولِيسْ اللذيْنِ اقترحا أنَّ عدد سكان باريس عام ١٤٠٠م ربما كان مرتفعًا فيبلغ 275.000. The Making of Urban Europe, p. 11.

ويبدو لي أنَّ هذا التقدير مُرْتفعٌ نظرًا للتقديرات الأخرىٰ. ويجادل جي. سي. راسل (J.C. Russel) بأنَّ عدد سكان باريس كان مرتفعًا بـ ١٠٠,٠٠٠ نسمة عام ١٣٤٨م.

Population in Europe 500--1500," pp. 34-35.

ويلاحظ إينان أنَّ معظم المدن في القرون الوسطىٰ كانت صغيرة نسبيًا، لا تتجاوز عادة ١٠,٠٠٠،

Ennen, The Medieval Town, p. 185.

وعلىٰ سبيل المقارنة: ربما كان في لندن في الحي الواحد ٤٠-٥٠,٠٠٠ ساكنٍ في القرن الرابع عشر. وللوقوف علىٰ مقارنة مع ألمانيا وإيطاليا، انظر الفصلين السادس والسابع.



المصدر:

Ennen, The Medieval Town, p186 .; Mundy and Riesenberg, The Medieval Town, pp30 ., 66; Hilton, English and French Towns, pp45 ., 51, 99.-96

وكما أشرنا في الفصل الرابع: كان للتأثير المَخْصُوص لهذه التجارة نتيجتان: أولًا: مُنعت هذه المدن من التصرف بشكل مستقل نتيجة حجمها وإيراداتها المتواضعة (انظر الجدولين ١,٥ و٥,٢). فعلىٰ عكس البندقية أو فلورنسا -اللتين كانت إيراداتهما وقوتهما العسكرية معادلةً لأيِّ دولةٍ قطرية ذات سيادة- كانت المدن الفرنسية بحاجة إلىٰ شكلٍ من أشكال التنظيم كي تجمع مواردها الاقتصادية والسياسية معًا؛ كي تحقق أهدافها. لكن كما يُشير روبرت فوتييه: لم يكن بمقدورهم أن يستقلوا أو يشكِّلوا عُصبًا؛ لأنَّهم كانوا صغار الحجم جدا[١].

ثانيًا: مثَّلت طبيعة التجارة -ذات هوامش الربح الضئيلة- حافزًا للبحث عن أشكال تنظيمية يمكنها التقليل من التكاليف وإضفاء يقينٍ أكبر علىٰ بيئة الأعمال. فالمدن تفضل نظامًا ذا ضرائب موحَّدَة ومزيدًا من الضبط للأوزان والمقاييس. وبعبارات اقتصادية: تُفضِّل المدن تنظيمًا سياسيًا يمكنه التخفيض من تكاليف المعاملات والمعلومات[٢].

فعلىٰ الرغم من أنَّ توسُّع التجارةِ يتيح اقترابًا أوليًا للتفضيلات المؤسسية للمدن الفرنسية، فإنَّه لا يُفسِّر بمفرده المُخرجات السياسية. ويمكننا تخمين تفضيلات البورغر بناءً علىٰ حجم وإيرادات المدن وطبيعة تجارتهم، إلا أنَّ تلك التفضيلات لم يتم بالطبع ترجمتها إلىٰ مُخرجات. إذ إنَّه كان من الممكن أن يكون لدىٰ مجموعات اجتماعية وفاعلين سياسيين آخرين -كالأرستقراطية والكنيسة والملك- تفضيلات بديلة. وعلاوة علىٰ ذلك، علىٰ الرغم من أنَّ التجارة ربما قد حسَّنَتِ

(1) Fawtier, The Capetian Kings, p. 207.

ورغم أنِّي كنت سأجادل بأنَّ العصبة المدينية -كتلك التي أنشأتها المدن الألمانية- قد تكون إحدىٰ الإمكانيات، إلَّا أنَّ فوتييه محقٌّ في اعتباره الخيار الإيطالي للدول-المدن الفردية لم يكن قابلًا للتطبيق في فرنسا.

(٢) ستتم مُناقَشَة جهودِ الملك في توحيد الموازين والمقاييس ومَرْكَزَةِ سك العملة في الفصل الثامن. وهناك سأقارن نجاح المؤسسات الهرمية ذات السيادة بنجاح التنظيمات غير السيادية.

الوضع النسبيّ للمدن، فإنها لم تؤكد بأي شكل علىٰ قدرة المدن علىٰ غلبة المعارضة السياسية للترتيبات المؤسسية التي أرادوها. وباختصار: نحتاج نظرةً أكثر تفصيلًا حول كيف تم بناء التحالفات السياسية، وحول نوع التنظيم الذي فضّله المشاركون في تلك التحالفات[1].

الجدول ٥,٢

عدد السكّان المقدّر للمدن الفلمنكية الكبرى

المدينة	عدد السكان	السنة (ميلادي)
أنتويرب	٥٠٠٠	١٣٤٧
أنتويرب	٢٠,٠٠٠	١٤٤٠
بروج	٥٠,٠٠٠	١٣٠٠
بروج	١٢٥,٠٠٠	١٤٠٠
بروكسل	٣٠,٠٠٠	١٣٠٠
غنت	٦٠,٠٠٠	١٣٠٠
غنت	٧٠,٠٠٠	١٤٠٠
لوفان	٤٥,٠٠٠	١٣٠٠

المصادر:

Ennen, The Medieval Town, p. 187; Hohenberg and Lees, The Making of Urban Europe, p, 11.

يشير بلوكمانز (Blockmans) إلىٰ أنَّ غنت، أنتويرب، بروج، وبروكسل كانت أكبر من ٣٢,٠٠٠ في عام ١٤٥٠م وأنّه كان ثمة سبع مدن أخرىٰ كانت ما بين ١٦,٠٠٠ و٣٢,٠٠٠، "Princes Conquerants et Bourgeois Calculateurs," p.

(١) لقد أشار جيمس غيفن بالمثل إلىٰ أنَّ بناء الدولة القروسطية يحتاج إلىٰ بيانِ المجموعات الاجتماعية التي انتفعت وتلك التي عانت.

State and Society in Medieval Europe, p. 258.



١٧٥. يُجادِلُ جي. سي. راسل أنَّ غنت كانت أكبر من ٥٠,٠٠٠ بحلول عام ١٣٤٨م، بينما كان سكان بروج بين ٢٠,٠٠٠ و٥٠,٠٠٠ في تلك السنة نفسها. "Population in Europe, 500-1500," pp. 34-35 .. يُعطي موندي ورايزنبيرغ (Mundy and Riesenberg) تقديرا تقريبيا مشيرينَ إلىٰ أنَّ أكبر المدن الفلمنكية كانت أكبر من ٢٠,٠٠٠ و٤٠,٠٠٠ من ناحية الحجم. The Medieval Town, p30.

وهكذا أصبحت المدن النَّاشئة جهات فاعلة مهمة في سياسة فرنسا في أواخر القرون الوسطىٰ؛ لأنَّهم باعتبارهم شركاء جددا، يمكنهم تبديل التحالفات السياسية القائمة، «وللمدن الآن المركز الرئيس في الترتيب السياسي»(١). وتُركِّز حجَّتي في هذا القسمِ علىٰ تقارب المصالح بين الملكية الفرنسية والبورغر فيما يخص الضرائب والإدارة. إذ يكشف تحليل الضرائب الملكية كيف فضَّلت كُلٌّ من الملكية والمجموعات التجارية الضرائبَ المنظَّمة التي سمحت أيضًا بالتفاوض المديني. ومكَّن تطويرُ الإدارة المركزية الملكَ من بناءِ بيروقراطية علىٰ أساس غير فيودالي. وعلاوة علىٰ ذلك، وفَّر للبرجوازية والنبلاء الأقلّ منزلةً فرص عمل ومُساهمات في عملية صُنع القرار الملكي. وعلىٰ الرغم من أن الكنيسة كانت في بداية الأمر حليفًا قويًا للملك الفرنسي، فإنَّها أصبحت بشكل حتمي أحد خصومه؛ بسبب دعاواها العالمية للسلطة.

ولذلك، كانت القدرة المتزايدة علىٰ جمع الإيرادات أساسيةً لتشكيل ملكيَّةٍ أقوىٰ وأكثر مركزية. وبشكل أكثر تحديدًا، مكَّنت الكابيتيين من بناءِ جيشٍ وإدارةٍ قائِمَةٍ علىٰ الدفع النقدي بدَلًا من التَّحْويلات العيْنِيَّة، وكان هذا مُخْتَلَفًا عن البنية الشخصية للالتزامات الفيودالية(٢). وهذا ما سمح للملك في وقتٍ لاحقٍ بالتعدِّي

---

(1) Duby, The Early Growth of the European Economy, p. 252.

يجادل إيمانويل فالرشتاين بأنَّ أهمية المدن لا تتوقف علىٰ حجمها، وإنما علىٰ موقعها التفاوضي. The Modern World System, vol. 1, p. 20، الهامش رقم ١٤. وتشير هالام إلىٰ أنَّ المدن كانت أكثر أهمِّية من الريف. Capetian France, p 139.

(٢) يُقِرُّ بيرين بأنَّ المال –وليس التحويلات العينية– هو الذي سَمَحَ بالتغيُّر من السلطان الملكي، واللوردية الفيودالية المهيمنة، إلىٰ السيادة. =

علىٰ نفوذ روما. إذ أضعفت الموارد الملكية البديلة للدخل من نفوذ البابا علىٰ الملك. وأخيرًا: سمحت مكاسب الإيرادات للملك أن يدفع لخصومه ممن لم يكن قادرًا علىٰ مواجهتهم بشكل مباشر[١].

وتكشف طبيعة الضرائب كذلك عن قدرة الدولة علىٰ فرْضِ مطالبها علىٰ المجتمع. وبما أنَّ فرض الضرائب لأي فترة من الزمن يتطلَّبُ حدًّا أدنىٰ من الامتثالِ، يُظهر تحليل الضرائب نوعًا من القبول الاجتماعي لأهداف السلطة فارضة الضرائب[٢]. حيث إن الطبيعة الخاصَّة للضريبةِ توضّح العلاقات السياسية بين الفاعلين، [فتوضّح] من هم الفاعلون الذين تُفْرَضُ عليهم المطالِبُ الأثْقَل؟ ومن يتم إعفاؤه؟ وتكشِفُ طبيعة الضرائب كيف يتمُّ توزيعُ التكاليف والعوائد في المجتمع، مما يوضّح التحالفات الاجتماعية الكامنة.

ومع نهاية القرن الخامس عشر، أنشأ الملوك الفرنسيون -بِناءً علىٰ جهود الكابيتيين السابقة- نظامًا ثابتًا للضرائب، تديره بيروقراطية مركزية. وكانت ضريبة التَّايّ (the taille) -الضريبة الملكية المباشرة- تمثل ٨٥ بالمائة من جملة الإيرادات[٣]. فكيف أسس الملوك قاعدة الإيرادات هذه عِلْمًا بأنَّ الضرائب في

= Medieval Cities, pp. 213, 226.

وبالمثل، تؤَكِّدُ هالام علىٰ أهمِّيَّة مصادر الدخل الجديدة هذه.

Capetian France, p. 112.

(١) علىٰ حد تعبير بي. أس لويس (P. S. Lewis): «إنَّ ملكًا غنيًا ذاق طعم السلطة يمكنه شراء الجنود؛ ليُرهب الذين لا يقبلون الرشوة ويرشو الذين لا يمكنه إرهابهم».

Essays in Later Medieval French History (1985), p. 7.

(٢) لا أنكر بالطبع وجود عنصر قسري لدفع الضرائب كذلك. فالأفراد والمدن الذين يُفضِّلون التهرُّب دون دعم من السلطة السياسية للمدن لا شك أنَّه تم استغلالهم رغما عنهم. والنقطة التي أطرحها هي أنَّ الإكراه وحده غير فعالٍ نسبيًا. فكما يبيِّن سكوت في مناقشته للعشر: يمكن للأفراد بسهولة أن يُخرِّبوا العملية الضريبية، التي يعتبرونها غير عادلة أو مرتفعة جدًا James Scott "Resistance Without Protest. وبالمثل، تجادل مرغريت ليفي بأنَّ فرض الضرائب يتضمن علىٰ الأقل إذعانًا ظاهريًا.

(3) Carolyn Webber and Aaron Wildavsky, A History of Taxation and Expenditure in the Western World (1986), p. 198.

يشير ديفيد باركر إلىٰ أنَّ التَّايّ أصبحت أهم مصدر للإيرادات، متخطِّيةً المساعدات والإيرادات المجالية، التي كانت سابقًا مصادر مهمة للأموال.

The Making of French Absolutism (1983), pp. 10-15.

أوائل القرون الوسطىٰ كانت عشوائية وغير مُنَظَّمة؟[١] فقد وضع الكابيتيون أساس النظام الضريبي الملكي وأصبح في وقت لاحق رسميًا ومنظَّمًا من قِبل خلفاء سلالة فالوا (Valois Dynasty).

توافق المصالح المدينية والملكية فيما يخص الضرائب الموحَّدَة

كانت ضريبة التَّايّ غير منتشرة في القرنين الحادي والثاني عشر. كانت ضريبة مباشرة وشخصية يتم فرضها علىٰ العامة، وهي دليل علىٰ الخضوع. وكان يُمكن لأيِّ لوردٍ أن يفرضها، فسُمِّيَت لذلك بالتَّايّ السِّينْيورية (the seigneurial taille)[٢]. ولم يكن رجال الدين أو من لديهم شكلٌ من أشكال الالتزام العسكري خاضعين لها. وعلاوة علىٰ ذلك، كانت التَّايّ تُفرض بصورة غير منتظمة وتتباين في عبئها الضريبي. «كانت الضريبة جبايةً مفروضَةً من قِبل اللورد علىٰ كلٍّ ما يدَّخره رعاياه، بقدر ما تقتضيه حاجته»[٣]. ولذلك، كانت غير مرغوب فيها بشكل خاصٍّ من قبل التُّجَّار، فقد أشار رئيس دير سانت دينيس -وهو لورد إكليركي- إلىٰ تذمر

---

(١) اعتمد الملك في البداية علىٰ طرق عديدة لجمع الإيرادات. فكان يمكنه أخذ مبالغ تعويضية عن الخدمة العسكرية من أولئك الذين يدينون له بها؛ أي بَدَلِيَّة (scutage). وكان يمكن للملك أن يطلب من مساعديه أن يدفعوا في مناسبات خاصة كحفل زفاف ابنه أو ابنته، ويمكنه كذلك فرض الضرائب علىٰ البضائع المتنقِّلة، كضريبة الجابيل (the gabelle). الضريبة المفروضة علىٰ الملح. وبعض الأموال يتم جمعها من خلال رسوم الصادرات. وكانت هناك مجموعة مصادر خاصة لجمع الإيرادات كمصادرة ممتلكات اليهود والفرسان الرهبان. وكان التخلُّف عن سداد القروض والتلاعب بالعملة وسيلة أخرىٰ لتوليد الإيرادات.

Webber and Wildavsky, A History of Taxation, p. 181f. See also John Baldwin, The Government of Philip Augustus (1986), p. 44f.

(٢) انظر مناقشات كلٍ من:

Given, State and Society, p. 23; and Hallam, Capetian France, p. 12.

(3) Duby, The Early Growth of the European Economy, p. 228.

ويلاحظ كذلك أنَّها كانت تُعتبر الأكثر إنهاكًا نتيجة طابعها التعسُّفي. انظر أيضًا:

Duby, Rural Economy, pp. 225-228, 247.

وبالمثل، يراها جون بالدوين باعتبارها «دفعًا تعسُّفيًّا».

The Government of Philip Augustus, pp. 45, 49.

ويُشاركه مايرز هذا التقييم.

Henry Myers, Medieval Kingship (1982), p. 312.



البورجوازيين منها. «إذ بدت تلك الرسوم سيئة ومكروهة بشكل كبير للبرجوازيين المذكورين سلفًا، حيث كانوا في خوفٍ دائم، وكانوا لذلك لا يجرؤون علىٰ عرض بضائعهم؛ فلم يُحقِّقوا ربحًا كثيرًا. ولهذا السبب، لم يكن الغرباء فقط خائفين من الاستقرار في المدينة، بل حتىٰ أهل البلد كانوا مُكرهين علىٰ الانتقال إلىٰ مكان آخر»[١]. ويواصل ستيفنيون فيُشير إلىٰ أنَّ الأسقف قام بالربط بين التقدير العشوائي وغير المتوقع وبين إيجار ثابتٍ، وتغاضىٰ عن زيادة الضريبة وتقسيمها علىٰ المواطنين.

وعلاوة علىٰ ذلك، نظرًا لكون التايّ ضريبةً يسْتَحِقُّها ذلك اللورد الذي يخضعُ له الشخص، ولكون الإقطاع يمكن أن يحدث علىٰ مُستوياتٍ عدة؛ كان من الممكن أن يجب علىٰ الفرد دفع الضرائب لسلطات متعددة. إذ قد يسعىٰ عدة لوردات لاستخراج الإيرادات من الشخص، وبذلك، سيبحث كل واحد منهم عن أقصىٰ حد يمكن أن يتحمله العامل الخاضع للضريبة. فجعلت المجموعة المتعارضة من السلطات نظام الضرائب غامضًا جدًا. فإذا كان العامي يدِين بالتَّايّ لعدد من اللوردات، فلمن سيدفع أولًا؟ ولذلك، لم يكن هذا الشكل من الضرائب، الشكل القديم من فرض التَّايّ، فعَّالًا للورد والعامي علىٰ حد سواء.

بَذَرت الطفرة الاقتصادية في أواخر حقبة القرون الوسطىٰ بذور التغيير. فقد أدىٰ نُمُوُّ المُدُنِ وثرواتها المتزايدة إلىٰ جعلها مصدرًا جذابًا للإيرادات بالنسبة إلىٰ الملك، واللوردات من رجال الدين، والأرستقراطية. وكانت إحدىٰ طُرُقِ استثمار هذا المصدر الجديد للثروة هي تأسيس مدن جديدة، أو منح المزيد من الحريات لتلك الموجودة بالفعل. فنتيجة لكون الازدهار الاقتصادي قد أدَّىٰ إلىٰ نُدْرَةِ الأيدي العاملة، كان تأسيس مدن جديدة ومنحها الحريات سياسات استراتيجيةً لجذب المزيد من العمال[٢]. وانتفع الملك واللوردات ذوو السلطة العليا من

---

(1) Stephenson, Mediaeval Institutions, p. 41.

(2) Duby, The Early Growth of the European Economy, p. 200.

وفي تفسيري إذن، تأتي نهاية الفيودالية قبل فترة الموت الأسود. ويحلُّ هذا إحدىٰ الإشكاليات التي أشار إليها فيلد، الذي يجادل بأنَّ تدهور الفيودالية في نموذج نورث وطوماس يسبِقُ تفسيرَ عامل =

خلال جذب المزيد من الرعايا، «حيث بدأ اللوردات في التنافس مع بعضهم البعض حول توفير مكانة متميِّزة للمقيمين ضمن ولاياتهم»[١].

واستفاد العامة من هذه العملية. حيث إن العمال الريفيين، وبعيدًا عن اضطرارهم لدَفْعِ التَّايّ،كانوا خاضعين لضرائب وعمليات ابتزاز إقطاعية أخرىٰ. فلابد أن القدرة علىٰ التهرُّب من أشكال الضرائب هذه -من خلال الانتقال إلىٰ مدينة مُؤسّسة ودفع ضريبة التايّ الثابتة للملك أو اللورد المؤسِّس- كانت مُغْرِيَةً[٢]. حيث إن المدن قد أصبح من المعتاد لديها أن تمنح الحرية لأي فرد أقام بها، دون نزاع، لمدة سنة ويوم[٣]. وهكذا منحوا العامي فرصة للهروب من عبء خدمةِ عدد كبير من اللوردات باعتباره فلَّاحًا.

وكانت المدن حريصة علىٰ الاستفادة من هذه الفرصة الجديدة للتحرر. فبسبب أهميتها المتزايدة والمنافسة بين اللوردات المتنازعين، كان بإمكانهم القيام بمطالبات مهمة. إذ قاموا غالبًا بتشكيل بلديات، أي ائتلافات من الرجال المتكافئين قائمة علىٰ القَسَم. وكان أحد أهم مطالب البلديات هو تخفيض الضرائب والاقتطاعات الباهظة. وتمت محاكاة الامتيازات الممنوحة في ميثاق

= الهبة الذي استخدموه لتفسير تراجع القنانة بعد الطاعون. انظر:

Field, "The Problem with Neoclassical Institutional Economics.

(1) Stephenson, Mediaeval Institutions, p. 117.

(٢) علىٰ سبيل المثال: يجادل سكوت بأنَّ الفلاحين قاوموا العُشر الذي تفرضه الكنيسة. وكان يفترضُ به من الناحية الفنية أن يؤمِّن وجود خدمة دينية محلية، إلا أنَّه في واقع الأمر ذهبت خمسة أسداسه إلىٰ الصفوف العليا من رجال الدين. لقد كانت استراتيجيات التملص من هذه الضرائب متعددة.

Scott, "Resistance Without Protest," p. 443f.

ولشرح للعشر انظر:

Duby, Rural Economy, pp. 56, 213, 239.

(٣) ومن هنا جاء القول المأثور للمدن القروسطية،

Stadtluft macht frei nach Jahr und Tag

«هواءُ المدينة يُصْبِح مجانيًّا بعد سنة ويومٍ». وللوقوف علىٰ أمثلة متنوِّعَة علىٰ هذه الممارسة في جميع أنحاء أوروبا الغربية، انظر:

John Mundy and Peter Riesenberg, The Medieval Town (1958), documents 23-26, pp. 137-142.



لوريس من قِبل الملك لويس التاسع عام ١١٥٥م في كامل أنحاء فرنسا. وقد وضّحت بعض أحكامه طبيعة المطالب المدينية:

٢- لا يجب علىٰ أي فرد من أفراد رعية لوريس دفع إتاوة أو أي ضريبة أخرىٰ علىٰ تموينه.

٩- لن يقوم أي أحد -سواء نحن أو أي أحد آخر- بأخذ أي إتاوة، أو ضريبة، أو أي إعانة أخرىٰ من البورغر في لوريس.

١٥- لا تجب علىٰ أي من سكان لوريس أعمال بالسخرة لنا[١].

مرّت التّايّ بعملية تحوُّلٍ خلال هذه الفترة من تأسيس المدن ومنحها حرياتها. فرغم أنّها ما زالت ضريبة مفروضة علىٰ العامة، فإنّه قد تمت مأسستها تدريجيًا. أفادت هذه [المأسسة] البرجوازيين، حيث أصبحت الضريبة نسبة ثابتة بدلًا من كونها إتاوة غير منتظمة[٢].

كان يتم دفع الضريبة علىٰ نحو متزايدٍ من قِبل المدينة ككل. وفي واقع الأمر ستتفاوض المدن حول حقها في التقدير الذاتي [للضريبة][٣]، وسيقع علىٰ عاتق

---

(١) عن الأحكام الواردة في ميثاق لوريس، انظر:

Tierney, The Middle Ages, p. 161.

وانظر هناك أيضًا الحريات الممنوحة للمدن الإنجليزية والإيطالية، (ص١٦٢). وللوقوف علىٰ مناقشات وأمثلة من المطالب في هذه المواثيق، انظر:

Duby, Early Growth of the European Economy, p. 207; Hilton, English and French Towns, pp. 36, 38, and particularly 128; Hallam, Capetian France, p. 140; Painter, Medieval Society, pp. 72-73; and Dunbabin, France in the Making, p. 269.

(٢) يُشير دوبي إلىٰ أنَّ هذا حدثَ في الجزء الأخير من القرن الثاني عشر.

Early Growth of the European Economy, p. 228.

وانظر أيضًا:

Miskimin, The Economy of Early Renaissance Europe, p. 7.

(3) Strayer, The Reign of Philip the Fair, p. 106.

في بعض المناسبات، ستشتري البلديات من الولاة (prévts)، وهم موظّفو الضرائب الملكيون. انظر:

William Jordan, Louis IX and the Challenge of the Crusade (1979), p. 161.

وانظر أيضًا:

Duby, Rural Economy, pp. 243-248.



القيادة عبء توزيع عبئها[1]. ومن خلال التعامل باعتبارهم مجموعة، أمكن للمدينة التفاوضُ مع الطرف الذي يفرض الضرائب حول مستوىٰ العبء. وقد جعل أيضًا انتظامُ التّاي، والقدرة علىٰ التنبُّؤ بها في شكلها الجديد، من السهل تقديرها باعتبارها نفقة في الممارسة العادية للأعمال التجارية. «فقد كان دفع ضرائب الملك التي يمكن التنبؤ بها أكثر منطقية من الاستمرار في الخضوع للاقتطاعات غير المنتظمة من قبل النبلاء المحليين»[2].

وسَعت المدن باستمرار لضبطِ مستوىٰ الضرائب، فدخل الملك أو وسطاؤه -حجّاب القصر وممثلو الملك- في مفاوضات خاصة بهذا الشأن. وعندئذٍ سيكون التقدير ثابتًا للمدينة ككل، ويحدد أعيان المدينة المحليون عبء الضريبة علىٰ كل فرد، مما أدىٰ إلىٰ تمكين أوليغاركية المدينة من ممارسة الزبونية وتوزيع العبء الضريبي وَفقًا لتشكيلات السلطة المحلية.

لقد كانت هذه الصفقة الخاصة ناجمة عن ظروفٍ غير سياسية إلىٰ حد كبير. إذ أدىٰ حجم البلد وتنوع العادات واللغات وغياب إدارة تتسم بالكفاءة إلىٰ جعل الصفقةِ المحلية أمرًا لا مفرَّ منه[3]. وإضافة إلىٰ ذلك، تم ضم مناطق مختلفة للمجال الملكي بصورة تدريجية من خلال توافق متبادلٍ، وتحالفات مصاهرة، وأحيانًا بالقوة. إلا أن هذا الضم قد استند في جميع الحالات علىٰ صفقات خاصة. فعلىٰ العكس من المركزة القسرية في إنجلترا الأنجلوسكسونية بعد

---

(1) Given, State and Society, p. 196.

(2) Myers, Medieval Kingship, p. 198.

ربما هذا هو سبب تمييز جون هانمان بين مرحلة وسيطة بين التّايّ السينيورية والتّايّ الملكية كمرحلة التّايّ البلدية.

'Taille, Tallage," in Strayer, Dictionary of the Middle Ages, vol. 12, p. 576.

(٣) كانت هذه المساومات اللامركزية والمخصَّصَة لكل حالة عملية شاقة، فقد اشتملت علىٰ مماحكة ونكْثِ العهود. إذ كان جامعو الضرائب (taxfarmers)؛ الولاة (prévts) نسبيًا خارج السيطرة، رغم جهود وكلاء الأملاك المشرفين عليهم، وبالتالي كانوا مؤهلين لصرف إيراداتٍ كبيرة في جيوبهم الخاصة. ومع ذلك، كان الامتثال عاليًا نسبيًا في أواخر العهد الكابيتي وَفقا لستراير:

Strayer. The Reign of Philip the Fair, p. 208.

هاستينغز وغزو ويلز، لم تكن المركزة في فرنسا نهائيةً أبدًا[1]. حيث بقيت القوانين والعادات المحلية عقباتٍ دائمة أمام الإدارة المركزية. فقد كان تعيين الحُجّاب والوكلاء، باعتبارهم من الإدارة العليا، من المركز بشكل أساسي. لكن كان ضروريًا أن يكون إداريو المستوىٰ الأدنىٰ من المنطقة التي يعملون فيها[2]. وكان واجبًا علىٰ الملك أن يكون واعيًا بالعادات المحلية والامتيازات القائمة.

ومع ذلك، كان أيضًا لهذا الإجراء الخاصّ فوائد سياسية للملك والمدن. فمن وجهة نظر الملك، سمح له [هذا الإجراء] بتقسيم المعارضة الممكنة. ففي واقع الأمر، نادرًا ما اجتمعت الجمعية الوطنية للمناطق الثلاث، لمناقشة المسائل الضريبية. وإذا دعاهم الملك إلىٰ الاجتماع، عادة ما يجتمعون؛ ليُظهروا موافقتهم علىٰ سياسة معيَّنة. ومن وجهة نظر المدن، قامت المساومات المحلية بتكييف القدرة الأرستقراطية علىٰ رعاية زبائن لها، وأتاحت الفرصة لإعادة المفاوضة حول الصفقات[3]. وهكذا، تمت المفاوضات السياسية في إطار التمثيلات المحلية أو من خلال إجراءات غير رسمية. «فقد كان هناك العديد من المصالح التي يمكن للمدينة أن تناقشها مع الحكومة، لكن هل كان من الضروري أن

---

(١) للوقوف علىٰ مناقشة جيدة للسياسات المتعارضة للتاج الفرنسي والتاج الإنجليزي، انظر:
Given, State and Society.

(٢) انظر:
Jan Rogozinski, "The Counsellors of the Seneschal of Beaucaire and Nimes, 1250-1350," Speculum 44 Quly (1969, pp. 421-439; Strayer, The Reign of Philip the Fair, pp. 43-44.

(٣) استمر هذا بشكلٍ جيِّدٍ خلال القرنين الخامس والسادس عشر رغم ظهور الاستبداد الفرنسي. إذ لم تكن المفاوضات تتبع أيَّة قواعد رسمية

(se placent dans un dialogue qui n'admet aucune regie posee d'avance،

كانت تتم في حوارٍ لا يعترف بأيَّة قاعدةٍ مُثْبَتة قبل ذلك).

Bernard Chevalier, "I.:Etat et les Bonnes Villes en France au Temps de leur Accord Parfait," in Buist and Genet, La Ville, La Bourgeoisie et La Genese de LEtat Modeme (1988), p. 74.

ويلاحظ فرايد أنَّه في إحدىٰ الحالات قامت مدينة روان بجمع ثلث ضرائبها.

"The Financial Policies of the Royal Governments and Popular Resistance to Them in France and England c. 1270-1420," in E. B. Fryde, Studies in Medieval Trade and Finance (1983), p. 854.

تناقشها في الجمعية؟! فقد كانت التمثيلات من الباطن والمساومات مع حاكمهم موضوعًا ثابتًا طوال الفترة في المدن التي تنوَّعَت في مكانتها من ليون إلىٰ ميلاو»[1].

وأتاح هذا للملك أيضًا أن يكون انتقائيًا فيما يخص الفوائد التي أراد توزيعها. فالحريات التي ستُعطاها بعض المدن لا ينبغي أن تُعطىٰ لمدنٍ أخرىٰ. وسمحت هذه الاستراتيجية للملك بقمع استقلال المدن بمجرد تثبيته لأساس السلطة هذا[2].

وعليه، انحاز تأسيس المدن بشكلٍ خاصٍّ إلىٰ لوردات أقوياء كالملك والدوقات مما أضعف سلطة مُلّاك القلاع المستقلين واللوردات الأقل شأنًا، ووقفت في وجه التشظِّي السياسي. ومع ذلك، انحازت هذه العملية بشكل خاص للملك لأسبابٍ عدَّة. فأولًا، ووفقًا للنظرية الفيودالية، يقع الملكُ في قمة الهرمية الفيودالية، وبالتالي كانت له القدرة القانونية علىٰ خلقِ علاقات فيودالية جديدة[3]. وكانت المدن علىٰ استعداد لدفع هذه الفكرة الاجتماعية إلىٰ الممارسة السياسية، وبالتالي فضَّلت نظامًا أكثرَ مركزيَّةً. ولهذا، لم تعارض المدن النظرية الفيودالية بشكل علني. وإنما تعاملوا مع جمعيتهم -البلدية- باعتبارها كيانًا ماديًّا يمكن إدراجه في النظام الفيودالي كأي تابعٍ مُقطَع. لكنَّهم نتيجة لسعيهم إلىٰ الاستقلال، حاولوا أن يضعوا أنفسهم في أعلىٰ مستوىٰ ممكن في الهرمية الفيودالية. لذا كان

---

(1) P. S. Lewis, "The Failure of the French Medieval Estates," Past and Present (1962) 23, p. 14،
وبالمثل تشير هالام في In Capetian France, p. ٣٠٣ إلىٰ عدم الأهمية النسبية للجمعيات.

(٢) هناك جدل ما حول هذه المسألة. فوفقًا لبعض السرديات، بدأ التحالف في التهاوي خلال القرن الخامس عشر عندما فُرضت ضرائب عالية علىٰ المدن، ومن المؤكد أنَّه لم يكن قويًا خلال القرن السابع عشر. ومع ذلك، فإنَّه من الغلط المجادلة -استنادًا علىٰ فهم من القرن السابع عشر- بأنَّه لم يكن هناك تفاهم بين المدن والنظام الملكي، كما يبدو من إشارة ديفيد باركر في كتابه "The Social Foundation of French Absolutism." وعلىٰ النقيض من ذلك، يُجادل شوفاليه بأنَّ التحالف بين المدن والملك -الذي بدأ في أواخر القرون الوسطىٰ- استمر علىٰ الأقل حتىٰ عام ١٥٠٠م. وكانت الحروب الدينية هي التي خلخلت هذا التوازن.

Chevalier, "L'Etat et les Bonnes Villes."

(3) Fawtier, The Capetian Kings, p. 77.

أفضل وضع ممكن هو كون المرء تابعًا مُباشِرًا للملك وليس خاضعًا اسميًا لأيِّ لوردٍ آخر. «لقد كانت مُحاولةً من قِبل الجماعات ليرتفعوا بقوة الاتحادِ في الهرمية الفيودالية وأن يضعوا أنفسهم في مرتبةٍ مساوية للسينيورات الفيوداليين، وأحيانًا باعتبارهم أتباعًا لهم، أو لوردات مهيمنين هم أنفسهم متىٰ أمكن ذلك، وتابعين مباشرين لصاحب العرش، ومميَّزين، ومستقلين عن كل شيء إلا الولاء الإسمي»(١).

ويعني الاعتراف بالتبعية للوردٍ أقل شأنًا أنَّ المدينة اعترفت أيضًا بخضوعها للرؤساء الفيوداليين من مؤسسيها. وبما أنَّ المدن كانت تجاهد في سبيل أكبر قدرٍ ممكنٍ من الاستقلالية وأقلِّ قدرٍ من الأعباء؛ فقد آثروا الحماية الملكية علىٰ حماية لوردات آخرين(٢). وسمح لهم ذلك بأن يتخلَّصوا من الالتزامات المتقاطعة والضرائب الصارمة من قِبل لُورداتهم، وكان اللوردات من رجال الدين مكروهين بشكل خاص. فعلىٰ سبيل المثال: قتلت لايون لوردها الإكليركي -الأسقف- وسعت وراء الوصاية الملكية. وطاردت ريمز رئيس الأساقفة خارج المدينة، وطالبت بالحقوق المجتمعية تحت حماية الملك. وبالمثل، سَعت ليون -وهي مدينة تجارية مهمة- وراء حماية الملك فيليب الجميل(٣).

لقد خسِر اللوردات الأقل شأنا لأسبابٍ إضافيَّةٍ. كانت المناطق غير المزروعة التي استوطنت فيها المدن الجديدة غالبًا تابعةً للُّوردات ذوي السلطة العليا نظرًا لعدم تأسيس أيِّ مالكٍ إقطاعيٍّ نفسه بعد. وعلاوة علىٰ ذلك، كان اللوردات الأقل شأنًا غالبًا يفتقرون للإيرادات [اللازمة] ليقيموا الأسوق ويُنشئوا المدن.

---

(1) Eleanor Lodge, "The Communal Movement, Especially in France," in Tanner, The Cambridge Medieval History, vol. (1957) 5, p. 629.

(٢) وكما عبَّر عنها سكان مدينة مرسيليا، أنَّهم يفضلون بشكل مثالي أن يأخذوا من الرب لا من أحد سواه.
Mundy and Riesenberg, The Medieval Town, p. 49.

(3) Lodge, "The Communal Movement," p. 638; Strayer, The Reign of Philip the Fair, p. 356; and Tierney, The Middle Ages, p. 158.

وتُشير هالام أيضًا إلىٰ كُرهٍ عام للوردية الكنسية.

Capetian France, p. 141.

ويُشير بوغي إلىٰ أنَّ المدن قد فضَّلت تنظيمات قطرية أوسع؛ لتسهيل التجارة[1]. وباختصار: كان لدىٰ اللوردات الأقل شأنًا القليل كي يقدموه.

كان العامل الرئيس الثاني الذي منح الملك أفضليةً علىٰ اللوردات الآخرين هو بالأساس النزعة المعادية للسينيورات الموجودة لدىٰ المدن[2]. إذ لم تُرِدْ المدن مجرد لوردٍ فيودالي آخر، وإنما أرادوا أساسًا مختلفًا تمامًا للحكم -حكمًا ينسجمُ مع إدارة أكثر عقلانيةً ومركزيَّةً. وكانت المدن الحرَّة والبلديات -التي كانت جمعيات قَسَمٍ للمتكافئين- مناقضين للنمط التنظيمي الفيودالي الشخصي.

«لقد اختفت فكرة العبودية الشخصية داخل جدران المدينة، وحُطِّمت علاقات التبعية التي لا تُحصىٰ في الريف، وباختصار تم التغلب علىٰ الترتيب الفيودالي للمجتمع وكسره. كان هذا من عمل البورغر، مما وضع الأساس للتحديد اللاحق لعلاقة الفرد بهذه الدولة باعتباره «مواطنًا تابعا للدولة، وليس خاضعًا لها»[3].

لا يعني هذا أنَّ سكان المدن كانوا مُتساوين من حيث السلطة والثروة. فقد كان للمدن تقسيمها الخاص بين الأرستقراطيين والفقراء. إلا أنَّ الفارق بينها وبين الترتيب الفيودالي هو أنَّ المدن لم تكن بها مواقع ثابتة وعبودية شخصية. فقد كان هناك مساواة قانونية وإمكانية نسبية للتنقل الاجتماعي.

وأخيرًا: تعمَّدَ الملوك السعي وراء التحالف مع المدن كجزءٍ من استراتيجيتهم الشاملة نحو مركزة المملكة. ومن ثَمَّ كانوا علىٰ استعدادٍ لتقديم صفقات للمدن

---

(1) Painter, The Rise of Feudal Monarchies, pp. 15-16; Duby, Rural Economy, pp. 76-77 and Poggi, The Development of the Modem State, p. 42.

(٢) يدعم العديد من المؤرخين هذا الوصف للمدن باعتباره مناهضًا للفيودالية. انظر:

Heer, The Medieval World, p. 75; Fawtier, The Capetian Kings, pp. 206-207; Duby, The Early Growth of the European Economy, pp. 244-245.

ونظرًا لمناقشة المواثيق المدينية ومطالبهم بالحريات، لا يمكنني تأويل أهداف المدن بطريقة أخرىٰ. إلا أنَّ هيلتون -باتِّخاذهِ موقف الماركسية الجديدة- يريد تضمين المدن في الترتيب الفيودالي. ويفعل ذلك من خلال التركيز علىٰ الفيودالية باعتبارها تشكيلًا اجتماعيًا ويجادل بأنَّها لم تتبدل رغم ظهور المدن.

Hilton, English and French Towns.

وأناقش هذا الموقف بتفصيل أكثر في خلاصتي لهذا الفصل.

(3) Rorig, The Medieval Town, p. 28.

أفضلَ من بعض خصومهم من الكونْتات والدوقيات. فعلىٰ سبيل المثال: مَنْحَ الملك لويس السابع مدينة لوريس شروطًا مواتية علىٰ عكس مقاطعة شمبانيا التي ظلت فيها القنانة منتشرة أكثر[١]. فعندما استحوذَ الملوك علىٰ مَنَاطق جديدة في بُواتو (Poitou) ونورماندي وميدي (Midi) قاموا بتعزيز ولاء المناطق المدينية من خلال منح البورغر امتيازات وحريات واسعة[٢]. وحتىٰ في الأماكن التي لم يستقرّ فيها الأمر للملك بعد، سيتدخل في الشؤون الخارجة عن نطاقه من خلال عرض الحماية علىٰ المدن[٣].

وبالتالي، أبلىٰ الملوك بلاءً حسنًا بشكلٍ خاصٍّ عندما سعوا نحو حماية المدن، وكانوا واعين جيدًا بمكاسبهم. إذ يَصِفُ جون بالدوين كيف أسس فيليب أوغسطس أربعًا وسبعين مدينة خلال فترة حكمه. ولم يعنِ التأسيس دائمًا تشكيل مدنٍ جديدة وإنما كذلك الاعتراف بحريات وأعراف مدينية معينة لمدن قائمة. «لقد أصدر الملوك -لإدراكهم أهمية المجتمعات المدينية النامية التي أنتجتها طفرة النشاط التجاري في أوائل القرن الثاني عشر- مواثيق للمدن في جميع أنحاء النصف الشمالي لفرنسا»[٤]. وتؤكِّد إليزابيث هالام ملاحظات بالدوين: «تُنال هذه النجاحات [للبلديات التي تسعىٰ إلىٰ الاستقلال عن اللوردات ذوي السلطة العليا]

---

(1) Dunbabin, France in the Making, p. 274.

وأضافت في (ص ٢٧٥): «لم يقدِّر أيٌّ من اللوردات الاحتمالات الكامنة في الحركة بشكل واضح مثلما فعل لويس السادس ولويس السابع». ويجادل غيفن بأنَّ الملك قدَّم لتولوز صفقة أفضلَ من كونْت تولوز.

State and Society, p. 58.

ومع ذلك، كانت تلك المدينة -لكونها تطلب المزيد- تتأرجح في ولاءاتها بين الملك والكونْت. ويشير بيتيدوتاييس إلىٰ أنَّ الملك منحهم حرياتٍ أكثر، وبالتالي سيطالب البورغر من خارج المجال بالعدالة الملكية.

The Feudal Monarchy, pp. 153, 197, 309.

(2) Hallam, Capetian France, pp. 136, 186; Fawtier, The Capetian Kings, p. 207.

(3) Baldwin, The Government of Philip Augustus, pp. 61-64.

(4) Baldwin, The Government of Philip Augustus, p. 59f.

وانظر أيضًا:

Rorig, The Medieval Town, p. 58.



في البداية من خلال طلب دعم الملك . . . حيث استفاد الأمراء القطريون والملك من حركة البلديات بقدر استطاعتهم»[١].

انطلاقًا من القرنِ الثالث عشر فصاعدًا، بدأت الإيرادات في التدفُّقِ بشكلٍ متزايدٍ من المصادر المالية الجديدة بدلًا من الدخول الزراعية التقليدية[٢]. ولذلك، كانت التَّايّ التي جمعها فيليب أوغسطس في الغالب قادمة من المدن، وليس الفلاحين. حيث أنتجت المدن والتجارة قرابة ٢٠ بالمائة من إجمالي الدخل المعتاد، وكان معظمه من التّايّ. واستمر القطاع الزراعي في إنتاج معظم الدخل من خلال المنتجات الزراعية والضرائب. ولم تُساهم الكنيسة والقضاء سوىٰ بـ٥ في المائة و٧ في المائة علىٰ التَّوالي، مع مجموعة من الفئات الأخرىٰ تُشكِّل ما تبقَّىٰ[٣].

وعندما تنهار الصفقة السياسية أو لم تُسفر عن نتائج مُرضية، سيحوّل الملوك الفرنسيون العبء إلىٰ المجموعات التي لم يكن لها دور حاسم فيما يتعلَّق بأهدافهم. فقد تمت مصادرة ممتلكات اليهود وأموالهم، أو تم فرض الضرائب عليهم بشدة. وكان التخلُّف عن سداد قروض البنوك الإيطالية حلًّا آخر. إذ قام فيليب الجميل باتهام وسجن وإعدام فرسان المعبد الذين تولوا خزانة الدولة بعدما تخلَّف عن سداد قروض البنوك الإيطالية، وأصبحت بضائعهم جزءًا من الإيرادات الملكية. إلَّا أنَّ هذه الإجراءات كانت أفعالًا سابقة. وكذلك كان تخفيض قيمة العملة وهو تصرف لم يؤدِ إلا لمنافع زائلة. أثبت تخفيض العملة أنه سياسة غير مقبولة وتواجه معارضة اجتماعية، علىٰ عكس مصادرة ممتلكات المجموعات المختلفة كاليهود وفرسان المعابد. وكان علىٰ فيليب الجميل أن يُوقف هذه الممارسة[٤]. وعليه، كانت الأساليب الدورية لجمع الإيرادات دراماتيكية، إلا أنه

(1) Hallam, Capetian France, pp. 141, 142.

(2) Lyon and Verhulst, Medieval Finance, p. 94.

(3) Baldwin, The Government of Philip Augustus, pp˜ 152-175.

وهناك إيرادات إضافية غير عادية قد تأتي من الكنيسة في أزمنة الحروب الصليبية.

(٤) انظر:

Strayer, The Reign of Philip the Fair, p. 394. =

في قلب عملية الإيرادات التقليدية كان يَكْمُن تحالفٌ اجتماعيٌّ بين العامة والحكومة الملكية بوسائل ضريبية أكثر انتظامًا. وعلىٰ الرغم من عدم وجود ضريبة ملكية مباشرة مع نهاية العهد الكابيتي، فإنَّ الملوك الكابيتيين قاموا -من خلال التغيُّرات في طبيعة الضرائب والاقتطاعات- بإرساء الأساس لإدراجها بعد ذلك بوقت قصير. ويعتقد ستراير أنَّ فيليب الجميل كان أوَّل ملك يفرض ضرائب عامة[1]. وعمومًا قامت الملكية بتوسيع حجم إيراداتها العامة تدريجيًا. وهناك مجموعة تقريبية للغاية من التقديرات توحي باتجاه صعودي (انظر الجدول ٥,٣).

الجدول ٥,٣

بعض تقديرات الإيرادات الملكية الفرنسية السنوية[2]

الحكم	الإيرادات	السنة/ م
لويس السابع (١١٣٧-١١٨٠م)	٣٠-٦٠,٠٠٠ل.ب.	دون سنة
	٦٠,٠٠٠ ل.ب.	دون سنة
	٢٢٨,٠٠٠ ل.ب.[3]	دون سنة
فيليب أوغسطس (١١٨٠-١٢٢٣م)	١٠٠-١٠٣,٠٠٠ ل.ب.	١٢٠٢
	٢٢٨,٠٠٠ ل.ب. تقريبًا	١٢٢٨
لويس التاسع (١٢٢٦-١٢٧٠م)	٢٠٠-٢٥٠,٠٠٠ل.ب.	١٢٥٠
	٢٥٠,٠٠٠ ل.ب.	دون سنة

= ويلاحظ فرايد (Fryde) أن تخفيضات القرن الرابع عشر علىٰ وجه الخصوص قامت بتحريك معارضة عنيدة. وفي تلك الأوقات، سيتوجَّب علىٰ الملوك العودة إلىٰ العملة الصعبة.

"The Financial Policies," p. 835

(1) Strayer, The Reign of Philip the Fair, pp. xii, 79, 394; Fawtier, The Capetian Kings, p. 194.

(٢) يجب التعامل مع هذه الأعداد بحذر شديد. فقد تبدل العوائد غير العادية -كالإعانات الفيودالية والعشور القادمة من الحملات الصليبية- هذه التقديرات بشدة في سنوات معينة. وفي التقديرات بلا تاريخ، يشير العائد إلىٰ متوسط لهذا العصر. يساوي الجنيه الباريسي (l.p) ٥ جنيهات تورية

(l.t). Strayer, The Reign of Philip the Fair, p. xvii.

(٣) هذا تقدير مرتفعٌ جدًا من فوتييه،

Capetian Kings of France, p. 100.

السنة/ م	الإيرادات	الحكم
١٢٩٠ دون سنة تسعينيات القرن ١٣	٤٥٠,٠٠٠ ل.ب. ٥٥٠,٠٠٠ ل.ت. ٦٥٠,٠٠٠ ل.ب.	فيليب الجميل (١٢٨٥-١٣١٤م)

المصادر:

Hallam, Capetian France, pp167 ., 292; Dunbabin, France in the Making, p. 298; Baldwin, The Government of Philip Augustus, p152 .f.; Jordan,Louis IX, p79 .; Given, State and Society, p135 .; Strayer, The Reign of Philip the Fair, p،258 .

وخاصةً الهامش رقم ٥٩.

الإعفاء من الضرائب ومعاشات النبلاء

أن يكون الفرد تابعًا، يتوجب عليه مساعدة اللورد في الخدمة العسكرية. إذ كان من الواجب علىٰ كل تابعٍ أن يُحضر عددًا معينًا من الرجال إلىٰ الميدان. وغالبًا تمتد فترة هذه الخدمة أربعين يومًا، لكن ثمة قواعد خاصة تتعلَّقُ بالحروب الصليبية تحتاجُ -بطبيعة الحال- وقتًا أكثر.

وبدءًا من القرن الثاني عشر فصاعدًا، بدأ الملك أو اللوردات الكبار المُسْتَأهلون للخدمة في قبول التعويض النقدي بدلًا منها؛ بدل الإعفاء[1]، ويمكن سداده في أي مستوىٰ من النظام العسكري. وكلما كانت الرتبة الفيودالية أعلىٰ، كان القِسط المُسْتَحَقُّ أعلىٰ؛ ذلك أنَّه لم يكن علىٰ المرء أن يستبدل الخدمة نيابة عن نفسه وإنما نيابة عن تابعيه الخاضعين له وفرسانه. ويعد هذا انحرافًا عن الفيودالية الأصلية بما أنَّه استبدل الخدمة العَيْنِيَّةَ بالدفع النقدي من قِبل التوابع. وكنتيجة لذلك، ومن خلال تمكين الملك واللوردات ذوي السلطة العليا من الحصول علىٰ مرتزقة، قَوَّضت أرستقراطية المحاربين أساسَ وُجودِها ذاته.

(1) Philippe Contamine, War in the Middle Ages (1984), p. 79.

وكان الدفع النقدي من قِبل الملك لقاء خدمات مخصوصة انحرافًا ثانيًا عن الفيودالية. ففي النظام الفيودالي التقليدي: يضع التوابع مهاراتهم العسكرية تحت تصرُّف اللورد ذي السلطة العليا. وفي المقابل، يمنحهم اللورد أرضًا وألقابًا وأسهمًا في غنائم الحرب. وبمجرد مكافأتهم؛ يفقد الملك فعليًا السيطرة علىٰ هؤلاء التوابع. لكن مع بناءِ الملك لإدارة مركزية، فقد كان يدفع لرجاله بالمال. وكما يشير ستراير، وضع فيليب الجميل مبالغ ثابتة من الإتاوات والمعاشات بعد الخدمة. ولذلك، أصبحت الإدارة الملكية مصدرًا جذابًا للعمالة للأرستقراطيين من المستوىٰ المتوسط أو الأدنىٰ. وكانوا يؤدون مهمات إدارية وقضائية وعسكرية ومالية. لكنَّهم فعلوا ذلك علىٰ أساس الدفع بدلًا من استبدال الخدمة العسكرية بالأرض.

ومع وجود القوات الموضوعة تحت تصرفه التي لم يكن بحاجة إلىٰ أن يُفرِّط في الأرض لصالحهم، لم يكن الملك مضطرًا بشكل مستمر لطلب لوردات أقوياء مثل كونْتات فوا (Foix) أو شمبانيا؛ كي يخدموه عسكريا، ويُحضروا القوات إلىٰ الميدان. وعلاوة علىٰ ذلك، كانت قدرة الملك علىٰ فرض التزامات علىٰ الدوقات والكونْتات الأقوياء محل شك. فعوضًا عن أن يعتمد علىٰ أولئك الذين كانوا توابع له وفقًا للنظرية الفيودالية، إلا أنهم كانوا منافسين له واقعيًا، آثر الملك أن يحصل علىٰ الخدمة العسكرية من خلال الدفع[١]. وكان هذا سببًا آخر لتفسير أهمية المدن للأهداف الملكية. فقد وفَّرت المدن القوات من خلال فرض الضريبة العسكرية ووفَّرت الإيرادات للمرتزقة[٢].

وبدلًا من مواجهة اللوردات ذوي السلطة العليا، سعىٰ الملك لاسترضائهم من

---

(١) كان من الصَّعْب بشكل خاصّ فرض خدمة الفارس من خارج المجال الملكي. فعلىٰ سبيل المثال: كانت خدمة الفارس التي أمكن لفيليب أوغسطس أن يستخرجها عام ١٢١٥م عندما واجهته قوات الإمبراطور الألماني والملك الإنجليزي وكونْت الفلاندرز وحلفاؤهم في بوفين، ضئيلةً نسبيًا. وكان جيشه المكوَّن من ١٣٠٠ فارس «قليل العدد وتم استدعاؤه من موارد فيليب الفيودالية بأكملها عند أكثر لحظات حكمه صعوبة».

Baldwin, The Government of Philip Augustus, p. 286.

(2) Contamine, War in the Middle Ages, p. 83.

خلال إشراكهم في عائدات المركزة. ففي بعض الحالات، منح الملكُ النبلاءَ معاشات وإيجارات كبيرة؛ كي يستجيبوا للمطالب الملكية أو ليُثنيهم عن تشكيل تحالفات ضدَّه. فعلىٰ سبيل المثال، يتلقىٰ النبلاء المقيمون في المناطق التي أصبحت جزءًا من المجال الملكي معاشات تُقدَّر بعدة مئات من الجنيهات، مما جذبهم إلىٰ الفلك الملكي[1]. فقد دفع فيليب الجميل لدوق برابانت (Brabant) معاشا قدره ٢٥٠٠ ل.ت. (جنيه توري) كي يظلَّ علىٰ الحياد ولا يدعم كونْت الفلاندرز المتمرد، وقدَّم لكونْت هاينو ٦٠٠٠ ل.ت. كإيجار سنوي[2]. وبشكل صريح، اشترىٰ المالُ الحلفاءَ. وكذلك كان النبلاء يتلقون بشكل روتيني نِسَبًا من إيرادات الضرائب المفروضة علىٰ منطقتهم. وعندما انتظمت ضريبة التّايّ الملكية بشكلٍ متزايد -بدءًا من ثمانينيات القرن الرابع عشر فصاعدًا- تم إعفاء رجال الدين والنبلاء. وسيظلُّ هذا هو النظام الفرنسي لقرون قليلة تالية. «فقد تم إرساء نظام الضرائب المباشرة للقرن السابع عشر إلىٰ حد كبير بحلول عام ١٣٧٩م»[3]. كان هذا الأمر أحد الأسباب التي جعلت من التمثيل أمرًا غير مهم كما كان في إنجلترا. إذ لم يهتم النبلاء الفرنسيون كثيرًا بالاجتماعات المتعلّقة بالمقاطعات[4]، فقد تم استرضاؤهم من خلال الإعفاء الضريبي وأنظمة التقاعد.

---

(١) كان هناك نوعانِ من الجنيهات: الجنيه التوري (ل.ت.) خارج منطقة إيل دو فرانس، والجنيه الباريسي (ل.ب.) داخل المنطقة الباريسية.

Strayer, The Reign of Philip the Fair, p. xvii; and Baldwin, The Government of Philip Augustus, p. xv.

وكان هناك اثنا عشر دينارًا (بنس) في السو الواحد sous (الشيلينغ)، وعشرون سوًا في الجنيه الواحد. وكانت قيمة الجنيه التوري ٢٠ بالمائة أقل من الجنيه الباريسي. ويقدّم غيفن مثالًا علىٰ استراتيجية الملك في الجنوب.

State and Society, p. 169.

(2) Strayer, The Reign of Philip the Fair, p. 349.

(3) James Collins, The Fiscal Limits of Absolutism (1988), p. 27. :وانظر كذلك Fryde, "The Financial Policies," pp. 837, 858.

(٤) انظر:

P. S. Lewis, "The Failure of the the French Medieval Estates," p. 12.



باختصار: كان الملك الفرنسي أضعف كثيرًا من أن يفرض ضرائب علىٰ النبلاء. وبدلًا من ذلك، تحصَّل علىٰ الإيرادات من مصادر أخرىٰ، واشترىٰ إذعان النبلاء من خلال الإعفاء الضريبي أو الدفعات المباشرة.

نهاية صداقة جميلة: باريس تجابه روما

لقد تحصَّلتِ الكنيسة علىٰ حيازات كبيرة طوال القرون الوسطىٰ. ويمكننا بالفعل، بمعنًىٰ من المعاني، اعتبار أديرة أوروبا هي المبدعة في الإنتاج الزراعي[1]. كانت ثروة الكنيسة كذلك ناشئة عن سيطرتها علىٰ الوصايا وعقود الزواج. فقد تطلبت مثل هذه الأعمال أداء الأيمان أمام الرب وكانت بالتالي تحت الاختصاص الحصري للكنيسة. وليضمن الناس الخلاص؛ كانوا يقومون غالبا بإدراج الكنيسة في وصاياهم. كان رجال الدين هم الموثِّقين الطبيعيين، لأنَّهم كان بإمكانهم ضمان صِحَّة الأيمان، وتوقيع الوثائق بصفة عامة. فعلىٰ سبيل المثال: كانوا شهودًا علىٰ المراسيم الملكية. ومن الواضح، إذن، أنَّه كان لابدَّ للكنيسة أن تظهرَ كمصدر دخل مربح في نظر الملوك واللوردات المتعاظمين.

كان ملوك فرنسا قَادرينَ علىٰ استخراج إيرادات معتبرة من الكنيسة. كان هذا ممكنًا في البداية؛ لأنَّ البابوية والملوك الكابيتيين كانوا حليفين. وبالفعل، اعترفت الكنيسة بحق الملك في ترشيح بعض الأساقفة، وفي استخراج الإيرادات من تلك الأسقفيات[2]. ولكن في آخر الأمر، تصادم مبدآ السيادة الملكية وولاية الكنيسة عبر الإقليمية. وعندما حصلت هذه المواجهة أخيرًا، بعد أن حقق الملوك الكابيتيون نجاحات كبيرة في توطيد المملكة، خرج ملك فرنسا منتصرًا.

---

(١) راجع حجة راندل كولينز:

Weberian Sociological Theory (1986).

(٢) يتمثَّل التقييم العام في أنَّه كان ثمة تحالف بين الكنيسة والملك.

Painter, The Rise of Feudal Monarchies, p. 13; Dunbabin, France in the Making, pp. 121-122, 167.

ورغم وجود سبع وسبعين أسقفية، فإنَّ الضعف العام للملوك الكابيتيين المتقدمين كان يعني أنَّهم سيطروا فقط علىٰ عدد قليلٍ؛ ربما أربع عشرة أسقفية.

Fawtier, The Capetian Kings, p. 73; Baldwin, The Government of Philip Augustus, p. 48; Hallam, Capetian France, p. 86.

لقد كان هناك مبرِّراتٌ تاريخية ونظرية للفرض الدنياني للضرائب علىٰ رجال الدين. إذ تمت جباية الضرائب المفروضة من أجل «الدفاع عن الإيمان» والمتناغمة مع سياسة الكنيسة. وترسخت هذه الضرائب من خلال نظرية الحرب العادلة[1]. والحرب العادلة قد تتكوَّن، في أشد صورها، من حربٍ صليبيَّةٍ ضدَّ أعداء الإيمان -المسلمين أو الزَّنادقة. وكان العُشر هو النوع الأكثر شُيوعًا من الضرائب، أي دفع عُشر قيمة المنقولات الموجودة في حوزة الكنيسة. وكان في إمكان البابا تشجيع الحكام الدُّنيانيين علىٰ خوضِ حملات صليبية إلىٰ الأراضي المقدسة من خلال إتاحة مصادر الدَّخْلِ هذه. يجب أن يكون واضحًا، دون نفي الدوافع الدينية للملوك والنبلاء ذوي السلطة العليا، أنَّ إحدىٰ الطرق للحصول علىٰ كميات كبيرة من الإيرادات هي حمل الصليب[2].

لقد مكّن دفع الضرائب الكنسية للبابا من الحصول علىٰ حلفاء ضد أعدائه الروحيين والدُّنيانيين علىٰ السواء. إذ أيَّدت البابوية بناء ممالك مركزية لإنشاء ثقل موازن للتحديات الدُّنيانية التي مثلها الإمبراطور الألماني والنورمان في جنوب إيطاليا. وبالفعل، بعد أن انضم الألمان إلىٰ دولة النورمان في الجنوب من خلال تحالفات المصاهرة، كان الفرنسيون -بدعم بابوي- هم الذين حلّوا محل الألمان في جنوب إيطاليا في منتصف القرن الثالث عشر. وكان الملك الفرنسي كذلك حليفًا نافعًا في مكافحة حركات الهرطقة كالكاثار في جنوب فرنسا.

وفي مقابل ذلك، احتاج أيضًا الملكُ للكنيسةِ لأسبابٍ متنوعة. فقد قدَّمت الكنيسة موارد مؤسسية إلىٰ جانب الإيرادات، إذ كانت نموذجًا للتنظيم الهرمي الفعال الذي يجمع الإيرادات من الأبرَشيَّات البعيدة. وقد نجحت كذلك في توزيع السلطة من خلال آليَّةٍ إدارية فعالة. وربما الأهم من كل ذلك هو أنَّ رجال الدين كانوا أهل معرفة يمكن أن يُستخدموا داخل البيروقراطية الملكية. ولهذا، كان مستشار الدولة، منذ نهاية الإمبراطورية الكارولنجية حتىٰ عهد فيليب

---

(1) Tierney, The Crisis of Church and State, p. 173.

(٢) وهكذا تحصَّل لويس التاسع علىٰ ٩٠٠,٠٠٠ ل.ت. في أوَّل حملة صليبية له.

Jordan, Louis IX, p. ،82

وساهمت المدن بشكل ملحوظٍ بمبلغ كبير، حوالي ٢٧٤,٠٠٠ ل.ت. (ص٩٨) أيضًا.

أوغسطس، عُضْوًا في الإكليروس. وفي مُقابل هذه الخدمة، غالبا ما كان يمنحُ الملك كُتَّابه أُعْطِيَةً صغيرة وربما مَعَاشًا، وبقبولها يُصبحون توابع للملك اسميًا. وبالنسبة إلىٰ رجال الدين، كانت خدمة الملك معبرًا لإدارة الكنيسة. وفي بيئةٍ سعت فيها الكنيسة والسلطة الدُّنيانية إلىٰ الحصول علىٰ الدعم من بعضهما البعض، حصل الكُتَّاب العاملون باعتبارهم موظفي اتصالٍ علىٰ ترقيات سريعة. وأخيرًا: كانت الكنيسة حليفًا جذَّابًا للملك؛ لأنَّه يمكنها حتىٰ أن توفِّرَ موارد عسكرية. ففي عام ١١٩٤م، علىٰ سبيل المثال، وفَّرَت الأديرة للملك ١٥٠٠ رقيب[1].

كانت الكنيسة مهمة للملك أيضا من أجل الشرعية. إذ كان للكنيسة القدرة القانونية علىٰ حل التوابع من أيمانهم للعضو المحروم من الكنيسة. وبالتالي، كان الحرمان أداة قوية لتحريرها اللوردات من واجبهم الرَّسمي في الالتزام باليمين الذي أدَّوْهُ لخدمة الملك. ولكون الملك يسعىٰ وراء شرعية الحاكم الأسمىٰ في الهرمية الفيودالية، فهو بحاجة إلىٰ إقرار الكنيسة.

وختامًا، كان التحالف بين البابا والملك مُفيدًا لكلٍ منهما بطرق عديدة. حيث اكتسب البابا مُدافعًا دُنيانيًا؛ لتنفيذ مهمة روما. واكتسب الملك مصدرًا للدخل، وإدارةً قادرةً، وأساسًا للشرعية. ولذا، ليس مُستغربًا أن نرىٰ لويس التاسع (١٢٢٦-١٢٧٠م)، المحارب الصليبيُّ في مصر ومونتايو وتونس، قد أصبح القديس لويس، بعد مباركته من الكنيسة.

ومع ذلك، علىٰ الرغم من كلِّ الفوائد التي أسفر عنها التعاون بين الكنيسة والملك، كان تحالفهم قائمًا علىٰ مصالح متباينة في النهاية. إذ كان يكمنُ في قلبِ الجهود التي يقوم بها الملك؛ محاولة للانفراد بالسيطرة علىٰ الموارد في مجاله ولتوسعة هذا المجال. تصادم هذا مع دعوىٰ الكنيسة بالولاية علىٰ جميع الشؤون الكنسية وسموها علىٰ الحكَّام فيما يتعلَّق بالمسائل الدُّنيانية أيضًا. «لم تقبل الكنيسةُ الحقَ الملكي في فرض الضرائب باعتبارها مسألة مبدأ»[2]. وحدث

---

(1) Baldwin, The Government of Philip Augustus, p. 178; Dunbabin, France in the Making, p. 43.

(2) Myers, Medieval Kingship, p. 316.

كان محاميُو الملك قد سبق واستخدموا عام ١٢٨٩م القواعد القانونية ضد رئيس الأساقفة؛ كي =

الانفصام بين البابا والملك بعد القديس لويس بجيلٍ واحدٍ فقط. فقد كان ابنه فيليب الرابع -فيليب الجميل- هو الذي أوصلَ الأمور إلىٰ ذروتها.

بدأ الصراع مع الحرب في أكيتين. فمنذ أن تزوَّجت إليانور الأكيتينية الملكَ الإنجليزي عام ١١٥٢م، أصبحت أكيتين تحت السيطرة الإنجليزية. وفي عام ١٢٩٤م، سعىٰ فيليب الجميل إلىٰ جمع جيشٍ وغزوها. ومن أجل القيام بذلك، فرض ضرائب علىٰ الكنيسة الواقعة تحت سيطرته الإقليمية. وقرر البابا أنَّ هذه ليست حربا للدفاع عن الدين، ولا حالة دفاع مشروع عن النفس، ومن ثَم قرر عدم وجود أية التزامات كنسية. وأصبح هذا هو الصراع الأول بين فيليب وبونيفاس الثامن.

قام بونيفاس بحرمان فيليب كنسيًا وأمر الأساقفة الفرنسيين الكبار بالقدوم إليه للمشورة. وخلافًا لتوقعات البابا، لم يأتِ كثيرٌ منهم. إذ كانوا يخشون من فقدان أُعْطياتهم إذا ما ذهبوا إلىٰ البابا. فقد كانت ثروات الأديرة الفرنسية والأسقفيات والأبرشيات معتمدةً أكثر علىٰ العلاقات الجيدة مع السلطة الدُّنيانية والتي كانت في متناول أيديهم، أكثر من اعتمادها علىٰ تعليمات البابا البعيدة.

وسرعان ما أدرك البابا مدىٰ احتياجه الشديد إلىٰ الدعم الدُّنياني. إذ منع الملك أيَّ إيرادات من السلطات الكنسية في فرنسا أن تغادر البلد، مما أضر بالبابا لكون الإيرادات القادمة من فرنسا هي أهمَّ مصدرٍ لتمويل المعارضة البابوية للإمبراطور الألماني. ومما زاد الطين بلة، بروز تشكيكات في شرعية البابا من منافسين أقوياء في إيطاليا. ولذلك، كان علىٰ البابا أن يستسلم، وبعدها احتل جيش فيليب أكيتين[١].

= يحاججوا لصالح تفوُّق الولاية الملكية.

Strayer, The Reign of Philip the Fair, p. 243.

ووفقًا لهالام: «كانت الولاية غير الدينية تتعدَّىٰ باستمرار علىٰ الولاية الكنسية».

Hallam, Capetian France, p. 310.

(١) للوقوف علىٰ سرد لوقائع هذه الحملة، انظر:

Strayer, The Reign of Philip the Fair, p. 319.

وبعد ذلك بست سنوات حدث صراع مماثل. إذ سعىٰ فيليب الجميل مرة أخرىٰ لتوسيع مجاله بالقوة. هذه المرة كانت الفلاندرز هي التي عارضت الملك. ومرة أخرىٰ فرض فيليب الضرائب معارضًا رغبات الكنيسة. وخلافًا لكل الاحتمالات، قضىٰ الفلمنكيون علىٰ مقربة من كورتريك[(١)]. وتزامن مع هذه الهزيمة وقوع نزاع حول السلطة العليا. ففي عام ١٣٠٠م، تم إلقاء القبض علىٰ أسقفٍ في لانغدوك (Languedoc)، برنارد ساساي، مُتهمًا بالخيانة والتجديف وإهانة الملك. وعلىٰ الرغم من كونه أسقفًا -وبناء عليه لا يخضع إلَّا للقانون الكنسي- فإنَّه حُوكِم من قِبل مسؤولين ملكيين وأُلقيَ به في السجن. مثَّلَ هذا تأكيدًا مهمًا علىٰ امتلاك الملك للسلطة العليا، حتىٰ علىٰ رجال الدين. ألغىٰ البابا تسويته السابقة Etsi De Statu، التي قام بها في عام ١٢٩٧م بعد الصراع حول أكيتين، وأعقب ذلك أشهرًا من الاتهامات المتبادلة. وفي النهاية، دعا البابا الأساقفة الفرنسيين للقدوم إلىٰ روما في خريف عام ١٣٠٢م.

رفض فيليب ذهاب الأساقفة، مدّعيًا وجود حالة طوارئ نتيجة كورتريك. ولم يعصِ أمره سوىٰ نصف الأساقفة الذين تم استدعاؤهم، مما أثبت انقسام ولاء رجال الدين المحليين[(٢)]. قام البابا بونيفاس عندئذٍ، إذ أغضبه هذا التحدي وربما شجَّعته إخفاقات الملك في الفلاندرز، بإصدار المرسوم البابوي الشهير Unam Sanctam الذي يقضي بأنه لا توجد إلا سلطة واحدة أقرّها الرب. وتخضع السلطة الدُّنيانية للسلطة الدينية. فلم يكن الحلُّ الذي قدَّمه البابا لنظرية

---

(١) انظر:

Le Goff, Medieval Civilization, p. 282.

(2) Tierney, The Crisis of Church and State, p. 182.

من المثير للاهتمام تخمين سبب نجاح الملك الفرنسي في الوقت الذي أخفق فيه الإمبراطور الألماني. أحد الأسباب أنَّ موقف الملك تجاه اللوردات الكنسيين كان أقوىٰ من موقف الإمبراطور الألماني عند الصراع حول التنصيب (١٠٧٥م وما بعدها). فقد استخدم الإمبراطور الألماني عددًا من اللوردات الكنسيين أكبر من نظرائهم الدُّنيانيين.

Fuhrmann, Germany in the High Middle Ages, p. 173.

وعلاوة علىٰ ذلك، لم يتحرَّك الملك ضدَّ البابا إلَّا عندما بَنَىٰ تحالفا محليًا قويًا مع المدن التي تتلقىٰ من اللوردات دفعات جانبية.

جيلاسيوس عن السَّيْفَين توفيقًا بينهما، وإنما ترقية لسيادة الكنيسة علىٰ الشئون الكنسية والزمنية. وباختصار، اشتبكت السلطة السيادية مع الدعاوىٰ العالمية وجهًا لوجه.

وفي الفصل الأخير من هذه الدراما، غادر نوغارات، مستشار الملك، بقواته إلىٰ إيطاليا. وتآمر مع المعارضة المحلية للبابا من العموديين Colonni، وأسر البابا في مسكنه الصيفي. وسرعان ما تم إطلاق سراحه إلا أنه توفي بسبب الصدمة تقريبًا بعد ذلك بأسبوعين. وتم تجسيد خضوع البابوية لباريس من خلال انتقال [مقر] البابوية إلىٰ أفينيون، خارج المملكة الفرنسية قليلًا، إلا أنها واقعة ضمن النفوذ الكابيتي[1].

لم يكن جدل فيليب مع الكنيسة في حد ذاتها. فكما ذكرنا آنفًا، كان رجال الدين، علىٰ غرار النبلاء بعد ذلك، بالفعل معفيين رسميًا من التاجّ الملكية. [إنما] كانت استراتيجية الملك مُوَجَّهَةً ضد تقييد سيادته عبر سلطة من خارج المملكة كانت قد حَرَمته النفوذَ إلىٰ الإيرادات وحَرَمته من السلطة العليا علىٰ جميع الشؤون داخل المملكة. لقد «كان للقوتين ذات الدعاوىٰ العالمية، الإمبراطورية والبابوية، مثلٌ أعلىٰ لا يتوافق مع الأفكار الخاصة بملوك فرنسا»[2]. جادل فيليب بأنَّه كان هناك ملوكٌ قبل [وجود] الباباوات، وبالتالي لا يمكن أن يسمو البابوات علىٰ الملوك. وعلىٰ عكس الإمبراطور الألماني، كان لدىٰ الملوك الفرنسيين الوسائل اللازمة لدعم مزاعمه.

مكاسب الإدارة الملكية

بالنسبة إلىٰ الكابيتيين الأوائل، كانت العائلة الخاصة والإدارة العامة تقريبًا مترادفين. فقد كان الطاقم الشخصي للملك هم أنفسهم مستشاريه الأساسيين. فلم

(١) كان الباباوات السبعة التَّالون فرنسيين. ومن بين ١٣٤ كاردينالًا تم تعيينهم من قِبل هؤلاء الباباوات، كان ١١٢ -أو ربما ١١٣- فرنسيين. وكانت نصف الإيرادات البابوية عام ١٣٢٨م ناشئةً من الدخل الكنسي في المملكة الفرنسية.

Francis Oakley, The Western Church in the Later Middle Ages (1979), pp. 38-55; Heer, The Medieval World, p. 338.

(2) Petit-Dutaillis, The Feudal Monarchy, p. 206.

يكن كبير الخدم ومسئول الاصطبلات وأمين الخزانة مساعديه الشخصييْن فحسب، بل كانوا مؤثرين في صنع السياسات، «إذ لم يكن بلاط الملك، ومركز الحكومة، سوىٰ عائلة موسّعة»[١]. وبتوسُّع المملكة؛ زاد حجم الزمرة الداخلية. ومع ذلك، لم يقم حرم الملك المقدس: مجلسه الخاص (the Curia Regis)، بتمييز نفسه طبقًا للوظائف، وظلَّ مجلسًا غير متخصص مكوّنًا من حاشية الملك.

ومع ذلك، وبالكاد بعد ثلاثة قرونٍ علىٰ صعود السلالة الكابيتية، أصبحت الإدارة الملكية مكوّنة من أقسامٍ متمايزة [عن بعضها البعض]. كانت هذه الأقسام متخصصة وظيفيًا، ومُشرفة علىٰ ممثلين إقليميين ميدانيين بشكل منتظم. فقد أصبحت الوظائف الضريبية والقضائية والشُّرَطية والعسكرية إلىٰ حد كبير مُمَرْكَزَةً وأثَّرت في أنشطة المجتمع بانتظام.

يكشف نمو وطبيعةُ الإدارة المُمَرْكَزَة استراتيجيةَ الملك لتوسيع سلطته. حيث زوّدته الإدارة الملكية بالقدرة علىٰ تنفيذ سياسة مناهضة للفيودالية من خلال وكلاء محترفين كانوا أقلَّ ميْلًا نحو السعي وراء مصالحهم الخاصة من التوابع الذين كانوا يتم تعويضهم عينيًا[٢]. وزوّدت البورجوازيين كذلك فرصًا وظيفية وحكمًا موحدًا وإمكانية للتقاضي، بينما تسمح في الوقت نفسه بالصفقات المحلية والمساهمات من الطبقة الثالثة.

حصل توسُّع الإدارة الملكية تقريبًا علىٰ أربع مراحل[٣]. ويكشف المنطق وراء كل نوعٍ معيَّنٍ من الإدارة عن القيود التي كان لابد للملوك أن يعملوا وفقًا لها، والأسباب التي جعلتهم يفضّلون أنواعًا معيَّنة من الإدارة علىٰ أنواع أخرىٰ، وكيف عكست كل بنية مختلفة التحالفات الاجتماعية في تلك الفترة.

لم يكن الملوك الكابيتيون يتحركون في فراغٍ تاريخي. إذ عكست بيروقراطيتهم، بطرقٍ عدة، عمليات إدارية مماثلة من القرن الخامس. حيث أرسل

---

(١) المرجع السابق (ص٢٣٥).

(٢) واجهت الملك أساسًا إشكالية الوكيل وموكله الكلاسيكية. ونظرًا لعدم قدرته علىٰ الإشراف علىٰ الوكلاء بشكل دوري، فكيف يمكنه أن يتأكّد من أنّهم يتّبعون السياسات التي تحقق أهدافه؟

(٣) هذا التفريق إلىٰ أربع مراحل مأخوذٌ من:

Fesler, "French Field Administration".



الملوك الميروفنجيون ممثلين ميدانيين عموميين (pagi)، وكان غالبًا ما تتم مكافأتهم بمنح من الأراضي بعد أن أصبحت العملة النقدية شحيحة بعد الانسحاب الروماني[١]. قام شارلمان بعكس هذه العملية. وبسبب المركزة والاستقرار، أُعيد استخدام العملة من جديد وكان من الممكن الدفع للممثلين الميدانيين بدلًا من مكافأتهم بالأراضي[٢]. لم تكن هذه المناصب دائمة أو وراثية، ولكي يتأكَّد الإمبراطور أن أوامره تُطاع، كان يرسل مشرفين ميدانيين (missi dominici)، كان هؤلاء المشرفون يتحدثون باسمه، أي إنَّهم كانوا يُمثِّلون الإمبراطور بسلطاته الكاملة ويجوبون المقاطعات بصفته. تم هجر هذا النظام بعد شارلمان بسرعة. وكما أسلفنا، أسست الفيودالية نفسها رسميًا. مما يعني من الناحية الإدارية أنَّ ممثلي الإمبراطور (pagi) قاموا بترسيخ أنفسهم في كونتيات ودوقيات أكبر كان يتم إقطاعها بدورها إلىٰ فيكونتيات (viscounts). وتحولت كل هذه المناصب إلىٰ مناصب وراثية وكيانات مستقلة واقعيًا.

ومن هذا الأساس الضعيف، بادر الكابيتيون بإنشاء بيروقراطية نشطة. ففي الإدارة الكابيتية المبكِّرة، أرسل الملوك ولاةً (prévts)، باعتبارهم مسؤولين ميدانيين عموميين[٣]. وكانت وظيفتهم جمع الإيرادات، والقيام بالوظائف القضائية، وحفظ السلام. كانت مناصب الولاة هذه (provostships) مناصب يتم استنباتها، ودخل أصحاب المشاريع في مناقصات من أجل منصبِ والٍ لأقاليم بعينها[٤].

---

(١) وباعتبارهم وكلاء عموميين، فقد أدَّوْا وظائف عسكرية وإدارية ومالية وقضائية. وسرعان ما أصبحت مناصبهم وراثية، وقد رسخ ممثلو الإمبراطور أنفسهم باعتبارهم كونْتات. وهذا ما انسجم مع الممارسة الميروفنجية المتعلِّقة بمنح الأراضي لأولئك الذين يقدمون خدمة عسكرية للزعيم.

Stephenson, Mediaeval Institutions, p. 211.

(2) Dunbabin, France in the Making, p. 6f.

(٣) ظهروا لأول مرة حوالي عام ١٠٥٠م.

Hallam, Capetian France, p. 83.

(٤) من شأن لحظة تأمُّلٍ أن تعكس منطق هذا النوع من الإدارة. إذ لم يكن للملك قاعدة مشيَّدة من الموظَّفين ليجمعوا مثل هذه الإيرادات، ولم يكن بإمكانه أن يُوَظِّفهم نظرًا لافتقاره للمال. ولم تسمح الأوضاع الاقتصادية -بالحال التي كانت عليها- بالوسائل السهلة لزيادة الإيرادات من خلال المكوس =

كانت مصالح الولاة والملك متوافقة في نواحٍ كثيرة. إذ إنه لمّا كان دخل المنصب -والذي أصبح تدريجيًا منصبًا وراثيًا- مُتَوَقِّفًا علىٰ الإيرادات التي تمكّن من جَمْعِها، كان الوالي حريصًا دائمًا علىٰ تمديد سيطرته علىٰ رعايا أكثر يُمكنه فرض ضرائب عليهم. ولهذا، اعتدىٰ الوالي علىٰ فواعل خارج المجال الذين كانوا خاضعين فيه اسميًا للملك إلا أنهم كانوا مستقلين واقعيًا. وعارضوا الإعفاءات المفروضة علىٰ بعض الجماعات داخل المملكة كالكنيسة. وبقيامهم بذلك عزّزوا من مصالح الملك الذي أراد كذلك توسيع المجال.

في المرحلة الثانية، وقرابة الفترة الأخيرة من القرن الثاني عشر، بدأ الملوك الكابيتيون بممارسة مزيد من التأثير في ممثليهم الميدانيين. فأرسلوا مشرفين متجوِّلين ذوي خبرة عامة إليهم. ونتيجة تأثرهم جزئيًا بكفاءة الإدارة النورماندية والمفهوم الكارولنجي عن المشرفين الميدانيين (missi dominici)؛ قام الملوك بإنشاء مآمير (baillis). وكانوا يُدْعَون في المناطق حديثة الانضمام إلىٰ المملكة بالحُجّاب (seneschals)[(١)].

ومرة أخرىٰ، يوضّح منطقُ هذا النظام الإداري الأغراض الكامنة للملوك الفرنسيين. أولًا: كان يتم تعيين المآمير للحد من إساءة الولاة استخدام مناصبهم والتأكُّد من توريد القدر الكافي من الإيرادات. وعلاوة علىٰ ذلك، وُجد المآمير كي يُسيطروا علىٰ ولايات تم تجميعها في مأموريات (bailiwicks). ومن خلال

= والضرائب غير المباشرة. وبعبارة أخرىٰ، كانت تكاليف المعاملات وفرض الضرائب عالية. فما كان يملكه الملك فعلًا هو مجال ملكي متواضع. وبما أنَّه لم يكن لديه وسائل متاحة لزيادة الإيرادات، والفصل في النزاعات، وجعل وجوده أمرًا محسوسًا؛ فقد قدَّم لأطراف أخرىٰ جزءًا من العائدات التي كان يمكنهم جمعها. وبالتالي، تحصَّل علىٰ موظَّفين دون أن يُكلِّفه ذلك كثيرًا. وللاطلاع علىٰ شرح لهذا النظام، انظر:

Fawtier, The Capetian Kings, p. 175; Lyon and Verhulst, Medieval Finance, p. 92.

(١) أستخدم العبارات bailli وbailiff بشكل متبادل. ويؤرِّخ فوتييه ظهورهما حوالي عام ١١٨٠م.

The Capetian Kings, p.177.

وانظر أيضًا:

Baldwin, The Government of Philip Augustus, p. 126.

هذه الوحدة الإدارية الكبيرة، كان بإمكان الوكلاء أن يدَّعوا السلطة في النزاعات بين اللوردات داخل المناطق التابعة لمأموريتهم. ولهذا السبب، وصفها فسلر أنها استراتيجية مرسومة لمناهضة للفيودالية. وأخيرًا: كان الوكلاء ذوي اختصاص عام يمثلون الوجود الملكي على الأرض[1].

تم تثبيت المآمير بشكل دائم في مناطق معينة في المرحلة الثالثة من توسع الإدارة الملكية، في بداية القرن الثالث عشر. فبسبب توسُّع المجال، ثَبُت أن المآمير المتجولين أقل كفاءة. وعلاوة علىٰ ذلك، كان الوجود الدائم علىٰ الأرض من الممكن أن يعزز قدرتهم علىٰ الإشراف علىٰ الولاة. ولهذا، شهد القرن الثالث عشر تأسيس بيروقراطية مُمَرْكَزَةٍ حقيقية. وتضاعف عدد المأموريات إلىٰ نحو أربعٍ وعشرين مأمورية، مع اشتمال كلٍّ منها علىٰ ثلاث إلىٰ ست عشرة ولاية. (وتتفاوت التقديرات لأن المناطق المختلفة كان يتم تنظيمها بشكل مختلف).

حافظ المآمير علىٰ صفتهم العمومية. مثَّلوا الملك علىٰ الأرض وكانوا بذلك أسمىٰ الوظفين خارج باريس. وقاموا بجمع الإيرادات، أو بالأحرىٰ كانوا أعلىٰ رتبة من الولاة في الهرمية الإدارية. وعملوا باعتبارهم قضاةً وأدوا الوظائف الشُّرَطيَّة والعسكرية. تصرَّفَ المآمير كما يتصرَّف البلاط الملكي، وكانت رواتبهم منسجمة مع مستشاري الملك في باريس.

يوضّح نمطُ اختيار المآمير استراتيجيةَ الملك المناهضة للفيودالية. ففي البداية، لعب رجال الدين دوْرًا مهمًا باعتبارهم إداريين ملكيين، إلا أنَّهم لم يكن من الممكن أن يعملوا باعتبارهم مآمير، حيث لم يكونوا قادرين علىٰ القيام بالأعمال العسكرية المطلوبة من المآمير، ولم يكن باستطاعتهم تنفيذ حكم يتعلق بالحياة كعقوبة الإعدام. وكذلك لم يكن ممكنًا اختيارهم من طبقة النبلاء العليا، إذ إنَّ

(١) يكشف هذا الجانب الثالث -النموذجُ الإداريُّ العمَليُّ- فعالية السياسة الملكية. فبما أنَّ الملك كان يفتقر إلىٰ وسائل مراقبة وكلائه يوميًا وترشيدهم باستمرار، فقد أراد -بصفته الموكِّل- أن يَستنسخ سياسة الموكِّل في الوكيل. لقد كانت الكنيسة الكاثوليكية هي النموذج لهذا الشكل الإداري بطرق متعددة، حيث كان الأسقف يماثل البابا. وعلاوة علىٰ ذلك، وبما أنَّ مركز السيطرة كان غير متمايزٍ -مع أنه تمكَّن من تشكيل مجلس ملكي غير واضح المعالم- فإنَّ الوكلاء الميدانيين لم يكونوا متخصصين كذلك.

المآمير كانوا أدوات للملك ضد خصومه السياسيين. ولذلك، كان يتم اختيارهم من البورجوازيين أو طبقة النبلاء الأدنىٰ مرتبة. «فكانوا في العادة من العلمانيين، وغالبًا ذوي أصولٍ بورجوازية أو أدنىٰ فروسية من العائلات النبيلة»[1]. ويشدِّدُ جون دانبابين علىٰ أهمية الروابط غير الشخصية في هذا النوع من الإدارة. وكان البورجوازيون إداريين مُفضّلين؛ لأنَّهم كانوا يجيدون القراءة والكتابة والحساب[2]. فقد كانت المعرفة التجارية قابلة للتطبيق علىٰ الإدارة الحكومية.

لم يكن المآمير من السكَّان الأصليين للمناطق التي أشرفوا عليها. حيث تم تعيينهم من الخارج كي لا تغويهم المصالح المحلية. وعليه، كان يتمُّ في العادة إحضارُ الحُجّاب، وهم مآمير الجنوب الذين أشرفوا علىٰ مناطق جديدة نسبيًا، من الشَّمال. وكان يتم تغييرهم كل ثلاث أو أربع سنوات، ولم يكن مسموحًا لهم بالزواج من السكَّان المحلِّيين، ولا يمكنهم التملك في المناطق التي كانوا يديرونها[3].

فبالنسبة إلىٰ الأفراد الذين يَحصلون علىٰ هذا المنصب الرفيع، كان يمثل حياة

---

(1) Hallam, Capetian France, p. 239.

هناك عدَّةُ بُحوثٍ حول أصول الرجال الذين خدموا الملك. ويجادل ستراير بأنَّه من الممكن تتبُّع المسيرة المهنية لألف رجلٍ من الذين خدموا فيليب الجميل ببعض التفصيل. ويشير إلىٰ أنَّ استخدام غير النبلاء كان أكثر في الجنوب من الشمال.

Strayer, The Reign of Philip the Fair, p. 37.

وكان دخول البورجوازيين ومشاركتهم موثَّقة توثيقًا جيدًا. انظر:

Fawtier, The Capetian Kings, p. 184.

ويُضيف جوردن: «معظم وكلاء الأملاك ... كانوا من خلفيات نبيلة وبورجوازية».

Jordan, Louis IX, p. 48.

وتتحدَّث هالام عن «المسؤولين الأغنياء الجدد» في:

Capetian France, pp. 159, 160, 296; Strayer, Feudalism, p. 65 and

والوثيقتين ٤٥ و٤٦ في ص ١٥٩-١٦٢.

(2) Dunbabin, France in the Making, p. 284; Mundy and Riesenberg, The Medieval Town, pp. 90, 91.

(3) Strayer, On the Medieval Origins of the Modem State, p. 51; Given, State and Society, p. 173; Jordan, Louis IX, p. 160.

مهنية[١]. وكانت تتم مكافأتهم في المقابل بأجورٍ مرتفعة. إذ يَحْصُل المآمير علىٰ راتب من ٣٦٥ جنيهًا توريًا إلىٰ ٧٠٠ جنيه توري سنويًا[٢]، وكانت المعاشات كبيرة[٣]. فخلافًا للإداريين الذين كانت تتم مكافأتهم بمنحٍ إقطاعية من الأراضي، كان الإداريون الملكيون معتمدين باستمرار علىٰ المكافآت المالية من باريس.

استمر المآمير في الإشراف علىٰ الموظفين الأدنىٰ مرتبة، وعملوا باعتبارهم رابطًا بين المركز والصفوف الدنيا. وكان لهذه الصفوف، خلافًا لرؤسائهم، جذور محلية[٤]. إذ كانوا في الغالب من سكان المنطقة المحليين. وكانت هذه أيضًا وسيلة تنظيمية مُوقّقة. تذكَّر من مناقشتنا عن فرض الضرائب أنَّ أغلب الصفقات كانت تتم علىٰ المستويات المحليَّة. فقد كانت الطبقات الموجودة في الأقاليم

(١) قد يخدم بعض وكلاء الأملاك لمدة ثلاثين أو أربعين عامًا مع خمسة ملوك متتابعين.

Strayer, The Reign of Philip the Fair, p. 416.

(٢) وللمقارنة: يمكن للعامل الماهر أن يكسب من سو واحد إلىٰ سو ونصف في اليوم. فإذا عمل ٣٠٠ يوم، فسيكسب حوالي ٣٠٠ شلنغ، أو ١٥ جُنيها. انظر:

Strayer, The Reign of Philip the Fair, p. 56.

ويجادل سترايير بأنَّه حتىٰ المسؤولون الأدنىٰ قد أبلوا بلاءً حسنًا. وأشار عليّ والتر بروفنييه بأنَّ هذا التقدير لعدد أيام العمل مرتفع جدًا وأنَّ الأكثر شيوعًا كان ما بين ٢٠٠ و٢٤٠ يوم بسبب العدد الكبير للأيام المقدسة. فإذا كان الحال كذلك، فإنَّ هذا يدعِّم وجهة نظري بأنَّ وكلاء الملك كانوا يحصلون علىٰ أجرٍ جيد.

(٣) يجادل بيتيدوتاييس بأنَّ الأجر لم يكن مرتفعًا للغاية، لكن ينبغي التنبُّه إلىٰ أنَّه يركِّز علىٰ الحقبة التي سبقت نهاية حكم أوغسطس مع تأكيدٍ أقل علىٰ الجزء الأخير من القرن الثالث عشر.

Petit-Dutaillis, The Feudal Monarchy, p. 296.

يشير فوتييه إلىٰ أنَّ الأجور كانت منخفضة (!) لكنَّه يشير بعد ذلك إلىٰ أنَّها كانت تتراوح ما بين ٢٩٢ و٧٣٩ جنيها.

The Capetian Kings, p. 182.

ويلاحظ بالدوين وفسلر أنَّ الأجر كان بالفعل مرتفعًا. انظر:

Fesler, "French Field Administration," P. 94; Baldwin, The Government of Philip Augustus, p. 109.

(4) Jan Rogozinski, "The Counsellors.

وبالمثل، يلاحظ جوردن أن الولاة قاموا بتأسيس علاقات محلية قوية.

Louis IX, pp. 161-162.

أكثر أهمية من عامة الطبقات. وعلاوة علىٰ ذلك، كان الموظفون المحليون ممن استقروا بتلك المنطقة أعلم بعاداتها. حيث كان القانون العرفي ما زال مهمًا، قبل سيطرة القانون الروماني، لا سيما في الشمال حيث كان التأثير الرومانيُّ أضعف.

لقد عَكَسَت أنشطة الوكلاء العموميين وأنشطة الملك بعضهما البعض. إذ كما كان الملك يجلس في باريس يتوسَّطُ ويَفصِلُ في قضايا معيَّنة في مناطق عدة، كان المآمير يمثلونه باعتبارهم موظفين ذوي خبرة عامة، ومارسوا سلطة ملكية بمساعدة الصفوف الدنيا. ولكن كما أصبح المركز -مجلس الملك الخاص The Curia Regis- أكثر تخصصية تدريجيًا بين منتصف القرن الثاني عشر ونهاية القرن الثالث عشر، تم استبدال المآمير أيضا بشكل مستمر بممثلين مُتخصصين حسب الوظيفة. وكانت نهاية الممثلين ذوي الخبرة العامة تقريبًا مع بداية القرن الرابع عشر. وكانت هذه هي المرحلة الرابعة من تطور الإدارة الميدانية الفرنسية(١).

كانت أسباب التخصص متعددة. أحدها: أنَّ مجلس الملك الخاص The Curia Regis كان منقسمًا إلىٰ مجلس القضاة الأعلىٰ (البارلومو Parlement)، ومجلس الملك الخاص Privy Council، ومكتب الحسابات، والأرشيف. وهكذا، أصبح المآمير من ساعتها تحت إشراف أجهزة متنوعة. وعلاوة علىٰ ذلك، تسبب التخصص المتزايد في تآكل منصب المأمور. فعلىٰ سبيل المثال: أدت ضرورة المعرفة بالقانون الروماني إلىٰ استبدالهم برؤساء بلديات من القضاة Maires-Juges. وأدت رغبة المركز المتزايدة في السيطرة إلىٰ إعادة استخدام المشرفين المتجولين، والباحثين المصلحين (enqueteur-reformateurs)، ليشرفوا، وللمفارقة، علىٰ المآمير أنفسهم، والذين كانوا من قبل مشرفين متجوِّلين(٢).

وختامًا، كانت الإدارة الملكية قائمةً علىٰ البورجوازيين وطبقة النبلاء الدنيا ووفَّرَت لهم فرصًا. «وباختصار، كانت الإدارة الملكية وظيفة جذبت الفرنسيين من

(١) انظر خصوصًا حول هذا النقاش:

Fesler, "French Field Administration,".

(2) Strayer, The Reign of Philip the Fair, p. 89.

الطبقات الوسطىٰ؛ لأنَّها قدَّمت لهم طريقًا إلىٰ الثروة والمنصب والحُظوة»[١].

تُقدِّم إليزابيث هالام ملاحظة مشابهة: «فمع تدهور سلطة الموظفين الكبار، اعتمد الملوك أكثر فأكثر علىٰ رجال ذوي أصول متدنية كي يقوموا بالمهام الإدارية الروتينية»[٢]. وخلال عملية الإدارة العقلانية الرشيدة هذه، كانت طبقة النبلاء العليا ورجال الدين أقلَّ أهمِّيَّةً، إن لم يكونوا أهدافًا صريحة للممثلين الملكيين.

لم يكن هذا النظام الإداري مجرَّد انعكاسٍ لتقسيم العمل المتزايد داخل المجتمع ككل، بل كانت البنية الداخلية للإدارة، وأهدافها تعكس توافقًا بين مصالح البورجوازية والسياسة الملكية.

«لقد كان فيليب أوغسطس الثاني بالتأكيد صديقًا مخلصًا للبورجوازية الفرنسية. وكانت هناك أسباب داخلية لهذه العلاقة. إذ وقف نظام الحكومة الملكي بموظفيه الذين يتقاضون أجرًا جيدًا علىٰ مسافة أقرب بكثير إلىٰ عالَم البورجوازيين من العالَم الفيودالي الذي سيحل محله ... وطلب من البورجوازية أيضًا القيام بمهام الدولة علىٰ نطاقٍ واسعٍ، من خلال منحها حصَّةً من الواجبات الحكومية العامة للبلاد»[٣].

استفاد الملك بدوره من خلال الحصول علىٰ بيروقراطية محترفة ومأجورة. فلا شكَّ في أن تحسين الوضع المالي للملك اعتمد مباشرة علىٰ القدرة علىٰ جمع الإيرادات (وانظر المناقشة أعلاه عن الضرائب)، مما سمح للملك بأن يدفع أجرة موظَّفيه بدل أن يكافئهم بجزاءات عينية، ولا سيما منح الأراضي[٤]. لقد زادت هذه القدرة علىٰ الدَّفْع للموظفين من ولائهم للملك، نظرًا لأن هذه المناصب لم توَفِّر نفس الشعور بالأمان كما فعلت منح الأراضي الفيودالية التي سرعان ما أصبحت متوارثة. وعليه، أوقفت الأجرة اتجاهات اللامركزة الناجمة عن مَنْح الأراضي في مقابل الخدمة الإقطاعية.

---

(1) Fawtier, The Capetian Kings, p. 185.

(2) Hallam, Capetian France, p. 160.

(3) Rorig, The Medieval Town, p. 60.

(٤) يُشدِّدُ دوبي علىٰ أهمية هذا الأمر.

The Early Growth of the European Economy, p. 253.

لقد أصاب جون روجي عندما أشار إلىٰ أنَّ التحوُّلَ من الحكم الفيودالي إلىٰ الدولة القطرية ذات السيادة انطوىٰ علىٰ تحوُّلٍ مَعْرِفيٍّ مهمٍّ[١]. فالتحول لم يؤدِ إلىٰ مجرد تغيُّرِ من يمارس السلطة، بل أعاد تعريف ما الذي يُعَدُّ سلطةً، وما الذي يُعَدُّ حُكمًا شرعيًا. وتعد أصول أفكار أواخر القرون الوسطىٰ -كأفكار السلطة العامة بدل الحكم الشخصي، والملك باعتباره منبعًا للقانون، ومبدأ السلطة الحصرية علىٰ الموارد والأراضي- معقَّدة للغاية ويصعب تتبُّعها. فيمكننا وصف محتواها وعرض تاريخ تطورها، إلا أننا بذلك لن نكون قد فسرنا نُشُوءَها[٢]. وبالتالي لن أقوم بهذا الأمر. ومع ذلك، سوف أشير، مُستكملًا المناقشة في الفصل الرابع، إلىٰ كيف تم تمكين بعض هذه الأفكار وجعلها اعتيادية -ولا سيما فكرة السلطة السيادية- في أواخر القرون الوسطىٰ في فرنسا.

أجادل بأنَّ المُثُلَ الاجتماعية البورجوازية وتحوُّل الترتيب المؤسسي الذي تصوَّرَته المدن، ينسجمان مع رؤىٰ الكابيتيين. فقد كانت لديهم وجهات نظر متشابهة فيما يتعلَّقُ بالسلطة والعدالة. إذ كان لديهم علىٰ وجه الخصوص تفضيلٌ مشتركٌ للقانون الروماني المُدَوَّن، ولم يكن مجرَّدَ تفضيلٍ مؤسسي بديل بل إعادة توجيهٍ مفاهيميَّةٍ حول ما يَنْبَغي اعتباره دليلًا وحقيقة. كانت هذه العملية مُعَقَّدَةً واشتملت علىٰ صدامات حول الملكية الجماعية في مقابل الملكية الخاصة، والحكم الشخصي في مقابل السلطة العامة، والقانون الإلهي في مقابل القانون

---

(١) انظر مثلا:

Ruggie, "Territoriality and Beyond."

وقد أثار آخرون كثر وجهات نظر مشابهة. وهذه نقاط انطلاق نافعة لمجموعة متنوعة من المناقشات:

Nicholas Onuf, "Sovereignty: Outline of a Conceptual History," Alternatives (1991) 16, pp. 425-466; Robert Walker and Saul Mendlovitz, Contending Sovereignties: Rethinking Political Community (1990).

(٢) أكرِّر فأقول بأنِّي أتخذ موقفا فيبريًا في هذه المسألة. إذ أعتبر أن الأفكار خارجية، ومع ذلك يعتمد جعلها اعتيادية علىٰ كلٍّ من الأوضاع المادية وتمكينها من قِبل الفاعلين الاجتماعيين وأصحاب المشاريع السياسية.



الدُّنياني، وتحدِّي الحكم القطري للفاعلين ذوي الدعاوىٰ العالمية.

لقد أضفىٰ الحكام الأوائل الشرعية علىٰ أنفسهم باعتبارهم المكتشفين للقانون. فقد برَّرَ القادة الإغريق سلطتهم باعتبارهم مفسرين للقوانين (nomoi)، وهي مُثل قائمة تحتاج فقط أن يتم اكتشافها. وكذلك برَّرَ الملوك المقدونيون حكمهم بادِّعائهم مكانة إلهية مكّنتهم من النفوذ إلىٰ حقائق أزلية خفية. كانت القوانين خالدة، عبارة عن وحي إلهي، وكان تُكتشف، لا تُخلق، من قبل ذوي المكانة المميزة.

كانت فكرة أنَّ القانون ينبعث من الإمبراطور من الفرائد الرومانية. ومع ذلك، لم يبتدع الرومان المفهوم الحديث للسيادة بشكلٍ كاملٍ. فقد طوَّروا مفهومًا عن السيادة الداخلية وليس السيادة الخارجية. ولم يُضفوا تكافؤًا اعتباريًا علىٰ الدول الأخرىٰ لتكون السيادة مبدأً للسلوك الدولي[1]. وأيضًا، كان الإمبراطور الروماني فوق القانون، إلا أن منصبه لم يكن له مكانة المنصب العمومي المجرد. فهو لم يكن مشرِّعًا بالمعنىٰ الحديث، وإنما كانت صفته الشخصية باعتباره إمبراطورًا هي التي جعلته منبعًا للقوانين.

عاد الملوك والأباطرة في أواخر القرون الوسطىٰ إلىٰ هذا الهيكل القانوني؛ لتحسين موقفهم في مواجهة خصومهم. كانت مدونة تنيان -وهي تدوين للقانون الروماني من قِبل الإمبراطور البيزنطي تنيان في القرن السادس- مؤثِّرة بشكل خاص في أواخر القرون الوسطىٰ. ففي القرن الثاني عشر استخدم رئيس أساقفة ميلانو هذه المدونة؛ لينتصر للإمبراطور الروماني المقدس فريدريك بربروسا: «إنَّ ما يُسعد الملك له سلطة القانون»[2].

---

(1) Hinsley, Sovereignty, pp. 41, 159.

(2) Quod principi placuit, legis habet vigorem"

(ما يُرضي الملك له سلطة القانون): قبل حوالي قرنٍ من الزمن، كان هنري الرابع أول ملكٍ راودته فكرة استخدام القانون الروماني؛ لدعم موقفه ضد البابا. إلا أنَّه استخدمها باعتبارها وسيلةً منهجية؛ لتعزيز السيطرة الإمبراطورية كما فعل فريدريك باربا روسا. ويعد دايت رنكاغليا Diet of Roncaglia (١١٥٦م) ذا أهمية في هذا الصدد. انظر:

Fuhrmann, Germany in the High Middle Ages, pp. 72, 147, 148.

وسرعان ما لاحظ الملوك الفرنسيون أنَّهم أيضًا كانوا أمراء، من ثم برَّروا حكمهم بكونه السلطة الشرعية الوحيدة للتقاضي وسنِّ القانون. وبالكاد بعد مرور قرنٍ من الزمن -حوالي عام ١٢٥٠م- وجدنا مقولة «لأن ملك فرنسا لا يعترف بمن هو أسمىٰ منه في الشئون الزمنية؛ هو أمير في مملكته»[١]، أي إنَّ الملك يَدّعي الآن في مملكته بدعوىٰ الإمبراطور الروماني المقدس بأنَّه المنبع الأعلىٰ للقوانين. فعلىٰ عكس وجهة النظر الدينية ووجهة نظر توما الأكويني بأنَّ القانون البشري هو أحد تمظهرات القانون الإلهي، قدّم الملك فكرة كون القانون من صنع البشر[٢]. وهذا هو ما حوّل الملكية الكنسية إلىٰ الملكية القانونية. فقد أصبح الملك تجسيدًا للقانون: «*Lex est Rex* الملك هو القانون»[٣].

قامت الكنيسة في البداية بدعم دعاوىٰ الملك الفرنسي. فرغم كل شيء، كان البابا بحاجة للدعم الملكي ضد الإمبراطور[٤]. وعلاوة علىٰ ذلك، بدا الملك في ذلك الوقت وكأنَّه يدعي السيادة علىٰ الشؤون الزمنية فقط. وبسبب هذا الإدراك، كان الملك الفرنسيُّ قادرًا علىٰ استجلاب دعم الكنيسة إلىٰ حد أكبر بكثير من الدوقات والكونْتات المحيطين بمجاله. وعليه، كان دعم الكنيسة للملك عاملًا مهمًّا في التشكيل المبكِّر لمفهوم السيادة.

---

(1) Rex Franciae in regno suo princeps est, nam in temporalibus superiorem non recognoscit"
(ملك فرنسا هو أمير في مملكته، بما أنَّه لا يعترف بأيِّ رئيس يعلوه في الشؤون الزمنية).
Gerbenzon and Algra, Voortgangh des Rechtes, p. 106.

وانظر أيضًا:

Keen, History of Medieval Europe, p. 204.

(2) Stanley Benn and Richard Peters, Social Principles and the Democratic State, (1959), p. 255.

(3) Kantorowicz, The King's Two Bodies, pp. 131, 132.

(٤) يجادل فورمان أنَّ هذا التحالف بين الملك الفرنسي والبابوية تشكَّل في القرن الثاني عشر.
Fuhrmann, Germany in the High Middle Ages, p. 103.
واعترف البابا إنوسنت الثالث عام ١٢٠٢م بأنَّهُ لم يكن للملك رئيس يعلوه فيما يتعلَّقُ بالشؤون الزمنية، إلا أنَّ الملك علىٰ غرار الإمبراطور كان خاضعًا للكنيسة العالمية.
Hinsley, Sovereignty, p. 80; Fawtier, The Capetian Kings, p. 86.

وفي النهاية، كان هذا المفهوم عن السيادة يتعارض مع مفهوم السلطة العالمية كما رأينا بالفعل في الصدام بين فيليب الجميل وبونيفاس. وعلىٰ الرغم من أنَّ تطور نظرية السيادة لم يكتمل إلَّا مع بودان في القرن السادس عشر، فإنَّ الفكرة كانت مسيطرة في عهد أواخر الكابيتيين. إذ انتشرت فكرة السيادة، مع حلول القرن الثالث عشر، باعتبارها هرمية داخلية وترسيمًا خارجيًا للحدود في جميع أنحاء الإمبراطورية، وليس فقط في المجال الملكي[1]. وبعد هزيمة بونيفاس، اعترف البابا رسميًا بالاستقلال الواقعي للملك. «إذ سجَّلت نشرة الملك المجيد (Rex Gloriae)، نشوء ملك فرنسا باعتباره صاحب السيادة الكاملة علىٰ مملكته»[2].

لقد دلَّ اختيار الملك للقانون الروماني ولقبول المجتمع باعتباره أساسًا للسلطة علىٰ أكثر من مجرَّدِ تفضيلات مؤسسية، فقد كان ذلك مؤشِّرًا علىٰ تحوُّلٍ هائلٍ في المعتقدات. أولًا، كان القانون الروماني مختلفًا بشكل جِذري عن النظم القانونية المبكِّرَة الخاصة بالقبائل القوطية والفرنجية، واختلف عن التخصيصية الناجمة عن الفيودالية. إذ أصبحت حجج المحامين قائمة علىٰ المساواة المجردة أمام القانون؛ وكان القانون نصًا يسمو علىٰ الشخص والمجتمع[3].

ثانيًا، تطلَّبَ الاعتماد علىٰ القانون المُدَوَّن بدلًا من القانون العرفي تحوُّلًا عميقًا من الاعتماد علىٰ التعامل اللحظي إلىٰ الروابط المجردة[4]. إذ كان القانون المُدَوَّن مثيرًا للشبهة؛ لإمكانية العبث به، علىٰ عكس أداء الأيمان أو العدالة الإلهية التي كانت تتجلىٰ من خلال المحاكمة عبر المنازلة أو المحنة. وعلاوة

---

(1) Hallam, Capetian France, pp. 262-269, 308-309.

وقد أضاف مارسيليوس البادوي إلىٰ مفهوم السيادة الذي طرحه فقهاء القانون في كتابه المدافع عن السلام (١٣٢٤-١٣٢٦م) أنَّ الدولة كانت منتجًا عقليًا.

Heer, The Medieval World, p. 344.

(2) Fawtier, The Capetian Kings, p. 95.

(3) Mundy and Riesenberg, The Medieval Town, p. 87.

(٤) يُناقشُ مارفن بيكر (Marvin Becker) أهمية نمو الثقة في التبادل المجرد لكي يسيطر اقتصاد السوق. Medieval Italy.

علىٰ ذلك، ونظرًا لكون الكتابة حكرًا علىٰ رجال الدين، لم تكن متاحةً للعوام وبالتالي لم يكن موثوقًا بها. وعلىٰ النقيض من ذلك، تطلَّبت المصالح التجارية الناشئة بالتحديد التجريد والتثبت اللذيْن كانا غائبين عن الترتيب الفيودالي القديم. فكان القانون المدوّن مناسبًا لسياق فهم البورغر الحسابي والمتعلم للعالم.

ثالثًا: انسجمت فكرة السلطة الحصرية علىٰ فضاءٍ قطري مع تعريف حقوق الملكية في القانون الروماني. وعلىٰ العكس من ذلك، افتقرت الحقبة الفيودالية المبكِّرة لهذا النوع المحدد جيدًا من حقوق الملكية. إذ كانت الفكرة القروسطية عن الملكية -وضع اليد- مُستوعبة في شبكة متداخلة من الحقوق والدعاوىٰ. وكذلك، كانت العقيدة المسيحية متحيزة ضد الملكية الخاصة[1]. علىٰ العكس من ذلك، منح القانون الروماني المالك حقوقًا واستخدامًا حصريًا. أدّىٰ هذا، إضافة إلىٰ مطالبة الملك بالسلطة النهائية[2]، إلىٰ ازدياد الانشغال الملكي بمواصفات حقوق الملكية[3]. وإضافة إلىٰ ذلك، سمح القانون الروماني، خلافًا للقانون الكنسي، برسوم الفائدة[4]. باختصار، كان لتبني القانون الروماني تداعيات مهمة علىٰ سير الأعمال التجارية.

رابعًا: اقتضىٰ القانون الروماني وجهة نظرٍ مختلفةٍ عمَّا يمكن اعتباره دليلًا وإثباتًا، حيث فضَّل الوثائق المدوَّنة، وتقصي الحقائق، عن المحاكمة من خلال المحنة أو المنازلة[5]. ولذلك، حظر لويس التاسع المحاكمة من خلال المحنة

---

(١) انظر مناقشة:

V. G. Kiernan, "Private Property in History," in Jack Goody, Joan Thirsk, and E. P. Thompson, eds., Family and Inheritance (1976), pp. 374, 376.

ولاحظ أهمية القانون الروماني في (ص٣٧٨).

(٢) وبالتالي تقدَّم البلاط الملكي بنظرية السلطات المفوَّضة، حيث تكمن السلطة العليا في البلاط الملكي.
Strayer, Feudalism, pp. 47, 131.

(٣) انظر:

Baldwin, The Government of Philip Augustus, pp. 229, £318; Strayer, The Reign of Philip the Fair, p. 230.

(4) Mundy and Riesenberg, The Medieval Town, p. 61.

(٥) للوقوف علىٰ مثال علىٰ مقاومة المدن للإجراءات القضائية المميَّزة التي حظي بها الفرسان، انظر:
Dunbabin, France in the Making, pp. 270, 280.

والمنازلة في منتصف القرن الثالث عشر[١]. وكذلك مرَّرَ الملوك الكابيتيون مراسيم ضدَّ الثأر الشخصي والمبارزات القضائية، واعترفت بالاستدلال بالشهود أو المواثيق المكتوبة[٢].

وعلاوة علىٰ ذلك، افترض القانون الروماني، معارضًا الأعراف المحلية، أنَّه لا يوجد سوىٰ مصدر واحد للقانون، ألا وهو القانون المدوَّنُ النابع من الملك. «فقد وضعت الإدارة بقصد أو من دون قصد القانون الروماني معارِضةً بذلك النزعات التي كانت ستُخضع السلطة الحاكمة للقانون الفيودالي والعرف»[٣]. ونظرًا لكون أرض القانون العُرفي (droit coutumier)، أرض الشمال، كان بها حوالي ثلاثمائة عرف مختلف، كان التوحيد مهمًّا للغاية لتحقيق قدرٍ ما من التثبت القانوني»[٤].

وبالتالي، كان للتحالف بين البورجوازيين والملكية بُعْدٌ أيديولوجيٌ مهمٌ. إذ كان الإطار القانوني، وإضفاء الشرعية الأيديولوجية التي يُفَضِّلها الملك، يناسبان رؤىٰ البورجوازيين أفضل من العقلية القروسطية التي يُفضِّلها النبلاء والكنيسة. وبدلًا من هيكلة السلطة من خلال الروابط الشخصية والنسب، فضَّلَ الملوك والبورغر السلطة المُهَيْكَلة بناءً علىٰ الحدود القطرية. أي إن الملك والبورغر في المجمل فضّلوا تبني هيكل قانوني ممركز وموحّد وقائم علىٰ القانون الروماني. وكان كلاهما مناهضًا للفيودالية ورجال الدين[٥]، واستفاد كلاهما من

(1) Hallam, Capetian France, p. 244.

(2) Petit-Dutaillis, The Feudal Monarchy, pp. 288, 310.

(3) Fawtier, The Capetian Kings, p. 39.

(٤) حول توحيد وتقنين الأعراف، انظر:

Dunbabin, France in the Making, p. 277; Hallam, Capetian France, pp. 265-266.

(٥) باختصار: غيَّرت تصرفات الملك الترتيب السياسي لصالح التجار. «هناك أمر واحد مؤكد، وهو أنَّ العمل السياسي لصاحب السيادة الذي فكك تنظيم الكنيسة، وأعاد توزيع الأراضي، وعَلْمن الإدارة التي بدأت في القرن السابق، وغيَّر التوازن، وكسر الروتين، وزاد من سرعة صعود التجار وخدّام العرش، وأحيا جزئيًا طبقة عليا، وساهم في تدهورِ الحياة المثالية المرتبطة بالأرستقراطية المحاربة القديمة» (من ترجمتي). ويصف جييّار علىٰ وجه الخصوص كيف تزامن تصدير اللغة العامية مع تمكين فاعلين جدد. فقد كانت اللاتينية فيما مضىٰ لغة المعرفة والسلطة والمعتقد.

= Luce Giard, "La Proces d'Emancipation de l'Anglais a la Renaissance," pp. 2, 13.

وجودِ موضع محدد للسلطة. لقد انطوىٰ ظهور الدولة ذات السيادة علىٰ نقل الولاءات إلىٰ دولة دنيانية علىٰ حسابِ السلالات المحلية والكنيسة(١).

لقد قمت بإبراز هذه الجوانب الأيديولوجية لتطوُّر الدولة الفرنسية؛ لأنَّها تُفسِّر سبب دعم المدنِ للملكِ وكيف أدرك كلٌّ من المدن والملوك أنَّ لديهم تقاربًا في المصالح المادية إلىٰ جانب وجهات نظر أيديولوجية متماثلة(٢). وعلاوة علىٰ ذلك، لا تستطيع السردية التي لا تستند إلا علىٰ المصالح المادية المتشابهة للملك والمدن التقاطَ مضمون تحالفهم ولا تفسير سبب بقائه مستقرًا. لقد اشتمل تطوُّر الدولة ذات السيادة علىٰ قفزة إيمانية، أو بشكل أدق فقدان للإيمان، ذلك أنَّ كلًّا من الملك والبورغر كانوا علىٰ استعداد للتخلي عن الاعتقاد في العدل الإلهي ومعايير ومبادئ أخرىٰ متعددة، والتي كانت كامنة في أساس الترتيب القروسطي التقليدي.

= وتعد زيادة أهمية التدريب القانوني بالنسبة إلىٰ الخدمة مثالًا علىٰ الطابع غير الفيودالي للسلطة الملكية. فعلىٰ سبيل المثال: كان نوغاري -أحد أهم مستشاري فيليب الجميل- عضو هيئة تدريس القانون في جامعة مونبلييه، التي كانت مشتهرة بدراستها للقانون الروماني.

Strayer, The Reign of Philip the Fair, p. 52.

وعن تأثير مونبلييه، انظر أيضًا:

Hallam, Capetian France, p. 57; Heer, The Medieval World, p. 343.

(1) Strayer, The Reign of Philip the Fair, p. xii.

(٢) انطلاقًا من منظور مؤسسي جديد، يمكن للمرء أن يُضيفَ أنَّ الأيديولوجيا المشتركة جعلت من اليسير التغلب علىٰ مشاكل المستفيدين بالمجان والتخفيض من تكاليف تشكيل التحالفات.

الخلاصة

لم يكن ظهور دولة قطرية ذات سيادة في فرنسا راجعًا إلىٰ طبيعة القوة العسكرية. إذ تم وضع قواعد الدولة ذات السيادة قبل الثورات العسكرية في القرن الخامس عشر والسادس عشر. ونظرًا لكون الكابيتيين أضعف إلىٰ حد بعيد من اللوردات المنافسين لهم، لم يستطع ملوك فرنسا ادعاء أي سلطة باعتبارهم حماة للمملكة. وعلىٰ الحقيقة، كانت السياسة «الخارجية» للملك تتألَّفُ بدايةً وبشكل أساسي من الدبلوماسية والحرب علىٰ اللوردات داخل المملكة(١). وبما أنَّ اللوردات كانوا واقعيًا يقومون بالدفاع عن الثروة العامة داخل لورداياتهم، لم يرَ الناس في الملك مدافعًا عن المملكة(٢).

وبدلًا من ذلك، ازدادت سلطة الملك نتيجة لدعم البورغر للسياسة الملكية(٣). ونتيجة لتوسع السُّوق، كان سكَّانُ المدن يبحثون عن مؤسسات سياسية بديلة أكثر مساعدة للتجارة ولأسلوب حياتهم. تلاقت المصالح الملكية ومصالح البورجوازية فيما يخص قضايا الضرائب والإدارة، وتشاركوا نُظُمًا عقائدية متشابهة. فقد كانت إيرادات الضرائب المنتظمة ذات أهمية كبرىٰ؛ لأنَّها سمحت للملك بأن يُضعف الترتيب الفيودالي القديم. وسمحت له إمكانياته النقدية المتزايدة كذلك أن يقوم

---

(1) Strayer, The Reign of Philip the Fair, p. 314.

(2) Dunbabin, France in the Making, p. 49.

(٣) يوجد تعدادٌ جميل لأسباب هذا التحالف في:

Myers, Medieval Kingship, pp. 197-199.





باسترضاء النبلاء ورجال الدين من خلال مدفوعات جانبية من معاشات وإعفاءات ضريبية وإيجارات.

وفي المقابل، قدَّم الملك للبورغر حريات مجتمعية حرَّرَت العديدين من العبودية الفيودالية. وإضافةً إلىٰ ذلك، عاد توحيد الملك للإجراءات الضريبية بالنفع علىٰ المصالح التجارية البورجوازية. وعلاوة علىٰ ذلك، كان يتم فرض هذه الضرائب من خلال نمط مساومة محلية سمحت لكل من طبقة الأشراف في المدينة والملك بالتفاوض حول مستوىٰ العبء الضريبي. وعزز نمط المساومة هذا من حالة الامتثال الظاهري. يعني هذا أنَّه من خلال منح البورغر رأيًا في عملية فرض الضرائب، تأكد الملك من كون التهرب سيكون أقل مما لو تم جمع الضرائب عن طريق الإكراه فقط.

ومرتبطًا بقدرة الملك علىٰ فرض الضرايب، كان هناك نمط إداري مناهض للفيودالية وضد سيطرة رجال الدين. إذ ظلَّ الموظفون الأجراء معتمدين علىٰ الملك، علىٰ عكس التأثيرات التجزيئية للجزاء العيني كمِنَح الأراضي. إلا أن السياسة الملكية كانت كذلك مناهضة للفيودالية بشكل عمدي، إذ صمَّمَ الملك نظامًا كان لموظَّفيه -كجامعي الضرائب والمآمير- حوافزهم الخاصة لتوسعة سلطة الملك علىٰ حساب منافسيه. فقد كان جامعو الضرائب مهتمين باستمرار بتوسعة حصتهم في عائدات الضرائب. وعلاوة علىٰ ذلك، تمكَّنَ الملك، من خلال تغيير أماكن موظفيه باستمرار، من بسط سيطرته دون أن تغوي المصالح الشخصية موظفيه. وضَمِن الملك ولاءَ موظَّفيه من خلال الأجور وأنظمة المعاشات السخيَّة. وبالنسبة إلىٰ البورغر، سمح نظام الإدارة هذا بإمكانية المساهمة المحلية في عملية صنع القرار. وعلاوة علىٰ ذلك، قام بتوحيد مراقبة العدالة. وعلىٰ الرغم من استمرار أخذ الأعراف المحلية في الاعتبار، أصبحت الإدارة متخصصة بشكل متزايد وخاضعة للسيطرة من باريس. أدىٰ كلُ هذا ليقين أكبر في البيئة التجارية للبورجوازيين(١). وأخيرًا، خلقت الإدارة الملكية حوافز وظيفية

---

(١) أصبح الملوك منخرطين تدريجيًا في التجارة نتيجة فوائدها الاقتصادية. فبدلًا من ترك التجار يعتمدون علىٰ المساعدة الذاتية في تسوية نزاعاتهم، كان الملك نفسه يسعىٰ للحصول علىٰ تعويض من نظيره =

للبورجوازيين وطبقة النبلاء الدنيا، بينما أصبحت طبقة النبلاء العليا، وأعضاء الكنيسة أقل أهمية بالنسبة إلىٰ الإدارة الملكية.

وكان للملك الفرنسي والبورغر كذلك مجموعات مختلفة من المعتقدات والأفكار الاجتماعية عن تلك الخاصة بالكنيسة والطبقة الأرستقراطية. طرح التجار مفهوم العلاقة غير المشخصنة للعقد المكتوب في مواجهة الروابط الشخصية الفيودالية. وطرحوا كذلك القانون الروماني بمفاهيمه المحددة جيدا حول الملكية الخاصة والتقنين ورسوم الفوائد والمحاكمة من خلال الأدلة، في مواجهة القانون العرفي والمحاكمة من خلال المحنة. وشجّع كلٌ من الملك والمدن من إجادة القراءة والكتابة وانتشار المعرفة، علىٰ حساب احتكار الكنيسة. فعلىٰ سبيل المثال، مالَ كلٌ منهما إلىٰ التحدث بالعامية وتشييد الجامعات[1]. وفضَّل الملك كذلك تغيرًا في النظام القانوني، حيث استخدم القانون الروماني بمفهومه حول السيادة؛ لمواجهة الدعاوىٰ العالمية لفاعلين سياسيين آخرين، وخاصةً البابا. وعلىٰ الرغم من استخدام الملك أحيانًا للنظرية الفيودالية لتبرير تعزيزه للسلطة، فإنَّ مفهوم السلطة ذات السيادة، والمحددة بمؤشرات قطرية، كان مختلفًا منطقيًا عن الروابط الشخصية للسلطة الفيودالية. كانت سلطة الملك غير مُشخصنة بشكل متزايد وكانت قائمة علىٰ دوره العام باعتباره صانعًا للقانون الأسمىٰ. إذن، استطاع الملك أن يكون المدافع المنطقي عن المملكة مما يبرر ضرائب أعلىٰ لحمايتها، فقط بعد أن سارت فرنسا في طريق الحكم القطري ذي السيادة.

ونظرًا لطبيعة المدفوعات الجانبية للنبلاء، يمكن للمرء أن يُفكِّر في الرأي

= وبالتالي يخلق يقينًا أكثر في ممارسات التجار. انظر:

Frederic Cheyette, "The Sovereign and the Pirates,1332'' Speculum 45 (January 1970), pp. 40-68.

(1) Hallam, Capetian France, p. 154.

«كانت الجامعات القروسطية بالدرجة الأولىٰ مؤسسات مدينية».

Edith Ennen, The Medieval Town (1979), p. 203.

القائل بأنَّ صعود الملكية الفرنسية كان قائمًا علىٰ تحالفٍ سياسيٍّ بين الملك والنبلاء، لإنقاذ النظام الفيودالي. إلَّا أنني لا أستطيع اعتناق هذا الرأي. لا شك أنَّ النبلاء قد أبلوا بلاءً حسنًا فيما يتعلَّق بنظام المعاشات الفرنسي والإعفاء الضريبي[(١)]. واستمرَّت الامتيازات الأرستقراطية بشكل جيد في القرن الثامن عشر ولم تنتهِ إلَّا مع الثورة الفرنسية. تأمل هذه السرديات في إظهار المُخرج السياسي للمركزة الكابيتية باعتباره «فيوداليًا»؛ كي تضع هذا في إطار نظريٍّ عن المراحل الاقتصادية المتتالية.

إلا أنَّ استراتيجية الملك الفرنسي كانت معادية للفيودالية باعتبارها نمطَ حكمٍ سياسيٍّ. أي إنَّ الملك قد سعىٰ صراحة إلىٰ الحد من تشظي المملكة الفرنسية سياسيًا. وسعىٰ إلىٰ جعْلِ السياسة الفرنسية تخضع في النهاية للسيطرة الملكية وأن تتصرَّف [الملكية] باعتبارها الممثل الوحيد للمملكة الفرنسية في الشؤون الدولية[(٢)]. قام بتحقيق هذا الهدف من خلال سياسات لاقت قبول البورغر والمدن. إذ كانت الامتيازات العديدة التي حافظت عليها الأرستقراطية حتىٰ الثورة الفرنسية بالكاد هي نفسها استقلالية اللوردات الواسعة سياسيًا قبل نجاح الملوك الكابيتيين. إذ كان يمكن لبعض اللوردات الكبار -قبل أن يوطِّد الكابيتيون أنفسهم- أن يُطلقوا علىٰ أقطارهم ممالك في حد ذاتها؛ بعد التوطيد، لم يكن لهم سوىٰ محض امتيازات.

وعلاوة علىٰ ذلك، تُعد محاولات بعض هذه السرديات لوضع المدن داخل

---

(١) في الواقع: أصبح توسُّع ذلك النظام إحدىٰ المشاكل المالية لفرنسا في القرون التالية. وهي قصة مشهورة جدًا. انظر من بين آخرين:

Collins, The Fiscal Limits of Absolutism; Parker, The Making of French Absolutism; Briggs, Early Modem France; Hilton Root, Peasants and King in Burgundy: Agrarian Foundations of French Absolutism (1987).

(٢) وهكذا في سنوات حرب المائة عام كان بإمكان الملك أن يدَّعي بكل معقولية أنَّه هو فقط -لا أحد من اللوردات الآخرين- ينبغي أن يكون الشخص الذي يوقِّعُ معاهدات مع الإنجليز.

Aline Vallee, "Etat et Securite Publique au XIVe Siecle."



الترتيب الفيودالي غير مقنعة[1]. فقد أشرتُ في هذا الفصل إلىٰ أنَّ المدن كانت معادية للأرستقراطية الفيودالية من الأساس. وما يبعث علىٰ الحيرة هو كون السرديات الماركسية الجديدة تقرُّ بذلك إلا أنها تأمل رغم ذلك في وضع المدن تحت الفيودالية[2]. وإنَّ أفضل ما يُثبت التحالف بين الملك والمدن هو أنَّه خلال الثورات البارونية في أعوام ١٢٤٢م و١٣١٤-١٣٢٥م، ظلَّت المدن موالية للملك في مواجهة الأرستقراطية[3]. ويعتقد العديد من المؤرخين أنَّ هذا الأمر استمرَّ بعد الكابيتيين[4]. فيُشير بلوكمانز (Blockmans) إلىٰ أنَّ هذا التحالف استمرَّ خلال

(١) انظر:

Hilton, English and French Towns, pp. 11, 25.; A. B. Hibbert, "The Origins of the Medieval Town Patriciate," Past and Present 3 (February 1953), p. 17; Anderson, Lineages of the Absolutist State, p. 18.

(٢) وبالتالي، يُنكر هيلتون أن تحالفًا قام بين الملك والمدن (ص١٥). ويجادل بأنَّ الانقسامات بين المدن تعكس التقسيم الزراعي للُوردات والمستأجرين (ص١٦-١٧). فهو يضع المدن داخل النظام الفيودالي (ص٧٨، ٨٨، ١٣٢، ١٥٠). لكنَّه يشير إلىٰ رغبات المدن في التحرر من ابتزازات اللوردات (ص٣٦-٣٨)، وإلىٰ التنافس علىٰ السلطة (ص٥٣)، وإلىٰ أنَّ المدن الإنجليزية كان يحكمها التجار الرأسماليون، وأنَّ البورجوازيين الفرنسيين قد أصبحوا موظفين ملكيين (ص١٠٤).

Hilton, English and French Towns.

وبالمثل، يلاحظ أندرسون أنَّ «الدولة المستبدة قامت بمركزة السلطة السياسية علىٰ نحو متزايد» (ص٤٠) لكنَّه يجادل بأنَّ «طبقة النبلاء كان يمكنها تسليم السلطة للمَلَكية، والسماح بثراء البورجوازية: كانت الجماهير لا تزال تحت رحمتها» (ص٤١). ومن وجهة نظري، لو سلَّم اللوردات، المستقلون فيما مضىٰ، السلطة السياسية للملك، ينبغي أن يُفهَم هذا باعتباره تدهورًا للفيودالية. والقول بغير ذلك يتعارض مع تعريف أندرسون نفسه للفيودالية بأنَّها «سيادة مجزأة» في (ص١٨) من كتابه. للوقوف علىٰ نقد مماثل لأندرسون، انظر:

Mary Fulbrook and Theda Skocpol, "Destined Pathways: The Historical Sociology of Perry Anderson," in Skocpol, Vision and Method in Historical Sociology, p. 186.

(3) Hallam, Capetian France, pp. 290, 305; Given, State and Society, p. 16; Jordan,Louis IX, p. 15; Fawtier, The Capetian Kings, p. 210.

(٤) علىٰ الرغم من أنَّ حرب المائة عام قد هدَّدت السلطة المركزية، فإنَّها مع ذلك لم تشهد صعود اللورديات المستقلة. وفي أحسن الأحوال، يمكننا أن نسمي هذا الأمر بالفيودالية اللقيطة. انظر:

Jean-Philippe Genet, "Conclusion," in Buist and Genet, La Ville, La Bourgeoisie et La Genese de I.;Etat Modeme, p. 347. =

القرن الخامس عشر، ويمدِّده شوفالييه أكثر حتىٰ الحروب الدينية في منتصف القرن السادس عشر. ويشير باركر إلىٰ أنَّه حتىٰ خلال هذه الحروب لم تكن لتتحالف المدن مع النبلاء ضد الملك(١). باختصار، أرىٰ أنَّ التشظِّي السياسي للمملكة الفرنسية قد انتهىٰ أساسًا بحلول أواخر القرن الثالث عشر، ويعود ذلك بشكل كبير إلىٰ التحالف بين الملك والمدن.

حاولت في هذا الفصل أن أشير إلىٰ القوىٰ المادية والتحالفات التي تسببت في صعود الدولة ذات السيادة. وناقشتُ كذلك الأُطر المفاهيمية الكامنة للفاعلين الاجتماعيين المختلفين، والتي سهلت من تشكيل تحالف اجتماعيٍّ بين البورغر والملك. ولكنها تذكّر كذلك كيف أمكن للتطوُّر المفاهيمي اللاحق «للدولة ذات السيادة» أن يتماسك. وبالطبع، لم ينطلق الأفراد بشكل واعٍ إلىٰ تصميم المفهوم المجرد «للدولة». إلا أنهم في سعيهم وراء مصالحهم المادية والأيديولوجية الخاصة، وضعوا الأساس لتطوُّرها والظهور اللاحق لنظام الدول. ومن ناحية ثانية، طوّر الأفراد في مكان آخر ترتيبات مؤسسية أخرىٰ كالعُصب المدينية الألمانية، أو الدول-المدن الإيطالية. كانت هذه أيضًا استجابات لنمو اقتصاد السوق، لكنَّها كانت مختلفة تمامًا في طبيعتها من الناحية المؤسسية. وبدا -لفترة طويلة من الزمن- أنها كانت الموجة المستقبلية، وليس الدولة ذات السيادة.

= ولا يوافق ستراير علىٰ ذلك اللفظ، لأنَّه رغم محاولة بعض المجموعات السيطرة علىٰ أجزاء من الحكومة المركزية، فإنَّهم لم يؤسسوا إقطاعيات شبه مستقلة.

Strayer, On the Medieval Origins of the Modem State, p.62.

(1) Wim Blockmans, "Princes Conquerants et Bourgeois Calculateurs," in Buist and Genet, "La Ville, La Bourgeoisie et La Genese de L'Etat Modeme," pp. 178-180; Chevalier, "L'Etat et les Bonnes Villes," pp. 72-83; Parker, The Making of French Absolutism, pp.103-105.



الفصل السادس
تشظّي الإمبراطورية الألمانية وصعود العصبة الهانزية

«وبالمثل، وعلىٰ الرغم من الانتكاسات الاقتصادية الخطيرة في أواخر القرون الوسطىٰ، كانت الهانزا لتحارب وتفاوض، في أغلب الأحيان علىٰ جميع الجبهات في وقت واحد، وعلىٰ فترات طويلة، بنجاح وبمرونة ملحوظة . . . استطاعت وضع الجيوش في الميدان . . . واستطاعت التعامل مع الدول ذات السيادة علىٰ أساس النِّديَّة وأكثر»[1].

مثّلت التطورات السياسية في ألمانيا نقيض تلك التي في فرنسا. ففي فرنسا، تحالف الملك مع البورغر، ودفع مبالغ جانبية للأرستقراطية، وقام بوضع ضابط مُعتبر للسيطرة المركزية والهرمية. وعلىٰ العكس، فضَّل الملك الألماني اللوردات علىٰ حساب المدن. ولحماية أنفسهم، قامت المدن بتشكيل عُصب مدينية كي تحمي مصالحها من اللوردات. وكانت النتيجة تشكيلَ مستقبل ألمانيا، بعد منتصف القرن الثالث عشر، من قبل مجموعة من اللورديات والمدن المستقلة والعُصب المدينية. وتحت الحكم الإسمي للإمبراطور، تنافس اللوردات والمدن علىٰ السيطرة الواقعية.

أثبتت الهانزا أنَّها أهم هذه العُصب (انظر الخريطة ٦,١). فقد مارست قوة توحيدية متجاوزة السلطات المحلية للُّوردات ومضادَّة لها. برز اتحاد المدن هذا باعتباره حلًّا مؤسسيًا بديلًا للدولة ذات السيادة، وقام بالعديد من الوظائف التي

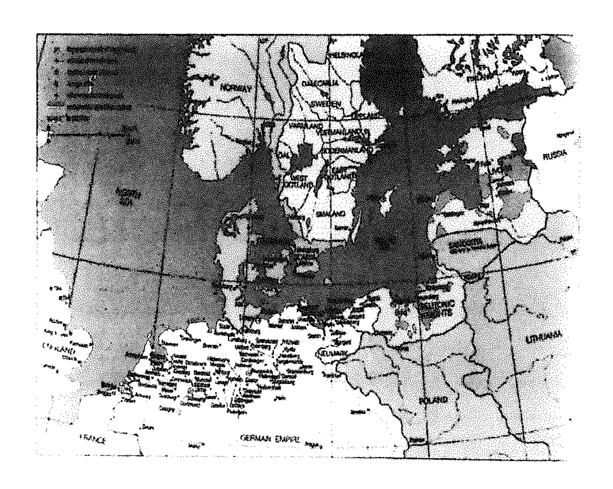
(1) Scammel, The World Encompassed, p. 24.



كانت تُؤَدَّىٰ في أماكن أخرىٰ من قِبل ملكية سيادية. شنَّت العصبة الحروب، وجمعت الإيرادات، ووقَّعت المعاهدات، ونظَّمت النشاط الاقتصادي.

لقد جادلتُ في الفصول السابقة بأنَّه يجب تفسير التطوُّر المؤسسي في أواخر القرون الوسطىٰ من خلال التحالفات السياسية والاجتماعية للملوك واللوردات والكنيسة والمدن. فعلىٰ سبيل المثال، قام الملك والمدن في فرنسا بإنشاء تحالفٍ سياسي قائم علىٰ مصالح مشتركة، ورؤىٰ أيديولوجية متشابهة. أمَّا في ألمانيا، فقد عملت التحالفات السياسية بشكل مختلف تمامًا رغم أنَّ المدن الألمانية كان لها تقريبًا مصالح ورؤىٰ متشابهة كنظرائهم الفرنسيين. وعلىٰ خلاف الملك الفرنسي، انتهج الملك الألماني، الذي كان أيضًا الإمبراطور الروماني المقدس، سياسة معادية للمدن[1]. والتمس الدعم من الدوقات واللوردات الكنسيين؛ في سعيه وراء السيطرة الإمبراطورية علىٰ إيطاليا، ومنحهم السيطرةَ علىٰ المدن.. وأثبتت هذه الاستراتيجية فشلها، إذ خسر الملك الألماني سلطته الحقيقية تدريجيًا لصالح اللوردات الألمان. ولذا فقد كان التاريخ الألماني اللاحق تاريخًا لملوك ضعفاء ولوردات فيوداليين أقوياء. وبدورهم، تصارع الدوقات والكونْتات مع المدن التي كانت تسعىٰ وراء الاستقلال. ويدور تفسير التطور السياسي الألماني حول محور التعارض بين اللورد والمدينة هذا.

(١) بعد أوتو الأول (٩٣٦-٩٧٣م)، الملك الذي تُوِّج إمبراطورًا عام ٩٦٢م في روما، أصبح كلُّ ملك ألماني إمبراطورًا. وفي أغلب الحالات يمكننا استعمال كِلا اللفظين بشكل متبادل دون الإشارة إلىٰ أنَّ استعمال أيٍّ منهما له معنًىٰ سياسي محدد. ومع ذلك، كان يتم الموافقة علىٰ الملك الألماني أساسًا -وانتخابه بعد ذلك- من قِبل طبقة النبلاء. أمَّا اللقب الإمبراطوري فقد كان يمنحه البابا. ولذلك لم يكن ضروريًا أن يتفق الإجراءان الانتخابيان -ولم يتفقا بالفعل في وقت لاحق- علىٰ المرشح نفسه. وعندما تنشأ مشكلةٌ كهذه، سيتم إيضاح ذلك في النص.



٦,١ : العصبة الهانزية

(المصدر:

Donald Matthew, Atlas of Medieval Europe. New York: Facts on File, 1983, p. 128.)

وهكذا خاضت ألمانيا تطوُّرا مخصصًا بشدة علىٰ خلاف التطور التدريجي للدولة الفرنسية ذات السيادة. فالقصة الفرنسية قصة تأسيس سلطة سيادية بمعنىٰ قانوني وواقعي. أمَّا القصة الألمانية فهي قصة تشتت. تطوَّرت لتكوّن نمطًا مُربكًا من السلطات المتعددة، قلّما توافقت فيه المكانة القانونية مع الاستقلال الواقعي. فعلىٰ الرغم من أنَّ الإمبراطورية الرومانية المقدسة استمر وجودُها حتىٰ عام ١٨٠٦م، فإنَّ السلطة المركزية لم تنشأ بالفعل إلَّا عند توحيد ألمانيا علىٰ يد بيسمارك (Bismarck)[١]. انتقلت السُّلْطة إلىٰ الدوقيات واللوردات الآخرين، وإلىٰ

---

(١) لقد تم إدراج عبارة **الإمبراطورية الرومانية** من قِبل الملوك الألمان الذين سعوا إلىٰ السيطرة علىٰ إمبراطوريات بورغندي وإيطاليا وألمانيا. وتم إدراجها في الجزء الأخير من القرن العاشر عندما =

البلدات والعُصب المدينية التي كانت أحيانًا خاضعة قانونيًا إلا أنها كانت مستقلةً في الواقع[١]. وصحيحٌ أنَّ الإمبراطورية قد استعادت بعض سلطاتها المفقودة خلال حكم آل هابسبورغ في النمسا، إلَّا أنَّها ظلَّت في واقع الأمر مجموعة من الإمارات المستقلة. وحتىٰ شارل الخامس، الذي امتلك موارد شَّاسعة تحت سيطرته، ووحَّد الممتلكات الإسبانية والنمساوية، كان عليه أن يدفع مبالغ مالية كبيرة لهؤلاء اللوردات؛ كي يحصل علىٰ موافقتهم[٢]. وبسهولة عزَّز الإصلاح وحرب الثلاثين عامًا من التشظِّي الذي كان قد بدأ منذ قرون.

تُبدِّد الحالة الألمانية -أكثر من أي حالة أخرىٰ- أيَّ تفسيرات أحادية المسار لتطور الدولة. فبما أنَّ التطور الألماني كان مختلفًا بشكلٍ صارخ عن تطور الدولة ذات السيادة في فرنسا، لا يمكن للمرء أن يناقش أنَّ الدول تطوَّرت فقط باعتبارها استجاباتٍ لتغيرات البيئة العامَّة. إذ تفشل في تفسير تنوع المخرجات، الحججُ القائلة بأنَّ التنظيم الفيودالي كان «لا بد» له أن يفسح المجال لدولٍ قطرية أكبر، نتيجة التغيُّرات في طابع الأعمال الحربية، أو بسبب التحوُّلات في النُظُم العقائدية. فقد تعرّضت ألمانيا -كفرنسا- لتطورات التكنولوجيا العسكرية في ذلك الوقت، وكان متاحًا للأفراد كذلك الوصول إلىٰ مجموعات مختلفة من الأفكار يمكنها إضفاء الشرعية علىٰ السلطة علىٰ أسس أكثر تجريدًا، كالقانون الروماني. وفي واقع الأمر، كان الإمبراطور الألماني هو أوَّل من أبدع وعزَّز مفهوم السيادة

= سعىٰ الملوك الألمان إلىٰ جعل روما عاصمة الإمبراطورية. وقام فريدريك الأول (١١٥٢-١١٩٠م) بإضافة صفة **المقدسة**؛ للدلالة علىٰ المكانة الخاصة للإمبراطورية.

(١) عانت ألمانيا من مجموعة من التنظيمات السياسية المربكة لقرون عديدة. ويصف هاريس باقتدار المفارقة التاريخية للإمبراطورية في القرن السابع عشر. «فقد تكوَّنت من أكثر من ٣٠٠ دولةٍ منفصلةٍ؛ وكان هناك أكثر من ٢٠٠ أمير حاكم، بعضهم يحكمُ أكثر من دولة؛ وكان هناك ٥١ دولة حرة، بالإضافة إلىٰ ١٥٠٠ فارس حر تقريبًا، يحكمُ كلٌّ منهم دولةً صغيرة بمتوسط ٣٠٠ من الرعيَّة، وهي تحفةٌ خاصة بالقرون الوسطىٰ».

R. W. Harris, Absolutism and Enlightenment, 1660-(1966) 1789, p. 187.

(٢) انظر:

Hajo Holbom, A History of Modem Germany: The Reformation (1959), p. 37.

ودور الملك باعتباره المصدر النهائي للسلطة والقانون. ولا يمكن لأيٍّ من هذين المتغيِّرَيْن -التكنولوجيا العسكرية والتحوُّلات الفكرية- أن يُفسر علىٰ نحو مرْضيٍّ تباينَ التطور بين ألمانيا وفرنسا.

فالسؤال المركزي يجب أن يكون لماذا انتهىٰ الأمر بالحالة الألمانية أن تختلف كثيرًا عن الحالة الفرنسية؟ لقد واجهت المدن الألمانية -كالمدن الفرنسية- سيطرةَ اللوردات الفيوداليين والكنيسة. وكالمدن الفرنسية، كانت ستستفيد من فاعلٍ مركزيٍّ قد يقلِّص من الاقتطاعات الفيودالية، وعدم اليقين الناجم عن السلطات المتقاطعة. وبالنظر للتكلفة المرتفعة للتعامل المالي والمعلومات المطلوبة للدخول في التجارة طويلة المدىٰ، في بيئة مخصصة للغاية؛ يمكن للمرء الزعم بأنَّها قد تستفيد أكثر من تنظيم يمكنه التقليص من هذه التكاليف ومن عدم اليقين. وعلىٰ غرار الملك الفرنسي، عارض الملك الألماني سيطرة روما. فلماذا إذن لم يشكل الملك الألماني تحالفًا مع المدن، ولم يُنشئ دولة سيادية؟ ويكون السؤال الأكثر أهمية مذ انتهت مناقشة النزاع حول التنصيب إلىٰ أنَّ الاستراتيجية الإمبراطورية للسيطرة علىٰ إيطاليا والبابا كانت في حد ذاتها مكلفةً للغاية. ينبغي لنا البحث عن الجواب في التحالفات السياسية الخاصة التي نشأت عقب الطفرة الاقتصادية في القرن الحادي عشر.

النهضة الشمالية وأثر التجارة طويلة المدىٰ

ومع توسُّع التجارة في جميع أنحاءِ أوروبا، حققت المدن الألمانية أرباحًا كثيرة، لا سيما تلك الواقعة علىٰ نهر الراين -ككولونيا (Cologne)-، والمدن البحرية علىٰ بحر الشمال وبحر البلطيق، كهامبورغ (Hamburg) وليوبيك (Lubeck) وبريمين (Bremen). وجاء إنشاء المدن التجارية كريغنسبورغ (Regensburg)، ونورنبيرغ (Nurnberg) في الجنوب متأخرًا قليلًا. وكان للمدن الشمالية منفذٌ إلىٰ الممرات المائية، وكانت لذلك في موقف قوي لمزاولة التجارة طويلة المدىٰ[1].

(١) يؤكِّد ديوبولاي -علىٰ غرار باراكلاو- أطروحة بيرين (انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب) ويُشدِّد علىٰ أهمية التجارة طويلة المدىٰ. =

تعاملت هذه المدن الشمالية في السلع كبيرة الحجم، قليلة القيمة المضافة. كانت أغلب هذه السلع موادَ غذائية كالأسماك وخاصةً سمك الرنجة، والحبوب من مناطق بحر البلطيق، ومن أقصىٰ الشرق جاءت الأخشاب والمعادن الاسكندينافية والفراء والعسل، وكانت المنسوجات التي تُشحن من الفلاندرز إلىٰ الشرق هي الأعلىٰ قيمة. وكما سنرىٰ في مناقشة العُصبة الهانزية، كانت هوامش الربح متواضعة.

رغم أنَّه كان للتجارة أثرٌ كبيرٌ علىٰ ألمانيا، إلا أنها اختلفت عن تأثير التجارة في إيطاليا. إذ انبثق عدد كبير من المدن الألمانية، فإنها كانت ضئيلة الحجم (انظر الجدول ٦,١). فكان هناك، تقريبًا، خمسون مدينة متوسطة الحجم، وعددٌ قليل يتجاوز ٢٥,٠٠٠ نسمة. (وعلىٰ العكس، كان في إيطاليا ما يقارب ثلاثين مدينة تحتوي علىٰ أكثر من ٢٥,٠٠٠ نسمة، وسمحت لها التجارة بمراكمة ثروة كبيرة).

ولذلك، فإنَّ التقدير الأولي لتفضيلات المدن لا يبتعد كثيرًا عن [ذلك الخاص] بالمدن الفرنسية. وبما أنَّ المدن الألمانية كانت ذات حجم وثروة متوسطة - باستثناء كولونيا وليوبيك- فإنَّه لا يمكنها الصُّمود بنفسها. وكانت بحاجة إلىٰ شكلٍ من أشكالِ السلطة؛ كي تُساعدها علىٰ حشد مواردها. وسنرىٰ أنه بالفعل كان الدفاع المشترك هو أحد الأهداف الرئيسة للعصب المدينية.

ولكون بيئة المدن تكونت من حركة البضائع السائبة ذات هوامش الربح المنخفضة نسبيًا؛ كان ممكنًا أن تستفيد المدن من شكل تنظيمي مركزي في ذلك القطاع أيضًا. فبدلًا من استنفاد هوامش الربح الهزيلة أصلًا التي تتراوح من ٥ إلىٰ ٢٥ بالمائة في المنافسة، كان للمدن ربحٌ أكبر في محاولة احتكار الطرق التجارية[١]. وهذا بالفعل ما حاولت الهانزا القيام به. وعلاوة علىٰ ذلك، كان

= Hajo Holbom, A History of Modem Germany: The Reformation (1959), p. 37.

ويشير هولبورن إلىٰ أهمية الهجرة والتوسع في تكوين المدن الجديدة.

Holbom, A History of Modem Germany, p. 10.

(١) أقوم بمناقشة هوامش الربح هذه بتفصيل أكبر في القسم المتعلّق بالهانزا من هذا الفصل.

بإمكان سلطة مركزية أن تخفض تكاليف المعلومات والمعاملات المالية، الناتجة عن المكوس الفيودالية المتعددة، والتلاعب بالعملة، وتباين أسعار الصَّرْف بسبب التخصيصية المحلية. وباختصار، وعلىٰ غرار المدن الفرنسية، قد تستفيد المدن الألمانية من سلطة مركزية[1].

ومن خلال النظر فقط إلىٰ تأثير التجارة الخاص وطبيعتها، يمكننا الحصول علىٰ مقاربة أولية لما يمكن أن تفضّله المدن. لكن، ومرة أخرىٰ، لا تعد التفضيلات المستنبطة إلَّا مقاربة، ولا يمكنها تفسير مُخرجات سياسية واقعية. إذ كان للُّوردات والكنيسة والإمبراطور أجنداتهم الخاصة. ولِنرىٰ كيف تحققت نتائج سياسية معيَّنة، يجب أن نتتبع المصالح المادية، والرؤىٰ المفاهيمية لهؤلاء الفاعلين، ونرىٰ كيف توافقت أو تعارضت مع مصالح ورؤىٰ المدن.

الجدول ٦,١

العددل التقديري لسكان بعض المدن الشمالية الكبرىٰ

المدينة	عدد السكان	السنة (ميلادي)
أ) أعضاء الهانزا		
بريمين	٢٠,٠٠٠	١٤٠٠
بريمين	١٧,٠٠٠	١٤٥٠
كولونيا	٤٠–٦٠,٠٠٠	القرنين الـ ١٣–١٤
كولونيا	٣٠,٠٠٠	١٤٥٠
دانزيغ	٢٠–٣٠,٠٠٠	١٤٥٠
ديفينتر	١٢–١٤,٠٠٠	١٣٠٠
ديفينتر	١٠,٠٠٠	١٤٥٠
هامبورغ	١٦–١٨,٠٠٠	١٤٥٠

(١) نتيجة لذلك، عندما استعادت السلطة الإمبراطورية قدرًا من الفعالية تحت حكم الهابسبورغ، التمست المدن الهانزية حماية إمبراطورية.

المدينة	عدد السكان	السنة (ميلادي)
كامبن	١٤,٠٠٠-١٢	١٣٠٠
كامبن	١٠,٠٠٠	١٤٥٠
ليوبيك	٢٥,٠٠٠	١٤٠٠
ليوبيك	٢٥,٠٠٠	١٤٥٠
روستوك	١٣,٠٠٠	١٤٠٠
سترالسوند	١٣,٠٠٠	١٤٠٠
زول	١٤,٠٠٠-١٢	١٣٠٠
ب) بعض المدن الكبرىٰ من غير الأعضاء		
آوغسبورغ	١٠,٠٠٠	١٤٠٠
آوغسبورغ	١٨,٣٠٠	١٤٧٥
فرانكفورت	١٠,٠٠٠	١٤٠٠
نورنبرغ	١٣,٧٥٠	١٣٦٣
نورنبرغ	٢٢,٨٠٠	١٤٣٠

المصادر:

Ennen, The Medieval Town, pp188-187 .; Blockmans, "Princes Conquerants et Bourgeois Calculateurs," p175 .; Du Boulay,Germany in the Later Middle Ages, pp115 ., 161, 167; Lensen and Heitling, De Geschiedenis van de Hanze, p68 .; Holbom, A History of Modern Germany, p38. .

أسباب التشظِّي الألماني ونتائجه

الاستراتيجية الفيودالية للإمبراطور الألماني ومواجهة المدن

كما رأينا في الفصل الثالث، كان هناك توتر كامن بين الأساس المحلي الضعيف للإمبراطور، والرغبة في السيطرة الإمبراطورية علىٰ إيطاليا. فمن ناحية، وقف الدوقات واللوردات الأقوياءُ، الذين انتخبوا الملك الألماني أي



الإمبراطور، في وجهه[١]. واستمر النجاح المبدئي لاستخدام اللوردات الكنسيين حتىٰ النزاع حول التنصيب. وبعد ذلك، صاروا هم أيضًا لا يُعتمد عليهم.

ومن الناحية الأخرىٰ، تطلَّبت المنزلة الإمبراطورية من الملك الألماني أن يُنفق موارد ضخمة كي يسيطر علىٰ المدن اللومباردية في شمال إيطاليا، والمزاعم العالمية للباباوات. إلا أن أساس دعم ضعيف في ألمانيا عَنَىٰ أنَّ المزاعم الإمبراطورية ستبوء -غالبًا- بالفشل. إذ كان ينبغي للملوك أن يحصلوا بطريقة ما علىٰ الدعم الأرستقراطي داخليًا. إلا أن اللوردات لم يكن لديهم ما يدفعهم لدعم المنافسين الإمبراطوريين ممن قد يحشدون الموارد الإيطالية ضد استقلالهم. وبناءً علىٰ ذلك، آثروا اختيار مُدَّعين ضعفاء للإمبراطورية، كما فعلوا بعد فريديريك الثاني (١٢١١-١٢٥٠م) باختيارهم وليام الهولندي.

وفي خضم المصالح المتنافسة، ربما سعىٰ الملك الألماني وراء الحصول علىٰ دعم المدن كما فعل الكابيتيون. وبالطبع كانت المدن مستجيبة لهذه الفكرة. ففي وقت مبكر في القرن الحادي عشر، سعت بعض المدن إلىٰ تشكيل تحالفٍ مع الملك ضد لورداتهم. فعلىٰ سبيل المثال، طردت مدينة فورمس (Worms) أسقفها عام ١٠٧٣م، وطلبت المساعدة من الملك[٢]. وحدثت أمور مشابهة في كولونيا عام ١٠٧٤م، وغوسلار (Goslar) عام ١١٠٧م[٣]. وقاتلت ستراسبورغ أسقفها في ساحة أوسبرغن Hausbergen)) (١٢٦١م)، واشتبكت كولونيا مع رئيس أساقفتها مرة أخرىٰ عام ١٢٨٨م[٤].

تشابهت مقاومة هذه المدن ضد لورداتهم الفيوداليين ذوي السلطة العليا -سواء كانوا كنسيين أو دُنيانيين- بشكل غريب مع مقاومة المدن الفرنسية. إذ لم تكن المدن الألمانية مختلفةً عن المدن الفرنسية، وكانت مصالح البورغر المادية

(١) في الممارسة العملية، كانت الانتخابات تعني عادةً الإقرار. بعد النزاع حول التنصيب فقط، أصبح هذا الأمر عائقًا خطيرًا أمام الملك؛ لأنَّ الانتخابات أصبحت ساعتها مرتبطة بمعيار الملاءمة.

(2) Rorig, The Medieval Town, p. 23.

(3) Rhiman Rotz, "German Towns," in Strayer, Dictionary of the Middle Ages, vol. .5, p. 459.

(4) Leuschner, Germany in the Late Middle Ages, p. 85; Rorig, The Medieval Town, p. 24.

ومُثُلهم الاجتماعية العليا المفضَّلة مناقضةً للترتيب الاجتماعي الفيودالي(١). فلا النظام الطبقي حول نخبة محاربة ولا إدانة السعي وراء الربح من قِبل الكنيسة، انسجمت مع إطار المدن المفاهيمي. فسياسيًّا: أرادت المدن حاكمًا يدافع عنها ضد التعديات الفيودالية. واقتصاديًّا: أرادت تنظيمًا مركزيًا؛ يَحُدُّ من الضرائب الإقطاعية، ويُقلِّلَ من مقدار المكوس، ويُرشِّد العملية القانونية.

لم يكن الملوك الألمان جاهلين بمزايا التحالف مع أي مدينة. فقد سعىٰ هنري الرابع وتحصَّل علىٰ الدَّعْم المديني ضد رجال الدين والطبقة الأرستقراطية خلال النزاع حول التنصيب. إلا أنَّ ابنه هنري الخامس سعىٰ خلف دعم رجال الدين والطبقة الأرستقراطية وقاتل والدَه. وعندما اعتلىٰ هو نفسه العرش لاحقًا، حاول التقرب من البورغر(٢). وكذلك اتَّبع فريدريك الأول (بربروسا) بتردد استراتيجيةً مدينية (١١٥٢-١١٩٠م)، إلا أنه كان مُذَبذَبا في سياسته، فأحيانًا يدعم المدن، ثم يدعم اللوردات. إذ جعلته تجاربه مع الاستقلال المديني في شمال إيطاليا حذِرًا من البلديات. وبالفعل، حاول في مجلس رونكاغليا (Assembly of Roncaglia) (١١٥٨م) صراحةً استعادة حقوق سكِّ العملة والسلطة الملكية التي اغتصبتها المدن. وليقوم بذلك، كان أول إمبراطورٍ ألماني يلجأ صراحةً إلىٰ القانون الروماني، بأفكاره فيما يخص الهرمية والملك باعتباره أساس القانون(٣). كان هذا بلا جدوىٰ، إذ توحَّدت المدن الإيطالية؛ وشكّلت عصبة من الجماعات اللومباردية وحازت دعم البابا، وهزمت الجيوش الإمبراطورية هزيمة مدوية في ليناني (Legnano) عام ١١٧٦م، واحتفظت بحقوقها في الحكم الذاتي وإيرادات المكوس والضرائب(٤). ونتيجة لذلك، أصبح فريدريك بربروسا «عدوًا للبلديات

---

(١) بما أنَّ الاختلافات بين سكَّان المدن من جهة، واللوردات الفيوداليين والكنيسة من جهة أخرىٰ كانت تُشبه أساسا الانشقاقات في فرنسا؛ لم أقم بمناقشتها بشكل مفصَّل. وتتمثل النقطة المراد بيانها في أنَّه بسبب افتقار الحالة الألمانية لفاعلٍ سياسيٍّ يرغب في الاستفادة من هذه الاختلافات؛ لم تتطور هذه الانشقاقات لتصبح قاعدةً لتحالف سياسي.

(٢) للوقوف علىٰ مناقشة لتسلسل الأحداث هذا، انظر:

Fuhrmann, Gemwny in the High Middle Ages, pp. 86-90.

(٣) المرجع السابق، (ص١٤٧).

(٤) انظر التوصيف في: =

القائمة على القسم والعُصب المدينية، إلا أنه كان حذرًا حتى بالنسبة إلى مسألة الاستقلالية المدينية القانونية»[١].

وعلاوة على ذلك، اضطر فريدريك بربروسا أيضًا، باعتباره أحد أوائل ملوك سلالة هوهنشتاوفن (Hohenstaufen)، أن يحذر إزعاج أرستقراطية ويلف (Welf)؛ أعداء الهوهنشتاوفن الذين نازعوهم صعودهم إلى العرش[٢]. وتعرَّض مبدأ الملكية الوراثية إلى هجوم ناجح عام ١١٢٥م، ومرة أخرى عام ١١٣٨م[٣]. وفي الواقع، أدى هذا إلى جعل المبدأ الانتخابي، وبالتالي موقف اللوردات، أكثر قوة. وظلَّ موقف الملك في ألمانيا متزعزعًا، ولم يكن قادرًا على تحمل مناصبة هؤلاء اللوردات العداءَ أكثر من ذلك.

وبحلول عهد فريدريك الثاني (١٢١١-١٢٥٠م)، حفيد فريدريك الأول، أضحى وضع الإمبراطورية حرجًا. وكانت تواجه فريدريك الثاني أيضًا معارضة من تحالف إيطالي بين البلديات المستقلة والبابا. وكان البابا يخشى بشكل خاص من تعدي فريدريك الثاني على الأراضي البابوية بعد أن استطاع الهوهنشتاوفن الحصول على صقلية من خلال تحالف مصاهرة مع النورمانديين. ومن جانبها واصلت البلديات القتال من أجل الاستقلال التام.

وبسبب قوة اللوردات الألمان المستمرَّة، اختار الإمبراطور أن يقدم لها تنازلات، فتنازل فريدريك الثاني عن السيطرة على مدن ألمانيا للوردات في عامي ١٢٢٠م و١٢٣٢م في مقابل دعمهم له في حملته الإمبراطورية. وقد سبق له في

David Abulafia, Frederick II: A Medieval Emperor (1988), p. 73.

وفق بعض المؤرخين الألمان، مثل أ. هوك (A. Hauck)، يعتبر ذلك التاريخ بالفعل هو نهاية المساعي الإمبراطورية الألمانية.

Fuhrmann, Germany in the High Middle Ages, p. 161.

(1) Fuhrmann, Germany in the High Middle Ages, p. 166.

(٢) نتيجةً لذلك، اندلعت الخصومة بينهما في إيطاليا كذلك، حيث أُطلقَ على الفريقين اسم الجيبلينيون (Ghibelline) (مشتقةً من فايبلينغن Waiblingen، وهي قلعة هوهنشتاوفية) والجويلفيون Guelph (من فِلْف Welf).

(3) Barraclough, The Origins of Modem Germany, p. 154.



عام ١٢١٣م، في «النشرة الذهبية بإيغير»، أن منح اللوردات الكنسيين السيطرة الكاملة على المدن الواقعة في مجالهم. وتم التصديق عليها وتحصينها في «المعاهدة مع الأمراء الكنسيين» Confoederatio cum principus ecclesiasticis (١٢٢٠)، والتي مثّلت «تنازلات في اتجاه السياسة القطرية لرجال الدين الأعلىٰ رتبةً»[١]، إذ احتوت منحة فريدريك الثاني، «التشريع لصالح الأمراء» Statutum in Favorem Principum عام ١٢٣٢م، علىٰ ثلاثة وعشرين بندًا، أشار ثلاثة عشر منها إلىٰ المدن والأسواق.

«وعد الملك بأنّه (١) لن يبنيَ المزيد من القلاع والمدن المسوَّرة في الأراضي الأميرية. ولن تُنافس أيّةُ أسواقٍ جديدة (بعبارة أخرىٰ: مَلَكية) الأسواقَ القديمة التي في قبضة الأمراء. (٢,٣)؛ . . . وسيتم تقييد الولاية الملكية علىٰ المدن، التي تمددت علىٰ حساب المحاكم الأميرية، في مساحة حماية المدن الممتدة لميل حولها mile-ban (٥، ١٨)؛ . . . ويجب علىٰ المدن ألا تقبل أحد أتباع اللوردات والأمراء (١٢)، ويجب علىٰ الموظفين الملكيين في المدن ألا يمنعوا هؤلاء الأشخاص من العودة إلىٰ سيدهم. (٢٣) »[٢].

كان يعني هذا في الأساس أنَّ فريدريك الثاني قد سلَّم السلطة الفعلية إلىٰ الأساقفة والأرستقراطية العليا. «لقد كان هذا تخليًا من الملكية الألمانية،

---

(1) Haverkamp, Medieval Germany, p. 244.

(2) Barraclough, The Origins of Modem Gennany, p. 236.

يُجادل باراكلاو (ص٢٣٤) بأنَّ «التشريع ... كان مُوَجَّهًا في البداية -وقبل كل شيء- ضد المدن الناشئة». وكذلك يُقيِّمه لوستشنر (Leuschner) باعتباره استراتيجيةً واضحة لصالح الأمراء الدُّنيانيين والكنسيين في مواجهة المدن.

Germany in the Late Middle Ages, p. 57.

وانظر أيضًا نص التشريع في:

Tierney, The Middle Ages, p. 248.

ورغم أنَّ أبا العافية يوافق علىٰ أنَّ هذه الاتفاقيات منحت الأمراء حقوقًا واسعة للتدخل في المدن، فإنَّه إلىٰ حد ما أقل انتقادًا للاستراتيجية الإمبراطورية من باراكلاو وهولبورن، ويشير إلىٰ أنَّها تنسجم مع الموقف الإمبراطوري الكلي بعدم التدخل واقعيًا في الوحدات المستقلة.

Abulafia, Frederick II, p. 23lf.

واعترافًا بالأمراء باعتبارهم الحكام الحصريين لأراضيهم، وشركاء مساوين للإمبراطور في حكم الإمبراطورية»[1]، ثم غادر بعدها؛ ليواصل حملاته في إيطاليا ولم يعد لسنوات عديدة.

عارض هنري السابع، ابن فريدريك الثاني، هذه السياسة، وآثر استراتيجية معاكسة. فسعىٰ للحصول علىٰ دعم المدن في تمرُّده علىٰ والده، وحاول بناءَ إدارةٍ من التنفيذيين (ministeriales) تم توظيفهم من العامَّة والنبلاء الأقل رتبة. فضَّل استراتيجية محلية وكان مستعدًا للتنازل عن حق المجتمعات اللومباردية في الحكم الذاتي. باختصار: تشابهت استراتيجيته لبناء المجال الملكي واستخدام المدن ضدَّ الأمراء، بشكل ملفتٍ للنظر، مع استراتيجية الملوك الكابيتيين الذين اتبعوا هذه السياسة في الوقت نفسه. إلا أنَّ الأمراء طالبوا الإمبراطور بالالتزام باتفاقيات عام ١٢٢٠م و١٢٣٢م. هُزم هنري عام ١٢٣٥م، وسجنه فريدريك الثاني لبقية حياته[2].

ومع ذلك، فشلت الاستراتيجية الإمبريالية للإمبراطور. إذ حقق فريدريك الثاني نجاحات عسكرية مبدئية في إيطاليا، لكنَّه لم يستطع أن يُحقق فوزا صريحًا. فقد واجهته العُصبة اللومباردية باستمرار، مدعومة من قِبل البابا. وعلىٰ الرغم من تمكُّن فريدريك الثاني من تقليص مدُنٍ منفردة كميلانو، فإنَّه لم يستطع هزيمة المعارضة المجتمعة للعُصبة. وفي الواقع، كلما حقق نجاحات أكثر في محاربة المدن المنفردة؛ أدركت المدن الإيطالية بوضوح بأنَّ عدوها واحد، بعد أن كانت مفككة في العادة. وبالقرب من نهاية عهد فريدريك، كانت المدن الإيطالية قد حصلت علىٰ استقلالٍ فعلي. وتزامنًا مع الفشل في إيطاليا، وسَّعَ الأمراء الألمان من سيطرتهم علىٰ ألمانيا. فمن خلال التنازل عن الحقوق الملكية للُّوردات الألمان، منحهم فريدريك وسائل إنشاء مصادرَ للإيرادات والقوات المسلحة. ويعد صغر حجم المجال الملكي عن حجم المناطق التي يسيطر عليها بعض

---

(1) Holborn, A History of Modem Germany, p. 23.

(2) Leuschner, Gennany in the Late Middle Ages, p. 55f; Abulafia, Frederick II, pp.230-241; Barraclough, The Origins of Modern Germany, p. 237.

الدوقات، وقت موت فريدريك، مؤشرًا علىٰ حقيقة فشل هذه الاستراتيجية[١].

كان الاختيار الألماني للسعي وراء دعم الأمراء غير حكيم كذلك لكون الجزء الأكبر من الإيرادات الملكية في ألمانيا قادمًا من المدن. وبالتالي، لا يمكن فهم هذه الاستراتيجية إلَّا في سياقٍ إمبريالي أوسع، إذ اعتقد الإمبراطور أنَّه يمكنه أن يحكم كلًّا من ألمانيا وإيطاليا.

تفاقم ضَعف الموقف الإمبراطوري نتيجة خُلُوِّ العرش (Interregnum) (١٢٥٦-١٢٧٣م)، وهي فترة كانت خالية من وريث ملكي. فكان منصب الإمبراطور معتمِدًا كليًّا علىٰ دعم النبلاء، وأصبحت الانتخابات في أيدي الهيئة الانتخابية المكونة من ثلاثة مطارنة وأربعة لوردات دُنيانيين[٢].

تم تحويل الأمر برمته إلىٰ عملية رسمية في النشرة الذهبية التي وقَّع عليها الإمبراطور عام ١٣٥٦م. حيث حافظت علىٰ اللقب الإمبراطوري للملك الألماني، إلا أنه وجب عليه التنازل عن السيطرة الفعلية علىٰ إيطاليا للنبلاء والبابوية، فصارت إيطاليا بذلك مجموعة من البلديات المستقلة والأراضي البابوية، خارجةً عن السيطرة الألمانية. واعترفت هذه النشرة أيضًا بشكل رسمي بحقوق الهيئة الانتخابية الألمانية. فعلىٰ الرغم من كون انتخاب الإمبراطور ممارسةً قديمة، فإنَّه كان يُقصد به تاريخيًا -منذ زمن الأوتونيين (Ottonian)- إقرار اختيار الإمبراطور لخَلَفِه. إلا أنَّه أضحىٰ منذ النزاع حول التنصيب، وبشكل متزايد، إجراءً انتخابيًا حقيقيًا. وعليه، فقد جعلت النشرة الذهبية السلطةَ التي حازها اللوردات لأنفسهم علىٰ مدىٰ عدة قرون [سلطة] رسمية. وانتهىٰ الأمر بالانتخابات إلىٰ يد مطارنة مينز (Mainz)، وترير (Trier)، وكولونيا وأربعة لوردات دُنيانيين: كونْت بالاتين (Palatine)، ودوق ساكسونيا، ومارجريف براندنبورغ (Brandenburg)، وملك بوهيميا. ولم يكن الدوقان القويان -دوق

---

(١) كان المجال الملكي يعادل فقط ثلاثة أرباع مارغريفية براندنبورغ.

Barraclough, The Origins of Modern Germany, p. 246.

(2) Leuschner, Gennany in the Late Middle Ages, pp. 80-81.

النمسا ودوق بافاريا (Bavaria)- جزءًا من الهيئة[١].

ومنعت النشرة كذلك تشكيل العُصب المدينية، مجسِّدة للمدن ما كان عليه الأمر واقعيًا لأكثر من قرن من الزمن منذ فريدريك الثاني[٢]. فتُركت المدن كي تُدافع عن نفسها، بلا سلطة مركزية توحِّدها ضد اعتداءات اللوردات. لقد حكم اللوردات ألمانيا، واعتُرف بالناخبين بكونهم حكَّاما مستقلين في إماراتهم، بحقوق ملكية[٣]. وكانت أراضيهم غير قابلة للتجزئة، وبالتالي أرسىٰ هذا الإجراء تكاملًا قطريًا. وسرعان ما حصل لوردات آخرون علىٰ حقوق مشابهة. فكانت النشرة بمثابة «ماغنا كارتا ذات خصوصية ألمانية»[٤].

فلماذا اتَّبع الملوك الألمان استراتيجية إمبريالية بدلًا من التركيز علىٰ ألمانيا وإقامة دولة قطرية ذات سيادة هناك؟ هل كان من الممكن منع تشظِّي الإمبراطورية الألمانية من قِبل شخص أقلّ طموحًا من فريدريك الثاني؟ يمكن تعميم الحجة القائلة بأنَّ حكمه خاصةً شكَّل نقطة تحوُّل. إذ لم يتحالف أيُّ إمبراطور مع المدن إلىٰ الحد الذي فعله الملك الفرنسي. «إنَّ تعاونًا بين الإمبراطور والمدن كان يُمكن أن يُرْسِيَ أسس ملكية ألمانية حديثة. فقد ساهمت المدن في إنجلترا وفرنسا بلا حصر في نمو الملكيات القومية الحديثة . . . فأدرك الأمراء الخطر وأجبروا الأباطرة علىٰ سلوك مسار مُعادٍ للمدن»[٥]. وعلىٰ الرغم من مخاطر السياسة

(1) Leuschnei˜ Germany in the Late Middle Ages, pp. 155-161; Barraclough, The Origins of Modern Gennany, pp. 316-321.

(2) Barraclough, The Origins of Modern Germany, p. 320.

(٣) لم تكن هذه السيادة الكاملة للدولة الفرنسية. إذ ظلت العلاقات الخارجية لهؤلاء اللوردات في قبضة الإمبراطور. وعند سلم وستفاليا (١٦٤٨م) ستكتسب هذه الإمارات موقفًا خارجيًا أيضًا، رغم أنَّ الإمبراطورية استمرت حتىٰ عام ١٨٠٦م. وسيبدأ الأمراء تدريجيًا -من تدهور الهوهنشتاوفن وحتىٰ وستفاليا- بالتصرف كنظرائهم العاديين أصحاب السيادة.

(4) Holborn, A History of Modem Gennany, p. 28.

(5) Holborn, A History of Modern Gennany, p. 23-24.

يقوم روتز بتقييم مماثل قائلًا: «علىٰ عكس الملوك الإنجليز أو الفرنسيين أو دوقات بورغندي في البلدان المنخفضة، لم يستخدم الملك الألماني المدن كأساس لسلطته قط».

Rotz, "German Towns," p. 459.

الإمبراطورية، فإنه كان هناك أسباب وجيهة لاتباعها بدلا من أخرىٰ محلية صارمة.

أولًا، إنَّ السيطرة علىٰ الإمبراطورية كانت تعني السلطة علىٰ بورغندي وشمال إيطاليا وكذلك صقلية بعد ذلك[١]. كانت هذه المناطق مصادر إيرادات جذّابة، ذلك أنَّ الطفرة الاقتصادية بدءًا من القرن العاشر أنتجت هناك مدنًا نابضة بالحياة. وكانت حملة فريدريك بربروسا علىٰ شمال إيطاليا، والمفاوضات التي تلت ذلك في رنكاغليا، محاولات صريحة لاستعادة كثير من الحقوق الملكية، وبالتالي الإيرادات، التي استحوذت عليها البلديات اللومباردية. فوفقًا لبعض التقديرات، كانت إيرادات الملك الألماني من إيطاليا تساوي حوالي ٨٤,٠٠٠ جنيه، بينما كانت إيرادات لويس السابع في فرنسا تقدَّر تقريبا بـ ٦٠,٠٠٠[٢]. وكذلك جاءت من صقلية إيرادات كبيرة آنذاك. وأشار بعض كُتَّاب الحوليات، لكن بلا أرقام دقيقة، إلىٰ أنَّ إيرادات باليرمو كانت مساويةً لإيرادات المملكة الإنجليزية[٣]. وكانت صقلية مُنتِجًا مُهمًّا للقمح في البحر الأبيض المتوسِّط، وأسس النورمانديون جهازًا إداريًا فعالًا هناك.

وعلاوة علىٰ ذلك، اقتضت الاستراتيجية العالمية للبابا -وخاصةً محاولاتها السيطرة علىٰ اللورديات الكنسية في ألمانيا- من الإمبراطور أن يردَّ بطريقة مماثلة، أي إنَّه لم يكن بإمكان الإمبراطور تسليم السلطة المطلقة للبابا دون خسارة فادحة في الموارد والمكانة المحلية، نظرًا لموقف اللوردات الكنسيين القوي في ألمانيا[٤].

---

(1) Fleckenstein, Early Medieval Gennany, p. 189.

(2) Fuhrmann, Gennany in the High Middle Ages, p. 148.

يتفق هذا التقدير أساسًا مع تقديرات إيرادات لويس السابع التي رأيناها في الفصل الخامس.

(3) Abulafia, Frederick II, p. 14.

هذا التقدير مرتفعٌ جدًا علىٰ الأرجح، لكن لا شك أنَّه كان ثمة مكاسب كبيرة تأتي من صقلية.

(٤) وكما أسلفت، اعتمد الملك الألماني علىٰ اللوردات الكنسيين أكثر من الملوك الإنجليز أو الفرنسيين.

Fuhrmann, Germany in the High Middle Ages, p. 173.

وقد يكون سبب ذلك قوة الدوقيات المجمّعة. أي إنَّ الملك حاول في البداية أن يستخدم رجال الدين كثقل موازن للأرستقراطية الألمانية العليا. انظر عن هذه الفكرة:

Holborn, A History of Modern Germany, p. 19.

وأخيرًا، حمل منصب الإمبراطور رسالة أيديولوجية مهمة. فمنذ منتصف القرن العاشر، ادَّعىٰ الملوك الألمان أنَّهم يعيدون بناءَ الإمبراطورية الرومانية -وهي إمبراطورية مقدسة في الوقت نفسه. فحكموا باعتبارهم قياصرة مع دعمٍ إضافيٍّ من عقيدة دينية عالمية. وعليه، ادَّعىٰ فريدريك الثاني مكانة قيصرية- بابوية، إذ أطلق علىٰ مكان ولادته بيت لحم، واحتفظ بحريم، وكان مؤيدوه يخاطبونه بلقب «المسيح»[١]. لقد شكَّلت فكرة أوروبا مسيحيةً موحّدة تنعم بالسلم المكافئ المنطقي للاعتقاد بأنَّ السلام الروماني Pax Romana كان مفيدًا. ولهذا السبب حظيت الإمبراطورية الألمانية بتفضيل أكبر من العنف المتكرر في الحقبة الفيودالية. وعلىٰ الرغم من أنَّ التنفيذ العملي ترك كثيرًا من المرغوب فيه، فإنَّ الفكرة الاجتماعية استمرت جذابة للغاية بالنسبة إلىٰ كثيرين. فكيف يمكن للملوك الألمان إذن أن يعكسوا سياساتهم ويدَّعوا أنَّ السلطة أصبحت الآن محددة بمعايير قطرية؟ كيف يمكن للأباطرة -الذي سعوا لقرون للسيطرة علىٰ مناطق الإمبراطورية الرومانية القديمة- أن يدَّعوا الآن أنَّه ليس لهم سلطة إلا ضمن حدودٍ مُعترف بها، وبدورهم يعترفون بالآخرين باعتبارهم مساوين لهم؟ سيشكّل هذا عكسًا لمنطق تنظيمهم. إذ إنَّ إطارهم المفاهيمي للحكم الإمبراطوري كان مرتبطًا بأفكارٍ عالمية ودينية. فلم يكن مجرد شكل دُنياني آخر للحكم، بل كان له مكانة أيديولوجية خاصة لم يكن الإمبراطور أن يُطلّق نفسه منها إلا بتكلفة ضخمة[٢].

---

(1) Keen, History of Medieval Europe, p. 165; Leuschner, Germany in the Late Middle Ages, p. 53; Straus, "Germany," p. 495.

وعن المكانة الأخروية للأباطرة، انظر أيضًا:

Abulafia, Frederick II, p.77; and Fuhrmann, Gennany in the High Middle Ages, p. 135.

(٢) ما زال محلَّ نقاشٍ ما إذا كان الأباطرة قد أعربوا فقط عن أفكارٍ عالمية أم أنَّهم حاولوا أيضًا تحقيقها. ولذلك، يُشير هولبورن إلىٰ أنَّ الأباطرة الألمان ادَّعوا فقط السمو علىٰ الملوك، وليس السيطرة الفعلية.

History of Modern Gennany, p. 20.

ولكن يُجادل أبو العافية أنَّ الإمبراطور قد تصرَّف بالفعل انطلاقًا من دعاوىٰ أيديولوجية عن صلاحيته للحكم علىٰ الملوك. فعلىٰ سبيل المثال: أجبر الإمبراطورُ ريتشارد ملكَ إنجلترا علىٰ تقديم الولاء له باعتباره من أتباعه وتدخَّلَ في مملكة قبرص، زاعما أنَّها -ككل الممالك- داخلة في ولايته.

AbulaRa, Frederick II, pp.69, 232.

المدن في مواجهة اللوردات

لقد أضفت النشرة الذهبية لعام ١٣٥٦م صفة الرسمية علىٰ عملية التآكل الطويلة التي أصابت السلطة الملكية. وأخفقت السياسة الملكية نتيجة قوة اللوردات، والصراع مع روما، وعدم اتباع سياسة متماسكة فيما يخص المدن. ويمكننا القول إنَّه انطلاقًا من عام ١٢٥٠م فصاعدًا، كانت القوة المادية في يد اللوردات والمدن.

تعزز نمو سلطة واستقلال الدوقيات والكونْتات والمارجريفات نتيجة الحركات الحدودية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر. إذ خلقَت زراعة وإعمار مناطق ناحية الشرق لورديات جديدة، وأضافت مناطق إلىٰ اللورديات القائمة. وعلاوة علىٰ ذلك، لم تقع هذه المناطق تحت السيطرة الملكية أبدًا، وتم تأسيس العديد من المدن الجديدة. حدث هذا بشكل خاص ناحية الشرق في ما وراء جبال الألب، وهي منطقة لم تخضع لأي تأثيرات رومانية[١]. ولذلك، قام دوق ساكسونيا بتأسيس ليوبيك، التي ستصبح بعد ذلك مستقلة عمليًا، والفاعل الحاسم في عصبة الهانزا. ونشأت معظم مدن بحر البلطيق أيضًا في هذه الفترة.

كانت هذه المنطقة الحدودية تتألَّفُ في مُعْظَمها من غير المسيحيين، وبالتالي حظيَ استيطان المدن والأديرة الجديدة كذلك بتشجيع الكنيسة، حيث فضَّلت روما التوسُّع من خلال طرق رهبانية وشبه رهبانية جديدة تستجيب مباشرة لروما. إذ بنت الطريقة السسترسية (The Cistercian order) أديرة جديدة في المجر وبولندا الحالية[٢]. وتلقَّت المساعدة كذلك من جماعات الفرسان الذين أدَّوا أيمان الاتحاد وقاتلوا في الشرق الأوسط. ولذلك، أُعيد توجيه فرسان تيوتون (The Teutonic Order) إلىٰ حملة صليبية ضد أهالي بحر البلطيق، وانتقل مركزهم الرئيس من عكَّا إلىٰ البندقية، ثم إلىٰ مارينبيرغ (Marienberg) في شمال بولندا

---

(1) Barraclough, The Origins of Modem Gennany, pp. 254-262; Rotz, "German Towns," p. 459.

(2) Barraclough, The Origins of Modem Gennany, p. 221.



المعاصرة[١]. وأجبروا البروسيين وغيرهم من الشعوب الأخرىٰ علىٰ التحول إلىٰ المسيحية وشاركوا في عمليات إجلاء وإبادة بالجملة، وبعد ذلك استوطن تلك المناطق مستعمرون من الغرب. وبالمثل، لاحظ اللوردات الكنسيون الألمان فُرَصًا في هذا التوسُّع وقاموا بإنشاء إبرشيات جديدة. وباختصار: كان لروما واللوردات الدُّنيانيين ورجال الدين الألمان جميعهم شيئٌ يكسبونه من الحركة الحدودية التوسُّعية شرقًا. إذ سعىٰ جميعهم إلىٰ تأسيس قرىٰ ومدن ستوفِّر إيرادات ومتحوِّلين عن دياناتهم ورعايا.

إلا أنَّ المدن الألمانية -علىٰ غرار مدن الفلاندرز وإيطاليا وفرنسا- عارضت هذه الهيمنة الزائدة[٢]. فسعوْا إلىٰ توسيع حريَّتهم، سواء من خلال الدفع مقابل الحريات الموثّقة أو من خلال المقاومة العنيفة. فقد ثارت المدن ضد لورداتها، حتىٰ قبل التوسُّع في اتجاه الشرق؛ سعيًا منهم للحصول علىٰ الاستقلال: «فتكاتف سكان مستوطنة السوق، مؤدِّين يمينًا؛ كي يحصلوا علىٰ الاعتراف والحقوق، وفي نهاية المطاف الاستقلال عن الأسقف أو رئيس الدير أو الأمير»[٣].

وكما قلتُ قبلًا في هذا الفصل، كان اللوردات الكنسيون بشكل خاص هدفًا للاستيلاء المديني. ومحتجين بأن عدوهم واحد، قامت المدن بدعم الإمبراطور ضد اللوردات الكنسيين خلال النزاع حول التنصيب. وعليه، قام سكان مينز بطرد مطرانهم خارج المدينة وكتبوا إلىٰ هنري الرابع: «إذا نصرنا الرب فسيكون كِلانا آمنًا، أنت علىٰ العرش، ونحن في مدينتنا»[٤].

---

(1) Alexander Boswell, "The Teutonic Order," in J. R. Tanner, ed., The Cambridge Medieval History, vol. (1958) 7, pp. 248-269.

(2) Rorig, The Medieval Town, p. 25; de Battaglia, "The Nobility," p. 66.

من المستحيل -تقريبًا- تحديد من أين بدأت هذه الحركة أولًا. لكن من الواضح أنَّ البلديات كانت علىٰ علمٍ بوجود حركات مماثلة في كامل أنحاء أوروبا وأنَّها قد نسخت بشكل واعٍ المطالبَ الجوهرية من بعضها البعض.

(3) Rotz, "German Towns," p. 459.

(4) Fuhrmann, Gennany in the High Middle Ages, p. 80. =



وبسبب تنوُّع اللورديات وخصوصية المساومة المدينية مع الأمراء، كان هناك مزيج من التطورات المدينية المختلفة. إذ كان لكل مدينة مجموعة متنوعة من الحريات تحصَّلت عليها تدريجيًا من خلال المساومة، وبالتالي يجب علىٰ المرء أن يكون حذِرًا من التعميم عشوائيًا. فكلُّ مدينةٍ كان لها قوانين ونظم مختلفة. ومع ذلك، يمكن للمرء بشكل عام أن يُميِّز بين ثلاثة أنواع من المدن، من الناحية القانونية: مدن إمبراطورية، ومدن حرة، ومدن قطرية(١). وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار كون هذا التمييز يتم طمسه عادةً في الواقع. ففي حالات كثيرة لم تكن التفرقة بين المدن أمرًا ممكنًا، وحتىٰ السفارة الملكية أحيانًا قد تُخاطب مدنًا مهمة باعتبارها مدنًا إمبراطورية، رغم أنَّها ليست كذلك في الواقع(٢).

وبالتزامن مع نمو الاستقلال المديني، بدأ العديد من اللوردات في جمع سلطات كانت تقليديًا خاصةً بالحكم الملكي. فقاموا بسكِّ عملتهم الخاصة ووضعوا صورهم الشخصية علىٰ العملات تشبهًا بالممارسة البيزنطية، وسنُّوا القوانين وادَّعوا السلطة النهائية(٣). وعلىٰ الرغم من أنَّ هؤلاء الأمراء قد استحوذوا علىٰ بعض الصلاحيات الملكية بشكل متزايدٍ، فإنَّهم لم يصبحوا دولًا سيادية صغيرة في البداية، ولم تتحالف المدن معهم.

= وانظر أيضا روريغ (Rörig) عن التبرُّم العام من اللورديات الكنسية المهيمنة.

The Medieval Town, p. 22.

(١) لم تكن المدن الإمبراطورية -التي تراوح عددها بين الستين والثمانين- مدينةً بالولاء لأيِّ لورد، وكانت تحت الحكم الإمبراطوري مباشرة. واكتسبت ليوبيك مكانةَ المدينة الإمبراطورية في وقت مبكِّر. وكانت المدن الإمبراطورية (Reichsstädte) -كليوبيك، ونورنبرغ- كبيرة الحجم، ولم تكن مدينةً للإمبراطور إلا بمقادير مُعيَّنة من الضرائب. وفيما يخُصُّ السياسات، كانت المدن الإمبراطورية لا يمكن تمييزها أساسًا عن المدن الحرة. لقد كانت المدن الحرة -كميتز، وكولونيا، وستراسبورغ- خاضعةً اسميًا للأساقفة إلا أنها تحصَّلت علىٰ استقلالها. وعلىٰ العكس، كانت المدن القُطرية (Landstädte) خاضعة لسيطرة اللورديات الدُّنيانيين والكنسيين. وكانت هذه هي الأقلَّ استقلالًا.

Leuschner, Gennany in the Late Middle Ages, p. 85; Ennen, The Medieval Town, p. 178; Du Boulay, Gennany in the Later Middle Ages, p. 126.

(2) Hans-Joachim Behr, "Die Landgebietspolitik Nordwestdeutscher Hansestiidte," Hansische Geschichtsbliitter (1976) 94, p. 18.

(3) Gerald Straus, "Germany: 1254-1493," in Strayer, Dictionary of the Middle Ages, vol. 5, pp. 485-491; Leuschner, Gennany in the Late Middle Ages, p. 63f.

هناك عدة أسباب لتفسير معارضة المدن للوردات وسعيها لتحقيق أهدافها من خلال بديل مُبتَكر، أي العصبة المدينية. أولًا، لم تبدأ هذه اللورديات في تأسيس نفسها باعتبارها لورديات قطرية إلَّا في أواخر القرنيْن الرابع والخامس عشر(١)، بينما بدأت المدن في التطور منذ القرن الثاني عشر. ففي واقع الأمر، ظهرت الرابطة الهانزية عمليًا، باعتبارها اتحادًا بين المدن، عام ١٢٩٢م. وبعبارة أخرىٰ، كانت معظم هذه اللورديات ذات طبيعة فيودالية عندما بدأت المدن في التوسع والسعي نحو تنظيم بيئتها الاقتصادية. ولذلك، واجهت المدن مشكلة الهيمنة المتعددة وعدم اليقين. فقد عارضت المدن الألمانية هؤلاء اللوردات للأسباب ذاتها التي عارضت من أجلها المدن الفرنسية اللوردات الدُّنيانيين والكنسيين ذوي السلطة العليا. إذ كانوا لا يزالون لوردات فيوداليين أكثر من كونهم سلطات سيادية. إذ عقَّد النمط التخصيصي للُّورديات الفيودالية التجارة طويلة المدىٰ بشكل كبير. وتعد شكاوىٰ التجار بشأن المكوس العديدة علىٰ نهر الراين -والتي سماها التجار الإنجليز الذين اعتادوا علىٰ سلطةٍ أكثر مركزية «الجنون الألماني»- مثالًا علىٰ ذلك(٢). وواجهت المدن التي كانت تقوم بأعمال تجارية خلال هذه الوحدات الفيودالية مجموعة متنوعة من المدونات القانونية، والمكوس المحلية، واختلافات في الموازين والمقاييس، وتباينات في العملة، وأحيانا بسرقة صريحة، وكلُّ ذلك علىٰ حساب أعمال البورغر(٣).

ثانيًا، لم يكن ثمة تقارب كبير بين المدن والمثل الاجتماعية الخاصة باللوردات ورجال الدين. فقد رأينا في عدة منعطفات كيف أنَّ السيطرة الكنسية كانت مكروهة بشكل خاص. فقد كانت الكنسية عائقًا أمام ممارسات البورغر نتيجة تحريمها الربا، وتشويهها للممارسات النقدية، ونظرتها المتدنية بشكل عام

---

(1) Barraclough, The Origins of Modem Gennany, pp. 342-352.

(2) Edward Miller, "Government Economic Policies and Public Finance 1000-1500, in Cipolla, The Fontana Economic History, vol. 1, p. 347.

(3) Steven Rowan, "Germany: Principalities," in Strayer, Dictionary of the Middle Ages, vol. 5, p. 503.

للأنشطة التجارية. وتظل الاختلافات في النظم العقائدية البورجوازية وتلك الخاصة بالفيودالية والكنيسة، والتي ناقشتُها في الفصل الرابع، صحيحة بالنسبة إلىٰ ألمانيا كما ثبتت صحَّتُها بالنسبة إلىٰ فرنسا. تدور أحد تلك الاختلافات حول النظام القانوني الفيودالي، وتفضيل التجار لبيئة قانونية أكثر توحدًا وعقلانية. ولذلك، حاول الإمبراطور الألماني الحد من الصلاحيات الأرستقراطية، في محاولة منه لجذب التجار الفلمنكيين، بجعل الباعة غير خاضعين للمحاكمة بالتعذيب، وهو الإجراء الشائع في حالات الديون[١].

ثالثًا، أُنشئت العديد من المدن الواقعة في الشرق علىٰ يد مجموعات الأعمال التجارية من المدن الألمانية القديمة[٢]. ورغم أنَّ اللوردات كانوا بشكل اسمي هم مؤسسي المدن الجديدة، فإنَّ الإنشاء الفعلي والاستثمار والمخاطر، تُركت لمغامري المدن الغربية. وبالتالي، كانت السيطرة الفعلية علىٰ هذه المدن في أيدي أصحاب المشاريع الذين اقتحموا المخاطر ووفروا رأس المال منذ البداية. «وعلىٰ أية حال، تم تأسيس أهم المدن الجديدة في القرن الثاني عشر، وكذلك في أوائل القرن الثالث عشر، أساسًا من قِبل البورغر أصحاب المشاريع في المدن الألمانية القديمة، ولم يؤسس اللوردات المحليون المدن الزراعية إلا في القرن الثالث عشر، والتي لم يكن لها أهمية تجارية غالبًا»[٣]، بل من الممكن تتبع بِنْيَة مجلس المدينة (الذي يتراوح بين اثني عشر إلىٰ أربعة وعشرين عضوًا) إلىٰ إجراءات الشَّراكة التي أنشأها أصحاب المشاريع هؤلاء قبل تأسيس المدن الجديدة. لم يكن يوجد ما يدفع هذه المدن لتقاسم مكاسب مراكزها التجارية الجديدة مع اللوردات الذين تحمَّلوا مخاطر نقدية ضئيلة.

---

(1) Ennen, The Medieval Town, p. 98.

(2) Rorig, The Medieval Town, p. 32.

يربط التشكل المبكِّر لمجالس المدينة بمجموعات الأعمال التجارية التي أعانت علىٰ تأسيس المدن.
ويتحدَّث فورمان عن اتحادات التجار:

Gennany in the High Middle Ages, p. 151.

(3) Rorig, The Medieval Town, p. 35.

وأخيرًا، من المهم تذكر أنَّ المدن كانت راغبة في المقام الأول في الاستقلال عن الترتيب الفيودالي القديم. ففي فرنسا تحالفت المدن مع الملك الذي كان مفيدًا في مواجهتهم للُّوردات. إذ وفَّر الملك الفرنسي اليقين في البيئة الضريبية، وفرصَ العمل، ومجموعةً من الأفكار تمكن البورغر من التماهي معها. فعلىٰ الرغم من عدم كون الملك الفاعل الأقوىٰ منذ البداية تقريبًا، فإنَّه كان أكثر جذبًا من موفري الحماية الآخرين؛ لأنَّه كان يمكنه تقديم هذه الفوائد الأخرىٰ. وفي المقابل، أثبتت المدن أنَّها مصدر مهم للإيرادات والموظفين. وكانت التكلفة السياسية لذلك الترتيب هو إبقاء الملك علىٰ تشظي المدن. إذ لم يكن للتجمع الوطني أيُّ أهمية تذكر، وبذلك ضحَّت المدن الفرنسية بالاستقلال التام؛ لأنَّ الملكية ذات السيادة قدمت لهم فوائد عديدة. علىٰ العكس، لم يكن لدىٰ المدن الألمانية حافزٌ مماثل كي تُضحي بحرياتها.

العُصب المدينية الألمانية

مع بداية تطوُّر التجارة حول بحر الشمال وبحر البلطيق، قام التجار بتنظيم أنفسهم في مجموعات تجارية كاتحاد غوتلاند. كانت غوتلاند جزيرة قبالة الساحل السويدي يجتمع التجار فيها للتجارة مع مناطق شرق البلطيق. سيسافر مجتمع التجار هذا، «كل التجار universi mercatores»، معًا بالبحر في قافلة ويبحثون عن تمثيل مشترك في البلدان الأجنبية. وقد مكَّنهم الإبحار معًا في قافلة من الدفاع بشكل أفضل ضد سطو القراصنة واللوردات. وبالعمل معًا عبر البحار وجدوا أنَّه يمكنهم تحقيق امتيازات أفضل، فقاموا بانتخاب نائبٍ عليهم (alderman)، وأقسموا علىٰ التعاضد فيما بينهم. تشابهت الاتحادات مع النقابة بطرق متعددة، فهي تتكفل بمراسم الدفن إذا ما لقي أحد التجار حتفه في البحر، وتعمل باعتبارها مراكز للمعلومات فيما يتعلَّق بالممارسات التجارية الغريبة، وتوفر مكانًا للقاء التجار الاجتماعي[1]. ومنها انبثقت أوَّل معاهدة (محفوظة) للهانزا مع

(١) للوقوف علىٰ مناقشةٍ لوظائف النقابات العمالية والهانزا، انظر: =

أمير أجنبيٍّ عام ١١٨٩م[١]. وكانت هناك اتحادات أخرىٰ مشابهة للتجار تُدعىٰ جميعها هانزا (hanses)، وتعني مجموعةً من التجار يعملون معًا. وبالتالي، كان هناك هانزا من براغ وكولونيا وديفنتر (Deventer) ومدن تجارية أخرىٰ. إلا أنَّ مدنهم الأصلية لم تكن مشاركةً رسميًا. فقد كانت اتحادات خاصة.

ومع نَيْلِ المدن المزيد من الاستقلال عن لورداتهم، قاموا بتطوير مؤسساتهم السياسية الخاصة بهم. فشكَّلوا اتحادات شبيهة بالبلديات الإيطالية. أقسم المواطنون علىٰ التعاضد فيما بينهم وبدؤوا بامتلاك وشراء الحقوق والحريات من لورداتهم ذوي السلطة العليا. وقام البورغر بانتخاب مجالس ذات سلطة قضائية داخل المدينة. مثَّلت هذه المجالس كذلك مصالح البورغر في مواجهة المدن الأخرىٰ. وأحيانا تُقرِّر هذه المجالس أن تعمل معًا؛ لتحقيق مصالح مشتركة ومحاربة أعداء مشتركين. ولذلك، مع ظهورِ المدينة المستقلة، نرىٰ في الوقت نفسه البدايات الأولىٰ للعصب المدينية.

شكَّل البورغر هذه العصب لهدفٍ واضحٍ، ألا وهو الدفاع عن المدن ضد اعتداءات النبلاء. فمن الناحية العسكرية، تواعدوا بالتعاضد فيما بينهم ضد العدو المشترك[٢]. وقاموا بتقدير الوحدات العسكرية التي يجب علىٰ كل مدينة توفيرها. ومن الناحية الاقتصادية، سَعَوْا للحد من المكوس التي فرضها اللوردات. وكان هذا أحد أهداف العصبة السوابية-الراينية[٣] (Swabian-Rhenisch League) عام

Ennen, The Medieval Town, pp. 98-99; Lensen and Heitling, De Geschiedenis van de Hanze, pp. 31-32.

(1) Philippe Dollinger, The Gennan Hansa (1970), p. 24.

لا يزال هذا هو العمل التاريخي الأكثر إبداعًا عن الهانزا.

(٢) تم تشكيل العصب الساكسونية والوستفالية والفندالية جميعها خلال القرن الثاني عشر، في جزءٍ منها لأغراضٍ تتعلَّق بالأمن العسكري.

Bruce Gelsinger, "Hanseatic League," in Strayer, Dictionary of the Middle Ages, vol. 6, p. 93.

(٣) نسبة إلىٰ نهر الراين. (المترجم)

(٤) انظر وصفًا للجهود المبذولة للقيام بوظائف اقتصادية كهذه في:

Rowan, "Germany: Principalities," p. 503; Straus, "Germany: 1254-1493," p. 490. =

١٣٨٥م. وسَعَوْا كذلك إلىٰ تنظيم الموازين والمقاييس والعملة[١]، وكان هذا هدفا مهمًّا نظرًا لكون صلاحيات سك العملة في القرن الثاني عشر لم تكن فقط في دُور السك الملكية بل كذلك في أيدي ١٠٦ لوردات كنسيين و٨١ لوردًا دُنيانيًا[٢]. ومن الناحية القانونية، دافعت العُصب عن حقوق المدن في الحكم الذاتي.

لقد كان هناك عدد مُعْتَبر من هذه العصب[٣]، وتباينت إلىٰ حدٍّ كبير في تكوينها وأهدافها. ومع ذلك، يمكن القول بشكل عام إنَّ «المدن اعتمدت علىٰ العصب في توفير دفاع مشترك ضد التَّعَدِّيات الأميرية»[٤]. فعلىٰ سبيل المثال، تشكَّلت العصبة الساكسونية بغرض التعاضد ضد مطالب اللوردات الدُّنْيانيين والكنسيين. تقلّبت عضويات هذه العصبة، إلا أنها شملت علىٰ مرِّ السنين ثماني عشرة مدينة. ومن المثير للاهتمام أيضًا أنه كان لهذه المدن بنْدٌ يخص التعاضد حال وقوع اضطرابٍ داخليٍّ[٥]. فإذا طُرد النبلاء من مدينة ما من قِبل عناصر راديكالية؛ فإنَّ

= وانظر حول محاولة الهانزا لتنظيم المقاييس والموازين:

Otto Held, "Hansische Einheitsbestrebungen im Mass- und Gewichtswesen his zum Jahre 1500," Hansische Geschichtsbliitter (1918) 45, pp. 127-167; Rotz, "German Towns," p. 464.

(1) Fuhrmann, Germany in the High Middle Ages, p. 165.

(٢) عام ١٢٥٤م تم تشكيل العصبة الراينية؛ لتتولّي نوعًا من الحكومة المركزية بعد فشل سياسات فريدريك الثاني. وكان هناك أيضًا: العصبة الوستفالية (١٢٤٦م)، والعصبة الساكسونية الدنيا (١٢٨٠م)، والعصبة الفندالية (١٢٨٠م)، والعصبة الهانزية (١٢٩٤م أو ١٣٥٦م)، وعصبة ثيرنغن (١٣٠٤م)، ومدن الألزاس العشر (١٣٥٤م)، والعصبة السوابية (١٣٧٦م)، والعصبة الراينية الجديدة (١٣٨١م)، والعصبة الساكسونية (١٣٨٢م).

Lensen and Heitling, De Geschiedenis van de Hanze, p. 28; Ennen, The Medieval Town, p. 179; Dollinger, The German Hansa, p. 47.

(3) Barraclough, The Origins of Modern Germany, p. 238.

وانظر أيضًا ديوبولاي (Du Boulay) حول الحجة القائلة بأنَّ العصبة المدينية كانت معادية للفيودالية في الغالب، وأنَّهم حاولوا إصلاح تأثيرات التشظّي السياسي.

Germany in the Later Middle Ages, p. 125.

(4) Matthias Puhle, "Der Sachsische Stadtebund und die Hanse im spaten Mittelalter," Hansische Geschichtsbliitter (1986) 104, pp. 21-34.

(٥) كان هناك أيضًا في الهانزا شروطٌ لتأمين طبقة الأشراف الحاكمة ضدَّ معارضيها الداخليين. إذ كان =

الأعضاء من المدن الأخرىٰ يجب عليهم مساعدة المجلس المخلوع(١).

لقد أثبتت العصبة السوابية-الراينية عام ١٣٨٥م أنه بوسع هذه العصب حشد قوة عسكرية كبيرة. تكوَّنت هذه العصبة من تسع وثمانين مدينة وأمكنها أن تجمع جيشًا من ١٠,٠٠٠ [مقاتل]. فقد «كان لها سلطةٌ تفوق سلطة أيِّ أمير»(٢). ولم تُهزم العصبة في معركة دوفينغن (Döffingen) عام ١٣٨٨م إلَّا بسبب اختلاف المصالح بين المدن وتحالف عدد من اللوردات عسكريًا. [لكن] قبل ذلك، قاتلت العصبة بنجاح ضد الإمبراطور شارل الرابع(٣).

بدأت العصب تحل تدريجيًا محل اتحادات التجار الشخصية. ففي الواقع، كان النبلاء التجاريون يديرون هذه المدن، واستخدموا الآن موارد المدن من أجل تحقيق أهدافهم. وبذلك، أصبح اتحاد غوتلاند أساس العصبة الهانزية. لقد شملت الهانزا في أوج قوتها قرابة مائتيْ مدينة، وعارضت ملوكًا وخلعتهم واحتكرت التجارة في بحر البلطيق وبحر الشمال.

= حكم الأشراف -في واقع الأمر- شرطا مُسْبَقًا للعضوية. فعندما تمت الإطاحة بحكومة برونزويك (Brunswick) عام ١٣٧٤م، تم طرد المدينة من الهانزا لمدة خمس سنوات.

Ennen, The Medieval Town, p. 177.

لم تكن هذه الشروط شيئًا إضافيًا يمكن التنازل عنه نظرًا لعدد الانتفاضات الهائل في المناطق الحضرية. ويقدِّر المؤرخ الألماني ماشكه (Maschke) أنَّه قد يكون ثمة ما يصل إلىٰ ٢١٠ انتفاضات في جميع أنحاء ألمانيا بين ١٣٠٠ و١٥٥٠م. مشارٌ إليه في:

Du Boulay, Germany in the Later Middle Ages, p. 146.

(1) Rotz, "German Towns," p. 464f.

(٢) انظر:

Ennen, The Medieval Town, p. 179.

نتيجة لذلك، تحالف الإمبراطور مع الأمراء ضدَّ العصبة السوابية-الراينية عام ١٣٨٨.

(٣) نُقِش القول المأثور «انسجام في الداخل، وسلام في الخارج» فوق بوَّابة هولشتاين في ليوبيك. انظر:

Johannes Schildhauer, The Hansa (1988), p. 86.

وهي ترمز بطريقة ما لأهداف الهانزا والمشاكل التي تعاني منها. ولأنَّ العصبة كانت اتِّحادًا للدول، فقد كانت مشاكل العمل الجماعي أحد الاهتمامات الرئيسية للوحدة الهانزية الداخلية. وفي الوقت نفسه، سعت الهانزا لحماية أعضائها من عمليات السلب الخارجية ولتوفير درجة أكبر من اليقين في التجارة طويلة المدىٰ.

بنيةُ العصبة الهانزية وأهدافها:

«انسجام في الداخل، وسلام في الخارج - CONCORDIA DOMI FORIS PAX»[1]

طبيعة التجارة

ليس معلومًا بدقة متىٰ تحوَّلَ اتحاد غوتلاند إلىٰ اتحادٍ للمدن بدلًا من [اتحاد] للتجار المنفردين. إلا أن التجار، بحلول عام ١٢٩٨م، لم يكونوا يعملون باعتبارهم تجارًا منفردين، بل تم تنظيمهم وفقًا للمدينة التي ترجع إليها أصولهم. فتم استبدال اتحاد التجار بعصبة مدن بحر البلطيق وبحر الشمال. ومُنع التجار من العمل من خلال منظمات خاصة.

ركزّت الهانزا في البداية، علىٰ غرار اتحاد غوتلاند، بشكل رئيس علىٰ التجارة بين المدن الألمانية والهولندية في الغرب، ومدن بحر البلطيق[2]. وتدريجيًا، ارتفع عدد الأعضاء مع التوسُّع المديني شرقًا. واشتملت البضائع الهانزية علىٰ الأخشاب والمعادن والفراء والشمع والحبوب والأسماك. ولذلك كانت التجارة الهانزية مثالًا علىٰ التجارة في البضائع السائبة ذات هوامش الربح المنخفضة نسبيًا. بينما كانت تجارة البحر الأبيض المتوسط علىٰ العكس

---

(١) يصعب تتبُّع أصل هذه الكلمة. فقد كانت تدُلُّ في وقت مُبكِّرٍ علىٰ مجموعة أو زمالةٍ تُستخدم للدلالة عليها الكلمة اللاتينية القروسطية hansa أو الكلمة الألمانية القديمة hanse. وقد تكون مُسْتَمدَّةً من hos التي تعني كتيبة مسلَّحة.

A. Weiner, "The Hansa," in Tanner, The Cambridge Medieval History, vol. 7, p. 216.

وانظر كذلك:

Ruth Schmidt-Wiegand, "Hanse und Gilde. Genossenschaftliche Organisationsformen im Bereich der Hanse und ihre Bezeichnungen," Hansische Geschichtsbliitter (1982) 100, p. 22; Ennen, The Medieval Town, p. 129; Lensen and Heitling, De Geschiedenis van de Hanze, p. 12.

وعندما أستخدم الهانزا Hansa فإنّني أعني العصبةَ الهانزية. وعندما أستخدم هانزا hansa، فإنّني أشير بشكلٍ عام إلىٰ أي مجموعة من التُّجّار.

(٢) يشير سكامل إلىٰ أن الهانزا في القرن الخامس عشر كان لها هوامش ربح تقدر بحوالي ١٥ إلىٰ ٢٥ في المائة. وتراوحت هوامش الربح الإيطالية بين ٢٠ و١٥٠ في المائة. وعلىٰ العكس، أسفرت التجارة البرتغالية مع جزر الهند الشرقية عن أرباح غير عادية تصل إلىٰ ٢٠٠٠ في المائة.

Scammel, The World Encompassed, p. 77. =



مكوِّنةً من السلع الكمالية[1]. ونتيجة التوسع التجاري؛ دخلت المناطق حول بحر الشمال وبحر البلطيق في تقسيم أكبر للعمل، والإنتاج المتخصص.

يعد حساب هوامش الربح مهمةً تاريخية معقدة للغاية. إلا أنه أمرٌ يستحقُّ النقاش ببعض التفصيل؛ حيث يدلُّ علىٰ التكاليف العالية للمعاملات المالية، والمعلومات التي كان علىٰ أصحاب المشاريع أن يتغلبوا عليها كي يقوموا بتسيير التجارة. يشير تحليل السجلات التجارية إلىٰ مجموعة متنوعة من الأرقام. فعلىٰ سبيل المثال، تشير دراسة لسجلات أسرة فتشنتشوسن (Vechinchusen) (التي قامت بمشاريع تجارية متنوعة مع آخرين في أوائل القرن الخامس عشر) إلىٰ هوامش ربح تقدَّر بنحو ٧% إلىٰ ١٨%[2]. إلا أنَّ مؤرخين آخرين يشيرون إلىٰ تقديرات أكثر تحفُّظًا أو أعلىٰ بكثير، هناك أسباب عديدة وراء ذلك. أولًا، كانت الأعمال التجارية تتسم بعدم اليقين إلىٰ حد كبير. فعلىٰ الرغم من كون الأرباح ممكنة، فإننا نعلم أنَّ مجموعة الفتشنتشوسن تكبَّدت في وقت ما خسارة قدرها ٥٥ بالمائة. وعلاوة علىٰ ذلك، سببت الطرق التجارية تنوع كبير. فنحن نعلم الآن أنَّ معدَّل هامش الربح الذي سببته التجارة من الغرب إلىٰ الشرق يساوي تقريبًا ضِعف هامش ربح التجارة من الشرق إلىٰ الغرب. وكان هناك أيضًا تنوعًا كبيرًا في

= وانظر كذلك الفصل السابع من هذا الكتاب للوقوف علىٰ مناقشة لطبيعة التجارة الإيطالية. ويشير بروديل إلىٰ هوامش منخفضة للهانزا، أي: ما بين ٥ و١٥ في المائة.

Braudel, The Perspective of the World, p. 103.

ويَظْهَرُ الفرق أيضًا بين التجارة الإيطالية والتجارة الشمالية في تصميم السُّفن. حيث كانت سُفن الهانزا «مُصمَّمَة لنقل البضائع السائبة متوسطة القيمة».

J. H. Parry, The Discovery of the Sea (1981), p. 19.

وللوقوف علىٰ تقييم مماثل، انظر:

Lewis and Runyan, European Naval and Maritime History, pp. 130-136. و

كان المسنن ثم لاحقًا سفينة الشحن الثقيلة هي ناقلات البضائع السائبة. ولتعداد أهم المنتجات، انظر:

Dollinger, The German Hansa, p. 214f.

(١) اعتمدتُ بشكلٍ كبير في هذا القسم علىٰ المناقشة المستفيضة لـ:

Walter Stark, "Untersuchungen zum Profit beim Hansischen Handelskapital in der ersten Halfte des 15. Jahrhunderts," in Abhandlungen zur Handels und Sozialgeschichte (1985).

السلع، إذ أحيانا يُنتج القماش أو الرنجة أرباحًا كبيرة، إلا أن ذلك قد يعتمد علىٰ ظروف سوق غير عادية. وبالتالي، كان حساب الأرباح أمرًا معقدًا بالنسبة إلىٰ رجال أعمال الهانزا. وقبل تأسيس آليات المحاسبة والتسجيل، استخدم التجار تقنيات عديدة لمتابعة نفقاتهم ودخلهم(١). وكذلك كان كلُ شيء معقدًا بسبب عدم وجود إجراءات ثابتة للصرف، والتباين الكبير في العملة، وعدم وجود مقاييس موَحَّدة. فعلىٰ سبيل المثال: إذا درسنا سجلات يوهان توهنار (Johann Töhner) (١٣٤٥م)، سنجد أنَّ هوامش الربح تتغيَّر جذريًا بتغيُّر سعر الصرف المستخدم. سجَّل التُّجَّار كلَّ شيءٍ باستخدام العملة المحلية، لكن هل كان المارك الروستوكي يساوي أحد عشر جنيهًا كبيرًا أم اثني عشر؟(٢) وعلاوة علىٰ ذلك، كانت المقاييس ينْقُص حجمُها كلما ابتعد المرء عن نقطة الأصل. فقد يكون الذِّراعُ (el) تُساوي تقريبًا ٥٧,٥ سم في ليوبيك و٥٣,٥ فقط في ريجا(٣). (وكانت هذه إحدىٰ طرق الالتفاف علىٰ الرفض الكنسي للأسعار غير العادلة. إذ بقيت الأسعار كما هي بين

---

(١) بشكل عام، كانت معرفة الألمان بالأعمال التجارية والتدريب متخلفةً عن معرفة الإيطاليين. إذ لم يكن هناك محاسبة بالقيد المزدوج. وكان التدريب إلىٰ حد كبير من خلال التجربة والاختلاط بالناس. ولم يتحسَّن هذا التعليم إلَّا بحلول القرن السابع عشر.

Pierre Jeannin, "Das Handbuch in der Berufsausbildung des Hansischen Kaufmanns," Hansische Geschichtsbliitter (1985) 103, pp. 101-120; Scammel, The World Encompassed, p. 76; Dollinger, The German Hansa, p. 165.

(٢) يشير ستارك إلىٰ أنَّ توهنار قد يكون حقق أرباحًا غير عادية بـ٧.٤٨ في المائة. إلَّا أنَّ ستارك، أو ربما توهنار نفسه، لا يحدد ما إذا كان قد تم احتساب ذلك باثني عشر أم أحد عشر ماركًا للجنيه الكبير.

Stark, "Untersuchungen zum Profit," p. 136.

فإذا تم احتسابها باثني عشر بدلًا من أحد عشر، فإنَّ الأرباح وفقًا لحسابي ستكون ٢٧ في المائة. ومرة أخرىٰ يُبرهن ذلك علىٰ تكاليف المعلومات في تجارة تلك الحقبة. وهو ما يُفسر كذلك بذل الهانزا جهدًا كبيرًا للتوصل إلىٰ اتفاقٍ مع كونْت الفلاندرز كي لا يُغيِّر العملة.

Lensen and Heitling, De Geschiedenis van de Hanze, p. 15.

وأصبح هذا طلبًا عامًّا، فقد احتوت معاهدة شترالسوند (Stralsund)، التي تمت صياغتها بعد انتصار الهانزا علىٰ الدنمارك عام ١٣٧٠م، علىٰ بنودٍ تخص استقرار العملة.

Weiner, "The Hansa," p. 222.

(3) Lensen and Heitling, De Geschiedenis van de Hanze, p. 35.

كان هذا يعني إذن، أنَّ المستهلك كذلك كان يواجه تكاليف كبيرة للمعلومات.

نقطتي الشراء والبيع، إلا أن الكمية المورّدة اختلفت). وباختصار، كان علىٰ الباعة المزاولين للتجارة أن يكونوا مُطّلعين قدر الإمكان علىٰ الظروف الخاصة، وأسعار الصرف، والمقاييس. ولذلك، كانت إحدىٰ مهام العصبة تسهيل تبادل المعلومات بين التُّجّار.

وكما أسلفنا، مثّلت الهانزا النقابات العمالية للعصور الوسطىٰ[١]. إذ كانت تسعىٰ كالنقابات إلىٰ تقييد دخول المنافسة والسيطرة علىٰ السوق، وسعت إلىٰ مساعدة أعضائها في السعي وراء مصالحهم الاقتصادية المشتركة من خلال تخفيض تكلفة المعلومات. ويُعدُّ الدفتر العام إحدىٰ أقدم الوثائق الموجودة التي تناولت هذا النشاط. فمثلًا، سجَّل دفتر الديون العام في هامبورغ الديونَ والعقودَ وأرفق ضمانًا مقبولًا محليًا علىٰ صحَّتها[٢].

سعت الهانزا إلىٰ أبعد من ذلك، إذ عملت علىٰ الحصول علىٰ امتيازات لأعضائها في تجارتهم فيما وراء البحار، ومنع هذه الامتيازات عن غير الأعضاء. فتلقَّت بذلك امتيازات من التاج الإنجليزي للتجارة في لندن. حصلت العصبة في البداية علىٰ إعفاءات من الرسوم الجمركية، وتلقَّت بعد ذلك أيضًا حماية قانونية وإعفاءً من جميع الضرائب. وحصل الأعضاء علىٰ امتيازات مماثلة في الفلاندرز[٣]. إلا أنه في المقابل، منعت الهانزا غير الأعضاء من دخول الموانئ الهانزية[٤]، وكان الهدف من هذه السياسة تحقيق مكاسب احتكارية لتُجَّارها. فاحتكرت الهانزا في أوج قوتها جميع تجارة بحر البلطيق وأغلب التجارة في بحر الشمال. إذ أبحرت سُفنها حتىٰ البرتغال وإسبانيا وبلغت في لحظات نادرة أمريكا اللاتينية[٥]. إلا أن خط عملها الرئيس كان تجارة البحار الشمالية بين الشرق والغرب.

---

(١) كانت كلتا الكلمتين تُستعملان بشكل متبادل في النصوص القديمة.

Schmidt-Wiegand, "Hanse und Gilde," pp. 20, 30, 35.

(2) Dollinger, The German Hansa, pp. 164-165.

(٣) المرجع السابق، (ص٤٠، ٤١، ٥٦-٥٨).

(٤) وبالتالي، منعت الهولنديين والإنجليز من الإبحار في بحر البلطيق.

Lewis and Runyan, European Naval and Maritime History, p. 152.

(5) Scammel, The World Encompassed, p. 44.

إلا أنه لا ينبغي أن ننظر إلىٰ الهانزا باعتبارها مجرد اتحادٍ تجاريٍّ. فهي مثلها مثل الدول؛ شنَّت الحروب، وأحيانًا استطاعت تنصيب الملوك أو إسقاطهم، واستطاعت المشاركة في معاهدات دولية وإرسال مبعوثين. [ولذلك] اعتبرها بعضُ الباحثين قوَّةَ توحيدٍ رئيسة في شمال أوروبا(١).

علاقات الهانزا واللوردات الفيودالية والإمبراطور

لقد تم تشييد الكثير من مدن الهانزا -علىٰ غرار مئات المدن والقرىٰ الأخرىٰ- خلال التوسُّع الكبير شرقًا في القرنين الثاني والثالث عشر. أُسست ليوبيك من قِبل كونْت هولشتاين (Holstein) عام ١١٤٣م، ثم سيطر عليها هنري الأسد، دوق ساكسونيا، عام ١١٥٩م. وبدورها شكَّلت ليوبيك مستوطنات في الشرق الأقصىٰ(٢)، وكذلك أسس فرسان تيوتون مئات المدن والقرىٰ البروسية، وفي الشرق الأقصىٰ استعمر إخوةُ السيف ليتوانيا وإستونيا، وقاموا بنشر المسيحية فيهما(٣).

وينطبق ما حدث مع المدن الألمانية كذلك علىٰ المدن اللاتفية والبروسية والفندالية. إذ سعىٰ العديد منهم وراء استقلال أكبر عن لورداتهم. وسمح الصراع بين الأمراء والملك للمدن بالحصول علىٰ الاستقلال بوسائل رسمية وغير رسمية. فأصبحت ليوبيك مدينة إمبراطورية عام ١٢٢٦م(٤)، مما يعني أنَّه لم يعد لديها لوردات ذوو سلطات عليا ولا تَدين بالولاء إلَّا للإمبراطور(٥). وانطوىٰ الضعف

---

(١) ولذلك، استخدمها التأريخ الألماني في الثلاثينيات؛ كي يبرر المطالبات بألمانيا أكبر.

Lensen and Heitling, De Geschiedenis van de Hanze, chapter 15.

(٢) للوقوف علىٰ مناقشة حول تأسيس ليوبيك، والجهود اللاحقة لتأسيس المدن الوليدة، انظر:

Scammel, The World Encompassed, p. 41.

(٣) للوقوف علىٰ مناقشة أتمَّ لهذه الترتيبات، انظر:

Boswell, "The Teutonic Order," p. 250f.; Barraclough, The Origins of Modem Germany, p. 270; Leuschner, Germany in the Late Middle Ages, p. 130; E.7 LOnnroth, "The Baltic Countries," in Postan, Rich, and Miller, eds., Economic Organization and Policies in the Middle Ages, vol. 3 (Cambridge, 1963), pp. 364,375f.

(4) Gelsinger, "Hanseatic League," p. 92; Du Boulay, Germany in the Later Middle Ages, p. 124.

(٥) تذكَّر أنَّ البلديات الفرنسية سعت أيضًا لتكون في أعلىٰ مرتبة ممكنة في الهرمية الفيودالية لأن ذلك يقلِّل من عدد اللوردات الذين تُقدم لهم خدماتها.

المتزايد للملكية المركزية علىٰ ارتفاع في استقلالية هذه المدن. لقد ظلَّت معظم المدن خاضعة تقنيًا للُّوردات إلا أنها اشترت أو مُنحت حقوقًا معتبرة لتقرير المصير.

وكما قلنا، قام تجار بحر البلطيق في البداية بتنظيم تفاعلاتهم الخاصة. فقاموا بتشكيل تنظيمات كاتحاد غوتلاند؛ لحماية مصالحهم والتفاوض مع الدول الأخرىٰ. وبالتالي، تنافَس تجار البلطيق مع تجار كولونيا الذين سَبَقَ وأنشأوا نُقطة عُبُور في لندن عام ١١٣٠م. وفي وقتٍ لاحقٍ، اكتسب تجار هامبورغ وليوبيك امتيازاتٍ هناك، شبيهة بامتيازات تجار الراين، وبدءًا من عام ١٢٦٦م كانوا معروفين بكلمة **هانزا** للدلالة علىٰ مجموعة معينة من التجار[١]. وبحلول عام ١٢٨١م، توافقت مدن الراين، ومدن البلطيق، وشكَّلوا هانزا واحدة.

ومع ذلك، استحوذت مجالس المدينة تدريجيًا علىٰ هذه المهام من التجار، إذ أصبحت المدن مستقلة واقعيًّا عن الأباطرة والملوك. ولذلك، شكَّلت بعض مدن البلطيق عُصبًا كما فعلت مُدُنٌ غيرها في وقتٍ سابقٍ. حيث شكَّلت المدن الفندالية -ليوبيك، وروستوك، وشترالسوند، وغرايفسفالد، وفيسمار- عُصبة عام ١٢٨٤م. وعام ١٢٩٨م، مُنع تمثيل المصالح التجارية من خلال اتحاد غوتلاند رسميًا[٢]. ومع ذلك، سيستغرق الأمر نصف قرنٍ قبل أن يلتقيَ المجلس العام الأوَّل لمدن الهانزا عام ١٣٥٦م. وتُعتبر تلك السنة عادةً سنة تأسيس العصبة الهانزية. وبمرور الوقت أصبحت الهانزات الصغيرة المتنوعة (اتحاد التجار) يتم استبدالها بعصبة هانزية تيشر إلىٰ اتحاد المدن.

سعىٰ الأعضاء، عبر المؤسسات الهانزية، إلىٰ تنظيم التفاعلات بين المدن داخل العصبة، وبين العصبة والفاعلين الآخرين. أما داخليًّا، فمارست المدن الأعضاء سلطتها الخاصة. أي إنَّ مجلس المدينة كان له السلطة النهائية في الشؤون المتعلقة بمدينته.

---

(1) Dollinger, The German Hansa, p. 40.

(2) Rorig, The Medieval Town, p. 39.

ومع ذلك، تباين استقلال المدن واقعيًا[1]. فعلىٰ أحد الطرفين نجد أن مدينتي كليوبيك وهامبروغ كانتا مستقلتين فعليًا، علىٰ الرغم من كونهما مُحَاطَتين بأراضي اللوردات القطريين. وعارضت المدن الهانزية بشكل عام أيَّ تعدٍّ فيودالي أو ملكي. وتمتعت مدن أخرىٰ باستقلال كبير إلىٰ حد ما إلا أنها كانت متحالفة مع لوردات فيوداليين. وهكذا كان الأمر في تحالف الهانزا مع فرسان تيوتون. فقد كانت المدن البروسية تحت السيطرة الإقليمية المباشرة للفرسان، إلا أنها مُنحت حريَّة تصرف كبيرة. وفي المقابل، وقبل عام ١٤٠٦م، كان يذهب ثلث - ثم ثُلُثَا- الرسوم الجمركية المفروضة في بروسيا (the Pfundzoll) إلىٰ الفرسان[2].

وأخيرًا، كان للهانزا في بعض المدن أجهزة صغيرة، أو حتىٰ مكتب معاملات (Kontor)، كما في لندن، والتي كانت خاضعة مباشرة للُورديَّة قطرية ذات سلطة عليا[3]. ولذلك، لم تكن لندن مدينة هانزية. إلا أنه كان للهانزا مكتب معاملات وسوق رئيس، الشتاهلهوف (the Stahlhof). وعلىٰ الرغم من أنَّه كان للهانزا السلطة داخل منطقة المكتب، فإنَّ ذلك لا ينطبق علىٰ لندن ككل[4].

---

(١) قد يقول قائل بأنَّه من الممكن إذن أن نُقدم تاريخًا للمدينة الألمانية. إذ إنَّ تنوع المدن مُوثَّق بشكل جيد ولم يطعن فيه أحد. إلا أنَّ تشكيل العصب المدينية في حد ذاته -كالعصبة الساكسونية، والعصبة السوابية-الراينية، والعصبة الهانزية- فضلًا عن العديد من التنظيمات الإقليمية الأخرىٰ، يشير إلىٰ أنَّ المدن أدركت أن لها مصالح متشابهة. ويوضِّح هذا الفصل هذه المصالح المشتركة ويفسِّر سبب لجوء المدن إلىٰ التشكيل المخصوص للعصب؛ لتحقق مصالحها عوضًا عن أي نوع تنظيمي آخر.

(2) LOnnroth, "The Baltic Countries," p. 391.

وانظر أيضًا:

Gelsinger, "Hanseatic League," p. 92.

فقد كان فرسان تيوتون نفسه، متماشيًا مع الولايات المتقاطعة التي تميِّز الفيودالية، وخاضعًا للإمبراطور والبابا. ومن الناحية العملية أثبت أنَّه كيانٌ مستقل واقعيًا.

(٣) كان مكتب المعاملات Kontor مزيجًا من ممثل دبلوماسي، وهيئة قضائية، ومكتب، وأماكن للعيش، ومرافق تخزين.

(٤) وهكذا اكتسبت الهانزا شكلًا من أشكال الحصانة ضد الاختصاص القضائي المحلي، وينطبق ذلك علىٰ الملكية الخاصة للتجار الهانزيين في بعض المدن غير الهانزية. حيث كانت هذه الملكيات (fed) تُدار من قِبل مأموري المدن المحلية، إلا أنَّ قانون ليوبيك تجاوز كل القوانين الأخرىٰ. وبعبارة أخرىٰ: كان التجار الهانزيون يُحاكَمون وفق قانون إحدىٰ مدن الهانزا المهيمنة وليس وفق القانون المحلي.

C. Verlinden, "Markets and Fairs," pp. 148-149.

وباختصار، كانت بعض المدن الأعضاء في العصبة الهانزية خاضعة أيضًا للوردات قطريين ذوي سلطة عليا. إذ لم يستطيعوا الفرار من نظام السلطات المتقاطعة الذي كان طاغيًا في الحقبة الفيودالية، في الوقت نفسه الذي دانت مدنٌ أخرىٰ بالولاء الاسمي فقط للُّوردات ذوي السلطة العليا. وأسست هذه الدول هياكلها القانونية والسياسية الخاصة بها ووجَّهت السياسة العسكرية والاقتصادية للهانزا ضد التنظيمات السياسية غير الهانزية.

المؤسسات الرسمية للهانزا

كان الهانزتاغ (Hansetag)، أو الدَّايت (Diet)، هو أهمَّ أجهزة الهانزا. كان هذا هو اللقاء، حيث من المفترض أن تحضر جميع المدن أو أن تُرْسِل مندوبين عنها لتمثيلها، وقد يؤدي عدم الحضور إلىٰ استبعادها من العصبة[(١)]. كانت اجتماعات الهانزتاغ ذات وتيرة مختلفة. فعادةً، كان يجتمع مرة كل عدة سنوات، أو مرة واحدة سنويًا علىٰ الأكثر. وكانت ليوبيك ومدن فندالية أخرىٰ هي التي تدعو لاجتماع الهانزتاغ عادةً. ولم يكن للهانزا مسئولون خاصون بها، ولكن كانت مجالس المدينة كمجلس ليوبيك هي التي تتصرف نيابة عنها[(٢)]. وكانت المدن القائدة مسؤولة كذلك عن الاحتفاظ بسجلات الاجتماعات وحفظها للرجوع إليها في المستقبل. وفي بعض المناسبات يحدد الهانزتاغ الحالي تاريخ الاجتماع التالي.

كان الهانزتاغ يتخذ قرارات مؤثرة في جميع المدن. إذ كانت المدن تصوت علىٰ العضوية ومجموعة كبيرة من المسائل الاقتصادية، والتمثيل الخارجي للهانزا

---

(1) Dollinger, The German Hansa, p. ،91

ويُشير فيرنيكه (ص٣٤) إلىٰ أنَّ قرارًا بتصويت الأغلبية البسيطة يمكن أن يُلزم حتىٰ أولئك الغائبين. وبالتالي، كان للمدن محفِّز إضافي للحضور.

Horst Wernicke, "Die Stadtehanse 1280-1418," in Abhandlungen zur Handels und Sozialgeschichte Bd. (1983) 22, pp. 1-204. Lensen and Heitling confirm the simple majority vote. De Geschiedenis van de Hanze, p. 31.

(2) Dollinger, The German Hansa, p. 334.

وعلىٰ أمور عسكرية[١]؛ ولكل مدينة صوتٌ واحد. ولكي تفرض تنفيذ قراراتها، كان بإمكان الهانزا أن تفرض رسوما معيَّنة علىٰ مدن بعينها، أو يمكنها حرمانهم من بعض المنافع. إلا أنَّ الأداة الأكثر حدَّة كانت الطرد من العصبة. وحتىٰ ليبويك، المدينة المهيمنة في الهانزا، كانت مُهَدَّدة في مرحلة ما بهذا الاستبعاد.

وكان التمثيل في الهانزتاغ مؤشِّرا علىٰ رتبة المدينة في الهانزا. إذ كانت أهم المدن حاضرة بشكل دائم تقريبًا، أمَّا المدن الأقلُّ منزلة أو المدن التي كانت مشاركتها في الأعمال التجارية الهانزية مشاركة هامشية، فكانت تترك تمثيلها لمدن أخرىٰ. وعليه، لم يكن أمر العضوية في العصبة الهانزية واضحًا بشكل كبير. إذ يمكن للمرء أن يعد سبعة وسبعين عضوًا في قلب العصبة؛ فهؤلاء هم الأعضاء الذين كانوا يشاركون عادةً في صنع القرار. وكانت المدن المائة الأخرىٰ تعتبر نفسها [مجرد] رفقاء[٢]. واعتمادًا علىٰ وتيرة المشاركة في أعمال الهانزا، من الممكن أن تكون الهانزا قد اشتملت علىٰ ما يقرب من المائتي مدينة.

تمثَّلت مشكلة الهانزا، بالطبع، في جعل جميع الأعضاء يتصرَّفون بشكلٍ جماعيٍّ فيما يخص الأمور التي لا تمسهم جميعًا. كان أحد الحلول هو السماح بصنع القرار علىٰ المستوىٰ الإقليمي، ولذلك اتُّخِذت قرارات عديدة من قِبل التَّاغ الإقليمي حيث اجتمعت مجموعة معينة من المدن معًا، وهي المُدُنُ التي كانت متقاربة جغرافيًا وذات مصالح مشتركة. وكمسألة العضوية، يوجد بعض الخلاف فيما يتعلق بتلك المجموعات الإقليمية[٣]. كان يتم بعد ذلك تجميع هذه

---

(١) المرجع السابق، (ص٩٢).

(2) Gelsinger, "Hanseatic League," p. 90.

ويقترح لوستشنر وجود سبعين عضوًا نشطًا مع حوالي تسعين عضوًا ثانويًا.

Leuschner, Germany in the Late Middle Ages, p. 145.

ويقدِّم سكامل وهير تقديرًا مماثلًا.

Scammel, The World Encompassed, p. 53; Heer, The Medieval World, p. 90.

وللوقوف علىٰ تقديرات بحوالي مائتين، انظر:

Lensen and Heitling, De Geschiedenis van de Hanze, p. 17; Du Boulay, Germany in the Later Middle Ages, p. 133.

(٣) يذكر لوستشنر المجموعات الفندالية والساكسونية والبروسية والراينية والوستفالية والبراندنبورغ. =



المجموعات للتمثيل في الهانزتاغ العام. كانت هناك ثلاث مجموعات إقليمية، تُسمىٰ دريتيل (Drietel): كانت المجموعة الأولىٰ تتألف من المدن الفندالية والساكسونية، والثانية من الوستفالية والبروسية، والثالثة من المدن اللاتفية ومدينة فيسبي. كان لكل مجموعة من هذه المجموعات خزانتها الخاصة ومجلسها المحلي المنتخب[1]. وفي أحيانٍ أخرىٰ، كانت التنظيمات الإقليمية تقوم حول الأرباع، أي: أربع مجموعات من الاتحادات الإقليمية. فكان مثلًا ربع كولونيا -علىٰ سبيل المثال- يتكوَّن من المدن الهولندية علىٰ البحر الجنوبي (Zuiderzee) والمدن البروسية والوستفالية[2].

تم نزع المركزية عن عملية صنع القرار في الهانزا من خلال منح حرية أكبر في التصرف لمكاتب المعاملات (Kontors). فقد كانت هذه هي مكاتب التجارة الرئيسة للهانزا. كان هناك أربعة منها، في نوفغورود (Novgorod)، وبيرغن، وبروج، ولندن. كانت المكاتب يديرها موظفون منتخبون من التجار، وكان لهؤلاء الموظفين سلطة القضاء وفرض الضرائب وتمثيل الهانزا فيما وراء البحار[3]. كان الجهاز الحاكم لكل مكتب ينقسم إلىٰ ثلاثة أو أربعة أجزاء، مثّل كل جزء من هذه التقسيمات الفرعية مجموعة إقليمية من المدن[4].

كان تعيين مدن أعلىٰ من مدن أخرىٰ هو شكلًا آخر من أشكال السيطرة الهرمية

= Germany in the Late Middle Ages, p. 145.

ويذكر فيرنيكه المدن الفندالية والبروسية والليفونية والوستفالية والهولندية علىٰ البحر الجنوبي، والمجموعة الساكسونية.

Die Stadtehanse," p. 31.

وانظر كذلك:

Weiner, "The Hansa," p. 220.

ويرجع التباين الطفيف إلىٰ الفترة التي اختارها المؤرخ، فبعد عام ١٥٠٠م سقطت الكثير من مدن روسيا تحت السيطرة القُطرية.

(1) Dollinger, The German Hansa, p. 51. Ennen gives a similar ordering in The Medieval Town, p. 173.

(2) Lensen and Heitling, De Geschiedenis van de Hanze, pp. 22-23.

(3) Dollinger, The German Hansa, pp. 98, 99.

(4) Wernicke, "Die Stadtehanse," p. 63. =

إلىٰ جانب الإشراف من قبل الهانزتاغ الرئيس. وبالتالي، كانت المدن الهانزية الصغيرة، أو المدن التي كان للهانزا فيها مستوطنة صغيرة، خاضعة للسيطرة من قِبل مدينة شقيقة أكبر[١].

وكان الهانزيون واعين أيضًا بأنَّ العلاقات الوثيقة بين الأفراد تقلل من الاستفادة المجانية وتُمكِّنُ المدن من التنسيق بين أنشطتها بشكل أكثر إرضاءً[٢]. كانت هناك قيود صارمة بشأن الزواج من غير الهانزيين، سواء بالنسبة إلىٰ سكان مدن الهانزا أو إلىٰ تجارها في الخارج. ولم يكن ممكنًا لغير الهانزيين أن يحصلوا علىٰ صفة المواطنة في مدن الهانزا، وكانت عقوبة مشاركة غير الهانزيين في المشاريع التجارية هي قطع إصبعين من أصابعه[٣]. ونتيجة للطبيعة المغلقة للأعمال التجارية واستخدام الروابط الأسرية، نجد عددًا كبيرًا من الأسماء الأخيرة المتشابهة ضمن أوليغاركيات المدن المختلفة في جميع أنحاء الهانزا.

وأخيرًا، تم التخفيف من عيوب الهيكل الاتحادي من خلال هيمنة عدد قليلٍ من المدن. إذ كانت ليبويك وبقية المدن الفندالية، وهامبورغ وبريمن بعد ذلك،

= فعلىٰ سبيل المثال: تم تقسيم أعضاء بروج الثمانية عشر إلىٰ ثلاثة درايتل «أثلاث» مكونة من ستة أعضاء. وكل ثلث مثَّل المدن التي تنتمي إلىٰ مجموعاته الإقليمية.

(1) Wernicke, "Die Stadtehanse," p. 56.

وكانت مستوطنات الهانزا الأصغر (Niederlassungen) تُشرف عليها المدن الأم (Funktionalstädte). فعلىٰ سبيل المثال: كانت أنتويرب تحت إشراف دورتموند.

(٢) كانت هذه ظاهرة عامة. فعندما يواجهُ التُّجَّارَ مجموعةٌ متنوعة من العقبات المحلية أمام التجارة مع عدم وجود آلية موثوق بها لفرض القوانين، كان يجب عليهم أن يعتمدوا علىٰ آليات المساعدة الذاتية. ولضمان عدم مزاولة الوكلاء في الميدان للغش وللحصول علىٰ المساعدة في الخارج، كان الأفراد يعتمدون علىٰ اتحادات المجموعات والآليات الاجتماعية للتغلُّب علىٰ السلوك قصير المدىٰ المهتم بالمصلحة الذاتية. وكانت الطريقة الأكثر شيوعًا هي أن تُسيَّر التجارة من قِبل أفراد الأسرة. ونتيجة لذلك، كانت الطوائف الإثنية ذات انتماءات القرابة القوية هي المهيمنة علىٰ التجارة طويلة المدىٰ بشكل عام. وانظر علىٰ سبيل المثال:

Philip Curtin, Cross-Cultural Trade in World History (1984).

ويشير دوروفر إلىٰ إشكالية الوكيل وموكله العامة في التجارة. فبحكم الضرورة: كان للوكلاء قدرٌ كبيرٌ من الحرية.

De Roover, "The Organization ofTrade," p. 87.

(3) Lensen and Heitling, De Geschiedenis van de Hanze, p. 41.

مُسيطِرَةً لدرجة أنَّه كان يمكنها تنظيم كثير من المدن الأخرىٰ طبقًا لأغراضها في أغلب الأحيان. وهكذا كان للمجموعات الإقليمية عادةً بعض المدن المهيمنة التي تحافظ علىٰ انضباط الآخرين[١]. فعلىٰ سبيل المثال، كان لليبوبيك موقع جغرافي مهم؛ إذ كانت تسيطر علىٰ الممر البري بينها وبين هامبورغ. وكان لها أيضا ثلث إجماليِّ طاقة الشحن الهانزية تحت تصرُّفها. ونتيجة لذلك، عندما اجتمعت الهانزا عام ١٤١٨م من أجل إعادة النظر في أجهزتها المؤسسية، أصبحت ليبوبيك هي القائد الرسمي[٢].

الهانزا باعتبارها بديلًا عن الدولة ذات السيادة

لا شك أنَّ العصبة الهانزية كانت أقوىٰ العُصب، وهي حالة مثيرة للاهتمام لأنَّها تُشير إلىٰ وجود منطق تنظيمي بديل لمنطق الدولة ذات السيادة. فقد كانت وحدة سياسية محددة، ولم تقم فقط بربط التجارة البحرية بين الشرق والغرب، بل حقَّقت تقدمًا طيبًا فيما يخصُّ العلاقات بين الشمال والجنوب في القارة الأوروبية[٣]. ومن الخطأ النظر إلىٰ الهانزا باعتبارها مجرد مجموعة بلا نظام قائمة علىٰ المصالح. وكما أشار فيرنيكه ودولينغر (Wernicke and Dollinger)، تُكذِّب الأدلة المعاصرة هذه النظرة. فيجادلون بأنَّه كان للهانزا القدرة علىٰ إرسالِ المبعوثين، وتوقيع المعاهدات، وجمع الإيرادات، وفرض قرارات الهانزتاغ[٤].

---

(١) يعد منطقُ التغلُّبِ علىٰ مشاكل العمل الجماعي من خلال تأسيس بعض مظاهر الهرمية، والحد من عدد الفاعلين المعنيين، أمرًا معروفًا في الممارسات التجارية اليوم. انظر -علىٰ سبيل المثال- كلام تشارلز ليبسون عن كيفية تقاسم البنوك الكبرىٰ للمسؤوليات من أجل السيطرة علىٰ عدد أكبر من البنوك التابعة عند إعادة هيكلة ديون أمريكا اللاتينية.

Charles Lipson, "Bankers' Dilemmas: Private Cooperation in Rescheduling Sovereign Debts," in Kenneth Oye, ed., Cooperation Under Anarchy (1986), pp. 200-225.

(2) Weiner, "The Hansa," p. 229.

(3) Rorig, The Medieval Town, chapter 2.

(٤) هذه هي حجة فيرنيكه الرئيسة. إذ يلفت اهتمامًا خاصًا إلىٰ وجود قواعد تنفيذية من قبل القرارات المُتَّخَذَة بالأغلبية في الهانزتاغ.

= Wernicke, "Die Städtehanse," p. 12f.

واعترف لانسن (Lensen) وهايتلينغ (Heitling) بأنَّه علىٰ الرغم من أنَّ الهانزا كانت اتِّحَادًا لم يصدر دستورًا مؤسَّسًا، فإنَّه كان باستطاعتها حشد الجيش، وإدارة السياسة الخارجية، وسن القوانين، والقيام بتنظيم المجتمع، وجمع الإيرادات[1].

وتُبرهن المؤسسات السياسية التي ناقشتُها أعلاه أنَّه كان للهانزا منتديات متنوعة تُصاغ فيها عملية صنع القرار. وعلىٰ الرغم من أن الهانزتاغ كان يجتمع علىٰ أساسٍ غير منتظم، فإنَّ هذه الممارسة لم تكن مختلفةً كثيرًا عن الإدارة المبكرة للدولة. وكان كذلك طابع الحكومة الموجه نحو الأغراض هو القاعدة وليس الاستثناء.

ولا يُجدي أيضًا القول بأنَّ الهانزا لم يكن لها مصادر راسخة للإيرادات، وبالتالي، لا يُمكن اعتبارها تنظيمًا سياسيًا حقيقيًا. فعلىٰ الرغم من أن الهانزا لم يكن لها نظام راسخ للضرائب المباشرة، فإنَّه كان لديها مجموعة متنوِّعة من الوسائل الأخرىٰ للحصول علىٰ الإيرادات. فقد فرضت رسومًا عامة من أجل أغراضٍ خاصَّةٍ، مثل تسليح الأسطول عام ١٤٠٧م[2]، وحصّلت إيرادات كذلك من خلال رسوم مكاتب المعاملات. وكانت المكوس المفروضة علىٰ السفن الداخلة إلىٰ الموانئ والخارجة منها مصدرًا مهمًا من مصادر الدخل، وكانت تُسمىٰ جمارك الجنيه (the Pfundzolls)، وكانت تُفرض خاصةً في أوقات الحرب[3]. وفرضت الهانزا عام ١٥٥٧م رسومًا سنوية واشتراكات علىٰ المدن. وكان من الممكن تخصيص جزءٍ من الإيرادات؛ لتغطية نفقات معيَّنة للهانزا. فعلىٰ سبيل المثال، عندما تتكبد مدينة ما بعض النفقات من خلال تجهيز عددٍ معيَّنٍ من

= ويشير جورج فينك إلىٰ أنَّ الهانزا لم تكن اتِّحَادًا بالفعل؛ لأنَّه لم يكن لديها وثيقة تأسيسية ولم تشن حربًا شارك فيها جميعُ أعضائها. ويُجادل بأنَّها لم تَخُضْ حروبا سوىٰ بعدد معيَّن من أعضائها. إلا أنَّ فينك يعترف بأنَّ الهانزا أدَّت المهام التي أشار إليها دولينغر وفيرنيكه.

Georg Fink, "Die Rechtliche Stellung der Deutschen Hanse in der Zeit ihres Niedergangs," Hansische Geschichtsbliitter (1936) 61, pp. 122-137.

(1) Lensen and Heitling, De Geschiedenis uan de Hanze, pp. 31-32.

(2) Wernicke, "Die Stiidtehanse," p. 114.

(3) Dollinger, The Gemwn Hansa, p. 211.

السُّفن للحرب، تسمح لها الهانزا بفرض مكوسٍ محددة؛ لتعويض نفقاتها. لقد وضعت دستورًا يُعدد المهام بشكل محدد، حتىٰ أنَّه كان ثمة مناقشات حول إنشاءِ ترتيبات مؤسسية مماثلة لتلك الخاصة بالدول الهولندية[1].

ومن الناحية الخارجية، أي في مواجهة الفاعلين الآخرين، سلكت الهانزا سلوكًا مماثلًا لأي دولة. فقد كانت تملتك قدرات عسكرية وخاضت حروبًا ضد السويد (١٥٦٧-١٥٧٠م، وثلاثينيات القرن السابع عشر)، وإنجلترا (١٤٣٨-١٤٤١م)، والدنمارك (١٣٧٠م، ١٤٢٦-١٤٣٥م، ١٦١٦م). وبعد معاهدة السلام في شترالسوند (١٣٧٠م)، التي هزمت فيها الدنمارك، قامت بالتحكم في التوارث الملكي، والسيطرة علىٰ القلاع التي كانت تحكم مضيق أوريسند (the Sound)[2]. وقامت كذلك بتسليح السفن الحربية؛ للتعامل مع القراصنة، ومن أبرزهم إخوة الطعام (Vitalienbruder) والذين استلزموا جهودًا بحرية مركزة للسيطرة عليهم. وكان مفروضًا علىٰ المدن بشكلٍ فرديٍّ توفير القوات وما يُسمىٰ بسفن السلام. وكانت كل سفينة تحمل طاقمًا ومجموعة من الرماح والرماة[3].

---

(1) Dollinger, The German Hansa, p. 332; Lensen and Heitling, De Geschiedenis van de Hanze, p. 37.

(٢) للوقوف علىٰ مناقشة مختصرة حول الهانزا، وبعض هذه الصراعات، انظر:

de Roover, "The Organization of Trade," p. 185; Ennen, The Medieval Town, p. 174; Holborn, A History of Modem Gennany, p. 74.

(٣) علىٰ سبيل المثال: تُظهر السجلات أنَّ ديفينتر فُرضت عليها ضريبة ودفعت ١٠٠٠ جنيه عاميْ ١٣٦٨م و١٣٦٩م قبل الحرب ضد الدنمارك. وعام ١٣٩٤م فُرضت ضريبة علىٰ المدن تُقدَّر بعدد معيَّنٍ من القوات والوحدات المسلحة، ضد الدنمارك أيضًا. وتمثَّلت مساهمة ليوبيك في ٦ مسننات مع ١٠٠ رجلٍ لكل واحد منها، بما في ذلك ٢٠ راميًا. أما شترالسوند ففُرِض عليها سفينتان، وغريفسفلد اثنتان وشتتين اثنتان، وساهمت المدن البروسية بعشر سفن مع ١٠٠ رجل لكل واحدة.

Lensen and Heitling, De Geschiedenis van de Hanze, pp. 140-143.

وانظر أيضًا النقاش حول Tohopesate، ضريبة العصبة من القوات المسلحة، في:

Wilhelm Bode, "Hansische Bundesbestrebungen in der ersten Hiilfte des 15. Jahrhunderts," Hansische Geschichtsbliitter (1919) 25, pp. 173-246 and 26 (1920/21), pp. 174-193..

ويشير فيرنيكه إلىٰ وجود قرارات واتفاقات خاصة من قِبل الهانزتاغ لجمع القوات والإيرادات من أجل الحرب.

Wernicke, "Die Stiidtehanse," pp. 75, 114, 158.

إلا أن أكثر طرق الإكراه استخدامًا كانت الحصار الاقتصادي. فنظرًا لاحتكار الهانزا للعديد من السلع السائبة؛ كان يمكنها إخضاع المدن المتمردة أو أي لورد يرفض تقديم امتيازات للهانزا. إذ لم يكن حصار بروج لكونْت الفلاندرز، وحصار النرويج للملك سوىٰ نجاحيْن اثنيْن[1]. ويمكن لهذا الحصار أن يتخذ شكل قطع الإمدادات الأساسية. فعلىٰ سبيل المثال، تم قطع الإمدادات الغذائية عن بيرغن حتىٰ استسلمت. إلا أنَّ الحصار يعني كذلك خسارة سوقٍ استهلاكية. إذ كان التهديد بالامتناع عن الشراء من ذلك المكان له نفس فعالية التهديد بقطع الإمدادات.

وعلىٰ غرار الملوك المستقلين، قامت الهانزا بتوقيع معاهدات مُلزمةً لأعضائها[2]. إذ كان بإمكان رؤساء مكاتب المعاملات التفاوض نيابة عن الهانزا، أو يمكن للمدن العديدة المعنيَّة إرسال سفارة مشتركة. وتم منح سلطة تمثيل العصبة لاحقًا لمفوَّضين مختصين -مندوبين (syndikus)- وبرزوا خاصةً في الجزء الأخير من القرن السادس عشر.

كان لمدن الهانزا كذلك أوجه تشابه ثقافية عديدة، كاللغة. إذ كانت الألمانية الدنيا هي اللغة المفهومة والمستعملة في المدن من هولندا إلىٰ نوفغورود[3]. بل يمكن الزعم بأنَّ الهانزا قد أبدت تجانسًا أكثر حتىٰ من دولٍ كفرنسا، التي لم تتمكن من التغلب علىٰ بعض الحواجز اللغوية إلا في القرن التاسع عشر.

---

(١) للوقوف علىٰ مناقشات حول طبيعة وتأثيرات مثل هذه المقاطعات والحصارات، انظر:
Lönnroth, "The Baltic Countries," p. 393; Dollinger, The German Hansa, pp. 48, 72; and Lensen and Heitling, De Geschiedenis van de Hanze, p. 164.

(٢) وحتىٰ وقتٍ متأخر في صلح وستفاليا (١٦٤٨م): سعت الهانزا وحافظت علىٰ التمثيل المحدود باعتبارها عصبة. ولقيَ هذا الاعتراف باعتبارها جهة دولية فاعلة مواجهة حادة. وبعد ذلك بوقتٍ قصيرٍ لم يُعترف بها بهذه الصفة، وحتىٰ الاعتراف في وستفاليا كان يخص قضايا معيَّنة فقط. ومن المهم أن نلاحظ -وهذا أمر مهم من حيث المكانة باعتبارها فاعلًا دوليًا- أنَّ المدن الإمبراطورية اعتُرف بها دون اعتراض.
Hans-Bernd Spies, "Lubeck, die Hanse und der Westfalische Frieden," Hansische Geschichtsbliitter (1982) 100, pp. 110-124.

(3) Rorig, The Medieval Town, p. 36; Dollinger, The German Hansa, p. 361; Lensen and Heitling, De Geschiedenis van de Hanze, p. 32.



وباختصار، يقوي هذا من الحجة القائلة بأنَّه لا يوجد سبب بدهي يمنع من اعتبار الهانزا طريقة صالحة لتنظيم النشاط الاقتصادي والسياسي في غياب سلطة مركزية.

لكن المدن المنفردة حافظت علىٰ قدرٍ كبيرٍ من الاستقلالية وَسَعَت في تحصيل مصالحها الخاصة. فعلىٰ سبيل المثال، تحصَّلت بعض المدن الأكثر أهمية علىٰ أراضٍ كبيرة، ويرجع هذا جزئيًا إلىٰ سياسة مقصودة منها. إذ سعت للحصول علىٰ أراضٍ ذات قيمة استراتيجية؛ للسيطرة علىٰ هجمات اللوردات، والحصول علىٰ إمدادات رخيصة. ويرجع هذا أيضًا بشكل جزئي إلىٰ استثمار التجار الأثرياء في المناطق الريفية المحيطة. ولذلك، كان لليوبيك قرابة ٢٤٠ قرية تحت سيطرتها، ولهامبورغ قرابة المائة[١].

ومارس أعضاء الهانزا كذلك سلطة مستقلة في مُدُنهم. فنتج عن ذلك وجود مجموعة متنوعة من المدونات القانونية في أنحاء العصبة. إلا أنَّ التجار حاولوا التعامل مع هذا التنوع القانوني من خلال قبول قانون التجار إلىٰ جانب القانون المديني. وكان القانون بين التُّجار تشرف عليه المحاكم التجارية في المدن، بينما كان يتم التعامل مع المسائل القانونية بين المدن من خلال الهانزا. وأيضًا اعتمدت مدنٌ كثيرة قوانين مدنها الأم، علىٰ الرغم من عدم حدوث هذا بطريقة منهجية[٢]. ويجادل فيرنيكه بأنَّ من خلال التعامل المتبادل بين المدن،

---

(1) Rorig, The Medieval Town, p. 168; Behr, "Die Landgebietspolitik," p. 19.

(٢) للوقوف علىٰ مناقشةٍ لقانون التُّجار، انظر:

W A. Bewes, The Romance of the Law Merchant (1923); Lensen and Heitling, De Geschiedenis van de Hanze, p. 13.

وعن انتشار «عائلات» المدونات القانونية، انظر:

Fuhrmann, Germany in the High Middle Ages, p.80; Ennen, The Medieval Town, pp. 109-110; Heer, The Medieval World, p. 94.

ويشير وينر إلىٰ أنَّ قانون ليوبيك اعتُمِد من قِبل تسع عشرة مدينة بحلول عام ١٣٠٠م. بينما يُسلِّم أوربان بأنَّه كان هناك مائة مدينة حكمت نفسها بقانون ليوبيك في النهاية.

Weiner, "The Hansa, "p. 218; William Urban, "Liibeck," in Strayer, Dictionary of the Middle Ages, vol.7, p. 680.

والمعاهدات الثنائية، وتدخل الهانزا؛ «كوّنت مدن الهانزا نظامًا قانونيًا متماسكًا نسبيًا»[١].

لذا، سيكون خطأً افتراض كون المدينة المنفردة هي الوحدة السياسية الفعلية التي ينبغي أن نعتنيَ بها[٢]، إذ لم يكن الأمر مماثلًا لتطوُّر الدول-المدن القطرية في إيطاليا. فالمدينة لم تكن السلطة النهائية في شؤون عديدة. ففي حالة الإشكالات القانونية بين الهانزيين، كان المنتدىٰ المسئول هو التاغ الإقليمي، والإشكالات الأكبر كان يتم رفعها إلىٰ الهانزتاغ العام. وباختصار، كانت سلطة المدينة مستقلة فيما يتعلّق بحدودها الفاصلة عن اللوردات القطريين. ولكن عندما تكون المسائل المتعلِّقة بمدن الهانزا الأخرىٰ علىٰ المحك، يكون للعصبة الكلمة الأخيرة. وكانت أغلبية بسيطة تكفي لاتخاذ القرارات في الهانزتاغ، حتىٰ فيما يخص المدن غير الحاضرة.

(1) Damit schufen die hansischen Stadtemitglieder ein relativ geschlossenes Rechtssystem" (وبذلك خلقت مدن الهانزا الأعضاء نظامًا قانونيًا مغلقًا نسبيًا).

Wernicke, "Die Stadtehanse," p. 124.

(2) Wernicke makes that point. "Die Stadtehanse," p. 12f.

الخلاصة

لقد فضَّلت المدن القروسطية مبادئ مختلفة للحكم. إذ لم تكن جدران المدن ذات أغراضٍ دفاعية فقط، بل وضعت حدودًا مادية للمدن تفصلها عن الترتيبات المختلفة عنها. فقد كانت المدن، بكلمات بوستان (Postan)، جزُرًا من القانون المديني في بحرٍ فيودالي[1]. حيث قدَّمت مفاهيم جديدة كالحرية لمواطنيها، والمساواة أمام القانون، والحق في سنِّ القانون، وقواعد جديدة فيما يتعلَّق بالملكية والاستثمار. والأهم من ذلك أنَّها قدَّمت مفهومًا عن القانون القطري بدلًا من القانون الشخصي. «لقد حدث التحرر متزامنًا مع الانتقال من المبدأ الشخصي إلىٰ المبدأ القطري في القانون. فلم يعد للعلاقات القديمة ذات الطابع الشخصي أن تُحدد الوضع القانوني للفرد، بل المنطقة القانونية للمكان الذي كان يعيش فيه»[2].

لكن لم يبق سكَّان المدينة طبعًا خلف جدران مدنهم. إذ تطلَّب منهم التبادل التجاري بين المدن تنظيمَ تفاعلاتهم. لكن لم يكن بألمانيا أصحاب مشاريع سياسية كالملوك الفرنسيون، الذين قاموا بترسيخ بدايات الحكم ذي السيادة في مقابل المبادئ التنظيمية المنافسة. فقد ادَّعىٰ الملوك الفرنسيين، في مواجهة الروابط التخصيصية للفيودالية والدعاوىٰ العالمية للكنيسة، أنَّ سلطتهم سلطة

---

(١) للوقوف علىٰ وصفٍ لموقف بوستان، انظر:

Rotz, "German Towns," p. 460.

(2) Rorig, The Medieval Town, p. 27.

قطرية، محصورة بحدود واضحة، وتسمو علىٰ أيٍّ سلطةٍ داخل تلك الحدود. فقد مثَّلوا رعاياهم في الخارج، وأسسوا هرمية داخلية.

ما حصل في ألمانيا هو العكس، إذ اعتبر الملوك مصالحهم تكمن في النظام عالمي النزعة، وبشكل أكثر تحديدا، من خلال السيطرة علىٰ إيطاليا والبابا. فحاولوا الاستمرار في دعاواهم الإمبراطورية من خلال التنازل عن السيطرة علىٰ المدن للوردات الفيوداليين. فلم يتحقق أيُّ تحالف بين البورغر والملك، وبغيابه تبخَّرت إمكانية نشأة دولة ذات سيادة.

ردت المدن بتشكيل العصب المدينية، التي أمكنها تمثيل المدن، وتنظيمها من أجل الحرب، وتحقيق قدرٍ من الانتظام في التجارة. وكانت هذه بالضبط هي مهام العصبة الهانزية، وكان من المفضَّل أن تمدِّد سيطرتها السياسية علىٰ مجال تفاعلها الاقتصادي بأكمله. فكان منطقها مشابهًا، بمعنًىٰ من المعاني، لمنطق الإمبراطورية: «إذ يميل التوسُّع الإمبراطوري إلىٰ جمع جميع الاحتياجات الاقتصادية الخاصة به في مجاله نفسه»[1]. لم يكن لها سلطةٌ هرمية ولا حدودٌ إقليمية واضحة، وحاولت بناء مؤسسات سياسية تنظِّم التجارة طويلة المدىٰ، أينما سارت. ومع ذلك، كان مُقدَّرًا لنظام الحكم هذا أن يدخل في النهاية في صراعٍ مع منطق نظام الدولة.

(1) Giddens, The Nation-State and Violence, p. 80.


مكتبة
التنوير

الفصل السابع

تطوُّر الدول-المدن الإيطالية

«ومن هنا أدىٰ ذلك إلىٰ تجاوزهم كلَّ دول العالم الأخرىٰ في الثروات والسلطة . . . إذ كانوا نادرًا -بل أبدًا- ما يحترمون الأمير الذي كان ينبغي لهم أن يُظهروا له طواعيةً إجلالَ الطاعة أو يؤدوا برحابة صدر ما أقسموا عليه بنزاهة قوانينهم، إلَّا إذا شعروا بسلطته في قوة جيشه العظيم»(١) .

لقد رأينا أنَّه في الوقت الذي تطوَّرت فيه دولةٌ قطرية ذات سيادة في فرنسا؛ تشظَّت ألمانيا إلىٰ لورديات وعصب مدينية، كانت الهانزا أبرزها. وعلىٰ الرغم من أنَّ إيطاليا قد تأثرت أيضًا بالتَّوسُّع الاقتصادي في القرن الحادي عشر فصاعدًا، إلَّا أنَّ الترتيبات المؤسسية الجديدة التي تطوَّرت هناك اختلفت عن ترتيبات كل من فرنسا وألمانيا. إذ أفرزت إيطاليا شكلًا آخر للتنظيم السياسي: الدولة-المدينة. وأكرِّر، كان السبب النهائي للمطالبة بأنظمة حكم جديدة هو زيادة التجارة. فإنَّ نتيجة هذه المطالبات اختلفت باختلاف نوع التحالفات السياسية التي نشأت استجابة لذلك التغيُّر البيئي العام.

---

(١) من سجلات أوتو الفريسينغي

The Deeds of Frederick Barbarossa (1953).

رویٰ الأسقف، عم الإمبراطور، السنوات الأولىٰ من حكم فريدريك بربروسا (١١٥٢-١١٥٦م). وبعد موت أوتو الفريسينغي، واصل راهوين (Rahewin) الرواية إلىٰ عام ١١٦٠م. ويعنىٰ فريسينغ هنا قوة المدن الإيطالية وتعنُّتها في الاستسلام للإمبراطور.



وعلىٰ خلاف الوضع في فرنسا، لم يتمكن أيُّ فاعل مركزي طموح في إيطاليا من تشكيل تحالف اجتماعي مع البورغر. وعلىٰ خلاف وضع المدن الألمانية، منعت المصالحُ المتباينة والاختلاف المدنَ الإيطالية من تشكيل عصب مدينية. وبالتالي، يركّز هذا الفصل علىٰ سؤالين رئيسين: لِمَ لَمْ ينشأ تحالف ملكي-مديني في إيطاليا؟ ولِمَ لَمْ تُشكِّل المدن المستقلَّةُ عصبًا كما فعل أعضاءُ الهانزا؟ وللإجابة عن هذين السؤالين، يجب علينا مرة أخرىٰ أن نبدأ بتحليل طبيعة الثورة التجارية؛ هذه المرة في إيطاليا (انظر الخريطة ٧,١).

أثر تجارة السلع الكمالية الإيطالية

كانت حجتي الرئيسة في هذا الكتاب أنَّ التّوسُّع الاقتصادي في أواخر القرون الوسطىٰ أدىٰ إلىٰ زيادة في التحضُّر، وتأسيس مدنٍ جديدة. واستخدم سكان المدن سلطتَهم الجديدة؛ لتشكيل تحالفات سياسية تهدف إلىٰ إعادة هيكلة النظام الفيودالي القديم. وفي المقابل، رأىٰ الحكَّام أحيانًا في المدن وسيلة جديدة للحصول علىٰ الإيرادات والدعم. فنشأ تحالف ملكي-مديني في فرنسا. وعلىٰ النقيض من ذلك، اختار الإمبراطور في ألمانيا استراتيجيةً فيودالية، واتبعت المدن مسارًا مستقلًا. تأثرت إيطاليا أيضًا بشدة نتيجة الطفرة الاقتصادية في القرن الحادي عشر. حيث استمر نمو المدن من ناحية العائدات والسكان في هذه الفترة. «إذ دفع ارتفاع عدد سكان الريف وحركتهم بالكثير منهم إلىٰ المدن الناشئة والتجمعات الحضرية القديمة. وكانت هذه الحركة علىٰ قدم وساق في بداية القرن الحادي عشر وستستمر بشكل أوسع وصولًا إلىٰ عام ١٣٠٠م تقريبًا»[1] .

---

(1) Lauro Martines, Power and Imagination (1979), p. 9.

٧,١ الدول-المدن الإيطالية في أواخر القرن الخامس عشر (المصدر:
Lauro Martines, Power and Imagination, New York: Vintage, 1979, p. 5.)



الجدول ١,٧

تقديرات عدد سكان المدن الإيطالية

المدينة	عدد السكان	السنة (ميلادي)
بولونيا	٥٠,٠٠٠	١٣٤٨
بولونيا	٤٠,٠٠٠	١٣٧٠
فلورنسا	٥٠,٠٠٠	١٢٠٠
فلورنسا	١٠٠,٠٠٠–٧٤,٠٠٠	١٣٠٠
جنوة	١٠٠,٠٠٠–٨٠,٠٠٠	١٣٠٠
جنوة	١٠٠,٠٠٠	١٣٤٨
جنوة	١١٧,٠٠٠	القرن الخامس عشر
لوكا	٢٠,٠٠٠	١٣٠٠؟
ميلانو	١٠٠,٠٠٠	١٢٨٨
ميلانو	٥٠,٠٠٠	١٣٤٨
ميلانو	١٢٥,٠٠٠	١٤٠٠
بادوا	٣٣,٠٠٠	١٣٢٠
بافيا	٣٠,٠٠٠	١٢٥٠
بيزا	٣٠,٠٠٠–٢٠,٠٠٠	١٣٥٠–١٣٠٠
روما	٣٥,٠٠٠	١٢٠٠
سيانا	٣٠,٠٠٠–٢٠,٠٠٠	١٣٥٠–١٣٠٠
سيانا	٥٠,٠٠٠	١٣٤٨
البندقية	٨٠,٠٠٠	١٢٠٠
البندقية	١٢٠,٠٠٠–١٠٠,٠٠٠	١٣٠٠
البندقية	٩٠,٠٠٠	١٣٢٨
البندقية	١٠٠,٠٠٠	١٣٤٨



المدينة	عدد السكان	السنة (ميلادي)
البندقية	١١٠,٠٠٠	١٤٠٠
البندقية	١٥٠,٠٠٠	١٤٢٣
فيرونا	٣٠,٠٠٠	١٣٢٠

المصادر:

Schumann, Italy in the Last Fifteen Hundred Years, p103 .f يشير كذلك إلىٰ أنَّه) . .
كان في باريس حوالي عام ١٣٠٠م قرابة ٥٠,٠٠٠-٦٠,٠٠٠ نسمة، ولندن ٣٥,٠٠٠، وكولونيا ٣٠,٠٠٠؛ ولكن كانت كلٌ من البندقية وميلانو وجنوة وفلورنسا ونابولي وباليرمو بها أكثر من ٥٠,٠٠٠)، Abu-Lughod, Before European Hegemony, p,125; Scammel, The World Encompassed, p155 .; Braudel, The Perspective of the World, p133 .; Ennen, The Medieval Town, p189. .

(وتشير كذلك إلىٰ أنَّه كان بنابولي قرابة ٥٠,٠٠٠ نسمة وأنَّه كان بالمدينتين الأكثر أهمية بين مدن صقلية؛ باليرمو وميسينا، ٤٤,٠٠٠ و٢٧,٠٠٠ نسمة علىٰ التوالي)؛

Hohenberg and Lees, The Making of Urban Europe, p11 .; J. C. Russell, "Population in Europe, 1500-500", pp35-34 .; Dodgshon, The European Past, p229 .; Mundy and Riesenberg, The Medieval Town, p30 .; Heer, The Medieval World, p78 .; Brucker, Renaissance Florence, p51. .

وظهرت العديد من المدن ذات الحجم الكبير، والتي كانت أكبر حجمًا وثراء بكثير من نظيراتها الفرنسية والألمانية. فقد قزّمت المدنُ الإيطالية من المراكز الحضرية الأوروبية الأخرىٰ، فقد كانت البندقية وفلورنسا وميلانو وجنوة أكبر بكثيرٍ من جميع المدن الفرنسية أو الألمانية. واستطاعت باريس فقط الاقتراب منها في عدد السكان. وكان بكولونيا، أكبر المدن الألمانية، قرابة ٣٥,٠٠٠ نسمة، وكان عددٌ قليل من المدن الألمانية بها أكثر من ٢٠,٠٠٠ مواطنٍ. أما إيطاليا الفيودالية المبكرة فكان بها علىٰ الأقل عشرون مدينة يزيد عدد سكانها عن عشرين ألفًا (انظر الجدول ٧,١)[1]. ولذلك، تطوّر تقسيمُ العمل هنا أكثر من أيٍّ مكانٍ آخر.

(1) Anderson, Lineages of the Absolutist State, p. 46.



ولذلك، كان بإمكان كل مدينة من هذه المدن توفير جيوش وقوات بحرية كبيرة بمفردها. يتضح الأمر بشدة عند مقارنتها بالعصب المدينية الألمانية. فعلىٰ سبيل المثال، كان بإمكان العصبة السوابية-الراينية عام ١٢٨٠م أن تشكِّل جيشًا قوامه ١٠,٠٠٠ رجل تقريبًا[١]. ويمكن لهذا الجيش أن يُنافس جيوش أيٍّ من الدوقات الألمان، لكن حتىٰ يتسنَّىٰ له ذلك كان عليه أن يُوحِّد تسعًا وثمانين مدينة. أما المدن الإيطالية كان بإمكانها جمع هذا العدد بمفردها، ففي هذه الفترة، كان باستطاعة الفلورنسيين جمع جيش قوامه ١٢,٠٠٠[٢]. وبحلول عام ١٢٩٥م، كان لجنوة ٢٠٠ سفينة و٤٠,٠٠٠ رجل تحت تصرُّفها[٣]. ولذلك، كان أحد الأسباب الرئيسة التي دفعت المدن للاختيار بين الملكيَّةِ المركزية أو العصبة؛ غائبًا في إيطاليا. فعلىٰ عكس المدن الألمانية والفرنسية المنفردة، كان بإمكان المدن الإيطالية أن تدافع عن نفسها.

وكذلك اختلفت طبيعة التجارة الإيطالية. إذ كانت المدن الهانزية تتاجر في كميات كبيرة من سلع رخيصة نسبيًا. فعلىٰ الرغم من مزاولة الإيطاليين للتجارة في البضائع السائبة، كالحبوب من أجل المدن، فإنَّهم ركَّزوا بصفة خاصة علىٰ البضائع الكمالية. كانت هذه البضائع باهظة الثمن وصغيرة الكمية نسبيًا. خلقت هذه التجارة بنية مختلفة من المحفزات للمدن الإيطالية.

«كان بإمكان بحر البلطيق، بفضل طبيعة وحجم البضائع الهائل التي كان يوفرها، أن يدعم مجرَّة كاملة من مراكز إعادة التصدير. إلا أنَّه في البحر الأبيض المتوسِّط كان التبادل بكميات صغيرة من البضائع ذات القيمة المرتفعة جدًا موضعَ

---

(1) Rotz, "German Towns," p. 464.

(2) Daniel Waley, The Italian City-Republics (1969), p. 84.

(٣) حول تقدير أهل جنوة، انظر:

Scammel, The World Encompassed, p. 161.

وكان البنادقة حوالي ٢٠,٠٠٠ رجل متاحين للحرب في أوائل القرن الخامس عشر. وعام ١٤٥٠م: كان بإمكانهم تقريبًا أن يحشدوا ٤٠,٠٠٠ من القوات البرية و٢٠,٠٠٠ من القوات البحرية.

Denys Hay and John Law, Italy in the Age of the Renaissance, 1380-(1989) 1530, p. 89; William McNeill, Venice: The Hinge of Europe, 1081-(1974) 1797, p. 70.

نزاع في سنوات ١٣٠٠م بين البندقية وجنوة وحدهما . . . وهكذا ظهر نمط إمبراطوري سرعان ما احتُذي به بشكل واسع، كانت فيه التجارة التي تُعتبر ذات قيمة حيوية أو ثمينة بشكل خاص يتم تنفيذها في هيئة احتكار محدد جيِّدًا في ميناء واحد»[١].

لقد كان بإمكان المدن الألمانية أن تستفيد من شكلٍ من أشكال التنظيم المركزي الذي حافظ علىٰ هوامش ربحهم المنخفضة وقلَّل من تأثير التخصيصية الفيودالية. وأخذًا في الاعتبار هوامش الربح المنخفضة للمدن الألمانية، كانت تكاليف المعاملات المالية والمعلومات التي تكبَّدتها تمثِّل إشكاليةً لهم أكثر مما كانت عليه بالنسبة إلىٰ الإيطاليين. ففضَّلت المدن الألمانية تخفيض التكاليف، وخفض المنافسة بين أعضائها إلىٰ حدها الأدنىٰ، وفي الوقت نفسه حاولوا احتكار تجارتهم في مواجهة الأجانب عنهم. أما المدن الإيطالية، فقد واجهت سوقًا مفترسًا يتم تحصيل الثروات فيه من خلال القضاء علىٰ المدن المنافسة. وكما أزعم، كانت طبيعة السوق المتوسطية أحدَ أهم العوامل التي منعت وجود تحالف مديني. فقد كانت تجارة المدن الإيطالية تجارة صغيرة الحجم في البضائع الكمالية[٢]. وتصل هوامش ربح البنادقة أو أهل جنوة إلىٰ ١٥٠ بالمائة[٣]، بينما

---

(1) Scammel, The World Encompassed, p. 86.

(2) Scammel, The World Encompassed, pp. 86, 90, 101.

وللوقوف علىٰ وصفٍ مشابهٍ للتجارة الإيطالية، انظر:

de Roover, "The Organization of Trade," p. 100.

يشير دوروفر كذلك إلىٰ أنَّ سفن القادِس المستخدمة في النقل لم تكن مناسبة للتجارة السائبة بسبب تكاليف شحنها المرتفعة، وعدم قدرتها علىٰ حمل شحنات كبيرة. ولطبيعة التجارة ذات الحجم المنخفض والقيمة المرتفعة؛ كان عدد السفن المشاركة في هذه التجارة قليلًا نسبيًا. «ففي سنوات الرخاء، أرسلت البندقية عدة أساطيل: اثنتي عشرة سفينة قادس ... إلىٰ سوريا والإسكندرية، وأربعًا إلىٰ القسطنطينية، وأربعًا أو خمسًا إلىٰ الفلاندرز وإنجلترا، واثنتين أو ثلاثًا إلىٰ بارباري».

De Roover, p. 101.

(٣) يُشير شومان إلىٰ هامش ربح يقدَّر بـ ٢٠ إلىٰ ١٠٠ في المائة.

Reinhold Schumann, Italy in the Last Fifteen Hundred Years (1986), p. 107.

ويشير سكامل إلىٰ هامش ربح يُقدَّر بـ٤٠ في المائة لكنَّه يشير إلىٰ أنَّ أهل جنوة مارسوا القرصنة -التي =

تتراوح هوامش ربح البحار الشمالية بين ٥ إلىٰ ١٥ بالمائة، ونادرًا ما تصل إلىٰ ٢٥ بالمائة.[١] . أي أن عددًا قليلًا من السفن المحمَّلة بالتوابل قد تساوي ثروة. ونتيجة لذلك، كان للمدن الألمانية حافز كي تتوافق فيما بينها، وتتفاوض من أجل رفع الأسعار والحد من المخاطر والحفاظ علىٰ هوامش الربح الطفيفة الموجودة. وعلىٰ العكس، كان البنادقة وأهل جنوة عالقين في صراع حياة أو موت من أجل السيطرة علىٰ منافذ البحر الأسود والشرق الأوسط.

انعكست التكنولوجيا البحرية الخاصة بالبنادقة وأهل جنوة علىٰ هذا النوع من التجارة، حيث تمَّ تجهيز السفن الشراعية التي تحتاج إلىٰ عمالة كبيرة كي تنقل حمولات صغيرة نسبيًا، فلم يكن مطلوبًا إلا عدد قليل من السُّفن. وعلاوة علىٰ ذلك، كان لكل سفينة مقدرة دفاعية خاصة بخلاف قوارب الكوغ والسفن الثقيلة الضخمة والتي تحتاج عمالة أقل في المياه الشمالية. وكانت السفن الشراعية التابعة للبندقية يُسيِّرُها رجال أحرار، يعملون كذلك باعتبارهم جنودًا، ويُكمِّلهم

= لم تختلف كثيرًا عن ممارساتهم التجارية العادية- وأسفرت لهم عن هوامش ربح بـ٥٠ إلىٰ ١٠٠ في المائة.

Scammel, The World Encompassed, pp. 101, 200.

ويعتقد وايلي في إمكانية وجود أرباح تصل إلىٰ ١٥٠ في المائة.

Waley, The Italian City-Republics, p. 47.

كانت الأرباح مرتفعة كذلك بالنسبة إلىٰ المستثمر متوسِّط الحال، الذي لم يكن شريكًا مباشرًا في أي مشروع. ويجادل بروديل أنَّ الأرباح تُقدَّر بحوالي ٤٠ في المائة.

Braudel, The Perspective of the World, p. 121.

ويُشير دوروفر إلىٰ أنَّ الرحلات القصيرة تحقق أرباحًا بـ٢٥ في المائة والرحلات الطويلة -كالتي من جنوة إلىٰ القسطنطينية- تحقق قرابة ٤٢.٥ في المائة.

De Roover, "The Organization of Trade," p. 56.

ووجد ماكنيل (McNeill) هوامش ربح تُقدَّر بقرابة ٤٠ في المائة.

Venice, p. 61.

ويشير كيدار -عند تحليله للأزمة الاقتصادية في القرن الرابع عشر- إلىٰ أنَّ هوامش الربح كانت أقلَّ بكثير في تلك الفترة. ولكن حتىٰ في الجزء الأخير من القرن الرابع عشر كان يمكن تحقيق أرباح معقولة تتراوح بين ٣٣ و٣٦ في المائة سنويًا، كما فعل ذلك العاميّ نيكولو بيكاسيو.

Benjamin Kedar, Merchants in Crisis (1976), pp. 64-65.

(1) Braudel, The Perspective of the World, p. 103.

من ٣٠ إلىٰ ٤٠ جنديًا محترفًا، عادة من الرماة، يُتمّون تقريبًا المائتين أو المائتين وخمسين رجلًا للسفينة الواحدة. وكانت هذه السُّفن التي تُبحر جنبا إلىٰ جنبٍ مع سفينتين أو ثلاث سفن أخرىٰ من المدينة نفسها مُحصَّنة ضد القراصنة. ويظهر تأمين الشحن التابع للبندقية في أسعار التأمين المنخفضة[١]. وبالتالي، فقد نفع إيجار الحماية هذا المدن الإيطالية البحرية.

كانت سفن جنوة مختلفة إلا أن تأثيرها كان مشابهًا تقريبًا. حيث مزج أهل جنوة القدرةَ العسكرية لملاك الأراضي الأرستقراطيين (الذين لم يكونوا موجودين في البندقية) مع العبيد المُجبرين في السفن الشراعية. فكانت تجارة جنوة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا باستخدام القوة، وكانت التجارة والقرصنة والتوسُّع الإقليمي أمورًا متشابكة[٢]. وبسبب قدرتها الدفاعية؛ أثبتت سفن جنوة، منفردة كانت أو في مجموعات صغيرة، أنها ليست أهدافًا سهلة.

وبالتالي، ومن دون معرفة السياسة الداخلية للمدن الإيطالية، يمكن للمرء استنتاج سببين مسبقين يفسِّران عدم تفضيل المدن الإيطالية لسلطة مركزية أو عصبة مدينية. أولًا، أنَّهم كانوا أقوياء بما يكفي للدفاع عن أنفسهم ضدَّ سيطرة اللوردات. وثانيًا، أنَّ بيئتهم الاقتصادية دفعتهم إلىٰ التنافس فيما بينهم بدلًا من التحالف.

لكن لا يمكن أن يكون هذا سوىٰ تقدير أوَّليٍّ للنتيجة السياسية الفعلية. فكما أشرت سابقًا، ليس من الضروري أن تتحول أهداف المدن المفضَّلة إلىٰ واقع فعلي مطبق. فالمخرجات تعتمد كذلك علىٰ أجندات مجموعات اجتماعية أخرىٰ وفاعلين سياسيين آخرين. فعلىٰ سبيل المثال، أحبطت الاستراتيجية الإمبراطورية احتمال التحالف بين الملك والبورغر في الحالة الألمانية. وعلاوة علىٰ ذلك، يظل السؤال عن سبب عدم تكاتف هذه المدن خلال فترة تدهورها قائمًا. فلماذا،

---

(1) Scammel, The World Encompassed, p. 128.

وانظر أيضًا:

McNeill, Venice،

للوقوف علىٰ مناقشةٍ عن تكنولوجيتها البحرية.

(2) Scammel, The World Encompassed, p. 159.



مثلًا، لم نشهد تشكيل عصب مدينية في مواجهة الغارات الأجنبية في أواخر القرن الخامس عشر والقرن السادس عشر؟ وأخيرًا، لماذا لم تحوِّل الدولُ-المدنَ نفسها إلىٰ دول ذات سيادة كفرنسا؟ لا تمدنا البيئة الاقتصادية بإجابات علىٰ هذه الأسئلة علىٰ الرغم من تقديمها السِّياق الذي سعت فيه هذه المدن وراء المكاسب المادية. ومرة أخرىٰ، ينبغي لنا أن نتتبَّع التفضيلات والصفقات الفعلية، التي عُقدت بين المدن والفاعلين السياسيين الآخرين من ذوي الصلة.

قوىٰ الطرد المركزي في المملكة الإيطالية وغياب تحالف ملكي-مديني

الأصول التاريخية للبلديات المستقلة

تفككت الإمبراطورية الإفرنجية، التي خلفت البيزنطيين في حماية البابوية، بعد موت شارلمان عام ٨١٤م. ونشأت أربع إمبراطوريات: إمبراطورية إيطاليا، والإمبراطورية الإفرنجية الغربية، والإمبراطورية الإفرنجية الشرقية، وإمبراطورية بورغندي. وكما حدث في الإمبراطورية الإفرنجية الغربية (فرنسا لاحقًا)، والإمبراطورية الإفرنجية الشرقية (ألمانيا لاحقًا)، انقطع النسل الكارولنجي في إيطاليا. ومن ثم انهار الحكم المركزي في شمال إيطاليا.

وكانت البابوية عاجزة عن فرض حكم مركزي دون قوة دُنيانية قوية تدعمها. وسرعان ما أصبحت [هذه القوة الدنيانية] موضع رهان الفصائل المتعارضة، والتي ساندت وعزلت باباوات بإرادتها. بل وصل الحال بإحدىٰ الفصائل أن نبشت قبر أحد الباباوات وقامت بمحاكمة جسده[١].

قفز اللوردات المحليون في فراغ السلطة هذا. وبذلك، كان أثر الانهيار الكارولنجي مشابهًا لما حدث في المملكة الإفرنجية الغربية، والمملكة الإفرنجية الشرقية، إذ انتقلت السلطة إلىٰ الكونْتات والأساقفة والدوقات المحليين[٢].

---

(١) سُمِّيت علىٰ نحوٍ ملائم بـ«المجلس الكنسي للجثمان [سنودس الجثمان]».

Schumann, Italy in the Last Fifteen Hundred Years, p. 33.

(٢) وفق بعض المؤرِّخين، حدث ذلك علىٰ خطوط الفيودالية، التي قُدِّم نظامها من قبل الكارولنجيين.

Schumann, Italy in the Last Fifteen Hundred Years, p. 31. =

ونجح الأساقفة خاصةً في الاستيلاء علىٰ السلطات الملكية، فادعوا لأنفسهم الحقوق الملكية في القضاء والتحكم في الموازين والعملة. فقد كانوا مؤهلين لذلك نتيجة الطابع المديني الدائم لإيطاليا. وبما أنَّ الأسقفية كانت منصبًا كنسيًا تم تصميمه حول مركز حضريٍّ، يسيطر منه الأسقف علىٰ الأبرشية المحيطة به؛ كان الأسقف مؤهلًا تمامًا لتولِّي العديد من المهام الإدارية الملكية. وعلاوة علىٰ ذلك، استمر الطابع الحضَري القوي لإيطاليا حتىٰ بعد التدهور الروماني، نتيجة حفاظ التجارة علىٰ أهميتها(١)، ولم يُغيِّر صعود المسلمين ذلك(٢).

وبنمو المدن، أصبحت اللورديات الدُّنيانية والكنسية غير مقبولة بشكل متزايد. وبحلول القرن العاشر، تمرَّد بعض البورغر -ضد السيطرة الكنسية بالذات- بطريقة مشابهة للغاية لأحداث فرنسا وألمانيا. وفي حوالي منتصف القرن الحادي عشر، بدأ سكَّان المدن في تنظيم أنفسهم بشكل رسمي. فقاموا بتشكيل بلديات واتحادات مُحلّفين؛ لممارسة السلطة العامة. ونشأت أوَّل هذه الاتحادات الرسمية عام ١٠٨١م في ميلانو وبارما(٣)، وسرعان ما تبعهم الكثيرون. وكان هدف البلديات تحديدًا هو التقليل من سلطات جميع التدخلات الخارجية(٤).

= وآخرون -كطوباكو- يرون هذا الأمر باعتباره أقل فيودالية؛ لأنَّ الكونْتات والدوقات كانوا أساسًا أحرارًا من ذوي الأملاك، وليسوا مالكي إقطاعات، خاضعين للإمبراطور. ومع ذلك، فحتىٰ طوباكو يعترف بأنَّ صاحب المرتبة الثانية يُعتبر كالتوابع، وهذا مشابه للنظام الفيودالي.

Giovanni Tabacco, The Struggle for Power in Medieval Italy (1989), p. 159.

(1) Schumann, Italy in the Last Fifteen Hundred Years, p. 76.

(٢) وكما ناقشتُ سابقًا: فإنَّ حجة بيرين فيما يتعلَّق بطبيعة التجارة طويلة المدىٰ ونمو المدن تم إثباتها إلىٰ حد كبير، لا سيما فيما يخُصُّ شمال غرب أوروبا. إلَّا أنَّ زعمه أنَّ الإمبراطورية الكارولنجية صعدت أساسًا نتيجة غلق المسلمين للتجارة المتوسِّطية كان محلَّ نزاع حاد. للاطلاع علىٰ نظرة عامة حول هذا الجدل، انظر:

Havighurst, The Pirenne Thesis.

(3) Martines, Power and Imagination, p. 18.

لكن وفق بعض الروايات: ظهرت هذه البلديات أول الأمر حوالي عام ١٠١٥م. انظر:

Ennen, The Medieval Town, p. 119.

(٤) يرىٰ شومان البلدية باعتبارها اتِّحادًا مُوَجَّهًا ضدَّ اللوردات الدُّنيانيين والكنسيين والسيطرة الملكية.

Schumann, Italy in the Last Fifteen Hundred Years, pp. 81, 88. =

سيطرت هذه البلديات عادةً علىٰ السلطات التي كان يمتلكها الأسقف. أي إن سلطات القضاء، وفرض المكوس، والتحكم في الموازين والعملة أصبحت الآن من نصيب الحكومات المدينية[1]. فعلىٰ سبيل المثال، تنازل الإمبراطور فردريك بربروسا لجنوة عن هذه الحقوق بصراحة عام ١١٦٢م[2]. وحصلت أيضًا علىٰ إعفاءات من الضرائب الإمبراطورية، والحق في خوض الحرب وإعلان السلم وبناء الأحلاف. وللبرهنة علىٰ قيام المدن بالاستيلاء علىٰ سلطات الأسقف، لا يحتاج المرء سوىٰ أن يُدرك أنَّ المدن قد استخدمت حدود الأبرشية نفسها لتعيين مجال الحكم المديني للأرياف المحيطة[3]. لقد ادعت هذه البلديات الاستقلال وحكمت باعتبارها سلطات سيادية[4].

ليس واضحًا إلىٰ أيِّ مدًىٰ احتذت البلديات بحكومة الإمبراطورية الرومانية[5]. إلا أنَّه يبدو وجود بعض أوجه الشبه. فقد كانت البلديات يحكمها القناصل، وهو انعكاس واضح للمنصب الروماني، ثم من قِبل البودستا (كبير الموظفين العموميين)، الذي كان يشبه منصب الدكتاتور القديم. وعلاوة علىٰ ذلك، كان القانون الروماني مصدرًا مهمًّا لإضفاء الشرعية علىٰ سيادة البلديات[6].

= ولمارتينيز الرأي نفسه في:

Power and Imagination, pp. 18-21.

ويؤكِّد طوباكو علىٰ طبيعة البلدية المناهضة للفيودالية ويراها باعتبارها: «جماعةً حَضَرية كانت قادرة فعلا علىٰ توفير ترتيب سياسي لنفسها، في ظلال سلطة الأسقف وفي معارضة لها». وللاطلاع علىٰ تقييم مماثلٍ، انظر:

Barraclough, The Origins of Modern Germany, p. 149.

(1) Martines, Power and Imagination, pp. 14, 175.

(2) Waley, The Italian City-Republics, pp. 57, 58.

(3) Tabacco, The Struggle for Power, p. 219; Schumann, Italy in the Last Fifteen Hundred Years, p. 62; Waley, The Italian City-Republics, p. 111.

(4) Martines, Power and Imagination, p. 16.

(٥) في واقع الأمر، يُنكر طوباكو أنَّ انتخاب الحكومة البلدية -أي: الحكم عن طريق القناصل- كان علىٰ النمط الروماني، رغم التشابه في الألقاب. ولكن للوقوف علىٰ آراءٍ معارضة، انظر:

Ennen, The Medieval Town, p. 119; Abulafia, Frederick II, p. 67.

(٦) تم استيعاب اللومبارد تدريجيًا في الثقافة الرومانية واعتمدوا القانون المدوَّن. وقد دُعِّم حضور =

جملة القول أنَّ إيطاليا تمكَّنت من الحفاظ علىٰ طابع مديني قوي حتىٰ بعد انهيار الحكم المركزي. إذ ادعىٰ أصحاب السلطة المحليون، وخاصةً الأساقفة، حقوقًا ملكية. وحوالي منتصف القرن الحادي عشر، تمرَّدت المراكز المدينية ضد سيطرة اللوردات. ونتيجة لتأثرهم بالنماذج الرومانية القديمة للحكم؛ حرَّروا أنفسهم من السيطرة الكنسية واللوردية، ومارسوا الحقوق الملكية بأنفسهم.

طبقة النبلاء المتمدنة والانشقاق داخل البلدية

اختلفت علاقة طبقة النبلاء بالبورغر في شمال إيطاليا عنها في فرنسا وألمانيا[١]. ففي كلٍّ من فرنسا وألمانيا، كانت المصالح الاقتصادية والسياسية للنبلاء متناقضة مع مصالح البورغر، إلا أن الأمر لم يكن كذلك في معظم المدن الإيطالية.

علىٰ خلاف التجمعات المدينية في شمال غرب أوروبا، كان بإمكان العديد من المدن الإيطالية تتبع أصولها إلىٰ تأسيسها من قِبل الرومان[٢]. فعلىٰ سبيل

= القانون المدوَّن من خلال التقارب بين الحكم البيزنطي -والذي حافظ علىٰ موطِئ قدم له في إيطاليا حتىٰ عام ١٠٥٩م- والدولة البابوية، وكلاهما حافظ علىٰ القانون المدوَّن.

Italy in the Last Fifteen Hundred Years, pp 76, 77.

ويُشير براون إلىٰ أنَّ النظرية الجمهورية الكلاسيكية كانت مهمة؛ لأنَّها وفَّرت نموذجًا لترتيب سياسي دون وجود الكنيسة.

Alison Brown, "Florence, Renaissance and Early Modern State: Reappraisals," Journal of Modern History) 56June (1984, p. 299.

(١) للتركيز علىٰ شمال إيطاليا -وليس إيطاليا كلِّها- أسباب عديدة. أولًا، توجد تقريبًا جميع المدن الكبرىٰ -ما عدا ثلاثًا- في الشمال. وبالتالي، ظهرت الدول-المدن المستقلة في الشمال. وثانيًا، كانت المدن الجنوبية خاضعة لهيمنة سلطات أجنبية، البيزنطيين أولًا، ثم النورمان، والهوهنشتاوفن، والفرنسيين، والأراغونيين. فلم يشنئوا الاستقلالية التي ميّزت الدول-المدن الشمالية. للاطلاع علىٰ سياسة النورمان فيما يتعلّق بالمدن، انظر:

Abulafia, Frederick II, p. 16.

ويناقش إينان التطور الأقل لجنوب إيطاليا.

Ennen, The Medieval Town, p. 147.

(2) Martines, Power and Imagination, p. 14.



المثال، توسَّعت فلورنسا انطلاقًا من نواتها الرومانية. وحتىٰ المدن التي ظهرت بعد هذه الفترة فقد تطوَّرت في وقت سابقٍ عن بقية أوروبا. فالبندقية لم يكن لها أصول رومانية وتأسست في القرن التاسع باعتبارها ميناءً للتجارة مع بيزنطة[١]. ونتيجة لتطورها التاريخي، احتوت المدن الإيطالية طبقة نبيلة مستقرة. وعلىٰ العكس، كانت العديد من المدن الألمانية والفرنسية بلا أصول رومانية ولم تُؤسَّس إلَّا في القرنين الثاني والثالث عشر من قبل التجار، استجابةً للطفرة التجارية.

وكانت الأرستقراطية المالكة للأراضي في إيطاليا مشاركة في التجارة والتمويل: «فلم يكن ذوو الأصول النبيلة في أي مرحلة متعارضين مع التجارة»[٢]. إذ يدل عدم وجود عبيد هاربين في المدن علىٰ عدم التعارض بين الاقتصادَين الريفي والمديني. فقد تخلَّىٰ الأرستقراطيون عن منازلهم الريفية وانتقلوا إلىٰ المدينة[٣]. فكما لاحظ هيبرت، اختلفت طبيعة المدن الإيطالية عن مدن شمال غرب أوروبا[٤].

ولذلك، تتضح التركيبة الاجتماعية لمدن شمال غرب أوروبا والمختلفة عن تلك الخاصة بمدن إيطاليا في الموقع الجغرافي للأحياء التجارية. ففي شمال أوروبا لم يتَّخذ المواطنون الأحرار مساكن لهم في المناطق أو القرىٰ التي يسيطر عليها اللورد، بل أقاموا مساكنَ خارج الحصن القديم، فتكونت ضواحٍ أو شكلوا مدنًا جديدة تمامًا[٥]. وسرعان ما أقاموا أسوارًا لمدنهم، وميَّزوا أنفسهم بذلك

---

(1) Tabacco, The Struggle for Power, p. 148.

(2) Waley, The Italian City-Republics, p. 24.

(3) Diane Owen-Hughes, "Urban Growth and Family Structure in Medieval Italy," Past and Present 66 (February 1975), p. 5; Martines, Power and Imagination, p. 11.

(٤) يقوم هيبرت بمقابلة مدن شمال غرب أوروبا بمدن إيطاليا كي ينتقد أطروحة بيرين القديمة (١٩٢٥م) التي تقضي بأنَّ المدن التجارية الجديدة كانت مختلفة جذريًا عن المدن القديمة التي خضعت لسيطرة النبلاء.

Hibbert, "The Origins of the Medieval Town Patriciate," pp. 15-27.

إلا أنَّه يمكن القول بأنَّ بيرين يقيِّدُ استنتاجاته بشمال غرب أوروبا. وبالتالي، يؤكد كلٌّ من بيرين وهيبرت طبيعة المدن الإيطالية المتميزة.

(٥) انظر:

Rorig, The Medieval Town; Straus, "Germany: 1254-1493," in Strayer, Dictionary of the Middle Ages, vol. 5, p. £490

عن الخاضعين لحكم اللورد. لم يحدث مثلُ هذا الفَصْل في إيطاليا، إذ توسَّعت معظم المدن فيما وراء حدودها الرومانية القديمة وضمت الجزء القديم من المدينة. وعلاوة علىٰ ذلك، مُنع الأرستقراطيون في شمال أوروبا من الاستقرار في المدينة، بينما في إيطاليا كانوا مضطرين إلىٰ ذلك في أغلب الأحيان[١]. وعليه، كان التطوُّر الاجتماعي الإيطالي مختلفًا تمامًا عن التطوُّر الفرنسي أو الألماني، وكانت له تبعات سياسية مهمة.

«لقد كان سكَّان مدن شمال غرب أوروبا، والمدن الشرقية التي ساعدوا في بنائها، معادين للأرستقراطية والنظام الفيودالي، وانتقلوا بطبيعة الحال إلىٰ النظام الملكي باعتباره حاميهم وحليفهم. أما مدن جنوب أوروبا، وخاصةً إيطاليا، فقد كانت مركز الممتلكات العقارية الأرستقراطية، وانجذب النبلاء مبكرًا إلىٰ حياة المدينة وشاركوا في التجارة، خاصة تجارة ما وراء البحار»[٢].

فلماذا كانت الفجوة بين طبقة النبلاء الإيطالية والبورغر أقلَّ وضوحًا مما كانت عليه في فرنسا وألمانيا؟ هناك أسبابٌ عدَّةٌ. أولًا، كانت تحالفات النبلاء والبورغر هي التي شكَّلت البلديات ابتداءً. إذ تحالفت الطبقة الأرستقراطية الدنيا خاصةً مع العامَّة ضد الحكم الكنسي[٣]. حيث سعىٰ هؤلاء النبلاء الأدنىٰ منزلة -أي أدنىٰ من مستوىٰ الكونْتات- إلىٰ الاستفادة من فقدان الأساقفة لسلطتهم.

ثانيًا، يُزعم أن إيطاليا كانت أقلَّ فيوداليَّةً من فرنسا أو ألمانيا[٤]. فكما رأينا، كانت الفيودالية إلىٰ حد كبير ممارسة جرمانية، تعود إلىٰ التحالف بين شيخ القبيلة وحاشيته[٥]. وعلىٰ الرغم من وجود الفرنجة واللومبارد، فإنَّ الفيودالية الحقيقية لم

---

(١) ألزمت جنوة أرستقراطيتها المالكة للأراضي بالعيش في المدينة لبضعة أيام في السنة. وبالمثل، طلبت فلورنسا من أرستقراطيتها الفيودالية العيش في المدينة.

Ennen, The Medieval Town, pp. 118, 143.

(2) Heer, The Medieval World, p. 75.

(3) Schumann, Italy in the Last Fifteen Hundred Years, p. 53.

(4) Le Goff, Time, Work, and Culture, p. 69; Anderson, Passages from Antiquity to Feudalism, p. 165.

(٥) علىٰ الرغم من اشتمال الفيودالية علىٰ عناصر رومانية، فإنَّ التأثير القوي للعرف الجرماني كان =

تتجذر بالقدر نفسه كما حصل في شمال غرب أوروبا. فقد كان التأثير الروماني مهيمنًا. (وللسبب نفسه؛ كانت الفيودالية أقلَّ قوة في جنوب فرنسا). وبناءً علىٰ ذلك، لم تكن المهن العسكرية والتجارية مشاريع منفصلة تمامًا. فعلىٰ الرغم من أن كون العامي مسلحًا قد يسيء إلىٰ سمعته، فإنَّه كان فطنًا كفاية كي لا يترك الربح عندما تسنح له الفرصة(١).

ثالثًا، تقدّم طبيعة التجارة المتوسِّطية سببًا آخر دفع النبلاء للقيام بهذا التحول إلىٰ المدينة. فقد كانت السلع الكمالية التي يتم الاتجار فيها في البحر الأبيض المتوسط يتم الحصول عليها من خلال التجارة طويلة المدىٰ. ولذلك لم تكن تجارة السلع الكمالية في المنتجات التي لا يمكن الحصول عليها في إيطاليا لتضر الإنتاج الزراعي للنبلاء مالكي الأراضي. فعلىٰ سبيل المثال، لن يضرَّ استيرادُ التوابل الإنتاجَ المحلي للحبوب. وعلاوة علىٰ ذلك، كانت أغلب هذه التجارة متوقِّفة علىٰ التزاوج الناجح بين القوة العسكرية، وهو مجال الفرسان مالكي الأراضي، والمقدرة البحرية(٢). أي أنَّ كلتا المصلحتين كانتا تدعمان بعضهما البعض، وقامت تجارة جنوة خاصةً بالمزج بين القوة والمصالح الاقتصادية(٣). ولم تكن البندقية أيضًا تأبىٰ التدخل العسكري، فقد استطاعت تحويل مسار الصليبيين نحو القسطنطينية وإسقاط الإمبراطورية البيزنطية عام ١٢٠٤م. ويدل توسُّعها في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط بشكل أوضح علىٰ ذلك.

منحت طبقةُ النبلاء المدينية هذه المدنَ الإيطالية بعض السمات الفريدة. فعلىٰ

= عنصرًا حاسمًا في الطابع الفيودالي للعلاقات الألمانية والفرنسية. إذ يرىٰ كلٌّ من ستيفنسون وبوغي السلطةَ الرومانية باعتبارها مُتميِّزة عن مبادئ الحكم الفيودالية.

Poggi, The Development of the Modern State, pp. 19, 26; Stephenson, Mediaeval Institutions, p. 210.

(١) فعلىٰ سبيل المثال: يلاحظ وايلي بقاء الروح العسكرية التي تسيء إلىٰ العامِّي.

Waley, The Italian City Republics, p. 48.

(٢) يرىٰ ماكنيل هذا المزيج باعتباره عنصرًا حاسمًا في تفسير نجاح المدن البحرية الإيطالية.

McNeill, Venice، خاصةً الفصل الثاني.

(٣) في نظر أهل جنوة، كانت القرصنة والتجارة متشابكتين، انظر علىٰ سبيل المثال:

Scammel, The ""'orld Encompassed, pp. 157-159.

سبيل المثال، كانت إحدىٰ نتائج وجود النبلاء هي الانشقاق الداخلي. فعلىٰ الرغم من وجود تصنيفات قليلة يمكن تعميمها علىٰ جميع المدن الإيطالية، فإنَّ هذه الانشقاقات قد لعبت دورًا حقيقيًا في حياة أغلب الإيطاليين من سكان المدن[١]. فقد كان النبلاء بارزين نظرًا لأسلوب حياتهم العسكري، ولذلك كانوا يُوصفون أحيانًا بأنَّهم فرسان milites (وهو الوصف اللاتيني للفارس الراكب) كي يتم تمييزهم من المشاة pedites (وبالتالي من العامَّة). وأحيانًا كانوا يوصفون بكل بساطة بالأقطاب «(أي العظماء)» كي يتم تمييزهم عن الشعب popolani[٢]. وعليه، كان هناك انقسامٌ بين النبيل والعامي، مهما بلغ ثراء الأخير. وكما كان الحال بالنسبة إلىٰ الأرستقراطية الألمانية والفرنسية، منح هؤلاء النبلاء قيمة كبيرة لسلالتهم؛ كي يتميزوا عن العامَّة[٣]. فكان هذا أحد مصادر التوتُّر الدائمة في المدن الإيطالية. ففي العامين اللذَيْن أعقبا عام ١٢٩٣م، قام الفلورنسيون بنفي أقل من نصف النبلاء بقليل[٤].

وحمل النبلاء كذلك عداءً لبعضهم البعض. فقد تتصادم العائلات بسبب المنافسة الاقتصادية أو إساءة مُتَصَوَّرة إلىٰ أحد أفراد العائلة. كان هذا انقسامًا آخر بين طبقة النبلاء المدينية وطبقة النبلاء مالكي الأراضي، رغم أنَّه كان من المستحيل التمييز؛ أين تبدأ هذه المجموعة وأين تنتهي المجموعة الأخرىٰ؟![٥]. فبدلًا من التركز في عائلات نووية، وهي النتيجة الشائعة للتحضُّر، توسعت

(١) تمت مناقشة فكرة إدراك سكان المدن التام لهذه الاختلافات بشكلٍ جيد في:

Martines, Power and Imagination, p. 46.

(2) Schumann, Italy in the Last Fifteen Hundred Years, p. 116.

(٣) فعلىٰ سبيل المثال: زعم البرجي Alberghi -عشائر جنوة- أنَّ نسبهم يرجع إلىٰ طبقة الأشراف الرومانية القديمة.

Scammel, The World Encompassed, p. 210.

كانت تتكون هذه العشائر من أصهارٍ وموالٍ وجيران كانوا علىٰ استعداد للحصول علىٰ اللقب نفسه ولمساعدة بعضهم البعض.

(4) John Mundy, "Medieval Urban Liberty," manuscript (1993), p. 7.

(5) Martines, Power and Imagination, p. 30.

عائلات النبلاء في المدن[1]. فكانت العائلات التي لا تجمعها علاقات قرابة قد تتخذ اسمًا أخيرًا متشابهًا كي تقوي التحالف فيما بينهم. واستخدمت هذه العائلات الممتدة أبناءها كوكلاء أعمال، داخليًا وخارجيًا[2]. وشكَّلت هذه العشائر الأسرية فِرَقًا مسلَّحة، فصائل consorterie، للدفاع عن أنفسهم ضدَّ العائلات المنافسة[3]. وكانوا غالبًا يعيشون في منازل متجاورة، مع الكنيسة الخاصة بهم والبرج الموجود دائمًا والذي ينسحبون إليه في أوقات الخطر ويمطرون الشوارع تحتهم بالحجارة[4]. وكان الثأر بين العشائر المختلفة أمرًا شائعًا.

كان هناك انقسامات أخرىٰ منتشرة، وخاصةً خلال القرن الثاني عشر، نتيجة تقسيم العمل المتزايد في المدن النامية. وعلىٰ الرغم من كون الفرق بين النبلاء (الأقطاب) والطبقة العليا من العامَّة (popolani grasso) أحيانا فرقًا ضئيلًا، فإن التفاوتات الاقتصادية بين البورغر كان من الممكن أن تكون كبيرة جدًا[5]. وكان من الممكن تمييز الطبقة العليا من العامة (التُّجار وأبناء الطبقة الوسطىٰ المتنفذين) عن الطبقة الدنيا popolani minute (أعضاء رابطة التُّجار)، الذين كانوا تميزوا بدورهم عن عمالة المدن the capette. لم تقم العديد من هذه الفصائل بتنظيم الاقتصاد فحسب وإنما أنشئوا كذلك وحدات اجتماعية متماسكة، لها حرسها الخاص. فعلىٰ سبيل المثال، نظَّمت رابطة التجار سن الزواج، والدخول إلىٰ

(1) Owen-Hughes, "Urban Growth and Family Structure," pp. 3, 20, 23.

(٢) عمل هذا أيضًا علىٰ فصل النبلاء عن عامة الناس، نتيجة عدم امتلاكهم لمفهوم العائلة الممتدة.

(3) Martines, Power and Imagination, p. 35.

(4) Waley, The Italian City-Republics, p. 175f.; Owen-Hughes, "Urban Growth and Family Structure," p. 6; Martines, Power and Imagination, p. 36.

(٥) من المربك أنَّ بوبولو popolo قد تشير أيضًا في بعض الأحيان إلىٰ النبلاء. وفي هذا السياق، تم استخدامها باعتبارها لقبًا فخريًا؛ لكون هؤلاء هم النبلاء «الأخيار» الذين وقفوا في صفِّ البوبولو (العامَّة).

Waley, The Italian City-Republics, p. 167.

وللاطلاع علىٰ تعداد آخر لهذه المجموعات المختلفة، انظر أيضًا:

Heer, The Medieval World, pp. 78-79.

المهنة، وشكّلت فرقة عسكرية[١]. وبالتالي، ظهرت الاختلافات الاقتصادية في اختلافات اجتماعية وثقافية، إذ وفّرت كل هذه المجموعات وسائل الدفاع العسكرية لأنفسها.

قد تغطي هذه الانقسامات الاجتماعية انقسامات جغرافية داخل المدينة أو تتقاطع معها. فقد كانت المدن مُقسّمة غالبًا إلىٰ مناطق سكنية، أو أحياء contrade[٢]. وهكذا، كان في بولونيا أربع مناطق سكنية مقسَّمة إلىٰ اثنين وسبعين حيًا. وكان الحي غالبًا يتمركز حول كنيسة، وقد تكون [هذه الأحياء] أيضًا وحدات متماسكة لها قوة مسلحة خاصة بها[٣]. وتم تكثيف الاختلافات عادةً بين الأحياء والمناطق السكنية المختلفة بطقوس عزَّزت من الطابع التنافسيّ بين المناطق الجغرافية[٤].

وباختصار، كانت المدن الإيطالية مختلفة تمامًا عن مدن شمال غرب أوروبا، وذلك لامتلاكها خصلتين مختلفتين تمامًا. أولًا أصبحت طبقة النبلاء مالكي الأراضي متمدينة واندمجت في المهن التجارية. وثانيًا، كانت المدن الإيطالية مليئة بالفصائل، حيث كان التنظيم السياسي لهذه الفصائل موازيًا لتنظيم حكومة المدينة. وقامت هذه الفصائل أيضًا بتوظيف قناصل وكان لديها قواتها المسلحة الخاصة بها. وعلىٰ العكس، كان في مدن الهانزا طبقة أشراف تجارية تحكم من خلال مجالس المدينة. وكانت هذه المدن متجانسة سياسيًا وقضائيًا، ويعود ذلك

---

(1) Martines, Power and Imagination, p. 77.

(2) Waley, The Italian City-Republics, pp. 197-199.

(٣) لا تزال هذه الانقسامات الجغرافية موجودة اليوم. ويُرمز إليها -مثلا- بسباق باليو للخيول في سيينا حيث يرسل كل حي بطلَه. ويلاحظ ديوندس وفلاسي أنَّ هذه الأحياء كادت أن تشكل دولًا-مدنًا داخل المدينة، بحكومتها الخاصة وعَلَمَها وفرقها المسلَّحة ودستورها.

Alan Dundes and Alessandro Falassi, La Terra in Piaza (1975), p. 13.

(٤) «كان يجتمع سكان المناطق المختلفة rioni في مدنٍ عدة كي يقذفوا بعضَهم البعض بالحجارة، في رياضة عنيفة ينتج عنها العديد من الضحايا؛ ففي سيينا تم توثيق معركة في الحرم الجامعي بين المناطق الثلاث (terzi) في وقت مبكِّر عام ١٢٣٨م. كان القذف بالحجارة علىٰ هذه الشاكلة رياضةً منظَّمة في عدد من المدن، إلىٰ جانب أشكال أخرىٰ مختلفة من القتال والمصارعة».

Waley, The Italian City-Republics, p. 199.

جزئيًا إلىٰ قبولها بالمدونات القانونية الخاصة بمدنها الأم. وساعد أيضًا انتشارُ العائلات في جميع أنحاء الهانزا علىٰ التجانسِ الاجتماعي بين مختلف المدن الأعضاء.

تأثير الفاعلين الأجانب في الانقسامات بين المدن وداخلها

لقد كان للقوىٰ الخارجية دورٌ مهم في إيطاليا حتىٰ قبل ظهور البلديات المستقلَّة. حيث فاقم تدخُّلهم المستمرُّ طوال أواخر القرون الوسطىٰ وعصر النهضة الانشقاقات الداخلية في البلديات. وتسببت هذه القوىٰ كذلك في تقسيم المدن فيما بينها، وبالتالي منعت أيَّ مقاومة مُوَحَّدَة. ومن ناحية أخرىٰ، رحَّبت مصالح المدن المتنافسة أحيانًا بالتعدِّي الخارجي ومكَّنت له. إذ تحالفت بعض المدن مع القوىٰ الأجنبية من أجل التغلُّب علىٰ منافسيهم الخارجيين.

وكما رأينا، حاول الملك الألماني إقامة سلطةٍ قوية في شمالِ إيطاليا والولايات البابوية. ونتيجة لذلك، فقد سيطرت سلالة الأوتونيين علىٰ الانتخابات البابوية بقبضة قوية، علىٰ الأقل حتىٰ وقت النزاع حول التنصيب. إلا أنه في الوقت نفسه تقريبًا تأسست قوة جديدة في الجنوب؛ النورمانديين. إذ لجأ البيزنطيون الذين قام المسلمون الأغالبة (٩٠٢م) بإجلائهم تدريجيًا من صقلية إلىٰ المرتزقة، وقاموا بتجنيد النورمانديين من أحفاد الفايكنغ الذين استقروا في فرنسا[1]. أثبت المحاربون النورمانديون نجاحًا كبيرًا كما فعلوا في أماكن أخرىٰ. إلا أنَّ براعتهم العسكرية صاحبها عدم القدرة علىٰ الثقة بهم. إذ تحولوا عام ١٠٤٣م ضد البيزنطيين وطردوهم من إيطاليا. ومن ثَمَّ حاول النورمانديون أخذ صقليَّة من المسلمين.

رأىٰ البابا في هؤلاء النورمانديين حلفاء دُنيانيين ممكنين ضد الملك الألماني. ولذلك، سعىٰ البابا غريغوري مباشرة نتيجة النزاع حول التنصيب نحو الحصول علىٰ دعم النورمانديين ضد الألمان الذين كانوا يتقدمون نحو روما. فقدَّم النورمانديون المساعدة المطلوبة للبابا، وتم إحباط الغزو الألماني. إلا أن

(1) Schumann, Italy in the Last Fifteen Hundred Years, p. 35.

النورمانديون أثبتوا مرة أخرىٰ أنَّهم ليسوا حلفاء موثوقين، إذ قاموا باستباحة روما بأنفسهم[١]. ثم تراجعوا إلىٰ حيازاتهم الجنوبية وركَّزوا علىٰ تشكيل دولة فيودالية قوية. وقاموا بتقسيم الممتلكات إلىٰ أراضٍ مجانية خاصة بالكنيسة؛ وإقطاعات فيودالية (يملكها المُقطعون التوابع)؛ ومجال ملكي. ونتيجة لذلك، أصبحت المدن خاضعة لسيطرة فيودالية، ومُنعت من الاستقلال[٢]. وكان هذا سببًا من أسباب استقلال المدن الشمالية فقط وتطورها إلىٰ دول-مدن مزدهرة.

وفي ظل حكم الهوهنشتاوفن (١١٣٨-١٢٥٤م) جدد الأباطرة الألمان اهتمامَهم بإيطاليا. فتمكَّن فريدريك الأول بنجاح من الزواج من سلالة النورمانديين (١١٧٧م). وعام ١١٩٨م، تُوِّج حفيدُه، فريدريك الثاني، ملكًا علىٰ صقلية. ومذ ذلك الوقت فصاعدًا، أصبحت مملكة النورمانديين في صقلية تحت سيطرة الألمان، واستمر الألمان في الاستراتيجية الفيودالية النورماندية[٣].

وغنيٌّ عن القول أنَّه مع سعيِ الهوهنشتاوفن الألمان إلىٰ فرضِ امتيازات إمبراطورية في الشمال والسيطرة الفعلية علىٰ الجنوب، شعرت البابوية بتهديد شديد. وقد أضافت إيرادات صقلية، أحد منتجي الحبوب الرئيسين في ذلك الوقت، ثقلًا إلىٰ الهدف الإمبراطوري[٤]. ونتيجة لذلك، سعىٰ البابا للتحالف مع البلديات في الشمال، وسعىٰ إلىٰ إضعاف الموقف الإمبراطوري في الجنوب. فانضمَّت بعض البلديات إلىٰ البابوية وأصبحت بالتالي جزءًا من الحزب المناهض

---

(١) المرجع السابق، (ص٤٨).

(2) Tabacco, The Struggle for Power, p. 240.

(٣) ولاسترضاء البابا، الذي خشيَ السيطرة الألمانية علىٰ شمال وجنوب إيطاليا؛ جادل الإمبراطور بأنَّ مملكة صقلية (المملكة the regnum) لم تكن جزءًا من الإمبراطورية (الإمبريوم the imperium). ولذلك، لا داعي لأن يكون مُلك صقلية في قبضة الإمبراطور الألماني. ولم تكن هذه طبعًا سوىٰ حيلةٍ قانونية حيث إنَّ السيطرة الفعلية ظلت في أيدي الهوهنشتاوفن.

(٤) حَسب بعض التقديرات: كانت إيرادات صقلية تعادل نصف إيرادات فرنسا.

Tabacco, The Struggle for Power, p. 249.

كانت إيرادات باليرمو لوحدها -كما زُعم- تُنافس إيرادات المملكة الإنجليزية بأكملها.

Abulafia, Frederick II, p. 14.

(لم يوضِّح أبو العافية ما إذا كان هذا التقدير دقيقًا).

للإمبراطورية، الجويلفيون (Guelphs)، في حين سعىٰ آخرون -كالجيبليين (Ghibellines)- إلىٰ الوقوف إلىٰ جانب الإمبراطورية[١]. يعود تشكيل هذين الحزبين تقريبًا إلىٰ عام ١٢٤٠م، عندما كان فريدريك الثاني فاعلًا رئيسًا في إيطاليا[٢].

وتحوَّل البابا الآن إلىٰ شارل الأنجوي، أخي الملك الفرنسي، كي يتحدَّىٰ القبضة الألمانية علىٰ صقلية بعد موت فريدريك الثاني عام ١٢٥٠م. وعام ١٢٥٤م، توفي الوريث المباشر لسلالة هوهنشتاوفن، فقام البابا، باعتباره السلطة العليا اسميًا[٣]، بإهداء الأراضي إلىٰ بيت أنجو الفرنسي[٤]. بل زاد البابا في الهدية بأن قدَّم لشارل إيرادات العُشر في فرنسا؛ كي يغطي النفقات. سيطر الأنجو فعلًا علىٰ صقليَّة، وأخذ شارل جميع منافسيه الألمان، من كل الأعمار، وقتلهم أو سجنهم حتىٰ الموت. إلا أنَّ سكَّان صقلية لم يتقبَّلوا الهيمنة الفرنسية جيدًا. حيث اندلع تمرُّدٌ في عيد الفصح عام ١٢٨٢م، وفي يومٍ واحدٍ فقط قُتل ألفا فرنسي. كان التمرُّد مدعومًا من قِبل الأراغونيين الذين كانوا أصهار الهوهنشتاوفن، ولذلك طالبوا بميراثهم.

وكانت النتيجة أن انسحب الفرنسيون إلىٰ البر الرئيس، وأسسوا مملكة نابولي[٥]. وأصبحت صقلية تحت حكم الأراغونيين الأسبان. واستمر الأباطرة

---

(١) سمَّىٰ الجويلفيون أنفسَهم تبعًا للفِلْف؛ المعارضين الساكسونيين للملك في إيطاليا. ويعود لقب الجيبليون إلىٰ قلعة فايبلينغن التابعة للهوهنشتاوفن. وفي مرحلة ما، كان التوسكاني يميلون إلىٰ تفضيل الإمبراطور، بينما كانت المدن اللومباردية تميل إلىٰ تفضيل البابا.

Barraclough, The Origins of Modem Germany, p. 150.

وللاطلاع علىٰ الأسباب التي تُفسر سبب عدم تفضيل الفصائل الداخلية في المدن للهوهنشتاوفن، انظر:

Abulafia, Frederick II, p. 72.

(2) Waley, The Italian City-Republics, p. 201.

(٣) ادعىٰ أنَّه اللورد المهيمن الشرعي علىٰ صقلية بما أنَّه قد مَنح هذه المنطقة للنورمانديين ليطردوا منها المسلمين.

(٤) للوقوف علىٰ مناقشةٍ لهذه الحادثة، انظر:

Schumann, Italy in the Last Fifteen Hundred Years, p. 111; Tabacco, The Struggle for Power, p. 247.

(5) Schumann, Italy in the Last Fifteen Hundred Years, p. 113f: Tabacco, The Struggle for Power, p. £252

الألمان في ادعاء السيطرة الإسمية علىٰ الشمال، علىٰ الرغم من أن البلديات كانت تحكم باعتبارها دولًا سيادية علىٰ أرض الواقع[1]. وظل وسط إيطاليا تحت الولاية البابوية التي كانت لتتحالف مع البلديات أو أي فاعل أجنبي أو مع كليهما؛ كي تقف في وجه الطموحات الإمبريالية الألمانية.

ولذلك، حدثت العديد من التدخلات الأجنبية، والتي كانت لها نتائج مهمة بالنسبة إلىٰ البلديات وتطورها فيما بعد إلىٰ دول-مدن. فقد قسَّمت القوىٰ الخارجية البلديات، إذ شدّد التدخل الفرنسي من الاستراتيجية المدينية المتقلبة بين التحالف مع الإمبراطور أو مع البابا. فصار *الجيلفيون* مصطلحًا يُمثِّل الدعم الموجه للبابا والفرنسيين ضد الإمبراطور[2].

لقد تسبب التدخل الأجنبي أيضًا في استفحال الشِّقاق داخل المدن. حيث كان كلُّ فصيلٍ مستعدًا للتضحية بسِلم واستقلال البلديات للحصول علىٰ مكاسبه الخاصة[3]. وكقاعدة عامة، يمكننا أن نشير إلىٰ أن النبلاء فضَّلوا الاستراتيجية الإمبراطورية، ربما آملين في هبات فيودالية، بينما فضَّل التجار حزب الغلف[4]. ولكن بسبب التبادل الحاصل بين البورغر والنبلاء؛ يعد التعميم أمرًا صعبًا للغاية.

وباختصار، أدَّىٰ الضغط الخارجي إلىٰ صِراعات بين المدن وزيادة الانشقاقات داخلها. إذ كان علىٰ المدن التعامل مع الصراعات المميتة بين مختلف عشائر النبلاء، وبين النبلاء والعامة، وبين طبقات العامة المتنوعة. لقد كان لكلِّ مجموعة من هذه المجموعات تفضيلات مختلفة فيما يخص أي قوة خارجية قد تكون الحاكم المثالي؟

---

(١) ومع ذلك، في وقت متأخر عام ١٣١٣م لم يزل هنري السابع يدعي الهيمنة العالمية.

Tabacco, The Struggle for Power, p. 269.

(2) Waley, The Italian City-Republics, p. 210.

استمر استخدام هذه المصطلحات حتىٰ بعد تدهور الهوهنشتاوفن وتراجع الحظوظ الفرنسية في صقلية.

(٣) وهكذا، حوَّل كاستروشيو كاسترانى (Castruccio Castracani) البودستا في مدينة لوكا -وهي منصب مؤقت- إلىٰ استبداد دائم من خلال التحالف مع قوات الجيليين في المدينة.

Louis Green, "Lucca under Castruccio Castracani," I Tatti Studies (1985) 1, pp. 137-159.

(4) Waley, The Italian City-Republics, p. 206; Tabacco, The Struggle for Power, p 261.

مصالح الملك والمدن المتعارضة

توضح لنا هذه الضغوط الخارجية سبب عدم قدرة الملك الألماني علىٰ الاستفادة من الانتعاش المديني كما فعل الملك الفرنسي. فمن خلال تحويل ولاءاتهم بين القوىٰ الأجنبية التي حاولت الهيمنة علىٰ إيطاليا؛ كانت المدن قادرة علىٰ تحسين موقعها التفاوضي أو الحصول علىٰ الاستقلال الكامل[1].

إلا أنه كانت هناك أسباب أخرىٰ. أولًا، وحَّدت البلديات كلًّا من مصالح النبلاء والتجار، وكانت قد حرَّرت نفسها في وقت سابق من اللوردية الكنسية. وبالتالي، كان العامل الرئيس الذي حدا بالمدن الفرنسية إلىٰ السعي وراء الدعم الملكي، أي التحرر من سيطرة اللوردات، كان غائبًا في إيطاليا.

وعلاوة علىٰ ذلك، وكما ناقشتُ في بداية هذا الفصل، كانت المدن الإيطالية أقوىٰ بكثير من نظيراتها الفرنسية أو الألمانية. فقد كانت كلٌ من البندقية، وفلورنسا، وميلانو، وجنوة أكبر من كولونيا -أكبر المدن الألمانية- بمرَّتين أو ثلاث. وكانت بقية المدن الألمانية أصغر بكثير. وبالمثل، كانت المدن الفرنسية ذات حجم صغير. كانت باريس استثناءً من ذلك، علىٰ الرغم من أنها كانت في الوقت نفسه أصغر بقليل من جنوة. فبما أنَّ كلَّ مدينة من المدن الإيطالية كانت تمتلك قوة كبيرة خاصة بها؛ لم تكن بحاجة لحلفاء من أجل الحماية العسكرية.

وثالثًا، كان الموقف الإمبراطوري الألماني، لكونه أجنبيًا، مشكوكًا فيه دائمًا. ففي فرنسا، كان بإمكان المدن أن تأمل في حماية الملك لمصالحها؛ في مقابل ما وفرته له من مصادر للإيرادات. أما المدن الإيطالية لم يكن ثَمة ما يدعوها إلىٰ توقُّع مثل هذا السلوك من الإمبراطور الألماني. فالمملكة الإيطالية قد تمثل مجرد قاعدة للإيرادات للطموحات الإمبريالية للإمبراطور في ألمانيا أو في غيرها. وحاول فريدريك الأول أيضًا إعادة فرض التزامات فيودالية. إلا أنَّ الفيودالية

---

(١) علاوة علىٰ ذلك -بسبب صراعاتهم الشرسة-، نجحت الكنيسة والإمبراطورية في نزع الصفة الأسطورية عن مزاعمهم في الحكم.

Tabacco, The Struggle for Power, p. 221.

كانت نمطًا تنظيميًا يقوم علىٰ «شبكة من العلاقات الشخصية». وبالتالي لم تكن هذه الالتزامات مفيدة مع الوحدات الاعتبارية المجردة[١]. ففي نظام قائم علىٰ الروابط الشخصية، يكون الاستحواذ [علىٰ شيء] لفترة كافيًا للحفاظ علىٰ الحق [في ملكيته]، لكن في نظام مديني قائم علىٰ التبادل السوقي، يكون من الضروري وجود حقوق ملكية أكثر وضوحًا[٢].

وعلاوة علىٰ ذلك، تمكَّنت المدن، في فترة ضعف الملكية الألمانية في العقود السابقة لحكم الهوهنشتاوفن، من اكتساب السُّلطة والتحرر من هذه الالتزامات الفيودالية. وعندما سعىٰ فريدريك الأول لإعادة فَرْضِها، كان الأوان قد فات[٣]. وكانت المدن غير مُسْتَعدَّةٍ للتخلِّي عن الحريات التي اكتسبتها.

وأخيرًا، كما في ألمانيا، كان بإمكان المدن الإيطالية أن تتوحد عندما يكون الأمر ضروريًا. فعلىٰ الرغم من النزاع الواقع بين البلديات والانشقاق الداخلي فيها، فقد أدركت المدن أحيانًا أنَّ مصالحها المتقاربة تفرض عليها عملًا موحَّدا ضد الإمبراطور في أوقات الأزمات. فقاموا بتشكيل العصبة اللومباردية عام ١١٦٠م وقاموا بتجديدها عدة مرات في وجه الضغط الإمبراطوري من قِبل

---

(١) انظر حول هذه الحجة:

Tabacco, The Struggle for Power, p. 215.

ويتوافق هذا مع تقييمي العام السابق للتوتر بين التنظيم الفيودالي والحياة المدينية.

(٢) عن الصفة التجريدية للعلاقات الرأسمالية البدائية

protocapitalist relations

[المركنتيلية]، انظر:

Becker, Medieval Italy.

وللاطلاع علىٰ مناقشة جيدة لعمل بيكر، انظر:

Janet Coleman, "The Civic Culture of Contracts and Credit."

تختلف كولمان مع بيكر في اعتبار الثقة العامة في الحكومة البلدية كانت قائمة علىٰ توافر الائتمان. بل تُركِّز علىٰ الأسباب السياسية والاقتصادية التي تفسر كيف أمكن لمجموعة مجردة من العلاقات الاجتماعية أن تتطوَّر. وهذا يعني أنَّ الائتمان والعقد المجرد بالنسبة إليها هما نتيجة -وليسا حالة قبلية- لعلاقات سياسية مختلفة. ويقترب موقف كولمان من موقفي.

(3) Schumann, Italy in the Last Fifteen Hundred Years, p. 85.



فريدريك الأول (١١٥٢-١١٩٠م)، وفريدريك الثاني (١٢١١-١٢٥٠م). لقد قاموا بتشكيل حلفٍ دفاعي وأعدوا وحدات عسكرية تتحمل المدن المستقلة تجهيزها[١]. وقد كبّدت هذه العصبة فريدريك الأول هزيمة نكراء في ليانو في عام ١١٧٦م. وعلىٰ الرغم من كون فريدريك الثاني أكثر نجاحًا في المعارك، فإنّه عجز أيضًا عن نَيْل انتصارٍ صريح.

لا يجب أيضًا أن ننسىٰ دور البابا في توحيد هذه المدن. فنظرًا لتفرق المصالح بين هذه المدن واختلاف تحالفاتها الداخلية، فإنّها قد تواجه مشاكل خطيرة فيما يخص العمل الجماعي، والتي تم التغلُّب عليها ساعتها جزئيًا نتيجة رغبة البابا في المساعدة في تنظيم هذه العُصب. وفي واقع الأمر، يلقي هاي ولو باللائمة في عدم وجود حكم مركزي في إيطاليا علىٰ استراتيجية البابا المعارِضة لأيِّ لوردٍ دُنياني يسعىٰ لتأسيس سلطة من هذا النوع[٢].

وكردَّةِ فعلٍ، توجه الأباطرة الألمان إلىٰ حيازاتهم في جنوب إيطاليا، وحافظوا علىٰ إدارتها بالطريقة الفيودالية[٣]. ويرجع هذا جزئيًا إلىٰ كون التمدن في جنوب إيطاليا كان أقل تقدمًا، وكذلك طبيعة صقلية الزراعية.

باختصار، فشلت السياسة الإمبريالية الألمانية في الشمال وعزَّزت من الاستقلال المديني، بينما نجحت في دعم ملكية فيودالية في الجنوب، مع استقلال مديني ضئيل[٤]. وتمت إعاقة تكوّن تحالف بين الملك والمدن الشمالية لأنه لم يكن لديه الكثير ليقدمه لهم. فقد قضت المدن بنفسها علىٰ قمع اللوردات، وكانت تُمارس الحقوق الملكية منذ فترة كالسلطة القضائية، وسكِّ

---

(1) Waley, The Italian City-Republics, p. 176.

(2) Hay and Law, Italy in the Age of the Renaissance, p. 4.

(٣) وفي توافق مع أسلاف الألمان النورمانديين، فضَّلت السياسة الإمبراطورية الألمانية الالتزامات الفيودالية بدلًا من البحث عن تحالف مديني. «وكان هذا -بشكل لا لبس فيه- استئنافًا للتجربة النورماندية السابقة».

Tabacco, The Struggle for Power, p. 245.

(٤) ربما كان هذا سببًا إضافيًا لمحاولة الأباطرة الألمان اتِّباع استراتيجية فيودالية في ألمانيا بدل أن يبحثوا عن تحالف مديني.

العملة، وفرض الضرائب. ولم يكونوا بحاجة إلىٰ أيٍّ تحالف خارجي يُدافع عنهم، وعارضوا إعادة الإمبراطور للالتزامات الفيودالية. وعلاوة علىٰ ذلك، أدىٰ تنوُّعُ الأنظمة السياسية المدينية إلىٰ جعل التحالف أمرًا صعبًا. وأخيرًا، وكان التأثير المستمرُّ للقوىٰ الخارجية من الألمان والفرنسيين والإسبان يعني أن المدن كان بإمكانها تغيير المواقع في الصفوف متىٰ اقتضت الضرورة.

الدولة-المدينة بدلًا من العصبة المدينية

لقد أدت العديد من العوامل التي جعلت من التحالف بين البورغر والنظام الملكي أمرًا مستحيلًا، إلىٰ منع إنشاء العصب المدينية. إذ أحبطت المصالحُ الناشئة عن الانشقاق الداخلي، والتباينُ في أنظمة المدن أيَّ مُحاولة لإنشاء شكل من التعاون أكثر ديمومة. إلا أنه ربما تكون بيئة السوق الافتراسية التي أدَّت بالمدن إلىٰ التنافس بدلًا من التوحُّد هي أهم الأسباب.

تركيز السُّلطة: صعود السِّينورية

أدَّىٰ التدخُّل الخارجي والانقسامات الداخلية، بين القرن الثاني عشر وأوائل القرن الخامس عشر، إلىٰ تغيُّرات في نوع حكومة البلديات الإيطالية، فاختفت الحكومة القنصلية التي أدارت البلديات الأولىٰ، وتم استبدالها بأشكالِ حكم أكثر استبدادًا.

فكان واجبًا علىٰ البلديات منذ نشأتها في القرن الحادي عشر أن تناضل ضد صراع داخليٍّ مُنهك. إذ ميَّزت النبالة الوراثية الأرستقراطيين عن العامَّة؛ وميّز المال الأغنياء عن الفقراء. ومع هذه الانقسامات، كان ثمَّةَ نزاعات بين عشائر النبلاء والتقسيمات الجغرافية بين الأحياء. وأثبتت حكومة البلدية الأصلية، أي الحكم من خلال اثنين من القناصل، عدم قدرتها علىٰ السيطرة علىٰ هذا الغليان من المصالح المتنافسة. كان هؤلاء القناصل في أغلبهم من الأرستقراطية (فرسان)، وبالتالي لم يكونوا علىٰ الحياد دائمًا. ونظرًا لأن كل هذه الفصائل لم تكن تأمن بعضها البعض علىٰ صلاحيات حكم قوية، فإنَّهم أضعفوا منصب القنصل وشكَّل كل فصيل منهم فرقًا مسلحة خاصة به.



وبداية من حوالي عام ١١٧٠م، تحوَّلت البلديات إلىٰ شكلٍ بديل من أشكال الحكم؛ الحكم من خلال البودستا. كان البودستا أحد الأجانب الذين يتم استجلابهم لتولي سلطات تنفيذية، وخاصةً المهام الشرطية(١). وكان بالأساس ضابطًا تنظيميًا يملك مهارات عسكرية. ولذلك، كان في الغالب أرستقراطيًا تُرافقه حاشية صغيرة مُسلحة. كان منصب البودستا منصبًا مؤقتًا، يدوم عادة بين ستة أشهر واثني عشر شهرًا، ثم يخضع البودستا للمساءلة من قِبل مجلس البلدية عن الأعمال التي قام بها خلال فترة إدارته(٢). كان هذا المنصب يشبه في هذا الجانب الدكتاتورية الرومانية، التي كانت تمنح سلطة ملطقة لمدة ستة أشهر، مع الخضوع للمساءلة بعد ذلك. كان يراد للبودستا بذلك أن يكون حكمًا مُحايدًا يسيطر علىٰ الفصائل المسلحة العديدة في المدينة.

إلا أن حكومة البودستا كانت سلاحًا ذا حدَّين. فمن جهة، كان الضابط يتولىٰ مهمة حفظ السلام. وبالتالي، كان عليه التحكم في العنف الذي تمارسه فصائل النبلاء المسلحة ورابطات التجار التي كانت كذلك تمتلك فرقًا مسلحة. ومن جهة أخرىٰ، كان لديه حافز شخصي في اتجاه تقوية موقفه داخل المدينة. إذ نتج عن تحييدِ القُوَىٰ الأخرىٰ قدرته علىٰ احتكار العنف. ولذلك، عادةً ما انتهىٰ الأمر بسيطرة البودستا علىٰ المجموعات التي أتت به.

---

(١) للوقوف علىٰ مناقشةٍ حول هذا التطور، انظر:

Martines, Power and Imagination, p. 42; Schumann, Italy in the Last Fifteen Hundred Years, p. 120; Heer, The Medieval World, pp. 81-82.

وللوقوف علىٰ مثال لوظائف البودستا وتركيزها، انظر المقطع من كتاب جون فيتربو عن الحكومة (١٢٢٨م) في:

Mundy and Riesenberg, The Medieval Town, p. 12lf 14 في الوثيقة.

(2) Waley, The Italian City-Republics, p. 66.

نظرًا لمستويات العنف، كان حجم القوة البوليسية كبيرًا دائمًا. ويشير بوسكي إلىٰ أنَّه كانت نسبة رجال الشرطة إلىٰ المواطنين في مدينة سيينا بين عامي ١٢٨٠م و١٣٥٠م تتراوح بين ١: ٧٣ و١: ١٤٥. في حين أن النسبة المعاصرة لمدينة نيويورك تُقدر بحوالي ١: ٢٨٥.

William Bowsky, "Keeping the Urban Peace," in Stanley Chodorow, ed., The Other Side ofWestem Civilization, vol. (1973) 1, pp. 176--187.

وانطلاقا تقريبًا من ١٢٧٠م فصاعدًا، تحوَّلت البودستا المؤقتة إلىٰ سينورية دائمة. وكان للسِّينورية، وهي حكم زعيم أرستقراطي، عدة مصادر دعم تختار منها[١]. إذ كان بإمكان الضابط أن يشكل تحالفًا مع القوىٰ الكبرىٰ في المدينة. أو قد يستميل الأرستقراطيون الأصدقاء أو الأثرياء من الطبقة العليا دعمه في مواجهة منافسيهم الداخليين. وقام ضباط آخرون بتقوية موقفهم من خلال دعم خارجي، فالقوىٰ الخارجية استطاعت أن تثبت كونها حليفًا مفيدًا للمستبدين ذوي الطموح[٢]. وعلاوة علىٰ ذلك، ومع ازدياد الصراعات بين المدن، أصبحت القدرات العسكرية لهؤلاء الجنود المحترفين في غاية الأهمية. إذ احتدمت الصراعات التجارية والعسكرية بين جنوة وبيزا والبندقية خلال القرن الثالث عشر. وكذلك مع بدء المدن في التوسع خارج المجال الخاص بها (Contado)، أي المنطقة المحيطة بها، قاموا تلقائيًا بالتعدِّي علىٰ المناطق التي تخضع لسيطرة مدن أخرىٰ. وكان الصراع بين فلورنسا ولوكا من هذا النوع.

وتوفِّر مسيرة كاستروشيو كاستراني في مدينة لوكا مثالًا توضيحيًا حول كيفية تطور هذا المنصب[٣]. كانت لوكا متورطة في فترة من الحروب، ولذلك، احتاجت إلىٰ خدمات عسكري ماهر. وعلاوة علىٰ ذلك، سبق للأرستقراطيين أن دعموا احتلال المدينة من جيوش بيزا، لأنَّهم فضَّلوا حكم أرستقراطية بيزا لهم بدلا من الاستقلال تحت حكم البوبولو (العوام). وبالتالي، كانت المدينة في اضطراب شديد فقامت باستدعاء رجل قوي من الخارج أملًا في ألا يكون لهذا الأجنبي ميل نحو أي فصيل. إلا أنَّ كاستراني قام بتوسعة نفوذه من خلال تشكيل تحالفات مع مجموعات مختلفة، ومن خلال التحكم في العنف الداخلي. وحصل

---

(١) لا يمكن للمرء نسبة صعود السنيورية إلىٰ الصراع الداخلي وحده. ففي كثير من الحالات تحوَّلت البلديات إلىٰ حكومة السِّينورية حتىٰ عندما كان الصراع الداخلي في حده الأدنىٰ.

(2) Schumann, Italy in the Last Fifteen Hundred Years, p. 111.

ويشير وايلي إلىٰ تحالف هؤلاء اللوردات مع الإمبراطور أو الأنجو.

The Italian City-Republics, p. 231.

(٣) يعتمد هذا المثال علىٰ:

Green, "Lucca under Castruccio Castracani".

كذلك علىٰ دعم إمبراطوري ضد فلورنسا، التي كانت من الغلف. ولذلك منحه الإمبراطور لقب الدوق. ومن خلال الدعم الداخلي والإمبراطوري، تمكَّن كاستراني من توسيع الإقليم الذي تسيطر عليها لوكا. مما ولَّد منافع تجارية، وقاعدة أوسع من الإيرادات التي استخدمها لتقوية نفوذه بين المجموعات التجارية.

يعني الحكم السِّينوري -عندما يكون في شكل حاكم استبدادي- بالأساس انتصارًا للنبلاء[1]. إلا أنَّ هذا لا يعني بالضرورة خسارة لمصالح التجار، فأحيانا قد تدعم الطبقة العليا من العامة، أي الأثرياء، هؤلاء الرجال الأقوياء كي تسيطر علىٰ العامة الأدنىٰ منها وعلىٰ أعضاء الرابطات التجارية.

لكن لم تتجه كل المدن نحو الحكم المطلق من خلال سيطرة أرستقراطي واحد، بل قد تعني السِّينورية أيضا حكم القلة. فقد حافظت بعض المدن، حوالي سبع مدن، كالبندقية وفلورنسا (مع بعض الانقطاعات بالنسبة إلىٰ هذه الأخيرة) علىٰ أوليجاركية جمهورية. إذ تمكنت البندقية من الحفاظ علىٰ النظام الجمهوري من خلال تركيز الحكومة في أيدي عدد محدد من العائلات ذات النفوذ. وحصل آخر تعديل في طبقة النبلاء في البندقية عام ١٣٨٢م، وشمل ما بين ٢٠٠٠ و٢٥٠٠ مواطنٍ، مع تغيرات طفيفة في القرون التالية[2]، وقد يرجع هذا إلىٰ التجانس الكبير في البندقية. وفي بعض المدن، وأكثر من مدن أخرىٰ، هيمنت المصالح التجارية علىٰ كل الأنشطة الاقتصادية الأخرىٰ. بينما في فلورنسا كان هناك عوامل أخرىٰ مؤثرة. ففيها أيضًا انحرفت القوىٰ الاجتماعية عن الحكم الشعبي. وعام ١٣٢٨م، أسست فلورنسا حكم الثلاثين. وفي عشرينيات القرن الخامس عشر، كان جوهر النظام مكوّنًا من ستين إلىٰ سبعين عائلة. وشمل

---

(1) Martines, Power and Imagination, p. 101.

(٢) للوقوف علىٰ مناقشةٍ عن إمبراطورية البندقية، انظر:

Schumann, Italy in the Last Fifteen Hundred Years, p. 122; Hay and Law, Italy in the Age of the Renaissance, p. 34; McNeill, Venice, p. 34.

ويُشير مارتينيز إلىٰ أنَّ الأمر وصل حتىٰ ثلاثين أو أربعين عشيرة من العائلات.

Martines, Power and Imagination, pp. 131, 154f.

الدستور الجديد لعام ١٤٩٤م ٣٠٠٠ مواطن من بين تسعين ألفًا ينتمون إلىٰ الطبقة السياسية[1]. ومع ذلك، لم تتطور إلىٰ دكتاتورية، وظلت الحكومة الأوليجاركية خاضعة للرقابة[2]. وحلت الحكومات الدكتاتورية والشعبية بشكل متقطع محل الحكومة الأوليجاركية. إذ كان الأثرياء الجدد وتدفق الثروات الجديدة المتواصل من عوامل الاستقرار. فقد كان بإمكان أي مجموعة يتم استبعادها من السلطة أن تجد في هؤلاء الأفراد المجتهدين، والذين لم تكن لهم سلطة سياسية حتىٰ ذلك الوقت، حلفاءَ مهمين؛ بهدف تغيير بنية السلطة القائمة. وكانت النتيجة هي التسوية المستمرة[3].

لكن لا ينبغي أن نخلط بين هذه التطورات وبين أشكال الحكم الديمقراطية. فحتىٰ الجمهوريون لم يحرروا أكثر من ٢ إلىٰ ٣ بالمائة من السكان[4]. وبالتالي، كانت السلطة دائمًا في قبضة تحالفات النخبة الخاصة في كل مدينة.

مصالح المدن المتعارضة

وبذلك، فقد كان تطوُّر المدن إلىٰ جمهوريات أوليجاركية أو حكم استبدادي حاجزًا ثانيًا أمام تشكيل العصب. وكانت هذه الاختلافات في أنواع الحكومات تشير إلىٰ أي من المصالح هي المسيطرة؛ مصالح التجار أم مصالح النبلاء

---

(1) Hay and Law, Italy in the Age of the Renaissance, pp. 252, 259; Brown, "Florence," p. 288f.

(٢) يُجادل بيكر بأنَّ الأوليجاركية كانت شكل الحكومة النموذجي في فلورنسا من ١٢٨٢ إلىٰ ١٣٨٢م.

Marvin Becker, "Some Aspects of Oligarchical, Dictatorial and Popular Signorie in Florence 1282-1382," Comparative Studies in Society and History) 2July (1960, pp. 421-439.

(٣) يتَّفق هانز بارون مع بيكر لكنَّه يُشير إلىٰ أنَّ هذا التطوُّر تجاوز عام ١٣٨٢م. ويشير إلىٰ الدليل علىٰ ذلك -مثلا-: الكاستاتو (castato) الشهيرة؛ ضريبةٌ علىٰ الأملاك في عام ١٤٢٧م، تعارضت مع مصالح الأوليجاركية الذين عارضوا الضرائب المباشرة.

Hans Baron, "The Social Background of Political Liberty in the Early Italian Renaissance," Comparative Studies in Society and History) 2July (1960, p. 446.

ويُلاحظ أيضا كيف أنَّ الحراك الاجتماعي وقوة الطبقة الوسطىٰ الصناعية -المعتمدة أساسًا علىٰ تصنيع الصوف- أبقت الأوليجاركية علىٰ الهامش (ص٤٤٨).

(4) Martines, Power and Imagination, p. 148.



العقارية. وكانت الشروط المسبقة للنظام الجمهوري، كالقاعدة التجارية الصلبة، والطبقة البورجوازية الحية، وهزيمة النبلاء، صعبة التحقق في العديد من المدن الإيطالية[١]. وبالتالي، لم يكن ثمة توافق كبير في المصالح بين المدن. حيث أبدىٰ التحول نحو أنظمة أكثر استبدادًا اعتمادًا أكبر علىٰ مصالح النبلاء بالمقارنة مع المصالح التجارية للجمهوريات، كما في لوكا، وسيينا، وفلورنسا، وجنوة، والبندقية.

وعلىٰ العكس، كان يوجد تجانس سياسي واجتماعي أقوىٰ بين مدن الهانزا. ففي كل المدن، سيطرت طبقة الأعيان من التجار، بل إن الأمر علىٰ الحقيقة - وكما رأينا سابقًا- أن إحدىٰ وظائف العصب المدينية كانت المحافظة علىٰ بقاء هذه النخب في السلطة. فالمدن التي كانت تطيح بمجالسها يمكن أن يتم استبعادها، أو ما هو أسوأ؛ حيث تستثير الانتقام العسكري والاقتصادي من قِبل الأعضاء الآخرين. فالأرستقراطية المالكة للأرضي لم تكن مندمجة في المدن. وعلاوة علىٰ ذلك، فكانت القدرة الاجتماعية علىٰ التنقل بين المدن مرتفعة، إذ كان يمكن غالبًا تتبع سلالة العديد من العائلات التجارية في العديد من مدن الهانزا. أما في إيطاليا كانت تلك المقدرة منخفضة، وتم الصد عن الهجرة من خلال شروط المواطنة الصعبة. فلا يحصل الواصلون الجدد علىٰ حقوق المواطنة إلَّا بعد سنوات طويلة من الإقامة، وكان يجب أن يحققوا شروطًا معينة، كأن يكون لهم حيازات في المدينة[٢]. وكانت كلُّ مدينة مُصرَّةً كذلك علىٰ التأكيد علىٰ إرثها الاجتماعي والثقافي الخاص في مقابلة المدن الأخرىٰ. فالهجرة إلىٰ مدينة أخرىٰ لم يكن أمرًا سهلًا، وإنما تطلَّبت التحوُّل إلىٰ قواعد نظام وأعراف محلية معيَّنة؛ القواعد (the regimento)[٣].

---

(١) انظر نقاش:

Martines, Power and Imagination, p. 139.

(٢) قد تبلغ شروط الإقامة للحصول علىٰ المواطنة إلىٰ ثلاثين عامًا، كما كانت في بيزا.

Waley, The Italian City-Republics, p. 106.

(3) Peter Riesenberg, "Civism and Roman Law in Fourteenth-Century Italian Society," in Herlihy et al., eds., Economy, Society and Government in Medieval Italy (1969), p. 241. =

وعلاوة علىٰ ذلك، لم تكن الأسباب السياسية التي قد تدفع إلىٰ توحد المدن موجودة في إيطاليا. فقد شكَّلت المدن الألمانية العُصب بهدف واضح هو الحد من تعديات اللوردات الدُّنيانيين والكنسيين. أما في إيطاليا فقد كان للنبلاء مصالح تجارية منذ وقت طويل؛ بسبب مزج الإيطاليين بين التجارة والحرب جزئيًا. وبالتالي، كان الشقاق بين الريف والمدينة أقل وضوحًا. وخضع الأساقفة منذ وقت مبكر لحكم البلديات، ولذلك لم يمثلوا أي تهديد.

لم تكن هناك قوة خارجية قبل عام ١٥٠٠م، باستثناء الهوهنشتاوفن، بإمكانها أن تمثل تحديًا المدن المستقلة بشكل فعَّال. وعندما كان هناك تحدٍّ خطير لاستقلالية المدن؛ كانوا يقومون بتشكيل اتحادات مؤقتة. وأثبت التشكيل المتكرر للعصبة اللومباردية ضد الهوهنشتاوفن، وخاصةً فريدريك الأول وفريدريك الثاني، أنَّه يمكن لتهديد عسكري خارجي أن يوفر قوة دفع كافية لتشكيل تحالف مؤقت. فإن وجود عصبة دائمة يحتاج إلىٰ أكثر من مجرد تهديد عسكري، كي تستمر علىٰ المدىٰ الطويل.

ولم يكن البابا يشكِّل تهديدًا للاستقلال المديني. فعلىٰ الرغم من أن البلديات قد حصلت علىٰ استقلالها علىٰ حساب الأسقفيات، إلَّا أن الصراع بينها وبين البابا لم يكن كبيرًا. فكلاهما كانا حليفين في مواجهة الحكم الإمبراطوري الألماني. وعلاوة علىٰ ذلك، أثبت التنظيم المالي للبلديات كونه مهمًا بالنسبة إلىٰ المصالح المالية للبابوية كذلك. فعلىٰ الرغم من كون ترتيبات الفرسان مفيدة في جمع ونقل الإيرادات، كما كان يفعل فرسان المعبد لصالح الملك الفرنسي؛ سرعان ما وجدت الإدارة البابوية في المصرفيين التجار محققين أفضل لاحتياجاتهم المالية. وبالتالي، كان الممكن أن يحصل أعضاء الكنيسة علىٰ قروضٍ من هذه البنوك التجارية، رغم تقاعسهم أحيانًا في سداد الفوائد المقدّرة ضمنيًا[1].

= يختلف هذا بشكل ملحوظٍ جدًا عن مدن الهانزا التي نسخت صراحة القوانين والممارسات التجارية من أعضاء الهانزا الزملاء. فقد اعتبرت الأفراد من غير الهانزا مختلفين ومنعت أعضاءها من الزواج منهم، وبالتالي خلقت تماسكًا اجتماعيًا بين مدن الهانزا.

(1) Glenn Olson, "Italian Merchants and the Performance of Papal Banking Functions in =

وكما ذكرتُ آنفًا، كان حجم المدن الإيطالية الهائل أحد عوامل منع تكوّن تحالف مديني. فقد كان بإمكان المدن بمفردها أن تحشد قوة عسكرية واقتصادية كبيرة. ففي أواخر القرن الخامس عشر، عندما بدأت البندقية في الحصول علىٰ حيازات إقليمية كبيرة خارج حدود مدينتها الأصلية، كان في فلورنسا [المدينة نفسها] وفي البر الرئيس (terra ferma) عددُ سكان يقدر تقريبًا بـ١,٥ مليون نسمة[(١)]. وكان هذا مماثلا لعدد سكان بورغوندي وعدد سكان الجمهورية الهولندية في القرن السادس عشر.

ومن الناحية الاقتصادية، انسجمت إيرادات المدن أو أحيانًا فاقت إيرادات دول أكبر بكثير. فقد كانت الإيرادات السنوية لسينورية ديلا سكالا، التي كانت تحكم بارما ولوكا ومودينا، تقدّر بـ ٧٠٠,٠٠٠ فلورين في أوائل القرن الرابع عشر. وكانت الإيرادات الإنجليزية تعادل ٣٥٠,٠٠٠ فلورين. وكان لفلورنسا عام ١٣٣٦م و١٣٣٨م دخلٌ سنويٌ يُقَدَّر بـ ٥٠٠,٠٠٠ فلورين، وكان لسيينا، عام ١٣١٥م، دخلٌ يقدّر بـ ٢٥٠,٠٠٠ فلورين[(٢)]. جاءت هذه الإيرادات من ضرائب مباشرة (وخاصةً القروض القسرية، the prestanze) وضرائب غير مباشرة. ففي عام ١٤٢٣م كانت ميزانية البندقية تُقَدَّر بحوالي ٧٥٠,٠٠٠ دوقية، في حين كانت ميزانية فرنسا مليون دوقية. وكانت الميزانية الإنجليزية والإسبانية تعادل حوالي ٧٥٠,٠٠٠ دوقية[(٣)]. وإذا أخذنا في الاعتبار إيرادات إمبراطورية البندقية، أي حيازاتها الإقليمية في إيطاليا والبحر الأدرياتيكي، فإنَّ الإجمالي سيرتفع إلىٰ ١,٦١٥,٠٠٠ دوقية. ويجب أن نضع في اعتبارنا أنَّ هذا الرقم تم جمعه من عدد سكاني يُقدَّر بـ١,٥ مليون نسمة، بينما كان سكان فرنسا عشرة أضعاف هذا العدد. وكانت إيرادات بيرا، مستعمرة جنوة التجارية، تقريبًا مساوية لإيرادات جنوة نفسها

= the Early Thirteenth Century," in Herlihy et al., Economy, Society and Government in Medieval Italy, pp. 43-63.

(1) Scammel, The World Encompassed, p. 148.

(2) Schumann, Italy in the Last Fifteen Hundred Years, p. 116f.

(3) Braudel, The Perspective of the World, pp. 119, 120. =

وكانت عشرة أضعاف إيرادات ليوبيك[1]. باختصار، كانت المدن كبيرة كفاية لتُغامر وحدها، فلا احتاجت إلىٰ ملك ولا تحالف كي يدافع عنها.

وعلاوة علىٰ ذلك، وكما ناقشت في بداية الفصل، كانت طبيعة التجارة الإيطالية طويلة المدىٰ لا تشجع علىٰ التكاتف كما كان الحال في الهانزا. بل شجّعت المنافسة حيث تُجنىٰ الثروات من خلال عدد قليل نسبيًا من السفن لكل مدينة. وعزّزت التكنولوجيا البحرية من قدرة المدن علىٰ العمل بمفردها بدلًا من تشكيل قوافل كبيرة.

ونتيجة لذلك، كان تاريخ المدن التجارية الإيطالية مشحونًا بالصراعات. ففي عام ١٢٠٤م، تمكّنت البندقية من تحويل الحملة الصليبية الرابعة نحو القسطنطينية والاستحواذ عليها. وادعت حكم جزيرة كريت (Crete)، وثلاثة أثمان المدينة والإمبراطورية البيزنطية، واحتكرت التجارة في البحر الأسود من خلال استبعاد بيزا وجنوة. وبالتالي، أصبح بإمكانها الوصول إلىٰ الموانئ الواقعة في نهاية طرق القوافل التي تشقُّ آسيا الوسطىٰ. وبعد نصف قرن من الزمن، دعمت جنوة الإمبراطور البيزنطي لاستعادة المدينة، وكان دور جنوة في احتكار تجارة البحر الأسود. وعام ١٢٨٤م، هزمت جنوة بيزا في حرب وحشية[2]. وكادت جنوة في

= وللوقوف علىٰ قوائم أوسع لإيرادات البندقية، انظر:

Lane, Venice: A Maritime Republic, p. 426; Michael Knapton, "City Wealth and State Wealth in Northeast Italy, 14th-17th Centuries," in Buist and Genet, La Ville, La Bourgeoisie et La Genese de I.:Etat Moderne, p. 203; McNeill, Venice, p. 262, note 68.

وللاطلاع علىٰ إيرادات مدن إيطالية أخرىٰ في سبعينيات القرن الخامس عشر، انظر:

Denys Hay, Europe in the Fourteenth and Fifteenth Centuries (1989), p. 180.

وعن مناقشةٍ حولَ أنواع الضرائب، انظر:

Waley, The Italian City-Republics, pp. 78-81; McNeill, Venice, p. 71; Hay and Law, Italy in the Age of the Renaissance, p. 101; and Gene Brucker, Renaissance Florence (1969), p. 58.

(1) Parry, The Discovery of the Sea, p. 70.

أسفرت ضرائب جنوة عام ١٢٩٣م حسب بعض التقديرات أكثر من فرنسا بثلاثة أضعاف ونصف. انظر:

Anderson, Passages from Antiquity to Feudalism, p. 193.

(٢) للاطلاع علىٰ مناقشة وجيزة حول التنافس بين جنوة والبندقية، انظر: =

حرب كيودجا (١٣٧٨-١٣٨١م) أن تستولي علىٰ البندقية نفسها. إلا أنَّ البندقية انتصرت في النهاية، وبدأت في الغزو، آخذةً تريفيزو (١٣٨٩م)، فيتشنزا (١٤٠٤م)، فيرونا وبادوفا (١٤٠٥م)، بيرغامو (١٤٢٨م)، ومدنًا أخرىٰ. أما المدن الأخرىٰ فلم تتمكن من هزيمتها. فعلىٰ سبيل المثال، استولت فلورنسا علىٰ براتو (١٣٥٠م) وفولتيرا (١٣٦١م)، وتمكَّنت من الحصول علىٰ ميناءٍ من خلال هزيمة بيزا (١٤٠٦م). لم تكن سياسات فلورنسا والبندقية جديدة؛ «إذ وسَّعت كل من الجمهوريتين مجاليهما؛ كي تستبقا الخصوم، وتحميا المكاسب السابقة، وتدافعا عن الطرق التجارية الخاصة بهما»[1].

وخلاصة القول، أن كل مدينة إيطالية كان لها أسباب مادية لترىٰ نفسها كياناتٍ ذات سيادة. ففي نهاية القرن الرابع عشر، قدّمت الجمهورية الفلورنسية مفاهيمَ جديدة تدل علىٰ المدينة بأكملها وسلطتها المركزية. وكذلك أصدرت فلورنسا تجريمًا لإهانة الذات الملكية (lesae-(maiestatis، أي: الإساءة إلىٰ الحكومة وإلىٰ رأس الدولة غير الرسمي؛ الميديتشي (the Medici)[2]. وبذلك، ادعت الدول-المدن مكانة مماثلة لأي دولة ذات سيادة. فأضفت المدن الشرعية علىٰ سلطتها باعتبارها سلطاتٍ مستقلة، وكانوا غير مستعدين للتنازل عن استقلالهم لصالح أي شكل من أشكال الاتحاد مع مدن أخرىٰ. ونتيجة لذلك، كانت المدن الأخرىٰ يتم اعتبارها كياناتٍ منافسة، وكان لا بد من إخضاعها عندما يكون ممكنًا.

مقارنة بين الدول-المدن والدول القطرية ذات السيادة

سعت المدن الإيطالية، بدلًا من تشكيل العصب المدينية، إلىٰ التوسُّع من خلال

= Janet Abu Lughod, Before European Hegemony (1989), pp. 110, 121; Scammel, The World Encompassed, p. 96.

وللوقوف علىٰ رواية مؤرِّخ للحرب الوحشية البيزية، انظر وصف الفرنسيسكاني ساليمباني (Salimbene) في:

Mundy and Riesenberg, The Medieval Town, p. 107،

الوثيقة السادسة.

(1) Hay and Law, Italy in the Age of the Renaissance, p. 113.

(2) Brown, "Florence," pp. 298-299; Hay and Law, Italy in the Age of the Renaissance, p. 255.

ضم منافسيها. فبين عاميْ ١٢٠٠م و١٤٥٠م، تغيَّر المشهد الإيطالي من حوالي مائتين إلىٰ ثلاثمائة بلدية مستقلة إلىٰ عدد قليل من الدول-المدن القطرية. ففي الشمال: سيطرت البندقية، والدولة البابوية، وميلان، وفلورنسا تدريجيا علىٰ الآخرين[١].

أسباب التوسُّع القطري لدولة المدينة

كان اهتمام نخب المدينة المتجدد بالحصول علىٰ حيازات قطرية هو أحد أسباب توسُّع دولة المدينة. لكن في الدول-المدن التي تغيَّرت فيها البودستا إلىٰ سينورية، ثم أخيرًا إلىٰ سلطة أميرية، تصبح المصالح المتعلِّقة بالأراضي بمثابة تفسير جزئي. كانت الأراضي الأميرية كميلان وفيرارا مكوّنة من حيازات فيودالية متعددة ذات سلطات كبيرة خاصة بها[٢]. وكانت إيراداتها مستندةً علىٰ الضرائب غير المباشرة بدلًا من التركيز علىٰ الضرائب المباشرة علىٰ الممتلكات؛ فلم يُميِّزوا بين الإيرادات العامة والخاصة؛ والأمراء أنفسهم لم يكونوا خاضعين لسيادة القانون. وبعبارة أخرىٰ، نصَّب هؤلاء الأمراء أنفسهم أساسًا باعتبارهم مستبدِّين يخدمون مصالح أصحاب الامتيازات المتعلقة بالأراضي.

ولكن حتىٰ في المُدن الأكثر تجارية كالبندقية، والتي كان بها عدد قليل من الأرستقراطية المالكة للأراضي، كان ثمة تحوُّل نحو سياسة التوسع القطري. وبالتالي، سيوضّح تفسير موقف البندقية، والتي لم يكن متوقعًا منها أي توسع قطري، لماذا توجهت المدن نحو السياسة التوسعية.

بداية من القرن الخامس عشر، بدأت البندقية تواجه بشكل متزايد عوائق في طريق تجارتها. حيث قلَّص التوسُّع التركي تحت حكم العثمانيين من مكانة البندقية في شرق البحر الأبيض المتوسط بشكل كبير. ومن المؤكد أنَّ البحر الأسود، منذ عام ١٤٥٣م فصاعدًا، أصبح الدخول إليه غير ممكن نتيجة سقوط القسطنطينية. وعلاوة علىٰ ذلك، احتدمت المنافسة البرتغالية الإسبانية نهاية القرن

(1) McNeill, Venice, p. 123.

(2) Martines, Power and Imagination, pp. 222, 228.

الخامس عشر وطوال القرن السادس عشر. واستخدم الأيبيريون تكنولوجيا بحرية مختلفة، وكان بدء التجارة عبر الأطلنطي سببًا في تفضيل السفن الأكبر التي لا تتحرك إلا بالأشرعة، وكانت تكاليف بدء تشغيل هذه التكنولوجيا الجديدة عالية للغاية بالنسبة إلىٰ البنادقة(١)؛ مما شكَّل دافعًا للاستثمار في المِلْكيات العقارية الأقرب إلىٰ الوطن وليس في مشاريع تجارية محفوفة بالمخاطر. فقد أدَّت المخاطر الاقتصادية والثروة التي سبق أن تراكمت إلىٰ نشأة أصحاب أملاك بدلًا من أصحاب مشاريع تجارية(٢).

ويعد ما ناقشناه من تنافس سياسي واقتصادي بين المدن من أسباب انخفاض عدد المدن المستقلة. ففي إطار هذه النزاعات، حاربت جنوة بيزا وهزمتها. وحاولت فلورنسا الاستيلاء علىٰ أراضي من سيينا، وبدورها قامت بإخضاع بيزا للحصول علىٰ ميناء(٣). وقامت البندقية بضم فيتشنزا، وسادت ميلان علىٰ جنوة. وحتىٰ الدولة البابوية اتبعت أساليب توسُّع مماثلة. وبالتالي، تخلَّصت دورة

---

(١) كان ثمة أسباب وجيهة للاحتفاظ بسفن القادِس. أولًا، لم يُوفِّر البحر الأبيض المتوسط دائمًا الريح بشكل كافٍ. وعلاوة علىٰ ذلك، حسَّنت ترسانة البندقية تصميمَها وتمكَّنت من تصنيع السفن من خلال نظام التجميع. وكان من الصعب الجمع بين سفن القادِس والسفن الشراعية. وبالتالي، كان ينبغي لبحرية البندقية أن تخضع لتجديدٍ كامل. وهكذا، رغم أنَّ البندقية جرَّبت نماذج بديلة، إلَّا أنَّ القادِس ظلت هي السفينة المفضلة.

McNeill, Venice, p. 130.

(2) Martines, Power and Imagination, p. 172.

رغم أنَّها ليست مذهلة كأرباح التجارة طويلة المدىٰ، فإنَّ أرباح الثروة العقارية يمكن أن تُسفر عن نسبة ما بين ١٥ و٢٠ في المائة.

Hay and Law, Italy in the Age of the Renaissance, p. 53.

(٣) كانت هذه الحرب مدفوعة جزئيًا من اهتمامات فلورنسا بتأمين إمداد بالحبوب. فقد كان قلق الفلورنسيين علىٰ إمدادهم بالغذاء طويل الأمد. فعلىٰ سبيل المثال: في القرن الثالث عشر، قاموا بمساعدة السيطرة الأسقفية علىٰ المناطق الريفية الخاصة بهم شريطة أن يظل الأسقف خاضعًا لمجلس المدينة ويوفِّر الحبوب للمدينة.

George Dameron, "Episcopal Lordship in the Diocese of Florence and the Origins of the Commune of San Casciano Val di Pesa, 1230-1247," journal of Medieval History) 12June (1986, pp. 135-154.

الحرب المدينية المستمرة هذه من المدن التي لم تكن قادرة علىٰ مواجهة مفترسيها الأكبر منها. ولذلك، كان هناك «حرب لا تتوقف بين المدن الإيطالية»[١].

وفي غضون ذلك قد تتحالف المدن مع قوة خارجية قوية. ففي عام ١٣٢١م، قامت بيزا عندما هدَّدتها فلورنسا، التي تنتمي إلىٰ حزب الجويلفيين، بدعم الإمبراطورية. وفي وقت لاحق، عندما شعرت سيينا ولوكا بضغط فلورنسا؛ فضَّلوا هم كذلك التدخل الإمبراطوري[٢]. وحصل دوق ميلان علىٰ دعم الهابسبورغ للسيطرة علىٰ جنوة[٣]. وعند ذلك سعىٰ أرستقراطيو جنوة للحصول علىٰ دعم فرنسا، التي كانت تحاول في نهاية القرن الخامس عشر الحد من تطويق الهابسبورغ لها. وبذلك، لعبت القوىٰ الخارجية دورا مهمًا في تقليل عدد المدن الإيطالية المتنافسة.

وباختصار، لعب صعود السِّينورية، وشروط السوق الصارمة، والمنافسة بين المدن، والتدخل الخارجي، دورًا في تقليل عدد الدول-المدن المستقلة. وأصبحت بقية الدول-المدن تمثل في نواحٍ كثيرة الدول القطرية ذات السيادة.

السيادة المتشظية للدول-المدن الإيطالية[٤]

رغم أنَّ الدول-المدن قد توسَّعت، إلَّا أنَّها لم تستطع التحوُّل بشكل كامل إلىٰ دولة قطرية ذات سيادة. وعلىٰ الرغم من كون الفرق بين الدول-المدن والدول ذات السيادة صعب الوصف[٥]، فإنَّ الدول-المدن لم تكن مجرد دول ذات سيادة

---

(1) Heer, The Medieval World, p. 77.

(2) Leuschner, Germany in the Late Middle Ages, p. 106; Hay and Law, Italy in the Age of the Renaissance, p. 275.

(3) Paul Coles, "The Crisis of Renaissance Society: Genoa 1488-1507," Past and Present) 11April (1957, p. 21.

(٤) استعرتُ هذا اللفظ من:

Charles Tilly, Coercion, Capital, and European States, p 21.

(5) Peter Burke, "City-States," in John Hall, ed., States in History (1986), pp. 142, 151.

وقد مضىٰ قُدُمًا في تقديم تعريف للدولة المدينة، مليًّا بحَشْو، أساسًا من خلال وصف سمات الدولة-المدينة الإيطالية، لكنه لا يقدم أيَّة إجابة حول خلافاتها مع الدولة ذات السيادة.

أصغر حجمًا[١]. فأولًا، كانت الهرمية الداخلية للدول-المدن أكثر تشتتًا مما كانت عليه في الدول القطرية ذات السيادة. فالعديد من المدن التي تم ضمُّها من قبل المدن الأقوىٰ استطاعت الحفاظ علىٰ قدر كبير من استقلالها السابق، واستمرت في ممارسة مجال سلطتها الخاص بها.

«وبهذا المعنىٰ، لم يقطع التوجُّه السياسي العام للدول الجديدة، سواء الإمارات أو الجمهوريات، مع الأساليب القديمة. إذ تم الحفاظ علىٰ المؤسسات الأهلية القديمة كالقوانين والمجالس والمكاتب، لا سيما فيما يتعلَّق بشئون الحكم المحلي، إلىٰ جانب مؤسسات السلطة المركزية. وبذلك تُركت مسئوليات كبيرة للمدن، سواء قانونيًا أو فعليًا»[٢].

وعلاوة علىٰ ذلك، جعل عدد المدن الكبير، التي كانت في العادة مستقلة، عملية المركزة أكثر صعوبة[٣]. والأمر نفسه ينطبق علىٰ دمج المناطق الريفية، إذ كانت المدن المهيمنة متباطئة في منح المواطنة لهؤلاء الرعايا.

وإضافة إلىٰ ذلك، لم تُطوِّر أيٌّ من الدول-المدن هذه مَلَكية رسمية. فقد أطلق المستبدون علىٰ أنفسهم لقب الدوقات أو الأمراء، لكن ليس الملوك، رغم أنَّهم أساسًا مارسوا حقوقًا ملكية[٤]. كانت حكومة دولة المدينة مرتبطة دائمًا ببعض

---

(١) سيكون ذلك أيضا غير دقيق من الناحية الإمبريقية. فقد كانت جمهورية البندقية باعتبارها مجموعةً سكنية لا تقلُّ عن الجمهورية الهولندية في القرن السادس عشر أو البرتغال. ومن الناحية الإقليمية: كانت أكبر حجمًا من المقاطعات الهولندية، ورغم ذلك كانت البرتغال، والجمهورية الهولندية ستُصبحان قوّتين عالميتين. وباختصار: غالبًا ما يتم استخدام صغر الحجم باعتباره تقييمًا بعديًا.

(2) Giorgio Chittolini, "Cities, 'City-States,' and Regional States in North-CentralItaly," Theory and Society 18 (September 1989), p. 699.

(٣) يطرح تيلي الحجة العامة بأنَّ الدول المركزية القوية ظهرت عندما كانت المدن في أضعف حالاتها.

Charles Tilly, "Cities and States in Europe, 1000-1800," Theory and Society 18 (September 1989), pp. 563-584.

وسأناقش تداعيات وضع المدن الخاضعة بتفصيل أكبر في الفصل الثامن.

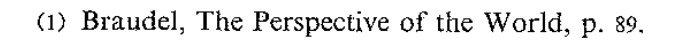
(٤) من المحتمل أن تكون أسباب ذلك مثيرة للغاية. إلا أنَّني لا أتناول هذا الموضوع هنا. فلستُ بصدد تفسير سبب وجود الملوك، أو المكانة الخاصة التي لديهم. وأودُّ فقط أن أحلل كيف كانوا يتصرفون في مواجهة فاعلين سياسيين آخرين.

الفصائل. وعلىٰ العكس، كان بإمكان الملك الفرنسي أن يدَّعيَ أنَّه الوسيط في هذه الانشقاقات الاجتماعية. فمصالح الملك انسجمت مع مصالح المملكة. إذ إن الملك ورعيته كليهما يستفيدون من تضخُّم المملكة من خلال زيادة الإيرادات عن طريق التجارة (المركنتلية) أو التوسُّع القطري. أما الأرستقراطيون الإيطاليون، فلم يكونوا وسطاء، ولم تنهِ دولة المدينة مشكلة الطائفية أبدًا.

«لا يسع المرء ألَّا يتساءل، كيف من الممكن تأسيس هذه السيادة بعيدة المدىٰ وأن يتم حفظها علىٰ مثل هذا الأساس المحدود، خاصةً وأنَّ السلطة داخل الدول-المدن كانت دائما مُعرَّضة للهجوم من الداخل . . . وكل هذا لصالح حفنة من الأُسَر . . . التي استحوذت علىٰ . . . مقاليد السلطة. وعلاوة علىٰ ذلك، خاضت هذه الأُسرُ نزاعا مريرًا فيما بينها»[1].

وإجمالًا، ظلَّ التنظيم السياسي للدول-المدن عبارة عن مدينة مهيمنة ومدن أخرىٰ خاضعة. واحتفظت البلديات المستقلة سابقًا بقدر كبير من الاستقلال ولم تندمج اندماجًا كاملًا في دولة المدينة. وكانت الهرمية داخل دولة المدينة دائمًا ما يتم الطعن فيها. فظلت السيادة [لكل ذلك] غير مكتملة.

ومع ذلك، فقد طوَّرَت الدول-المدن خاصية أخرىٰ مماثلة للدول ذات السيادة. إذ حدَّدوا السلطة بالحدود القطرية. فعلىٰ عكس الهانزا التي افتقدت هذا التحدد القطري، كان بإمكان المدن الإيطالية الاتفاق علىٰ حدودٍ واضحة تحدد مزاعم حكم كل منهم.



(1) Braudel, The Perspective of the World, p. 89.

الخلاصة

ركَّز هذا الفصل علىٰ ثلاثة أمور. أولًا، قام بدراسة سبب عدم ظهور دولة ذات سيادة في إيطاليا. أي إنَّه ركَّز بشكلٍ خاصٍّ علىٰ تحديد سبب عدم تمكُّنِ أيِّ ملكية مركزية من ترسيخ حكمها. وثانيًا، حلَّلَ سببَ تشكيلِ المدن لدول-مدن بدلًا من عصب مدينية. وثالثًا، قام بمقارنة وجيزة بين دولة المدينة والدولة ذات السيادة.

كان تأثير التجارة طويلة المدىٰ القوي وطبيعتها الخاصة هي الأسباب الرئيسة لعدم ظهور سلطة مركزية، سواء أكان ملكًا أو اتِّحادًا. إذ قلَّص العدد الكبير للسكان في المناطق الحضرية -والذي كان ممكنًا بفضل التجارة- وموارِدها الاقتصادية والعسكرية، الحاجة إلىٰ حامٍ ملكي أو تحالف مديني. وعلاوة علىٰ ذلك، دفعت طبيعة هذه التجارة الخاصة بالمدنِ إلىٰ تفضيل المنافسة بدلًا من السيطرة المركزية. إذ أثمرت تجارة الهانزا منخفضة القيمة كبيرة الحجم هوامشَ ربحٍ منخفضة. وكان التوافق هو إحدىٰ طرق الحصول علىٰ سعرٍ أعلىٰ لسلع للهانزا. وعلىٰ العكس، كانت الأرباح تجارة المتوسط الضخمة أساسًا ناشئة عن التجارة منخفضة الحجم مرتفعة القيمة. وسعت المدن الكبيرة إلىٰ احتكار مسالك تجارية مُعيَّنة، وقد حققت جنوة والبندقية ذلك في كثير من الأحيان.

وعلاوة علىٰ ذلك، لم يكن التحالف الملكي المديني ضروريًا؛ لأنَّ الأرستقراطية المالكة للأراضي أقامت في المدن وسعت وراء المصالح التجارية. فلم تكن المدن الإيطالية تحت ضغط لوردي من الخارج، كما كانت المدن الفرنسية والألمانية. وكذلك لعبت القوىٰ الخارجية دورا مهمًّا في الحياة السياسية

الإيطالية. فمن جهة، سعت هذه القوىٰ بشكل واعٍ إلىٰ تقسيم البلديات. ولكن من جهة أخرىٰ، كان بإمكان البلديات أيضًا التحالُف مع هؤلاء الفاعلين؛ كي تحافظ علىٰ استقلالها.

وهناك أسبابٌ مماثلةٌ منعت المدن من تشكيل عصب مدينية، كما فعلت المدن الألمانية والهولندية، ومدن البلطيق في الهانزا. إذ أفرز الانشقاق داخل المدن الإيطالية مجموعة واسعة من التفضيلات المؤسسية. ففي بعض المدن هيمنت الأرستقراطية المالكة للأراضي، وفي أخرىٰ سيطرت الطبقة المتوسطة العليا، وفي غيرها تمكنت النقابات الحرفية. وبالتالي، عكس تنوُّع الظروف الاجتماعية وأشكال الحكم المختلفة تباينًا في المصالح، علىٰ العكس تمامًا من حالة العصب المدينية. وكانت البلديات أيضا ترىٰ نفسها مختلفةً ثقافيًا عن بعضها البعض. فكان لكل بلدية مجموعة القواعد الخاصة بها The Regiemento، والتي كانت تضع نظام المواطنة والنشاط الاجتماعي والسياسي. وكذلك طوَّرت كلٌّ بلدية مفهومًا عن السيادة، وبالتالي لم يَرَوْا أيَّ سبب يضفي الشرعية علىٰ أيِّ سُلطة -سواء كانت البابا، أو الإمبراطور، أو اتحادًا مدينيًا- تسمو فوق حكومة المدينة.

كانت الدول-المدن تشبه الدولة القطرية ذات السيادة في جوانب عديدة. فقد طوَّرت الدول-المدن -علىٰ غرار الملكية الفرنسية- مفاهيم عن السيادة والمجال العام، وظهر القانون الروماني بشكل بارزٍ. وعلىٰ غرار الدول ذات السيادة، كان لدولة المدينة حدود قطرية. إلا أنه كان هناك اختلافات بينهما. فدولة المدينة لم تكن تقوم بإدماج الريف المحيط بها والمدن الخاضعة لها. ويظهر هذا علىٰ سبيل المثال في عدم إعطاء سكان هذه المناطق الخاضعة امتيازات متعلِّقة بالمواطنة. ولذلك، لم يكن كل الأعضاء الداخلين في هذه الحدود أعضاء كاملي العضوية في دولة المدينة[١]. وبالمثل، يظهر نقص إدماج المصالح المختلفة هذا في الانشقاق المتجذر في العديد من المدن الإيطالية. وفي فرنسا، كان بإمكان الملك

---

(١) لاحظ أنِّي لا أشير إلىٰ مجرد سيطرة المدن علىٰ مناطق ريفية سياسيًا. فقد يُعترض علىٰ ذلك -مثلا- بكون باريس قد هيمنت كذلك علىٰ المقاطعات. لكن كان سكَّان المقاطعات الفرنسية رعايا فرنسيين كاملين. بينما كانت مكانة الرعايا في الأراضي الإيطالية أقرب لمكانة شبه استعمارية.

الادعاء كونه وسيطًا بين المصالح، بما أنَّه يستفيد من رفاه المملكة ككل. لم يكن بالمدن الإيطالية فاعلٌ سياسيٌ كهذا، إذ كانت الحكومة مجرد امتداد لمصلحة فصيل معيَّن. وكما سنرىٰ، أثبت هذا الأمر كونه ضعفًا مؤسسيًا علىٰ المدىٰ الطويل.

الجزء الثالث

المنافسة والتمكين المتبادل والانتخاب:

مزايا القطرية ذات السيادة




مكتبة
التنوير

الفصل الثامن
انتصار الدولة ذات السيادة

«تُوَفِّر السيادة في وقت واحد مبدأً ترتيبيًا لما هو «داخلي» بالنسبة إلىٰ الدول، وما هو «خارجي». فهي تفترض نظامَ حُكمٍ عالمي وإلزامي لمواطني إقليمٍ محدد، لكن مع إقصاء غير المواطنين»[1].

جادلتُ في الفصول السابقة بأنَّ التحوُّل الاقتصادي في أواخر القرون الوسطىٰ ألهم الأفراد خلق أشكالٍ تنظيمية جديدة في أوروبا الغربية. حيث أفسحت الإمبراطورية العالمية، والثيوقراطية الرومانية، والفيودالية المجالَ أمام الدولة القطرية ذات السيادة، والعصبة المدينية، ودولة المدينة.

واختلفت هذه الأشكال المؤسسية عن بعضها البعض في درجةِ هرميتها الداخلية وما إذا كانت سُلطتها محددة بمعايير قطرية أم لا. فاحتوت الدولة القطرية ذات السيادة علىٰ مركز أعلىٰ للسلطة. وعلىٰ الرغم من كون تركيزي الرئيس كان علىٰ فرنسا، فإن الأمر نفسه يصدق علىٰ دول أخرىٰ كإنجلترا. وليس من الضروري أن تعني السيادةُ الاستبداد، فحتىٰ هوبز اعترف بأنَّ السيادة قد تأخذ شكلَ الحكم البرلماني. إلا أنه داخل حدود الدولة ذات السيادة هناك هيكل أعلىٰ لاتخاذ القرار، لا يقبل بأي تدخُّلٍ خارجيٍّ، وأعلن تدريجيًا احتكار العنف و[تطبيق] العدالة. وإضافة إلىٰ ذلك، حدَّدت الدولة ذات السيادة نفسها قطريًا.

(1) Giddens, The Nation-State and Violence, p. 281.



أي أنَّ أصحاب السيادة أعلنوا سموهم داخل الحدود، ولم يعترفوا بأيِّ سلطة أعلىٰ منهم.

مثّلت العصب المدينية نقيضَ الدولة القطرية ذات السيادة. فنتيجة لطبيعتها الاتحادية؛ كان مركز اتخاذ القرار النهائي غامضًا. هل كان المدن الفردية أم هيئة تنفيذية تابعة للعصبة؟ ترك الاتحاد، كما في حالة الهانزا، هذا الأمر مبهمًا. وعلاوة علىٰ ذلك، كانت العصب المدينية ذات طابع غير قطري. فعلىٰ الرغم من كون المدن الفردية مُحاطةً بالأسوار، إلا أن العصب لم تكن فقط غير متجاورة، بل كانت تفتقر إلىٰ الحدود تمامًا. لم تكن المدن مندمجة قطريًا، بل وظيفيًا، من أجل الدفاع المتبادل عن الحرية والمصالح التجارية. وباختصار، علىٰ عكس الدولة ذات السيادة، لم تُميِّز الهانزا سلطتها من خلال حدود قطرية، ولم تحدد مركزًا نهائيًا للسلطة، سواء كان داخليًا أو خارجيًا.

شكَّلت دولة المدينة صنفًا متوسطًا بين الهياكل المؤسسية. فاشتركت مع الدولة القطرية ذات السيادة في التحديد الصارم للسلطة من خلال حدود ثابتة. وكذلك، كانت المدينة المهيمنة محور التواصل فيما بين الفاعلين خارجيًا. ولكن كالعصبة المدينية، كانت دولة المدينة منقسمةً داخليًا. فنظرًا لكونها كانت مكوّنة من مدينة واحدة تُهيمن علىٰ مدن أخرىٰ، كانت دائمًا ما تتحدىٰ هذه الأخيرة حكم المركز القائد. فكانت السيادة في دولة المدينة -بمصطلحات تيلي- متشظية.

يمكن أن يُستخدم هذان الجانبان من جوانب التنظيم؛ الهرمية الداخلية، وترسيم الحدود القطرية، لدراسة جميع أنظمة الحكم التي نوقشت حتىٰ الآن (انظر الجدول ٨,١).

الجدول ١,٨

بُعدَا الهرمية والقطرية الثابتة

		السيادة الداخلية	
		متشظِّية	مُوحَّدة
ترسيم الحدود القطرية	ذات حدود	- الدول-المدن الإيطالية	- الدولة الفرنسية
	لا توجد حدود	- العصبة الهانزية - الفيودالية	- الإمبراطورية العالمية - الثيوقراطية العالمية

وكما سبق وجادلتُ من قبل، افتقر التنظيم الفيودالي، بولاياته المتقاطعة والمتداخلة، إلىٰ وجود كل من مركز واضح وحدود قطرية. وادعت الإمبراطورية والكنيسة علىٰ السواءِ السلطة النهائية لاتخاذ القرار، إلا أنها افتقرت إلىٰ حدود قطرية لسلطتها. فنظريًا، كان كل الفاعلين السياسيين الآخرين خاضعين لهم.

ومن الواضح أنَّ الهانزا، والدول-المدن الإيطالية، والدولة الفرنسية قد اندمجت في سوق الفرص الجديد الناجم عن الانتقال من التجارة المحلية العَيْنِيَّة إلىٰ التجارة النقدية طويلة المدىٰ. لكن من بين هذه البدائل الثلاثة المتزامنة، لم ينجُ إلا واحد. فبحلول منتصف القرن السابع عشر، لم تَعُد العصبة المدينية منافِسًا حقيقيًّا للدولة ذات السيادة. فقد انتهت العصبة الهانزية أساسًا عام ١٦٦٧م، عندما انعقد الدَّايت الأخير. وعلىٰ الرغم من كون تدهور الدول-المدن أقلَّ دراماتيكية، فإنَّهم كانوا كذلك يتساقطون تدريجيًا علىٰ جانب الطريق(١).

(١) إنَّ استراتيجية بحثي هي استراتيجية داخلية. فأنا لا أفسِّرُ النجاح النسبي لمؤسسات مختلفة في بيئة مماثلة. أي إنَّ ظهور الاقتصاد النقدي مع التجارة الضخمة جَرَفَ الترتيب الفيودالي القديم، وأدىٰ إلىٰ ظهور مجموعة متنوعة من المؤسسات. وخلق السياقُ الاقتصادي المتغيِّر تقريبًا فرصًا بيئية متشابهة، حيث كانت بعض الاستجابات المؤسسية ملائمةً أكثر من غيرها. والبديل هو تحليل بيئي يُفسِّر نجاح المؤسسات المماثلة في أنواع مختلفة من البيئات. وللاطلاع علىٰ الفرق بين هاتين الاستراتيجيتين، انظر: =



فما الذي حدث في القرون الثلاثة السابقة لوستفاليا وسمح للدول ذات السيادة أن تصبح العناصر المكوِّنة لنظام الدول العالمي؟[١] تركز الأدبيات التاريخية المكتوبة عن صعود وتدهور أنواع مُعيَّنة من الوحدات كثيرا علىٰ أهمية حدوث تطورات فريدة وحاسمة. فسياسات معينة، أو تغيُّر حظوظ في الحرب، أو تحوُّل الطرق التجارية، أو خواص مميزة للحكَّام قد تكون جميعها تفسيرات مقنعة. فمثلًا، يتم في بعض الأحيان تقديم تغيُّر موقع مزارع الرنجة، وانجراف التربة في ميناء بروج، أو افتتاح الطرق التجارية العابرة للمحيط الأطلسي باعتبارها تفسيرات لانهيار الهانزا[٢]. وأيضًا يعتقد البعض أنَّ اكتشاف طريق الالتفاف حول أفريقيا [رأس الرجاء الصالح] قد سدَّد الضربة القاضية للدول-المدن الإيطالية[٣]. ويرىٰ آخرون في تأثير النقابات أو السعي وراء المصالح العقارية أسبابًا لانهيارها.

لا شكَّ في أنَّ العديد من هذه الملاحظات سديدة وتساهم في تفسير سبب قرب أجل الهانزا والدول-المدن الإيطالية. ولكن، هل يُمكننا استخلاص دروس عامة من أُفولها؟ أي إنَّه علىٰ الرغم من أنَّ سقوط العصبة الهانزية أو سقوط البندقية وفلورنسا، مثيرٌ للاهتمام في حد ذاته، فإنَّ السؤال الأوسع والأكثر تحديا

= Robert Putnam et. al., "Explaining Institutional Success: The Case ofItalian Regional Government," American Political Science Review) 77March (1983, p. 55.

(١) للوقوف علىٰ مناقشة عن السيادة باعتبارها عنصرًا مؤسسًا لنظام الدولة، انظر علىٰ سبيل المثال:

Onuf, "Sovereignty"; Robert Walker and Saul Mendlovitz, Contending Sovereignties: Rethinking Political Community (1990).

ورغم أنَّ تحليلي يُركِّز علىٰ البدائل الأوروبية للدولة، من الواضح أنَّ لهذه الحجة تداعيات علىٰ انتشار هذا النظام بشكل عام. أي أنَّ هناك مزايا معيَّنة للوحدات التي كانت تتسم بالهرمية الداخلية وتحدد ولايتها القطرية.

(٢) انظر علىٰ سبيل المثال:

Herbert Heaton, Economic History of Europe (1948), p. 259.

(٣) ومع ذلك، لا تمر الرواية الشعبية للطواف البحري الإفريقي من قِبل البرتغاليين والإسبان، والتي قد أقصت الإيطاليين من تجارة التوابل، بلا منازعة. وسرعان ما استعاد الإيطاليون موقعهم التجاري من خلال الشرق الأوسط. انظر:

McNeill, Venice, p. 127; Martines, Power and Imagination, p. 171.

من الناحية النظرية هو: لماذا سقطوا باعتبارهم بدائل مؤسسية للدولة ذات السيادة؟ إذ لا يُفسِّر ضعف حظ الهانزا والبندقية كليًا سبب اختفاء العصب المدينية والدول-المدن باعتبار كلٍ منهما منطقًا خاصًا للتنظيم. فرغم كلِّ شيء، نشأت دول ذات سيادة وانهارت، إلا أنَّ ذلك لم يؤدِّ إلىٰ زوال الدولة ذات السيادة باعتبارها شكلًا مؤسسيًا؛ بل علىٰ العكس تمامًا. فنحن بحاجة إذن إلىٰ الذهاب إلىٰ ما وراء ما هو خاصٌّ تاريخيا؛ كي نُنَظِّر للمضامين العامة لترتيبات مؤسسية بعينها.

يُشير هذا الفصْلُ إلىٰ أنَّ للأنواع التنظيمية خصائصَ مُعيَّنة ساهمت في انهيار الدول-المدن والهانزا. وسأقوم باستخدام الهانزا والدول-المدن الإيطالية باعتبارهما حالات مؤسسية يمكننا أن نستخلص منها نتائجَ عامة مُعيَّنَة. ولأكون أكثر دقة، نحن بحاجةٍ إلىٰ دراسة تداعيات حضور أو غياب الهرمية الداخلية، وترسيم الحدود القطرية علىٰ استمرارية تلك الأنواع من الأنظمة.

لقد حلَّ منطق التنظيم السياسي القطري ذو السيادة محلَّ الأنماط البديلة للسلطة بسبب عدة عوامل رئيسة. فقد كانت الأنظمة التي امتلكت، في الداخل، مركزًا نهائيًا لاتخاذ القرار في موقف أفضل للتغلُّب علىٰ بقايا الفيودالية من التخصيصية القانونية والاقتصادية. وانسجمت مصلحة الملك في ترشيد وتحسين الاقتصاد الكلي مع مصالح العناصر التجارية في المجتمع. وكانت هذه الأنظمة، من الناحية التنافسية، أكثر فعالية وكفاءة في تقليل الاستفادة المجانية والانشقاق، وبالتالي كانت أفضل في تعبئة موارد مجتمعاتها.

لكن كانت هناك أسباب إضافية وراء انتشار الأنظمة القطرية ذات السيادة. فنظرًا لوجود صانع قرار نهائي، كان بإمكان أصحاب السيادة الحديث بثقة باسم جماهيرهم. فمن المعلوم أنَّ الملوك أو الهيئة التشريعية البرلمانية الملكية، كانوا يستطيعون إجبار رعاياهم علىٰ الالتزام بالاتفاقيات التي قاموا بها. وعلاوة علىٰ ذلك، كانت الدول منسجمة مع بعضها البعض، نتيجة طابعهم القطري. فقد كان يمكن تحديد سلطات كلٍ منهم بدقة من خلال الاتفاق علىٰ حدود ثابتة. إذن، لم يكن بمقدور أصحاب السيادة الحديث نيابة عن رعاياهم فقط، بل كان يمكنهم



أيضًا تحديد هؤلاء الرعايا بدقة. وعلىٰ سبيل الاستطراد، وربما الأهم من ذلك كلِّه هو أنَّ الحدود مكّنت أصحاب السيادة من تعيين حدود سلطتهم. وفي المقابل، لم تستطع العصب المدينية علىٰ وجه الخصوص فعل ذلك، وبالتالي كان من الصَّعْب إدراجها في نظام الدول. ولذلك، انتشرت السيادة أيضًا من خلال الاعتراف المتبادل.

وأخيرًا: حدث التطوُّر المؤسسي من خلال التكيف من خلال المحاكاة المؤسسية والخروج. إذ كانت النخب السياسية تستنسخ الأنظمة الجذابة[١]. وإضافة إلىٰ ذلك، كان الفاعلون المجتمعيون يبدون اعتراضهم علىٰ الأنظمة التي كانت أقل جذبًا لهم ويغادرونها، ويسعون إلىٰ تلك التي تناسب مصالحهم ونظمِهُم العقائدية.

التفسير التقليدي: الانتخاب الداروينى من خلال الحرب

يرىٰ البعض أن الانتخاب المؤسسي في السياسة الدولية يحدث بشكل رئيسي، وربما بشكل حصري، من خلال الحرب. ونظرًا لطبيعة النظام الدولي الفوضوية، فإنَّ القوة تُعتبر هي الحَكَم النهائي علىٰ قدرة أي نظام علىٰ البقاء. وفي هذه البيئة الداروينية، يتلاشىٰ من لا يستطيع الدفاع عن نفسه؛ ويقع الصغير فريسة للكبير.

تُعَدُّ أدبيات الصراع علىٰ الهيمنة من الأدبيات التي درست عن كَثب كيف تعمل الحرب باعتبارها آلية انتخابية[٢]. فهي تناقش كون الفاعلين المهيمنين في النظام الدولي يتم تحديهم وهزيمتهم بشكل دوري. وهكذا، استسلمت إسبانيا لهولندا وإنجلترا، وبدورها خسرت هولندا موقعها لصالح إنجلترا. إلا أنَّ نظرة فاحصة لهذه الأدبيات تكشف أنَّها تُركِّز علىٰ مجموعة من القضايا مختلفة عما نحن بصدده. إذ تُركِّز أدبيات الصراع علىٰ الهيمنة إلىٰ حدٍّ كبيرٍ علىٰ تغير الترتيب بين وحدات متشابهة. فهي تُفسِّر، طبقًا لعبارات غيلبين، ترتيب الدرجة [في النظام

---

(١) سبق ورأينا هذا عند انتشار فكرة وتنظيم البلدية المستقلة. وبالمثل، توازت الإدارة المالية في نورماندي وكذلك في إنجلترا من خلال الغزو النورماندي؛ مع تطورات فرنسا الكابيتية.

(٢) علىٰ سبيل المثال:

Gilpin, War and Change; Goldstein, Long Cycles.

الدولي]، أو التغير النسقي[1]. فالحرب هي التي تُحدِّدُ الموقع. أما عملي فيُركِّز علىٰ العملية الانتخابية بين وحدات غير متشابهة. وتحديدًا، لماذا أثبتت الدول ذات السيادة أنَّها متفوِّقة علىٰ الدول-المدن والعصب المدينية؟[2] هذا الانتخاب انتخاب بنيوي وليس انتخابًا متعلقًا بالمواقع. وبمصطلحات غيبلين أيضًا، إن هذا النوع من الانتخاب يعد تغيُّرًا في الأنظمة؛ تغيرًا في طبيعة الوحدات المكوّنة للنظام الدولي[3].

وعلىٰ الرغم من كون أدبيات الصراع علىٰ الهيمنة، وأدبيات الدورة الطويلة لم تهتم بنوع الوحدات المتصارعة إلا قليلًا، فإن مدىٰ انطباق التفسير السببي الخاص بها علىٰ التنافس بين أشكال تنظيمية مختلفة أيضًا مازال أمرًا يستحق الدراسة. أي: هل يمكن أن يفسر النجاح في الحرب الانتخاب بين الوحدات المختلفة؟ يجبُ علىٰ جميع الوحدات أن تكون قادرة علىٰ شنِّ الحرب من أجل البقاء نتيجة الطبيعة الافتراسية للمجال الدولي. وبناءً علىٰ ذلك، إذا سقطت أشكال تنظيمية معيَّنة علىٰ جانبي الطريق، يرجع سقوطُها إلىٰ عدم قدرتها علىٰ شنِّ الحرب بشكل فعَّال كخصومهم. إنها ببساطة المبدأ الدارويني عن البقاء للأصلح.

هناك صور متنوعة لهذا التفسير. إحدىٰ هذه الصور تُقارن الدول ذات السيادة بالنمط التنظيمي الفيودالي السابق عليها. ووفقًا لهذا التفسير، تستطيع الدول ذات السيادة جمع إيرادات أكثر، وتجمُّعات أكبر من القوات العسكرية، من أسلافهم الفيوداليين. باختصار، جعلت كفاءات التوسع الحجمي الدول ذات السيادة أكثر تفوقًا في شنِّ الحروب[4]. تكمن مشكلة هذا النوع من التفسيرات في كون البدائل المزامنة للدول ذات السيادة، أي العصب المدينية والدول-المدن، كانت أيضًا أكثر تفوقًا من الأشكال التنظيمية الفيودالية. فكما رأينا في الفصول القليلة

---

(1) Gilpin, War and Change, p. 42.

(٢) أعني بالتفوق التنافسي أنَّ الدول القطرية ذات السيادة صمدت وأصبحت هي الشكل السائد للتنظيم في النظام الدولي، وليس أحد بدائله. ولا ينبغي أن يُفهم هذا التفوق بالمعنىٰ الوظيفي الغائي.

(3) Gilpin, War and Change, p. 41.

(4) Bean, "War and the Birth of the Nation State"; Dudley, "Structural Change in Interdependent Bureaucracies."

الماضية، كانت قدرة الدُّول علىٰ تطوير تقنيات عسكرية جديدة واستئجار مرتزقة واستخدام المدفعية جزءًا مما تمتلكه البدائل المنافسة للدول. فقد كان للهانزا القدرة علىٰ جمع عدد كبير من القوات وتجهيز أساطيل كبيرة، وتشهد لذلك انتصاراتها ضد الدنمارك وإنجلترا وهولندا والسويد. وعندما ساعدت ليوبيك الدنمارك ضد السويد في القرن السادس عشر، فعلت ذلك ببعض السفن الأكبر والأكثر تقدما وقتئذ[١]. وكانت الدول-المدن أكثر امتلاكًا للتطورات العسكرية الحديثة، وكان يتم طلب المهندسين العسكريين الإيطاليين بلهفة. فعلىٰ سبيل المثال، تعاقد التاج الإنجليزي مع الإيطاليين لبناء تحصيناته ضد الإسكتلنديين[٢]. وقامت الدول-المدن أيضًا بمَأسسة نظام الكوندوتييرو Condotierro، وهي قيادة عسكرية محترفة لها حاشية مسلحة خاصة. باختصار، يبقىٰ السؤال مطروحًا؛ لماذا أثبتت الدولة ذات السيادة أنَّها متفوِّقة علىٰ هؤلاء المنافسين المتزامنين معها؟ وليس لماذا كانت متفوِّقة علىٰ التنظيم الفيودالي؟

وتقارن الصورة الثانية لهذا التفسير بالفعل الدولة ذات السيادة بمنافسيها المتزامنين وتجادل بأنَّ الدولة استطاعت تجاوز العصب المدينية والدول-المدن نتيجة امتلاكها لمساحة قطرية أوسع وعدد سكَّانٍ أكبر. وعلىٰ هذا النحو تم تفسير غزو فرنسا الناجح لشبه الجزيرة الإيطالية عام ١٤٩٤م[٣].

---

(١) علىٰ سبيل المثال، تُقاس حمولة الأدلر Adler بـ ٣٠٠٠ طن، وتحمل ثماني وستين بندقية، وربما كانت أكبر منصة بنادق في وقتها.

Dollinger, The German Hansa, p. 338.

(2) White, Medieval Religion and Technology, p. 149f.

هذه الرواية الخاصة مثيرة للاهتمام في بيانها: أنه كان لقانون براءة الاختراع اليد الطولىٰ في جلب المواهب المثقفة إلىٰ إنجلترا وتعزيز الاختراعات.

(٣) للوقوف علىٰ رواية مرجعية، انظر علىٰ سبيل المثال:

Lewis Spitz, The Renaissance and Reformation Movements (1971), chapter 9.

وحتىٰ أبلغ الروايات وأكثرها تعقيدًا تُشير أحيانًا إلىٰ أنَّ كفاءة التوسع الحجمي بالغة الأهمية. انظر مثلًا:

Hay and Law, Italy in the Age of the Renaissance, p. 260; Tilly, Coercion, Capital, and European States, p. 65.

إلا أنَّ تيلي يشير في الوقت نفسه إلىٰ الإشكال النظري الذي يطرحه استمرار بقاء الدول الصغيرة.

يعد هذا الطرح أكثر قوة من الأول، إلا أنه مرة أخرىٰ لا يعتمد النجاح أو الفشل علىٰ كفاءة الحجم فحسب، سواء من حيث القطر أو حجم عدد السكان. إذ إنه كما أوضحنا سابقًا، كانت بعض الدول-المدن الإيطالية قادرة علىٰ حشد كميات مناسبة من الموارد لفترات طويلة من الزمن. وعلىٰ الرغم من أنَّ عدد سكان فرنسا كان أكثر بعشرة أضعاف من عدد سكان البندقية، فإن إيرادات البندقية في منتصف القرن الخامس عشر كانت أعلىٰ بـ٦٠ بالمائة من التاج الفرنسي. فقبل عصر التجنيد الإجباري، عندما كانت القوات والأساطيل تُشترىٰ بالمال(١)، كانت الإيرادات أكثر أهمية من حجم السكان(٢).

فإن كان ممكنًا تفسير فشل بعض الأشكال التنظيمية نتيجة قطر صغير أو عدد سكان قليل نسبيًا، كيف يمكن إذن تفسير انتصار هولندا علىٰ إسبانيا أو فرنسا، أو الصعود البرتغالي؟ كان لكلٍّ من الجمهورية الهولندية والبرتغال عدد سكان يُقدَّر بـ ١,٥ مليون، كالبندقية، إلَّا أنَّهما نجحتا في أن يصبحا قوىٰ كبرىٰ في النظام الدولي في أوائل القرنين السادس والسابع عشر(٣).

ويعد بقاء عدد من الدول القطرية الصغيرة ذات السيادة لغزًا محيرًا آخر ينبغي حله(٤). ويعد بقاء العديد من الإمارات الألمانية الصغيرة أبرز الأمثلة علىٰ ذلك. وعلاوة علىٰ ذلك، قد يتساءل المرء عن سبب اختفاء الهانزا في حين أنَّ بعض المدن التي كانت من أعضائها قد استمرت باعتبارها فاعلًا مستقلًا في النظام

---

(1) انظر: Ringrose, "Comment on Papers by Reed, de Vries, and Bean," p. 222f.

(٢) يُجادل ماكيني بأنَّ البندقية كانت لا تزال قوة عسكرية كبيرة في وقت متأخر من القرن السادس عشر. فقد كان لها في سبعينيات القرن السادس عشر قرابة ٣٣,٠٠٠ جندي مما شكل مقارنة جيدة مع بعض الدول ذات السيادة. فعلىٰ سبيل المثال: كان عدد الجيش الإنجليزي في أيرلندا قرابة ١٨,٠٠٠ جندي.
Richard Mackenney, The City-State (1989).

(٣) بطبيعة الحال، لا أنكر أنَّ الساحة الدولية هي ساحة افتراسية. وفي واقع الأمر، تعد هذه هي إحدىٰ الفرضيات الأساسية في تفسير وجهة نظري عن الانتخاب المؤسسي للوحدة. إلا أنَّ الشذوذات التاريخية والإمبريقية تُشير إلىٰ أنَّ تفسيرًا للانتخاب يحتاج إلىٰ تعليل بعض الظواهر المحيِّرة كنجاح بعض الكيانات الصغيرة نسبيًا.

(٤) يُشير مارك غرينغراس -من بين آخرين- إلىٰ هذا الإشكال في عمله الحديث. انظر:
Mark Greengrass, Conquest and Coalescence (1991), p. 4.

الدولي. وهنا لا تصمد الرواية التقليدية التي تقضي بأن القوي عسكريًا يقوم ببساطة بالقضاء علىٰ الضعيف. إذ إنَّ المدن الألمانية الفردية الضعيفة استطاعت الاستمرار في العمل في نظام الدول العالمي -كما تشكَّل بعد وستفاليا- بينما اختفت العصب المدينية القوية.

فإذا كان الحجم وعدد السكان محددين أوليين، وأحيانا خاطئَيْن، للتنبؤ بالقدرة علىٰ جمع الموارد من أجل الحرب، فما الذي يُفسِّر نجاح الدول ذات السيادة إذن؟ أنا أقر بأن سبب الفوز في الصراع يكمن في التركيب المؤسسي الخاص لأشكال التنظيم المختلفة. فما هو الأمر المميِّز فيما يخص الترتيب المؤسسي للبندقية، أو الخاص بالجمهورية الهولندية، الذي جعل مثل هذه الوحدات الصغيرة قطريًا جهات فاعلة قوية[١]؟

وبذلك، يعد شن الحرب آلية انتخابية مهمة، إلا أنَّ النجاح فيها ما هو إلا مؤشرٌ يحتاج هو ذاته إلىٰ شرح. لا شكَّ أنَّه هناك الكثير من المتغيرات ذات الأهمية. إذ دفعت المهارات التنظيمية وتدريب الجيوش الهولندية تحت إمرة موريس الناسوي بالهولنديين إلىٰ صدارة القوة العسكرية. ولا يمكن تفسير نجاح السويديين دون قدرات غوستافوس أدولفوس الخاصة. ونشأت القدرات الأسطورية لحاملي الرماح السويديين إلىٰ حد كبير نتيجة استقلال قراهم وأريافهم الفقيرة[٢]. إلا أن هناك متغيرًا واحدًا كثيرا ما تم إهماله ألا وهو: طبيعة الترتيبات المؤسسية.

يشير التحليل المقدم في هذا الفصل إلىٰ كون المنطق المؤسسي المختلف للدول-المدن والعصب المدينية والدول ذات السيادة له نتائج طويلة المدىٰ علىٰ

---

(١) يكمن تركيزي بشأن هذه القضية قريبًا من تركيز نورث ووإينغاست، "Constitutions and Commitment". ففي مرحلةٍ ما قد يكون للحجم أهمية. فداوود لا يهزم جالوتَ دائمًا. إلا أنَّني أجادل بأنَّ كفاءة المؤسسات غالبًا ما يتم إهمالها، بينما تتم المبالغة في حجج كفاءات التوسع الحجمي.

(٢) عن بعض هذه الحجج، انظر:

McNeill, The Pursuit of Power; Brian Downing, The Military Revolution and Political Change (1992); Geoffrey Parker, The Military Revolution (1988).

قدرة كل منهم علىٰ جمع الإيرادات والقوات من أجل الحرب. أي إنَّ خيارات الأفراد المؤسسية في أواخر القرون الوسطىٰ أسفرت عن نتائج طويلة المدىٰ علىٰ قدرة بعض هذه الوحدات علىٰ المنافسة. وعليه، فإنَّ الحجة القائلة بأنَّه في القرنين السادس والسابع عشر كانت الدولة ذات السيادة قادرة علىٰ شنِّ الحروب بنجاح أكبر من المؤسسات المنافسة لها، حجةٌ صحيحة، إلا أنها تطرح سؤال: لماذا استطاعت فعل ذلك؟

كانت الآثار طويلة المدىٰ لاختلاف منطق التنظيم ناشئة عن ترجيح الفاعلين أيضًا في هيئة مُخرجات تنظيمية علىٰ مستوىٰ النسق كله. أي إنَّ بعض أشكال التنظيم كانت مفضَّلةً باعتبارها شركاء أكثر من غيرها. وبالتالي، يمكننا حلُّ لغز بقاء الدول الصغيرة من خلال تحليل سبب قبولها هي خلافًا لغيرها من أشكال التنظيم من قِبل زملائها الفاعلين في النظام الدولي.

ونظرًا لكون الدولة الفرنسية والعصبة الهانزية أكثر الحالات تميُّزًا، تعطينا هاتان الطريقتان المختلفتان المختلفتين لهيكلة النظام السياسي رؤىٰ أكثر وضوحًا. فبالتركيز علىٰ منطقيِ التنظيم هذيْن، يمكننا استخلاص استنتاجات يمكن تطبيقها بعد ذلك علىٰ الدول-المدن الإيطالية.

مميزات السيادة القطرية عن العصبة المدينية الاتحادية

يتم الانتخاب في السياسة الدولية أساسًا من خلال ثلاث آليات. **أولًا**، يتم الانتخاب من خلال مبدأ «البقاء للأصلح» الدارويني. وهنا تكون غاية الفاعلين، الذين قاموا بإنشاء مؤسسات بعينها واستمروا في تأييدها، غير ذات أهمية في هذا السياق. فكما هو الحال في علم الأحياء، بعض الأنواع أكثر مهارة وقدرة علىٰ البقاء في بيئتها الجديدة، في حين تموت أنواع أخرىٰ أقل ملاءمة. وبالمثل، لن تكون كل المؤسسات التي نشأت عقب تغيُّرات في بيئتها الاجتماعية ناجحةً بشكل متساوٍ علىٰ المدىٰ الطويل. وهكذا، أثبتت العصب المدينية أنها أقل فعالية وكفاءة من التنظيم القطري ذي السيادة علىٰ أبعاد متعددة.

ثانيًا: سأجادل بأنَّ الانتخاب يحدث من خلال التمكين المتبادل. وفي هذا يختلف الانتخاب الاجتماعي عن العملية البيولوجية غير المقصودة. فعلىٰ خلاف



الأمر في الانتخاب الطبيعي، يقوم الأفراد بخلق بيئتهم الخاصة من خلال تفضيل وتحمُّل أنواع معيَّنة من المؤسسات. فقد كان للفاعلين القطريين ذوي السيادة أسبابٌ لتفضيل نُظُم حكم مشابهة لهم في كل مكان. وعلىٰ الرغم من كون هذه العملية نتيجة لذلك أقل تركيبًا من الانتخاب الدارويني، فإنَّ خيارات الأفراد المتكررة تحدُّ من فرص وإمكانيات الآخرين. وبهذا المعنىٰ، يتم أيضًا إنشاء وضع هيكلي، وإن كان من نظرة سوسيولوجية أكثر.

ثالثًا: يحدث الانتخاب كذلك من خلال التكيف المتعمد من خلال المحاكاة المؤسسية، والخروج. إذ تقوم النخب السياسية باستنساخ الأشكال المؤسسية التي يرونها أشكالًا ناجحة. وفي الوقت نفسه، تقوم المجموعات الاجتماعية بتبديل ولائها لأنواع التنظيم التي تُلبي مصالحهم بشكل أفضل.

الانتخاب من خلال الضغط الدارويني: مميزات الهرمية الداخلية

توحيد المقاييس واليقين

كانت إحدىٰ مزايا السلطة ذات السيادة وجود فاعلٍ، سواء كان الملك أو الهيئة التشريعية البرلمانية الملكية، يستطيع معالجة تركات تخصيصية الفيودالية. فقد كان لأصحاب السيادة مصلحة راسخة في ترشيد الاقتصاد الكلي؛ لكونه يؤدي إلىٰ جلب إيرادات أعلىٰ وتكوين قدرة عسكرية أكبر. «فقد كان من المصالح المشتركة بين الملك والطبقة الوسطىٰ أن تُزاح الحواجز، المادية والفيودالية، التي عرقلت التجارة الداخلية»[1].

وكان أحد هذه الحواجز الفيودالية أمام التجارة هو عدم وجود توحيد للمقاييس. فقد كانت المقاييس والموازين القروسطية متنوعة بشكل محير. ويشير رونالد زوبكو إلىٰ وجود خمسين مقياسًا رئيسًا في إنجلترا أواخر القرن العاشر. ومع أواخر القرون الوسطىٰ ارتفع هذا العدد إلىٰ عدة مئات من المقاييس الرئيسة

---

(1) Myers, Medieval Kingship, p. 318.

بـ ٢٥,٠٠٠ تنويع محلي[١]. ولم يكن الوضع أفضل حالًا في بقية أوروبا.

وكان لهذا العدد من المقاييس أسبابٌ عدة. إذ انبثقت في البداية نتيجة السيطرة السِّينورية علىٰ المقاييس. فبعد تدهور الإمبراطورية الكارولنجية، استحوذ العديد من اللوردات علىٰ حقوق إصدار مقاييس وموازين خاصة. وكانت هذه اللورديات مترددة في التخلِّي عن سلطتها، لأن التحكُّم في المقاييس يوفِّر دخلًا كالرسوم المقررة علىٰ استخدام الميزان. وعلاوة علىٰ ذلك، كان العديد مما يُدفع للوردات لا يزال في صورة عينية، وبالتالي كان التلاعب بهذه المقاييس يحقق منافع مباشرة. ووفر احتكار اللوردات للمقاييس والموازين القانونية الوجيدة وسيلةً للسيطرة الاجتماعية. ويتمثل السبب الثاني لهذا التنوع في كون المقاييس تمثيلية وليست مجردة، إذ كانت تعكس في الغالب أجزاءً من جسم الإنسان (القدم، الذراع) أو سياقات هيكلية معيَّنة للعمل الإنساني[٢]. ويكمن السبب الثالث في الازدواجية الغريبة للمقاييس. فقد كان هناك مقاييس مختلفة للبيع عن مقاييس الشراء[٣]. ورأينا كذلك علىٰ سبيل المثال في حالة الهانزا؛ أنَّ المقاييس تصبح أصغر وأخف كلما ابتعدنا عن منشأ المنتج. وهكذا حقق التجار الربح، متحايلين علىٰ مطالبات الكنيسة بسعر عادل، فقد تكون الأسعار ثابتة، إلا أنَّ الكمية التي تم تسليمها قد تضاءلت. وللأسف يلاحظ المستهلكون المعاصرون أن هذه الممارسة ما زالت قائمة.

وعلاوة علىٰ ذلك، كانت بعض السلطات مختصة بوضع المقاييس، وأخرىٰ

---

(1) Ronald Zupko, "Weights and Measures, Western European," in Strayer, Dictionary of the Middle Ages, vol. (1989) 12, p. 582.

للاطلاع علىٰ تنوع الموازين والمقاييس المتوسِّطية، انظر:

Lopez and Irving, Medieval Trade, p. 1lf.

(٢) للوقوف علىٰ عرض رائع، انظر:

Witold Kula, Measures and Men (1986).

أسندت المقاييس التمثيلية للخصوصية الإقليمية، فحتىٰ محاولات التوحيد كانت مخصصة. فعلىٰ سبيل المثال، تم تعريف الذراع المعياري في بريمن باعتباره المسافة بين رُكبتيْ تمثال رولاند أمام قاعة المدينة.

(3) Kula, Measures and Men, pp. 5, 162, 163.

الحق في تنفيذها، ولغيرهم حق تأجير الموازين والمقاييس العمومية لجهات خاصة. ومن نافلة القول أنَّ انتشار المقاييس هذا كان معرقلًا للتجارة، وسعىٰ البورجوازيون بحثًا عن آليات لتجاوز هذا التنوع. فما هي أنواع المؤسسات التي تمكنت بشكل أفضل من التغلب علىٰ نتائج اللامركزية الفيودالية؟

لم تتمكن الهانزا من توحيد نظام للمقاييس، حيث أعطت الطبيعة الاتحادية للعصبة قدرًا كبيرًا من الاستقلالية للمدن، والتي لم تكن راغبة في التخلِّي عن سلطتها فيما يخصُّ الموازين والمقاييس. وأثبتت محاولات إدراج مقاييس للحجم، علىٰ سبيل المثال، باستخدام حجم برميل فيسمار أو روستوك كمؤشر علىٰ كمية معيَّنة، كونها وهمًا[1]. وواصلت العديد من المدن استخدام مقاييسها العرفية الخاصة. وحاولت الهانزا في مرحلةٍ ما الحث علىٰ توحيد المقاييس من خلال اشتراط تبعية كل مجموعة إقليمية -الأحياء السكنية- لمقاييس المدينة المهيمنة عليها. فعلىٰ سبيل المثال، كان واجبًا علىٰ المدن الهولندية والبروسية والوستفالية أن تتبع كولونيا[2]. وكان هذا بلا جدوىٰ، فلم يُحرز برميل روستوك بعض التقدُّم باعتباره مقياسًا للحجم إلا فيما يتعلَّق بمنتجات معينة. وبشكلٍ عامٍّ، كان نجاح عملية التوحيد أمرًا مشكوكًا فيه. «ولكن فيما يَخُصُّ المقاييس الأخرىٰ لم تُحقِّق نجاحًا ... ويجب قول الأمر نفسه بالنسبة إلىٰ امقاييس الطول ... وفيما يتعلَّق بمقاييس الوزن لم يكن ثمة توحيد أيضًا»[3]. وبالطبع، كان التجار هم أكثر من سيطر محليًا علىٰ المقاييس. بعبارة أخرىٰ، لم يخرج الغش عن تجار العصبة الهانزية. فعلىٰ سبيل المثال، كانوا يستخدمون برميلًا أصغر أو بقاعدة مزدوجة، ويضعون علامة روستوك عليه. وكان المثل الشائع ساعتها هو كون الهولنديين

---

(1) Held, "Hansische Einheitsbestrebungen.

(2) Lensen and Heitling, De Geschiedenis van de Hanze, p. 24.

(3) Held, "Hansische Einheitsbestrebungen," p. 166. "Bei den i.ibrigen Massen ist eine Einheitlickeit nicht erzielt werden .... Nicht anders verhielt es sich mit den Langenmassen .... Was das Gewicht anbetrifft, so fehlte es auch da an einer Einheit"

(ففيما يخصُّ المقاييس الأخرىٰ لم يتحقق أي توحيد ... والأمر لم يكن مختلفًا فيما يخص مقاييس الطول. وفيما يتعلَّق بمقاييس الوزن لم يكن هناك توحيد أيضًا)

يفضّلون بيعَ الخشبِ وليس الزبدة؛ نتيجة استخدامهم براميل سميكة للغاية[١].

كان تنفيذ القرارات الهانزية يقع علىٰ عاتق المجالس البلدية. إلا أن هذه المجالس كانت مهيمنًا عليها في الغالب من نفس التجار المسئولين عن انتهاك هذه القرارات. ولذلك، ظلَّ تنفيذ التوحيد أمرًا مُشكِلًا. فقد كانت المدن الألمانية تفتقر لسلطة سيادية يُمكنها تطبيق هذه العدالة. فعلىٰ الرغم من كون جميع المدن ستستفيد من التوحيد، فإن لكل منهم حوافز تدفعهم لمحاولة الاستفادة المجانية[٢].

في فرنسا، أخذ الملوكُ علىٰ عاتقهم محاولة توحيد المقاييس مبكرًا في القرن الثاني عشر. فقد حاول فيليب أوغسطس توحيد مقاييس تجار المياه في باريس[٣]. وتَعود مُحاولات التوحيد عبر المملكة إلىٰ تاريخ فيليب الطويل (١٣١٦-١٣٢٢م) والتي بدأت مجددًا بعد حرب المائة عام مع لويس الحادي عشر (١٤٦١-١٤٨٣م)[٤]. وانتهج العديد من الملوك المتعاقبين سياساتهم هذه. فحاول لويس الثاني عشر الإصلاح عام ١٥٠٨م. وأصدر فرانسيس الأول مرسومًا عام ١٥٤٠م يدعي فيه السيطرة الملكية: «إلَّا أنَّ السلطة العليا للملك تتضمَّنُ حق توحيد جميع المقاييس في جميع أنحاء مملكته، فيما يتعلَّق بالمصلحة العامة ومن أجل تعزيز التجارة، فيما بين رعاياه ومع الأجانب»[٥]. وأمر هنري الثاني عام ١٥٥٧م بأن «كلُّ لوردات المدينة، والضواحي والمناطق المحيطة، ممن يقومون بإصدار بالمقاييس، واجب عليهم توفير أسماء موازينهم ومقاييسهم . . . وكل المقاييس التي لا تنسجم مع مقاييسنا، سيتم تحطيمها . . . وينبغي للجميع أن

---

(1) Lensen and Heitling, De Geschiedenis van de Hanze, p. 36.

(٢) يُعتبر العمل الكلاسيكي عن الاستفادة بالمجان في غياب فاعل مهيمن هو عمل

Mancur Olson, The Logic of Collective Action (1965).

(3) Baldwin, The Government of Philip Augustus, p. 348.

(٤) انظر:

Hallam, The Capetian Kings, p. 284; Heaton, Economic History of Europe, pp 289, 294.


(5) Kula, Measures and Men, p. 168.

يقوموا بتنظيم مقاييسهم تبعًا لمقاييسنا»[١]. واستمر شارل التاسع، وهنري الثالث، ولويس الرابع عشر في محاولة السيطرة علىٰ هذه المقاييس وتوحيدها.

لقيت المحاولات الملكية مُعارضة قوية. وكان معارضو التوحيد هم الأعداء القدامىٰ للبورجوازيين: رجال الدين والنبلاء؛ الذين عارضوا خسارتهم للسيطرة السنيورية[٢]. ومن ثم، كانت هناك مئات المقاييس المتنوعة في جميع أنحاء فرنسا عند اندلاع الثورة، لا سيما في المناطق الزراعية. وعلىٰ العكس، كان التوحيد ناجحًا في المدن[٣]. وكان تقييم روبن بريغز العام أنه بدايةً من حكم لويس الرابع عشر، تم تحقيق خطوات كبيرة في التنظيم الاقتصادي وتقنين الأعراف[٤].

علىٰ الرغم من عدم نجاح توحيد الموازين والمقاييس بالقدر الذي أراده البورغر، فإنَّه لم يتم اعتباره مشكلة كبيرة للحكم في فرنسا. ففي الواقع، هنا فضَّل الوسطاء والتجار مزيدًا من السلطة للملك وليس أقل. إذ تُشير كراسات الشكاوىٰ (Cahiers de Doléance) -وهي رسائل شكاوىٰ أُرسلت إلىٰ البلاط قبل الثورة- بجلاء إلىٰ أنَّ الناس كانوا يعتقدون أنَّ السلطة الوحيدة التي بإمكانها إنهاء هذا النظام العشوائي هي الملك الفرنسي[٥]. وكان هناك حرفيًا مئات الالتماسات التي تطلب التوحيد، وطالب معظمها بتطبيق التوحيد علىٰ المستوىٰ الوطني[٦].

---

(١) المرجع السابق، (ص١٦٩).

(٢) المرجع السابق، (ص٢٢٠).

(٣) المرجع السابق، (ص١٧٢، ١٨٣).

(4) Briggs, Early Modern France, p. 149.

وعن جهود التاج الإنجليزي للتوحيد، انظر:

Ronald Zupko, British Weights and Measures (1977).

انظر الفصل الثالث بشكل خاص.

(٥) أدرك تمامًا أنَّ هذه عملية طويلة. حيث استغرقت عملية التوحيد الاقتصادي في فرنسا قرونًا عديدة لتكتمل. وتتمثَّل النقطة هنا في كون هذا التوحيد لا يمكن أن يتحقق إلَّا بوجود سلطة هرمية تدعي السلطة النهائية. ومن الضروري وجود فاعلٍ يمكنه التغلب علىٰ الاستفادة بالمجان. وبالتالي، لم تقم ألمانيا بالتوحيد إلَّا بعد عام ١٨٧٠م. انظر:

Zupko, "Weights and Measures.

(٦) انظر الجَدْوَلة في: =

وعلاوة علىٰ ذلك، علىٰ الرغم من كون الملك لم يستطع تحقيق سوىٰ نجاحٍ محدود في تغيير هذا الوضع، فإنَّه تمكَّن من مأسَسَة طرق تحويل بين المقاييس المختلفة. فقد حاول الملوك صياغة جداول تحويل؛ كي تسهل الأمر علىٰ العامَّة والتُّجار في التعامل مع فيضان المقاييس. لقد افتقرت الهانزا إلىٰ فاعلٍ يمكنه فرض مثل هذا التوحيد علىٰ المدن المستقلة نسبيًا.

وكأن هذا الفيضان من المقاييس والأوزان لم يكن كافيًا كي يسبب للتجار ضيقًا شديدًا؛ فكان عليهم أيضًا أن يتعاملوا مع تشكيلة كبيرة من العملات الصادرة عن السلطات التخصيصية ذاتها. وتعطي روايات توماس بيتسون -أحد تجار الصوف أواخر القرن الخامس عشر- ورسائله الخاصة معنىٰ جديدًا لمصطلح **تكاليف المعاملات المالية**[١]. كيف كان إذن مدىٰ نجاح المؤسسات المتنوعة في الحد من هذه التشكيلة؟

كان نجاح الدولة الفرنسية أكبر من الهانزا في مَرْكَزَة سكِّ العملة[٢]. فلم تتمكَّن العصبة من توحيد عملية سكٍّ معيَّنة، واستمرت العديد من المدن في سكِّ

= Kula, Measures and Men, p. 224.

(١) «لا يسع المرء إلا أن يتخيَّلَ الصعوبات التي واجهت توماس بيتسون المسكين، حيث يدور تباعًا في مكتب المحاسبة الخاص به جلدر أندرو الإسكتلندي، وجَلدن أرنولدس الخيلدرزي (منخفض القيمة جدًا)، وقرش كارولاس التابع لشارل دوق بورغندي والملكيات الفرنسية الجديدة والقديمة وديفيد وفالاوي من أسقفية أوترخت، والقرش الهتينسي التابع لدوقيات وستفاليا، والليفي أو اللويس الذهبي الفرنسي، وقرش ليمبورغ، وقرش ميلانو، وقرش نيمواغن، وفيليبوس أو فيليب برابانت الذهبي، ولوحات أوترخت، ومسلَّمات بعض الأساقفة، والريال الإنجليزي ... والخيّال الإسكتلندي أو خيّال بورغندي ... والفلورين رينو التابع لأسقفية كولونيا وسيتيير. وكان عليه أن يعرف قيمتها جميعًا بالعملة الإنجليزية، كما كان محددًا في ذلك الوقت من قبل الرابطة، وكان معظمها منخفض القيمة جدًا».

Eileen Power, Medieval People (1963), p. 148.

(٢) هناك مسألتان في هذا السياق قد نكون معنيين بهما: تنوع العملة ومسألة التخفيض. يدور اهتمامي الأساسي في هذا السياق حول تنوع السكِّ والعملات، مما زاد من تكاليف المعاملات المالية والمعلومات. وضاعف التخفيض المشكلة؛ لأنَّه لا يتوقف الأمر علىٰ معرفة التجار لسعر صرف العملات، بل كان عليهم أيضًا أن يكونوا مُطَّلعين عما إذا كانت العملة التي يقومون بالتبادل بها مُخفّضةً أم لا، أو ما إذا كانت ستُخفض. يعرقل هذا التعقيد المؤرخين الاقتصاديين المعاصرين أنفسهم. انظر:

Lopez and Raymond, Medieval Trade, p. 11.

عملتها الخاصة بها. «فقد ظلت [محاولات الإصلاح] دون تحقيق نجاح كبير حتىٰ حركة إصلاح العملة الكبيرة في القرن السادس عشر، وبطريقة محدودة فقط. وعلىٰ العكس في فرنسا، قام التاج منذ لويس الرابع، بنجاح، بالحد من امتيازات السكِّ الخاصة باللوردات، واسترجع سيطرته علىٰ السكِّ»[١].

وعلىٰ الرغم من كون عدد قليل من المدن قام باعتماد عملة ليوبيك، فإن كثيرين اعتمدوا معايير مختلفة[٢]. ويعود تاريخ تشتت العملة هذا إلىٰ فترة انهيار الإمبراطورية الرومانية المقدسة. فتاريخيًّا، كان إصدار العملة حقا ملكِيًّا، لا تمارسه سوىٰ السلطة العليا. ولذلك كان إصدار العملة خلال الإمبراطورية الرومانية والفترة الكارولنجية يتم تحت رقابة صارمة من الإدارة الإمبراطورية. ورغم أنَّ الإمبراطور الألماني حاول المحافظة علىٰ هذه السيطرة، فإنَّ هذا الأمر أصبح مستحيلًا بشكل متزايد نتيجة فشل استراتيجيته الإيطالية، وتسليمه ألمانيا للُّوردات الفيوداليين. ومنذ ذلك الحين، أصبح السكُّ في أيدي الدوقات، والعديد من الكونْتات، بل حتىٰ إلىٰ مستوىٰ الفيكونتات، والمدن المنفردة. «وبدا عدد مصدري العملات وكأنه لا نهائي في جميع أنحاء الإمبراطورية المتشظية في القرن الثالث عشر، وكان كثيرٌ منهم بلا قيمة، كموجة المضاربين بالدينار [البنس] «الفيودالي» في فرنسا ما بعد الكارولنجية»[٣]. وتم الاعتراف بالتنازل عن هذه الحقوق الملكية رسميًا في النشرة الذهبية عام ١٣٥٦م، إلا أن هذا التنازل حدث قبل ذلك بفترة طويلة. وبحلول القرن السادس عشر كان الوضع قد ازداد سوءًا.

---

(1) Wilhelm Jesse, "Die Miinzpolitik der Hansestiidte," Hansische Geschichtsbliitter (1928) 53, p. 79.

(2) Dollinger, The Gennan Hansa, p. 205f.

(3) Peter Spufford, "Coinage and Currency," The Cambridge Economic History of Europe, vol. (1987) 2, p. 813.

انظر أيضًا تعليقات لوستشنر: «كلما انقسمت الإمبراطورية الألمانية أكثر إلىٰ إمارات؛ حظي الأمراء بامتيازات أكثر لإصدار النقود، وكانت المحاولات المتكررة -وينبغي الإضافة أنها كانت فاشلةً دائمًا- للحفاظ علىٰ عملة موحَّدة أكثر أهمية».

Leuschner, Germany in the Late Middle Ages, p. 19.

كان هناك ساعتها ما يناهز ٢٥٠٠ سلطة محلية وإقليمية، وعلىٰ الرغم من عدم قيامها كلها بالسك، فإنَّ العملة الفوضوية وظروف النقد استمرت في عرقلة التجارة الألمانية بشكل كبير[١].

وبالتالي، كان لتنوع العملات المسكوكة هذا نتيجتان. الأولىٰ أنه كان علىٰ التجار وجباة الضرائب أن يقوموا بتطوير وسيلة ما تسمح لهم بالمقارنة بين العملات المختلفة. وبالإضافة إلىٰ العملات الأخرىٰ، كان علىٰ التجار الهانزيين أن يتعاملوا مع الماركات الليوبيكية والبوميرانية والبروسية والريغية، وتالرات براندنبورغ، والجلدرات الراينية، والجنيهات الفلمنكية، والجنيهات الإسترلينية الإنجليزية[٢]. والثانية أن القيمة الفعلية للقطعة النقدية قد تختلف بناءً علىٰ إقليمها الأصلي. إذ أن مصدري العملات كانوا يستخدمون مكونات معدنية مختلفة[٣]. ومن نافلة القول أنَّ هذا الأمر هو الذي سمح لهم بإمكانية كبيرة علىٰ التلاعب.

---

(١) انظر عمل هولبورن من أجل هذا الاستنتاج، وهو أيضًا من قام بتقدير عدد السلطات المحلية.

Holbom, A History of Modern Germany, pp. 38-39, 68.

(٢) كانت هناك بعض المحاولات لتبسيط العملة في اتحاد العملة الفندالية، الذي شاركت فيه بعض المدن من غير الهانزا أيضًا، لكنَّهم «كانوا ملتزمين به جزئيًا فقط».

Dollinger, The Gennan Hansa, p. 208.

(٣) كانت العملة الإنجليزية رمزية لفترة وجيزة فقط في تاريخ القرون الوسطىٰ، وذلك خلال مملكة وسيكس الإنجليزية (٩٧٠م)، وأثناء الفترات الدنماركية والنورماندية، وحتىٰ عهد هنري الثاني (١١٨٠م). أي إنَّ قيمة العملة لا تُعادل القيمة الحقيقية للعملة المعدنية (فضة أو ذهب أو سبائك).

Spufford, "Coinage and Currency," pp. 808, 809.

وقد يفسِّر الاستقرار النسبي للعملة الإنجليزية انتشارَ الجنيه الإسترليني في جميع أنحاء بحر الشمال وبحر البلطيق، قبل أن يُحرز الإنجليز نجاحات كبيرة هناك.

Lewis and Runyan, European Naval and Maritime History, p. 142.

وعمومًا، كان التجار مدركين أن التخفيض يضر أعمالَهم. فقد كان في ميثاق شباير (وهي ليست من مدن الهانزا) بندٌ ينص علىٰ «أنَّه لا يجوز تغيير العملة إلَّا بموافقة مشتركة من قِبل المواطنين».

Ennen, The Medieval Town, p. 134.

وبالتالي، لم تكن مدن الهانزا تميل إلىٰ تخفيض قيمة عملتها باعتباره مصدرًا للإيرادات.

Dollinger, The German Hansa, p. 207.

إلا أنَّ سكَّ العملة في بعض مدن الهانزا كان لا يزال تحت سيطرة الأساقفة، وبالتالي، كانوا أقل إذعانًا للمصالح الهانزية.

في فرنسا، تم تنظيم سكِ العملة من قِبل الملك[1]. حيث أصدر لويس التاسع مرسومًا عام ١٢٦٥م يقضي بأنَّ العملة الملكية يجب أن تكون صالحة في جميع أنحاء المملكة، في حين ينبغي أن تُستخدم العملة البارونية داخل مجالاتهم فقط، ويجب أن تكون لها قيمة واحدة. «وغنيٌّ عن القول أن البارونات كانوا غاضبين نتيجة هذا التنظيم»[2]. وحاول برنامج فيليب الخامس الاقتصادي عام ١٣٢١م منع العملة غير الشائعة التي يصدرها النبلاء، وقام برفع قيمة العملة الملكية[3]. وحتىٰ قبل ذلك، عام ١٣٠٠م، قام الملوك الفرنسيون بتخفيض عدد التوابع المُقطعين ممن لهم الحق في إصدار العملة، من ثلاثمائة شخص إلىٰ قرابة الثلاثين والذين كانوا يقومون بسكِّ عملاتهم الخاصة بالفعل[4]. وتمكن الملوك من توحيد المحتوىٰ المعدني ومأسسة نظام يقوم علىٰ الجنيه والشلن والبنس (livre, sol, denier)، وهو نظام نشأ بالأساس في الإمبراطورية الكارولنجية. وبذلك، قلَّص الملك من عدد السكَّاكين في المملكة، وبالتالي زاد في يقين المعاملات المالية. «ولذلك في أواخر القرون الوسطىٰ، كانت عمليات سك النقود غير الملكية الوحيدة الفعالة في فرنسا هي تلك الصادرة عن مجموعة من أعظم الأمراء شبه المستقلين . . . كدوق بريتاني ودوق جوين الذي كان أيضًا ملك إنجلترا»[5].

يمكن للمرء أن يعترض في هذه المرحلة بأنَّ للهرمية المتزايدة نتيجة سلبية كذلك. إذ إن السيطرة المركزية علىٰ العملة تؤدي أيضًا إلىٰ تخفيض قيمتها. فصحيحٌ أنَّ الملك الفرنسي -كمصدري العملات الفيوداليين- قد يُخفِّض من

---

(١) حاول الملوك توسعة رقعة العملة الملكية خلال المملكة بأسرها، خاصةً منذ فيليب أوغسطس فصاعدًا. وللوقوف علىٰ عدد كبير من المسكوكات في فرنسا قبل المركزة، انظر:

Duby, The Early Growth of the European Economy, p. 249; Spufford, "Coinage and Currency," pp. 802, 806.

(2) Jordan, Louis IX, p. 208.

(3) Myers, Medieval Kingship, p. 319.

(4) Heaton, Economic History of Europe, p. 175.

ويشير كذلك إلىٰ أنَّ «المدن الألمانية سعت للتكيُّف مع معيار مشترك، إلا أنَّ الصورة العامة كانت التنوع الكبير».

(5) Spufford, "Coinage and Currency," p. 812.

العملة؛ كي يحصل على الإيرادات[1]، إلا أنَّ الملك كان مقيدًا. فمن شأن التخفيض المستمر أن يؤديَ إلىٰ انعدام الثقة في هذه العملة، وازدياد غضب التجار[2]. وتُشير الأدلة الإمبريقية إلىٰ أنَّ الاتجاه العام كان يتمثَّل في أنه كلما كانت الحكومة المركزية أكثر رسوخًا، كان تخفيض العملة أقل[3]. وعلاوة علىٰ ذلك، يمكن القول بأنَّ مستوىٰ التسامح تجاه التخفيض مُتساوٍ علىٰ الأقل في جميع أنظمة الحكم، سواء العصبة أو دولة المدينة أو الدولة القطرية؛ لأنَّ رأس المال لديه دائمًا اختيار الخروج. وكان لدىٰ الملوك الفرنسيين مصلحة في تثبيت أسعار الصرف؛ لمنع حدوث مثل هذه الهجرة [للرأس المال][4]. وكان بإمكان

---

(1) Spufford, "Coinage and Currency," p. 853.

لكنَّ يبدو أن هذا الأمر قد حدث أقل مما يُظن أحيانًا. ويُجادل هيكس بأنَّ العملات كانت في واقع الأمر مستقرة نسبيًا علىٰ مرِّ القرون.

John Hicks, A Theory of Economic History (1969), pp. 88, 89.

كان هذا صحيحًا بشكل خاص فيما يخص العملات الكبرىٰ، وليس العملات المحلية.

(٢) وهكذا، كان بإمكان فيليب الجميل أن يستخدم هذه الأداة السياسية بشكل متقطع.

Strayer, The Reign of Philip the Fair, pp. 394-395.

وأصبح النبلاء ورجال الدين -الذين اعتمدوا بشكل متزايد علىٰ الإيجارات الثابتة- وكذلك المصرفيون والتجار العاديون أعداءً ثابتين لهذه السياسات. انظر:

Fryde, "The Financial Policies," p. 834.

(٣) يُلاحظ سيبولا أن العملة الإنجليزية كانت الأقل تخفيضًا، بينما تم تخفيض العملة الفرنسية بشكل كبير، لكن بشكل أقل من عملة الدول-المدن الإيطالية. ويرجع ذلك جزئيًا إلىٰ عوامل غير سياسية كنُدرة المعادن النفيسة. ويجادل بأنَّ إنجلترا كانت الأقل تخفيضًا لأنَّ سكَّ العملة كان مُمَرْكزًا، وبالتالي لن يستفيد البارونات من التخفيض، في حين كان النظام الفرنسي أقل مركزية، وبالتالي كان بإمكانهم تخفيض عملتهم الخاصة. ومن المفارقات، أنَّه يُلاحظ أنَّ التجار الإيطاليين استفادوا من التخفيض من خلال المطالبة بأن تُدفع ديونهم ذهبًا. وستشير حجتي إلىٰ أنَّه كلما كان للسيادات الأكثر تشظيًا أسبابًا أكثر لزيادة وتيرة التخفيض، ربما يعود ذلك لكون الاستراتيجيات قصيرة المدىٰ قد هيمنت داخل هذه الأنظمة.

(٤) تلاعبت الحكومات بعملاتها، لكن عامةً «هذا الوضع يُثبِّط التخفيض العام، بما أنَّ الحكومات تُدرك الآثار الخطيرة التي يمكن أن تحدث علىٰ موقفهم الدولي».

Briggs, Early Modem France, p. 44.

ولاحظ أنَّ هذا كان ميزة لنظام الدولة التنافسي علىٰ البدائل الإمبراطورية كما هو الحال في الشرق الأوسط والمشرق. انظر أيضًا:

=

البورغر أحيانًا أن يضعوا حدًّا للتخفيض[1]. وعلىٰ أية حال، فيما يتعلَّق بمسألة التباين في سك النقود، قام الملك الفرنسي ببعض التوحيد لهذه الكثرة من أنواع المسكوكات والعملات.

وبالمثل، قام النظام القضائي الملكي الفرنسي بمَرْكَزَة النظام القانوني أكثر من الهانزا، واستمر وجود الهانزا مع مجموعة متنوعة من المدونات القانونية علىٰ المستوىٰ المحلي[2]. ونظرًا لكون إنفاذ قرارات الهانزا لا بد أن تقوم به مجالس المدينة، كان التنفيذ مختلفًا إلىٰ حد كبير. وعلاوة علىٰ ذلك، لم يكن للهانزا أيُّ نظامٍ رسميٍّ يحدد ما إذا كانت بعض القضايا تستدعي قرارات محلية أم إقليمية أم هانزية. وهذا راجع في جزءٍ منه إلىٰ عدم وجودِ دستورٍ رسميٍّ لمعظم فترة وجود الهانزا[3]. امتنع أعضاء الهانزا عن صياغة هذا الدستور ظنًّا منهم أنَّ لائحةً رسمية للعضوية، والتي ستتألف من الموقِّعين علىٰ ذلك الدستور، من شأنها أن تدفع الدول إلىٰ عقد صفقات مع المدن المنفردة وتشجِّع الاستفادة المجانية. ومن

= Hall, Powers and Liberties, p. 137.

ويُشير هيكس أيضًا إلىٰ إمكانية هروب رؤوس الأموال.

Hicks, A Theory of Economic History, p. 90.

(١) علىٰ الرغم من أنَّ الملوك كان لهم بالطبع أسباب مالية للتلاعب بالعملة لصالحهم، فإنَّ سلطتهم كانت محدودة. فقد قاوم سكان المدينة، كما -علىٰ سبيل المثال- في مملكة أراغون. وهناك «كان التجار هم الذين وضعوا حدًّا للتخفيض الملكي العملة».

Myers, Medieval Kingship, p. 227.

ويُشير بيتيدوتاييس إلىٰ أن الملوك الكابيتيين كانوا يتشاورون مع المدن في قضايا العملة.

Petit-Dutaillis, The Feudal Monarchy, p. 238.

وفي مقابل استقرار العملة، قامت المدن باتفاقيات صريحة مع الملوك واللوردات من ذوي السلطة العليا لدفع بعض الضرائب. انظر علىٰ سبيل المثال: الاتفاقية مع فيليب أوغسطس في أوائل القرن الثالث عشر.

Thomas Bisson, Conseroation of Coinage (1979), p. 44.

(٢) حدث بعض التوحيد في ألمانيا وبحر البلطيق عندما اعتمدت المدن قوانين مدنها الأم. ولكن حتىٰ مع ذلك، أدَّىٰ الأمر إلىٰ أكثر من عشرة نظم قانونية. فقد اعتمدت ثلاثٌ وأربعون مدينة قانونَ مدينة ليوبيك، وتسع وأربعون قانونَ فرانكفورت، وأربعٌ قانونَ هامبورغ، واثنتان قانونَ بريمن.

Berman, Law and Revolution, p. 376.

(٣) لقد صاغت دستورًا رسميًا فقط بعد الهانزتاغ عام ١٥٥٧م.

المفارقات أيضًا، أنَّ الهانزا خافت أن يؤدي أي تسجيل تنظيمي رسمي إلىٰ إضعاف سلطتها باعتبارها تنظيمًا لكل المدن.

علىٰ العكس في فرنسا، إحدىٰ المهام التي حفظها الملوك لأنفسهم منذ وقت مبكِّر هي حق الفصل في القضايا. فمن خلال العودة إلىٰ المزاعم الفيودالية فيما يخص المُحَكَّم والقاضي؛ فإنَّ السلطة الجديدة للملوك قامت بتحويل هذه الحقوق القديمة إلىٰ ممارسات واقعية للسلطة الملكية[١]. وفي المستوىٰ الأعلىٰ، كان يتم تطبيق العدالة من قِبل المحكمة الملكية العليا، أي: البرلمان. وهكذا احتج فيليب أوغسطس (١١٨٠-١٢١٨م) بكون الملك هو المشرع الأعلىٰ. وحظر لويس التاسع المحاكمة من خلال المنازلة عام ١٢٥٨م[٢]. وبدأ الملوك أيضًا بإنفاذ حقوق الملكية والعقود تحت شعار «العقد شريعة المتعاقدين» pacta sunt servanda[٣]. وباختصار، قام الملك بترشيد الإجراءات القضائية[٤].

وأخيرًا، وكما نوقِشَ في الفصل الخامس، قام الملك الفرنسي بمأسسة وسائل جمع الإيرادات. كانت أكبر ضريبتين هما التَّايّ الملكية، والتي كانت منذ ستينيات القرن الخامس عشر تمثل ثلثي الإيرادات- والجابّل gabelle؛ ضريبة

(١) للوقوف علىٰ هذا الادعاء القائل بأن الملك هو المُحَكَّم، انظر:

Jordan, Louis IX, pp. 202-203. ففي واقع الأمر، تمثَّلت فكرة السيادة كلها -كما تأسست تدريجيًا من قِبل علماء القانون الروماني، ومن قِبل الممارسة الفعلية للملك- في كون الملك هو الحَكَم النهائي.

(2) Hallam, Capetian France, p. 244.

(٣) «العقد شريعة المتعاقدين».

Berman, Law and Revolution, pp. 476, 477.

«قامت قوانينُ أخرىٰ بتوسعة رقعة العملة الملكية إلىٰ المملكة بأسرها، وفرضت رقابةً أكثر صرامة علىٰ المدن، وبصفة عامة، زادت من كفاءة الحكومة الملكية.

(٤) ومع ذلك، ينبغي أن نكون حذرين في تشبيه هذا بالدولة المعاصرة. فقد تمكن الملك من تدوين القوانين المحلية، وممارسة تطبيق العدالة العليا، لكن في كثير من القضايا الأقل شأنًا كان لا يزال للثمانين ألف محكمة السِّينورية تأثير محلي كبير.

Parker, The Making of French Absolutism, p. 22.

فقد كان التوحيد جاريًا، لكنَّه كان عملية بطيئة وتدريجية.

(5) Webber and Wildavsky, A History of Taxation, p. 198.

وانظر أيضًا: =

الملح[1]. وعلىٰ الرغم أنَّه قد يكون لهذه الضرائب تأثير سلبي في مستوىٰ الأعمال التجارية، فإنَّها كانت علىٰ الأقل مُوَحَّدة، وكان بإمكانها إذن أن تُصبح جزءًا من حسابات العمل الاعتيادية لأولئك العاملين في التجارة.

لقد حرمت الطبيعةُ الظرفية لإيرادت الهانزا هذه الأعمال التجارية من اليقين[2]. حيث كرَّرت المكوس والجمارك الطارئة، التي سمحت الهانزا لبعض مدنها بفرضها، المشكلة ذاتها التي سببتها الفيودالية سابقًا للمهن التجارية[3].

وخلاصة القول أنَّ الهانزا أثبتت أنَّها أقل كفاءة من الدولة ذات السيادة في خفض تكاليف المعاملات المالية وتوفير السلع الجماعية. ولم تتمكَّن من توحيد الموازين والمقاييس، وفرض عدالة مركزية، وتأسيس نظامٍ عامٍّ للعملة، أو إنشاء وسائل منتظمة لجمع إيرادات الصندوق العام.

منع الركوب الحر، والملك باعتباره فاعلًا عموميًا

أدَّت الطبيعة الاتحادية للهانزا إلىٰ استفادة مجانية وانشقاق متواصلَيْن. فقد كان هناك دائمًا حوافز للتبرؤ من مراسيم الدَّايت. فعلىٰ سبيل المثال، أدىٰ الانشقاق عن الاتفاقيات الدولية من خلال الانخراط في أعمال القرصنة إلىٰ تدهور

= Miller, "Government Economic Policies," p. 346.

وللوقوف علىٰ منظور أطول زمنيًا عن النظام المالي الملكي الفرنسي، انظر:

Collins, The Fiscal Limits of Absolutism،

الذي يُشير إلىٰ أنَّ النظام الضريبي منذ أواخر القرون الوسطىٰ لم يتغيَّر لقرونٍ عديدة.

(١) لا ينبغي أن يشكِّل هذا دائمًا مشكلة للدول-المدن شريطة أن تتغلب علىٰ مشاكل العمل الجماعي. فعلىٰ سبيل المثال: كانت أثينا مهيمنة في الحلف الديلي مما مكّنها من فرض الامتثال للضرائب العامة علىٰ جميع أعضائها.

Donald Kagan, The Outbreak of the Peloponnesian War (1969), p. 98f.

ومع ذلك، بإمكان المرء أن يتساءل إذا كانت أحق باسم الإمبراطورية الأثينية أكثر من كونها عصبةً فعلًا.

(٢) ويُلاحظ غوني أنَّ دول الراينلاند في القرن الخامس عشر استمدت ٦٠ في المائة من عائدات الدولة من المكوس. وفي الوقت نفسه، حصل لويس الرابع عشر (١٤٦١-١٤٨٣م) علىٰ إيراداته من الضرائب المباشرة.

Bernard Guenee, States and Rulers (1985), p. 109.

ومن هنا قد نستنتج أنَّ الملك كان له أسباب أقل للاعتماد علىٰ المكوس الطارئة.

العلاقات مع شركاء تجاريين كإنجلترا. وكانت المكاسب تتراكم للمدن منفردة وللتجار الذين قاموا بهذه الممارسة، ولكنَّ الكلفة كانت تتحملها العصبة الهانزية كلها. وعلىٰ الرغم من وجود وسائل للتعامل مع المنشقين، كانت أخطرها الاستبعاد من الهانزا، فإنَّ هذه الآليات لم تكن تجدي دائمًا، حيث تطلب التنفيذ الكشف عن الجاني -وهو أمر صعب الحدوث في أعالي البحار- وتصويت أغلب أعضاء الهانزا علىٰ معاقبة الطرف المنشق[1].

وشمل الانشقاق كذلك النكوص عن المساهمة في الحملات العسكرية والتفاوض الفردي مع غير الهانزيين. فعلىٰ سبيل المثال، لم ترغب المدن الساكسونية في المساهمة في الدفاع العسكري عن المدن الفندالية، وعندما حاربت المدن الفندالية الدنمارك في عشرينيات القرن الخامس عشر، وافق أعضاء المجموعة الساكسونية علىٰ إرسال المساعدة، إلا أنهم ماطلوا في إرسالها حتىٰ استطاعت ليوبيك بفعالية هزيمة الدنماركيين وحدها[2]. وبالمثل، كانت المدن الهولندية علىٰ البحر الجنوبي (Zuiderzee) لا ترغب في دعم الحملات الموجهة ضد الهولنديين من غير أعضاء الهانزا[3]. وكذلك، عندما كانت الهانزا في حربٍ مع المقاطعتين الهولنديتين؛ هولندا، وزيلاند عام ١٤٣٨م، استمر الدَّايت البروسي في السماح للرحلات المتوجِّهة إلىٰ هناك[4].

وفي المسائل الاقتصادية: كانت المدن كهامبورغ وإلبينغ مستعدة كذلك للانشقاق عن شروط الهانزا التي تقضي بعدم منح التجار الإنجليز أي صلاحيات

---

(١) انظر رواية كونيبير

(Conybeare) في: Trade Wars (1987).

(2) Matthias Puhle, "Der Sachsische Stadtebund und die Hanse im Spaten Mittelalter," p. 29.

(3) Lensen and Heitling, De Geschiedenis van de Hanze, p. 155.

(4) T. H. Uoyd, England and the German Hanse 1157-(1991) 1611, p. 175.

كانت الدول المطلة علىٰ البحر الجنوبي والبروسية غير راغبة في دعم المدن الفندالية في حربها مع الدنمارك في عام

1426م. Dollinger, The German Hansa, p. 296.

واختلف الهانزيون في حرب الوردتين في إنجلترا حول: أيّ المدعين سيدعمون.

Weiner, "The Hansa," p. 238.

في استخدام موانئ الهانزا علىٰ بحر البلطيق وبحر الشمال. فمنحت هامبورغ التجار الإنجليز صلاحيات خاصة من عام ١٥٦٨م إلىٰ ١٥٧٧م[١]، وسحبتها في النهاية عندما هُدِّدت بالاستبعاد من الهانزا. وكانت إلبينغ مهتمة بإعطاء الإنجليز قاعدة في بروسيا. وكذلك، أصبحت دانزيغ ميناءً رئيسًا لتجارة الإنجليز في الذُّرة والكتان[٢]. وكانت كولونيا هي الأخرىٰ مستعدة لتحقيق مصالحها الفردية في التجارة مع إنجلترا علىٰ حساب الهانزا. نتج عن ذلك كله تآكل الهيمنة الهانزية علىٰ التجارة. ففي عام ١٥٧٠م، أي بعد فترة طويلة من ذروة نجاح الهانزا، كان تجار الهانزا لا يزالون يقومون بشحن ٢٥ بالمائة من التجارة الإنجليزية، ولكن بحلول عام ١٦٠٠م انخفضت هذه النسبة حتىٰ وصلت إلىٰ ٣ أو ٤ بالمائة[٣].

كان الانشقاق ومحاولة الاستفادة المجانية في العصبة الهانزية ناشئين عن عدم الثقة المتبادلة بين المدن والترتيبات المؤسسية اللامركزية للهانزا. فعلىٰ الرغم من احتواء العصبة علىٰ مدن كليوبيك يمكنها أحيانا تجاوز مشاكل العمل الجماعي، فإنَّ مدنًا أخرىٰ لم تكن ترىٰ بالضرورة أن مصالح ليوبيك متوافقة مع مصالحها[٤]. فعلىٰ سبيل المثال، شككت المدن البروسية في الاتفاقية التي عقدتها المدن الفندالية، وبالتحديد هامبورغ وبريمن وليوبيك، مع الملك الدنماركي عام ١٤٣٥م[٥]. فعلىٰ الرغم من أنَّ المدن الفندالية قد تفاوضت فعليًا

---

(1) Heaton, Economic History of Europe, p. 259; Uoyd, England and the German Hanse, pp. 361-362.

(2) Ralph Davis, English Overseas Trade 1500-(1973) 1700, p. 29; Dollinger, The German Hansa, p. 359.

(3) Davis, English Overseas Trade, p. 43.

وبعبارة أخرىٰ، بدأ تدهور الهانزا قبل حرب الثلاثين عامًا بفترة طويلة.

(٤) لا شك أنَّ ليوبيك والمدن الفندالية الأخرىٰ كانت أهم عناصر العصبة.

Wernicke, "Die Stadtehanse," p. 28.

ومع ذلك، تم استبعاد ليوبيك من العصبة في عام ١٤٤٠م بتهمة العمل ضد مصلحتها.

(5) Dietrich Schafer, "Zur Frage nach der Einfiihrung des Sundzolls," Hansische Geschichtsbliitter (1875) 5, pp. 33-43.

علىٰ المعاهدة نيابة عن الهانزا ككل، فإنَّ المدن البروسية اعتقدت أنها قد سعت فقط إلىٰ توسعة مصالحها الخاصة.

قام الفاعلون ذوو السيادة باستغلال هذه الحالة من انعدام الثقة المتبادلة. فلم يعترف الملك الدنماركي بالمعاهدة إلا مع السفن التي تحمل علم المدن الفندالية؛ أملًا في إحداث شرخٍ [في الهانزا]. وقام بفرض رسوم علىٰ السفن البروسية التي تعبر مضيق أوريسند وحرص ألا يفعل ذلك مع السفن الفندالية. وكذلك، كانت إنجلترا حريصة علىٰ عقد صفقات مع مدن الهانزا منفردة، وبالتالي تحاول الالتفاف علىٰ الحماية الاقتصادية التي تفرضها العصبة ككل. وعندما مُنعت من الدخول إلىٰ بروج، حيث كان للهانزا مكتب تجاري كبير (Kontor)، انتقل الإنجليز إلىٰ التجارة مع أنتويرب التي كانت محطة ترحيل للتجارة مع كولونيا، وبالتالي تعزز المنافسة بين كولونيا وغيرها من مدن الهانزا[1].

وقام التاغ الإقليمي بإضعاف الدور المركزي الذي ربما لعبه التاغ العام كثيرًا. فعلىٰ الرغم من كون التاغ الإقليمي قد مثَّل أحد طرق تنسيق السياسة بحجم جغرافي أكثر مرونة، وبطريقة خاصة لكل قضية، فإنَّ المصالح الإقليمية كانت تميل إلىٰ إضعاف السياسة العامة للعصبة. فعندما بدأ التجار الإنجليز بفتح طرق في اتجاه الجهة الشرقية لبحر البلطيق؛ رحبّت بهم المدن البروسية التي أرادت بيع الحبوب لهم. لكن عارضت المدن الفندالية ذلك؛ لأنَّها كانت تجني الأرباح نتيجة كونها وسيطة بين إنجلترا والبروسيين.

وعلىٰ العكس، توافقت مصالح الملك في فرنسا مع مصالح رعايا المملكة إلىٰ حد كبير، فالجيد لفرنسا هو الجيد للخزانة الملكية. وكان للملك، باعتباره صاحب مشروع سياسي، أسبابُه الخاصة لتوفير السلع الجماعية، وضبط الاستفادة المجانية. «فكان نشر السلام -إذن- يخدم مجموعة متنوعة من المصالح: مصالح التجار، والمنفعة المالية للأمراء، والتزامهم المفترض بتحقيق المصلحة العامة»[2].

---

(1) Davis, English Overseas Trade, p. 11.

(2) Miller, "Government Economic Policies," p. 356.

وكانت سياسات التاج الفرنسي النشطة منذ أواخر القرن الخامس عشر فصاعدًا مرورا بالحقبة المركنتيلية هي أكثر ما يتضح فيها هذا الأمر. فبغض النظر عن السعي لتحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال جهود التوحيد والتنظيم التي ذكرتها سابقًا، شارك التاج مباشرة في التصنيع والتجارة[(١)]. وكان لذلك يعتبر لويس الحادي عشر (١٤٦١-١٤٨٣م) «أبا المركنتيلية الفرنسية» وأنَّه كان «كولبيرتيًا قبل كولبير»[(٢)]. فقد حاول توحيد المقاييس، وجذب الحرفيين الأجانب، وحماية الصناعة المحلية. ومنذ القرن السادس عشر، انخرط التاج الفرنسي في استخراج الملح الصخري، والصناعة لها علاقة بتصنيع الذخائر[(٣)]. وقام كذلك بحماية ربحية الاختراعات الجديدة من خلال براءات الاختراع. وبحلول القرن السابع عشر، وصلت المركنتيلية إلىٰ ذروتها بسياسات كولبير (١٦٦١-١٦٨٣م). وقام التاج كذلك بتنظيم حركة السبائك الذهبية، وحاول الحدَّ من الاستيراد، وتعزيز الكفاءة الداخلية من خلال تقليل عدد المكوس الكبير[(٤)]. وبذل أيضًا جهدًا

---

(١) وبالفعل في القرن الثالث عشر، أثبت التدخل الملكي أنَّه ذو فائدة بالنسبة إلىٰ المناطق التي أُدرجت حديثًا. فعلىٰ سبيل المثال، توسعت التجارة في لانغدوك بعد إقصاء العملة المحلية وتنفيذ سياسات الكابيتيين التجارية الأولىٰ.

Given, State and Society, pp. 145-146.

(2) Heaton, Economic History of Europe, p. 289; Braudel, The Perspective of the World, p. 315.

(3) John Nef, Industry and Government in France and England 1540-(1957) 1640, chapter 3.

(٤) يشير برنارد إلىٰ أنَّه في القرن الرابع عشر كان هناك أربعون من المكوس علىٰ نهر الغارون، وأكثر من سبعين علىٰ نهر اللوار، مما رفع السعر بنسبة ٢٠ في المائة. ووصلت إلىٰ ٥٠ في المائة علىٰ نهر السين.
Bernard, "Trade and Finance in the Middle Ages," p. 313.
وحاول كولبير الحد من عدد المكوس بقسمة البلد إلىٰ ثلاث مناطق. في الشمال -في المزارع الخمس الكبيرة (Cinq Grandes Fermes)- لم يكن ثمة مكوس مطلقًا. وكان يُنظر إلىٰ المنطقتين الأخريين من فرنسا باعتبارهما «أجنبية افتراضيًا» و«أجنبيةً بالفعل»، وبالتالي: اقتضىٰ التنقل بين هذه المناطق دفع جمارك.

Heaton, Economic History of Europe, p. 298.
ورغم أنَّ بروديل يشير إلىٰ أنَّ أهمية هذه المكوس مبالغٌ فيها، لأنهم لم يرفعوا سعر العديد من السلع بهوامش عالية، فإنَّه يُلاحِظ أنَّه إلىٰ وقت متأخر في القرن التاسع عشر كان لا يزال هناك العديد من المكوس التي كانت تُهدر وقتًا طويلًا.

Braudel, The Perspective of the World, p. 290.

متواصلًا لتحسين النقل البري(١). ومما لا شك فيه أنَّ الاستبداد الملكي لم يكن دائمًا موضع تقدير، وخاصةً في ظل السياسات الإمبريالية للويس الرابع عشر. ولكن بشكل عام «استفادت مدنٌ كثيرةٌ من التوحيد الصعب والبطيء للمملكة»(٢).

وربما الأكثر جدارة بالملاحظة هو كون الدفاع قد أصبح دفاعًا عن المملكة(٣). ولذلك، تحوَّل الجيش النظامي منذ أواخر القرن الخامس عشر إلىٰ أداةٍ للدولة بدلًا من أداةٍ للدفاع عن الملكية الخاصة للملك. إذ كانت طموحات الملك ومصير فرنسا مرتبطيْن ارتباطًا وثيقًا، ولم يعد الجيش قائمًا علىٰ نظام الخدمة الفيودالية التي هي حق للملك مقابل منحه للأراضي.

وكان تطوُّر الملك باعتباره حاميًا للمملكة مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بانفصال المملكة عن المجال الملكي(٤). فبالنسبة إلىٰ الفرنجة «كانت مملكة فرنسا شيئًا

---

(١) بدأ الملك الإنجليزي بالسياسات ذات النوع التجاري في وقت مبكر. فقد حاول إدوارد الثاني منع الواردات الأجنبية من القماش في أوائل القرن الرابع عشر. وبحلول عام ١٣٣١م: كان إدوارد الثالث يحاول جذب النسَّاجين الفلمنكيين. وعام ١٣٨١م: مرَّر التاج الإنجليزي قوانينه الملاحية الأولىٰ، وبالتالي منع الأجانب من نقل البضائع الإنجليزية. (ومن هنا تأتي أهمية الحصول علىٰ امتيازات كامتيازات الهانزا التي وفَّرت استثناءات من هذه الأنظمة).

Shepard Clough, The Economic Development of Western Civilization (1959), p. 115.

(2) Parker, The Making of French Absolutism, p. 17.

وبالمثل، يجادل بوغي بأنَّ المدن آثرت التمدد التجاري الخاص بالدولة ذات السيادة.

Poggi, The Development of the Modern State, pp. 63, 64, 78.

وقد كان للحكومة المركزية أيضًا مصلحة في حماية دافعي الضرائب من الاستغلال الأرستقراطي والكنسي.

Briggs, Early Modern France, p. 50.

وكذلك يشير روريغ إلىٰ أنَّ المدن كانت تميل إلىٰ تفضيل الملك؛ لأنَّها كانت تفضّل منطقة تجارية كبيرة وموحَّدة.

Rorig, The Medieval Town, p. 182.

(٣) لقد كانت حرب المائة عام عاملًا رئيسًا في هذا التطور. حيث شهدت المراحل الأخيرة لهذه الحرب -في منتصف القرن الخامس عشر- تشكل الفِرَق النظامية الدائمة المكونة من قرابة ١٢,٠٠٠ رجل.

C. W Previte-Otton, ed., The Shorter Cambridge Medieval History, vol. (1971) 2, p. 983.

لكن لاحظ أنَّ هذا التطوُّر قام فقط بتعزيز النظام الملكي. فبحلول ذلك الوقت كان منصب الملك باعتباره المدافع المنطقي عن المملكة كان قد تأسس بالفعل.

(٤) للوقوف علىٰ بعض الأدلة لهذه الحجة، انظر: =

من أشياء الملك؛ ... لم يكن ثمة «شيء عمومي»؛ بل كانت الدولة ملكًا له»[(١)]. ولكن مع الكابيتيين بعد ذلك، أصبح المجال الملكي، الذي كان في الأصل مُرادفًا للملكية الخاصة، كيانًا لا يجوز التصرُّف فيه. فعلىٰ عكس الحيازة الفيودالية، لا يُمكن فصله بالتوريث أو البيع. ولذلك، نشأت الحجة القائلة بأنَّ الملك الإنجليزي لا يمكنه الحصول علىٰ جزءٍ من فرنسا حتىٰ لو أراد الملك الفرنسي ذلك. فمن خلال الانتقال اللطيف من المجال الملكي، الذي كان مجرد حيازة شخصية للملك، إلىٰ المجال العام، تغيَّرت منزلة الملك ووظائفه[(٢)]. فالمجال الخاص أصبح الدولة العامة.

وكان للملك جسدان. فكان الملك الشخص يتميز تدريجيًا عن المنصب. فمهما حدث للفرد باعتباره ملكًا لم يكن مؤثرًا في مكانة التاج. وعلىٰ الرغم من أن هذا الأمر كان مبررًا ضمن العقلية القروسطية التي رأت الازدواجية مهيمنة علىٰ العديد من الظواهر الماديَّة، فإنَّه ترسخ بشكل متزايد في القانون الروماني، حيث كان الملك هو منبع القانون. وتم نقل الملكية الكنسية إلىٰ الملكية المرتكزة علىٰ القانون، فاتحة الطريق بالتالي أمام الدول القومية والملكيات المطلقة[(٣)]. ولذلك استطاع السالزبوري أن يُجادل في القرن الثاني عشر بأنَّ الملك «شخصيةٌ عامة (persona publica)»، ويتصرَّف علىٰ هذا الأساس. وبصفته تلك، يُتوقع منه أن ينظر في جميع القضايا المتعلِّقة بالشأن

= Vallee, "Etat et Securite Publique".

كان الملك معارضًا بشكل خاص لمفاوضات الأرستقراطيين مع الإنجليز.

(١) هذا الاقتباس مأخوذٌ من المؤرخ الفرنسي أوليفييه مارتن:

Rowen, The King's State, p. 13.

(٢) عندما كان شارل السابع علىٰ استعداد للتنازل عن نورماندي للإنجليز خلال حرب المائة عام؛ عارض أسقف لاون ذلك؛ لأنَّ الملك كان «المسؤول والمعلِّم والأمين والنائب» عن المملكة.

Rowen, The King's State, p. 23.

(3) Kantorowicz, The King's Two Bodies, p. 126.

أصبح القانون مرادفًا للملك.

Lex est rex".



العام (res publica)، وليست المتعلِّقة بإرادته الخاصة (privata voluntas)»[١].

علىٰ الرغم من كون هذه النظرية ظهرت بشكل خاص في إنجلترا، فإنَّ أفكارًا مشابهة ترسخت في فرنسا. وادعىٰ لويس السابع (١١٥٠م) أن الأقطاب يدينون بالخدمة «للمملكة والتاج». وطالب فيليب أوغسطس بدعم عسكري «من أجل الدفاع عن رئيسنا وكذلك عن تاج المملكة»[٢]. وباختصار، اكتسب الملك مكانة عمومية. وعلىٰ العكس لم يكن بالهانزا نظرية تضفي الشرعية علىٰ سلطة ذات سيادة. ويُعْزَىٰ هذا جُزئيًا إلىٰ غياب الهرمية الداخلية والحدود المشتتة بينها وبين السلطات غير الهانزية[٣]. وببساطة لم يكن هناك مركز واضح يمكنه أن يتصرف باعتباره سلطة ذات سيادة.

ولذلك كانت هناك أسباب معينة دفعت بعض المجموعات الاجتماعية إلىٰ إدراك أن الملك يحمل همَ مصالح المملكة. فقد استفاد الملك من رخاء الدولة كلها، في حين أنَّ المدن الرائدة للهانزا لم تكن بالضرورة مستفيدة من رخاء العصبة ككل. وأدركت المدن أن للأعضاء المختلفين مصالح متنوعة لم تلبِّها دائمًا إجراءات الدَّايت.

وباختصار، تم الاعتراف بالحكام القطريين ذوي السيادة باعتبارهم أصحاب مشاريع سياسية، لهم مصالح ثابتة في تقليل بقايا الاقتصادات الفيودالية. فقاموا بتقليل تكاليف المعاملات المالية والمعلومات من خلال توحيد العملة، وتقليل عدد الموازين والمقاييس، وخلق المزيد من اليقين القانوني. وكذلك كانت الدرجة الكبرىٰ للهرمية الداخلية أكثر ملاءمةً للسيطرة علىٰ الاستفادة المجانية والانشقاق. وزاد هذا بدوره من قدرتِهم علىٰ شنِّ الحرب بشكل أكثر فعالية من العصب المدينية. ويمكن القول بأنَّ الهانزا في القرن السابع عشر كانت أقلَّ قُدرةً علىٰ شنِّ حرب كالتي كان يمكن للدولة الفرنسية أن تشنها في ذلك الوقت. ولكن لا يرجع ذلك إلىٰ ضعف ذاتي في الحجم أو عدد السكان في العصبة الهانزية، بل

---

(١) المرجع السابق، (ص٩٥-٩٦).

(٢) المرجع السابق، (ص٣٤٠).

(3) Dollinger, The German Hansa, p. xvii.

يرجع إلىٰ عيوب تنظيمية فيها. ويكرر الباحثون في العصبة الهانزية الموضوع نفسه، بأنه لم يكن ثمة «هيئة فعالة تقوم بتنسيق مصالح الهانزا»(١). ولذلك، عندما بدأ الحكام القطريون ذوو السيادة في زيادة سلطاتهم؛ استطاعوا افتراس المدن المنفردة والمناطق التي افتقرت إلىٰ معارضة موحَّدة(٢).

ومع ذلك، كان أُفُول الهانزا عملية طويلة وممتدَّة، فلم تكن هناك معركة حاسمة حددت مصيرها، بل كان التدهور أمرا نسبيًا، وليس مُطلقًا. ففي واقع الأمر، كانت حمولة الشحن الهانزية أعلىٰ بـ٥٠ بالمائة عام ١٦٠٠م مما كانت عليه عام ١٥٠٠م. وكانت هذه الحمولة مساوية لمجموع ما في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وأكبر من حمولة الشحن الإنجليزية. إلا أنَّ الهانزا تراجعوا أمام الهولنديين الذين كان لهم عام ١٦٠٠م أسطولٌ يتكوَّن من ثلاثة أضعاف حمولة الهانزا تقريبًا(٣). وإجمالًا، كان هناك انتعاشٌ اقتصادي بعد عام ١٥٥٠م، وحاولت الهانزا معالجة بعض عيوبها المؤسسية من خلال الموافقة علىٰ تقييم

---

(1) Lewis and Runyan, European Naval and Maritime History, p. 152.

(٢) يشير هولبورن إلىٰ أنَّ الهانزا لم تُغلق صفوفها
في وجه اللوردات القطريين في هولندا وإنجلترا وروسيا.

Holbom, A History of Modem Germany, pp. 81-82.

ويشير روريغ إلىٰ أنَّ الهانزا خسرت في نهاية المطاف لصالح إنجلترا؛ نتيجة افتقارها لسلطة مركزية.

Rorig, The Medieval Town, p. 70.

ويُجادل دولينغر بأنَّ «السبب الرئيس للفشل الهانزي ... كان افتقارهم للوحدة».

Dollinger, The German Hansa, p. 195.

ويؤكد لويد علىٰ تعارض مصالح الذَّايتات الإقليمية مع الذَّايتات الهانزية.

Lloyd, England and the German Hanse, p. 366.

وتُلاحظ بوهلي أن المدن الساكسونية كانت خاضعةً تدريجيًا للحكام القُطريين خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الخامس عشر دون مساعدة كبيرة من الهانزا.

Puhle, "Der Sächsische Städtebund," p. 30.

وبالمثل، أصبحت المدن في ليفونيا تدريجيًا تحت التأثير القطري السويدي والروسي.

Dollinger, The Gennan Hansa p. 338.

(3) Scammel, The World Encompassed, pp. 44, 64; Dollinger, The Gennan Hansa, p.344; Holbom, A History of Modem Germany, pp. 82, 85.

سنوي ووضع دستور عام ١٥٥٧م. وكالدول-المدن الإيطالية، مكثت الهانزا لفترة طويلة[١]. ووفقًا لبعض التقديرات، لم تقم حرب الثلاثين عامًا حتىٰ بتدمير الإمكانيات الاقتصادية للهانزا[٢]. ولكن كان ثمة قوىٰ أخرىٰ تعمل. فقد كان العالم الأوروبي ينتقل تدريجيًا إلىٰ نظام الدول القطرية ذات السيادة، ولم يكن للهانزا أيُّ موضعٍ في هذا النظام، وفقدت مدنُها الرغبة في الحفاظ علىٰ العصبة. ونتيجة لذلك، عقد الدَّايت الهانزي آخر جلساته عام ١٦٦٩م.

الانتخاب من خلال التمكين المتبادل: التزامات موثوق بها، وولاية قطرية

يتطلب التبادل الدولي قدرًا من الاستقرار الداخلي للأطراف المتعاقدة، وعلىٰ الأقل بعض التَّوَقُّع بأنَّ كُلًّا منهم سيلتزم بشروط الاتفاق. فالاستقرار الداخلي مَطلوبٌ لضمان أنَّ الشريك المفاوِضَ يمكنه بالفعل أن يُلزِمَ الأفراد الذين يتفاوض نيابة عنهم. فالرابط الأساسي لهذا الشرط هو تحديد مدىٰ إمكانية التزام الطرف الذي يُلزم نفسه باتفاقيات معيَّنَة لفترة من الزمن. وباختصار، هل يمكن للطرف الآخر القيام بسلوك متكرر مع الوقت؟[٣]

لم يكن الدَّايت الهانزي يقوم بتحديد واضح لمن يفاوض عنهم، أو لأي مدًىٰ كان الأعضاء مُلْزَمين بشروط اتفاقيات بعينها. ونتيجة لذلك، وإلىٰ جانب عدم قدرة الهانزا علىٰ الحد من الانشقاقات، كانت العصبة شريكًا غير جذَّابٍ في الاتفاقيات الدولية. وتُوَفِّر الصراعات والمفاوضات التي كانت بين إنجلترا والهانزا مثالًا توضيحيًا علىٰ هذا الأمر. فقد جادل التجار المغامرون، وهو اتحاد

---

(1) Hicks, A Theory of Economic History, p. 60.

(2) Dollinger, The German Hansa, p. 367.

(٣) في الواقع، يُثير غيدنز القضية نفسها. إذ إنَّ التواصل عبر الحدود الوطنية والتبادل يتطلبان إدارة الدولة للأوضاع المحلية (كالحفاظ علىٰ حقوق الملكية) والاتفاقيات المتبادلة بين الدول. وللوقوف علىٰ مناقشةٍ حول هذه النقطة، انظر:

Justin Rosenberg, "A Non-Realist Theory of Sovereignty? Giddens' 'The Nation-State and Violence,"' Millenium (1990) 19, p. 254.



إنجليزي للتجار، عام ١٥٥١م بأنَّه ينبغي إلغاء امتيازات الهانزا؛ لأنَّ «مواثيقها كلها لم تُسمِّ أفرادًا ومدنًا بعينهم، وبذلك لم تكن هناك أيَّة وسيلة لمعرفة مَن يجدر به أن يتمتع بالامتيازات المزعومة»(١). وكان الأمر يُنظر إليه باعتباره مضرًا بالملك أيضًا إلىٰ حد كبير، حيث ادَّعىٰ التجار المغامرون بأنَّ التاج قد خسر ١٧,٠٠٠ جُنيهٍ إسترليني من الرسوم الجمركية؛ نتيجة استمتاع أعضاء من خارج الهانزا بالامتيازات المعطاة لها. ولذلك كان أحد المطالب الأساسية لمجلس الملك الخاص في مفاوضات عام ١٥٦٠م، مفاوضات تعديل العلاقات "Moderatio in commercio"، هو توفير الهانزا لقائمة واضحة بالأعضاء الذين يَحقُّ لهم الاستمتاع بهذه الامتيازات(٢). إلا أن المشكلة استمرت حتىٰ عام ١٥٨٩م، ومرة أخرىٰ أصرَّ الإنجليز علىٰ أن تمدهم الهانزا بقائمة أعضاء محددة(٣). فقد أراد التاج الإنجليزي معرفة أيّ السفن الراسية في الموانئ الإنجليزية يُمكنها المطالبة بالمنافع التي تنشئها المعاهدة، وإلَّا فإنَّ أيَّ تاجر يمكنه أن يدَّعيَ ارتباطه بالهانزا. إلا أن العصبة رفضت توفير قائمة كهذه(٤). إذ كانت تخشىٰ من أن تجعل هذه القائمة المدن المنفردة هدفًا للاعتداءات الإنجليزية. فقد تقدم الدولة فوائد للمدن المنفردة، فتُشجع انشقاقها عن العصبة، أو علىٰ العكس تفرض تكاليف علىٰ مدن أخرىٰ، علىٰ أمل ألا تقوم العصبة ككل بردة فعل.

واحتجت الهانزا كذلك بأنَّه لا يمكنها تحمُّل مسؤولية انتهاكات الدول المنفردة

---

(1) Lloyd, England and the German Hanse, p. 294.

(٢) المرجع السابق، (ص٣٠٤).

(3) Fink, "Die Rechtliche Stellung der Deutschen Hanse," p. 134.

ورغم أنَّ الهانزا سلَّمت في واقع الحال قائمةً مستجيبةً لمجلس الملك الخاص عام ١٥٦٠م، فإنَّ الإنجليز اعترضوا علىٰ إدراج بعض المدن، فرفضت الهانزا الاتفاق النهائي.

Lloyd, England and the Gennan Hanse, p. 319.

وبالمناسبة، سبقت المطالبةُ بهذه القائمة هذه الفترة بقرن من الزمن. وعن المطالب الإنجليزية بهذه القائمة، انظر أيضًا:

Weiner, "The Hansa," p. 226.

(4) Dollinger, The German Hansa, p. 85f.

للمعاهدات[١]. فعلىٰ الرغم من ادعاء الهانزا أن الامتيازات تعود علىٰ جميع أعضائها، ولذلك تتعامل باعتبارها هيئةً قانونية، إلا أنها تعطل العمل بهذه الصفة القانونية الموحّدة عند فرض التكاليف. فقد تبرأ الدَّايت الهانزي من مسؤوليته عن المدن التي تنتهك الاتفاقات، إلَّا أنَّه في الوقت نفسه يحتج بأنَّ المنافع التي يتم التفاوض عليها من قِبل ممثلي الهانزا يجب أن تعود علىٰ جميع الأعضاء. وكانت المشكلة أنَّ الاتفاقات يتم التفاوض والتصديق عليها من قبل الدَّايت الهانزي، إلا أن إنفاذها يعتمد علىٰ التصديق عليها من قِبل مجالس المدن المنفردة. وهكذا، عندما رفضت المدن البروسية التوقيع علىٰ معاهدة عام ١٤٣٧م، أرادت إنجلترا تعليق امتيازاتها، إلا أنَّ الهانزا زعمت أنَّ الامتيازات يجب أن تُمنح لجميع مدن الهانزا، بما في ذلك المدن البروسية، بغض النظر عن موقفهم الفردي من المعاهدة[٢].

وحتىٰ بعد عقد الاتفاقات، لم تكن الهانزا قادرة علىٰ منع المدن المنفردة من الانشقاق عن الاتفاقيات التي تم التوصل إليها. ولذلك، كانت الحروب التجارية طويلة الأمد بين الهانزا وإنجلترا مدفوعةً بالانشقاق المتواصل للمدن المنفردة[٣].

ويعني هذا أيضًا أنَّ اللوردات القطريين كانوا قادرين علىٰ نَيل امتيازات من

---

(١) وبالتالي، رفضت الهانزا تقديم هذه القائمة؛ لأنَّ هذه القائمة «يمكن أن تُستخدم بمثابة أساس للدعاوىٰ الجماعية بالتعويض، والمطالبة بالتضمينات». وكانت الهانزا ترفض قبول ذلك المبدأ.

Dollinger, The Gennan Hansa, pp. 86, 106--107.

وللاطلاع علىٰ حجة أخرىٰ مفادها أنَّ الهانزا أبهمت العضوية؛ لكي تتجنب المسؤولية، انظر:

Volker Henn, "Die Hanse: Interessengemeinschaft oder Städtebund?" Hansische Geschichtsbliitter (1984) 102, p. 120.

(2) Lloyd, England and the German Hanse, p. 370.

(٣) «وأخيرًا: كان من الصعب إنفاذ أيٍّ من الاتفاقيات التي يتم التوصُّل إليها أساسًا نتيجة الانقسام الداخلي لدىٰ كِلا الطرفين ... ادعىٰ الإنجليز أنَّه كان من العسير السيطرة علىٰ القرصنة، ووجدت الهانزا أنَّه من المستحيل تقريبًا الحصول علىٰ أيِّ اتفاقية تجارية مع الإنجليز تلتزم بها جميع مدن الهانزا».

Conybeare, Trade Wars, p. 115.

(خلال الوقت الذي ركّز عليه كوليبيير، كان الانقسام الإنجليزي سببه حرب الوردتين). وراجع كذلك زوبكو الذي يشير إلىٰ أنَّ الهانزا استخدمت المعارضة الداخلية للحصول علىٰ امتيازات أفضل.

Zupko, British Weights and Measures, p. 72.

خلال التفاوض مع المدن المنفردة مباشرةً. فأثناء صراعات القرن الخامس عشر، قامت كولونيا بعدة مفاوضات بنفسها، علىٰ الرغم من أن المفترض أن يتم التعامل مع التمثيلات الخارجية من قِبل مندوبي الدَّايت الهانزي. وعندما حصلت إنجلترا علىٰ امتيازات من هامبورغ معارضة لرغبات الهانزا؛ ادعت هامبورغ أنَّها مدينة حرة «لها الحق في تبني أي سياسة»[1]. وكذلك، عقّد عدم وجود عضوية ملزِمةٍ بشدة من طبيعة الأعمال الحربية. فإذا خاضت دولةٌ ما حربًا مع الهانزا، فإن هذا لا يعني تلقائيًا أنَّها في حرب مع كل أعضائها. فمثلًا، كانت المدن الهولندية من أعضاء الهانزا تميل إلىٰ استثناء نفسها من قتال هولندا وزيلاند[2].

وعلىٰ العكس في الدول ذات السيادة، كانت مسئولية التعويض عن الانتهاكات تقع علىٰ عاتق أصحاب السيادة.

«وكانوا يتحكمون بشكل صارم في منح وثائق «التفويض لرد الاعتداء» والانتقام من التجار الأجانب، ويقومون بتغيير أصول المحاكمات المتبعة أو الإجراءات المتفق عليها. ومن خلال آليات الالتزام المسجل حاولوا كذلك ضمان أصالة وصحة وتنفيذ الاتفاقيات التجارية. وفي الأراضي التي يحكمها العرف يتم تنفيذ العقود من خلال وضع الأختام العمومية»[3].

وبالتالي، اتَّخذت السلطات السيادية علىٰ عاتقها تنظيم التجارة. فمن دون المساعدة السيادية، كان علىٰ التجار الاعتماد علىٰ أنفسهم. فإذا ما احتال شخصٌ أجنبي علىٰ أحد التجار؛ كان من المعتاد أن يُنتَقم -بوسائل عنيفة إن لزم الأمر- من أجانب آخرين من بلد الجاني[4]. لم تكن النتيجة دوامة استثنائية من الثارات المتبادلة، إلا أن أصحاب السيادة بدأوا في إنشاء نقاط مركزية من أجل التعويض الممأسس. ولن يستفيد من هذا التنظيم سوىٰ رعاياهم، وبالمثل سيُعاقبون منتهكي

---

(1) Lloyd, England and the Gennan Hanse, pp. 204, 311.

(2) Lensen and Heitling, De Geschiedenis van de Hanze, p. 148.

(3) Bernard, "Trade and Finance," p. 314.

(٤) للحصول علىٰ مثال، انظر:

Mundy and Riesenberg, The Medieval Town, p. 42.

الاتفاقيات من مجتمعاتهم. فكان المنشقون خاضعين للسيطرة الملكية، وبالتالي، وخلافًا للهانزا، كان ثمة آلية تنفيذية واضحة لمنع الاستفادة المجانية. فقد وفَّرت السلطات السيادية مواقع محددة للسلطة يمكن من خلالها تنظيم التعاون. ومنذ أوائل القرون الوسطىٰ فصاعدًا، بدأ الملوك في الاحتفاظ بحق تمثيل رعاياهم في الشؤون الخارجية[1]. فكان توفير مثل هذا التنظيم للتجارة أحد الجوانب التي منحت السلطة السيادية الهرمية جاذبية[2].

ومما له صلة بمُطالبةِ الملك بتمثيل رعايا مساحة قطرية مُعيَّنة؛ تم الحد من ممارسة الأعمال الخارجية الخاصة. فمن المسلَّم به أنَّ هذه لم تكن عملية مفاجئة. فكما يُلاحِظُ طومسون، استمر الرعايا الخصوصيون الخاضعين اسميًا لحاكم سيادي في ممارسة العنف لقرون عدة[3]. فعلىٰ سبيل المثال، كانت القرصنة وسيلة معترف بها في السياسة الخارجية، وقامت بطمس كل تمييز بين العنف الخاص والعام[4]. لكن أصبحت هذه الممارسات تدريجيًا متعارضة مع السلطة السيادية، إذ إن نظام الحكم هذا استلزم وجود مصدر رئيس واحد للعلاقات الأجنبية.

---

(١) للحصول علىٰ مثال موضِّح، انظر:

Cheyette, "The Sovereign and the Pirates.

(٢) لم يكن هذا خاصًا بالتاج الفرنسي، إذ يقول سوير الأمر نفسه عن التاج الإنجليزي: «إحدىٰ الصلاحيات التي طالب بها الملوك الإنجليز خلال القرنين الثالث والرابع عشر كانت الحق في تنظيم التجار والتجارة. حيث حرَّروا مجموعات معيَّنة من التجار من التزامات مختلفة، ومنحوا الرُّخص للأسواق، ومنحوا مواثيق الامتيازات للأحياء السكنية، ورابطات التجار والحرفيين، وفرضوا الجمارك، وسيطروا علىٰ العملة. وكان أحد الدوافع الواضحة هو زيادة الإيرادات.

P. H. Sawyer and I. N. Wood, eds., Early Medieval Kingship (1977).

(٣) انظر:

Thomson, "Sovereignty in Historical Perspective"،

ومناقشتها للسيطرة علىٰ امتلاك غير الدولة القوة الإكراهية في:

State Practices, International Norms, and the Decline of Mercenaries."

(٤) حول التحول التدريجي لسياسة الدولة فيما يتعلق بالقرصنة، انظر:

Ritchie, Captain Kidd and the War against the Pirates.

وكان لعدم قدرة الهانزا علىٰ الالتزام الموثوق به تداعيات متعددة علىٰ استمرار العصبة. فنتيجة عدم قدرتها علىٰ ضبط الانشقاق، لم تكن قادرة علىٰ ربط نفسها بثقة باتفاقيات طويلة المدىٰ ذات مكاسب مشتركة[١]. وتتوافق هنا نظرية اللعبة مع بعض الكتابات السوسيولوجية. إذ تنشأ المؤسسات عندما يحدث سلوكٌ متكرر بين فاعلَين. وكلما زادت وتيرة هذا التكرار؛ زاد توقُّع الفاعلين لنمطِ سلوكٍ مُطّرِد من الطرف الآخر. وتقوم الأدوار الاجتماعية بتطوير ما الذي يشير إلىٰ نوع السلوك المتوقع. فعندما يتمَّ تَمْرير هذه الأدوار إلىٰ الفاعلين غير المرتبطين مباشرة بالتفاعلات الأولية، يتم تجسيد هذه الأدوار واقعيًا[٢]. لذا يجب علىٰ الفاعلين تفضيل أنواع المؤسسات التي تُشير بوضوحٍ إلىٰ نوع السلوك المتوقَّع من ذلك الفاعل. أي باختصار، يجدر بالنخب السياسية تفضيل أنظمة حكم في بيئتهم يمكنها إلزام أعضائها. كان ممثلو الدَّايت الهانزي غير قادرين علىٰ تقديم ضمانات من هذا النوع.

السوق في مواجهة الدولة القطرية

كانت الهانزا والدولة ذات السيادة مدفوعتين بمبادئ مختلفة كليًا فيما يتعلق بالمدىٰ المفضل لنظامهم السياسي. فقد مالت الهانزا اللاقطرية، إلىٰ حدٍّ ما، إلىٰ شكل التنظيم الإمبراطوري. فعلىٰ الرغم من افتقارها للسلطة المركزية الخاصة بالسيطرة الإمبراطورية، فإنها تشاركت مع الإمبراطورية الكلاسيكية هدف امتلاك أوسع مدىٰ ممكن للسيطرة السياسية علىٰ مجال تفاعلاتها الاقتصادية[٣]. فيتم

---

(١) في مصطلحات نظرية اللعبة: كان التفاعل بين الهانزا والدول ذات السيادة -كإنجلترا- غير متكرِّر. وكما يُزعم فضّلت الهانزا طريقًا مسدودًا. وسَعَت للحفاظ علىٰ احتكارها للتجارة الشمالية مهما فعل الفاعل الآخر. للاطلاع علىٰ مناقشةٍ لهذا المنطق، انظر:

Oye, Cooperation Under Anarchy

خاصةً الفصل الأول.

(2) Nicholas Abercrombie, "Knowledge, Order and Human Autonomy," in James Hunter and Stephen Ainlay, eds., Making Sense of Modem Times (1986), p. 18.

(٣) هذه هي حجة غيدنز. «إلا أنَّ التوسُّع الإمبراطوري يميل إلىٰ إدراج جميع الاحتياجات الاقتصادية المهمة ضمن المجال الإمبراطوري نفسه، إلَّا أنَّ العلاقات مع المجموعات في المحيط تميل إلىٰ أن =

تنظيم التجارة من خلال إدماج أكبر عدد ممكن من المدن في العصبة. وبالتالي، تتطابق السيطرة السياسية تمامًا مع مجال التوسع الاقتصادي هذا.

وعلىٰ العكس، تُحدد الدول ذات السيادة بمعايير قطرية واضحة. فعلىٰ الرغم من سعي الدول جيدًا لتحقيق التوسُّع، فإنَّ مطالبتهم بالسلطة محددةٌ باعترافهم بكونها لا تسري إلَّا داخل حدودهم. إذ كان بوسعهم التعايُش مع وحدات من النوع نفسه في مساحات قطرية منفصلة، إلا أنهم يتفاعلون علىٰ نطاق واسع عبر هذه الحدود. وعلىٰ الرغم من كون بعض المناطق الحدودية أو المقاطعات أو المناطق الْمُسْتَحوَذ عليها سابقًا متنازعًا عليها، فإنَّ الدول ليست ميَّالةً منطقيًّا إلىٰ بسط سيطرتها السِّياسية علىٰ مناطق أخرىٰ. فالسيادة تستند إلىٰ مبدأ المساواة القانونية(١).

لم تكن أنماط التنظيم الإمبراطورية، كادعاء فريدريك الثاني للحكم العالمي أو ادعاء الثيوقراطية الرومانية، تعترف بحدود رسمية باعتبارها نهاية لتوسُّعها. وعلىٰ الرغم من عدم ادعاء الهانزا لحكم العالم، فإنَّها كذلك لم تحصر سلطتها من خلال حدود رسمية. فقد حاولت تمديد سيطرتها عبر الأقطار، ولذلك «لم يكن لها حدود قطرية، بل امتدت إلىٰ مناطق شاسعة في البر والبحر»(٢). وفي المدن غير الهانزية التي احتوت علىٰ مصالح تجارية مهمة للعصبة، كانت تسعىٰ للحصول علىٰ امتيازات خاصة، وحقوق الولاية علىٰ أعضائها في المناطق المحددة لهذه المدن(٣). ففي لندن، علىٰ سبيل المثال، سيطرت الهانزا علىٰ

= تكون غير مُستقرة ... والأنظمة الإمبراطورية ... لا تُجاور المجالات الأخرىٰ ذات السلطة المكافئة، كما قد تفعل الدول القومية اليوم».

Giddens, The Nation-State and Violence, pp. 80-81.

للوقوف علىٰ مناقشة وجيزة عن الإمبراطورية والاقتصاد، انظر أيضا:

Wallerstein, The Modem World System, vol. 1, pp. 15, 16.

(١) للاطلاع علىٰ مناقشات ممتازة:

Kratochwil, "Of Systems, Boundaries, and Territoriality.

(2) Werner Link, "Reflections on Paradigmatic Complementarity in the Study of International Relations," in Czempiel and Rosenau, Global Changes and Theoretical Challenges, p. 101.

(٣) وبالتالي، اكتسبت ملكيات التجار الهانزيين «نوعًا من الحصانة العابرة للأقاليم». وكان المأمورون =

منطقة ستييليارد وكان لها السلطة فيها. وحتىٰ عام ١٥٥٦م، كان تجار الهانزا يدفعون ضرائب أقل في إنجلترا من المواطنين الإنجليز المشتغلين بالتجارة(١). ولذلك، كان الاتصال القطري للدولة بحدودها الثابتة مناقضًا لطبيعة الهانزا غير القطرية.

وعلاوة علىٰ ذلك، كانت العصبة تتضمن أعضاءً يقعون في دول ذات سيادة، ونتيجة لذلك عادت المشكلة الفيودالية الخاصة بالولايات المتقاطعة إلىٰ البروز مجددًا. وهكذا، عندما استولت إنجلترا علىٰ أسطولٍ كبيرٍ من السفن الهانزية، تم الإفراج عن سفن مدينة كامبين الهولندية مع سفن أخرىٰ من هولندا البورغندية، التي لم تكن في نزاع مع الإنجليز. إلا أنه نظرًا لكون كامبين عُضوًا في العصبة الهانزية، وسفن العصبة لم يتم الإفراج عنها، كان من الممكن لإنجلترا أن تأخذ قرارًا مختلفًا(٢). وكان يمكن للمدن أن تكون خاضعة في وقت واحد للورد قطري، وإن كان بشكل اسمي في بعض الأحيان، ولأوامر العصبة. ولذلك، كان علىٰ المدن الهولندية علىٰ الزاوديرزي -كانت اثنتا عشرة مدينة منها أعضاءً في الهانزا- تقسيم ولاءاتها بين الهانزا والمدن الهولندية التابعة لهولاندا وزيلاند، والتي قاتلت عادةً ضد الهانزا(٣).

ونتيجة لهذا، لم تنسجم الهانزا بشكل جيد في نظام الدول ذات السيادة. وهذا ما يفسِّر موقفها الهش في صلح ويستفاليا عندما سعت العصبة وراء الحضور(٤). وواجهت العصبة صعوبةً كبيرةً في الحصول علىٰ حضور دائم في مؤتمرات

= من المدينة المحلية هم الذين يُدبِّرون أمورها، إلا أنَّ قانون ليوبيك قد تجاوز كل القوانين، أي: القوانين المحلية.

Verlinden, "Markets and Fairs," pp. 148-149.

وفي إنجلترا: تحصَّلت الهانزا علىٰ مواثيق منحتها الحصانة ضد القوانين البرلمانية.

Lloyd, England and the Gennan Hanse, p. 375.

(1) Holborn, A History of Modem Gennany, p. 82.

(2) Lloyd, England and the Gennan Hansa, p. 181.

(3) Lensen and Heitling, De Geschiedenis van de Hanze, p. 155.

(4) Spies, "Lubeck, die Hanse und der Westfalische Frieden.

أوسنابروك وميونستر، حيث أراد الأمراء الألمان خاصةً إنكار الوضع القانوني للهانزا. فقد احتجوا بأنَّ: «١- المدن الهانزية، إمَّا مدنٌ متوسطة، يُمثِّلها لورداتها، وإما مدن إمبراطورية، وهي مُمَثَّلة بشكل طبيعي في المؤتمر، ٢- ولم يتم ذكر مدن الهانزا في المعاهدة الدينية في أوغسبورغ عام ١٥٥٥م، ٣- ولم يكن بإمكان أحد معرفة ما هي الهانزا علىٰ حقيقتها»(١).

وعلىٰ الرغم من أنه في النهاية تم ذكر الهانزا في المسوَّدة النهائية، فإنَّه لم يتم التشاور مع المدن إلا في مسألة المبالغ المالية. ونتيجة لكون منطقها التنظيمي اللاقطري لم ينسجم مع منطق نظام الدولة، ولأنَّ العصبة لم تكن قادرة علىٰ إلزام جميع أعضائها بالاتفاقيات؛ لم يتم قبول الهانزا باعتبارها فاعلًا في السياسة الدولية.

لم تكن مسألة الاعتراف بالهانزا مجرد مسألة موارد مادية. ولو كانت كذلك، فلمَ اكتسبت المدن الإمبراطورية المستقلة وضعًا؟ فمن المؤكد أنَّ المدن المنفردة لم تمتلك موارد أكثر من العصبة. والجواب هي أنَّ المدن الإمبراطورية، كليوبيك، يمكن اعتبارها دولًا صغيرة. ولذلك، استطاعت المدن المنفردة كليوبيك وبريمن وهامبورغ المشاركة في مفاوضات السلام. فكانت القضية هو مدىٰ إمكانية مشاركة الرابطة باعتبارها تنظيمًا للمدن في نظام السياسة الدولية الجديد الذي تم الاتفاق عليه خلال مفاوضات أوسنابروك وميونستر. وكانت النتيجة سلبية، فما كاد يمر عشرون عامًا إلا وحلَّت الهانزا نفسها(٢).

وبالتالي، فإنَّ انتخاب أنواعٍ معينة من الوحدات يتمُّ من خلال التمكين أيضًا. إذ يحدد الفاعلون الدوليون مَن يمكن اعتباره مشاركًا دوليًا شرعيًا. فقد جعل سلم وستفاليا من اللوردات القطريين للإمبراطورية الرومانية المقدسة البائدة مشاركين كاملين في النظام الدولي(٣). وكذلك تم الاعتراف بالدول الصغيرة باعتبارها

---

(١) المرجع السابق، (ص١١٤). من ترجمتي.

(٢) كان صلح وستفاليا نفسه مرحلة واحدة من عملية طويلة، تمت فيها إزالة الأشكال التنظيمية غير السيادية.

(٣) «كان الحكام القطريون هم الفائزين الرئيسين من مفاوضات السلام أوسنابروك وميوستر. وتم الاعتراف بسلطتهم علىٰ رعاياهم -أو حقوقهم القطرية Ius territoriale أو حق السيادة (droit de souveraineté)، كما سمَّتها مسوَّدة فرنسية- بلا تحفظات». ويشير هولبورن كذلك إلىٰ أنَّهُ «في نهاية عصر الإصلاح =



مشاركًا شرعيًا في المجال الدولي، وستستمر في لعب هذا الدور حتىٰ في القرن التاسع عشر[١].

الانتخاب من خلال التكيُّف الموَجَّه: التكيف من خلال المحاكاة المؤسسية والخروج

لقد أربك السؤال عن سبب تشابه المؤسسات، أو علىٰ الأقل سبب تشابهها مع الوقت، طلاب نظرية التنظيم وباحثي العلاقات الدولية. يشير إحدىٰ التفاسير، وهو مماثل لتفسيري تمامًا، إلىٰ أنَّ التماثل المؤسسي يحدث من خلال ضغوط تنافسية وآليات غير تنافسية[٢]. وناقشنا للتو كيف عمل الأول في بدايات أوروبا الحديثة. أمَّا العملية الأخيرة فتُفسِّر كيف أنّه يمكن لتنظيمات أقل كفاءة الاستمرار. وسبق أن أشرت إلىٰ أحد الآليات غير التنافسية في السياسة الدولية؛ آلية التمكين المتبادل[٣]. تتكون العملية الثانية من الاختيارات التي يقودها

= ظهرت الدول باعتبارها ممثلة لصاحب السيادة في الشؤون الخارجية. وفي الوقت نفسه نَمَت سيادتها الداخلية بشكلٍ هائلٍ».

Holborn, A History of Modem Gennany, pp. 371, 373.

(١) هناك بعض الجدال حول أهمية وستفاليا. يُجادل كراسنر أنَّ وستفاليا كانت أقلَّ أهمية مما يُشار إليه غالبًا، وأنَّ التطورات في اتجاه نظام الدول قد سبقت الصلح. ولم يُنهِ المؤتمر كذلك العناصر القروسطية كالفرسان الأحرار، والإمبراطورية الرومانية المقدسة. ورغم أنّي أوافق علىٰ أنَّ الصلح لم يسجِّل بداية نظام الدولة -في الواقع، تفسيري كله يعود بأصول الدولة عدة قرون للوراء- فإنَّ الصلح تم اعتباره مهمًّا من قِبل المعاصرين كبوفندورف (انظر الملاحظة رقم ١٢٩). وللوقوف علىٰ حجج معاصرة عن أهمية وستفاليا، انظر:

Kale vi Holsti, Peace and War: Armed Conflicts and International Order 1648-(1991) 1989, chapter 2; Adam Watson, The Evolution of International Society (1992), chapter 17.

(هناك بعض الخلط في المصطلحات. فعلىٰ سبيل المثال: يتحدث تيلي عن معاهدة وستفاليا في الصفحة ١٦٥ من كتابه "Coercion, Capital, and European States"، إلا أنَّ كراسنر وآخرين كثر يستخدمون لفظة الصلح بما أنَّه تم عقد مؤتمرين.)

(2) DiMaggio and Powell, "The Iron Cage Revisited.

إنهما يهتمان بالتنافس أقل مني. وربما يُعزىٰ ذلك إلىٰ حد كبير إلىٰ اهتمامهما بتنظيمات البيئة المحلية، إذ تختلف بيئة كهذه عن بيئة السياسة الدولية الفوضوية.

(٣) يُشبِه هذا إلىٰ حدٍّ ما ما يُسمِّيه ديماجيو وباول **بالتماثل القسري**. يَنْتُج هذا التماثل نتيجة «الضغوطات =

الفاعلون. حيث يقوم أصحاب المشاريع السياسية باستنساخ المؤسسات التي يَرَونها ناجحة في الحدِّ من عدم اليقين وتحقيق أهدافٍ كزيادة الإيرادات، ورفع القدرة العسكرية. وبذلك، يزيد الاستنساخ من فرصِ النجاح النسبي، ويُمكِّنُ أيضًا هذه النُّخب من أن تَحْظىٰ باعتراف أنها مكافئة في نظام الدولة، من خلال التمكين المتبادل. فَهُمْ، بالمعنىٰ المادي، أكثر ملاءمة لتحقيق مكاسب طويلة المدىٰ من خلال المعاهدات. وَهُمْ، من منظور أيديولوجي، يناظرون الزعماء. وفي الوقت نفسه كان الفاعلون الاجتماعيون يبدون اعتراضهم. فهم يُفضِّلون الخروج من النظم الأقل نجاحًا، وتبديل ولاءاتهم إلىٰ نظام الحكم الذي من المرجح أكثر أنَّه يُحقق أهدافهم.

وبالتالي، بمجرد أن أدرك اللوردات الألمان إيرادات وقوة الدول القطرية ذات السيادة؛ بدأوا باستنساخ ذلك النوع من التركيب المؤسسي. فعلىٰ غرار نظرائهم الملكيين، قاموا بتأسيس سيطرة هرمية في حدودهم. وداخل هذه الإمارات، كانت الموازين والعملة تخضع للتوحيد تدريجيًا، وأصبح القضاء الأميري هو السائد(١). وفي واقع الأمر، أصبحت هذه اللورديات تدريجيًا دولًا ذات سيادة مصغّرة. وبعد صلح وستفاليا، تمَّ الاعتراف بأنها كذلك رسميًا(٢).

= المسلَّطة علىٰ التنظيمات من قِبل التنظيمات الأخرىٰ التي تعتمد عليها، ومن قِبل التوقعات الثقافية في المجتمع الذي تعمل هذه التنظيمات داخله».

DiMaggio and Powell, "The Iron Cage Revisited," p. 150.

(١) وكما هو الحال في الدول ذات السيادة التي تشكلت في وقتٍ سابقٍ، كان استخدام القانون الروماني أقل أهمية، كما كان التوظيف من طبقات البورغر.

Holborn, A History of Modem Germany, pp. 35, 57; Barraclough, The Origins of Modem Germany, pp. 279, 342, 349.

(٢) نتيجة لذلك، لاحظ بوفندوف عام ١٦٨٢م: «لكن إلىٰ جانب ذلك، كان لمُلاك ألمانيا -التي امتلكت بعضها أقطارًا ضخمة قوية- حصة كبيرة من السيادة علىٰ رعاياها؛ ورغم أنَّهم توابع للإمبراطور والإمبراطورية، فإنَّه لا ينبغي أن يُعدُّوا رعايا ... فهم في الحقيقة يملكون السلطة العليا في الشؤون الجنائية؛ إذ لهم السلطة علىٰ صناعة القوانين وتنظيم شؤون الكنيسة ... والتصرف في الإيرادات المجموعة من أراضيهم الخاصة، وتشكيل تحالفات فيما بينهم وكذلك مع الدول الأجنبية ... وكان يمكنهم بناء القلاع والجيوش الخاصة بهم والإبقاء عليها، وسكُّ المال وما شابه».

Rowen, From Absolutism to Revolution, p. 75. =

وعلاوة علىٰ ذلك، وكما ذُكِرَ أعلاه، كان لنظام الدولة ذات السيادة مميزات. فخارجيًّا، كان بإمكان الدول أن تلزم نفسها بشكل موثوق به وتنخرط في علاقات تكرارية طويلة المدىٰ. وعندما تحوَّلَت المزايا لصالح الدول ذات السيادة، تم الاعتراف بالأشكال التنظيمية المشابهة فقط. وداخليًا، أثبت أصحاب السيادة أنَّهم أقدر علىٰ تخفيض تكاليف المعاملات المالية وتوفير البضائع الجماعية. ونتيجة لذلك، تمكنت الدول ذات السيادة في النهاية من جمع إيرادات أكثر من بدائلها. فعلىٰ سبيل المثال، علىٰ الرغم من عدم كون الإيرادات الفرنسية في الجزء الثاني من القرن الخامس عشر أكبر كثيرًا من إيرادات الدول-المدن، فإنها ارتفعت علىٰ نحو كبير جدًا في القرن السادس عشر[١]. ولم تنجح الهانزا في حشد موارد مماثلة علىٰ الرغم من محاولاتها لفرض ضريبة سنوية علىٰ المدن[٢].

أومأت كلُّ هذه العوامل للُّوردات الألمانيين أنَّ نظام الدولة ذات السيادة هو الشكل الأفضل للتنظيم[٣]. وكذلك حاولت الهانزا استنساخ الأشكال المؤسسية التي كانت أكثر نجاحًا. وسعت في القرن السادس عشر لتعاونٍ أوثق مع الإمبراطور، في محاولة لإنشاء التحالفِ الملكي-المديني الذي تعثر تكونه منذ قرونٍ. إلا أنه بحلول ذلك الوقت، كان الإمبراطور لا يملك القوة التي تسمح له بالسيطرة علىٰ اللوردات القطريين الألمان[٤]. وكذلك نظرت الهانزا في فكرة

= وانظر أيضًا:

Barraclough, The Origins of Modem Germany, p. 382.

(١) في المناقشة الآتية للدول-المدن الإيطالية، سأقدم مقارنة تقريبية لنمو إيرادات كلٍّ منها.

(٢) هناك فقط أدلة متفرقة علىٰ تقييمات فردية. إذ لم يتم تأسيس الخزانة العامة إلا عام ١٦١٢م، عندما كانت الهانزا مجرد بقايا مما كانت في السابق.

(٣) ساهم الإصلاح أيضًا في مركزة السلطة في العديد من الإمارات الألمانية. إذ وضع الإصلاحُ الرقابة علىٰ المؤسسات الكنسية مباشرة في عهدة الأمير.

Barraclough, The Origins of Modem Germany, p. 374.

«لقد أُلقِيَ وزن الكنائس المنظمة بأسره -بما في ذلك تأثيرها في التعليم والأخلاق- علىٰ كفَّتَي الميزان إلىٰ جانب الحكومة، فقد كانوا منتشين بوعظهم حول وجوب طاعة السلطة المعيَّنة إلهيًّا».

(٤) اختار الملك ألا يدعم مزاعم الهانزا ضد إنجلترا.

Lloyd, England and the German Hanse, p. 331.

وربما جعلت الاختلافات الدينية بين الإمبراطور الكاثوليكي والمدن البروتستانتية التعاون صعبًا إلىٰ حد كبير.

تشكيل اتحاد أكثر قوة يشمل جميع المدن الألمانية أو حتىٰ تشكيل حكومة كالجمهورية الهولندية[١]. وعلىٰ الرغم من كون هذا الأمر يترك للمدن قدرًا كبيرًا من الاستقلالية، فإنَّ الاتحاد الأكثر قوة كان سيسمح بتعاون أوثق ويمنع الانشقاق. إلا أن الفكرة فشلت نتيجة اختلاف مصالح المدن. وباختصار، لم يكن بإمكان الهانزا التحول إلىٰ دولة قطرية ذات حكم سيادي[٢].

وعندما رأت المدن المنافع العائدة من الكيانات القطرية؛ انشقت تدريجيًا عن العصبة. وتجاوز الأمر مجرد الاستفادة المجانية. فتحالفوا مع اللوردات المحليين، الذين يتصرفون الآن باعتبارهم حكامًا قطريين ذوي سيادة بشكل متزايد. فقد وافق الإقطاعيون الأمراء بشكل أساسي علىٰ بناء دولٍ تتألف من أراضٍ متصلة[٣]. وسرعان ما استحوذت الدول وأقسامها القنصلية بشكل متزايدٍ علىٰ مهام تنظيم التجارة طويلة المدىٰ، جاعلةً بذلك المكاتب التجارية الخارجية أقل أهمية[٤].

فانقطعت بعض مدن الهانزا عن الظهور في الدايت، أو رفضت دفع الرسوم الواجبة عليها[٥]. وبدلًا من أن تظل جزءًا من العصبة العابرة للأقطار، اندمجت المدن في دول ذات سيادة قائمة، أو أصبحت بنفسها دولًا قطرية صغيرة.

---

(1) Lensen and Heitling, De Geschiedenis van de Hanze, p. 37.

وللوقوف علىٰ توصيفات أخرىٰ لمحاولات الهانزا تنشيط القوة التنظيمية، انظر:

Dollinger, The Gennan Hansa, p. 332f.

(2) Weiner, "The Hansa," p. 247.

(3) Leuschner, Germany in the Late Middle Ages, p. 139.

وبالمثل، يُجادل باراكلاو، بأنَّ المدن الألمانية استفادت من الأمراء القطريين من خلال التخفيض من الصبغة المحليَّة.

Barraclough, The Origins of Modem Germany, p. 351.

لم تكن هذه دائمًا عملية طوعية؛ واضطُرَّ بعض الأمراء إلىٰ القيام بهذا الاختيار. فعلىٰ سبيل المثال: أجبرت براندنبورغ جميع المدن علىٰ مغادرة العصبة الهانزية.

Holbom, A History of Modem Germany, p. 32.

(4) Lensen and Heitling, De Geschiedenis van de Hanze, p. 39.

(٥) حضرت ثلاث مدنٍ فقط في ذلك الدَّايت الهانزي الأخير؛ هامبورغ، وبريمن، وليوبيك.

أصبحت هامبورغ وبريمن وليوبيك وغيرها من المدن الألمانية فاعلين مستقلين، وقاموا بتوقيع المعاهدات كأيٍّ دولة أخرىٰ[١]. وعلىٰ الرغم من أنها اندمجت في ألمانيا الموحدة بعد عام ١٨٧٠م، فإنَّ بريمن وهامبورغ ودانزيغ وآخرين حافظوا علىٰ بقايا من عملية صنع القرار المستقل باعتبارها دولةً Länder (في الجمهورية الفيدرالية) أو مدنًا حرة حتىٰ بعد ١٨٧٠م.

السيادة المتشظِّية في الدول-المدن الإيطالية

قدَّمت المناقشة السابقة للهانزا وفرنسا التناقض الصارخ بين منطقَيْ تنظيم متمايزين. فكان للدولة ذات السيادة سِمَتان محدَّدتان: التحديد القطري الخارجي، والهرمية الداخلية، وافتقرت الهانزا لكليهما. أما الدول-المدن فقامت بتمييز نفسها خارجيًا عن السلطات الأخرىٰ من خلال الحدود القطرية؛ وتشابهت في هذا مع الدول ذات السيادة[٢]. إلَّا أنَّها افتقرت إلىٰ سيادة واضحة داخليًا. فعلىٰ الرغم من أنَّ المدينة المهيمنة احتكرت الاتصالات الخارجية، فإن ولايتها داخليًا علىٰ المدن الخاضعة كانت متنازعًا عليها بشكل دائم. وبعبارة أخرىٰ، كانت السيادة متشظِّية. ونظرًا لكوننا قد ناقشنا أعلاه تبعات هذه الجوانب المؤسسية، يمكننا الآن تطبيق هذه الرؤىٰ علىٰ الدول-المدن الإيطالية.

الانتخاب الداروينى: نتائج السيادة المتنازَع عليها

كما رأينا، كانت التجارة القروسطية مرتبكةً نتيجة العديد من المقاييس والأوزان والقطع النقدية، ووسائل المحاكمة غير العقلية، ومجموعة محيرة من الأعراف المحلية. وحُوربت هذه التخصيصية الفيودالية داخليًا من قِبل الملك،

---

(١) وبالتالي، نجد أنَّه من الغريب أنَّه عند توقيع الإعلان في باريس -وهي معاهدة دعمتها باريس وإنجلترا ضد القرصنة- قيام العديد من الدول والدول الصغيرة الألمانية بالتوقيع مكافأةً لهولندا والسويد والبرتغال. وقامت هامبورغ وبريمن وليوبيك ومدينة فرانكفورت الحبيسة وهانوفر، والعديد من المدن والمناطق الألمانية الأخرىٰ بالتوقيع؛ كلٌّ منها بشكل منفرد علىٰ المعاهدة عام ١٨٥٨م. انظر:

Thomson, "Sovereignty in Historical Perspective.

(٢) انظر بيتر بيرك حول صعوبة إعطاء تعريف عام للدول-المدن. وانتهىٰ به المطاف إلىٰ مجرد وصف الدول-المدن الإيطالية.

Burke, "City-States.

الذي حاول أن يُصبح نقطة اتصال في التفاعلات عبر الوطنية. وتكشف الكُتيبات الإرشادية التجارية الباقية الخاصة بالتجارة المتوسطية عن كون التجار الإيطاليين مجبَرين على محاربة مشاكل مشابهة لمشاكل نظرائهم في الشمال، داخليًا وخارجيًا(١).

ومع ذلك، وخلافًا للوضع في الدولة ذات السيادة، كانت الهرمية في الدول-المدن الإيطالية غامضة «حيث إن السلطة داخل دولة المدينة كانت دائمًا ما تتعرض للتحدي من الداخل»(٢). وكانت في هذا شبيهة بالعصبة المدينية. أدى هذا التخمُّر بالمدن الإيطالية والدول-المدن، على المدى الطويل، إلى أن تكون في موقف سيئ في مواجهة نظرائها القطريين في عملية ترشيد اقتصاداتها.

ويرجعُ عدم وجود سلطة واضحة ذات سيادة في الدول-المدن الإيطالية لأسباب عدة. فأولًا، أنه تم تشكيل الدول الإيطالية من خلال ضم مدن أخرى من قِبل مدن المهيمنة. وهكذا تم دمج المائتين أو الثلاثمائة بلدية مستقلة تقريبًا التي كانت موجودة في القرن الثالث عشر في عشر دول صغيرة بنهاية القرن الخامس عشر. إلا أنَّ جميع هذه المدن كان لها قدر كبير من الاستقلالية قبل هذا الدمج، والعديد منها لم يتخلَ عن استقلاليته المحلية حتى داخل إطار دولة المدينة الأوسع. «فهناك العديد من المسئوليات تُركت في أيدي المدن؛ وهو توزيعٌ للسلطة سمَّاهُ بعض المؤرخين بالحُكُومَةِ الثُّنَائِيَّة»(٣). وعلى الرغم من أن المدن المهيمنة ستقوم بتعيين حاكم أو نخب محلية للمدن الخاضعة، فإنَّ أيَّ محاولة لإخضاعها بالكلِّيَّة تحت حكم الدولة المهيمنة كانت محاولة فاشلة نتيجة تاريخ المدن الطويل من التطور المستقل.

---

(١) فعلى سبيل المثال: انظر وصف فرانشيسكو بيغولوتي ((Francesco Pegolotti في:
Brucker, Renaissance Florence, p. 70.

(2) Braudel, The Perspective of the World, p. 89.

(3) Chittolini, "Cities, 'City-States,' and Regional States in North-Central Italy," p. 699. See also Wim Blockmans, "Voracious States and Obstructing Cities: An Aspect of State Formation in Preindustrial Europe," Theory and Society 18 (September 1989), pp. 733-756.

وكان التوسُّع على مدن مهمة أخرى أسهل لو أنَّ الحكم المحلي بقي على حاله. انظر:
Hay and Law, Italy in the Age of the Renaissance, pp. 113-114.

ومن زاوية المدينة المهيمنة، كان يُنظر إلىٰ المدن الخاضعة باعتبارها مناطق مهزومة تحت تصرُّف المنتصر. «فلفترة طويلة كانت العلاقة بين البندقية ومناطق حُكمها علاقةَ دولة مدينة وإمبراطورية مهزومة مستغَلَّة. ولم تكن علاقة عاصمة بمحافظاتها»(١). فالعلاقة بين البندقية [المدينة نفسها] والبر الرئيس لم تكن فريدة من نوعها. وكان تنظيم دولة المدينة الفلورنسية مشابهًا.

«وعلاوة علىٰ ذلك، فلم يَخطُر أبدًا لجمهوريي فلورنسا أن يعتمدوا هدفًا واحدًا ... أي تحويل دولتهم المدينة إلىٰ دولة قطرية ... فبالنسبة إليهم، لم يكن الغرض من وجود فلورنسا إلا نفع نحو ثلاثة آلاف فلورنسي متميز؛ وأن المجال الفلورنسي وُجد فقط لِيُحكم ويُستغل من قِبل المهيمن؛ «المدينةِ المهيمنة»، ونتيجة رفضها منح حق الاقتراع للغالبية العظمىٰ من مواطنيهم ... لم يُفاجَئُوا باستسلام كل مدينة من مدنهم الخاضعة، للجيش الإمبراطوري أعوام ١٥٢٩-١٥٣٠م في الوقت الذي تخلَّت فيه عنها حاميتها الفلورنسية»(٢).

وبالتالي، كان هذا التوجه ونقص الاندماج واضحيْن في التمديد البطيء للمواطنة من قِبل المدينة المهيمنة إلىٰ مدنها الخاضعة والمناطق الريفية(٣). وحتىٰ في القرون المتأخِّرة مُنحت المواطنة للنخب المسيطرة فقط في المدن الخاضعة

(1) Brian Pullan, ed., Crisis and Change in the Venetian Economy in the Sixteenth and Seventeenth Centuries (1968), p. 15.

وللوقوف علىٰ تقييم مماثل، انظر:

Knapton, "City Wealth," p. 191.

ويرىٰ ماكيني في هذا شكلًا تنظيميًا أكثر فيدرالية.

Mackenney, The City-State, p. 49.

وبكل حال: لم يتم دمجها كوحدة متماسكة.

(2) Eric Cochrane, Florence in the Forgotten Centuries, 1527-(1973) 1800, p. 9.

(٣) يُلاحظ رانسيمان كيف أنَّ توسعة رقعة المواطنة عمومًا هي عنصر مهم في تعزيز الولاء لدىٰ المركز المهيمن.

Runciman, A Treatise on Social Theory, p. 438.



بدلًا من المدن بجملتها[1]. وباختصار، لم تمتلك المدن الخاضعة دافعًا كبيرًا للاعتراف بالسلطة السيادية للمدينة المهيمنة.

ثانيًا، كان التسلسل الهرمي للسلطة كذلك أقلَّ وُضوحًا نتيجة الانشقاق الراسخ داخل المدينة المهيمنة نفسها. فقد كانت حكومة المدينة تتحول باستمرار بين الأنظمة المستبدة، والأوليجاركية، والديمقراطية. وسيستخدم كل نظام الحكومة لخدمة أغراضه الخاصة. فقد كان النظام الإيطالي مبنيًا بشكل أكثر حصرية، علىٰ عكس النظام الفرنسي، حيث سببت المركزية المتزايدة مكاسب للمدن، وعادت بالنفع علىٰ النبلاء ورجال الدين. وهكذا، كانت ممارسة السلطة السيادية دائمًا ما تميل إلىٰ أهداف خصوصية أكثر من الغايات الجماعية.

وعلاوة علىٰ ذلك، ادَّعت فصائل مختلفة لفترة طويلة حقها الشرعيَّ في ممارسة العنف. وعلىٰ العكس، أصبح الملك في فرنسا هو الموفر العام للحماية. فهو يُجَسِّد المصلحة الوطنية. فقد توافقت مصلحته في توسيع نطاق رفاه المملكة الاجتماعي مع مصالح أفرادها. ولكن في الحالة الإيطالية، لم يكن هناك فاعل يمكن التعارف عليه بشكل معقول باعتباره موفرًا غير متحيز للسلع الجماعية. وكما في حالة المدن البارزة في الهانزا تمامًا، كان توفير السلع العامة مشوبًا بمصالح خاصة. فما كان يتم وصفه بأنه مصلحة خاصة بدولة المدينة، كان غالبًا ما يكون مفيدًا للمدينة المهيمنة فقط أو علىٰ الحقيقة مجرد نخبة تلك المدينة فقط.

وكان يتم وضع جزء كبير من عبء الضرائب علىٰ الريف المحيط والمدن الخاضعة[2]. فقد كانت لينانو -الخاضعة لفيرونا- دائما ما تُنازع باستمرارٍ في الضرائب والرسوم الواجبة عليها. وبعد ذلك كان دور فيرونا في الاحتجاج ضد هيمنة البندقية لأسباب مشابهة. وعلىٰ الرغم من انهيار الجزء الضريبي المفروض علىٰ التجارة بشكل كبير خلال القرن السابع عشر، فإنَّ مقدار الضرائب التي كان

(1) Cochrane, Florence in the Forgotten Centuries, p. 66.

(2) Hay and Law, Italy in the Age of the Renaissance, pp. 59, 105.



يدفعها البر الرئيس Terra Ferma ارتفع بشكل جذري[١].

أشرت، خلال المناقشة السابقة للهانزا والدول الفرنسية، أنَّه نتيجة لطبيعتها المؤسسية الاتحادية؛ كانت الهانزا أقل نجاحًا في ترشيد الاقتصاد، ومنع الانشقاق، وتوفير السلع الجماعية، وتقليل تكاليف المعاملات المالية. واجهت السيادة المتشظِّية للدول المدن الإيطالية صعوبات كذلك في التعامل مع هذه المشاكل[٢].

فيبدو أنَّ توحيد الموازين والمقاييس والعملة تأخر عن الدول-المدن الإيطالية نسبيًا. فحاولت البندقية القضاء علىٰ السكِّ المحلي للعملة، ولكن بحلول عام ١٤٩٠م، كان لا يزال هناك سيطرة من الرعاة الكنسيين علىٰ إصدار العملة، مما يشير إلىٰ أنَّ هذه المسكوكات كانت لا تزال مستعملة[٣]. فقد سبق للمدن الخاضعة أن مارست هذه الحقوق الملكية بنفسها، ولم يكونوا مستعدين أبدًا للتخلي عن نفوذهم. ولذلك، استمرَّ التنوع الكبير للعملة، والتي اختلفت في الاسم والقيمة الجوهرية[٤].

علىٰ الرغم من وجود القانون الروماني، قامت العديد من المدن بالحفاظ علىٰ امتيازاتها بحكمة. فقاموا بزيادة إيراداتهم الخاصة وفرضوا رسومًا جمركية خاصة بهم. ونتيجة لذلك، كان التقدم في اتجاه التكامل الاقتصادي بطيئًا. ففي فلورنسا، استمر وجود بعض العوائق في طريق التجارة، رغم جهود الميديتشي للحد منها في القرن السادس عشر. وكانت البندقية متأخِّرةً بشكلٍ ملحوظٍ في

---

(١) انظر:

Richard Rapp, Industry and Economic Decline in Seventeenth Century Venice (1976), p. 141.

(٢) كان هناك بحوثٌ قليلةٌ حول فترة التدهور الاقتصادي. انظر علىٰ سبيل المثال: تعليقات بولان في مقدمة كتابه: Pullan, Crisis and Change.

ويُشير هاي ولاو كذلك إلىٰ أنَّ تاريخ المدن الخاضعة تم إهماله.

Hay and Law, Italy in the Age of the Renaissance, p. 113.

(3) Hay and Law, Italy in the Age of the Renaissance, pp. 79-80.

(4) Spufford, "Coinage and Currency," p. 814.

القضاء علىٰ الحواجز الجمركية الداخلية (١٧٩٤م)(١). وعلىٰ الرغم من كون الأدلة قصصية الطابع، فإنَّه بصفة عامة «لم يكن هناك عمل مخطط له لخلق منطقة أكثر تكاملًا اقتصاديًا بسياسات مدروسة لصالح أنماط أكثر حرية من التدفق الداخلي للسلع»(٢).

ونظرًا لمكانتها المتدنِّية والأعباء المُلْقاة علىٰ عاتقها، كانت المدن الخاضعة حريصةً علىٰ الانشقاق كلما سنحت الفرصة. فاختارت بيزا هيمنة الملك الفرنسي علىٰ هيمنة فلورنسا. وبالمثل، فضَّل أهل سيينا هيمنة الفرنسيين أو الفيرارو علىٰ هيمنة فلورنسا. وقامت البندقية بتدمير إحدىٰ المدن الخاضعة لها، مدينة أديلا (Adela)، عام ١٥٠٩م لقبولهم بسيطرة الفرنسيين بشكل مبكر(٣). فقد كانت المدن الخاضعة تُرحِّب بالغزاة الأجانب. فقد كان هناك القليل من التوافق مع المدينة المهمينة، إن كان موجودًا أصلًا. فكلمة الوطن أو البلد كانت تشير فقط إلىٰ مدينة الولادة(٤). وكانت المدن الخاضعة تشير إلىٰ البندقية بأنها مدينة «الثلاثة آلاف طاغية»(٥). ولهذه الأسباب كانت المدينة

---

(١) للاطلاع علىٰ هذا الاقتراح، انظر:

Braude!, The Perspective of the World, p. ،289

رغم أنَّه لا يَغُوص عميقًا في هذه المسألة. انظر أيضًا:

Cochrane, Florence in the Forgotten Centuries, p. 66.

(2) Knapton, "City Wealth," p. 189.

ويُشير هوكاي إلىٰ أنَّ البندقية كانت عبارة عن فسيفساء من مجتمعات مختلفة. فالبندقية «لم تحلم بإصدار مرسوم قد يُطَبَّق علىٰ الدولة المدينة بأكملها».

Jean-Claude Hocquet, "Venise, les Villes et les Campagnes de Ia Terreferme, XVe-XVIe Siecles," in Buist and Genet, La Ville, La Bourgeoisie, p. 210.

(3) Hay and Law, Italy in the Age of the Renaissance, p. 117; Cochrane, Florence in the Forgotten Centuries, p. 47; Eric Cochrane, Italy 1530-(1988) 1630, p. 9.

(4) Cochrane, Italy 1530-1630, p. 47.

(5) Hay and Law, Italy in the Age of the Renaissance, p. 261.

وأحسنَ أندرسون في تقييمه بأن علىٰ خلاف الملوك القطريين، كان يُنظر إلىٰ القيادة الإيطالية باعتبارها غير شرعية.

Anderson, Lineages of the Absolutist State, p. 163.

العاصمة تترك حاميات كبيرة في مدنهم الخاضعة[١].

وباختصار، تشابهت الدول-المدن داخليًا إلىٰ حد كبير مع العصبة المدينية. إذ لم يكن هناك فاعلٌ مركزيٌّ لديه الحافز لتعزيز المصلحة العامة لدولة المدينة. فالمدينة المهيمنة كانت تقوم باستغلال المدن الخاضعة كيفما تشاء. وفي المقابل، قامت المدن الخاضعة بحراسة استقلاليتها بهدوء، وكانت مستعدة للانشقاق عن دولة المدينة كلما سنحت الفرصة. وبناءً علىٰ ذلك، تأخر الترشيد والتوحيد نسبيًا في الدول-المدن الإيطالية. وعلىٰ الرغم من أنَّ هذه العمليات استغرقت وقتًا طويلًا في فرنسا أيضًا، فإنه كان هناك علىٰ الأقل أصحاب مشاريع سياسية لديهم مصالح راسخة في تعزيز اقتصاد وطني أكثر توحيدًا، ووجود مجموعات اجتماعية مستفيدة من العملية[٢].

التمكين المتبادل: حدود ثابتة ونقاط اتصال عبر وطنية

يمكنني أن أختصر كلامي حول هذه النقطة قائلًا إنه لا يختلف سلوك الدول-المدن عن سلوك الدول القطرية ذات السيادة فيما يتعلَّق بالشئون الدولية. فخارجيًّا، كانت الدول-المدن تشبه الدول ذات السيادة أكثر من العصب المدينية. فنتيجة لكون سلطتها مقيدة بمعايير قطرية محددة؛ كانت قادرة علىٰ المشاركة كنظراء للدول. فقد اعترف الفاعلون الإيطاليون المهيمنون بالوضع القطري القائم فيما بينهم بعد سلم لودي عام ١٤٥٤م، وقاموا بعمل قوائم مُفَصَّلة تحدد المدن الحليفة (الصديقة والمرتبطة amici and collegati) لكل مدينة مهيمنة. وبذلك كانت هناك مجالات محددة للسلطة. ويُقال إن البندقية هي أوَّلُ مَن بدأ التمثيل الدبلوماسي المنظم في التاريخ[٣].

---

(1) Hay and Law, Italy in the Age of the Renaissance, p. 118.

(٢) يُجادل بنديكت -مثلا- بأنَّ التجارة الفرنسية وثروة المدن ارتفعت بين عامي ١٥٦٠م و١٧٠٠م، في حين كان توحيد الاقتصاد الوطني ما زال يحدث.

Philip Benedict, Cities and Social Change in Early Modem France (1992), p. 31.

(3) Hay and Law, Italy in the Age of the Renaissance, p. 157; Craig and George, Force and Statecraft, p. ll.

=

وعلاوة علىٰ ذلك، احتكرت المدينة المهيمنة العلاقات الخارجية الخاصة بالمدن الخاضعة[١]. ومن ناحية ما اهتم به الفاعلون الآخرون في النظام، كانت دولة المدينة توفر نقطة اتصال واضحةً عند المفاوضات. وعلىٰ العكس كان الوضع فيما يخص العصبة غامضًا؛ فلم يكن واضحًا أكانت المدن المنفردة أم الدَّايت الهانزي هو قناة التواصل الدبلوماسي المناسبة. لكن الوضع لم يكن هكذا في الدول-المدن الإيطالية.

ولذلك، استطاعت الدول-المدن الصمود لفترة طويلة في نظام الدولة. فعلىٰ سبيل المثال، استمرَّ الدور الدبلوماسي للبندقية بعد تدهورها الاقتصادي النسبي لفترة طويلة. مثلها مثل الإمارات الألمانية التي حوَّلت نفسها إلىٰ دول مُصغَّرة، كانت الدول-المدن الإيطالية متوافقة منطقيًا مع نظام الدولة كما برز عقب وستفاليا. ومرة أخرىٰ، لم يكن هذا انعكاسًا لقوتها المادية أو مساحتها الجغرافية[٢]، بل كان نتيجة لتمكينها باعتبارها جهة فاعلة مناظرة علىٰ الساحة الدولية، وذلك نتيجة تشابهها الخارجي مع الدولة القطرية ذات السيادة.

التكيف من خلال المحاكاة المؤسسية والخروج

لم تفُت منافع السلطة السيادية علىٰ حكام الدول-المدن الإيطالية. فقد حاول الزعماء السياسيون، خاصةً بعد الغارات الفرنسية والإسبانية، والتي بدأت في

= وللوقوف علىٰ مناقشة كاملة انظر:

Mattingly, Renaissance Diplomacy.

(1) Rice, The Foundations of Early Modem Europe, p. 115.

(٢) يبدو أنَّ بروديل يشير أحيانًا إلىٰ أنَّ الدول-المدن كانت ببساطة صغيرة جدًا.

Braude!, The Perspective of the World, p. 61.

وفي أحيانٍ أخرىٰ يُقصي فكرة أنَّ الحجم أمر له أهمية: «إنَّ الاختلافات المرئية المباشرة -المتعلقة بالحجم والمنطقة- هي أقلُّ أهمية مما يبدو». وبدلًا من ذلك، فإنَّ ما يهم هو أنَّ «المدن والأقاليم جميعًا قد علَّقت نفسها بطريقة مطابقة بالاقتصاد السياسي الدولي».

Braudel, The Perspective of the World, p. 295.

ومضىٰ قُدُمًا ليجادل بأنَّه قد يكون للدول-المدن ميزة في كونها تُركِّز علىٰ السِّلع ذات القيمة المضافة المرتفعة بدلًا من الزراعة. انظر: (ص٣٢٥، ٢٩٦). ويقترب هذا جدًا من وجهة نظري؛ فالنجاح يتحدد بمدىٰ اصطفاف الأشكال المؤسسية للبيئة الاقتصادية الخاصة.

أواخر القرن الخامس عشر، إعادة تشكيل الدول-المدن علىٰ هيئة دول قطرية ذات سيادة. فعلىٰ سبيل المثال، بدأ الميديتشي في فلورنسا بالقيام بالعديد من المهام الملكية خلال القرن السادس عشر. فقد حاولوا تنظيم تصنيع السلع، وتثبيت المحتوىٰ المعدني للنقود، وحفظ السلام الداخلي، ومركزة السلطة، وتوفير المزيد من اليقين في البيئة الضريبية(١).

لكن لم يكن نجاح هذه الجهود الأولية واضحًا. فمن الناحية الاقتصادية، يبدو أنَّ المدن الخاضعة تدهورت بعد أن تم ضمُّها من قِبل المدينة المهيمنة. فالمديتشي لم يعطوا المدن الخاضعة مكانة متساوية مع المدينة المهيمنة، علىٰ الرغم من أن الفوارق بينهما تم تقليلها. وكما قلنا، حصل المواطنون البارزون في المدن الخاضعة وحدهم علىٰ المواطنة، واستمر وجود العوائق الداخلية(٢). فحتىٰ مع بداية القرن الثامن عشر، كان هناك تقدُّمٌ ضئيل في القضاء علىٰ محلية الاقتصاد(٣). وعلىٰ الرغم من محاولة مجلس مدينة البندقية جعل قوانين البندقية «منسجمة مع مبادئ الوضوح والبساطة والترشيد . . . فإنَّ الحكم في البر الرئيس استمر من خلال مدونات القانون الروماني المختلفة بشدة عن القانون المعتمد في المدينة الأم»(٤).

وعلاوة علىٰ ذلك، ظلَّت حكومة البندقية حبيسة نظام لا يُسمح فيه بالمشاركة إلا للعائلات النبيلة التي مضىٰ عليها قرون من الزمن قبل أن يتم إدراجها في الكتاب الذهبي. فبعد عام ١٦٤٦م تم قبول ١٢٧ عائلة فقط. ومع ذلك، لم يرتفع الحجم الأقصىٰ لطبقة الأشراف إلا بمئة عضوٍ قبل أن يتم إغلاقها مجددًا عام ١٧١٨م. ولم تُفتح مرة أخرىٰ حتىٰ عام ١٧٧٥م، وكان شراء العضوية باهظًا

---

(1) Cochrane, Florence in the Forgotten Centuries, pp. 51-59.

(٢) المرجع السابق، (ص٦٦).

(٣) وهكذا يتحدَّثُ وولف عن «عَقباتٍ أمام التجارة ... وبقاء عدد ضخم من رسوم العبور». وكان هناك وجودٌ مستمرٌّ «لرسوم حماية وحواجز داخلية أمام التجارة» و«فحوصات عديدة للتجارة الداخلية».

Stuart Woolf, A History of Italy 1700-(1979) 1860, pp. 52, 59, 60.

(4) Cochrane, Italy, p. 48.

للغاية. ونتيجة لذلك، انخفضت طبقة الأشراف الحاكمة من ٢٥٠٠ عضوٍ في خمسينيات القرن السادس عشر إلىٰ ١١٠٠ عضوٍ عام ١٧٩٧م[١].

وكان لعدد قليل من العائلات في البر الرئيس تأثيرٌ في حكومة البندقية. وأيضًا، بقيت الإدارة امتيازًا خاصًا بالنبلاء وليس «لرجال خارجين من التراب»، كما في فرنسا وإنجلترا. وبالتالي، وعلىٰ عكس حكومة الملك الفرنسي، كان النبلاء الأدنىٰ منزلة والعامَّة لهم نفوذ أقل في النظام[٢]. ونتيجة لذلك، لم تكن هناك مساحة تسمح بتطوير مفهوم لصاحب السيادة باعتباره حَكَمًا محايدًا يمكنه الحفاظ علىٰ مصالح مجموعات متنوعة. فقد كانت الحكومة مُغلَقة وتعمل لصالح القلَّة التي استطاعت ترسيخ مكانتها منذ قرونٍ خلت.

ولكن ما زالت الآثار المترتبة علىٰ هذا الاندماج القطري المعيب غير واضحة. فعلىٰ سبيل المثال، علىٰ الرغم من هذا النوع من الحكم، كانت عملة البندقية مستقِرَّةً نسبيًا، وليس واضحًا إلىٰ أيِّ مدًىٰ تمت التضحية باقتصادات البر الرئيس من أجل البندقية[٣]. فقد كان هناك مثلًا حالات قامت فيها البندقية بمنع إنتاج البر الرئيس للحرير؛ لأنَّ البنادقة كانوا يرغبون في الحد من منافسة البندقية تمامًا[٤].

وعلىٰ أية حالٍ، كان من الواضح أنَّ البندقية لم تقم أبدًا بدمج البر الرئيس بشكل كامل. وعلىٰ الرغم من محاولة العديد من الدول-المدن مَرْكَزَة الحكومة في القرن الثامن عشر، فإنَّها فشلت. «فقد قاوم النبلاء ورجال الدين، والمدن

---

(1) Lane, Venice: A Maritime Republic, p. 430; James Davis, The Decline of the Venetian Nobility as a Ruling Class (1962), pp. 109, 118-124.

(2) Davis, The Decline of the Venetian Nobility, p. 104.

يُشير كوهرين إلىٰ أنَّ الهيئات الدستورية للدول-المدن لا بد أن تكون من نبلاء أو مواطني المدينة المهيمنة. وبالتالي، كان ثمة مجال ضيِّق لدخول نافذي المدن الخاضعة.

Cochrane, Italy, p. 45.

(3) Lane, Venice: A Maritime Republic, pp. 427, 431.

(4) Rapp, Industry and Economic Decline, p. 160.

ويشير كنبتون إلىٰ عدة مجالات أخرىٰ كانت البندقية متردِّدة في تطوير اقتصاد البر الرئيس فيها.

Knapton, "CityWealth," p. 194.

والبلديات . . .، باسم حقوقهم القانونية والعرفية، تعديات الإدارة المركزية»[1]، وتمسَّكت بحكمها الذاتي المحلي والخصوصي الذي نشأ عبر التاريخ.

وأعادت التخصيصيةُ المحلية والتحوُّلُ من الأهداف التجارية إلىٰ المصالح العقارية الاقتصادَ الإيطالي إلىٰ نُقطة الصفر. إذ تمت إعادة الفيودالية في جميع أنحاء إيطاليا. يعتقدُ البعض بأنَّ الانخراط الدائم لطبقة النبلاء في التجارة الإيطالية كان هو السبب[2]. وعلىٰ العكس قامت الحركة البورجوازية في شمال غرب أوروبا بفصل نفسها عن هذا النمط من الحياة الأرستقراطية. لكن في إيطاليا، ظل هذا الباب مفتوحًا بشكل دائم. وأيًّا كان التفسير، فالتحوُّل إلىٰ المساعي العقارية الذي رافقه قدرٌ كبيرٌ من الاستقلالية أصبح أمرًا واقعًا. وعلىٰ غرار الأرستقراطيات الفيودالية القديمة، ادَّعت العائلات البارزة امتلاكها لأصول جينية مرموقة[3]. وحتىٰ السلطات المتقاطعة المربكة التي عرفناها جيدًا في فرنسا الفيودالية عادت. «وكذلك اختفىٰ مفهوم الحدود بين الكيانات السياسية . . . نتيجة لكون العديد من أصحاب الأراضي الفيودالية امتلكوا مجالات متجاورة علىٰ كِلا جانبي ما يسمىٰ بالحدود»[4].

ولم تُحقِّق عملية المركزة قَدْرًا من النَّجاح إلَّا بعد النصف الثاني من القرن الثامن عشر. فقد بدأ المُثَقَّفون في النظر إلىٰ حكام أجانب كفريدريك، وكاترين العظيمة (أي سلطات سيادية) وافترضوا بأنَّ الأمراء فقط هم من يمكنهم أن يكونوا قائمين بالإصلاح[5]. وباختصار، قامت الدول-المدن بتحويل أنفسها ببطء إلىٰ دول قطرية ذات سيادة. ومع ذلك، حتىٰ في ذلك الوقت لم يكتمل توحيد

---

(1) Woolf, A History of Italy, p. 63.

(٢) هذا هو تفسير رومانو.

Ruggiero Romano, "Italy in the Crisis of the Seventeenth Century," in Peter Earle, ed., Essays in European Economic History 1500-(1984) 1800, p. 195.

(3) Hay and Law, Italy in the Age of the Renaissance, p. 65.

(4) Woolf, A History of Italy, p. 14.

وكذلك استمرَّت أشكال الحيازة الفيودالية لتُشكِّل عقبة في طريق امتلاك حقوق ملكية كاملة (ص٥١).

(5) Woolf, A History of Italy, pp. 84-85.

وكانت مهمة هؤلاء الحكَّام المستنيرين إزالة العقبات التي تعترض الاقتصاد وتقنين القانون.

الموازين والمقاييس، ولم يحصل ذلك إلّا في ظل احتلال نابليون عام ١٨٠٧م.

ولذلك، أجادلُ بأنَّ الدول-المدن، علىٰ عكس العصب المدينية، كانت منسجمة مع نظام الدول ذات السيادة. ولذلك استطاعت الاستمرار هي والإمارات الألمانية لقرونٍ عدة بعد وستفاليا. وقاموا بالاعتراف القطري لسلطتهم السياسية، وبمسئول أوحد عن التفاعلات الخارجية.

ومع ذلك، نتيجة لضعف اندماجهم القطري، وغياب سلطة سيادية واضحة بشكل كامل؛ أثبتوا أنَّهم أقلُّ تنافسيةً من نظرائهم القطريين ذوي السيادة. فالاستقلالية المحلية والمصالح الفئوية منعت البلادَ من تعبئة فعالة وذات كفاءة لموارد الدول-المدن(١).

---

(١) تُمَثِّلُ الإيرادات مؤشِّرا تقريبيًا. فبنهاية القرن الخامس عشر، كانت إيرادات البندقية مساويةً تقريبًا لإيرادات فرنسا، قرابة المليون دوقية [عملة ذهبية]. وباحتساب البر الرئيس تكون إيرادات البندقية أعلىٰ بـ ٦٠ في المائة. ومن ثم بدأ الدخل الفرنسي بالارتفاع بشكلٍ جذريٍّ. ففي عهد شارل السابع (في منتصف القرن الخامس عشر)، كانت الإيرادات بين ١,٨ و٢,٢٥ ملايين جنيه. وبلغت في عهد فرانسيس الأول (١٥١٥-١٥٤٧م) ٨ ملايين، و٣.٨ ملايين عام ١٥٤٩م، وقرابة ٣٠ مليونًا في ثمانينيات القرن السادس عشر. وللاطلاع علىٰ هذه التقديرات، انظر:

Collins, The Fiscal Limits of Absolutism, pp. 48, 51, 55.

لكن يُقدِّر باركر هذه الإيرادات بشكل أكثر تحفُّظًا، ويشير إلىٰ أنَّها كانت قرابة ١٦ مليونًا في عشرينيات القرن السابع عشر، و٣٣ مليونًا عام ١٦٣٥م، و٣٨ مليونًا عام ١٦٤٠م.

The Making of French Absolutism, p. 140.

للاطلاع علىٰ مجموعة أخرىٰ من التقديرات، تقريبًا بين تقديرات كولينز وباركر، انظر:

Richard Bonney, The European Dynastic States 1494-(1991) 1660, pp. 352- 353.

وانظر أيضًا:

Briggs, Early Modern France, p. 213f.

وعلىٰ العكس، لم تتضاعف إيرادات البندقية إلّا عام ١٥٧٠م (مليونا دوقية)، حيث بلغت ٢,٤٥ مليون عام ١٦٠٢م، و٣,٤ ملايين بحلول عام ١٦٢١م.

Lane, Venice: A Maritime Republic, p. 426.

ومن حيث القيمة الحقيقية: من المرجَّح أنَّ إيرادات البندقية كانت تتدهور، بينما كانت الإيرادات الفرنسية من حيث القيمة الحقيقية ترتفع.

Rapp, Industry and Economic Decline, p. 141f.

(يصعب جدًا الحصول علىٰ حسابات دقيقة فيما يخص التضخُّم وكذلك يعسر تقدير الدخل الحقيقي للإيرادات.)

فعلىٰ الرغم من محاولات لتحويل الدول-المدن من نظام تستغلُّ فيه المدن المهيمنة أقاليمها الخاضعة إلىٰ نظامٍ مندمج من الناحية القَطرية، فشلت هذه الجهود فشلًا ذريعًا. فقد جعلت الامتيازات التي تطوَّرَت عبر التاريخ، وتعنُّت نخب المدن المهيمنة في التخلي عن مواقعهم، من هذا التطوُّر أمرًا مستحيلًا. وبحلول نهاية القرن الثامن عشر؛ بحثت الدول-المدن عن نماذج حكم بديلة، وكان النموذج الذي تحوَّلوا إليه، هو نظام الدولة الموحَّدَة ذات السيادة.

الطبيعة العامة للانتخاب المؤسسي

يحتاج الرَّأيُ السَّائد والذي يقضي بأن الحرب هي الآلية الانتخابية الحاسمة إلىٰ التعديل. فالأعمال الحربية لم تقضِ علىٰ بدائل الدولة. ولم تكن هناك معارك حاسمة قامت بالقضاء علىٰ العصبة الهانزية أو الدول-المدن الإيطالية. وعلىٰ الرغم من صحة القضاء علىٰ العديد من المدن المنفردة في حرب الثلاثين عامًا (١٦١٨-١٦٤٨م)، فإنَّها لم تكن هي التي أدَّت إلىٰ أُفول الهانزا. فهذه العملية كانت قد بدأت قبل ذلك بوقت طويل. وكذلك، لا يمكنُ القول بأنَّ الغزوات الإسبانية والفرنسية بعد عام ١٤٩٤م قامت بالقضاء علىٰ وجود الدول-المدن. فبعض الدول-المدن مرّت بانتعاشٍ اقتصادي في أواخر القرن السادس عشر، واستمرَّ وُجودها حتىٰ العصر النابليوني. ولذلك، لم تكن الحرب هي الآلية الانتخابية المفاجئة والحاسمة. ولم تكن العصب المدينية والدول-المدن كإمبراطورية الإنكا التي سقطت أمام الإسبان.

إلا أنَّ تحقيق النجاح في الحرب قد يُشير إلىٰ فعالية وكفاءة أنواع التنظيمات. فعلىٰ الرغم من أنَّ هزيمة البندقية علىٰ يد الفرنسيين لم تسبب اختفاء البندقية باعتبارها نوعًا مؤسسيًا، فإنَّها أثبتت أنَّ بعض أنواع التنظيم كانت متفوقة من الناحية المؤسسية. فقد كانت الدول ذات السيادة أقدر، علىٰ المدىٰ الطويل، علىٰ جمع مزيدٍ من الإيرادات وأعداد أكبر من القوات[1]. فالحرب لم تعمل

---

(١) ومع ذلك، ينبغي الحذر عند النَّظر إلىٰ التاريخ. لم يكن حجم الجيش الفرنسي ضخمًا حتىٰ هزيمة السويديين في معركة نوردلينغن عام ١٦٣٤م. عندها فقط كان هناك ارتفاع مهم في عدد القوات.

Downing, The Military Revolution, p. 121f.

باعتبارها عملية تطورية قامت بانتخاب بين أنواع من الوحدات، بل أنبأت النخب السياسية والمجموعات الاجتماعية بنوع التنظيمات الأكثر كفاءة، وقاموا هم بعد ذلك باعتماد الشكل المؤسسي الأكثر تنافسية.

وعلاوة علىٰ ذلك، تحتاج القدرة علىٰ شنِّ الحروب إلىٰ تفسير. فقد أشرتُ إلىٰ أنَّ الحجم وعدد السكّان، في أحسن أحوالهما، مؤشران ناقصان علىٰ القوة العسكرية. وكذلك تتجاهل الحجةُ القائلة بأنَّ الدول-المدن الإيطالية كان لا بد لها أن تفسح المجال للدول القطرية لأنَّها كانت صغيرة جدًا، صعودَ البرتغال وهولندا اللتين لم تكونا أكبر من الناحية القطرية أو في عدد السكّان. وبدلًا من ذلك، قمت بالإشارة إلىٰ أن القدرة علىٰ شنِّ الحرب تابعةٌ للترتيبات المؤسسية. فالأنواع المؤسسية التي كانت مشحونةً بالاستفادة المجانية والانشقاق، وكانت لديها مشكلات في ترشيد اقتصاداتها وتخفيض تكاليف المعاملات المالية، أي باختصار تلك التي لم تستطع الانتقال إلىٰ اقتصادات وطنية موحَّدة، كانت أقل فعالية وكفاءة في تعبئة الموارد[1]. فقد عملت القدرة علىٰ شنِّ الحروب باعتبارها سببًا وسيطًا للانتخاب، لكنها كانت مدفوعة بالأساس نتيجة أشكال معينة من منطق التنظيم[2].

---

(١) يبدو للوهلة الأولىٰ أنَّ الجمهورية الهولندية تخرق هذه الأطروحة، نتيجة الاستقلالية الكبيرة لمقاطعاتها. إذ كان ينبغي لها أن تُعانيَ من نفس مشاكل الانشقاق والاستفادة بالمجان علىٰ غرار العصبة الهانزية والدول-المدن الإيطالية. ومع ذلك، سأُجادلُ بأنّه في الممارسة العملية تم الحدُّ من الانشقاق داخل الجمهورية نتيجة هيمنة أمستردام التي حسب بعض الروايات وفّرت ثلثي الميزانية الهولندية.

Mackenney, The City-State, p. 31.

وللوقوف علىٰ تقدير أكثر تحفُّظًا، انظر:

R. J. Holton, Cities, Capitalism and Civilization (1986), p. 108.

سيكون من المثير للاهتمام دراسة -رغم أنِّي لا أفعل ذلك هنا- ما إذا كان سبب فشل الهولنديين في مواجهة التحدي الإنجليزي إلىٰ حد ما هو عدم توطيد الجمهورية. يتَّبع هولتون المؤرِّخ سوارت في إشارته إلىٰ صحة هذا التعليل. انظر أيضا بوكسر: «كان نتيجة هذا الجمود السياسي عدم بذل أي شيء فعال لتحسين وضع الجيش والبحرية».

C. R. Boxer, The Dutch Seahome Empire 1600-(1965) 1800, pp. 119-120.

(٢) في حين نظر بعض العلماء إلىٰ الكفاءة والفعالية النسبية بين الدول القطرية، أقوم بتوسعة تلك =

وبالتالي، كان الانتخاب مَدفوعًا إلىٰ حد ما بالكفاءة التنافُسية. ومع ذلك، تقدَّم أيضًا من خلال عملية التمكين المتبادل. فالفاعلون من ذوي السيادة لم يعترفوا إلَّا بأنواع مُعيَّنَةٍ من الفاعلين باعتبارهم لاعبين شرعيين في النظام الدولي. فنتيجة عدم قدرة نظام الحكم الهانزي علىٰ إثبات تجانسه مع نظام الدول المحددة قطريًا، وكونه أقلَّ قدرة علىٰ إلزام نفسه بشكل موثوق به بالمعاهدات الدولية؛ لم يتم اعتباره لاعبًا شرعيًا في العلاقات الدولية[1]. فكما ذكرتُ، بالكاد تم الاعتراف به في سلم وستفاليا. إلا أنَّه تم إضفاء الشرعية علىٰ العديد من الكيانات الصغيرة جدًا، التي كانت متوافقةً من الناحية التنظيمية مع الدول ذات السيادة. فقد استمر وجود الدول الألمانية والإيطالية المُصغَّرة في النظام الدولي حتىٰ زمن توحيدها[2].

= الحجة لتشمل الأشكال من غير الدول. وبالتالي، يُكمِّل تحليلي التحليلات التي تُقارِنُ المزايا النسبية للدول كالتي في:

North and Thomas, The Rise of the Western World, and North and Weingast, "Constitutions and Commitment.

إنَّني لا أزعم أنَّ الدول ذات السيادة المطلقة كانت أفضل الدول المتاحة. إلَّا أنَّه -وكما يُبيِّن نورث واينغاست- كان يمكن لأشكال أكثر ديمقراطية أن يكون لها مزايا أكبر. ومع ذلك، فقد جادلتُ بأنَّ السيادة -مع جهة فاعلة هرمية بإمكانها منع الاستفادة بالمجان والانشقاق، ويكون لها مصلحة أكيدة في التغلُّب علىٰ الصبغة المحلية- تميزت علىٰ الأشكال المؤسسية التي فشلت في تلبيتها تلك المعايير. كانت هذه الامتيازات داخلية وخارجية علىٰ السواء.

(١) أدرك بالطبع تداعيات الفوضوية. فقد ينشق أصحاب السيادة عن الاتفاقيات. لكنَّ الأمر هنا أنَّ مفاوضي الهانزا لم يكن بإمكانهم إلزام أعضائهم حتىٰ لو أرادوا ذلك؛ نتيجة غياب وسائل السيطرة الداخلية علىٰ المنشقين. فإذا نظرنا إليها من وجهة نظر لعبةٍ ذات مستويين، لم يكن بإمكان المفاوضين الهانزيين أن يزعموا بصدق أن لهم سيطرة علىٰ الجانب المحلي للصفقة. فأيًّا كان المتفق عليه في المحافل الدولية فليس من الضروري أن يكون له تأثير في التزام أعضاء الهانزا. تخيَّل -إن شئت- حالة معاصرة مماثلة لا يكون للمفاوضين الدوليين فيها قدرة كبيرة علىٰ إلزام مجتمعاتهم بشروط معاهدة ما. للتعمُّق أكثر في طبيعة اللعبة ذات المستويين، انظر:

Robert Putnam, "Diplomacy and Domestic Politics: The Logic of Two-Level Games," International Organization) 42Summer (1988, pp. 427-460.

(٢) وكذلك، مكَّنت فترة ما بعد الاستعمار العديد من المجتمعات باعتبارها دولًا.

Jackson, "Quasi-states, Dual Regimes, and Neoclassical Theory. =

وأثناء عملية المنافسة والتمكين هذه، انخرط الفاعلون الاجتماعيون والسياسيون في عملية تعلُّم مؤسسي. فأولًا، حاول الفاعلون خلق مؤسسات تتوافق مع نظمهم العقائدية وتحقق مصالحهم الاقتصادية السياسية. وحدث هذا من خلال تشكيل بعض المؤسسات الجديدة خلال أواخر القرون الوسطىٰ استجابة للتوسُّع الاقتصادي. وبمرور الوقت أثبتت بعض هذه الخيارات المؤسسية أفضليتها، وتلاشت الأدنىٰ مرتبة بشكل هيكلي من خلال التنافس وعملية التمكين المتبادل. فقد كانت هناك أسباب وجيهة لتفضيل أنظمة حكم يمكن أن تقوم بالتزامات موثوق بها، وأنظمة لا تقوم بالتعدِّي علىٰ سلطة المرء الخاصة[١]. وفي الوقت نفسه، حوَّل الفاعلون الاجتماعيون ولاءاتهم إلىٰ نوعهم التنظيمي المفضل الجديد، وقام أصحاب المشاريع السياسية باستنساخ المنطق المؤسسي الأكثر نجاحًا.

وبالتالي، فرَضَت المأسَسَة التدريجية لنظام الدولة ذات السيادة نظامًا معينًا غير قائم علىٰ التسلسل الهرمي علىٰ التفاعلات العابرة للحدود الوطنية. فتم استبدال الإمكانيات القديمة المتمثلة في السيطرة السياسية علىٰ السوق الرئيس (الإمبراطورية)، وفي ترك الفاعلين الاجتماعيين ليُدافعوا عن أنفسهم (نظام المساعدة الذاتية)، بنقاط اتصال دبلوماسية، يتحدث فيه أصحاب السيادة نيابة عن رعاياهم، وبعبارة نيتل، أصبحوا حرَّاس البوابات في المعاملات الدولية[٢].

لا ينبغي فهم هذا الوصف باعتباره قام بإدراج عنصرٍ من عناصر التطور الغائي

= يُجادل جاكسون بأنَّه من الواضح أن الدول الإفريقية افتقرت للسمات الأوروبية للدولة لكن تمَّ تمكينهم من الناحية القانونية كي يكونوا كذلك. وانظر أيضًا:

Giddens, The Nation-State and Violence, p. 272.

(١) وفقًا لنظرية اللعبة: سمح ذلك بتحقيق فوائد متكررة علىٰ المدىٰ الطويل. انظر:

Axelrod, "The Emergence of Cooperation";

وكتابه

The Evolution of Cooperation.

(٢) انظر:

Nettl, "The State as a Conceptual Variable.



في رؤيتي عن التطور المؤسسي. إذ ما زلت أعتقد (علىٰ غرار غولد)، بأنَّ التطوُّرَ عبارة عن تكيف وليس تقدمًا. فعلىٰ الرغم من حدوث استنزاف للأقل تنافسية، فإنَّ هذا لا يؤدي إلا إلىٰ تطور المؤسسة «الأكثر فعالية من الناحية التنافسية» في تلك البيئة بعينها. ولذلك، تتعلق الكفاءة بالسياق التاريخي. إذ يتم الانتخاب من بين خصوم متزامنين، ظهروا بعد تحول بيئي واسع النطاق. فلو لم يظهر الشكل المؤسسي للدولة ذات السيادة -كما حدث خارج أوروبا- لكانت العملية الانتخابية تمت بين الدول-المدن والعصب المدينية. وعلاوة علىٰ ذلك، ومع تحول جذري آخر، يمكن أن يكون الفائز المعاصر بعملية الانتخاب والتمكين هذه -أي: السلطة القطرية ذات السيادة- هو نفسه عُرْضةً للتغيُّر.

الخلاصة

لقد كان تطوُّر الدولة وتطوير نظام الدولة عمليتين تَدعمان بعضهما البعض(١). فمن ناحية، كان لظهور الدول ذات السيادة نتائج مباشرة على الأنواع الترتيب المؤسسي الأخرىٰ في النظام. فقد قام النظام بإبعاد تلك الأنواع من الوحدات التي كانت، من الناحية التنافسية، أقلَّ فعالية. وبعبارة أخرىٰ، حددت الطبيعة التنافُسية للنظام طبيعةَ الوحدات الـمُكوِّنة له. وفي الوقت نفسه، فضَّلت الدول ذات السيادة أنماطًا تنظيمية مماثلة لها في بيئتها، فأنشأ الفاعلون عن قصد نظام دول قطرية ذات سيادة. فقد فضَّلُوا نظامًا يُقَسِّمُ مجال التفاعل الثقافي والاقتصادي إلىٰ أجزاء قطرية بسُلُطات هرمية واضحة.

وهكذا يمكن النظر إلىٰ العملية بِرُمَّتها من ناحية العلاقة بين الجزئي والكلي، أو العلاقة بين الفاعل والبنية. ففي المرحلة الأولىٰ، تقوم مجموعة الوحدات المتنوعة بتشكيل عناصر أحد الأنظمة. ونتيجة الضغوط التنافسية بين الوحدات المتنافرة، ومن خلال التمكين المتبادل وخيارات الأفراد أيضًا؛ يتحوَّلُ النظام

---

(١) يتفق هذا الرأي بشأن تطوير نظام الدولة مع حجة غيدنز بخصوص التفاعل بين الفاعل والبِنْية.

Giddens, The Nation-State and Violence.

وانظر أيضًا:

Dessler, "What's at Stake in the Agent-Structure Debate?"; Wendt, "The Agent-Structure Problem.

وكانت حججهم ذات طبيعة إبستيمولوجية إلىٰ حد كبير مع الدعوة إلىٰ مزيد من العمل الإمبريقي حول أصول الدولة. وأعتقد أنَّ هذا التفسير متوافقٌ تمامًا مع ما يريدون.



تدريجيًا إلىٰ شبكةٍ من الفاعلين المتشابهين. وفي هذه اللحظة يَفْرضُ النظام قيودًا بنيوية علىٰ نوع الوحدات الممكنة والتي سيُعترف بها من قِبل الفاعلين الآخرين باعتبارها أشكالًا تنظيمية شرعية في السياسة الدولية. وبأخذ ذلك في الاعتبار؛ يمكننا تخمين تطور الدولة في المستقبل بشكل معقول.

الجزء الرابع

الخاتمة



الفصل التاسع
طبيعة التغيُّر في النظام الدولي وإيقاعه وآفاقه

«وحتىٰ مفهوم «العلاقات الدولية» يبدو غير صالح للاستخدام عندما تكون العديد من التفاعلات التي تشكّل سياسة العالم الحالّية لا تتم مُباشرة بين أمم أو دول»[١].

ديناميكيات التغيُّر في النظام الدولي

نشهد اليوم، ونحن نتجه نحو نهاية هذه الألفية، تغيُّرات عميقة في النظام الدولي. فيبدو أنَّه ثمة إجماع عام علىٰ نهاية حقبة ما بعد الحرب ثنائية القطب. إلَّا أنَّ تحديد ملامح المستقبل أكثر صعوبة. فهناك حديث عن مجموعة جديدة ثلاثية الأقطاب تتكون من دول الشرق الأقصىٰ المطلة علىٰ المحيط الهادي، وأمريكا الشمالية، وأوروبا[٢]. ويقترح آخرون إعادة تشكّل نظام ثنائي القطب مكوّن من مناطق المحيط الهادي، والمحيط الأطلسي. إذ لم يعُد بالإمكان اعتبار الهيمنة الأمريكية، التي كانت من قَبْلُ الأساس لاستقرار الأنظمة الدولية، أمرا بدهيًا، حيث أصبح نفوذها وغاياتها أكثر غموضًا تدريجيًا في نظام لمَّا ينشأ بعدُ. فبينما يرىٰ البعض قوةً عُظمىٰ

(1) Rosenau, "Global Changes and Theoretical Challenges," p. 2.

(٢) حول الحجة القائلة بأنَّ ثلاث مناطق تقريبًا في طور التطوُّر، انظر:

John Zysman, "Technology and Power in a Multi-Polar Global Economy," Berkeley Roundtable on International Economy (1990).



مضطربة، يرىٰ آخرون هيمنة أمريكية مستمرة، بغض النظر عن النتيجة(١).

وعلىٰ الحقيقة، قد يتعرض مُستقبل الدولة ذات السيادة نفسه إلىٰ إعادة نظر. فالمشاكل البيئية العالمية، والمعاملات المالية الدولية، والهجرة البشرية منقطعة النظير، وآثار القوة النووية الكارثية، والترابط الاقتصادي المتزايد؛ كلُّها تُلقي بالشكوك علىٰ الدولة القطرية ذات السيادة باعتبارها نظام الحكم الأنسب للتعامل مع مثل هذه القضايا(٢). فإذا كانت الأسلحة النووية جعلت من الدولة القطرية أقلَّ مُناسَبَة، فإنَّ الشيء نفسه يُمكن أن يُقال بشأن المؤسسات المالية التي تنقل كميات كبيرة من رؤوس الأموال في جميع أنحاء العالم في طرفة عين. «فالأعمال المصرفية العالمية المعاصرة والحقائق الاقتصادية الدولية الحديثة تتحدىٰ أنظمة العالم السياسية»(٣). فقد تضاعفت هذه الوساطة المالية الدولية أضعافًا مُضاعفةً في أقلِّ من عشرين عامًا(٤). إذ لا يهتم «الإنتاج خارج الحدود» و«المشاريع

---

(١) يعتقد كلٌّ من سترانيج وراسيت أنَّ تراجع دور أمريكا أمر مبالغ فيه إلىٰ حد كبير.

Susan Strange, "The Persistent Myth of Lost Hegemony," International Organization 41 (Autumn, 1987), pp. 551-574. Bruce Russett, "The Mysterious Case of Vanishing Hegemony: Or Is Mark Twain Really Dead?" International Organization 39 (Spring 1985), pp.207-231.

وللوقوف علىٰ مناقشةٍ لأدبيات الاستقرار الهيمني، انظر علىٰ سبيل المثال:

Keohane, After Hegemony.

(٢) أحد الأوائل الذين شككوا في أهمية الدولة نظرًا لتطور الأسلحة النووية كان هو:

John Herz, The Nation-State and the Crisis of World Politics, chapter 3.

يُناقش ليبشوتز وكونكا -مثلًا- العلاقة بين الإيكولوجيا العالمية والدولة.

Ronnie Lipshutz and Ken Conca, eds., The State and Social Power in Global Environmental Politics (1993).

وأشار جون روجي لبعض هذه التغيُّرات الملحمية:

John Ruggie, "Unraveling Trade: Global Institutional Change and the Pacific Economy," Fulbright Symposium paper (1991).

(٣) للوقوف علىٰ رواية شهيرة ومتاحة بكل يُسر، انظر:

Jeffry Frieden, Banking on the World (1989), p. 238.

(٤) للوقوف علىٰ مناقشةٍ للنمو الهائل للعملات الأوروبية، انظر:

Bryant, International Financial Intermediation،

وانظر بصفة خاصة الأرقام التي قدمها في الفصل الثالث.

المشتركة» بالالتزام بالطبيعة المركزية للتصنيع الحديث؛ فالشركات متعددة الجنسيات لا تعرف الحدود. وكذلك أصبحت التجارة حركة للخدمات بشكل متزايد وليس مجرد حركة السلع المادية. تتطلب مثل هذه الظواهر إعادة نظر في طبيعة وأسباب التغيُّر من قبل العلماء الاجتماعيين. فإلىٰ أيِّ مدًىٰ يمكن للمناقشة السابقة للتاريخ الأوروبي أن تُساعدنا في فهم تداعيات هذه العمليات؟ وعلىٰ وجه التحديد؛ هل تراجُع الدولة القطرية ذات السيادة أمرٌ وشيكٌ كما يدعي البعض؟

لقد كتبتُ هذا الكتاب لاعتقادي بأنَّ تحليل ظهور نظام الدولة وبقائه يُشير إلىٰ طريق واحد للتفكير في التغيُّرات المعاصرة بطريقة منهجية. حيث يُشير التحليل التاريخي إلىٰ أنَّ التطوُّر المؤسسي يتم علىٰ مرحلتين. في الأولىٰ، يُؤدِّي تغير جذري ما في البيئة الكلية إلىٰ تحالفات سياسية جديدة. وهذه التحالفات ستُفضِّل ترتيبات مؤسسية معينة تتوافق مع التفضيلات الأيديولوجية والمصالح المادية الخاصة بها. وفي الثانية، تمارسُ أنواع المؤسسات المختلفة ضغوطات تنافُسية علىٰ بعضها البعض، وستظهر ترتيبات معينة أنها أكثر فعالية وكفاءة من غيرها. وكذلك بعض أشكال التنظيم أكثر توافُقًا مع بعضها البعض؛ وبالتالي، تُصبح أنظمة حكمٍ مفضلة. ولعل لمحةً بسيطةً عن الحجج الرئيسة تكون أمرًا مفيدًا في هذا الصدد.

التولُّد

نشأت ثلاثةُ أنماط تنظيمية استجابةً للتغيُّرات الاقتصادية في أواخر القرون الوسطىٰ؛ الدول ذات السيادة، والعصبة المدينية، ودولة المدينة. حيث وفَّر توسُّع التجارة فرصًا للأفراد لتحقيق سُبل عيشٍ جديدة، وإمكانيات جديدة لهيكلة السلطة. وكذلك غيّر نمو التجارة من القوة النسبية للمدن. ونظرًا لهذه الفرص الجديدة وإلىٰ زيادة قوتهم النسبية، حاول البورغر تشكيل تحالفات سياسية تتوافق مع مصالحهم ونظمهم العقائدية بشكل أفضل. فنشأت مُخرجات مؤسسية مختلفة، تبعًا لطبيعة التحالفات.

ولذا أرىٰ أنَّه في شكلها الأبسط، أدَّت التجارة المتوسِّعة إلىٰ تحالفات سياسية قامت بتفضيل مجموعة متنوعة من الأشكال المؤسسية الجديدة. ومثَّلت فرنسا



والهانزا والدول-المدن الإيطالية أمثلة علىٰ أنظمة الحكم الجديدة. ولا توفِّر لا التغيُّرات التقنية العسكرية ولا المنظورات الأيديولوجية الخاصة تفسيرًا مناسبًا لتباين هذه الأنواع الثلاثة. فقد كان لثلاثتها نفوذ إلىٰ تقنيات الأعمال الحربية الحديثة، وإلىٰ أفكار مماثلة حول النظم الاجتماعية والقانون الروماني والدين[1].

تُوَفِّر طبيعة التوسُّع التِّجاري التقدير الأول لتفضيلات المجموعات الاجتماعية والنخب السياسية. فطبيعة التجارة المتقدمة في إيطاليا جعلت من التمدن عالي المستوىٰ أمرًا ممكنًا. وكانت المدن ذات حجمٍ كبيرٍ ولا تحتاج إلىٰ الاعتماد علىٰ فاعل مركزي أو عصبة من أجل الحماية. وعلاوة علىٰ ذلك، قامت التجارة الإيطالية بشكل خاص علىٰ السلع ذات قيمة مضافة مرتفعة، وحجم صغير نسبيًا. فكان لدىٰ المدن الدافع والقدرة علىٰ محاولة احتكار الطرق التجارية بمفردها.

أما ألمانيا، فقد كانت أقلَّ تمدّنًا من إيطاليا. ونتيجة لذلك، كان علىٰ المدن تجميع مواردها من أجل التعاون المشترك ضد المستغلين من الفيوداليين ورجال الدين. وكانت المدن الألمانية الشمالية تتاجر إلىٰ حد كبير في سلع سائبة ذات حجم كبير، وقيمة مضافة منخفضة. ولذلك، وكي يحتكر الألمان هذه التجارة؛ وجب عليهم التوحد أو البحث عن مساعدةِ فاعلٍ مركزي يمكنه الدفاع عن مصالحهم وتوحيدهم.

ولم تكن فرنسا، ما عدا الفلاندرز، متمدنةً بشكل كبير. فكانت التجارة ذات طبيعة محلية إلىٰ حد كبير، وذات قيمة مضافة منخفضة عادةً. ولذلك كان لدىٰ المدن الفرنسية مصالح مماثلة لما لدىٰ المدن الألمانية. إذ إنهم سيستفيدون من تنظيم سياسي يمكنه توحيد مواردهم، والحد من الاقتطاعات الفيودالية، وتقليص آثار التخصيصية الفيودالية.

وعلىٰ الرغم من أنَّ كلًّا من المدن الألمانية والفرنسية سعوا وراء فاعلٍ يُمكنه توفير الحماية، وتخفيض تكاليف المعاملات المالية والمعلومات، وتأسيس سلطة موحدة بشكل أكبر؛ فإنَّ الحالتين الألمانية والفرنسية اختلفتا تمامًا. ولا يوفِّر

(١) تأخُّر الإصلاح عن وقت ظهور هذه الأنواع المؤسسية وهو لذلك لا يفسر عدم تشكل الدول الألمانية مثلا.

المتَغَيِّر التفسيري الرئيس، أي توسُّع التجارة، إلا تفسيرًا جزئيًا.

لقد نشأت نتائج مؤسسية مختلفة تبعًا لطبيعة الصفقات الاجتماعية التي نشأت استجابة للبيئة الاقتصادية الجديدة. وتم تنسيق التغيُّر البيئي من خلال حسابات الأفراد ومصالحهم الخاصة. ففي فرنسا نشأ تحالفٌ اجتماعيٌّ بين الملك والمدن، يقوم علىٰ فرض الضرائب من قبل الملك، وإدارة مركزية، وأُطر مفاهيمية مشتركة. وعلىٰ العكس، اهتم الملك في ألمانيا، أي الإمبراطور الروماني المقدس، بإيطاليا، مما كان له أثر كارثي. فقد فشل الملك في حملاته الإيطالية، وكانت النتيجة تشظي ألمانيا. فقد حصل اللوردات الفيوداليون علىٰ سيطرة فعالة؛ [ولذلك] تشكلت العصب المدينية في مواجهة هذه الإمارات الفيودالية كي تحافظ علىٰ استقلالها المديني، وتنشئ بيئة اقتصادية أكثر إيجابية.

اختلفت الحالة الإيطالية عن الحالتين الأخريين. ففي إيطاليا، لم تتطور الفيودالية بقدر تطورها في فرنسا وألمانيا. فالمدن الإيطالية كانت أقدم، ويرجع تاريخها إلىٰ العصور الرومانية، وكان يسكنها أرستقراطيون بشكل دائم. ولذلك، لم تشهد إيطاليا الصراع التقليدي بين المدينة والأرستقراطية. وبدلًا من ذلك، انخرطت طبقة النبلاء في أهدافٍ تجارية. ومن ثَم، نشأ الخطر علىٰ الاستقلال المديني من البابا والإمبراطور. واستطاعت المقاومة الناشئة عن الاتحاد بين النبلاء والبورغر إحباطَ محاولات المَركَزة هذه. وكانت الدول-المدن هي النتيجة.

الانتخاب

إلا أنه علىٰ المدىٰ الطويل، حلَّت الدول ذات السيادة محلَّ العصب المدينية والدول-المدن. وفازت الدول؛ لأنَّ المنطق المؤسسي الخاص بها قد منحها مَزيَّة في حشد موارد المجتمعات التي تحكمها. وأثبتت السلطة السيادية أنَّها أكثر كفاءة في الحد من التخصيصية الاقتصادية -التي رفعت من تكاليف المعاملات المالية والمعلومات- وخلقت مناخًا اقتصاديًا أكثر توَحُّدا. وتكفلت الإدارة المركزية بالتوحيد التدريجي للموازين والمقاييس والعملة والسلطة. وبلا شك، كانت هذه العملية طويلة الأمد، كما يتضح من تطور فرنسا التاريخي. لكن كان هناك ترتيبٌ

مؤسسيٌّ، كان لدىٰ الفاعل السياسي المهيمن -الملك في فرنسا، أو الهيئة التشريعية البرلمانية الملكية في إنجلترا- مصالح راسخة في الحد من الانشقاق والاستفادة المجانية وتعزيز الاقتصاد الكلي. لكن جعلت الاستقلالية الكبيرة التي حظيت بها المراكز المدينية في الهانزا والدول-المدن الإيطالية من هذه المهام أمرًا صعب التحقق.

وعلىٰ المستوىٰ الدولي، كانت السلطات السيادية أفضل أيضًا في إلزام أعضائها بشكل موثوق فيه. إذ امتلكت سلطةً نهائية وواضحة لاتخاذ القرار يُمكنها إلزام رعاياها. وكان الأمر علىٰ العكس في حالة العصبة المدينية، والتي كانت أقل جذبًا باعتبارها شريكًا في المعاهدات الدولية، نتيجة الانشقاق المستمر للمدن الهانزية.

وأخيرًا: كانت الدول قائمةً علىٰ منطقٍ مختلفٍ عن الذي قامت عليه العصب المدينية. إذ تعترف الدول بشكل واضح بحدود مكانية لسلطتها السياسية. وعلىٰ العكس، كانت العصبة شكلًا تنظيميًا لا قطريًا يسعىٰ إلىٰ تحقيق السيطرة السياسية علىٰ سوقها بكامله. وفي ضوء عدم التوافق هذا، مكَّنت الدول للأنواع المتشابهة معها فقط. ولذا لم يكن هذا التمكين مبنيًّا فقط علىٰ التقارب الفكري، وإنما أيضًا علىٰ أسبابٍ نفعيَّةٍ قوية.

ولكون الدولة أكثرَ نجاحًا في هذه الجوانب؛ أصبحت أكثر جاذبية لأصحاب المشاريع السياسية والمجموعات الاجتماعية بشكل متزايد. وبدأ اللوردات في التكيف من خلال محاكاة نظام الدولة ذات السيادة. فقام الأمراء الألمان بإعادة تشكيل أنفسهم وفقًا للبلاط الفرنسي، وبدأت المدن في الانشقاق عن العصبة والانضمام إلىٰ الدول.

كان تدهور الدول-المدن أقلَّ وضوحًا من تدهور العصب. فخارجيًّا، كانت الدول-المدن متوافقةً مع نظام الدولة؛ لأنَّها حددت سلطتها بمعايير مكانية. ولذلك استمر عمل الدول-المدن في نظام الدول، وقامت بتوقيع المعاهدات بشكل متكافئ مع الدول. لكن داخليًّا لم تحوِّل الدول-المدن نفسها إلىٰ وحدات قطرية مكتملة ذات موقع واضح للسيادة. ولم تقم المدن المهيمنة في الدول-



المدن المختلفة من دمج المدن الخاضعة والأراضي التي ضمَّتها. ويُعْزَىٰ ذلك في المقام الأول إلىٰ المدن الخاضعة نفسها، التي لم يكن ممكنًا للمدن المهيمنة أن تُخضعها إلا من خلال الاعتراف باستقلالها المحلي، نتيجة استقلالها وقوتها السابقة. وثانيًا، كانت النُّخب في المدن المهيمنة تقاوم التَّخلِّي عن سيطرتها علىٰ السلطة من خلال منح نخب المناطق الخاضعة نفوذًا في الحكومة. وتعد طبقة الأشراف البندقية مثالًا صارخًا علىٰ ذلك.

ولذلك كان صعبًا علىٰ المدن المهيمنة تأسيس نظام حكم مَركزي. فلم يكن بمقدور **المهيمنين** تجاوز الامتيازات المحلية والقانون، ولم تكن المدن الخاضعة لديها ما يدفعها لتكون أعضاءً من الدرجة الثانية في الدول-المدن. فكانت السلطة المركزية متنازعًا عليها دائمًا، إذ لم يكن هناك فاعلٌ سياسيٌّ يمكنه أن يسمو إلىٰ منصب المحقق المنطقي للمصالح الجماعية. فكانت الدول-المدن متشابهة مع العصبة المدينية في هذا الجانب. فأيًا كان من يملك السلطة في دولة المدينة يُشتبه في تعزيزه لمصالحه الخاصة بدلًا من الصالح العام.

لا ينبغي النظر إلىٰ تطوُّر وحدات النظام الدولي باعتباره تَقَدُّمًا، فهو تكيُّفٌ مع المتطلبات البيئية الناشئة عند منعطفات حاسمة محددة[١]. علىٰ الرغم من حدوث انتخاب بين الاستجابات المختلفة لهذه البيئة الجديدة، فإنه يجب عدم فهم هذا الأمر باعتباره تطورًا تقدميًا ذا غاية في البيئات المختلفة. حيث إن الانتخاب يعمل فقط بين البدائل القائمة المتزامنة[٢].

---

(١) «يعد التطور بالنسبة إلىٰ المتخصصين هو التكيُّف مع البيئات المتغيِّرة وليس التقدم».

Gould, Wonderful Life, p. 32.

(٢) لاحظ أنَّ العلوم البيولوجية غير قادرة علىٰ توقُّع اتجاه التطور. ففي أحسن الأحوال، يمكن للمُنَظِّرين التطوريين تقديم تفسيرات عن سبب استحالة مسارات معيَّنة واعتبارها طرقًا مسدودة. فمجالهم المعرفي هو مجال يقوم علىٰ تحليل الماضي. وحتىٰ في خضم هذا التغيُّر، ليس ضروريًا أن يتعرَّف المرءُ عليه أو يجرؤ علىٰ التنبُّؤ به.

التوازن النَقْطي، وتبعية المسار، والتعلُّم في العلاقات الدولية

يستمدُّ هذا الكتاب من نظرية ستيفن جاي غولد حول التطور البيولوجي ليجادل بأنَّ التغيُّر الجوهري يحدثُ بشكلٍ نقْطي[1]. فعند منعطفات حاسمة معينة، تتغيَّر الظروف البيئية إلىٰ الحد الذي يتم فيه إعادة ترتيب الوحدات المكوِّنة للنظام الدولي. وتغيُّر الوحدة في النظام الدولي هو حتمًا ظاهرة متعددة الأبعاد. فهي ليست مجرد إعادة ترتيب المصالح المادية، فقد قدَّم الأفراد وجهات نظر مفاهيمية متنافسة حول الكيفية التي يجب بها هيكلة الترتيبات الاجتماعية، وما الذي يجب اعتباره ترتيبًا شرعيًا.

وبمجرد حدوث هذا التغيُّر، تحدث فترة من الاستقرار النسبي. وتسلك الترتيبات المؤسسية المسارات التي وُضِعت فترة إعادة الترتيب هذه. وبمجرَّد إنشائهم شكلًا تنظيميًا معيَّنا، يبدأ الفاعلون السياسيون والمجموعات الاجتماعية في مقاومة التنازل عن مواقعهم. فلا يحدث التغيُّر إلَّا إذا أصبح موقع المتنافسين أقوىٰ نسبيًا؛ ليسمح بتشكيل تحالفات سياسية جديدة يمكنها أن تتحدَّىٰ الترتيب القديم بشكل فعال.

إلا أنَّ مسارات التنظيم المؤسسي ليست مسارات دائمة. فقد بدأ اللوردات الألمان إعادة تشكيل نفسها وفقًا للبلاط الفرنسي، وسيطرت علىٰ العديد من الحقوق الملكية التي كانت فيما مضىٰ مقصورةً علىٰ الإمبراطور. وكذلك، بدأ الدوقات الإيطاليون محاكاة البلاط الفرنسي في الدول-المدن خاصتهم، وحاولوا ترشيد التقاضي، وتوحيد المقاييس. وبدأت المدن الهانزية بالانشقاق عن العصبة بمجرَّد أن عجزت عن الضغط بفعالية علىٰ مصالح أعضائها في مواجهة الدول القطرية. وباختصار، كان يمكن لكلٍّ من القادة السياسيين والفاعلين الاجتماعيين تبديل تفضيلاتهم المؤسسية.

---

(١) إنَّ الفكرة القائلة بأنَّ وجهة نظر غولد عن التوازن النَقْطي يمكن أن تعمل بمثابة استعارة لفهم التغير المؤسسي قدمها

Krasner, "Approaches to the State.

وانظر أيضًا

Krasner, "Sovereignty," p. 80.

ويُشير كاتزنشتاين إلىٰ رؤية التاريخ هذه باعتبارها «سلسلة الانفجارات العظمىٰ Big Bangs».

ولذلك، كان لهذه المناقشة آثار علىٰ فهم التعلم المؤسسي. فمن إحدىٰ وجهات النظر، تعتبر المؤسسات مُخرجًا من مخرجات التفضيلات الفردية. فالمؤسسات رشيدة لأنها البناء المدروس لأصحاب المشاريع السياسية وأعضاء المجموعات الاجتماعية التي تنتفع من هذه المؤسسات. فهي ذات كفاءة لأن الأفراد يحاولون اختيار الترتيبات المؤسسية التي تخدم مصالحهم المادية بشكل أكبر، وتتوافق مع تفضيلاتهم الأيديولوجية.

ومن وجهة نظر أخرىٰ، تُعزىٰ كفاءة ورشادة المؤسسات إلىٰ أنه قد تم استبعاد المؤسسات الأقل كفاءة من خلال المتطلبات الهيكلية. وهكذا لا تُقاس الكفاءة بالاختيار الفردي، بل بالانتخاب الداروينى علىٰ مر الزمن. ويعد هذا النوع من التفسيرات تفسيرًا وظيفيًا في أنَّه ينظر إلىٰ المؤسسة باعتبارها تُحقق مطالب بيئية معيَّنة.

وبعد السرد التاريخي السابق لنشوء الدولة الأوروبية، يبدو أن كلا الأمرين يحدث. ففي الجولة الأولىٰ، يختار الأفراد ترتيبات معيَّنة، كالدول، والعصب المدينية، والدول-المدن، بناءً علىٰ مصالحهم المادية والمفاهيمية، وعلىٰ التحالفات السياسية الممكنة. ولاحظ أنَّه قد يفضل الأفراد شيئًا ما، ولكن ليس من الضروري أن يتحقق. فعلىٰ سبيل المثال، ربما فضَّلت المدن الألمانية مُوفِّرًا مركزيًا للمصالح العامة، لكن حالت استراتيجية الملك تجاه إيطاليا دون تبلور التحالف الذي أرادته المدن.

وفي الجولة الثانية، تُثبِت بعض الحلول المؤسسية أنَّها أكثر براعة في الاستجابة لبيئة مُعيَّنة. وتُمارس المؤسسات المختلفة ضغوطا تنافُسية علىٰ بعضها البعض. فتثبت بعض هذه المؤسسات أنَّها أقدر علىٰ خَلْقِ مناخٍ اقتصاديٍّ مشجع، وإلزام نفسها بشكل موثوق فيه بالاتفاقات الدولية. وأضف إلىٰ ذلك أنَّه لا يَلْزم أن يكون المنطق الكامن خلف التنظيمات المختلفة متوافقا بشكل متبادل. وباختصار، يتم الانتخاب من خلال البيئة الهيكلية.

وفي الوقت نفسه، يستجيبُ الفاعلون السياسيون والاجتماعيون لهذه النجاحات بتبديل ولاءاتهم وبناءِ أشكال تنظيمية مماثلة. ومن ثم يقوم الأشخاص، بعد



إدراكهم النجاح الهيكلي لنوع مؤسسي ما، باختيار أَدَاتِي لذلك الشكل المؤسسي. وعليه، فإنَّ للتعلُّم المؤسسي أبعادا هيكلية، وأبعادا أداتية كذلك.

سيناريوهات التغير المعاصر الممكنة

كما أشرتُ منذ البداية، ينبغي علينا ألا نستبعد إمكانية أن يكون النظام الدولي خاضعا الآن لتحوُّلٍ كبيرٍ أمام أعيننا. فوَفْقًا للبعض، تنهار الدولة ذات السيادة وطبيعة الاقتصاد الدولي المتغيرة هي السبب في ذلك.

وعلىٰ العكس، جادل علماء آخرون في مجال العلاقات الدولية، خاصةً الواقعيين الجدد، بأنَّ التفاعُل الاقتصادي ذو أهمية ثانوية لفهم النظام الدولي من الناحية الهيكلية، إن لم يكن غير ذي صلة. وأشاروا إلىٰ أنَّه علىٰ الرغم من أن الترابط الاقتصادي المعاصر قد يبدو مرتفعًا، فإنَّهُ يبقىٰ خاضعًا لمصالح الدولة. وظلَّ تركيزهم مُتمركزًا حول الدولة، وشدَّدوا علىٰ أهمية الأمن والمساعدة الذاتية. وأنه يمكن للدول الخروج من هذا التفاعُل الاقتصادي في أي وقت إن رغبت في ذلك.

يعد استبعاد التفاعل الاقتصادي المُعاصر تبسيطيًا للغاية. فالترابط الاقتصادي الآن يختلفُ بصورٍ ملموسةٍ عن فترة ما قبل الحرب. ففي المجال الإنتاجي يمكننا رؤية عدد متزايد من الروابط الاقتصادية الجزئية. حيث يشير الإنتاجُ خارجَ الحدود والمشاريع المشتركة إلىٰ أنَّ تحديد الموضع الذي تتداخلُ فيه مصلحة المنتج متعدد الجنسيات مع مصلحة الدولة يزداد صعوبة[١]. ولا يُمكن تصوُّر نقل

---

(١) للوقوف علىٰ حجة بدهيَّة بأنَّ الأمة تُصبح بشكل متزايد غير ذات صلة، انظر:

Robert Reich, The Work of Nations (1991).

ومع أنَّ بورتر يرىٰ أن الأمم ما زالت ذات أهمية في الاقتصاد الدولي، لا تعد الدولة القومية وحدة تحليلية ذات صلة. إذ لا يفهم المرء الاقتصاد الدولي باعتباره دولًا تتنافس في ظل الفوضوية، بل باعتباره دولًا تتنافس في أسواق دولية. ووحدة التحليل هي الصناعة وأخذ الدولةِ باعتبارها أحدَ الفاعلين الذين يؤثرون في البيئة المباشرة لتلك الصناعة.

Michael Porter, The Competitive Advantage of Nations (1990), p. 33.

وكذلك يُناقش روجي التغيرات البيئية في البيئة الاقتصادية الدولية في:

Territoriality and Beyond."

الخدمات والخبرة الفنية والتغيُّرات في تقديم الخدمات باعتبارها أعمالًا تجارية كالمعتاد. فالسياسات التجارية المعتادة المستخدمة في تنظيم هذه المعاملات لم تعد مقبولة(١). ويبدو أن التجارة لم تعد تتبع العلم.

ونظرًا لهذا التغيُّر في الوسط الاقتصادي، لا يوجد سبب بدهي يدفع الفاعلين الاجتماعيين، وبعض أصحاب المشاريع السياسية ليروا تنظيمَ العلاقات الدولية من خلال نظام الدول باعتباره الترتيب المؤسسي الأفضل(٢). فالشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية قد تمتلك حوافز جيدة للغاية كي تبحث عن أشكال تنظيمية جديدة للسلوك الدولي استجابةً للفرص الاقتصادية الجديدة. وكذلك، بإمكان أصحاب المشاريع السياسية أن يستفيدوا -مثلًا- من تزايد سلطة المنظمات العابرة للحدود القومية. فإذا أدت زيادة التنافس العالمي إلىٰ زيادة صعوبة المحافظة علىٰ الشكل التقليدي من الحماية؛ يمكن للمنظمات العابرة للحدود القومية هذه أن توفِّر للقادة السياسيين مخرجًا مريحًا لتخليص أنفسهم من حماية جماهيرهم المحليين -«ألقوا اللوم علىٰ بروكسل!»، أو قد يستخدم أصحاب المشاريع السياسية هذه التنظيمات لتوزيع التكاليف علىٰ عدد أكبر من الناخبين في مقابل عودة النفع علىٰ مجموعات مصالح محلية(٣).

وكذلك، لا يوجد سبب لافتراض أنَّ الفاعلين الاجتماعيين -كالشركات متعددة الجنسيات- سيعتقدون أنَّ الدولة القطرية هي الطريقة المُثْلَىٰ لتنظيم السلوك الاقتصادي. ففي واقع الأمر، هؤلاء -وفق بعض التفسيرات- هم إحدىٰ القوىٰ

---

(١) انظر مثلًا:

Peter Cowhey, "The International Telecommunications Regime: The Political Roots of Regimes for High Technology," International Organization 44 (Spring 1990), pp. 169-200.

(٢) وكما أومأتُ سابقًا، من الخطأ الإشارةُ إلىٰ أنَّ تراجع الدولة قد يحدث جرَّاءَ عملية خطية من التواصل والتبادل المتزايد. إنَّ التغيُّرات البيئية واسعة النطاق، لكنَّها ليست بالضرورة سببًا كافيًا. يتم تمرير هذه التغيُّرات بواسطة أصحاب المشاريع السياسية والمجموعات الاجتماعية.

(٣) يقدّم فوبال هذا النوع من الحجج.

Roland Vaubel, "A Public Choice Approach to International Organization," Public Choice 51 (1986), pp. 39-57.

الدافعة وراء التكامل الأوروبي الحالي. وفي المقابل، يبدو أنَّ الآثار غير التكاملية لبعض القوىٰ -كالإثنية والدين- تقوم بموازنة الآثار التكاملية لبعض القوىٰ السياسية. وحتىٰ التنظيمات الإقليمية الناجحة نسبيًا -كالسوق الأوروبية المشتركة- تبدو كأنها مجرد امتدادٍ لمصالح الدولة وليست كيانات عابرة للحدود القومية.

فماذا نتوقع إذن فيما يتعلق بالتحديات المُعَاصرة التي تواجه نظام الدولة في ضوءِ المناقشة التي تمت في الفصول السابقة؟ دعونا ننظر أولًا في اثنين من التصورات ممكنة الحدوث والتي قد تتطوُّر نتيجة تغيرات البيئة الاقتصادية الشاملة. ومن ثمَّ أتساءلُ عن إمكانية ظهور سيناريو ثالث، ستؤدي فيه إعادة التعريف باستخدام الجماعات الدينية والإثنية إلىٰ تحدىٰ مبدأ السلطة القطرية ذات السيادة.

المساعدة الذاتية

يتمثل أحد الاحتمالات في أنَّهُ سيكون هناك تغيُّرٌ طفيفٌ نسبيًا في طبيعة المؤسسات السياسية الرسمية، وتغيُّر كبير في كيفية إدارة الفاعلين الاجتماعيين للمعاملات الدولية بأنفسهم. فقد يعتمد الفاعلون الخصوصيون أكثر علىٰ آليات المساعدة الذاتية[١]. فقد سخّر تجار القرون الوسطىٰ، عندما واجههم تعدد السلطات السياسية، نسبة كبيرة من وسائلهم للحد من الانشقاق وخفض تكاليف المعاملات والمعلومات. وتقوم التحالفات الجديدة بين الشركات العابرة للقوميات والقائمة علىٰ تقسيم الإنتاج، وتتضمن استثمارات في التعاملات الخاصة

(١) يُمكن للفاعلين الاجتماعيين أن يُبرموا عُقودًا دولية متعلِّقة بالمعاملات المالية لكلا الطرفين، بحيث يكون لكلا الطرفين حافز للالتزام بالاتفاقية دون ضرورة الإنفاذ من قِبل الحكومة الوطنية. للوقوف علىٰ مناقشة لخصوصية المعاملات المالية وآثارها علىٰ التعاون. انظر:

Yarborough and Yarborough, "International Institutions،

وورقتهم:

"Cooperation in the Liberalization of International Trade: After Hegemony, What?" International Organization) 41Winter (1987, pp. 1-26.

علىٰ كلا الجانبين؛ علىٰ حسابات مماثلة. أي إنَّه في حين أنَّ الإنتاج والتجارة عبر المحلية تضمَّنا سابقا قدْرًا أكبر من تدخُّلِ الدولة، فإنَّ العقود المعاصرة - القائمة علىٰ أخذ الضمانات، والاتفاقات المُلْزِمة للذات، وجزء من استثمارات في التعاملات الخاصة- ينبغي أن تتطلَّب رقابة سياسية أقل.

ومما لا شك فيه أنَّ العديد من المعاملات -كالتدفقات المالية العالمية- لا تتم تحت نظر الدولة المباشر. ولكن علىٰ الرغم من تقليص هذا الأمر من نطاق سلطة الدولة، فإنَّها لمَّا تُبدِّل بعدُ الترتيبات المؤسسية الرسمية للنشاط الدولي. وكما يُشير ديفيد هيلد، في كثيرٍ من الأحيانِ تُعْرَض التحولات البيئية الكبرىٰ باعتبارها سببًا لتدهور الدولة دون تمييز بين الجوانب القانونية للسيادة والجوانب الواقعية[1]. ومع أنَّ قدرات الدولة في مواجهة المجتمع قد تغيَّرَت، إلا أن مبدأ الدولة القطرية ذات السيادة باعتبارها أساس النظام الدولي لم يتغيَّر. فكما جادلتُ في بداية هذا الكتاب، من منظور العلاقات الدولية، تكمن القضية في كيفية تغيير ظهور الدولة القطرية ذات السيادة للسلوك الدولي، وليس كيفية تغيُّر دور الحكومة. وباختصار، قد يكون نمو المساعدة الذاتية مُؤْذِنًا بأنماط بديلة للهيكلة المؤسسية [في الداخل]، ولكن حتىٰ هذه النقطة لم تفرض أي تحدٍ علىٰ نظام الدول السيادية.

السوق الأوروبية المشتركة: التقسيم إلىٰ أقاليم والسلطات المتقاطعة

يمكننا القول إن أعظم انحرافٍ عن الحكم السيادي تمثَّل في الاتحادات الإقليمية، وخاصةً في حالة السوق الأوروبية المشتركة. فمع أنَّها لا تمثِّل ابتعادًا عن المفهوم القطري للسلطة، إلَّا أنَّها لا يُمكن تفسيرها بكل بساطة باعتبارها كيانًا اقتصاديًا أكبر حجمًا. أي إنها تعترفُ بحدود قطرية قانونية لسلطتها، هي

(1) David Held, Political Theory and the Modem State (1989), pp. 214-242.

وحتىٰ الفكرة بأنَّ الدولة تضاءلت في نطاقها -التي يعتبرها هالد مُسَلَّمَة- يُمكن أن يُطعن فيها. حيث يُشير كاهلر إلىٰ أنَّ السياسات الاقتصادية للدول الأوروبية لم تتغير بشكلٍ كبير بفعل التغيُّرات في بيئتها.

Miles Kahler, "The Survival of the State in European International Relations," in Charles Maier, ed., Changing Boundaries of the Political (1987), pp. 287-319.



حدود الدول الأعضاء فيها. إلا أن هناك اتجاهًا نحو مجموعة متقاطعة من السلطات على المستوى القومي وعبر القومي، وهناك تغيير في موضع السلطة. فالسيادة لم تعد معرفة باعتبارها تمييزًا خارجيًا حاسمًا عن مزاعم السلطات الأخرى. فعلى سبيل المثال، أصدرت المحكمة الأوروبية أحكامًا ضد بعض السياسات التي تُمارسها حكومات وطنية. ولذلك، لا يوجد نظير للسوق الأوروبية المشتركة[1]. فهي ليست مجرد توسع للدولة، وليست بديلًا ناضجًا بعد، يمكنه التصرُّف بشكل كامل ضد توجهات الدولة.

وتنسجم تطورات السوق الأوروبية المشتركة جيدًا مع مشاهداتنا حول التغيُّر بشكل عام. فالتغير في السوق الأوروبية المشتركة لم يكن عملية مستمرة. فبعد بداية درامية في خمسينيات القرن العشرين، تباطأ التكامل الأوروبي في الستينيات ووصل إلى طريقٍ مسدودٍ في السبعينيات. ثم في منتصف الثمانينيات، مع نشر الورقةِ البيضاء، كان هناك ثورة مفاجئةٌ للدعم من أجل التكامل الاقتصادي في بعض مجالات الاهتمام.

لم تكن هذه استجابةً وظيفيةً بحتةً. فكما أشار جيفري غاريت، لا يُمكن للمرء أن يقول ببساطة بأنَّ النسبة المئوية للتجارة الأوروبية في الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت من ٤٠ إلى ٦٠% ولذلك كان التكامل حتميًا[2]. فالأشكال

---

(١) يورد سابريغيا (Sbragia) تلك الحجة في:

"Thinking About the Future: The Uses of Comparison," in Alberta Sbragia, ed., Europolitics (1992), pp. 257-291.

(٢) ومع أنَّ التغيُّرات في البيئة الاقتصادية هي الشروط المُسبقة، إلا أنه لا يُمكنها تفسير سبب اختيار بعض الترتيبات للسوق الداخلي من بين البدائل التي كانت ستُمثِّل أيضًا تحسينات باريتو لأعضاء المجموعة الأوروبية.

Geoffrey Garrett, "International Cooperation and Institutional Choice: The European Community's Internal Market," International Organization) 46Spring (1992, pp. 533-560.

وللوقوف على نقدٍ آخر للوظيفية الجديدة التي تُشدِّد على أهمية المساومات فيما بين الحكومات، انظر:

Andrew Moravcsik, "Negotiating the Single European Act: National Interests and Conventional Statecraft in the European Community," International Organization 45 (Winter 1991), pp. 19-56. وانظر كذلك: Linda Cornett and James Caporaso, "Aild Still It Moves.' State Interests and Social Forces in the European Community," in Rosenau and Czempiel, Governance Without Government, pp. 219-249

المؤسسية الخاصة تحتاج لأن تُفسَّر من خلال التفضيلات السياسية. ولذلك، يمكن فهم التكامل الأوروبي جُزئيًا من خلال التركيز علىٰ صفقات النخب، سواء علىٰ مستوىٰ ما بين الحكومات أو ما بين المجموعات الاجتماعية. فيحاول ساندهولتز وزيسمان علىٰ سبيل المثال تفسير نجاحات التكامل الأوروبي من خلال الصفقات السياسية التي عقدتها مؤسسات المجتمع والنخب الصناعية والحكومات[١].

ونتيجةً لذلك، كان التكامل مختلفًا حسب القضية، حيث اعتمد وجود تحالفات عبر وطنية علىٰ طبيعة المنافع في القضية المطروحة. ففي السوق الأوروبية المشتركة، ظلّت السيطرة المحلية علىٰ الضرائب مصانة، في حين مالت الدول أكثر إلىٰ التنازل عن سيطرتها علىٰ بعض القضايا الأخرىٰ، كالسياسة التجارية[٢].

ولذلك من الخطأ القول بأنَّ السوق الأوروبية المشتركة مجرد امتدادٍ لتفضيلات الدولة. ففيما يتعلَّقُ ببعض القضايا، لا يمكن للدول تخليص نفسها من عملية السوق الأوروبية. وفي واقع الأمر، يمكن لأعضاء اللجنة التنفيذية بناء اتفاقيات علىٰ نحو لا يمكن للحكومات الوطنية الانشقاق عنها بسهولة. ولذلك، قد تكون المؤسسات مُصمَّمَة عن قصد لمنع الفاعلين من التقلُّبِ، مما يُضفي المصداقية علىٰ الالتزامات الجماعية، وكذا حماية الحكومات المنفردة من المكوّنات الداخلية الغاضبة.

(1) Wayne Sandholtz and John Zysman, "1992: Recasting the European Bargain," World Politics 42 (October 1989), p. 128.

(٢) يُشير غودمان إلىٰ أنَّ التكاملَ قد تقدم أكثر فيما يخصُّ سياسة التنافس والتجارة وقضايا الضرائب.
John Goodman, "Do All Roads Lead to Brussels? Economic Policymaking in the European Community," in Norman Ornstein and Mark Perlman, eds., Political Power and Social Change (1991).

وحتىٰ بالنسبة إلىٰ لدول التي يُفترض أنَّها دول قوية، تكمن سياسة التجارة إلىٰ حد كبير في بروكسل.
Helen Milner, "Resisting the Protectionist Temptation: Industry and the Making of Trade Policy in France and the United States During the 1970s," International Organization 41 (Autumn 1987), p. 654.



يعد السؤال عن مدىٰ قابلية شكل تنظيمي معين للاستمرار علىٰ المدىٰ الطويل سؤالًا مفتوحًا. لقد أثبت المنطق غير السيادي للهانزا أنَّ به عيوبًا خطيرة. ويُمكننا أن نرىٰ إلىٰ حد ما معالم هذه المشكلات تظهر مجددا في السوق الأوروبية. فعلىٰ سبيل المثال، سيتم تحدي سلطة السوق الأوروبية علىٰ اتخاذ القرارات الخارجية حتمًا طالما ما زالت الدول المنفردة تطالب بالحق في الانشقاق عن اتفاقياتها[1]. يبقىٰ لنا أن نرىٰ ما إذا كانت المؤسسات العابرة للقوميات في السوق الأوروبية يمكنها أن تُلزم أعضاءها بشكل موثوق به أم لا؟ وما إذا كان بإمكانها منع الاستفادة المجانية أم لا[2]؟ توجد حوافز لدىٰ نخب الدول في السوق الأوروبية لمنع عدم اليقين الذي تتسبب فيه السيادة المتشظِّية، وتوجد حوافز لدىٰ الفاعلين الآخرين في النظام الدولي تدفعهم لإجبار السوق الأوروبية علىٰ الظهور بمنطق تنظيمي سيادي.

وباختصار، قامت السوق الأوروبية بتقليص مكانة الدولة ذات السيادة في بعض النواحي باعتبارها مركزًا لصنع القرار. وعلىٰ الرغم من كون هذا التآكل مؤقتًا، حيث إنَّ أجهزةَ السوق الأوروبية استطاعت الحصول علىٰ سلطة اتِّخاذ القرارات النهائية فيما يتعلَّق بقضايا معينة فقط، فإن السوق الأوروبية ليست بالطبع مجرد امتدادٍ لمصالح الدولة، وفي المقابل ليست مجرد دولة سهل إدراك وجودها،

---

(١) انظر علىٰ سبيل المثال: التعليقات الحديثة في مجلة «الاقتصادي» (The Economist): «ومع ذلك، يعترف بعض الموَظَّفين الأمريكيين بشعورهم بالإحباط نتيجة الطريقة البيزنطية لأوروبا في تنظيم السياسة الأجنبية. وليس من الواضح دائمًا ما إذا كان ينبغي التعامل مع الموَظَّفين من المجموعة الأوروبية أم من المجلس أم من الدول المنفردة ... إنَّ التعاون السياسي دابةٌ بطيئة عند التعامل معها، بما أنَّه لا يُمكنه اتخاذ موقفٍ حتىٰ يتوصَّلَ ١٢ وزيرًا للخارجية إلىٰ إجماع».

The Economist 316 Q"uly 7, 1990), p. 11 (European Community Survey).

(٢) وهذا يعني أنَّ دورَ الدولة ذات السيادة كجهاز ترتيب لكلٍّ من العلاقات المحلية والعلاقات الدولية ليس سهلًا الاستعاضة عنه. وهذا ما ينسجم مع حجة كراسنر، بأنه ليس من السهل اقتلاع نظام الدولة من مكانه. Krasner, "Sovereignty. وحتىٰ فريدن -الذي يُسلط الضوء علىٰ العولمة المالية- يُشير إلىٰ استمرار الحكومات في كونها لاعبًا أساسيًا في الأسواق المالية الدولية، ولا سيما في فترات الأزمات. «ومع ذلك، ليست الأسواق الأوروبية عديمة الجنسية».

Frieden, Banking on the World, p. 116.

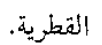
ويبدو من غير المرجَّح أن تُشكِّل السوق الأوروبية دولة عظمىٰ في المستقبل. ومع ذلك، لا يُمكننا إقْصَاء إمكانية تنظيم كهذا، المُكوَّنِ من سيادة مُتَشَظِّية داخليًا لكنَّها سيادة قطرية بالأساس، لافتقارنا إلىٰ الخيال التاريخي. فالتحرُّكَ بشكل أكبر نحو اتخاذ القرار العابر للقوميات في السوق الأوروبية يبدو متوافقًا تمامًا مع المنهجية الشاملة لفهم تغيُّر الوحدة التي قمت بتقديمها فيما يتعلَّق بالتحول من الفيودالية إلىٰ الدولة. فقد شكَّل أصحابُ المشاريع السياسية والنخب الاجتماعية تحالفات بهدف تشكيل ترتيبات مؤسسية جديدة تستجيب لنُمو التجارة البينية الأوروبية وزيادة المنافسة العالمية. ويوجد هنا احتمالان. الأول، أنه إن نجحت السوق الأوروبية، فإنَّه سيثمر هذا الشكل من التنظيم ترتيبات مشابهة في أماكن أخرىٰ نتيجة التكيف من خلال المحاكاة المؤسسية والتنافُس، أو ستُضطر السوق الأوروبية إلىٰ التمسك بمنطق توحيدي أكثر؛ لأنها تفتقر حاليًا إلىٰ نُقطة اتِّصال واضحة، يمكن من خلالها تسيير الشؤون الدولية.

هويات بديلة وتماثل مؤسسي

استلزم تأسيس السلطة القطرية ذات السيادة حلَّ الصراع بين هذا النمط من السلطة وبين الحكم عبر المحلي الذي ادعته الكنيسة[1]، حيث تؤسس التنظيمات الدينية حكمَها علىٰ جماعة المؤمنين، أينما كانوا. فقد حقق تشديد الملك علىٰ السلطة الدُّنيانية والسيادية علىٰ الكنيسة أول نجاح له مع انتهاء القرن الثالث عشر. إلا أنَّ المبدأ القائل بأنَّ الحاكم الدُّنياني هو الذي يُحدد الطابع العمومي للدين لم يتم إقراره إلَّا من خلال معاهدة أوغسبورغ عام ١٥٥٥م. فقد أسست النخب السياسية -حاملين شعار **صاحب المملكة هو صاحب الدين** Cuius regio eius religio- المبدأ القائل بأنَّ سكان الوحدة القطرية يعتنقون دين حاكمها. وتم التأكيدُ علىٰ هذا المبدأ مرة أخرىٰ في نهاية حربِ الثلاثين عامًا.

---

(١) هناك مجموعة جديدة نسبيًا من الأدبيات تهتم بالعلاقة بين الدولة والهوية، هي مجال الدراسات الجِنْدَرية. وللأسف فإنَّ عملي غير مُطَّلِع فيما يخص تداعيات هذه الدراسات علىٰ مستقبل الدولة


القطرية.

إلا أنه حتىٰ مع انتشار نظام الدولة علىٰ الصعيد العالمي، إلَّا أنَّ التوتر بين الترابط الديني العابر للقوميات والحكم القطري لم يتم حله في كل مكان(١). يظهر أحد هذه التوترات في الدين الإسلامي. فوفقًا لبعض التفاسير، تتعارض جماعة الإيمان المسلمة بشكل جوهري مع المفهوم الغربي عن الحكم القطري ذي السيادة. فعلىٰ سبيل المثال، يُلاحظ برنارد لويس كيف أنَّ مبدأ فصل العالم الإسلامي (دار الإسلام) عن العالم غير الإسلامي (دار الحرب) يوحي بعدم توافقٍ مع مبدأ القطرية ذات السيادة. إلا أنَّ بعض المختصين في الشؤون الإسلامية يرون أنَّ التوتر بين الاثنين مبالغٌ فيه، فسواءٌ من الناحية النظرية أو في الممارسة العملية، أثبتت العقيدة الإسلامية والدولة القومية الحديثة أنَّهما علىٰ توافق تام(٢).

ولم تقم كذلك الحركات الإثنية بالقضاء علىٰ نظام الدولة بأي طريقة جوهرية. فصحيحٌ أنَّها قد زعزعت الدول القطرية ذات السيادة القائمة، إلا أن الجهود

---

(١) يعد سؤالُ إلىٰ أي مدًىٰ يُمثل الاعتماد الاقتصادي المتبادل والمتزايد والتحديث أسبابًا للبحث عن هويات بديلة، موضوعَ نقاشٍ كبير ومعقَّد لا أتناوله هنا. وتُشير بتأكيد بعضُ الأدبيات عن القومية إلىٰ أنَّ التحوُّلَ الاقتصادي يُثير تغيُّرات في ولاءات الناس وهوياتهم ومصالحهم. فعلىٰ سبيل المثال: يرىٰ هوبزباوم الارتفاع الأخير في التحريض الإثني واللغوي باعتباره حركةً دفاعية ضد الحداثة.

E. J. Hobsbawn, Nations and Nationalism Since (1990) 1780, p. 164.

ويلاحظ بنديكت أندرسون كيف يمكن للحداثة -وبخاصة صعود اللغة العامية المطبوعة- أن تؤثِّر في الوعي القومي.

Imagined Communities (1991).

وللوقوف علىٰ مجموعةٍ من المقالات تتناول التوتر بين ارتفاع الاعتماد المتبادل العالمي وبين الانتماءات الفردية، انظر:

Zdravko Mlinar, ed., Globalization and Territorial Identities (1992).

(٢) حول تلك الحجة، انظر:

James Piscatori, Islam in a World of Nation-States (1986).

يُشير غريغوري غوز إلىٰ أنَّ بقاء نظام الدولة في الشرق الأوسط كائنٌ بالرغم من التحديات التاريخية التي يواجهها تحت مبدأ العروبة.

Gregory Gause, "Sovereignty, Statecraft and Stability in the Middle East," journal of International Affairs) 45Winter (1992, pp. 441-469.

الانفصالية الناجحة قامت بعد ذلك بإعادة تشكيل نفسها في شكل دولٍ جديدة. فالحركات الإثنية ليست بالضرورة مناقضة لمبادئ التحديد القطري للحكم، ووجود موقع نهائي للسلطة فيما يتعلّق بالشؤون الخارجية.

وما قامت الحركات الإثنية بتغييره هو الترتيب الزمني للدولة والأمة. فقد ادَّعت الدول الأوروبية السيادة والقطرية، وهي تعلم تمام العلم أنها وحدات غير متجانسة إثنيًا. فقد كانت فرنسا في القرون الوسطىٰ مكوّنة من الأكتينيين والبريتانيين والنورمانديين، وغيرهم من سلالات الهجرات العظمىٰ في نهاية الإمبراطورية الرومانية. وكانت السلطة المركزية هي من قامت بإدخال الفرنسية العامِّية بدلًا من اللاتينية عبر المحلية. فالدول هي التي صنعت الأمم، والدعاوىٰ المعاصرة تفعل العكس. لكن باعتبارها وحدات قطرية سيادية جديدة؛ فهي ليست مناقضة لنظام الدولة.

تم تحدي السيادة؛ فتم تثبيتها

يقدم التحليل السابق لتغيُّر الوحدة في النظام الدولي أسبابًا للتوقُّع بأنَّ نظام الدولة المعاصر أصبح أكثر رسوخًا ولم يتراجع، ربما ما عدا حالة السوق الأوروبية. ولذلك يجب الإشارة إلىٰ أسباب تعمير هذا النظام. أزعمُ بصفة خاصة أنَّ نظامًا قائمًا علىٰ ترسيم قطري واعتراف متبادل يخلق نمطًا منتظمًا للتفاعل في الشؤون الدولية.

وفضلًا عن ذلك، ونتيجة لكون توليد الوحدات يعتمد علىٰ أصحاب المشاريع السياسية والمجموعات الاجتماعية كي يقوموا بتشكيل تحالفات جديدة يمكنها أن تخلع التحالفات القديمة؛ فإنَّ تغير الوحدات عمليةٌ نادرة. فالنخب السياسية الموجودة في السلطة لا تملك حوافز قوية لتغيير المؤسسات القائمة وتجربة أنظمة حكم جديدة. فما كان يصدُق علىٰ طبقة النبلاء في القرون الوُسطىٰ، التي قاومت التخلي عن سلطاتها لصالح البورغر الناشئين والملوك الـمُمَرْكِزين يصدقُ كذلك علىٰ القادة السياسيين اليوم. فعلىٰ سبيل المثال، لم يبدِ القادةُ الأفارقة، الذين ورثوا نظام دولة كان مفروضًا عليهم بشكل واضح، رغبةً شديدة في إعادة



بناء سلطتهم علىٰ أسس غير القطرية ذات السيادة[١].

وتقاوم المؤسسات أيضًا؛ لأنَّ التغيُّر يشتمل علىٰ استثمارات كبيرة في تكاليف التعلُّم وبدء التشغيل[٢]. فبعد أن شُكِّلت المؤسسات السياسية في القرنين الثالث والرابع عشر، استغرقت عملية الانتخاب والتكيُّف والمُحاكاة المؤسسية وقتًا طويلًا. ولكن بمجرد أن تم إرساء نظام الدولة؛ أصبحت تجربة أشكالٍ مؤسسية جديدة مُكلفة بشكل لا يُصدَّق. وهكذا وضعت آثار الشبكة (Network externalities) عراقيل أمام محاولات الابتكار المؤسسي أحادية الجانب.

وأخيرًا، نتيجة لكون نظام الدولة قد نتج كذلك من خلال التمكين المتبادل، نشأت مجموعة من الحواجز أمام أيِّ شكل تنظيمي غير سيادي يرغبُ في أن يُعترف به باعتباره مشاركًا شرعيًا في العلاقات الدولية. فنادرًا ما تزعم مجموعة إثنية أو دينية غاضبة أنَّها ترغب في بناء شكل تنظيمي عالمي أو قائم علىٰ تقارب عبر محلي. بل إنهم يرغبون عادةً في تشكيل دولة قطرية ذات سيادة خاصةً بهم. أي إنَّهم يرغبون في أن يصبحوا دولًا. فالأشكال الهوياتية الجديدة، أو تلك التي كانت مهملة في السابق، قد يتم قولبتها مرة أخرىٰ في قالب النظام؛ لتُصبح مقبولة داخل المجتمع الأوسع، ونمطه التفاعلات الناشئ عنه[٣]. وبناءً علىٰ ذلك، فأنا أتَّفِقُ مع غيدنز في أنَّ التنظيمات الدولية تقوِّي نظام الدولة القائم ولا تُضعفه. وقد عزَّز تمديد نظام الدولة الأوروبي إلىٰ نطاقٍ عالمي هذه العملية. فمن الناحية القانونية، نظام الدولة ما زال علىٰ قيد الحياة، وبعافية.

ومع ذلك، لا يَجْدُر بنا أن نتنبأ احتمال التغيُّر واتجاهه انطلاقًا من هذه المجموعة من المشاهدات. فعلىٰ المدىٰ الطويل، لا ينحازُ التاريخ لأحد. فإن كان هناك درس يمكن استخلاصه من هذا الكتاب فهو أنَّ جميع المؤسسات

---

(١) للوقوف علىٰ مناقشةٍ عن الدول الإفريقية وتمكينها، انظر:

Jackson, "QuasiStates"; Jeffrey Herbst, "The Creation and Maintenance of National Boundaries in Mrica," International Organization 43 (Autumn 1989), pp. 673-692.

(2) Krasner, "Sovereignty.

(٣) تُمَكِّنُ التنظيمات الدولية الفاعلين باعتبارهم متكافئين قانونيًا في الشؤون الدولية.

Giddens, The Nation State and Violence, chapter 10.

عُرْضة للتحديات، وأنَّ المؤسسات القائمة ليست بالضرورة أكثر الاستجابات كفاءة لهذه التحديات. فقد نشأت الدولة القطرية ذات السيادة؛ لأنَّه حدث أن كانت هي أفضل من بدائلها، وليس لأنَّها كانت نتيجةً عمليةً حتميةً أحاديةَ الخطية. ويَحسنُ بنا أن نذكر أيضًا أنَّ الصياغة الأكثر اكتمالًا للتنظيم الفيودالي والكنيسة، نظريًا وعمليًا، تم قبل وقت قصير من أُفُولِهما. فيبدو أنَّ هذه الصياغة تحدث عند نشأة التحديات المؤسسية. إذ تشكِّل تغيرات الاتصالات والاقتصاد والبيئة تحديًا لنطاق سلطة الدولة وبذلك تخلق حوافز لدىٰ الفاعلين كي يقوموا بتغيير الترتيبات المؤسسية القائمة.

وحتىٰ الآن، لم تظهر الترتيبات المؤسسية الجديدة إلَّا بشكل متواضع. فمن بين جميع التنظيمات الإقليمية، كانت السوق الأوروبية الأكثر تعبيرًا عن شكل مؤسسي بديل. لكن حتىٰ تطوُّرُها يتم تعليقه بسبب مصالح الدولة، كما حدث في الانسحاب الفرنسي عام ١٩٦٥م، وكما يحدث الآن من صعوبات في تنفيذ مشروع عام ١٩٩٢م. لكن قد تكون أهمية السوق الأوروبية باعتبارها مثالًا علىٰ ترتيب مؤسسي بديل أقل من أهميتها باعتبارها مثالًا علىٰ الطريقة التي تحدث بها عملية التغيُّر المؤسسي. فجون روجي علىٰ حق إذن[1]. فالأسواق القروسطية لم تقم بمفردها ببناء هياكلَ جديدة للسلطة السياسية. ولكن بإدخالها التجارة وتسهيلها؛ أعانت علىٰ جعل تبادل العلاقات نقديًا، وعلىٰ إصابة قلب المجتمع الفيودالي المتمركز إلىٰ حد كبير حول التحويلات العَيْنِيَّة. وعليه، لا تعتبر القوىٰ الاقتصادية والبيئية في ذاتها وبمفردها مؤشرًا علىٰ طبيعة التطور المؤسسي المستقبلي. وإنِّني في واقع الأمر أوافق علىٰ وجود عقبات خطيرة أمام تغير الطبيعة القانونية لنظام الدولة، إلا أنَّ هذه القوىٰ توفِّر حوافز ومجموعات من الأفكار للفاعلين الذين لا يرغبون في الرضا بالأمر الواقع.

تُركِّز العديد من النقاشات في أدبيات العلاقات الدولية علىٰ قضية الترتيب في النظام. فالنظام بالنسبة إلىٰ لواقعيين الجدد فوضوي، والترتيب ناشئ عن توزيع

---

(١) انظر حجة روجي في:

Territoriality and Beyond.

القدرات. وعلىٰ العكس، يُجادل باحثو مذهب جروشيوس أن النظام تتخلَّلُه قواعد ومبادئ مُشتركة بين الدول، فيتم التقليل من الفوضوية بَوجود المجتمع الدولي. ويحمل المؤسَّسيون النيوليبراليون عناصر من كلا الرأيين. فعلىٰ الرغم من كونهم يقرّون بأنَّ مصالح الدولة هي التي تحرّك الشؤون الدولية، فإنَّ المؤسسات الدولية يُمكنها التأثير في السلوك بما يتجاوز الحساب النفعي المحض قصير المدىٰ.

نحن نسىٰ أنَّ **طابع** الوحدات في النظام يخلق أنماطًا [معينة من] السلوك(١). فدعاوىٰ السلطة عبر المحلية من قِبل الكنيسة والإمبراطورية تختلف عن التنظيم القطري ذي السيادة الذي يعترف بالدول الأخرىٰ باعتبارها مكافئة له قانونيًا. فالسيادة المتشظِّية والولايات المتقاطعة ترفعُ بشدة من تكاليف المعاملات الدولية وتقوم بتقسيم الولاءات بطرقٍ لا يُمكن توقُّعها. لذلك فقد حاولتُ تَكْملةَ التركيز علىٰ حكم الدول ذات السيادة من خلال إضافة تحليل لسبب وصول الدول إلىٰ الحكم. وكما هو الحال في كل العلوم الاجتماعية، يعد التفسير المقدّم هنا تفسيرًا جزئيًا. فعبر التاريخ، وفي أماكن مختلفة، ينبغي أن تُؤخَذ المجموعة المتنوعة من التغيُّرات السياقية والتحالفات السياسية في الاعتبار كي يتم تفسير ظهور مؤسسات مختلفة في منعطفات تاريخية مختلفة علىٰ نحو ملائم. وما قمت به أنا هو اقتراحُ طريقة لدراسة هذه العمليات. ومع أنَّ الأجوبة قد توفِّر مجرد نظرة جزئية علىٰ واقع معقَّد، إلَّا أنَّه لا شك أنَّنا في عصرٍ يجب علينا فيه أن نستمر في طرح مثل هذه الأسئلة.

---

(١) لإعادة صياغة دعوىٰ فيندت، إنني أجادل بأنَّ «الدول تصنع الفوضىٰ»، انظر:

Wendt, "Anarchy is What States Make of It."

وسبب ذلك بالضبط هو تقييد التطور التاريخي للولايات الحصرية والمحددة قطريًا، إذ نعتبر الفوضوية اليوم باعتبارها مفهومًا بدهيًا. ويشير فيندت إلىٰ أنَّ الهويات لعبت دورًا حاسمًا في فهم تصرُّف الدول في ظل الفوضىٰ. ويختلف تركيزي في كوني أرىٰ أنَّ معنىٰ الفوضىٰ يتحدد جزئيًا بطبيعة الوحدات.

قائمة الخرائط والجداول

الخرائط

الجداول




مكتبة
التنوير

ثبت المصطلحات والمفاهيم[1]

البِنية (structure):

ترتيب أجزاء الكلِّ، كما هو الحال في بنية النظام الدولي التي تُعرَّف من حيث توزيع القدرات أو السلطة بين الدول. فيمكن لبنية النظام الدولي، وفق هذا الاستخدام، أن تكون ثنائية القطب، أو متعددة الأقطاب، أو أحادية القطب. يبحث بعض المنظِّرين عن البنية الكامنة المترابطة بفوضوية النِّظام: غياب السلطة المركزية. بالنسبة إلىٰ منظِّرين آخرين، تعود البنية علىٰ أنماط السلوك المُشاهَدة، مثل التي بين الدول، علىٰ أنَّ البعض الآخر يعتقدون بأنَّ هذا التعريف يخلط بين البنية الكامنة والسلوك، أو التفاعل بين الدول؛ وهي مصطلحات منفصلة من الجهة التحليلية، وينبغي أن تظلَّ كذلك. يستخدم بعض منظِّري التبعيَّة والنظام الرأسمالي العالمي مصطلح البنية لوصف علاقات أو آليات الهيمنة والاستغلال. من وجهة نظر المدرسة الإنجليزية، تُعرَّف البنية من حيث القواعد والقوانين والترتيبات المؤسسية التي أنشأتها الدول؛ بغية توفير درجة من النظام لمجتمع دولي فوضوي. بالنسبة إلىٰ لبنائيين الاجتماعيين، تتألَّف البنية من معانٍ وممارسات وقواعد وأعراف مشتركة. وبذلك يمكن للبِنىٰ أن تكون فكرية أو ثقافية، وليس مادية فحسب. وأخيرا، يمكن للبنية أن تُعرَّف بكونها خارجية بالنسبة إلىٰ لفواعل، سواءً كان هؤلاء الفواعل وحدات كالدول أو أفرادا.

---

(١) هذا الثَّبت من إعداد المترجم.



المصدر:

Viotti, Paul R and Mark V. Kauppi. International Relations Theory. Pearson Education, Inc, 5th ed., 2012, 476.

❁ ❁ ❁

المتغيِّر الاعتمادي/ المستقل (independent variable/dependent)

المتغيِّر هو صفة مميِّزة لموضوع ما (object) أو فئة من المواضيع التي قد تتَّخذ قيَما مختلفة. قد يكون المتغيِّر كمِّيًّا (مثل الارتفاع) أو نوعيًّا (مثل الحالة الاجتماعية). في مجال العلاقات الدولية، مثلا، قد تكون الدول هي فئة المواضيع والقوة العسكرية هي المتغيِّر. يرغب الباحثون في العمل (operationalize) علىٰ المتغيِّر، مما يعني إيجاد طريقة لقياسه. يمكن العمل علىٰ القوة العسكرية باستخدام مؤشرات من قبيل الأسلحة النووية، حصة النفقات العسكرية من الناتج القومي الإجمالي، أو عدد الأشخاص المسلَّحين. المتغيَّر الاعتمادي هو ببساطة ما يحاول المرء أن يُفسِّره، مثل تواتر الحرب وشدَّتها منذ سنة ١٨٠٠م. أمَّا المتغيَّرات المستقلَّة فهي العوامل التي قد تساعد علىٰ تفسير أو توقُّع المتغيَّر الاعتمادي.

المصدر:

Viotti, Paul R and Mark V. Kauppi, International Relations Theory. Pearson Education, Inc, 5th ed., 2012, 549.

❁ ❁ ❁

نظرية التشكيل (البنية والفاعل) (Structuration theory):

هي مقاربة صاغها عالم الاجتماع الإنجليزي أنتوني غيدنز في كتاباته في فترة السبعينيات والثمانينيات لدراسة العلاقات الدولية وخاصة في كتابه «تشكيل المجتمع». تتعلَّقُ هذه النَّظرية بتشكيل المجتمع، لكنَّها لم تقف عند حدود المفاهيم الثَّابتة حول البنية الاجتماعية، وإنَّما حاولت تجاوزها في محاولة لرصد التفاعلات بين الفعل الإنساني والبنية أو الممارسات الاجتماعية. فالفاعلون



الأفراد هم الذين يُشكِّلون الممارسات الاجتماعية عبر أفعالهم الروتينية الاعتيادية، بينما تقوم تلك الممارسات أو البنىٰ بتقييد تلك الأفعال أو تعديلها أو تغييرها. غير أنَّ هذه العملية (عملية البناء أو التكوين) ليست ميكانيكية ولا تكرارية، وبذلك لا يمكن صياغة نظريات تجعل أسبابا موحَّدة للبناء والتَّكوين كما تفعل الماركسية مثلا.

المصادر: رث ولاس، «النظرية المعاصرة في علم الاجتماع: تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية»، ترجمة محمد عبد الكريم الحوراني (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص٣٠١-٣٠٢.

❀ ❀ ❀

النظرية الموضوعية (Substantive Theory):

نموذجٌ نظريٌّ يوفِّرُ «نظرية فعَّالة» للعمل في سياق محدد. تُعدُّ النظريَّة الجوهريَّة قابلة للنَّقْلِ، وليست قابلة للتَّعْميم، بمعنىٰ أنَّ عناصِر السِّياقِ يمكن نَقْلُها إلىٰ سياقات عمل ذات خصائص متشابهة إلىٰ السِّياق قيد الدِّراسة (مثلا: دراسات مجموعة صغيرة من تصميم IS في الشركات الاستشارية الإدارية في الولايات المتحدة). هذه تتعارضُ مع النظرية الصورية، القائمة علىٰ استنتاجات مُثبَتة وقابلة للتعميم عبر دراسات متعددة التي تمثِّل مجتمع البحث ككل، أو علىٰ المنطق الاستنباطي الذي يستخدم النظريات المُثْبَتة إمبريقيا علىٰ أنَّها بديهياتها الأساسية.

المصدر:

Yogesh K. Dwivedi, Banita Lal, Michael D. Williams, Scott L. Schneberger and Michael Wade, eds. Handbook of Research on Contemporary Theoretical Models in Information Systems. Hershey –New York: Information Science Reference, 2009, p55. .

❀ ❀ ❀

النظرية الشارحة (metatheory):

تحقيقٌ في الافتراضات الفلسفية التي تُشكِّلُ أساسًا للمقاربات النَّظرية. ويَشْتَرك



تحقيق النَّظرية الشارحة في المسائل الفلسفية المتعلِّقة بالأنطولوجيا (ontology) والإبستيمولوجيا (epstimology) والمنهجية (methodoly)، وغالبًا ما يُشار إليها بأنَّها «نظرية عن النظرية».

المصدر: «نظرية العلاقات الدولية: التخصُّص والتَّنوُّع»، تحرير: تيم دان، ميليا كوركي، وستيف سميث، ترجمة: ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت: كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، الطبعة الأولىٰ، ص٧٧٤

❁ ❁ ❁

النظرية النقدية (Critical theory):

ترتبط بيورغن هابرماس وغيره في «مدرسة فرانكفورت» في ألمانيا التي تقدِّم نظرية حول الواقع الاجتماعي بناءً علىٰ جدلية المعرفة والسُّلطة، حيث تُجادل بضرورة ارتباط النظرية بالممارسة. ينطوي هذا كذلك علىٰ نقدٍ للمقاربات الوضعيَّةِ-الإمبريقية للمعرفة، إذ يدَّعي المنظِّرون النَّقْديُّون أنَّ المعرفة كلَّها بطبيعتها تاريخية وسياسية. لقد استمدَّ «المنشقُّون» الحاليُّون في مجال العلاقات الدولية، من بين آخرين، من نظرة أنطونيو غرامشي للنظرية النقدية، وعمل لودفيج فيتجنشتاين في اللغويات والتأويل، والمنظور ما بعد البنيوي لكتَّاب من أمثال ميشيل فوكو. تتحدَّىٰ النظرية النقدية الافتراضات المعلنة وغير المعلنة والموضوعية المزعومة للأيديولوجيات السَّائدة في مجال العلوم الاجتماعية التي تُمثِّل مصالح معيَّنة هي محلُّ اتِّهام بشكلٍ خاصٍّ، في حين أنَّها تتنكَّر في زيٍّ «نظريات». لقد وُصفت هذه النظريات بشكل مُخادع كما لو أنَّها كانت تصويرا موضوعيا للزمان والمكان السوسيوسياسي. يرفضُ المنظِّرون النقديُّون التَّظاهُرَ بالمعرفة الموضوعية: الوضعية المنطقية التي لـ«دائرة فيينا» التي قُدِّمت خلال فترة ما بين الحربين وتبعها علماء اجتماع كُثُر خلال العقود اللاحقة. إنَّ التقسيم الصَّارم بين النظرية المعيارية والنظرية الإمبريقية تقسيمٌ وهميٌّ. إضافة إلىٰ ذلك، فالذي نظنُّ أنَّنا نعلمه حقيقةً هو وظيفة اللغة والسياق السوسيوسياسي. تدعو النظرية النقدية إلىٰ فهمٍ تأويليٍّ للزمان والمكان، وهي روية مستمدَّة أصلا من عمل ماكس فيبر في منهجية العلوم الاجتماعية.

المصدر:

International Relations Theory, Glossary, Critical Theory

❁ ❁ ❁

النظام (system):

النِّظام هو مجموعة من الأجزاء المترابطة أو ترتيب من الوحدات المترابطة بحيث تُشكِّل وِحْدةً أو كُلًّا؛ وهو مفهوم مُجرَّد يستخدمه بعض المنظِّرين ليُضفوا الترتيب علىٰ عملهم. يختلف استخدام هذا المصطلح، فعلىٰ سبيل المثال: يرىٰ بعض المنظِّرين النظام **الدولي** باعتباره يتكوَّن من الدول وفاعلين آخرين، بينما يرىٰ بعض الكتَّاب أنَّ الرأسمالية العالمية كنظام يتألَّف من طبقات ذات مصالح متضاربة. بعض الأنظمة تُوصف بأنَّها منفتحة علىٰ التَّأثيرات الخارجية، في حين تُوصف الأخرىٰ بأنَّها أنظمة مغلقة. إنَّ العوامل الخارجية التي يمكن أن تُؤثِّر في النِّظام تُعتبر عوامل خارجية (exogenous)، بينما يُشار غالبا لتلك العوامل الدَّاخلية للنظام بكونها عوامل داخلية (endogenous factors). بعض الأنظمة يُفترض أنَّ لديها بعض الصفات أو السمات المتأصِّلة، مثل الميْل نحو التَّوازن أو الموازنة، مع أنَّ ليس جميع منظِّري الأنظمة يُسند هذه التلقائية للأنظمة. بعض المنظِّرين يستخدمون الأنظمة فقط كتصنيفات أو أطر؛ لتنظيم البحث والتَّحليل.

المصدر:

International Relations Theory, p,476



النظام الدولي (International system):

النظام الدولي هو تجمُّع لكيانات متشابهة أو متعدِّدة يوحِّدها تفاعلٌ منتظمٌ وهو الذي يُميِّزها عن أنظمة أخرىٰ. فعلىٰ سبيل المثال: يُفهم النظام **ما بين الدول** أو النظام الدولي للدول أو السياسة العالمية كنظام يتكوَّن من كلٍّ من الدول وجهات فاعلة من غير الدول.



المصدر:

International Relations Theory, p454. .

الواقعية/ الواقعية الجديدة (Neorealism/Realism):

لنفهم الواقعية الجديدة لا بدَّ أن نفهم أوَّلا الواقعية التقليدية. الواقعية التقليدية أو الكلاسيكية هي وجهة نظر حول العلاقات الدولية تركِّز علىٰ الدولة بكونها جهة فاعلة وحدويَّة وعاقلة وعلىٰ أفعال الدول وتفاعلاتها. يَهْدف الواقعيون إلىٰ فهم أنساق الصراع والتعاون في ظلِّ الظروف الفوضوية أو غياب الحكومة المعهودة. قضايا الأمن هي الأهم عادة بالنسبة إلىٰ لواقعيين. والمصلحة الوطنية أو الأهداف، السلطة، وتوازن السلطة هي مفاهيم أساسية بالنسبة إلىٰ معظم الواقعيين. يرىٰ الواقعيون الكلاسيكيون أنَّ السلطة وعلاقات السلطة مهمة، لكنَّهم كذلك يؤكِّدون علىٰ القيَم أو الأعراف أكثر من الواقعيين البنيويين الذين يرون أنَّ الأولوية لتوزيع السلطة أو القدرات المادية. فالواقعية الجديدة هي، إذن، تسمية للواقعيين البنيويين أو أولئك الواقعيين المهتمين بتفسير سلوك الدولة في ظلِّ الظروف الفوضوية والذين يؤكِّدون علىٰ أهمية البنية في النظام الدولي وكيف يؤثِّر هذا في سلوك الدولة ويُقيِّده. قد يكون لهذا المصطلح دلالات سلبية في نظر بعض النقَّاد الذين يزعمون بأنَّ الواقعيين الجدد قد تجاهلوا أهمية القيَم والأعراف كما أكَّد علىٰ ذلك الواقعيون الأوائل مثل هانز مورغنثاو وإدوارد هاليت كار. ينفي الواقعيون الجدد صحَّة هذه التهم، حتَّىٰ بعضهم ينكر تسيمتهم بالواقعيين الجدد، ويُفضِّلون الواقعية البنيوية، علىٰ غرار كينيث والتز وآخرين؛ لأنَّه في نظرهم يصف بدقة أكثر تركيز الواقعية الجديدة علىٰ البنية (توزيع القوة) كمحدد أساسي لسلوك الدول: الوحدات الرئيسة في النظام الدولي.

المصدر:

International Relations Theory, Glossary, neorealism; realism, realist; structural realism, structural realist.




مكتبة
التنوير



مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa Center for Research and Studies

nama-center.com
info@nama-center.com

لماذا هذا الكتاب ؟

يبحث هذا الكتاب في أسباب ظهور نظام الدولة الذي نعرفه، الدولة القطرية ذات السّيادة، الذي يُنظر إليه غالبا على أنه نتيجةً حتميةً للتّطوّر التّاريخيّ. غير أنّ المؤلّف يعتمد مقاربة مختلفة، مُحاولا بذلك تجاوز المشاكل المفاهيمية التي عانت منها العديد من الأدبيّات التي تعتني بمسألة تغيُّر الأنظمة.

إذ ينظر المؤلّف إلى نموّ الدولة، وبخاصّة فكرة السّيادة التي جاء بها نظام الدولة في أواخر القرون الوسطى، في مقابل البدائل التي تزامن ظهورها مع ظهور الدولة ذات السّيادة، ولا يُعنى بالنظر إلى نموّ الحكومة في مقابل المجتمع.

يُعرّجُ المؤلّف على النّماذج التّفسيرية التي حاولت تفسير التّغيُّر المؤسّسي الذي أفرز نظام الدّولة ذات السّيادة، فيُبيّن قُصورها عن الإحاطة بكافّة المتغيّرات المُتدخّلة في هذا المخاض الذي عقَب تدهور الفيودالية. يَرى هندريك سبروت أنّ هذه التفسيرات تعتمد وجهة نظر أحادية الخطيّة، وهو ما جعلها تَعْزو ظهور الدولة الوطنية ذات السّيادة حصْرا إلى تفوّقها الحجميّ وقدرتها على شن الحروب.

يسعى هذا الكتاب، الذي يصدر في نسخته العربية عن مركز نماء، إلى الإجابة على بعض الأسئلة المهمّة التي تنير فهمنا لمسألة تغيُّر الأنظمة في النّظام الدّولي: لماذا اتخذت بعض الحكومات شكل حكم سيادي قطري وامتنع بعضها الآخر عن ذلك؟ ولماذا أصبحت الدول ذات السيادة بمرور الوقت العناصر الوحيدة المكونة للنظام الدولي، مُقْصية بذلك كل ما سواها؟ وكيف تؤثر فكرة السّيادة على العلاقات بين الدّول؟ وكيف يُساعدنا إدراكنا لديناميكيات تغيُّر الأنظمة على تحديد مآل شكل الدولة الرّاهن؟

المؤلــف:

هندريــك سبـــروت
Hendrik Spruyt

أستاذ مساعد سابق (١٩٩١-١٩٩٩) في قسم العلوم السياسية في جامعة كولومبيا، حيث قام بتدريس مادة العلاقات الدولية، وجامعة ولاية أريزونا (١٩٩٩-٢٠٠٣)، قبل انضمامه إلى جامعة نورثوسترن. وقد شغل منصب رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة نورثوسترن (٢٠٠٥-٢٠٠٨)، ومدير مركز بافات للدراسات الدولية المقارنة (٢٠٠٨-٢٠١٣).

من مؤلفاته «الآفاق العالمية: مدخل إلى العلاقات الدولية» (٢٠٠٩)، و«إنهاء الإمبراطورية: السيادة المتنازع فيها والتقسيم القطري» (٢٠٠٥)، وكتابنا هذا «الدولة ذات السيادة ومنافسوها: تحليل لتغير الأنظمة» (١٩٩٤) والذي حصل على جائزة جي. ديفيد غرينستون لأفضل كتاب في مجال التاريخ والسياسة (١٩٩٤-١٩٩٥).

المترجم:

خالــد بن مهــدي

مُترجم تونسيٌ حاصلٌ على: شهادة الليسانس في اللغة والحضارة الإنجليزية من الجامعة التونسية. وشهادة الماجستير في الحضارة الإنجليزية وشهادة التبريز من نفس الجامعة. يعمل الآن مترجمًا مُتعاونًا لدى مركز نماء للبحوث والدرسات.

من ترجماته: «ديناميكية الحرب الأهلية السورية» لمايكل براين جنكس، مركز نماء، ضمن كتاب جماعي بعنوان «داعش والجماعات القتالية»، وكتاب «اللفياثان الإسلامي: الإسلام وتشكيل سلطة الدولة» لسيّد فالي نصر، مركز نماء ٢٠١٥، ورواية «الآنسة القلوب الوحيدة» لناثانييل واست، من منشورات عالم الأدب للترجمة والنشر، إضافة إلى بعض المقالات للاقتصادي الشهير بن بر نانكي.

الثمن: 16 $
أو ما يعادلها

